

كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح

في

الجدل والمناظرة

الصاحب محي الدين يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي

المتوفى ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م

تحقيق

محمود بن محمد السيد الدغيم



محمود بن محمد السيد الدغيم

كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح

مكتبة مدبولي

كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح

لقد دخل الإسلام بعض الناس دون قناعة بعقيدته بل من أجل التخلص من دفع الجزية من ناحية، ومن أجل التمتع بحقوق المواطن المسلم في دولة دينية من ناحية أخرى، وكان لهؤلاء المنافقين أثر كبير في تصعيد الصراع بين المذاهب الإسلامية، وذلك من أجل نصرة الرواسب التي ورثها هؤلاء من دياناتهم الباطلة. ومثال علي ذلك أن المسلمين السنة مجمعون علي تحريم اللواط بينما نزي الشيعة يبيحون جماع المرأة في دبرها أثناء الحيض، وهذا نابع عن عاداتهم الاباحية المورثة من المجوس، وتري مسألة اللواط متفشية في أدبيات الفرس عموماً، وهذه المسألة قديمة ومازالوا يأخذون بها، قال الخميني مرشد الثورة الإيرانية: «فإن الحائض كالجنب في جميع الأحكام ومنها: حرمة الوطء بها في القبل علي الرجل وعليها، ويجوز الاستمتاع بغيره من التقبيل والتفخيز ونحوها، حتي الوطء في دبرها علي الأقوي . . . (١)، وبينما نجد أن زواج المتعة - الزواج المؤقت - محرم عند المسلمين السنة، نجده حلالاً عند الشيعة مع الشريقات والعاهرات، يقول الخميني: «يجوز التمتع بالزانية علي كراهية خصوصاً لو كانت من العواهر والمشهورات بالزنا . . . (٢)، لا يتمتع علي العمة ببنت أخيها، ولا علي الخالة ببنت أختها إلا بإذنها أو إجازتهما . . . (٣)، لقد وقف المنافقون ضد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لأن الخلفاء كانوا يمثلون الخط الفقهي السليم للإسلام

من المقدمة

مكتبة مدبولي

كتاب الإيضاح لقوانين الإصطلاح « في الجدل والمناظرة »

تأليف

الصاحب محيي الدين يوسف بن عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي
(استشهد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)

تحقيق

محمود بن محمد السيد الدغيم
رسالة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية
شباط / فبراير ١٩٩١ م

مكتبة مدبولي
القاهرة

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مدبولي

طبعة أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٥٧٥٦٤٢١

الإهداء

إلى مَنْ وجهاني إلى طلب العلم .
إلى اللذين قدّما الغالي والنفيس في سبيل تعليمي وتعليم إخوتي .
إلى اللذين رباني صغيراً وتاقا إلى رؤيتي كبيراً .
إلى والدي ووالدتي : محمد وآمنة
أهدى هذا العمل - راجياً من الله أن تقرّ أعينهما برؤيته - عربون حب ووفاء .

لندن يوم الأربعاء : ١ جمادى الثانية ١٤١١ هـ
١٩ / ١٢ / ١٩٩٠ م

محمود

القسم الأول : مقدمة التحقيق

- ١ - ملخص الأطروحة .
- ٢ - الباب الأول : سيرة المؤلف . ٩ - ٤٩
- A - الفصل الأول : الجانب الشخصي . ٩
- B - الفصل الثاني : الجانب العائلي . ١٩
- C - الفصل الثالث : الجانب الثقافي . ٢٣
- D - الفصل الرابع : الجانب الوظيفي . ٤١
- E - الفصل الخامس : الجانب الحضاري . ٤٨
- ٣ - الباب الثاني : عصره . ٥٠ - ٥٩
- A - الفصل الأول : الحالة السياسية . ٥٠
- B - الفصل الثاني : الحالة الثقافية . ٥٧
- C - الفصل الثالث : الحالة الاقتصادية . ٥٩
- ٤ - الباب الثالث : دراسة موضوع الجدل . ٦٠ - ٨٢
- A - الفصل الأول : تعريف الجدل . ٦٨
- B - الفصل الثاني : الجدل الأوربي . ٦٩
- C - الفصل الثالث : الجدل العربي والإسلامي . ٧٠
- ٥ - الباب الرابع : دراسة الكتاب . ٨٣ - ٩٨
- A - الفصل الأول : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف . ٨٣
- B - الفصل الثاني : وصف النسخ المعتمدة . ٨٥

C - الفصل الثالث : منهج المؤلف . ٨٩

D - الفصل الرابع : عملي في التحقيق . ٩٦

القسم الثاني :

النص المحقق : كتاب الايضاح لقوانين الاصطلاح ٩٩ - ٤٨٢

القسم الثالث : الفهارس :

١ - فهرس الموضوعات :

٢ - فهرس الآيات :

٣ - فهرس الأحاديث :

٤ - فهرس المصطلحات :

٥ - فهرس الأشعار :

٦ - فهرس الأعلام :

٧ - فهرس الأقوام :

٨ - فهرس أسماء الأماكن :

٩ - فهرس المصادر والمراجع المخطوطة :

١٠ - فهرس المصادر والمراجع المطبوعة :

١١ - فهرس الدوريات :

١٢ - فهرس الملحقات :

١٣ - فهرس الفهارس :

القسم الرابع : المقدمة الانكليزية .

Abstract	I
Acknowledgements	III
Table of transliteration	IV
Contents	V
part One	1 - 98

ملخص الأطروحة

تتألف هذه الأطروحة في أربعة أقسام :

القسم الأول : مقدمة التحقيق وتتضمن :

١ - ملخص الأطروحة .

٢ - سيرة المؤلف يوسف ابن الجوزي .

٣ - عصر المؤلف يوسف ابن الجوزي .

٤ - دراسة موضوع الجدل .

٥ - دراسة الكتاب .

القسم الثاني : نصّ كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح ، في الجدل والمناظرة ،

مع التحقيق .

القسم الثالث : الفهارس العامة

القسم الرابع : المقدمة الانكليزية .

الباب الأول

سيرة صاحب محيي الدين ابن الجوزي (*)

A - الجانب الشخصي :

اسمه : يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله ابن حمّادي بن أحمد بن محمد بن جعفر - الجوزي - بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

نظر ترجمته في

مخطوط : عقود الجمان في شعر أهل الزمان تأليف : ابن الشعار - ج - ١٠ - الورقة ٢٢٩ / ب وفيه عبّيد الله بن حمّادي .

- خ - مرآة الزمان - ج - ٩ - الورقة : ٦ / أ ، و ٢٤ / ب ، و ٣٦ / أ ، و ٤٥ / ب ، و ٤٨ / أ ، و ٥٨ / أ ، و ٨٧ / ب .

- وفیات الأعيان : ٣ / ١٤٢ ، و ٦ / ٢٤٧ - ٢٤٨ [- وفیات الوفيات : ١ / ٨٦ - ٨٧ : ٢ / ٢٨٦ : ٤ / ١٧١ ، ٣٥١ - ٣٥٣ .

- ذيل طبقات الحنابلة : ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

- آثار البلاد وأخبار العباد ص : ٥٢٧ - ٥٢٨ .

- العسجد المسبوك - ص : ٢٣٥ .

- الحوادث الجامعة - ص : ٣٢٨ و ص : ٥٩ .

- ذيل مرآة الزمان - لليونيني : ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

- شذرات الذهب : ٥ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

- البداية والنهاية . ج ١٣ / ٢١١ .

- الدارس في تاريخ المدارس: ٢ / ٢٩ - ٣١، ٦٢ - ٦٣ .
 - خ - صلة التكملة لوفيات النقلة . الورقة: ١١٨ / ب .
 - طبقات المفسرين - للداودي - ٢ / ٣٨٠ - ٣٨٢ رقم: ٦٩٩ .
 - سير أعلام النبلاء - ٢٣ / ٣٧٢ - ٣٧٤ .
 - دول الاسلام للذهبي - خ - تاريخ الاسلام - كوبريلي ج ٣٤ طبقة: ٦٦ ورقة ١٨٣ / ب .
 - العبر في خبر من غير - ٥ / ٢٣٧ وخ الورقة: ٣٠٣ / ب .
 - النجوم الزاهرة - ٧ / ٦٨ .
 - هداية العارفين - ٢ / ٥٥٥ .
 - كشف الظنون - ١ / ٢١٣ .
 - الأعلام - ٨ / ٢٣٦ .
 - معجم المؤلفين - ١٣ / ٣٠٨ .
 - خ - نهاية الأرب - ج ٢٧ الورقة: ١٥٠ / أ .
 - ذيل الروضتين - ٢ / ٢٥ - ٢٦ .
 - خ - التاريخ الكبير لابن قاضي شعبة ، الورقة: ١٢٨ / ب ، ١٢٩ / أ .
 - خ - تجريد الوافي بالوفيات الورقة: ٢٦٦ / أ .
 - خ - المنهل الصافي ج ٢ الورقة: ٣٠ / أ .
 - خ - المختصر في أخبار البشر الورقة: ٢٠١ / أ .
 - مستفاد الرحلة والاعتراب ص: ٣٨ - ٤٣ .
 - موسوعة العتبات المقدسة - قسم الكاظمين - ج ٢ / ٣٣٦ .
 - تاريخ العراق بين احتلالين ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .
 - السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ق ٢ / ٤١٢ - ٤١٣ .
 - خطط دمشق ص: ٢٣٣ - ٢٣٤ .
 - مفاكهة الخلان ٢ / ٤١ .
 - مخطط المنجد / ٦٩ .
 - التاريخ المنصوري - تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان ص: ١١٧ ، ١٩٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٥٨ ، ٢٦٠ .
 - خ - تاريخ ابن الفرات ج ٥ ورقة: ١٧٢ / أ .

ابن النجار : وكان أبوه يعمل الصفر . . . (١) ،

ويقول عز الدين الحسيني : « وحمّادي : في نسبه ، بضم الحاء المهملة ، وتشديد الميم المفتوحة ، وبعد الألف دال مهملة ، وألف مقصورة مُحَالَة (٢) ، والجوزي بفتح الجيم وكسر الزاي ، نسبة إلى موضع يقال له : فرضة الجوز (٣) ، وقيل : ان جدهم عرف بالجوزي ، لأن جوزة كانت في داره بواسط لم يكن في واسط جوزة سواها ، حسبما ذكره الذهبي (٤) وابن رجب (٥) والصفدي (٦) .

هكذا تبين المصادر على أن نسبتهم إلى الجوزي ، وتختلف في سبب تلك النسبة ، حيث تورد تعليقات متباينة ، أرجحها ما ذكره سبط ابن الجوزي ، لأسباب ارتباط نسبه بالأسرة الجوزية . ولعل الروايات الثلاث صادقة ، فمن المحتمل أن آل الجوزي قد تنقلوا بين واسط والبصرة ثم استقروا في بغداد .

نسبه ونسبته (١)

لقد أجمع المؤرخون والمترجمون للصاحب محي الدين على أنه ينسب إلى الخليفة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه فقالوا عنه : القرشي (٢) ، التيمي (٣) ، البكري (٤) . وهذا نسب صحيح لم يطعن فيه أحد بل أوردته كافة المصادر والمراجع التي ورد ذكره فيها .

أما نسبته الجغرافية فقد نسب إلى بغداد التي ولد واستشهد فيها ، فهو جوزي بغدادي . أما عن الجوزي فقد تباينت الروايات ، حيث ذكر سبط ابن الجوزي (٥) أنه رأى « بخط ابن دحية المغربي قال : وجعفر الجوزي ، منسوب إلى فرضة الجوز - من فرض البصرة ، يقال لها : جوزة . . . » ، أما ابن الشعار فقد قال : « خُبرت بأن جده كان من مشرعة الجوز إحدى محال بغداد ، بالجانب الغربي ، فلذلك يقال لهم : بيت الجوزي (٦) ، ويضبطها اليافعي بقوله : « وَالْجَوْزَى : بفتح الجيم ، وسكون الواو ، وفي آخره زاي ، وباء النسبة ، نسبة إلى موضع يقال له : فرضة الجوزي . قال

(١) - خ - مرآة الجنان الورقة ٣٤٣ / أ .

(٢) - محالة : « والمحال من الكلام - بالضم - ما عدل عن وجهه . . . » انظر القاموس المحيط مادة : حول ، ج ٣ / ص ٣٧٤ .

(٣) - خ - صلة التكملة لوفيات النقلة - الورقة ١١٩ / أ .

(٤) - تذكرة الحافظ ٤ / ١٣٥ .

(٥) - ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٤٠٠ .

(٦) - الوافي بالوفيات ج ١٦ الورقة ٢١٨ .

(١) - « النسب - محركة - والنسبة - بالكسر والضم - القرابة ، أو في الالباء خاصة . » القاموس المحيط ، مادة نسب . والنسبة عند علماء الصرف : إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب ، وقد تكون النسبة إلى الأقارب أو إلى الحرفة أو إلى المكان أو غيره .

(٢) - القرشي : منسوب إلى قبيلة قریش .

(٣) - التيمي : منسوب إلى بنى تيم وهم من قریش .

(٤) - البكري : منسوب إلى أبي بكر الصديق التيمي القرشي .

(٥) - هو يوسف بن قزغلي ، ابن أخت يوسف ابن الجوزي . ولد سنة ٥٨٢ هـ وتوفي سنة ٦٥٤ هـ .

(٦) - خ - عقود الجمان - ج ١٠ / الورقة ٢٢٩ / ب

لقب^(١)

لقد وردَ في المصادر والمراجع أن لقبه ، صاحب محي الدين^(٢) ، والصدر الكبير ، وشرف الاسلام ، ومفتي الفرق ، ورئيس الأصحاب ، والمحتسب . وجمال الدين . والامام الأصيل .

كنيته^(١)

ذكرت المصادر ان للصاحب محيي الدين كنييتين هما : « أبو المحاسن » ، و « أبو محمد »^(٢) ، وقد اشتهر بالأخيرة أكثر من الأولى ، وذلك مطابق لما تعارف عليه أهل العلم على أن من الأدب « أن يخاطب أهل الفضل ومن قاربهم بالكنية »^(٣) ، وقد كان في الصحابة جماعات لهم كنى قبل أن يولد لهم ، كأبي هريرة - رضي الله عنه - وأنس بن مالك وخلائق لا يحصون من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، ولا كراهة في ذلك ، بل هو محبوب^(٤) وقد وردت كنيته عند المقرئزي - أبو المظفر وهذا خطأ لم يستدركه المحقق حيث جاء « محيي الدين أبي المظفر ابن الحافظ جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي »^(٥) وقد ذكر المحقق أن « سبط ابن الجوزي » ، واسمه شمس الدين أبو المظفر يوسف بن كزوغلو ، وهوابن بنت عبد الرحمن المذكور ، ولد في بغداد سنة ٥٨٢ هـ وتوفي بدمشق سنة ٦٨٤ هـ وهو صاحب كتاب مرآة الزمان في تاريخ الأعيان^(٦) . . . لم يكتف الدكتور المحقق بالخطأ بين الخال وابن اخته بل أضاف خطأ بالسَّن حيث أضاف للسبط زيادة ثلاثين سنة لاغير لأن حقيقة وفاته سنة ٦٥٤ هـ .

(١) - الكُنية : ما يجعل علماً على الشخص غير الاسم واللقب ، نحو : أبو الحسن ، وأم الخير ، وتكون مصدرية بلفظ أب ، أو ابن أويئت ، أو أخ ، أو أخت ، أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة ، وتستعمل مع الاسم واللقب أو بدونهما تفخيماً لشأن صاحبها أن يذكر اسمه مجرداً . وتكون لأشراف الناس ، وربما كني الوليد تفاؤلاً المعجم الوسيط : مادة : كنى : ٢ / ٨٠٢ .

(٢) - إن أبا محمد هي الكنية البارزة أما أبا المحاسن فهي ثانوية انظر مرآة الزمان ج ٩ / الأوراق : ٦ / آ ، و ٣٦ / آ ، و ٤٥ / ب ، و ٤٧ / آ ، و ٥٨ / آ ، و ٧٤ / آ ، و ٨٨ / آ ، و ٩٠ / ب ، وعقود الجمان ج ١٠ الورقة : ٢٢٩ / ب ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨ وتاريخ الاسلام للذهبي خ كوبريلي الورقة : ٩٩ / ب ، وتجريد الوافي بالوفيات الورقة ٢٦٦ / آ ، وصلة التكملة لوفيات النقلة الورقة : ١١٨ / ب .

(٣) - الأذكار للإمام النووي ص : ٣٠٨ .

(٤) - الأذكار للإمام النووي ص : ٣٠٩ .

(٥) - انظر كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ / القسم ٢ / ٢٦٨

(٦) - نفس المصدر السابق . وقد وقع بالخطأ نفسه الدكتور إحسان عباس ، انظر وفيات الأعيان -

(١) - اللقب : ما أشعر بصِعة المسمى ، أو رفعته . وقد قسم النحاة العلم إلى ثلاثة أقسام : اسم ولقب وكنية ، وإذا اجتمع اللقب مع غيره تأخر عنه : وهو عكس استعمال الناس اليوم عمدة الحفاظ ، مادة لقب ص : ٥٢٢ .

(٢) - أبرز ألقابه محيي الدين أما البقية فهي ألقاب ثانوية ، انظر مرآة الزمان ٩ / الورقة ٢٤ / ب والذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨ والبداية والنهاية ١٣ / ٢١١

لاخلاف بين المؤرخين حول سنة ومكان ولادة صاحب محيي الدين ،
والخلاف محصور في تحديد يوم الولادة فقط ، إذ أجمعوا على أن مسقط رأسه هو
بغداد ، في ذي القعدة ، سنة ثمانين وخمس مئة ،^(١) وقيل ، ولد في ليلة سابع عشر
ذي القعدة سنة ثمانين وخمس مئة ببغداد^(٢) ، وقيل مولده في ليلة السبت ثالث عشر
ذي القعدة ...^(٣) ،

لقد أجمعت المصادر والمراجع على أن محيي الدين ابن الجوزي قد استشهد على
يد التتار عندما اجتاحتوا بغداد بقيادة « هولاكو » سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م واستشهد
معه أولاده ، وأخطأ من قال^(١) سنة ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥ م واختلفت المصادر والمراجع
حول تحديد يوم الإجتياح التتري ، واعدام الخليفة ، المستعصم ، وحاشيته ،
فذكر أن ذلك قد حدث ، في ليلة الأربعاء - ١٤ - صفر - من السنة المذكورة^(٢) ،
وقيل : في - ٦ - صفر^(٣) ، وقيل : في - ٢٠ - محرم^(٤) ، وقيل : يوم الأربعاء - ١٠ -
صفر^(٥) ، وقيل : في صفر^(٦) ، وقيل : في المحرم^(٧) .

س ١٤٢/٣ بتحقيقه . لأنه اعتمد على طبعة (Wustenfled) لوفيات الأعيان ٦٧/٤ - ٦٩ وكرر
غلطه . وليس هذا هو الغلط الوحيد للدكتور احسان عباس بحق محيي الدين ابن الجوزي ، بل
خلط بينه وبين ابن أخته في تحقيقه كتاب : فهرس الفهارس والأثبات ، ومعجم المعاجم
والمشيخات والمسلسلات ، منشورات دار الغرب الاسلامي ط : ١٩٨٢/٢ م ، ج ١ / ص : ٢٥٥
حيث ورد في المتن : ٦٤ - الأحاديث المسعصميات الثمانية : تخريج الحافظ أستاذ دار
الخلافة محيي الدين يوسف سبط الحافظ أبي الفرج ، وعلق الدكتور احسان عباس قائلاً :
« لسبط ابن الجوزي (٦٥٦) ترجمة في ذيل مرآة الزمان ٣٣٢/١ ... ، وأحال إلى وفيات
الأعيان ١٤٢/٣ ، فكرر غلطه .

- (١) - معظم المصادر حددت الشهر ولم تحدد اليوم ، انظر عقود الجمان ج ١٠ / الورقة : ٢٣٠ / ب
ومرآة الزمان ج ٩ / الورقة : ٢٤ / ب .
- (٢) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨ .
- (٣) - وفيات الأعيان ٣ / ١٤٤ .

- (١) - قال ابن خلكان : « توفي في وقعة التتر سنة ٦٥٣ هـ ، انظر وفيات الأعيان : ٣ / ١٤٢ ، ولم
يشر المحقق د . إحسان عباس إلى هذا الخطأ الواضح ! مع الأسف ، وهذه إحدى هفوات الدكتور
احسان عباس مع علوكعبه في عالم التحقيق !!!
- (٢) - هامش التاريخ الكبير ، لابن قاضي شعبة . الورقة : ١٢٨ / ب نقلاً عن ابن الساعي والبدائية
والنهاية : ١٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، والعسجد المسبوك ص : ٦٣٢ والحوادث الجامعة : ٣٢٥ - ٣٣٤ .
- (٣) - السلوك لمعرفة دول الملوك ج : ١ قسم ٢ ص : ٤١٢ وذكر المحقق أن الاحتلال قد حصل في
٤ صفر ١٠ / شباط فبراير سنة ١٢٥٨ م ، وحصلت المجزرة بعد ذلك بعشرة أيام ، أنظر ص :
٤٠٩ نفس المصدر .

- (٤) - المختصر في أخبار البشر الورقة : ٢٠١ / آ ونهاية الأرب مخطوط كوبريلي الورقة : ٦٣ /
ب .
- (٥) - التاريخ الكبير لابن قاضي شعبة الورقة : ١٢٥ / ب .
- (٦) - العبر في خبر من غير الورقة : ٣٠٣ / ب ، وتاريخ الاسلام الورقة : ٢٠٠ / آ و١٨٣ / ب ،
وصلة التكملة لوفيات النقلة الورقة : ١١٨ / ب ، والذيل على طبقات الحنابلة : ٢ / ٢٥٩ .
- (٧) - تاريخ الاسلام ، ج ٣٤ ، الطبقة ٦٦ الورقة : ١٨٣ / ب ، والمنهل الصافي والمستوفى بعد
الوافي ج ٢ / الورقة : ٣٠ / آ ومآثر الانافة : ٢ / ٨٩ .

ذُكِرَ أَنَّ مُحْيِي الدِّينِ ابْنَ الْجَوْزِيِّ ، قَدْ أَنْشَأَ بِمَحَلَّةِ الْحَرَبِيَّةِ دَارَ قُرْآنٍ وَمَدْفَنًا (١) ،
وَذَكَرَ ، أَنَّ مَرْقَدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي بَسْتَانِ أَكْرُبُوزِيِّ ، وَعَلَى رِوَايَةِ أُخْرَى فِي مَقْبَرَةِ
الإمام أحمد بن حنبل (٢) ، وَأَنَّ بَسْتَانَ أَكْرُبُوزِيِّ فِي مَكَانٍ ، دَارَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ (٣) ، وَقِيلَ
أَنَّ الْقَبْرَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ لِمُحْيِي الدِّينِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، أَوْ لِابْنِهِ جَمَالِ الدِّينِ أَوْ لِأَخِيهِ شَرْفِ
الدِّينِ ، أَوْ لِأَخِيهِ الْآخِرِ تَاجِ الدِّينِ ، وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ لِمُحْيِي الدِّينِ لِأَبُوته (٤) وَقَدْ تَمَّ
تَجْدِيدُ بِنَاءِ الْقَبْرِ الْمَذْكُورِ . . . فِي سَنَةِ ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م ، وَكُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَبْرُ
أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٥٩٧ هـ / ١٦٠٠ م وَهَذَا لَا
يُصَحِّحُ . . . (٥) ، خَاصَّةً وَأَنَّ الْمَصَادِرَ الْمُوثِقَةَ تَفِيدُ أَنَّ مَقْبَرَةَ أُسْرَةِ الْجَوْزِيِّ تَقَعُ فِي
مَقَابِرِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ الْوَاقِعَةِ بِبَابِ حَرْبٍ فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْدَادَ ،
فَقَدْ دُفِنَ هُنَاكَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيِّ سَنَةَ ٥١٣ هـ / ١١١٩ م ، وَابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
سَنَةَ ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م ، وَزَوْجَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَاتُونُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ سَنَةَ ٥٩٧ هـ /
١٢٠٠ م ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَنَةَ ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م ، وَبِمَا أَنَّ مَقْبَرَةَ الْأُسْرَةِ فِي
بَابِ بَدْرٍ ، وَأَنَّ مُحْيِي الدِّينِ قَدْ بَنَى مَدْفَنًا فَالْأَرْجَحُ أَنَّ الْقَبْرَ الْمَذْكُورَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ .

لَقَدْ حَازَتْ الْأُسْرَةُ الْجَوْزِيَّةُ عَلَى الشَّهْرَةِ فُورِدَ ذِكْرُ رِجَالِهَا فِي الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ
التَّارِيخِيَّةِ بِصُورَةٍ مُعْبَّرَةٍ نَوَّجَزُهَا بِمَا يَلِي :
جَدُّهُ الْأَعْلَى هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ (١) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٣ هـ / ٦٣٤ م
وَجَدُّهُ الْأَدْنَى : أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الصَّفَّارِ الْمُتَوَفَى
سَنَةَ ٥١٣ هـ / ١١١٩ م فِي بَغْدَادَ (٢)
وَوَالِدُهُ : أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ الْجَوْزِيِّ الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٥٠٨ هـ -
٥١٠ هـ / ١١١٤ - ١١١٦ م وَالْمُتَوَفَى سَنَةَ ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م فِي بَغْدَادَ . وَكَانَ
عِلَامَةً عَصْرِهِ ، وَشَيْخَ وَقْتِهِ فِي التَّارِيخِ وَالْحَدِيثِ وَالْوَعظِ وَالتَّفْسِيرِ ، لَهُ مِائَاتُ الْمُؤَلَّفَاتِ
، وَكَانَ يَعْظُ فِي بَغْدَادَ وَيَحْضُرُهُ أُلُوفُ مُؤَلَّفَةٍ ، وَيَحْضُرُهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (٣) ، وَقَدْ خَرَجَ
لِنَفْسِهِ مَشِيخَةً عَنْ (٨٦) شَيْخًا (٤) مِنَ الْأَكَابِرِ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ (٣) شَيْخَاتٍ ، وَلَمْ
يَذْكُرِ الْإِجَازَاتِ وَبَقِيَّةَ الْمَشَايِخِ ،
وَوَالِدَتُهُ : خَاتُونُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ ، تُوَفِّيَتْ يَوْمَ السَّبْتِ فِي (٩) رَمَضَانَ
سَنَةَ ٥٩٧ هـ / (٥) ، ١٢٠٠ م بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ .

(١) - سَوْفَ تَأْتِي تَرْجُمَتُهُ ص : ٤٥٣ .

(٢) - انْظُرْ تَجْرِيدَ الْوَافِيِّ بِالْوَفِيَّاتِ الْوَرَقَةُ : ٢٠٠ / ب ، وَمَرَأَةُ الزَّمَانِ ج ٩ / الْوَرَقَةُ : ١٤ / ب ،
وَالذَّيْلُ عَلَى الرُّوسُطِيِّينَ الْوَرَقَةُ ١١ / آ .

(٣) - انْظُرْ دَوْلَ الْإِسْلَامِ ٢ / ٨٦ .

(٤) - نَشَرَتْهَا دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِي فِي أَثِينَا وَبِيْرُوتِ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةَ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م تَحْقِيقُ
مُحَمَّدٍ مَحْفُوظٍ ، وَانْظُرْ مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ إِعْدَادُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْعُلُوجِيِّ نَشَرَ فِي بَغْدَادَ سَنَةَ
١٩٦١ وَتَرْجُمَةُ أَبِي الْفَرَجِ فِي وَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ ٢ / ٣٢١ ، وَمَرَأَةُ الزَّمَانِ ج ٩ / الْوَرَقَةُ ٦ / آ
و ١٤ / آ ، وَ ٢٤ / ب ، وَمِفْتَاحُ السَّعَادَةِ ١ / ٢٠٧ ، وَالرُّوسُطِيُّ ٢ / ٢٤٥ ، وَذَيْلُ الرُّوسُطِيِّينَ ص
٢١ - ٢٧ ، وَالذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢ / ٣٩٩ - ٤٣٣ ، وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ٦ / ١٧٤ ، وَالْعَسْجَدُ
الْمَسْبُوكُ ٢٥٣ ، ٢٦٨ وَغَيْرُ ذَلِكَ .

(٥) - مَرَأَةُ الزَّمَانِ ج ٩ / الْوَرَقَةُ ٢٤ / آ وَذَيْلُ الرُّوسُطِيِّينَ ص ٢٥ - ٢٦ .

أخوه عَبْدُ الْعَزِيزِ ، تفقه على مذهب أَحْمَدَ ، وسمع على جماعة من مشايخ والده وسافر إلى الموصل . . فيقال أن بني السَّهْرَوْرْدِي حَسَدُوهُ ، فَدَسُوا إِلَيْهِ مَنْ سَقَاهُ السَّمَّ فمات في المُوَصَّل سنة ٥٥٤هـ (١) ، هـ / ١١٥٨ م .

أخوه زَيْنُ الدِّين - أَبُو الْقَاسِم - علي الملقب بالنَّاسِخ ، عدو والده (٢) ، ولد سنة ٥٥١ هـ / ١١٥٥ م وتوفي في صفر سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م وكان من العلماء المحدثين (٣)

أخواته

- ١ - رَابِعَةُ - أم سبط ابن الجوزي .
 - ٢ - شَرَفُ النِّسَاءِ .
 - ٣ - زَيْنَب .
 - ٤ - جَوْهَرَةُ .
 - ٥ - سِتُّ الْعُلَمَاءِ الْكُبْرَى .
 - ٦ - سِتُّ الْعُلَمَاءِ الصُّغْرَى .
- كلهن سمعن الحديث من والدهن وغيره (١) .

أولاده

- ١ - الكمال الصُّدْرُ المحتسب : جمال الدين أبو الفرج : عبد الرحمن (٢) ، تأدب بآداب والده ، وسلك طريقة ، ونابه في الحسبة ، ثم استقلاً ، وخلفه في التدريس في المدرسة المُسْتَنْصِرِيَّة ، وكان أذن له في الوعظ . . . وعمره إذ ذاك (١٨) سنة وحضره الخلق الكثير (٣) ، له شعر جميل منه
- أَيْدِرِي غَزَالُ الْحِمَى أَنَّهُ بِقَلْبِي لَأَبَا لِحِمَى قَدْ أَقَامَا
- وقد ترسل عن الديوان إلى مصر ، وكان رئيساً معظماً ، وَحَدَّثَ بِبَغْدَادٍ وَمِصْرَ (٤) ، وكان مولده سنة ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م واستشهاده مع والده

- (١) - مرآة الزمان ج ٩ / الورقة : ٢٤ / ب و ٩٩ / آ ، وذيل الروضتين ص : ٢٦ .
- (٢) - مرآة الزمان ج ٩ / الورقة : ٢٤ / آ .
- (٣) - ترجمته في ذيل الروضتين ص ٢٦ - ٢٧ ، والمعين الورقة ٤٣ / آ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٣٦ ، ومشیخة القزويني الورقة : ١٧٠ / ب ، و ١٧٦ / آ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٥٣ والعسجد المسبوك ص : ٤٥٦ ، وإنسان العيون الورقة : ٢٦٥ ، وشذرات الذهب ٥ / ١٧٣ ، وذيل تاريخ بغداد ترجمه رقم : ١١١٥ وقد غلط بتاريخ وفاته سنة ٦٣١ هـ .

سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م علي أيدي القتر ، وقد طبع من مؤلفاته كتاب : مناقب بغداد ، بتحقيق محمد بهجت الأنثري ونسب خطأ لجده . والدليل على ذلك ورود حوادث تاريخية في الكتاب حصلت بعد وفاه أبي الفرج الجد .

٢ - صاحب شرف الدين ، أبو الفضل : عبد الله^(١) ، ولي تدريس الطائفة الحنبلية ، وقتل وعمره ثلاثون سنة^(٢) ، وولي الحسبة ودرس في المدرسة البشيرية في بغداد ، وكان الخليفة المستعصم قد بعثه بخطه إلى هولاكو^(٣) .

٣ - المحتسب تاج الدين ، أبو الكرّم ، عبد الكريم^(٤) ، حصل طرفاً من علم النحو والفقه ، وقال الشعرَ ودرّسَ بالمدرسة المنسوبة إليهم ، وولي الحسبة أيضاً ، وقتل وعمره نيف وعشرون سنة^(٥) ، ، ودرّسَ بالمدرسة الشاطبية في بغداد^(٦) ، وكان استشهاده مع والده سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م

شخصی : آغا محمد حسین خان قزوینی در سن ۱۱۸۰ هجری قمری در شهر قزوین متولد شد.

(١) - ترجمة فى تاريخ الاسلام الورقة : ٢٥٢ / ب وفوات الوفيات ٤ / ٣٥٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧٣ / ٣٧٤ الدالة الزيادة ١٣ / ٥٠٥

والحوادث الجامعة: ١٥٧، وذيل مرآة الزمان ١/ ٣٤١، وشذرات الذهب ٥/ ٢٨٧.

(٢) - المسجد المسبوك ٢٣٦ .

(٤) - ترجمة في الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٦٢ ، وفوات الوفيات ٤/٣٥٢ ، والبداية الزمارة

२००२-२०१३

(٦) - الذئب، عل. ط. ق. ق. - الج. ٢/ ٢٦٢

(2) ٢٥٢ - ٢٥٣ : خلافتنا متعلیقه بکتابه وایله - (2)

22

الجانب الثقافي

شیوخہ

لقد تتلمذ محيي الدين ابن الجوزي على أشهر علماء عصره وقد عرفنا منهم :
١ - والده عبد الرحمن الذي قال عنه الذهبي : « وما علمتُ أحداً من العلماء صَنَّفَ ما
صنَّفَ هذا الرجل^(١) » ، وقال ابن تيمية : له مصنفات في أمور كثيرة ، حتى
عددتها فرأيتها أكثر من ألف مصنف ، ورأيت بعد ذلك ما لم أَرَهُ . . . (٢) وقد
توفي والده سنة ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م .

٢ - الكاتب، أبو منصور: عبد الله بن محمد بن علي بن هبة الله بن عبد السلام بن عبد الله بن يحيى^(٣)، من بيت كتابة ورواية. توفي سنة ٥٨٩هـ / ١١٩٢م.

٢ - أبو القاسم : ذاكر بن كامل الخفاف^(٤)، المحدث ، المتوفى سنة ٥٩١هـ / ١١٩٤م
٤ - أبو بكر : عبد الله بن منصور بن عمران الواسطي ، المعروف بابن الباقلائي^(٥)،

(١) - أنظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٣/٤ وطبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٧٨ .

(٣) - ترجمته فی صلة التكملة الورقة : ١١٨ / ب ، وسیر أعلام النبلاء ٢١/ ٢٣٥ ، وتاریخ الاسلام

(٤) - ترجمته في المختصر المحتاج إليه ١٥ / ١٨٣ ، وسيد أعلام النبلاء ٢١ / ٤١٧ ، والنجوم للذهبي الورقة : ١٩٩ ، والمختصر المحتاج إليه ١٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

الزاهرة ٦ / ١٣٨ ، وشذرات الذهب ٤ / ٣٠٦ ، والمعين في طبقات المحدثين ص : ١٨١ ،

(٥) - ترجمته في معرفة القراء الكبار ١ / ٢٥٣ / ٢ و ٤٥٠ - ٤٥٢ ، والعبر ٤ / ٢٨١ و ٥ / ٢٣٧ ، وتاريخ الاسلام الورقة ١٤٩ / ب ، وصله التكملة لوفيات النقلة الورقة ١١٨ / ب .

و غاية النهاية ١ / ٤٦٠ و ٣٨٠ و ٣٨١ وابن الدبيثي - ذيل ج ١٢ القسم ٢ الورقة ١٠٩ ومرة
الزمان - ٨ : الورقة ٨ : الورقة ٢ : ٤٥٤ : الزكاة : لفات : النقلة ٢ / ٧٦ : ٧٨ : وإنسان : الحسين

الورقة: ٦٩، والتقييد لابن نقطة الورقة: ١١٣ / آ / ١٤٤ / آ، وطبقات المفسرين للداودي /

٢٧٤ و ٣٨٠ ، وتلخيص مجمع الاداب لابن الفوطي ج ٤ القسم ٤ / ٨٧٩ ، وواسط في العصر العباسي ص : ٢٥٥ - ٢٥٧ و ٣٥٩ - ٣٦٣ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩ ،

والمنتظم ٩/ ١٨٣ ، والكامل في التاريخ ١٢/ ١٣٠ ، وتاريخ بغداد للبغدادي ج ١/ الورقة ٤٨ / أ
٤٩ / المنتظم ١١/ ١٨٣ ، الكامل في التاريخ ١٢/ ١٣٠ ، وتاريخ بغداد للبغدادي ج ١/ الورقة ٤٨ / أ

والنجوم الزاهرة ١٤٢/٦ ، وتاريخ الاسلام الورقة : ١٩٦/ب ، وعقود الجمان ٢٣١/آ ، وسير

اعلام النبلاء ٢١/٢٤٦، والمختصر المحتاج إليه ١٥/٢٢٥ - ٢٢٦، والعسجد المسبوك ٢٤١،
وذيل الروضتين ص: ١٢، وشذرات الذهب ٤/٣١٤، والمعين في طبقات المحدثين: ١٨١

۲۳

10

- كان سند القراء بالعراق ، وقرأ عليه أبو الفرج ابن الجوزي وابنه يوسف ،
القراءات العشرة في كتاب الإرشاد .
- ٥ - يحيى بن سعد بن بوش^(١) ، مسند بغداد في الحديث ، توفي سنة ٥٩٣ هـ /
١١٩٦ م .
- ٦ - أبو الفرج : عبد المنعم بن عبد الوهاب بن كليب الحراني^(٢) ، الفقيه الحنبلي مسند
العراق والآفاق بل مسند العالم . توفي سنة ٥٩٦ هـ / ١١٩٩ م .
- ٧ - أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي بن يعيش^(٣) ، شيخ الحديث توفي سنة ٥٩٨ هـ
١٢٠١ م .
- ٨ - أبو طاهر : المبارك بن المبارك بن هبة الله بن المعطوش^(٤) ، كان محدثاً صحيح
السمع . توفي سنة ٥٩٩ هـ / ١٢٠٢ م .

- (١) - انظر ترجمته في المختصر المحتاج إليه ٣٨٦/١٥ - ٣٨٧ ، وسير أعلام النبلاء ٨٥/٢٣ ،
والمعين في طبقات المحدثين : ١٨١ ، وشذرات الذهب ٣١٥/٤ ، والنجوم الزاهرة ١٤٣/٦ ،
وتبصير المنتبه : ١٠٥١ ، وتاريخ الاسلام ج ٣٤ الورقة ١٩٩ ب ، وصلة التكملة الورقة :
١١٨ ب / وتاريخ ابن قاضي شعبة ج ٥ / الورقة ١٢٨ ب .
- (٢) - انظر ترجمته في العسجد المسبوك ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والكامل في التاريخ ٢٥١/٩ ، وذيل
الروضتين ص : ٢٨ ، والجامع المختصر لابن الساعي ٢٦/٩ - ٢٧ ، ووفيات الأعيان ٣٩٤/٢ ،
والبداية والنهاية ٢٣/١٣ ، والنجوم الزاهرة ١٥٩/٦ ، وشذرات الذهب ٢٢٧/٤ ، وسير أعلام
النبلاء ٢٥٨/٢١ ، والمعين في طبقات المحدثين : ١٨٢ ، وتاريخ الاسلام للذهبي الورقة :
١٩٩ ب ، وصلة التكملة الورقة : ١١٨ ب ، وتاريخ ابن قاضي شعبة ج ٥ الورقة ١٢٨ ب .
- (٣) - انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي الورقة : ٩٩ ب ، وصلة التكملة الورقة : ١١٨ ب ،
والمختصر المحتاج إليه ٣١٢/١٥ - ٣١٣ .
- (٤) - انظر ترجمته في المختصر المحتاج إليه ٣٤٢/١٥ - ٣٤٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٠٠/٢١ ،
والمعين في طبقات المحدثين : ١٨٣ ، وشذرات الذهب ٣٤٣/٤ ، والتكملة لوفيات النقلة
٤٠٣/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٨٤/٦ ، وتاريخ الاسلام للذهبي الورقة : ٩٩ ب ، وصلة التكملة
الورقة ١١٨ ب .

- ٩ - أبو الفتح : محمد بن أحمد بن بختيار بن علي المندائي الواسطي الشافعي^(١) مسند
العراق بالحديث توفي سنة ٦٠٥ هـ / ١٢٠٨ م .
- ١٠ - عبد الوهاب بن علي : المعروف بابن سكين^(٢) ، مسند العراق وشيخها ،
قرأ القراءات وسمع الحديث وقرأ الفقه والخلاف ، والعربية . . . توفي
سنة ٦٠٧ هـ / ١٢١٠ م .

- (١) - انظر ترجمته في المختصر المحتاج إليه ١١/١٥ ، والعسجد المسبوك : ٣٠٥ (وقد أُرُخ وفاته
سنة ٦٠٢ هـ وهذا غلط لم يصححه الطالب المحقق) والكامل في التاريخ ٢٤٢/١٢ ، والجامع
المختصر لابن لساعي ٢٧٧/٩ - ٢٧٨ و ١٩١ ، والمشتبه للذهبي ٦٢٤/٢ ، وتاريخ الإسلام ،
الطبقة : ٦١ ص : ١٨٤ - ١٨٦ ، والتكملة لوفيات النقلة ج ٢ رقم الترجمة : ١٠٦٤ ، ودول
الإسلام ١١١/٢ ، ومعرفة القراء الكبار ٤٧٠/٢ ، وإكمال الإكمال الورقة : ٢٣٦ ب ، والذيل
لابن الديبشي ج : ١ ، القسم ١ الورقة : ١٨ .
- (٢) - انظر ترجمته في البداية والنهاية ٦١/١٣ ، والنجوم الزاهرة ٢٠١/٦ ، وشذرات الذهب
٢٥/٥ ، وطبقات الشافعية للسبكي ١٣٦/٥ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ، ٥٨/٢
ومرآة الجنان ١٥/٤ ، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٣٥٤/١ ، ودول الاسلام ١١٣/٢ ، والعبير
٢٣/٥ ، والعسجد المسبوك ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والكامل في التاريخ ٣٠٥/٩ ، وتاريخ ابن الديبشي ج ٢
الورقة : ١٥٦ آ ، وذيل الروضتين ص : ٧٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٨٠/١ . (٧)

تلاميذه

لا يمكن أن نحصر عدد الذين سمعوا من محيي الدين ابن الجوزي ، لأنه بدأ عمله كواعظ منذ توفي والده سنة ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م ، وسمع منه خلق ببغداد ، ودمشق ، ومصر^(١) ، وفي يوم الثلاثاء عاشر ذي الحجة سنة ٦٠٤ جلس بباب^(٢) بدر الشريف للوعظ ، وحضر عنده خلق كثير . . . (٣) ، وعندما فتحت المستنصرية تم تعيينه مدرساً للحنابلة ، وعين ابنه عبد الرحمن نائباً^(٤) له ، وفي تاسع ربيع الأول سنة ٦٤٢ هـ / ١٢٤٤ م ، استدعى من منزله بباب الأزج ، إلى الدار المقابلة لباب الفردوس ، المرسومة بسكنى الأستاذ دارية ، وأجلس في المنصب وشوِّفه بالولاية ، فأصبح أستاذ دار الخلافة^(٥) . . . ، لقد درّس في المستنصرية منذ افتتاحها سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٣ م لغاية ٦٤٢ هـ / ١٢٤٤ م ، وكان يكلفه الخليفة أثناء ذلك لتبلغ مراسلاته إلى الملوك والسلاطين في العواصم الإسلامية . فإذا علمنا أنه « تُخِيرَ لَكُلِّ مذهب اثنان وستون رجلاً^(٦) ، لدراسة الفقه ، يتبين لنا انه درّس عدداً كبيراً ممن درّس الفقه الحنبلي أثناء تلك الفترة ، هذا عدا عن الذين كانوا يحضرون دروسه في الجامع ، ووعظه بباب بدر وترى أم الخليفة . ومع ذلك فقد وردت بعض الأسماء في المراجع التي تشير إلى من سمع منه أو استجازه ، فقد سمع منه أولاده الثلاثة ، وسمع منه خلق ببغداد ودمشق ومصر . وروى عنه عبد الصمد بن أبي الجيش^(٧) ،

(١) - انظر طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ .

(٢) - باب بدر : هو أحد أبواب بغداد ، منسوب إلى بدر ، مولى الخليفة (المعتضد بالله ٢٤٢ - ٢٨٩ هـ) .

(٣) - مختصر ابن الساعي ٩/ ٢٣٢ .

(٤) - الحوادث الجامعة : ٥٥ .

(٥) - الحوادث الجامعة : ١٨٨ ، وذيل مرآة الزمان ١/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والعسجد المسبوك : ٥٢٨ .

(٦) - العسجد المسبوك : ٢٦٤ .

(٧) - التاج المكلل : ١٦٢ . وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١ .

والحافظ أبو عبد الله محمد بن الكسار^(١) ، والدمياطي^(٢) وابن الظاهري^(٣) ، وأبو الفضل عبد الرازق بن الفوطي^(٤) ، وبالأجازة خلق ، آخرهم : زينب بنت الكمال المقدسي^(٥) . . . وسمع عليه الحديث مجد الدين أبو علي عبد المجيد بن رجب الحارثي الكاتب^(٦) . وقال ابن الفوطي : « وسمع عليه معنا : مجد الدين أبو المعالي نصر بن عبد الله بن أحمد الحربي الأديب : الأحاديث الثلاثيات بالمدرسة البشيرية ، في شهر رجب سنة ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥ م بقراءة الصاحب محيي الدين علي الإمام المستعصم بالله أمير المؤمنين^(٧) ، وسمع عليه كمال الدين : أبو الحسن علي بن سهلان البغدادي الفقيه سنة ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥ م^(٨) ، وكمال الدين علي بن الحسن ابن علي الجوزي ، البكري ، البغدادي ، سنة ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥ م وهو من عدول أفضى القضاء نظام الدين البندنجي^(٩) ، وسمع عليه ابن أبي القاسم ، المعروف : بابن البني ، أو الهني أحد طلبة الحديث . . . (١٠) ، وسمع عليه عز

(١) - ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) - التاج المكلل : ١٦٢ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٧٣ ، وتاريخ الاسلام للذهبي ١٩٩/ ب - ٢٠٠ وكان الدمياطي حافظاً ، انظر ترجمته في فوات الوفيات ٢/ ٤٠٩ ، وتذكرة الحفاظ ٤/ ٢٥٨ .

(٣) - التاج المكلل : ١٦٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٤) - التاج المكلل : ١٦٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥) - التاج المكلل : ١٦٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١ ، وهي زينب بنت أحمد بن عبد

الرحيم بن عبد الواحد المقدسي ، ولدت سنة ٦٤٦ هـ وتوفيت سنة ٧٤٠ هـ . ترجمتها في مشيخة

ابن جماعة الأوراق ٦٨/ ٨٢ و ٩٤/ ١١٨ آ ، وأعلام النساء ٢/ ٤٦ - ٥١ ، والدارس

في المدارس ٢/ ٦٢ .

(٦) - تلخيص مجمع الاداب ج ٥ / ١٧٣ .

(٧) - تلخيص مجمع الآداب ج ٥ / ٢٦٣ .

(٨) - تلخيص مجمع الاداب ج ٥ / ٢٢١ .

(٩) - تلخيص مجمع الآداب ج ٥ / ٢٢٢ .

(١٠) - ابن الفوطي ج ٤ / ٥٢٣ ، والمشتبه : ١٠٠ .

الدين أبو عبد الله ؛ محمد بن محمود بن أبي البركات البندنجي ، الفقيه ، بقراءة ابن مزروع البصري ، المتوفي سنة ٦٥٣ ، (١) / ١٢٥٥ م كما سمع عليه في هذه السنة أيضاً عماد الدين أبو علي عبد اللطيف ابن حسن بن مسعود القيسي ، الفقيه (٢) ، وسمع منه فخر الدين مفتي نابلس المقدسي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ (٣) ، / ١٣٠٢ م ، وروى عنه مسعود بن قيس الشيباني ، القاضي بهيت (٤) ، وسمع منه الشرف المنذري ، وأجاز العلامة ابن حمدان الحراني ، ولسليمان بن حمزة القاضي (٥) ، كما حضر مجالسه ابن وضاح الشهرaban ، وسمع عليه الحديث (٦) ، وسمع من ابن الجوزي ، نور الدين العبدلياني (٧) ، وذكر ابن حجر ان ابن مقبل الواسطي قد سمع من محيي الدين ابن الجوزي (٨) ، وممن أخذ عنه ابن أبي السعادات (٩) ، معيد الحنابلة ، وموفق الدين البابصري صهر ابن الجوزي ومعيد الحنابلة بالمستنصرية (١٠) ، أيضاً . وممن قرأ على الشيخ رضي الدين : الحسن بن محمد الصغاني ، وعلي صاحب محيي الدين ابن الجوزي . . . ابن البديع التكريتي (١١) ، وسمع منه ابن الساعي (١٢) ، وحضر دروسه سعدي الشيرازي (١٣) وحدث عنه عز الدين

- (١) - ابن الفوطي ج ٤ / ٣٣٨ .
- (٢) - ابن الفوطي ج ٤ / ٧٦٩ .
- (٣) - الوافي ج ١٢ / الورقة ٦٩ .
- (٤) - ابن الفوطي ج ٤ / ٥٤٤ .
- (٥) - التاج المكلل : ١٦٣ .
- (٦) - ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٨٤ .
- (٧) - ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- (٨) - الدرر الكامنة ٢ / ٢٩٩ .
- (٩) - ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .
- (١٠) - تلخيص مجمع الآداب ٥ / ٧٥ .
- (١١) - تلخيص مجمع الآداب ٤ / ١٧٩ .
- (١٢) - شذرات الذهب ٥ / ٣٤٣ .
- (١٣) - علماء المستنصرية : ٤٢١ .

الحسيني (١) ، بما أجازته إياه الخليفة المستعصم ، ومن تلاميذه ، معبرالمنامات الحنبلي (٢) ، وروي القزويني ، كتاباً فيه الأحاديث السبعة التي خرجها ابن هبيرة ، عن محمد بن أبي القاسم عبد بن عمر ، وجماعة كثيرة ، بسماعهم جميعاً علي استاذ الدار محيي الدين ابن الجوزي ، بسماعه علي المستعصم (٣) كما يروى القزويني جميع مؤلفات صاحب محيي الدين ابن الجوزي عن محمد بن أبي القاسم ، وبهاء الدين داود بن أبي نصر ابن أبي الحسن الأزجي ، إجازة عنه . . . (٤) ، كما أجاز ابن الشعار (٥) في شعبان سنة ٦٢٧ هـ / ١٢٢٩ م ، وسمع منه كاتب ابن وداعة (٦) ، وسمع منه - أيضاً قطب الدين ابن أبي عصرون (٧) . يتضح لنا مما سبق ان عدد الذين تلقوا العلم عن صاحب محيي الدين ، أكثر من أن نستطيع الإحاطة به ، نظراً لسعة المحيط الجغرافي الذي كان يتحرك فيه ، والممتد من القاهرة إلى القدس إلى دمشق إلى حلب وأنطاكية وآمد وخلاط وبغداد ، ومما لاشك فيه أن العلماء قد حرصوا على الأخذ عنه لأنه كان يمثل مرجعاً علمياً بارزاً بصفته أستاذ دار الخلافة ، ولما يتمتع به من إرث ثقافي على اعتباره ابن أبي الفرج ابن الجوزي . . .

- (١) - صلة التكملة الورقة : ١١٨ / آ - ب .
- (٢) - فوات الوفيات ١ / ٨٦ .
- (٣) - مشيخة القزويني الورقة : ١٠٠ / آ - ب .
- (٤) - مشيخة القزويني الورقة : ١١٩ / ب .
- (٥) - عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ج ١٠ / الورقة : ٢٣٠ / ب .
- (٦) - تاريخ الاسلام للذهبي الورقة : ١٩٠ / آ - ب .
- (٧) - توفي قطب الدين ابن عصرون سنة ٦٧٥ هـ / ١٢٧٧ م .

مؤلفاته

لم يقتصر نشاط محيي الدين ابن الجوزي ، على مجال الوعظ ، والتدريس ، والحسبة ، والسفارة ، بل ساهم بتأليف الكتب ، في سن مبكرة ، وساعدتنا المصادر التاريخية ، والعلمية على معرفة بعض مؤلفاته وهي :

١- معدن الإبريز في تفسير الكتاب العزيز .

نسبه إليه سراج الدين القزويني^(١) ، وابن رجب الحنبلي^(٢) ، والداودي^(٣) ، ومحمد صديق خان^(٤) ، وابن الشعار الموصلي^(٥) ، وابن العماد الحنبلي^(٦) ، وعباس الغراوي^(٧) ، وعمر رضا كحالة^(٨) ، والزركلي^(٩) ، والنعمي^(١٠) ، وناجي معروف^(١١) . وتوهم حاجي خليفة^(١٢) فنسبه إلى ابن أخته يوسف ، المعروف بسبط ابن الجوزي .

وتوهم بعده : الدكتور : فواز صالح فواز^(١٣) ، والأستاذ ناصر العلي الخليلي^(١٤) . حيث نسباه للسبط أيضاً .

(١) - مشيخة سراج الدين القزويني الورقة : ١٠٤/ب .

(٢) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٦٠ .

(٣) - طبقات المفسرين ٢/٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٤) - التاج المكلل : ١٦٢ .

(٥) - عقود الجمان الورقة : ٢/٢٣٠ .

(٦) - شذرات الذهب ٥/٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٧) - العراق بين احتلالين ١/٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٨) - معجم المؤلفين ١٣/٣٠٨ .

(٩) - الأعلام ٨/٢٣٦ .

(١٠) - الدارس في تاريخ المدرس ٢/٢٩ - ٣١ ، ٦٢ - ٦٣ .

(١١) - تاريخ علماء المستنصرية ص : ٤٢١ .

(١٢) - كشف الظنون ١/٢١٣ .

(١٣) - مقدمة تحقيق كتاب الجليس الصالح والأنيس الناصح ص : ١٣ .

(١٤) - مقدمة تحقيق كتاب ايثار الانصاف ص : ٩ .

٢- المذهب الأحمد في مذهب أحمد :

نسبه إليه ابن رجب الحنبلي^(١) ، ومحمد صديق خان^(٢) ، وابن كثير^(٣) ، وابن العماد الحنبلي^(٤) ، والنعمي^(٥) ، وعباس الغراوي^(٦) ، وعمر رضا كحالة^(٧) ، وخير الدين الزركلي^(٨) . وناجي معروف^(٩) .

٣- ديوان شعره :

قال ابن الشعار : « وكان ينشد عقيب المجلس قصيدة طويلة من نظمه مديحاً في الخليفة ، يختتم بها مجلس الوعظ^(١٠) . » وقال ابن كثير : « وقد ذكر له ابن الساعي أشعاراً حسنة . . . تدل على فضيلته وفصاحته^(١١) . »

ووردت في العسجد المسبوك^(١٢) أبيات من بعض قصائده . وذكر عمر رضا كحالة^(١٣) أن له ديوان شعر . وقد أوردنا بعض أشعاره في هذه المقدمة .

٤- الإيضاح لقوانين الاصطلاح . وهو موضوع دراستنا^(١٤) .

(١) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) - التاج المكلل ص : ١٦٢ .

(٣) - البداية والنهاية ج ١٣/ص : ٢١١ .

(٤) - شذرات الذهب ٥/٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٥) - الدارس في تاريخ المدارس ج ٢ ص : ٣١ .

(٦) - العراق بين احتلالين ج ١/ص : ٢٣٣ .

(٧) - معجم المؤلفين ١٣/٣٠٨ .

(٨) - الأعلام ٨/٢٣٦ .

(٩) - علماء المستنصرية ص : ٤٢١ .

(١٠) - عقود الجمان ج ١٠ / الورقة ٢٣٠/ب .

(١١) - البداية والنهاية ١٣/٢١١ .

(١٢) - العسجد المسبوك ص : ٦٣٥ .

(١٣) - معجم المؤلفين ١٣/٣٠٨ .

(١٤) - انظر وصف النسخ ص : ٨٥ ومحتويات النص المحقق ص : ٨٩ .

٥ - المختار من أخبار المختار . صلى الله عليه وسلم . ١٢٩ بهشتي .
ذكره ابن جماعة^(١) ، بروايته عن الحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف
الدمياطي ، مشافهة ، قال : انبأنا المؤلف بقراءته عليه سنة ثمان وأربعين
وست ومائه .
هذا ما وقفنا عليه من اسماء بعض مؤلفاته حيث ورد في مشيخة القزويني^(٢) انه
يروي معدن الإبريز ، مع جميع مؤلفاته في التفسير ، والحديث ، والفقه ، والأصول ،
وغيرها ، عن الشيخين : رشيد الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم المقرئ .
وبهاء الدين داود بن أبي نصر بن أبي الحسن الأزجي ، إجازةً مراراً عنه كذلك .
ويقول ابن الشعار : « وَذَكَرَ لِي أَنْ لَهُ عِدَّةَ مُصَنَّفَاتٍ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالْخِلَافِ ،
وَالْوَعْظِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ »^(٣) كما يذكر اليونيني ذلك عن ابن الشعار الذي
قال : « وَانْ لَهُ عِدَّةَ تَصْنِيفَاتٍ فِي الْخِلَافِ ، وَالْجَدَلِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَالْوَعْظِ »^(٤)

(١) - مشيخة ابن جماعة الورقة : ١٢٨/ب - ١٢٩/آ .
(٢) - هو سراج الدين القزويني ، عمر بن علي ، إمام جامع الخلافة في بغداد (٦٨٣ - ٧٥٠) انظر
الدرر الكامنة ٣/ ٢٥٦ ، وفهرس الفهارس والأنبات ج ٢ / ص : ٦٣٥ .
(٣) - عقود الجمان ج ١٠ / الورقة : ٢٣٠/ب .
(٤) - ذيل مرآة الزمان ٣٣٤/١ .

شعره

لقد وصلنا بعض شعر الصاحب محيي الدين يوسف ، في كتب التاريخ والتراجم
والأدب ، وأكثر ما وصلنا هو ما أورده ابن الشعار الموصلي^(١) المتوفى سنة
٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م في كتابه : عقود الجمان في شعراء هذا الزمان^(٢) . حيث ترجم
للصاحب محيي الدين^(٣) وذكر أنه كان « شاعراً مسهباً غزير الشعر ، مقتدرأ على
[٢٣٠/ب] إنشائه . »^(٤) وكان ينشد عقيب المجلس قصيدة طويلة من نظمه مديحاً
في الخليفة ، يختم بها مجلس الوعظ فاجتمعت به بعد عوده من الرسالة بأربل
في أواخر شعبان سنة سبع وعشرين وست مئة وأجازني جميع مقولاته ورواياته ، وما
يندرج تحت الإجازة ، وكتب ذلك بخطه^(٥) ، « ومما قرأت عليه لنفسه ، من
قصيدة يمدح بها الناصر لدين الله أبا العباس ، أحمد بن الحسن - رضوان الله عليه^(٦) :
[٢٣١/ب]

مَنْ نَدَى كَفَيْهِ تَابَعَهُ	حَجَّةَ الْإِنْسَانِ عَمَرَتَهُ
فَعَلْتُ بِالْحَقِّ دَوْلَتَهُ	فَعَلْتُ فِي الْخَلْقِ دَعْوَتَهُ
تَحْمِلُ الْوُطْفَاءَ هَامِيَهُ	حِينَ يَهْمِي الْجُودُ مَزْنَتَهُ
فَأَسْوَدُ الْغَابَ خَاشِيَهُ	قَدْ كَسَاهَا الْخَوْفُ سَطَوَتَهُ
وَإِذَا مَا أَلْبَحَرَ فَيَسَّ بِهِ	أَشْبَهَ الْغُدْرَانَ لَجَّتَهُ
وَمِنْ الطَّيْنِ أَلْوَرَى خَلَقُوا	وَمِنْ الْعِلْيَاءِ طَيَّنَتَهُ

- (١) - ولد في الموصل سنة ٥٩٣ وتوفى بحلب سنة ٦٥٤هـ / ١٢٥٦م .
(٢) - يقع الكتاب في عشر مجلدات ضخمة ثمانية منها في مكتبة أسعد أفندي في إستانبول ، وقد
طبعت في ألمانيا طبق الأصل .
(٣) - المجلد العاشر - رقم : ٢٤٤٠ - ميكرو فيلم رقم ١٧٢ - الأوراق : ٢٢٩/ب - ٢٣٣/أ .
(٤) - و : ٢٣٠/ب - ٢٣١/أ .
(٥) - و : ٢٣٠/ب .
(٦) - و : ٢٣١/أ - ب .

ولنا منه الندى وله
وله رق الورى وله
ومنانا أن تدوم لنا
إن مئت الجود عاش به
وإذا ما الله عمره
حُبّه فرض ندين به
فلمن عاداه نار لظأ
وقال أيضاً :

من لصب ضاع - يوم ناوا
وإذا طرف المشوق كبا
وممات الصب صدكم
قصة للمخزون تسطرها
صفحة الخدين رقعها
ويراع الوجد تعريها
والى المحبوب تحمها
وإذا حن الحزين أسى
وسلاف الحب تطربه
مثل ما في النظم يطربني
لوفود الجود قد كفت

وقد أورد ابن قاضي شهبة - الآيات التسعة الأولى - في تاريخه - في - فيض الله
افندي - الورقة : ١٢٩/أ - ونسبها إليه .

ألا قل لمن أمسى على الدهر عاكفاً
تنبه خليلي قبل أن يفرط الأمر
فوالله ما دنياك إلا كزاجر

وزهد إلى تقوى لعابرها جسر
٣ - اتغتر بالدنيا وتطلب صفوها

وظاهرها حلّ وباطنها مر
٤ - لكل صحيح الجسم منها بلية

وكل صحيح من غوائلها كسر
٥ - فإياك قل لي كيف يلتذ عاقل

أريب بلذات نهايتها القبر
٦ - ولو كان موت المرء آخر شدة

يرأها لهان الصعب واستسهل العسر
٧ - ولكن لديه موقف يجمع الورى

وداهية دهياء يظهرها الحشر
ومن شعره أيضاً ، وقد عرض ثلاث رقاع مزوقة ، برسم العيد السعيد ، باسم

السادة المولى ، الأمير أبي العباس أحمد ، وأبي الفضائل عبد الرحمن ، وأبي المناقب
المبارك ، أولاد أمير المؤمنين المستعصم بالله ، أبي أحمد ، عبد الله الامام [٢٣٢/ب]
المستنصر بالله ، أبي جعفر المنصور ، بن الظاهر بأمر الله ، ابي نصر ، محمد بن
الناصر لدين الله ، أبي العباس أحمد ، رضوان الله عليهم وسلامه .

الرقعة الأولى فهي قوله :

١ - بقيت مبلّغا أقصى الأمانى إلى ان ينقضي عمر الزمان
٢ - برزت لنا فلم نترك ثناء وعوذناك بالسبع المثاني

- ٣ - أبا العباس أحمد يا ابن خير البرية في الأقاصي والأداني
٤ - أذاك العيد بالبركات يهدي الميامن والبشائر والتّهاني
٥ - فبلغك السُّعُود به وألقت لدى للمولى الخليفة بالجران

وأما أبيات الرقعة الثانية فهي :

- ١ - أنت يا عيدُ جىء ببشراك واستصحب بشارات ساير الأيام
٢ - وأنلها أبا الفضائل مولى الخلق عبد الرحمن نجل الامام
٣ - وأحبّه التهنيّات يكسبك فخرًا كامل الحسن وأفر الأقسام
[٢٣٣ / أ]

- ٤ - وادع ربّ الانام يحييه كي يوليك هذا الانعام في كل عام
٥ - دام في ظل مالك الرق ذي السُّودد مولى الاحسان مولى الأنعام

وأما أبيات الرقعة الثالثة فهي :

- ١ - بأبي المناقب سيد الخلق المبارك ذي المعالي
٢ - تزهرى للمواسم عزة وتميس في ثوب اخيالي
٣ - يا من به حلت الحياة ودهرنا بعلاه حالي
٤ - عُمِرْتَ في ظلّ الخليفة ما تتابعَت الليالي
٥ - وسعدت بالعيد الذي بكم اكتسى حلّ الجمال

وقال ابن رجب : ومن نظمة : ما أنشدني عنه ابن الساعي ، وأنبأناه زينب

بنت أحمد عنه :

العسجد المسبوك ص : ٥٨٦ - ٥٨٧

- ١ - صب له من حيا آماقه غرق
٢ - فاعجب لصدين في حال قد اجتمعا
٣ - لم أنس عيشا على سلع ولعلها
٤ - ونفحة الشيخ تأتينا معبرة
٥ - والقلب طير له الأشواق أجنحة
٦ - قل للحمى بالريا واعن الحُلُول
٧ - وقد بقي رmq منه ، فإن هجروا

وله قصيدة طويلة مدح فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، أولها :

قد زلزلت أرض الهوى زلزالها وقال سلطان الغرام مالها ... (٢)

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٦١ .

وقد أورد هذه الابيات محمد صديق خان في التاج المكلل ص ١٦٢ - ١٦٣ مع الاختلاف التالي :

- ١ - صب له من اجفان آماقه غرق .
٤ - بعنبره .
٦ - قل للحمى بالرى .
٧ - مضى كما ليس يبقى ، ذلك الرmq

وقد توهم محمد صديق خان فنسب إليه قصيده ابنه عبد الرحمن التي مطلعها :

فضل النبيين الرسول محمد شرفاً يزيد وزادهم تعظيماً
المرجع السابق ص : ١٦٣ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٦٢ .

مكانته العلمية وآراء العلماء

لقد وصل صاحب محيي الدين إلى القمة الثقافية في عصره، حيث انتدب لأعلى منصب خاص بالمذهب الحنبلي، ألا وهو: مدرس الحنابلة في المدرسة المستنصرية أرقى أكاديمية عرفت في العصور الوسطى، وذلك في سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٣ م بعد أن مارس الوعظ، والمناظرة، من سنة ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م كواعظ معترف به، بعد أن اجتاز امتحاناً بمناظرة الفقهاء والعلماء، وحصل له القبول التام^(١)، ثم أسند إليه منصب استاذ^(٢) دار الخلافة، سنة ٦٤٢ هـ / ١٢٤٤ م أيام الخليفة المستعصم، فاستمر على عمله حتى استشهد سنة ٦٥٦ هـ / ٢٥٨ م. يضاف إلى ذلك أن المهام السياسية - التي اسندت إليه من قبل الخلفاء، اعتباراً من سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٥ م فما بعدها - قد أتاحت له محيطاً واسعاً التقى فيه بالعلماء، والشعراء، والكتاب، والملوك، والأمراء، فازداد علماً على علمه، لما للرحلة من أثر في تفتح المدارك، وإغناء التجربة في كافة مجالات الحياة، لأن الإنسان من ماء، وكالماء، إذا سكن فسد، وإن تحرك صلح. لقد برز محيي الدين ابن الجوزي، في علوم عصره رواية ودراية، فأثنى عليه علماء عصره، ومن جاء بعدهم. قال الامام الذهبي: «كان محمود السيرة محبباً إلى الرعية... قال شمس الدين ابن الفخر الحنبلي: أما رئاسته وعقله، فينقل بالتواتر، حتي أن الملك الكامل - مع عظم سلطانه - قال: كل أحد يعوزه عقل سوى محيي الدين ابن الجوزي، فإنه يعوزه نقص عقل، وذلك لشدة مسكته، وتصميمه، وقوة نفسه. يحكى عنه في ذلك عجائب... ويستطرد الذهبي فيقول:- حكى لي شيخنا مجد الدين: انه كان يناظر، ولا يتحرك له جارحة^(٣)...»

(١) - مختصر ابن الساعي ٩ / ٢٣٢.

(٢) - «الاستادارية: الأستاذار: هو الذي يتولى شؤون مسكن السلطان أو الأمير، ومصروفاته، وتنفيذ فيه أوامره، وهو فارسي مركب، صبح الأعشى ج ٤ / ٢٠ وج ٥٧ / ٥.

(٣) - تاريخ الإسلام الورقة: ٢٠٠ / آ.

«وكتب له الخليفة الناصر - على رأس توقيعة بالحسبة^(١): حسن السمات، ولزوم الصمت؛ اكسباك يا يوسف! - مع حداثة سنك - ما لم يترق إليه همم أمثالك، قدم على ما أنت بصدد، ومن بورك له في شيء فليلزمه، والسلام^(٢)...»

ويقول ابن رجب: «وتوفي والده وعمره إذ ذاك سبع عشرة سنة، فكفلته والدته الإمام الناصر، وتقدمت له بالجلوس للوعظ على عادة والده عند تربيتها... فتكلم بما بهر به الحاضرين، ولم يزل في ترقٍ - من حاله - وعلو من شأنه^(٣)...» وقال ابن الشعار: «كان والده إمام العراق في وقته، وعلمه أشهر من أن يذكر، وإبنه هذا خلف أباه، وسمع الحديث الكثير على مشايخ ذلك الوقت^(٤)... وكان واعظاً حسناً، عالماً بالتفسير، والحديث، مدرساً، مفتياً - على مذهبه - شاعراً مسهباً، غزير الشعر، مقتدرًا على انشائه^(٥)...»

ويقول أبو شامة: «وأما أبو محمد يوسف... سمع الحديث الكثير، وتفقه، وناظر، ونشأ على الطريق الرشيدة، والخلائق الحميدة، وهو كان السبب في خلاص والده من واسط... وسلك طريق العقل والساد^(٦)...»

وقال ابن رجب: «اشتغل بالفقه، والخلاف، والأصول، وبرع في ذلك، وكان أمهر فيه من أبيه^(٧)، ثم يروي ابن رجب عن ابن الساعي قوله: «وهو من العلماء الأفاضل، والكبراء الأماثل، أحد أعلام العلم، ومشاهير الفضل، ظهرت عليه آثار العناية الإلهية منذ كان طفلاً، فعنى به والده، واسمعه الحديث، ودرسه من صغره

(١) - كان ذلك سنة ٦٠٤ هـ / ١٢٠٧ م.

(٢) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩.

(٣) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨.

(٤) - عقود الجمان ٢٩٩ / ب.

(٥) - عقود الجمان ٢٣٠ / ب.

(٦) - ذيل الروضتين ٢٦.

(٧) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨.

في الوعظ ، وبورك له في ذلك ، وصار له قبول تام ، وبانت عليه آثار السعادة . ، وكان كامل الفضائل ، معدوم الرذائل (١) ،

وقال ابن كثير : «نشأ شاباً حسناً ، وحين توفي أبوه ؛ وعظ في موضعه ، فأحسن ، وأجاد ، وأفاد ، ثم لم يزل متقدماً في مناصب الدنيا ، فولّي حسبة بغداد ، مع الوعظ الفائق ، والأشعار الحسنة (٢) . . . ،

وقال الياقعي : «كان استاذ دار المستعصم ، كثير المحفوظ ، قوي المشاركة في العلوم ، وافر الحشمة (٣) . . . ،

أما تلميذه ابن الفوطي فيقول : «صاحب الفضائل الوافرة ، والمزايا الباهرة الذي إن أخذت في تعداد ما آتاه الله ، ورزقه من العقل ، والفضل ، والأدب الموروث ، والمكتسب ، لاحتجت إلى تحرير كتاب في شأنه (٤) . . ،

إن الشهادات التي أوردها أولئك العلماء هي أدلة واضحة علي علو منزلة صاحب محيي الدين ابن الجوزي العلمية . وإن ما خلفه من مؤلفات تدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه ، وإن كتابه الذي بين أيدينا خير دليل علي ذلك .

الجانب الوظيفي

لقد كان لمحيي الدين ابن الجوزي دور بارز في المجال السياسي حيث قُدد وظائف عدة نوجزها بما يلي :

عندما توفي والده سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م ، خلع عليه الخليفة القميص والعمامة ، وجعل على رأسه طرحة ، وحضر يوم الجمعة في حلقة والده بجامع القصر (١) ، وعنده الفقهاء للمناظرة ، ونودي له في الجامع بالجلوس ، فحضره الخلائق ، وتكلم فأجاد ، ثم أُذن له في الجلوس بباب بدر الشريف (٢) في بكرة كل يوم ثلاثاء . . . ولم يزل في ترقٍ من حاله وعلو من شأنه يذكر الدروس فقهاً ، ويواصل الجلوس وعظاً عند تربة والده الخليفة الناصر ، وبباب بدر (٣) . . . ، وبعد أن ذاع صيته أُذن له الخليفة الناصر ، في الدخول إلي وليّ عهده ، ثم أوصى الناصر عند موته أن يُغسَّله عند موته (٤) ،

وفي غرة ذي القعدة سنة ٦٠٤هـ / ١٢٠٧م شهد محيي الدين عند قاضي القضاة ابن الدامغاني (٥) ، فقبل شهادته ، وأثبت تزكيته ، وولاه الحسبة بجانب مدينة السلام ، وخلع عليه (٦) ، وعمره ثلاث وعشرون سنة (٧) ،

وكتب له الناصر - على رأس توقيعه بالحسبة - «حسنُ السمت ، ولزوم الصمت أكسباك - يا يوسف - مع حداثة سنك مالم يترق إليه همم أمثالك ، فدم على ما أنت

- (١) - أي : جامع قصر الخلافة في بغداد .
- (٢) - هو أحد أبواب بغداد وكان يعقد فيه مجلس الوعظ .
- (٣) - انظر فوات الوفيات ٣٥٢/٤ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٥٨/٢ .
- (٤) - الذيل على طبقات الحنابلة ٢٥٨/٢ .
- (٥) - هو : عماد الدين أبو القاسم عبد الله ابن الحسين الدامغاني ، انظر تاريخ الاسلام الطبقة : ٤٩ : ص ٦١ .
- (٦) - مختصر ابن الساعي ٢٣١/٩ .
- (٧) - العسجد المسبوك : ٦٣٥ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٥٩/٢ .

بصدده ، ومن بورك له بشيء فليزمه والسلام (١) . ثم كلف بالنظر بالوقف العام . ثم صرف عن الحسبة والنظر بالوقف (٢) سنة ٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م ، ثم أعيد إلى الحسبة سنة ٦١٥ هـ / ١٢١٨ م ، واستمر مدة خلافة (٣) الناصر ، واستخلاف الظاهر سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م ، وأقره الظاهر على ذلك ، وأضاف إليه النظر في خزانة الغلات - بباب المراتب - واستعمل على ديوان الجوالي (٤) ، ثم عزل عن العملين الأخيرين (٥) سنة ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م

وفي سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م ، قدم بالخلع والتقاليد من الظاهر بأمر الله إلى المعظم والكامل والأشرف (٦) . ثم أرسله الخليفة المستنصر إلى خلاط (٧) سنة ٦٢٧ هـ / ١٢٢٩ م لمقابلج و خوارزم شاه ، منكبرتي بن محمد بن تكش (٨) ، وقد مرّ في مدينة أربل ذهاباً وإياباً (٩) ، ثم عاد إلى خلاط ثانية سنة ٦٢٨ هـ / ١٢٣١ م للقاء خوارزم شاه (١٠) . وفي سنة ٦٢٩ هـ / ١٢٣١ م عندما فتح الملك الكامل مدينة آمد

(١) - العسجد المسبوك : ٦٣٥ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩ .

(٢) - مرآة الزمان ج ٩ الورقة ٤٥ / ب .

(٣) - الحوادث الجامعة ص : ٧٠ .

(٤) - الجوالى : مفرداً جالية ، وهي هنا جزية أهل الذمة .

(٥) - الحوادث الجامعة ص : ٧٠ .

(٦) - مرآة الزمان ج ٩ الورقة : ٢٤ / ب ، وتاريخ دول الاسلام ٢ / ٦٩ ، وتاريخ الطبقة :

٦٣ ص : ١٣ ، والتاريخ المنصوري ص : ١١٧ ، وابن الفوطي ص : ١٢٨ ، والنجوم الزاهرة ٦٣٦ / ٣٦٤ .

(٧) - خلاط : قصبة أرمينيا الوسطى سابقاً . انظر الروض المعطار ص : ٢٢٠ ، ومعجم البلدان : ٤٥٣ / ٣ ونزهة المشتاق : ٢٦٧ .

(٨) - خوارزم شاه : السلطان جلال الدين منكبرتي - أو منكبرتي ، قتله الأكراد سنة ٩٢٦ هـ / ١٢٣١ م . انظر سير الأعلام النبلاء ٢٢ / ٣٢٦ ، ومرآة الزمان ٩ / الورقة ٨٧ / ب ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٧٨ ، والعسجد المسبوك : ٤٤٨ ، وعقود الجمان ١٠ / الورقة ٢٣٠ / ب ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٣٢ .

(٩) - عقود الجمان ١٠ / الورقة ٢٣٠ / ب ، وتلخيص مجمع الآداب ج / ٣٣٤ .

(١٠) - عقود الجمان ١٠ / الورقة ٢٣٠ / ب ، وتلخيص مجمع الآداب ج / ٣٣٤ ، والحوادث الجامعة ص : ١٩ - ٢٣ .

وقيّد صاحبها الملك المسعود (١) مودود ، وصل محيي الدين ابن الجوزي من الخليفة ، يهنئ بآمد ، ويتشفع لصاحب الموصل وأربل ، فقبل الشفاعة (٢) ، ثم عاد محيي الدين إلى بغداد . وفي سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م ، وصل الخبر بوصول محيي الدين ابن الجوزي من الخليفة إلى الديار المصرية ، وتلقاه الملك المنصور بحمص (٣) ، وفيها عاد ابن الجوزي من مصر فتلقيه الملك المجاهد ، وأولاده وأكابر أهل دمشق ، والقضاة ، والفقهاء ، وأنزلوه بدار أسامة ، والأشرف بالحارثية (٤) ، وبنفس السنة ، كان الملك الأشرف قد اجتمع برسول الخليفة ابن الجوزي على قارا (٥) ، وفي سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٣ م فتحت المدرسة المستنصرية (٦) في بغداد ، ورتب محيي الدين بن فضلان مدرساً للشافعية ، ورشيد الدين عمر بن محمد الحنفي للحنفية ، ومحيي الدين ابن الجوزي للحنابلة ، وأبو الحسن علي المغربي المالكي للمالكية (٧) ، وكان محيي الدين ابن الجوزي مسافراً إلى مصر في بعض مهام الديوان فجعل ابنه عبد الرحمن نائباً عنه في التدريس (٨) . وعاد محيي الدين ابن الجوزي من مصر ، وخلع عليه بدار الوزارة خلة التدريس على الحنابلة بالمدرسة المستنصرية ، وحضر إلى المدرسة بالخلعة ،

(١) - الملك المسعود مودود بن الصالح الأتابك الملقب بركن الدولة حكم سنة ٦١٩ هـ / ١٢٢١ م وقتله التتر سنة ٦٣٥ هـ / ١٢٣٧ م . انظر ترجمته في المختصر لأبي الفداء ٣ / ١٥٩ ، والحوادث الجامعة ص : ٤٢ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٥٠ ، وتتممة المختصر لأبن الوردي ٢ / ١٥٨ ، وذيل الروضتين : ١٢٤ ، والسلوك للمقريزي ج ١ القسم ١ ص ٣٤٣ ، وشذرات الذهب ٥ / ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) - التاريخ المنصوري ص : ٢٤٢ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٣٥ .

(٣) - التاريخ المنصوري ص : ٢٥١ .

(٤) - التاريخ المنصوري ص : ٢٥٥ .

(٥) - التاريخ المنصوري ص : ٢٥٨ وقارا قرية بين حمص ودمشق .

(٦) - نسبة إلى الخليفة المستنصر ، وهي أقدم جامعة إسلامية .

(٧) - تاريخ ابن قاضي شعبة ج ٥ الورقة ٧٠ / آ .

(٨) - الحوادث الجامعة ص : ٥٥ .

ومعه جميع السلافة ، والحجّاب فجلس على السدة ، وخطب وذكر دروساً^(١) .
وفي سنة ٦٣٤هـ / ١٢٣٦ م حاصر علاء الدين كيّقباد السلجوقي^(٢) مدينة آمد فأرسل الخليفة محيي الدين ابن الجوزي برسالة فأداهما إلى علاء الدين ، فأمر علاء الدين في الحال بالكف عن القتال والرحيل عن البلد^(٣) ، وكان يرافقه في هذه المهمة ، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى المنذري^(٤) رسولاً من جهة الملك الكامل^(٥) ، حيث أرسله معه بعد ان التقى محيي الدين بالملك الكامل في دمياط^(٦) قبل توجهه إلى آمد .

وفي هذه السنة (٦٣٤هـ/١٢٣٦) أرسله الخليفة برسالة إلى ملك حلب العزيز^(٧) .

وفي سنة ٦٣٥هـ/١٢٣٧ م : استولى الصالح اسماعيل^(١) على دمشق ، وجاء الكامل فحاصره حصاراً شديداً ، وكان محيي الدين بدمشق فدخل بينهما في الصلح ،

(١) - الحوادث الجامعة ص : ٥٩ - ٦٠ .

(٢) - علاء الدين كيّقباد بن كيّخسرو بن قليج أرسلان توفي سنة ٦٣٤هـ / ١٢٣٦ م . انظر ترجمته في الحوادث الجامعة ص : ٩٧ ، والعسجد المسبوك : ٤٧٨ ، وصبح الأعشى ٥ / ٣٦٠ ، والنجوم الزاهرة ٦/٢٩٧ ، وتاريخ الاسلام الطبقة : ٦٤ ص : ١٩٤ ، وتاريخ مختصر الدول لابن العربي : ٢٥٠ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٤٦ .

(٣) - الحوادث الجامعة ص : ١١٥ .

(٤) - عبد العظيم بن عبد القوى المنذري الشامي الأصل توفي سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨ م ، ودفن في مصر . انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٠٨ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٣٣٢ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١١١/٢ ، وفوات الوفيات ١/٦١٠ ، وذيل مرآة الزمان ١/٢٤٨ ، ومرآة الجنان ٤/١٣٩ ، والنجوم الزاهرة ٦/٢٩٦ .

(٥) - السلوك للمقريزي الجزء ١ من القسم ٢٥٣/١ .

(٦) - دمياط ودمياط : مدينة في مصر على ساحل البحر عند مصب أحد فرعي النيل . انظر مراصد الاطلاع ص : ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) - هو السلطان محمد بن السلطان الظاهر بن الناصر صلاح الدين ت سنة ٦٣٤هـ / ١٢٣٦ م . انظر السلوك ج : ١ ق : ١ ص : ٢٥٣ ، وله ترجمة في العسجد المسبوك ص : ٤٧٨ ، وتاريخ مختصر الدول لابن العربي ص : ٢٥٠ ، والحوادث الجامعة ص : ٩٧ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٤٦ ، وصبح الأعشى ٥ / ٣٦٠ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٩٧ .

، وفي رابع شعبان أُعلن موت الكامل^(٢) ، وفي ١٧ شوال وصل محيي الدين أبو محمد يوسف ابن الجوزي رسولاً من بغداد ، بتعزية الملك العادل ، وهناك بالملك من قبل الخليفة^(٣) وفي سنة ٦٣٦هـ / ١٢٣٨ م ، قدم في ذي الحجة صاحب محيي الدين ابن الجوزي برسالة من الخليفة إلى الملك الصالح نجم الدين ليصالح أخاه الملك العادل^(٤) وفي سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٨ م إزدادت الخلافات بين سلاطين الأيوبيين فأرسل الخليفة محيي الدين ابن الجوزي ، وابنه شرف الدين للإصلاح بينهم ، على أن تكون دمشق للصالح نجم الدين أيوب ، ومصر للعادل ، وأن يُردّ إلى الناصر داود ما أخذ من بلاده ، وكان محيي الدين ابن الجوزي مقيماً عند الصالح ، وابنه شرف الدين يتردد من نابلس إلى مصر في السفارة حتى تقارب الأمر ثم قدم محيي الدين إلى مصر ، ومعه جمال الدين يحيى بن مطروح ناظر ديوان الجيوش للملك الصالح ، فأديا الرسالة ، وأقاما عند العادل^(٥) . . .

وفي هذه السنة (٦٣٧هـ/١٢٣٨م) حرر الناصر القدس من الفرنج ، ، واتفق يوم فتح القدس وصول محيي الدين ابن الجوزي إلى الملك الناصر داود (. . .) ثم سار ابن الجوزي إلى دمشق وحاول إصلاح الحال بين الصالح عماد الدين ، وبين الناصر داود ،

(١) - الصالح اسماعيل بن الملك العادل أبي بكر . قتل سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠ م . انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٣ / ١٧٩ ، والنجوم الزاهرة ٧ / ٨ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٤١ ، والعسجد المسبوك : ٥٨٠ .

(٢) - مرآة الزمان ج : ٩ : الورقة : ٩٨ / ب والسلوك ج : ١ ق : ١ ص : ٢٥٧ ، وتاريخ الاسلام الطبقة : ٦٤ ص : ١٧ - ١٩ .

(٣) - السلوك للمقريزي ج : ١ ق : ١ ص : ٢٦٨ .

(٤) - السلوك للمقريزي ج : ١ ق : ١ ص : ٢٨٣ .

(٥) - السلوك للمقريزي ج : ١ ق : ١ ص : ٢٨٤ .

« فبعث الخليفة المستعصم ، بمُحيي الدين ابن الجوزي إلي الملك الصالح نجم الدين في مصر (١) ... »

وفي سنة ٦٤٤ هـ / ١٢٤٦ م تولى مُحيي الدين الإشراف علي عمارة مسناة على شاطئ دجلة في « بستان الصراة » (٢) ، المنتقل إلى الخليفة (٣) ... ،
لقد قضى مُحيي الدين حياته بين التدريس والحسبة والسفارة حتى استشهد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م .

وبين العادل فلم يثأت له ذلك فعاد إلي القاهرة في رمضان (١) ... ،
وفي سنة ٦٣٩ هـ / ١٢٤١ م هاجم الخوارزمية مدينة الموصل (٢) ، وانضم إليهم غازي بن الملك العادل صاحب مدينة ميفارقين ، فاستجار بدر الدين لؤلؤ بالخليفة « فندب الخليفة - إليهم محيي الدين يوسف ابن الجوزي ، فمضى إليهم ، وأمرهم بذلك ، فامثلوا الأمر ، وانشمرُوا راجعين (٣) . »

« وفي شهر ذي القعدة توجه الفقيه محيي الدين يوسف ابن الجوزي رسولا إلي ملك الروم السلجوقي (٤) . » وفي سنة ٦٤١ هـ / ١٢٤٣ م « وصل أبو محمد يوسف ابن الجوزي فاجتمع مع ملك السلاجقة كيخسرو بن كيخباد ، في انطاكية (٥) . »
وفي سنة ٦٤٢ هـ / ١٢٤٤ م توفي الوزير ابن الناقد (٦) ، واستوزر مكانه محمد ابن أحمد (ابن العلقمي الشيعي (٧)) ، وكان قبل ذلك أستاذ الدار فأمر الخليفة عوضه في استاذية الدار ، محيي الدين ابن الجوزي (٨) وفي هذه السنة أرسل الملك الصالح نجم الدين ، عساكر القاهرة ، فحاصرت دمشق وكان فيها الصالح اسماعيل

(١) - السلوك للمقرئزي ج ١ : ق ١ : ص ٢٩١ .

(٢) - الموصل مدينة عراقية ، في الجانب الغربي من دجلة وسميت بهذا الاسم لانها وصلت بين الفرات ودجلة ، انظر الروض المعطار ص : ٥٦٣

(٣) - العسجد المسبوك ص : ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٤) - العسجد المسبوك ص : ٥٠٢ .

(٥) - العسجد المسبوك ص : ٥١٥ ، والحوادث الجامعة : ١٨٥ .

(٦) - هو أبو الأزهر : أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الناقد البغدادي ولد سنة ٥٧١ هـ وتوفي سنة ٦٤٢ هـ / ١٢٤٤ م وكان قد كلف بالوزارة بعد عزل محمد بن محمد القمي سنة ٦٢٩ هـ / ١٢٣١ م . انظر العسجد المسبوك ص : ٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٥٢٧ - ٥٢٨ ، والفخرى في الآداب الطقطقى ٢٦٧ - ٦٢٨ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٦٥ والنجوم الزاهرة ٦ / ٣٥٠ .

(٧) - كان ابن العلقمي شيعياً خائناً ، وقد تأمر مع التتر ضد الخليفة ، وساعدهم على احتلال بغداد ، انظر البداية والنهاية ١٣ / ١٦٤ .

(٨) - العسجد المسبوك ص : ٥٢٨ .

- الجانب الحضاري

المدرسة الجوزية

اجمعت المصادر القديمة والحديثة على أن محيي الدين ابن الجوزي هو الذي أنشأ المدرسة الجوزية في مدينة دمشق عاصمة سورية . فقد أشار إلى ذلك القدماء كالذهبي^(١) ، وابن العماد الحنبلي^(٢) ، وابن شاکر الكتبي^(٣) ، وابن كثير^(٤) ، وابن رجب الحنبلي^(٥) ، وخصص لها النعمي^(٦) بحثاً مطولاً ، ذكر فيه ، موقعها بسوق القمح^(٧) بالقرب من الجامع الأموي ، وذكر بانيها محيي الدين ابن الجوزي ، وترجم له وللعلماء الذين توالوا عليها لغاية سنة ٩١٩ هـ / ١٥١٢ م وقال : الذي علم من وقفها^(٨) : نصف دير عصرون^(٩) ، وقرية عند القصير^(١٠) ، وفدانان^(١١) بقرية بالا^(١٢) ، وأرض بقرية يلدا^(١٣) .

(١) - تاريخ الاسلام - مخطوط ، الورقة : ٢٠٠ / آ .

(٢) - شذرات الذهب ٥ / ٢٧٣ .

(٣) - فوات الوفيات ١ / ٨٧ ، ٢ / ٨٣ ، ٣ / ٤٢٨ .

(٤) - البداية والنهاية - ١٣ / ٣٠ .

(٥) - الذيل على طبقات الحنابلة - ٢ / ٢٥٩ .

(٦) - الدارس في تاريخ المدارس - ٢ / ٢٩ - ٦٣ .

(٧) - الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٢٩ ، وسوق القمح في محلة النشابين حسبما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية - ١٣ / ٣٠ . واسم هذه المحلة - في الوقت الحاضر - البزورية . حسبما ورد في خطط الشام ص : ٩٦ .

(٨) - الدارس في تاريخ المدارس - ٢ / ٦٢ .

(٩) - ذكر في فوات الوفيات ان حصة تنكر نائب الشام - المتوفى ٧٤٤ هـ - من دير ابن عصرون / ٧٥٠٠٠ درهم . ج ١ / ص ٢٥٧ .

(١٠) - القصير ، قرية من قرى غوطة دمشق . والقيصر قرية من قرى حمص ، ومن قرى معرة النعمان

(١١) - الفدان ، وحدة قياسية تستعمل لتحديد المساحة .

(١٢) - (١٣) - بالا ويلدا ، من قرى غوطة دمشق . والغوطة : قسبة دمشق ، وقيل : هو موضع متصل بدمشق من جهة باب الفارديس ، جبال ومزارع ، انظر الروض المعطار ص : ٤٣١ ومعجم ما استعجم ٣ / ١٠٠٨ ، ونزهة المشتاق : ١١٦ .

وعقد محمد كرد علي^(١) باباً لمدارس الحنابلة بدمشق ، وذكر أول ما ذكر المدرسة الجوزية ، في البزورية^(٢) ، فقال : كانت في عهدنا محكمة شرعية ، ثم جعلتها جمعية الإسعاف الخيري مدرسة للأيتام ، ثم حرقت في الثورة^(٣) السورية^(٤) . كما يذكرها حينما يذكر المدارس الحديثة^(٥) ، ويذكر أحمد عبيد^(٦) انها أصبحت محكمة سنة ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٨ م^(٧) ، ويفيدنا اكرم حسن العلي^(٨) ، انها ملاصقة لقصر العظم ، ويذكر تاريخ بناءها سنة ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م ، وهذا النقش محفوظ في متحف دمشق^(٩) ، هذا عن المدرسة الجوزية في دمشق أما عن آثاره في بغداد فقد ، قال ابن رجب : وأنشأ ببغداد ، بمحلة الحلبة مدرسة لم تتم ، وبمحلة الحربية دار قرآن ، ومدفناً^(١٠) . وتعرف دار القرآن بدار القرآن الجوزية^(١١) وقد ذكرت مدرسة ابن الجوزي في درب دينار في بغداد^(١٢) .

(١) - توفي محمد كرد علي سنة ١٩٥٣ م وهو كاتب أبوه كردي سوري ، وأمه شركسية ، انظر معجم المؤلفين السوريين ، لعبد القادر عياش ص : ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٢) - خطط الشام - ص : ٩٦ .

(٣) - كان الحريق بسبب القصف الفرنسي لدمشق سنة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .

(٤) - خطط الشام ص : ٩٦ .

(٥) - خطط الشام ص : ٩٩ .

(٦) - كان رحمه الله من الناشرين الدمشقيين . وهو صاحب المكتبة العربية بدمشق ، وقد حقق أكثر من ١٥ كتاباً ، انظر معجم المؤلفين السوريين ، لعبد القادر عياش ص : ٣٣٨ : ٣٣٩ .

(٧) - هامش كتاب روضة المحبين ص : ف ، وعنه عبد العظيم شرف الدين - في اطروحاته - ابن قيم الجوزية عصره ومنهجه ، ص : ٦٧ .

(٨) - في كتابه خطط دمشق - دراسة تاريخية - من سنة ٤٠٠ - ١٤٠٠ هـ .

(٩) - خطط دمشق ص : ٢٣٤ .

* ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٢٩ ، ومفاكهة الخلان ٢ / ٤١ ، والبدية والنهاية ١٣ / ٢٠٣ والعبر ٣ / ٢٨٥ ، ومخطط المنجد ص / ٦٩ ، ورحلة ابن بطوطة ص : ٩٧ .

(١٠) - الذيل علي طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩ .

(١١) - تاريخ علماء المستنصرية ١ / ٢٦ .

(١٢) - تاريخ علماء المستنصرية ١ / ٣٧ .

الباب الثاني

عصره

عاش محيي الدين ابن الجوزي ما بين ٥٨٠ - ٦٥٦ هـ / ١١٨٣ - ١٢٥٨ م ، فشهد الحروب الإسلامية الداخلية - التي كانت تحدث بين السلاطين المتنازعين علي اقتسام البلاد الإسلامية لضعف الخلافة المركزية في بغداد - كما شاهد الحروب الخارجية مع الطامعين باقتسام بلاد المسلمين ، وقد تمثلت الحروب الخارجية بالحروب الصليبية من الغرب ، والحروب التتارية من الشرق . وكان لذلك أثره الفعال في الأحوال السياسية والثقافية والاقتصادية التي أصابها الاضطراب ، وسنقدم لمحة موجزة عن أحوال ذلك العصر .

A - الحالة السياسية :

عاصر محيي الدين ابن الجوزي أربعة من خلفاء بني العباس هم :

١ - الناصر لدين الله^(١) : أحمد بن المستضيء . ولد سنة ٥٥٣ هـ / ١١٥٥ م

وبويع بالخلافة سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م وتوفي سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م وغسل

جنازته محيي الدين ابن الجوزي^(٢)

٢ - الظاهر بأمر الله^(٣) : محمد ابن الناصر . ولد سنة ٥٧١ هـ / ١١٧٣ م

وبويع بالخلافة سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م وتوفي سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م ،

وكانت خلافته تسعة أشهر وأياماً

(١) - ترجمته في الكامل لابن الأثير ج ٩ / ص: ٣٦٠ - ٣٦١ ، والفخري ص: ٢٥٩ - ٢٦٠ ،

والبداية والنهاية ج ١٣ / ص: ١٠٦ ، والنجوم الزاهرة ج ٦ / ص: ٢٦١ .

(٢) - العسجد المسبوك ص: ٤٠٧ .

(٣) - ترجمته في البداية والنهاية ج ١٣ / ص: ١٧ ، وتاريخ مختصر الدول ص: ٢٤٢ .

٣ - المستنصر بالله^(١) : المنصور بن الظاهر .

ولد سنة ٥٨٨ هـ / ١١٩٠ م وبويع بالخلافة سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م وتوفي سنة

٦٤٠ هـ / ١٢٤٢ م .

٤ - المستعصم بالله^(٢) : عبد الله بن المستنصر

ولد سنة ٦٠٩ هـ / ١٢١١ م وبويع بالخلافة سنة ٦٤٠ هـ / ١٢٤٢ م واستشهد

علي أيدي التتار لما غزو بغداد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م .

وقد تأثر الوضع السياسي بتأثير شخصية الخليفة قوة وضعفاً ، غير أن الوضع العام اتسم بالضعف بسبب العدوان الخارجي والصراع الداخلي . وقد اتخذ العدوان الخارجي محاور هي :

الصليبيون^(٣)

أخذت الحروب الصليبية شكل حملات وجهها المتعصبون الأوروبيون إلي الشرق بغية الاستيلاء علي بلاد الاسلام عامة وبيت المقدس خاصة ، مستفدين من قوة الكنيسة المركزية وضعف مركزية الخلافة وتفرق كلمة المسلمين .

١ - الحملة الأولى : بقيادة « Cod froy » دوق اللورين ، وبلدوين « Bald- win »

الإنكليزي وغيرهما . وكانت سنة ٤٨٩ هـ / ١٠٩٥ م . وقد تمكنت من

إقامة أمارات : بيت المقدس ، وانطاكية ، وطرابلس ، والرها .

٢ - الحملة الثانية : اشترك فيها لويز السابع « Louis VII » ملك فرنسا وكونراد

الثالث « conrad III » أمبراطور ألمانيا ، وقد كسرهما عماد الدين زنكي

وابنه نور الدين سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٣ م .

(١) - ترجمته في البداية والنهاية ج ١٣ / ص: ١١٣ ، وتاريخ الخلفاء ص: ٤٦٠ - ٤٦٤ ، وتاريخ مختصر الدول ص: ٢٤٣ ، والعسجد المسبوك ص: ٤٢٠ .

(٢) - ترجمته في العسجد المسبوك ص: ٥٠٩ ، والبداية والنهاية ج ١٣ / ص: ١٦٠ ،

(٣) - انظر كتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ ، والحروب الصليبية ، تأليف ستيفن رنسمان ، والحروب الصليبية للعمروسي المطوى .

٣ - الحملة الثالثة : بقيادة ريتشارد قلب الأسد ، Richard Heart of lion « ملك انكلترا ، وملك فرنسا فيليب أغسطس ، وامبراطور ألمانيا فريديريك بربروسا سنة ٥٨٥ هـ / ١١٨٨ م ، وتأمير الوزير المصري شاور مع الفرنجة ، وقد انتهت بمقتل شاور وعقد صلح الرملة بين صلاح الدين وريتشارد ، Rich-ard « سنة ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م ، وتحرير بيت المقدس من الفرنجة . بعد معركة حطين سنة ٥٨٣ هـ / ١١٩٧ م .

٤ - الحالة الرابعة : كان غرضها الاستيلاء علي مصر لكن دوق « Dodge » البندقية حولها نحو القسطنطينية ، فتم احتلالها وتدميرها ونهبها بقصد إخضاع الكنيسة البيزنطية للبابوية ، وحصل ذلك سنة ٦٠٠ هـ / ١٢٠٢ م .

٥ - الحملة الخامسة : اتجهت نحو الشرق سنة ٦١٤ هـ / ١٢١٦ م ، واحتلت دمياط سنة ٦١٥ / ١٢١٧ م بقيادة « جان دي ، أو ، يوحنا ، بريين ، ثم استردها الملك الكامل سنة ٦١٨ / ١٢٢٠ م بعد معركة المنصورة .

٦ - الحملة السادسة : توجهت سنة ٦٢٥ هـ / ١٢٢٧ م بقيادة امبراطور المانيا فريديريك الثاني ، وسيطرت علي بيت المقدس ماعدا مسجد عمر وما جاوره .

٧ - الحملة السابعة : اتجهت نحو دمياط بقيادة لويس التاسع ، ملك فرنسا سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م فاحتلتها ، ثم اتجهت نحو المنصورة فكسرت الحملة وأسّر لويس التاسع سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م ، ثم أطلق سراحه وعاد إلي فرنسا خائباً سنة ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م .

لقد استطاع الصليبيون إقامة الإمارات في بلاد الشام واحتلال بيت المقدس غير أن ذلك لم يدم حيث تم إخراجهم نهائياً سنة ٦٩٠ هـ / ١٢٩٢ م من قبل المماليك بقيادة السلطان الأشرف خليل بن قلاوون المتوفي سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٥ م .

التتار

التتار شعب بدوي عاش علي أطراف صحراء غوبي ، بأطراف بلاد الصين ، وهم سكان براري ، ومشهورون بالبشر والغدر ، وديانتهم « الشامانية » حيث يعبدون الكواكب ويقدمون أرواح الأجداد ، ولا يحرمون شيئاً^(١) . . . بدأت اعتداءاتهم بعد تنصيب جنكيز خان (٦٠٣ - ٦٢٤) هـ (١٢٠٥ - ١٢٢٦) م حيث هاجموا فرغانة سنة ٦٠٦ هـ / ١٢٠٨ م ، وبدأت الحروب بينهم وبين الخوارزمية لغاية سنة ٦٢٩ هـ / ١٢٣١ م حيث سقط الخوارزميون ، وتابع التتار حروبهم ضد الخلافة الإسلامية في بغداد التي سقطت سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ، ومن أهم أسباب سقوطها خيانه وزير الدولة محمد بن أحمد المعروف بابن العلقمي الشيعي^(٢) الحاقق الذي رغب التتار في دخول بغداد للانتقام من المسلمين السنة ، وذلك بإسقاط الخلافة علي أمل تنصيب خليفة شيعي ، خاصة وأن نصير الدين الطوسي الشيعي^(٣) كان مرافقاً لهولاكو ، وهو وابن العلقمي قد حرصاه علي قتل الخليفة وحاشيته والعلماء . وبعد أن استتب الأمر للتتار نصبوا ابن العلقمي وزيراً لهم ، وبعد وفاته نصبوا مكانه ابنه ، وبذلك سطر الشيعة صفحة سوداء في تاريخهم الخياني . وتآمرهم علي الاسلام والمسلمين .

الإمارات الاسلامية

كانت الدولة الإسلامية واسعة الأرجاء ، وكانت السيطرة عليها ممكنة عندما كان مركز الخلافة قوياً في عصر الخلفاء الراشدين ثم خلفاء بني أمية ، ثم العهد العباسي الأول الممتد ما بين سنة ١٣٢ هـ إلي سنة ٢٣٢ هـ / ٧٥٠ - ٨٤٧ م ، وبعد ذلك

(١) - الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٩ / ص : ٣٣٠ وما بعدها .

(٢) - ترجمة هذا الملعون في المسجد المسبوك ص : ٦٤٠ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٢١٢ .

(٣) - نصير الشيطان الطوسي ، انظر البداية والنهاية ج ١٣ / ص : ٢٠١ .

أصبحت الإمارات تفرض سيطرتها علي بغداد عاصمة الخلافة التي خضعت للأكراد ما بين ٢٣٢ - ٣٣٤ هـ / ٨٤٧ - ٩٤٦ م ثم خضعت للشيعنة البويهيين ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ / ٩٤٦ - ١٠٥٥ م ، ثم سيطر السلاجقة السنيون ٤٤٧ - ٦٥٦ هـ / ١٠٥٥ - ١٢٥٨ م .

لقد أدني تدخل زعماء الإمارات إلي ضعف سلطة الخليفة أحياناً ، والي انعدامها أحياناً أخرى ، فكثيراً ما قام أمراء الإمارات وقوادها العسكريون بعزل الخليفة أو قتله وتنصيب خليفة آخر مكانه .

لم يقتصر الأمر علي ما ذكرناه من إمارات بل كانت هنالك إمارات ودول لم تسيطر علي مركز الخلافة بغداد ، إنما كانت قائمة مستقلة ذاتياً . وساهم انفصالها في إضعاف مركزية الخلافة وأهم هذه الإمارات والدويلات هي :

الإمارة الأموية في الأندلس سنة ١٣٩ هـ / ٧٥٦ م .
الدولة الإدريسية في مراكش سنة ١٧٢ هـ / ٧٨٨ م .
الدولة الأغلبية في تونس سنة ١٨٤ هـ / ١٨٠٠ م .
الدولة الطولونية في مصر سنة ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م .
الدولة الفاطمية الشيعية في مصر وشمال أفريقيا ٢٩٧ - ٥٦٧ هـ / ٩٠٩ - ١١٣٨ م

الدولة الاخشيديية في مصر ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م .
الدولة الكلبيه في صقلية ٣٣٦ هـ / ٩٤٧ م .
الدولة الغزنوية في الهند وأفغانستان ٣٦٦ هـ / ٩٦٧ م .
الدولة المزديية في الحلة في العراق ٤٠٣ هـ / ١٠١٢٢ م .
الدولة المرداسية في حلب ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م .
الدولة السلجوقية في ايران وبلاد الروم ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م .

الدولة الأرتقية في ماردين وديار بكر ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م .
الدولة الزنكية في الشام والجزيرة ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م .
الدولة الخوارزمية في ايران ٥٣٣ هـ / ١١٢٧ م .
الدولة الأيوبية في مصر والشام ٥٦٧ هـ / ١١٣٨ م .
الدولة المملوكية في مصر والشام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م .

الصراع المذهبي

لقد دخل الإسلام بعض الناس دون قناعة بعقيدته بل من أجل التخلص من دفع الجزية من ناحية ، ومن أجل التمتع بحقوق المواطن المسلم في دولة دينية من ناحية أخرى ، وكان لهؤلاء المنافقين أثر كبير في تصعيد الصراع بين المذاهب الإسلامية ، وذلك من أجل نصرة الرواسب التي ورثها هؤلاء من دياناتهم الباطلة . ومثال علي ذلك أن المسلمين السنة مجمعون علي تحريم اللواط بينما نري الشيعة يبيحون جماع المرأة في دبرها أثناء الحيض ، وهذا نابع عن عاداتهم الاباحية الموروثة من المجوس ، وتري مسألة اللواط متفشية في أدبيات الفرس عموماً ، وهذه المسألة قديمة ومازالوا يأخذون بها ، قال الخميني مرشد الثورة الايرانية : « فإن الحائض كالجنب في جميع الأحكام ومنها : حرمة الوطء بها في القبل علي الرجل وعليها ، ويجوز الاستمتاع بغيره من التقبيل والتفخيذ ونحوها ، حتي الوطء في دبرها علي الأقوي . . . (١) » ، وبينما نجد أن زواج المتعة - الزواج المؤقت - مُحَرَّمٌ عند المسلمين السنة ، نجده حلالاً عند الشيعة مع الشريقات والعاشرات ، يقول الخميني : « يجوز التمتع بالزانية علي كراهية خصوصاً لو كانت من العواهر والمشهورات بالزنا . . . (٢) » ، ولا يتمتع

(١) - تحرير الوسيلة للخميني ج ١ / ص : ٤٧ ، وج ٢ / ص : ٢١٦ .

(٢) - تحرير الوسيلة ج ٢ / ص : ٢٦١ .

علي العمدة بنتت أخيها ، ولا علي الخالة بنتت أختها إلا بإذنها أو إجازتهما . . . (١) ، لقد وقف المنافقون ضد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لأن الخلفاء كانوا يمثلون الخط الفقهي السليم للإسلام ، لقد أثارت الفرق الضالة الفتن داخل الدولة الإسلامية مما أضعف الخلافة ، كما تأمروا مع الأعداء الأجانب كما حصل من تأمر الاسماعيلية مع الصليبيين ، وتأمر الوزير ابن العلقمي الشيعي مع التتار في سبيل اسقاط بغداد ، وإسقاط الخلافة العباسية السنية سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م .

الرجوع إلي كتب التاريخ يوضح أن الخلافة العباسية كانت تخوض الصراع مع المنافقين في الداخل ومع الصليبيين والتتار في الخارج بالإضافة إلي الإمارات التي كانت تطمح إلي السيطرة علي مركز الخلافة في كثير من الأحيان .

إن بحث أوضاع العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي يتطلب الكثير من التفاصيل ولكننا نكتفي بهذا القدر كإشارة خاطفة إلي تلك المرحلة التي تعتبر كارثة مازالت آثارها ملموسة في الوضع الراهن للعالم الاسلامي .

الحالة الثقافية

لقد ساهم الانحطاط السياسي في تقوية الثقافة حيث أن السياسيين الضعفاء استعانوا بالعلماء لتقوية مراكزهم السياسية بواسطة إستغلال الشعور الديني ولذلك فقد دعم السياسيون مذاهبهم بكافة الوسائل فأنشئت المدارس الراقية ، كالمدارس التي أنشأها نظام الملك السلجوقي السني ، في كل بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وأصبهان ، وآمل ، وطبرستان ، ومرو ، وينسابور ، وهراة ، وبلخ ، وقد دُرُس في تلك المدارس الفقه الشافعي ، والخلاف ، والفرائض ، والأدب ، والكلام ، والحديث ، والتفسير ، والوعظ ، والجدل . ثم أنشأ الخليفة المستنصر المدرسة المستنصرية التي

(١) - تحرير الوسيلة ج ٢ / ص : ٢٥٨ .

تعتبر من أرقى المدارس في ذلك العصر حيث اقتصرت علي المذاهب السنية الأربعة : الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، إضافة إلي علوم الفلك والرياضيات والطب .

ازدهرت الثقافة بفضل مالقيه العلماء من تقدير رجال السلطة فنبغ في ذلك العصر عدد من العلماء الدينيين ، والفلاسفة ، والجدليين يصعب حصره في هذا الموجز ، أما عدد الشعراء فقد دون ابن الشعار عشرة مجلدات من القطع الكبير سماها : عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ، أما عن عدد الكتب فإن عبد الرحمن بن علي الجوزي قد كتب أكثر من ألف كتاب في شتي أنواع العلوم ، وقد نبغ في مجال اللغة الصغاني المتوفي سنة ٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م والمطرزي المتوفي سنة ٦١٠ هـ / ١٢١٢ م وفي النحو يعيش بن يعيش المتوفي سنة ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م وابن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م وابن عصفور المتوفي سنة ٦٦٩ هـ / ١٢٧١ م ، وابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ / ١٢٧٤ م ، وفي التاريخ عز الدين ابن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م وابن الدبيثي المتوفي سنة ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م ، وسبط ابن الجوزي المتوفي سنة ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م ، وفي الفلسفة ابن رشد المتوفي سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٨ م ، وابن طفيل المتوفي سنة ٥٨١ هـ / ١١٨٤ م ، وفي التصوف محيي الدين بن عربي المتوفي سنة ٦٣٨ هـ / ١٢٤٠ م ، وابن الفارض المتوفي سنة ٦٣٢ هـ / ١٢٣٤ م وفي المنطق أثير الدين الأبهري المتوفي سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م ، وفي الجدل فخر الدين الرازي المتوفي سنة ٦٠٦ هـ / ١٢٠٨ م ، وسيف الدين الآمدي المتوفي سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٣ م وفي الأصول محمود الزنجاني المتوفي سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ، وفي القراءات الشاطبي المتوفي سنة ٦٠٧ هـ / ١٢٠٩ م ، والعكبري المتوفي سنة ٦١٦ هـ / ١٢١٨ م ، وأبو شامة المتوفي سنة ٦٦٥ هـ / ١٢٦٧ م وفي الطب ابن البيطار المتوفي سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م ، وابن النفيس المتوفي سنة ٦٨٧ هـ / ١٢٨٩ م

الباب الثالث

الجدل

الجدلُ صفة إنسانية لازمت الإنسان منذُ وُجدَ الإنسان في هذا الكون . شأنها شأن باقي الأسلحة التي تسلح بها الإنسان للحفاظ علي استمرار بقائه ، فمما لاشك فيه أن الإنسان مفطور علي الدفاع عن بقائه ، وتقريب مطالبه الدنيوية سواء علي الصعيد المادي أو علي الصعيد الفكري .

وبما أن هنالك قاسماً مشتركاً بين البشر في كافة المجالات الإنسانية ، يُمكننا القول : إن الادعاءات التي تحصرُ نشوء الجدل بأمةٍ دون أخرى هو ضربٌ من الخيال المبني علي التعصب غير المنطقي . حيث أن من يستعرضُ تواريخ الأمم يري أن نزعة الجدل لم تفارقُ عصراً من العصور ، ولاجيلاً من الأجيال ، بل ولا أمة من الأمم . لذلك لا يُمكننا ربط بديء الجدل بأمةٍ دون أخرى ، كما لا يمكننا أن نوافق من يدعي أن الجدل بدأ يونانياً للأسباب التالية :

١ - ليست الأمة اليونانية أقدم الأمم ، حيث يُجمعُ المؤرخون استناداً إلي نصوص الكتب المقدسة ، والمكتشفات الأثرية علي أن منطقة الشرق الأوسط هي مهد الحضارات كما أنها مهد الإنسان الأول ، وهي أرض الرسالات السماوية ، ومهد الأديان .

٢ - إن الحضارة اليونانية بُنيت علي أساس الحضارات الشرق أوسطية ، فمن الجدير بالذكر أن اللغة الآرامية أصبحت لغة سوريا والعراق منذ أيام الملك الآشوري سنحاريب (٧٠٥ - ٦٨١ ق م) ومن ثم أصبحت الآرامية اللغة الدولية « LINGUA FRANCA » للعالم الآسيوي الغربي ، واللغة الرسمية لعالم يمتد من الهند شرقاً إلي الحبشة غرباً . حيث تخطت حدودها الجغرافية والقومية ، فأخذ العبرانيون أبجديتهم عن الأبجدية الآرامية ، وكان لعرب الشمال - وهم الأنباط -

وفي الحديث ابن الصلاح المتوفي سنة ٦٤٣هـ / ١٢٤٥ م ، وفي الفقه ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٢٠هـ / ١٢٢٢ م ، والعز بن عبد السلام المتوفي سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦٢ م ، وفي الرحلات ابن جببر المتوفي سنة ٦١٤هـ / ١٢١٦ م .

الحالة الاقتصادية

للإقتصاد علاقة وثيقة بالسياسة ، فحينما يتيح السياسيون الفرصة للشعب بالانتاج - وذلك بحماية ممتلكاته ورد العدو الخارجي - يتحرك الشعب بدافع الطمأنينة إلي العمل وكسب الثروة ، وتحقيق مستوى رفيع في حياته المادية ، وعندما تنهار الأوضاع السياسية والعسكرية يصبح المواطن مهدداً بنفسه وماله وحرمانه ، لذلك يضعف الإنتاج ويندهور الإقتصاد ، ومن خلال استعراض الوقائع التاريخية يتضح لنا أن الفقر قد بلغ حدوداً دفعت بالناس إلي أكل لحوم البشر حيث كان الرجل الرجل يدعو صديقه وأحب الناس إلي منزله ليضيفه فيذبحه ويأكله ، وفعلوا بالأطباء كذلك . وفقدت الميتات والجيف من كثرة ما أكلوها ، وكان يختطفون الصبيان من الشوارع ويأكلونهم ،^(١) وأحرق السلطان جماعة فعلوا ذلك ولم ينتهوا ...

وفي سنة ٦٢٢هـ ، أكل الناس الميتة والكلاب والسنائير لشدة الغلاء ،^(٢) وقد ألت عمليات الغزو إلي إهمال الزراعة ، بالإضافة إلي نظام الإقطاع العسكري الذي اتسع في العهد السلجوقي ، وشجع علي فرض ضرائب علي الفلاحين فهجروا الأرض^(٣) فاتسعت ملكية الإقطاع ، ويضاف إلي ذلك اعتداءات الجند علي الحاصلات الزراعية^(٤) ، وانتشار الآفات الطبيعية كالجراد وقلة الأمطار^(٥) .

(١) النجوم الزاهرة ، أحداث سنة ٥٩٧ ، ج ٦/ ص ١٧٣ .

(٢) الكامل في التاريخ ج ١٢/ ص ٤٤٧ .

(٣) مقدمة في التاريخ الاقتصادي للدوري ص ٨٨ .

(٤) الكامل في لتاريخ ج ١٢/ ص ١٩٣ - ١٩٤ ، والمنتظم ج ٨/ ص ٢١١ .

(٥) الكامل في التاريخ ج ١٢/ ص ٤٢٤ ، أحداث سنة ٦٢١ هـ .

أبجدية تتشابه والأبجدية الآرامية ، لكننا لانملك دليلاً يفيدنا أيهما أخذ عن الثاني ، وأنا أرى أن الآراميين نقلوا أبجديتهم معهم من موطنهم الأول شبه جزيرة العرب ، ثم طوروها فيما بعد .

ويقال : أن الفينيقيين الذين كانوا سادة البحر والتجارة قد نقلوا الكتابة الآرامية إلي اليونان الذين أسسوا أبجديتهم علي أصول آرامية ، مع تعديل الاتجاه حيث بدأوا من اليسار إلي اليمين ، ومن الفرائن التي تؤكد ذلك أن ألفاظ الحروف اليونانية : ألفا ، بيتا ، كاما ، دلتا ، ألخ (ALPHA BETTA GAMMA DELTA) ليست بعيدة عن ألفاظ الحروف الآرامية ، ألف ، بيت ، كمل ، دلت ، ألخ والعربية ، ألف ، باء ، جيم ، دال ألخ . . ومن المعروف أن الكتابة اليونانية أصبحت فيما بعد مصدراً للكتابة اللاتينية التي هي أساس حروف اللغات الأوروبية ، وذلك ما أشار إليه I. J. cElb ، في كتابه " Astudy of writ " ،

في مخططة البياني التالي : ص : ١٢٦

لقد أكد Deninger ، اشتقاق الأبجديات الشرقية والغربية عن الأبجدية الآرامية وشأن الأرقام شأن الحروف .

٣ - لقد جري الغربيون علي انكار الكثير مما أبدعه علماء الشرق الأوسط ، ونسبوه عن علم أو عن جهل إلي علماء غربيين بدوافع أنانية غير علمية . لقد نسبوا للرياضي اليوناني اقليدس (بداية القرن الثالث ق : م) النظرية الهندسية القائلة : بمبدأ تشابه المثلثات القائمة الزاوية المتشابهة المحدثّة من إنزال عمودٍ من الزاوية القائمة في مثلث قائم الزاوية علي وتر .

إن الاكتشافات الأثرية قد كذبت ما نسب لاقليدس ، حيث اكتشفت في (تل حرمل) في العراق ، مجموعة من الألواح الرياضية تتضمن هذه النظرية وغيرها ويعود تاريخ هذه الألواح إلي ما قبل عصر اقليدس بمئات السنين .

وفي عام ١٩٦٢ اكتشفت في العراق لائحة تتضمن ما يسمي اليوم خطأً بنظرية فيثاغورث ، التي تنص علي أن : مساحة المربع المنشأ علي الضلع المقابل للزاوية القائمة في المثلث القائم الزاوية يساوي مجموع مساحتي المربعين المنشأين علي الضلعين الآخرين ، ويعود تاريخ اللوح المكتشف في العراق إلي ٥٠٠ سنة قبل عهد فيثاغورث اليوناني (١) .

لقد أثبت المسلمون كروية الأرض ، وقد برهن علي ذلك أبو الريحان البيروني بقوله : إن القائم في محلّ منكشف الأفق فيه شيء يمنع النظر إلي جميع الجهات يري الأرض دائماً علي صفة مستوي مستدير الحدود . فمن المعلوم أن الكرة هي الجسم الوحيد الذي يري علي شكل مستدير من أي وجهة نظر إليه (٢) . ، ومع ذلك يدعي الغربيون أن كوبر نيكوس هو مكتشف كروية الأرض . ورغم تأخره عن زمن البيروني شاعت مفاهيم مغلوطة بين المثقفين حول الكثير من العلوم والمكتشفات التي أثبتت الوثائق خطأها ، ولكن البعض مازال مُصرّاً علي ركوب طريق الغلط ونسبة الحق إلي غير أهله .

أما عن نسبة الجدل إلي اليونانيين فهو ادعاء يستند إلي ما ترجمه العرب في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، وهذا دليل واهٍ لا يقوي علي الصمود للأسباب التالية :

١ - إن الكثير من الأصول القديمة ما زال في باطن الأرض وعمليات الحفريات تطالعنا بشكل مستمر بمعلومات تناقض المعلومات السائدة والمتداولة في العصر الحديث ، وقد برهننا علي مصداق ذلك

(١) - انظر مجلة سُوْمَر العراقية . مقالات طه باقر ، مدير الآثار العام في العراق . انظر الملحق رقم : ١١ .

(٢) - القانون المسعودي ، تأليف البيروني ، طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٩٥٤ ج ١ / ص ٤٩

٢ - إن عوامل الزمن قد أتلقت الكثير من آثار الأوائل وهذا يؤكد عدم سبق الآثار التي وصلتنا ، إنما كانت استمراراً لما سبقها ، بل ربّما انتحالا كما هو الحال في نظريتي فيثاغورث وإقليدس .

٣ - أشار مؤلفنا إلي أن الجدل كان موجوداً قبل تدوين قوانينه فقال : « قرائح الأول كانت تُغنيهم عن تدوينهم إياه ، كما كانت تُغنيهم عن تدوين اللغة ، والنحو ، والعروض ، وغيره ، فهلاً قيل في بقية العلوم هكذا !! وقد حرّرت تصانيفها ، وحُبّرت دواوينها^(١) ... »

٤ - إن الجدل اليوناني مرتبط بالمنطق ، وصناعة المنطق آلة للفلسفة^(٢) ، وقد اختلفت طوائف الفلاسفة في تصنيف الصناعة المنطقية ، وتحديد القسم الذي تدخل فيه من أقسام الفلسفة ، فأصحاب الرواق يزعمون أنها جزء الفلسفة (. . .) وقالوا : ليس يمكن أن تكون الصناعة المنطقية جزءاً لصناعة أُخري غير الفلسفة ، ولا جزءاً لها (. . .) والمنطق لا يشارك جزء الفلسفة لا العلمي ولا العملي في موضوعه ، ولا في غايته ، وذلك أن موضوع الفلسفة العلمية : الأمور ، وغايتها : علمها ، وموضوع الفلسفة العملية إنما هو : النفس والمدينة والمنزل ، وغايتها : إصلاحها ، فأما صناعة المنطق ؛ فموضوعها الألفاظ ، وغايتها : البرهان ، فليست بجزء جزءٍ للفلسفة فقد بقي أن تكون جزءاً لها .

وقد رُدّت هذه الحُجّة علي هذا : تقصيركم في القسمة أدّاكم إلي هذه الأغلوطة . وذلك أن كلّ ما تستعمله صناعة إما أن يكون علي ما زعمتم من القسمة ، أو يكون آلية لتلك الصناعة فكما أن المنطق آلة للفلسفة فهو آلة للطب^(٣) . . .

(١) - الإيضاح لقوانين الإصطلاح الورقة ٣/أ ،

(٢) - ibn a - tayyib's commentary porphyry's on Eisagoge . p .9

(٣) - نفس المصدر ص : ٢٦ .

لقد قُسمَت الصناعة المنطقية إلي : تسعة أقسام : كتابُ ايساغوجي ، وكتابُ قاطيغورياس ، وكتابُ برهميناس ، وكتابُ القياس ، وكتابُ البرهان ، وكتابُ الجدل ، وكتابُ السوفسطية ، وكتابُ الخطابة ، وكتابُ الشعر^(١) . . . ويرى الفلاسفة أن القياس الذي مقدماته صادقة في الحقيقة هو البرهان ، وهذه بمنزلة القول : أن الانسان ناطق ، والناطق حيوان ، فالإنسان حيوان . فأما الذي مقدماته كاذبة في الحقيقة فهو قياس الشعراء (. . .) وأما الذي مقدماته صادقة علي الأكثر فهي مقاييس الجدل (. . .) وأما الذي مقدماته كاذبة علي الأكثر فقياس السفطة (. . .) أما عند الناس كلهم ، أو أكثرهم أو اليسير منهم فإن مقدمات الجدل في السفطة صدقها مشهور عند الناس بأسرهم سوي أن مقدمات الجدل مشهورة في الحقيقة والسفطة يُظنُّ بها أنها مشهورة ، فأما مقدمات الخطابة فهي مشهورة عند أهل مدينة واحدة ، وأهل سَنَة واحدة^(٢)

٥ - إن الجدل الإسلامي مدرج مع أصول الفقه الإسلامي بالإضافة إلي الخلاف ، وهذا ما ورد في مقدمة ابن خلدون وغيرها أيضاً .

قال مؤلفنا - مشيراً إلي ذلك - « قال العلماء : من الموظف علي الفقيه ، اللازم له : طلب الوقوف علي حقائق الأدلة ، وأوضاعها التي هي مباني قواعد الشرع . وهذا المعني : هو المُعبر عنه بأصول الفقه ، وله طرفان : أحدهما : اثبات الأدلة علي الشرائط الواجبة لها .

الثاني : تحرير وجه الاستدلال بها علي وجه الصحة ، والإحتياط عن مكامن الزلل ، وعثرات الوهم عند تعارض الإحتمالات - في التفاريع - وهذا الطرف الثاني ، هو العلم الموسوم بالجدل^(٣) . .

(١) - نفس المصدر ص : ٣١ .

(٢) - نفس المصدر ص : ٣٢ .

(٣) - الإيضاح لقوانين الإصطلاح الورقة ٣/ب .

٦ - إن المنطقة العربية هي مهد الديانات السماوية كافة وقد دأب الأنبياء علي إقناع الكفار بالرسالات السماوية وجادلهم الكفار بُغْيَةً الإصرار علي كفرهم . وهذا يؤكد أن الجدل موجود في المنطقة العربية منذ ما قبل وجود الأمة اليونانية ذاتها ، إذا سلمنا بأنها وُجِدَتْ بعد الطوفان ، إذ الجدل الذي دار بين النبي نوح وابنه سابق علي وجود الأمة اليونانية ذاتها ، ومصدق ذلك قوله تعالى^(١) : ﴿ وَنَادَى نُوحُ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٤٢) قال سثأوي إلي جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ (٤٣) ٤

٧ - إن البحث عن تحديد تاريخ نشوء علم الجدل يسوقنا إلي بحث النصوص القديمة ولا سيما النصوص القرآنية لأنها أصح ما وصلنا من النصوص القديمة . وقد أشار الله تعالى في القرآن الكريم إلي أن الجدل قد ابتدأ قبل هبوط آدم عليه السلام إلي الأرض . قال تعالى^(٢) : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣٠) وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم علي الملائكة فقال انبؤني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين (٣١) قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم (٣٢) قال يا آدم انبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السماوات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون (٣٣) وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين (٣٤) ٤

إن هذه الآيات الكريمة تؤكد أن الجدل موجود من قبل وجود البشر علي الكوكب

(١) - سورة هود الآية ٤٢ - ٤٣ .

(٢) - سورة البقرة الآية ٣٠ - ٣٤ .

الأرضي . وهكذا وجد الإنسان ووجد معه الجدل ، مثلما وجد الحق ووجد معه الباطل . فوجود الجدل ملازم لوجود الانسان ، والبشرية كالشجرة فروعها متعددة وأصلها واحد ، فالإنسانية من أصل واحد رغم تنوع الألوان واللغات وتباعد أماكن الإقامة . ولهذا لا نستطيع أن نحدد أمة مخصوصة بالجدل دون أمة أخرى ، ولكننا نستطيع أن نميز بين جدل أمة وأخرى من خلال تحليل الأسلوب الجدلي الخاص بها والمتأثر بالاطار الفكري والديني لأمة ما دون غيرها . وبناء علي ذلك نقول : وجد الانسان ، ووجد معه حب البقاء ، ومن أجل البقاء خاض الإنسان صراعاً مع ما يهدد بقاءه ، خاض الصراع مع عوامل الطبيعة ، علي شكل مجموعات بشرية متضامنة ضد عوامل الطبيعة ، وعندما هدد الإنسان أخاه الانسان ، بدأ الصراع بين البشر ، متخذاً طريقتين هما :

١ - الصراع الثانوي : وهو الصراع الذي ينتهي عن طريق الحوار والجدال حيث يتم التوصل إلي إقناع أحد الطرفين بوجهة نظر الطرف الآخر ، وهذا ما يطلق عليه مصطلح - الحرب الباردة - في هذا العصر .

٢ - الصراع التناحري : وهو الصراع الذي يخرج عن حدود الإقناع اللفظي ويتعداه إلي استخدام القوة وينتهي بتصفية أحد المتصارعين فكراً وجسدياً ، ويفيدنا القرآن الكريم أن بداية الصراع التناحري كانت بين قابيل وهابيل ، قال الله تعالى^(١) ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢٧) لنن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين (٢٨) إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين (٢٩) فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين (٣٠) ٤

(١) - سورة المائدة الآية : ٢٧ - ٣٠ .

مثلاً اختلفت أساليب الصراع المادي اختلفت أساليب الصراع النظري ، وبذا امتازت كل أمة بأسلوب جدلي خاص ، بل إن أسلوب الأمة الواحدة قد يختلف من عصر إلى عصر ، ومن مدرسة إلى مدرسة . ومن هنا يتضح لنا أن الجدل الإسلامي هو غير الجدل اليوناني .

تعريف الجدل

١ - الجدل لغة : إن كلمة جدل كلمة عربية أصلية لا دخيلة ومعني : : المجادلة : المخاصمة علي سبيل المبالغة ، وهي مذمومة إذا استعملت في الأشياء الظاهرة غير المحتملة للجدال ، كقوله تعالى (١) ﴿ ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا فلا يغررك تقلبهم في البلاد ﴾

إن الجدل قد يكون بحق وهو محمود ليظهر الحق كقوله تعالى (٢) ﴿ ولا تجالوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ﴾ وأصل الجدل ، قيل : من جدلت الحبل ؛ إذا فتلته فتلاً مُحْكماً . وهو الجدِيل ، فكأن كلاً من المتجادلين يقتل خصمه عن قوله إلي قوله .

ثم استعمل في الكلام إلي الأحكام المجردة فقيل : أجدلت البناء : أحكمته ، ودرع مجدولة : محكمة النسيج . والأجدل : الصقر . والمجدل : القصير ...

وقيل : أصله من المصارعة والإلقاء علي الجدالة : وهي الأرض . فكأن كلاً منهما يريد أن يصرع صاحبه ويجعله بمنزلة من يلقيه بالجدالة ... وقوله تعالى (٣) : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ أي مخاصمة . وقوله تعالى :

﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق واتخذوا آياتي وما أنذروا هزوا (٥٦) ﴾

(١) - سورة غافر (المؤمن) الآية ٤ - ٥ .

(٢) - سورة العنكبوت ، الآية ٤٦ .

(٣) - سورة الكهف الآية ٥٤ ، ٥٦ .

وبعض الناس خصيم كما في قوله تعالى (١) : ﴿ أو لم ير الإنسان إذا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين ﴾ هذا ما ورد في عمدة الحفاظ (٢) ، أما ابن فارس فقال : « الجيم والdal واللام : أصل واحد . وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه . وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام (٣) ،

وقد ذهب عموم اللغويين إلي المعني الذي ذكرناه (٤)

الجدل اصطلاحاً :

لقد حدث اختلاف في حدّ الجدل اصطلاحاً من بيئة ثقافية إلي أخرى ، بل من عصر إلي عصر ، ولهذا سنعرض حدّ الجدل حسبما تصوره الجدليون .

١ - الجدل الأوربي : قال لينين : ان هيراقليطس الأفسسي ، Heraclitus ، القرن الخامس ق : م - ، OF Ephesus ، « أحد مؤسسي الجدلية ، وهو القائل : « ان النار تحيا من موت الهواء ، والهواء يحيا من موت النار ، والماء يحيا من موت التراب ، والتراب من موت الماء . » ثم جاء هيجل فشرح أقواله هذه (٥) ،

والجدل عند سقراط : « مناقشة تقوم علي سؤال وجواب ،

وعند أفلاطون : منهج في التحليل المنطقي يقوم علي قسمة الأشياء إلي أجناس وأنواع ، بحيث يصبح علم المباديء الأولى والحقائق الأزلية . والجدل عنده صاعد ، وهابط .

وعند أرسطو : قياس مؤلف من مشهورات ومسلمات . أي أن موضوع الجدل هو الاستدلال المبني علي الآراء الراجحة ، أو المحتملة ، فهو وسط بين الأقاويل البرهانية والأقاويل الخطابية .

(١) سورة يس الآية : ٧٧ .

(٢) - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الأنفاظ ص : ٩٠

(٣) - مقاييس اللغة ٤٣٣/١

(٤) - انظر لسان العرب ص ١١٠٥/١ ، وأساس البلاغة ١١١/١ ، والنهاية في غريب الحديث

٤٣٣/١ ، والمصباح المنير ١٢٨ ، ومحيط المحيط ٢٢٣/١ ، وكنيات أبي البقاء ص ١٤٥ ،

وشمس العلوم ١ / ٣٠٤ - ٣١٠ ، وكشاف إصطلاحات الفنون ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٥) - معجم الفلاسفة ، جورج طرابيشي ص : ٦٤٣ .

وعند كانط : منطق ظاهري في سفسطة المصادر علي المطلوب وخداع الحواس .

وعند هيجل : انتقال الذهن من قضية ونقيضها إلي قضية ناتجة عنهما ، ثم متابعة ذلك حتي نصل إلي المطلق (١) .

٢ - الجدل العربي :

لقد عرف العرب الجدل منذ قديم الأزل ودليل ذلك وجود الجذر اللغوي لكلمة جدل في اللغة العربية ، بالإضافة إلي مرادفات أخرى تؤدي معني الجدل بصورة نسبية مثل كلمة محاور ، تحاور وكلمة مناظرة ، وكلمة مجارة ، وكلمة محاكاة ، وكلمة معاندة ، وكلمة منازعة ، وكلمة مناقضة ، وكلمة مباحكة ، وكلمة مناقشة ، وكلمة مخاطبة ، وكلمة مغالطة ، وكلمة مجادلة

وقد عرض د. أحمد فؤاد الأهواني أنواع المخاطبات (٢) .

اتخذ الجدل الاسلامي اتجاهين هما جدل الفلاسفة ، وهو وسط بين الجدل الاغريقي والجدل الاسلامي الأصل الذي أخذ به الأصوليون الذين هاجموا منهج الفلاسفة واتجاه الفلاسفة ، يمثلته الفارابي وابن سينا ومن دار في فلكهم . وهؤلاء تأثروا بالفلسفة اليونانية غير أنهم كانوا مبدعين غير مقلدين وقد وردت آراء ابن سينا كمثال عن هذا الاتجاه : في مقدمة الشفاء ، الجدل .

نظراً للعلاقة الوثيقة بين الجدل والعلوم العقلية من جهة ، والعلوم النقلية من جهة أخرى فقد وجب علينا أن نستعرض علم أصول الفقه منعاً للإلتباس عارضين ما أورده العلامة ابن خلدون في مقدمته - في ملحق (٣) - : حيث أوضح ماهية هذا العلم بشكل واضح .

(١) - انظر معجم العلوم الاجتماعية ، ابراهيم مذكور ، جدل ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، جدل والمعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية بمصر ، جدل .

(٢) - مقدمة الشفاء الجدل ص ١٦ - ١٧ .

(٣) - انظر الملحق رقم : ٢١ .

من الواضح أن هنالك فرقاً واضحاً يفرق بين الدين والفلسفة ، ومن هنا نري أن من يخلط بين الدين والفلسفة يتبع عن الحقيقة . وبناءً عليه نستطيع القول : ان الذين طبقوا الفلسفة اليونانية اختاروا الخروج من دائرة الاسلام . ودليل ذلك ما قاله عنهم علماء المسلمين ، فقد قال الامام الشافعي - رضي الله عنه - : « ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلي لسان أرسطاطاليس (١) » .

قال ابن قيم الجوزية : « فداء التعطيل ، وداء الشرك ، وداء مخالفة الرسول ، وجد ما جاء به ، أو شيء منه : هو أصل بلاء العالم ، ومنبع كل شر ، وأساس كل باطل ، فليست فرقة من فرق أهل الإلحاد والباطل والبدع إلا وقولها مشتق من هذه الأصول الثلاثة ، أو من بعضها . فسرت هذه البلايا الثلاثة في كثير من طوائف الفلاسفة ، لا في جميعهم ، فإن الفلسفة من حيث هي لا تعطي ذلك ، فإن معناها محبة الحكمة (...) وأصبح الطوائف حكمة : من كانت حكمتهم أقرب إلي حكمة الرسل التي جاؤوا بها من عند الله (٢) ،

« والمقصود : أن الفلاسفة اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها ، وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء ، ولم يذهب إلا إلي ما يقتضيه العقل في زعمه (٣) ... »

وقد وصف ابن القيم أرسطوا وأتباعه بقوله : « فحقيقة ما كان عليه هذا المعلم : الكفر بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ودرج علي أثره أتباعه الملاحدة ، ممن يتستر باتباع الرسل ، وهو منحل من كل ما جاؤوا به . وأتباعه يعظمونه (...) ويسمونهم المعلم الأول (...) وزعم أرسطوا وأتباعه : أن المنطق ميزان المعاني ، كما أن العروض ميزان الشعر ، وقد بين نظار الإسلام فساد هذا الميزان

(١) - صون المنطق والكلام ص : ١٨ .

(٢) - إغائة اللهفان ج ٢ / ص : ٣٦٨ .

(٣) - إغائة اللهفان ج ٢ / ص : ٣٦٩ .

وعَوَجِهِ ، وتعوّجه للعقل ، وتخبّيط الأذهان ، وصَنَفُوا في رَدِّهِ وتهافتَهُ كثيراً .
والمقصود : أن الملاحدة درجت علي أثر هذا المعلم الأول حتي انتهت نوبتهم إلي
معلمهم الثاني : أبي نصر الفارابي ، فوضع لهم التعاليم الصوتية ، كما أن المعلم الأول
وضع لهم التعاليم الحرفية ، ثم وسّع الفارابي الكلام في صناعة المنطق ، وبسطها
وشرح فلسفة أرسطو وهذبها ، وبالع في ذلك . وكان علي طريقة سلفه : من الكفر
بالله تعالى ، وملائكته ، وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فكل فيلسوف لا يكون عند
هؤلاء كذلك فليس بفيلسوف في الحقيقة (...) فالزندقة والإلحاد عند هؤلاء جزء من
مسمي الفضيلة ، أو شرط^(١) . وأما هذا الذي يوجد في كتب المتأخرين من حكاية
مذهبه ، فإنما هو من وضع ابن سينا فإنه قَرَّبَ مذهب سلفه الملاحدة من دين الإسلام
بجهده ، وغاية ما أمكنه أن قَرَّبَهُ من أقوال الجهمية الغالين في التَّجْهَم ، فهم في
غلوهم في تعطيلهم ونفيهم أسد مذهباً وأصح قولاً من هؤلاء^(٢) .

وكان ابن سينا ، كما أخبر عن نفسه ، قال : أنا وأبي من أهل دعوة الحاكم ،
فكان من القرامطة الباطنية ، الذين لا يؤمنون بمبدأ ولا معاد ، ولا رب خالق ، ولا
رسول مبعوث جاء من عند الله . وكان هؤلاء زنادقة يتسترون بالرفض ، ويبطنون
الإلحاد المحض ، وينتسبون إلي أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو وأهل
بيته براء منهم نسباً وديناً (...) وفي زمنهم ولخواصهم وضعت رسائل إخوان الصفا
ولما انتهت النوبة إلي نصير الشرك ، والكفر الملحد ، وزير الملاحدة ،
النصير الطوسي وزير هولاءكو ، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه ، فعرضهم علي
السيف ، حتي شفا إخوانه من الملاحدة واشتفي هو ، فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء
والمحدثين ، وأستبقى الفلاسفة ، والمنجمين ، والطبائعين والسحرة ، ونقل إليهم
أوقاف المدارس والمساجد والرُّبُط وجعلهم خاصته وأولياءه (...)

(١) - إغاثة اللهفان ج ٢ / ص : ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٢) - إغاثة اللهفان ج ٢ / ص : ٣٧٤ .

واتخذ للملاحدة مدارس ، ورام جعل اشارات إمام الملحد ابن سينا مكان القرآن
فلم يقدر علي ذلك ، فقال : هي قرآن الخواص ، وذلك قرآن العوام (...)
وصارَعَ محمد الشهر ستاني ابن سينا في كتاب سماه : المصارعة ، أبطل فيه
قوله بقدّم العالم وإنكار المعاد ، ونفي علم الرب تعالى وقدرته ، وخلقه العالم ، فقام
نصير الإلحاد وقعد ونقضه بكتاب سماه : مصارعة المصارعة^(١) ، ..
وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه من الملحد الكافرين بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر . والفلسفة التي يقرؤها هؤلاء اليوم مأخوذة عنه وعن إمامه ابن
سينا ، وبعضها عن أبي نصر الفارابي ، وشيء يسير من كلام أرسطو وهو - مع قلته
وغثائته وركاكة ألفاظه - كثير التطويل لا فائدة منه . وخيار ما عند هؤلاء ، فالذي
عند مشركي العرب من كفار قريش وغيرهم خير منه^(٢) .

وقال السيوطي : : ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولد
من علم الحكماء الدهرية ، فمن أراد الجمع بين علم الأنبياء ، وبين علم الفلاسفة
بذكائه ، لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء ، ومن مشي خلف ما جاءت به الرسل من
إطلاق ما أطلقوا ، ولم يتحذلق ولا عمق - فأنهم صلوات الله عليهم أطلقوا وما عمقوا -
فقد سلك طريق السلف الصالح ، وسلم له دينه وبقينه^(٣) ، ..

وقال الشافعي : : إذا سمعت الرجل يقول الإسم غير المسمي ، والشيء غير
المشيء ، فاشهد عليه بالزندقة^(٤) ،

وقيل لأبي حنيفة النعمان : ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض
والأجسام ؟ فقال : مقالات الفلاسفة ! عليك بالآثر ، وطريقة السلف ، وإياك وكل
محدثه فإنها بدعة^(٥) ، ..

(١) - انظر فهرس المصادر والمراجع فهذا الكتاب الخبيث مطبوع .

(٢) - إغاثة اللهفان ج ٢ / ص : ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) - صون المنطق ص : ١٩ .

(٤) - صون المنطق ص : ٣١ .

(٥) - صون المنطق ص : ٣٢ .

وأخرج عن مالك ، قال : من طلب الدين بالكلام تزندق^(١) .
وقد لخص السيوطي - كتاب ذم الكلام ، لشيخ الإسلام اسماعيل الهروي - في
كتاب صون المنطق والكلام^(٢)

وقال ابن عبد البر : نهى السلف عن الجدل في الله - عز وجل - في صفاته
وأسمائه . وأما الفقه فأجمعوا علي الجدل فيه والتناظر ، لأنه علم يحتاج فيه إلي رد
الفروع إلي الأصول للحاجه إلي ذلك وليس الاعتقادات التي كذلك^(٣) .

وتعتبر المناظرة التي جرت بين متي بن يونس الفيلسوف ت ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م
وبين أبي سعيد السيرافي ت ٣٨٦ هـ / ٩٣٩ م من أطرف ما رد به النحويون علي
الفلاسفة والمناطق^(٤) .

ولابن تيمية - رحمه الله - كتاب اسمه : نصيحة أهل الايمان ، في الرد علي
منطق اليونان ، وقد لخصه السيوطي في كتابه : صون المنطق والكلام ، ص ٢٠١ -
٣٤٣ ، وقال فيه : « ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله تعالى هو
منطق اليونان لوجه :

١ - أحدها : أن الله تعالى أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان ، من عهد
نوح وإبراهيم وموسي وغيرهم ، وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو قبل المسيح ب
٣٠٠ سنة . فكيف كانت الأمم المتقدمة تزني به ؟

٢ - الثاني : أن أمتنا - أهل الاسلام - مازالوا يزنون بالموازين العقلية . ولم نسمع
سلفنا يذكر هذا المنطق اليوناني ، وإنما ظهر في الاسلام لما عريت الكتب الرومية في
عهد دولة المأمون ، أو قريباً منها .

٣ - أن مازال نظار المسلمين - بعد أن عرب وعرفوه - يعيبنه ويذمونّه ولا

(١) - صون المنطق ص : ٥٧ .

(٢) - صون المنطق والكلام ص : ٣٣ - ٨٢ .

(٣) - جامع بيان العلم ج ٢ / ص : ٩٣ .

(٤) - صون المنطق ص : ١٩٠ .

يلتفتون إليه ، ولا إلي أهله في موارينهم العقلية والشرعية . ولا يقول : ليس مما
انفردوا به إلا اصطلاحات لفظية ، وإلا فالمعاني العقلية مشتركة بين الأمم ، فإنه ليس
الأمر كذلك بل فيه معاني كثيرة فاسدة . ثم هذا جعلوه ميزان الموازين العقلية التي
هي الأقيسة العقلية . وزعموا أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في
فكره . وليس الأمر كذلك . فإنه لو احتاج الميزان إلي ميزان ، لزم التسلسل . والفترة
ان كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلي ، وإن كانت بليدة أو فاسدة لم يزلها المنطق
إلا ببلادة وفساد^(١) ، ...

إن فترة العصور الوسطي خاصة قد إمتازت في أوروبا وحدها دون غيرها
بالتابع : الديني المتمزمت ، فوجدت في المنطق الأرسطي أداة طيعة نافعة لخدمة
ذلك الطابع الديني المتمزمت ، وما يهدف إليه من أغراض . بينما نجد أن نفس الفترة
في العالم الإسلامي مغايرة لماكانت عليه أوروبا ، والنزاهة العلمية تقتضي التوقف
والتأمل في دور العلماء المسلمين في التخلص من سيطرة المنطق الأرسطي ، والاتجاه
نحو مناهج أخرى هي : منهج الاستقراء التجريبي ، ومنهج القياس ، ومنهج التمثيل ،
والمنهج الفرضي ، والمنهج الرياضي في البحث ، فسبقوا بذلك الأوروبيين بمئات
السنين .

ذهب أرسطو إلي أن القياس هو استدلال إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء ، لزم عنها
بالضرورة شيء آخر^(٢)

والقياس علي هذا النحو كان معادلاً للبرهنة الرياضية ، لكن أرسطو لم يطبق
هذا التعريف تطبيقاً تاماً ، بل قصره علي حالة خاصة^(٣) ، يتألف فيها القياس من
قضييتين تحتويان علي ثلاثة حدود ، يرتبط منها أثنان ، وهما : موضوع الصغري

(١) - صون المنطق والكلام ص : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والرد علي المنطقيين لابن تيمية ص : ٣٧٣ -
٣٧٤ .

(٢) - منطق أرسطو . د . عبد الرحمن بدوي .

(٣) - المنطق الحديث ومناهج البحث ، د محمود قاسم ، ص : ١٨ .

ومحمول الكبري في الشكل الأول مثلاً ، بحدّ ثالث فيترتب علي ذلك بالضرورة ، أن يكون محمول الكبري محمولاً لموضوع الصغري كما في المثال المشهور :

سقراط إنسان ، كل إنسان فان : سقراط فان .

ومعني هذا أنه قصر القياس علي القضايا التي تتضمن فيها الحدود بعضها بعضاً . والقياس الأرسطي بهذا المعني يعدّ قاصراً لأسباب عديدة :

- ١ - أنه منطق صوري شكلي لا يحلّ العلاقة بين حدود القضايا تحليلياً كاملاً .
- ٢ - غاية المنهج الصوري الأرسطي هي الاستنباط الصادق ، أو عدم تناقض الفكر مع نفسه ، باعتبار أن نتائجه صادقة قياساً إلي المقدمات لا قياساً إلي الوقائع ، فمقدماته تتضمن نتائجاً .

٣ - ادعي أرسطو أن منطقاً عامّ يصلح للتطبيق علي مختلف أنواع الموضوعات .

٤ - ادعي أن منطقهُ مطلق يصل إلي حقائق ثابتة لا تقبل التطور ، وهو النظرية النهائية الكاملة التي تُفسّر طبيعة التفكير ، وتشرح صور البرهان . ووجود منهج الاستقراء ومنهج الاستنباط يسقطاً هذا الادعاء .

بناء علي ما سبق ، وقف علماء المسلمين ضدّ المنطق الأرسطي بمعظم فئاتهم ، ولعل مناظرة أبي سعيد السيرافي النحوي مع المنطقي ابن يونس الفخاري (١) هي خير شاهد علي ذلك . كما رفضه أئمة المذاهب السنية الأربعة - أبو حنيفة والشافعي ومالك وأبو حنبل ، ونبههم الفقهاء ، وبذلك يمكننا القول أن لا علاقة للجدل المرتبط بأصول الفقه ، مع الجدل المرتبط بالمنطق الأرسطي لاختلافهما بالمنهج والهدف ، وذلك علي علاقة بالمحيط العام ، حيث يختلف المحيط اليوناني عن المحيط الإسلامي . فالانجاء الفكري اليوناني يعتمد علي الاستدلال المجرد ، والنظر العقلي المجرد ويستخفون بالتفكير العلمي التجريبي ومناهجه ، ممّا أدّى إلي تدهور العلوم

(١) - كتاب المقابسات ، لأبي حيان التوحيدي ص : ٦٩ - ٧٣ .

الطبيعية عندهم ، وتقدّم العلوم النظرية الاستنباطية علي نحو ما هو معروف (١) .

وقد مال الاغريق إلي وضع الطريقة الاستقرائية في البحوث الطبيعية والعلم التجريبي في مرتبة أقل أهمية من مرتبة الاستدلالية ، واعتبار العلم الرياضي والمنطقي أكثر دقة من العلم التجريبي (٢) .

اتخذ أكثر المستشرقين وتلاميذهم ، من انتقاء التفكير الإسلامي بالفكر اليوناني ميوزاً للادعاء بأن مناهج البحث العلمي الإسلامية قد تأثرت بالفكر اليوناني ، وخاصة منطق أرسطو . وذلك في محاولة لتجريد المفكرين المسلمين من مفاخرهم ، وردها إلي غيرهم بصورة تعسفية يلاحظ عليها ما يلي :

- ١ - إننا سلّمنا أن المسلمين قد عرفوا الفكر اليوناني منذ وقت مبكر ، وخاصة كتب أرسطو المنطقية ، فهذا لا يشكّل حجة علي وجود التأثير والتأثر في المنهج الإسلامي ، بقدر ما هي مسألة التقاء فكري ، أو هي ظاهرة اطلاق علي علوم الأوائل . كما وصفها الإسلاميون - ولا تتضمن مسألة الاطلاع هذه ضرورة التأثير ، فالاطلاع قد ينتهي إلي قبول أو رفض من الجانب المطلع ، وتقدّم قوم المسلمون الفكر اليوناني وانتهوا إلي موقفين متباينين

أ - موقف رفض هذا الفكر وأنكره وردّ عليه ، وحفظ الموقف الذي يمثله جمهور المسلمين بما فيهم علماء الأصول ، وهذه الفئة التي نشأت علي أيديها أصول المنهج العلمي .

ب - وموقف تنقي هذا الفكر وهذا المنهج وأقبل عليه بالدرس والتحقيق . ويمثل هذا الموقف الفلاسفة . ويختلف موقف العلماء عن موقف الفلاسفة ، ففي حين محصّل العلماء الآراء ودرسوها وبيّنوا عيوبها ، وخلّ نظرياتها ، وخلّ مناهجها التي لم يقبلها

(١) - مجلة عالم الفكر ، انكريت ، ج ٣ ، العدد ٤ ، ص : ١٦٠ ، سنة ١٩٧٣ م .

(٢) - Crombi , A . C : Robert Grossetest and the origin of experimental science . oxford . 1961 . p . 6 .

العلماء . نجد بحوث الفلاسفة جارت إلى حدٍّ ما النزعة الأرسطية . وعليه اتسمت الأبحاث العلمية الإسلامية بأصالة فكرية إسلامية فاقت البحث الفلسفي بصورة كبيرة . ومع ذلك فقد امتازت الفلسفة الإسلامية بمفاهيم وأفكار عارضت فيها الاتجاه الإغريقي في مفهومه الفلسفي عن الكون والحياة^(١) ،

٢ - نظراً لاعتماد المنطق الأرسطي علي عبقرية اللغة اليونانية فقد تعرض لهجوم الأصوليين والنحاة المسلمين لتباين ما تنطوي عليه كل لغة من جوهر خاص بها له تأثيره الخاص بالأصلاء من أبنائها .

٣ - يري الدكتور علي سامي النشار : أن العلة الأساسية في رفض المنطق لدي الأصوليين خاصة هي : « أنهم لم يقبلوا الميتافيزيقا ، الأرسططاليسية لأنها مخالفة لإلهيات المسلمين ، والمنطق الأرسططاليسي وثيق الصلة بالميتافيزيقا ، وكثير من أصوله يتصل بأصولها ولهذا رَفَضَهُ المتكلمون ، وهذه الفكرة كافية لهدم المنطق الأرسططاليسي من وجهة النظر الإسلامية^(٢) ،

بناءً علي هذا يمكننا القول : أن علماء المسلمين لم يخضعوا لوصاية الفكر الأرسطي وإنما كان انطلاقهم تجسيدا للروح الإسلامية التي ميزتهم بذاتية فكرية خاصة تتسم بالكمال المستمد من العقيدة الإسلامية الكاملة . « وقد صنف في الاسلام علوم النحو واللغة والعروض والفقه ، وأصول الفقه ، والكلام ، وغير ذلك ، وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق^(٣) ... ،

إن الدين يرجع إلي الوحي ، والفلسفة ترجع إلي العقل ويترتب علي هذا الفرق فروق مهمة منها :

١ - تمثل الفلسفة محاولة الانسان معرفة نفسه ، ومعرفة العالم المحيط به ،

(١) - فرانز روزنتال ، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص : ١٤٦ ، ترجمة أنيس فريحة ، طبع بيروت سنة ١٩٦١ م .

(٢) - مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص : ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٣) - ابن تيمية ، نقض المنطق ص : ١٨٦ ، طبع القاهرة سنة ١٩٥١ م .

مستخدماً عقله الذي يخطئ ويصيب ويعجز عن معرفة الحقيقة المطلقة ، فيكتفي بمعرفة جزئية لها ، أو يُقرُّ معرفة غير يقينية قد تصل إلي التناقض حول موضوع واحد تتضارب النظريات العقلية إليه ، وتاريخ التناقض الفلسفي شاهد علي ذلك .

أما موقف الدين من الحقائق الكلية ، فيتعارض مع عجز الإنسان وقصوره ، لأن الدين يعتمد علي الوحي الإلهي المنزه عن الخطأ .

٢ - لقد غلب الطابع النظري علي الفلسفة ، فكل فيلسوف يحاول إخضاعها لمذهبه ومنهجه ، وتتفاوت نظرة الناس إليها فيرون أفكارها صادقة إذا كنت مفيدة لحياتهم ، ويرونها كاذبة إذا كانت ضارة لها ؛ أما الدين فيدفع الحقائق إلي الإنسان دونما اكتفاء بالجانب النظري ، أو المعرفي فيما يسوقه من حقائق ، لأنه كما يقول محمد إقبال : « الدين تجربة حية ومشاركة واتصال وثيق^(١) ،

٣ - إن الدين - بسبب ما له من هيمنة علي الإنسان - قادرٌ علي التأثير في الإنسان وتحريكه وتغيير سلوكه . أما الفلسفة : فهي عاجزة عن ذلك . ودليل ذلك أن أتباع الديانات بازدياد مطرد رغم مرور الزمن ، أما اتباع الفلسفة فهم كالمُدَّ والجَزَر في ذبذبة مستمرة .

٤ - الفلسفة بحث عقلي حر ليس فيه مُسَلَّمات ، وهي تصنع كل شئ موضع الشك ، ويخضع كل شئ فيها للنقد والتمحيص ، والمفاضلة والرفض حسب ما يقتضيه البحث . أما الدين فإنه يتطلب من المؤمن به الاتباع والتسليم ، لأن المؤمن يتبع الدين عن اختيار عقلي ناشئ عن تأمل وإقتناع يترتب عليه التسليم ، لأن الدين يقدم علماً لا يستطع الإنسان التوصل إليه في كثير من المسأل ، وقد ردَّ أبو سليمان المنطقي علي إخوان الصفا فقال : « عند التسليم يسقط لم ؟ ويبطل كيف ؟ ويزول هلاً !! ويذهب لو

(١) تجديد التفكير الديني في الإسلام ، ترجمة عباس محمود العقاد ، طبع مصر ١٩٦٨ م . ص : ٥ .

وليت . في الريح ، لأن هذه الموارد عنها محسومة ، واعتراضات المعترضين عليها مردودة^(١) ،

نستطيع القول : ان الفلسفة اليونانية لم تكن هي التي شكلت طبيعة الثقافة الإسلامية ، بل كانت عائقاً عن النهوض والابداع بسبب التناقض بين الفكرين اليوناني الوثني ، والإسلامي التوحيدي وهذا ما أكده محمد إقبال بقوله : « إنني أود أن أستأصل تلك الفكرة الخاطئة التي تزعم أن الفكر اليوناني شكل طبيعة الثقافة الإسلامية^(٢) » ، مُفنداً قول « ديبور » الذي ادعي فيه مُفترياً ، قد أظهر علماء المسلمين فيما بعد من الاحترام لكتب العلوم اليونانية مثل ما أظهره محمد (عليه الصلاة والسلام) من احترام لكتب اليهود والنصارى المقدسة ، وكان هؤلاء العلماء أعرف بالكتب التي رجعوا إليها ، ولكنهم كانوا أقل حظاً من الابتكار ، كانوا يرون أن لقدماء الفلاسفة سلطاناً في العلم يجب الخضوع له ، وكان المفكرون الأولون في الاسلام الاسلام مؤمنين بسمو العلم اليوناني حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ أعلى درجات اليقين الاسلام مؤمنين بسمو العلم اليوناني حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ أعلى درجات اليقين^(٣) ،

لقد تجاهل ديبور أصالة العقلية الإسلامية ، ذات الخصائص المستمدة من انتمائها إلى الروح القرآنية التي تميزت بها عن الروح النظرية اليونانية . التي تعرضت لهجوم علماء الإسلام المخلصين الذين انتقدوا المنطق اليوناني الذي يعتبر ميزان الفلسفة اليونانية ، فأثبتوا فساد الميزان والموزون معاً ، ولمزيد من التفاصيل ينظر ماكتبه الغزالي في كتابه تهافت الفلاسفة^(٤) ، وشهاب الدين عمر بن محمد السهروردي ت

(١) - الامتاع والموانسة ، لأبي حيان التوحيدي ج ٢ / ص : ٧ .

(٢) - تجديد التفكير في الاسلام ص : ١٥١ .

(٣) - تاريخ الفلسفة في الإسلام ، تأليف ديبور ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، وطبع لجنة التأليف

(٤) - حقيقة الدكتور سليمان دنيا ، ونشرته دار المعارف بمصر .

٦٣٢ هـ / ١٢٣٤ م في كتابه : رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية^(١) ، وأبو بكر الرازي في نقده للشكل الأول . وابن تيمية في كتبه العديدة ولا سيما : الرد على المنطقيين ، ونصيحة أهل الايمان في الرد على منطق اليونان ، والسيوطي في كتابه : صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام . إن من يستعرض تاريخ الجدل والأساليب الجدلية سيجد أن جدل الفقهاء مختلف جداً عن جدل الفلاسفة وعن الجدل اليوناني . ،

(١) - توجد منه مخطوطة في برلين ، وقد ذكرها الدكتور احسان عباس في تحقيق كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٧ / ص : ٣٢٣ .

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف وتسميته :

لقد قُمتُ بدراسة واسعة ولُدتُ لديّ قناعة بأن الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف محيي الدين ابن الجوزي ، وليس من تأليف غيره كما توهم البعض وأن اسم الكتاب هو : الإيضاح لقوانين الإصطلاح ، وسبب هذه القناعة هو القرائن العلمية التي أطلعت عليها ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ - ورد اسم المؤلف صريحاً دون أدنى التباس في مقدمة نسخة ، لا له لي ، بلفظ ... رئيس الأصحاب محيي الدين أبو محمد يوسف ابن الشيخ السعيد ... جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (١) ...

٢ - ذكر ابن رجب أن له كتاباً هو : الإيضاح في الجدل (٢) .

٣ - ذكر حاجي خليفة ، كاتب جلبي ، الكتاب باسم : الإيضاح لقوانين الإصطلاح ، للشيخ أبي محمد يوسف بن أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، المقتول في فتنة التتار في بغداد سنة ٦٥٦ هـ ، ألفه في محرم سنة ٦٢٧ هـ (٣) .

٤ - وردت في آخرها لنسخة الخاصة عبارة : آخر الجدل الموسوم بالإيضاح لقوانين الإصطلاح (٤) .

٥ - وجاء في مقدمة نسخة ، فيض الله ، قال الشيخ (...) محيي الدين (...) رئيس الأصحاب أبو محمد (٥) ...

(١) - انظر اللوحة (فوتوكوبي) في الصفحة :

(٢) - الذيل علي طبقات الحنابلة : ج ٢ / ص : ٢٦٠ .

(٣) - كشف الظنون : ج ١ / ص : ٢١٣ .

(٤) - انظر اللوحة (فوتوكوبي) في الصفحة :

(٥) - انظر اللوحة (فوتوكوبي) في الصفحة :

٦ - وذكر اسماعيل باشا البغدادي روايتين ، الأولى عند ترجمته سبط ابن الجوزي ، فقال : من تصانيفه الإيضاح لقوانين الإصطلاح (١) ، وقال عند ترجمته محيي الدين ابن الجوزي : له الإيضاح في الجدل (٢) ...

٧ - استشهد مؤلف شرح الكوكب المنير في أصول الفقه (٣) ، بنص من كتاب الإيضاح ، فقال : قال أبو محمد الجوزي في الإيضاح : اعلم وفقنا الله وإياك إن معرفة هذا العلم لا يستغني عنها ناظر ، ولا يتمشي من دونه كلام مناظر ، لأن به يتبين صحة الدليل من فساد (٤) ...

٨ - وقد استشهد بهذا النص مؤلف كتاب مناهج الجدل في القرآن الكريم (٥) نقلاً عن شرح الكوكب المنير ، غير أنه لم يُعرف كتاب الإيضاح كما لم يعرف بمؤلفه . وقد استشهد بالنص في معرض حديثه عن الجدل الممدوح .

٩ - وذكر ناجي معروف من مؤلفات محيي الدين ابن الجوزي : معادن الأبريز في تفسير الكتاب العزيز ، والمذهب الأحمد في مذهب أحمد ، والإيضاح في الجدل (٦) .

(١) - هداية العارفين ٥٥٤/٢

(٢) - هداية العارفين ٥٥٥/٢

(٣) - مؤلفه : محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي ، المعروف بابن النجار توفي سنة ٩٧٢ هـ .

(٤) - شرح الكوكب المنير ص : ٣٦٩ والورقة ٢/أ - ب من مخطوطة (ف)

(٥) - مناهج الجدل : ٥١ - ٥٢

(٦) - تاريخ علماء المستنصرية ص : ١٠٢

الفصل الثاني

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق كتاب الإيضاح لقوانين الإصطلاح ، علي ثلاث نسخ خطية هي :

الأولي : نسخة مكتبة ، فيض الله أفندي ، التي تضمها مكتبة ، ملت ، في اصطنبول . ورمزها ، ف .

الثانية : نسخة مكتبة ، لا له لي ، التي تضمها مكتبة السلمانية في اصطنبول . ورمزها ، ل .

الثالثة : نسخة خاصة ، توجد منها صورة طبق الأصل ، فوتوكوبي ، في مكتبة السلمانية . ورمزها ، خ .

(١) - نسخة ، فيض الله أفندي ، (١) FEYZULLAH التي تضمها مكتبة ، ملت ، Millet في اصطنبول ورقم النسخة ، ١٨٦٤ ، وقد جعلناها أصلاً للتحقيق ، ورمزها ، ف ، وتقع في ، ١٤٣ ، ورقة (أو ٢٤٦ صفحة) وتشتمل علي جميع الكتاب ، وقياسها : (١٠ X ٢١) سم وعدد السطور في الصفحة الواحدة ، ١١ ، سطرأ ، ومعدل كلمات السطر الواحد ، ٩ ، كلمات ، كتبت بخط النسخ الواضح ، وهي نسخة مضبوطة بالشكل ، نادرة الأخطاء ، قوبلت بنسخة عليها خط المصنف ، وقد فرغ الناسخ من كتابتها يوم الثلاثاء عاشر ربيع الأول سنة ٦٣٤ هـ ، وهي نسخة تامة لم يقع فيها أي اضطراب سوي أن الورقة ، ١٣٧ ، وضعت مكان الورقة ، ١٢٧ ، ومنحت رقمها ، ووضعَت الورقة ، ١٢٧ ، مكان الورقة ، ١٣٧ ، ومنحت رقمها أيضاً ، وقد لحقت الرؤ طوبة السطور السفلي في الصفحات الأخيرة ، وأوشكت علي طمس بعض الكلمات ،

(١) - انظر الملحق رقم : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

وغلاف المخطوطة من الجلد ، ويعود إلي عصر تدوينها ، وهو نموذج فني رائع لفن التجليد العباسي . وقد تملكها شيخ الاسلام فيض الله أفندي سنة ١١١٣ هـ ، كما تملكها عبد الباقي محمد الشهير بخضم زاده . وورد في آخرها أنها من يد عمر الدلال ، الثمن : ١٣ .

لقد اكتشفت هذه النسخة بعد جهود مضنية أثناء بحثي عن نسخ الكتاب ، لأن هذه النسخة كانت مجهولة الاسم والمؤلف ، حيث ورد اسمها في فهرس مكتبة فيض الله أفندي ، المختصر في علم النظر ، وذكر أن مؤلفها هو : محيي الدين جمال الاسلام أبو محمد ، كما ذكر أن تاريخ تأليفها يوم الثلاثاء عاشر ربيع الأول سنة ٦٣٤ هـ (١) مما زاد في إبهام النسخة ، غير أنني تفاجأت عندما كنت اتصفح كتب المكتبة عامة إذ اتضح لي ان هذه النسخة المجهولة هي إحدى نسخ كتاب الايضاح لقوانين الاصطلاح . وبذلك أكون قد اكتشفتها بعد أن جهلت لعدة قرون من الزمن ، ولله الحمد والمنة والفضل .

(٢) - نسخة ، لا له لي ، LALELI ، ورقمها ، ٦٨٥ ، وهي ضمن مكتبة السلمانية في اصطنبول ورمزها ، ل ، وتقع في ، ١٢١ ، ورقة (أو ٢٤٢ صفحة) وقياسها (١٤ X ١٩ = ١١ X ١٥) سم وعدد سطور الصفحة الواحدة ، ١٣ ، سطرأ ، ومعدل كلمات السطر الواحد ، ٨ ، كلمات كتبت بخط النسخ العادي غير المنقوط في معظم الأحيان ، وقد ضبطت بعض الكلمات بالشكل ، فرغ الناسخ من نسخها يوم الخميس خامس شهر محرم سنة ٦٣٣ هـ بالمدرسة الشريفة المستنصرية ، وفيها عبارة : فرغ من تأليفه يوم الجمعة ثامن عشر المحرم سنة ٦٢٧ هـ ، وتحديد تاريخ التأليف بهذه الدقة يدفعني إلي التخمين أن الناسخ قد علم ذلك من المؤلف ، لأن النسخة كتبت في

(١) - انظر اللوحة (فوتوكوبي) الملحق رقم : ١٨ - ١٩ .

المدرسة المستنصرية التي افتتحت سنة ٦٣١ ، وعين فيها المؤلف استاذاً للمذهب الحنبلي ، وقد كتبت بالحبر الأسود غير أن العناوين الرئيسية والفرعية كتبت بقلم عريض ، وقد تم تجليدها في وقت لاحق ، فقص المجلد أطرافها ، وبذلك حرمتنا من عدد المجالس التي قرئت فيها حيث كتب بأعلي الورقة ٩٤/آ عبارة حادي عشر ، ومما لا شك فيه أن القدماء درجوا علي تدوين أرقام مجالس السماع بهذا الشكل ، لذا فأنني لا أستبعد أن تكون المجالس قد عقدت في المدرسة المستنصرية ، كما لا أستبعد أن يكون كتاب الإيضاح لقوانين الإصطلاح من المقررات الدراسية للمدرسة المستنصرية ، حيث كان المدرس يختار المادة التي يدرسها للطلاب ، وهو المسؤول عن طلابه^(١) وهذا أمر معهود في مجال التدريس .

رغم أهمية هذه النسخة لم نعتمدها أصلاً للتحقيق لأنها ناقصة ، وقد وقع النقص بين الورقة الثانية والثالثة حيث ان هذا الترتيم بعد التجليد الحديث ، ومقدار النقص يقابله في نسخة (ف) من الورقة ٣/آ - ٨/آ ومقداره خمسة أوراق تقريباً ، ويقابله في (ل) من الورقة ٢/ب - ٥/ب ، ونقص الورقة الخامسة أيضاً ويقابلها في (ف) من الورقة ١٠/آ - ١١/ب ، ويقابلها في (خ) الورقة ٧/آ - ب .

وقد تملك هذه النسخة محمد الطالبلي بمبلغ ٣ قروش ، كما تملكها حفيد بن الصدر محمد صادق ، وملكها عبد العزيز ابن أبي القاسم البابصري ، وملكها أبو بكر رستم بن أحمد الشرواني وكان الشرواني ، لا يقتني إلا أنفس المخطوطات ، وهذا ما لاحظته لدي اطلاعي علي المخطوطات النفيسة في مكاتب اسطنبول^(٢) . وملكها يوسف الشهير برازي .

(١) - سلسلة بحوث اجتماعية ١٤/١٣٣ ، تأليف عمر رضا كحالة .

(٢) - توجد نسخة من مفردات الراغب بخط السمين الحلبي المتوفي سنة ٧٥٦هـ وهي من ممتلكات أبي بكر الشرواني .

وقد وقف هذه النسخة السلطان سليم الثالث ابن السلطان مصطفى سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م ، وقد نسبت هذه النسخة لوالد المؤلف عبد الرحمن ابن علي الجوزي ، وكتبت له ترجمة موجزة علي الورقة ١/آ مما ضلل المفهرسين ، غير أن كارل بروكمان اطلع علي هذه النسخة ، ونسبها إلي مؤلفها الحقيقي يوسف بن عبد الرحمن ابن الجوزي ، وذلك في كتابه تاريخ الأدب العربي^(١) . ومع ذلك نسبت لأبي الفرج ابن الجوزي في الفهرس القديم لمكتبة ، لا له لي ، وفي الفهارس الحديثة لمكتبة السليمانية . وقد اعتمدت علي هذه النسخة بالدرجة الثانية في تحقيق الكتاب .

(٣) - النسخة الخاصة^(٢) ، توجد عنها نسخة مصورة ، فوتوكوبي ، في مكتبة ، لا له لي ، LALELI ، برقم ٦٨٥ ، مكرر ورمزها : (خ) وتقع في ٩٦ ، ورقة بالأصل ، ولكن الورقة الأولى ناقصة ، فبقي ٩٥ ، ورقة (أو ١٩٠ صفحة) وقياسها (١٨ X ١٣ = ١٣ X ٩) سم ، وعدد سطور الصفحة الواحدة ١٥ ، سطراً ، ومعدل كلمات السطر الواحد ٩ ، كلمات تقريباً ، كتبت بخط النسخ الواضح ، ووضع الناسخ خطأ فوق كافة العناوين مما ساعد علي تقسيم النص إلي فقرات ، ومنع الإلتباس ، وقد ضبطت بعض الكلمات بالشكل . وقد فرغ الناسخ من كتابتها يوم الجمعة مستهل رجب سنة ٧١٤هـ ، وهي أول نسخة عثرت عليها ، وأثارت عندي حب الاستطلاع حينما وجدت اسم الكتاب علي الصفحة الأخيرة ، آخر الجدل الموسوم بالايضاح لقوانين الاصطلاح ، دون ذكر اسم المؤلف مما دفعني إلي البحث عنه فوفقت والحمد لله . وقد قرئت هذه النسخة في ١١ ، مجلساً حيث كتب في أعلي الورقة ٩٠/آ كلمة ، عاشر ، وفي أعلي الورقة ٦٠/آ ، كتبت كلمة ، سابع ، وفي أعلي الورقة ١٠/آ ، كلمة ، ثاني ، ومع أهمية هذه النسخة فقد وقع فيها اضطراب في الورقة ١٠/آ في العبارة ، وقد أشرنا إلي ذلك في تحقيق النص ، وقد ألحق بعض المتأخرين في آخرها فهرساً للموضوعات بخط مغاير لخط النسخة الأصلي . وقد استفدت منها في كثير من المواضع لوضوح خطها .

(١) - النكلمة ص : ٩٢٠ .

(٢) أنظر الملحق رقم : ١٩ - ٢٠ .

الفصل الثالث

منهج المؤلف

١ - قدّم المؤلف لمصنّفه هذا بمقدمة أوضح فيها أنه سؤل ، إملاء مختصر في علم النظر ، يوضح قواعده ويبين فوائده ، وينظم في سلك التحقيق فرائده^(١) ، فأجاب لذلك وقسمه ، إلي خمسة أبواب :

الباب الأول : في بيان الحاجة إلي علم الجدل .

الباب الثاني : في توطيد قواعد المناظرة .

الباب الثالث : في أقسام الأدلة وبيان أحكامها .

الباب الرابع : في الاعتراضات وكيفية الجواب عنها .

الباب الخامس : في الترجيحات وما يتعلق بها^(٢) .

٢ - وفي الباب الأول : أوضح أن معرفة علم الجدل ، لا يستغني عنها ناظر ولا يتمشي بدونها كلام مناظر ، لأنه يبين صحة الدليل من فساد^(٣) ، ثم بين معني الجدل اللغوي من الناحية اللغوية . موضحاً ممارسة الأوائل للجدل دون تدوين قوانينه ، لأن قرائح الأول كانت تغنيهم عن تدوينهم إياه ، كما كانت تغنيهم عن تدوين اللغة والنحو والعروض وغيره^(٤) ، ثم يوضح معني أصول الفقه والجدل فيقول :

« قال العلماء : من الموظف علي الفقيه ، اللازم له ، طلب الوقوف علي حقائق الأدلة وأوضاعها - التي هي : مباني الشرع - وهذا المعني ؛ هو المعبر عنه بأصول الفقه ، وله طرفان :

(١) - الورقة ١/ب FOL . 1b

(٢) - الورقة ٢/آ FOL . 2a

(٣) - الورقة ٢/ب FOL . 2b

(٤) - الورقة ٣/آ FOL . 3b

أحدهما : اثبات الأدلة علي الشرائط الواجبة لها .

الثاني : تحرير وجه الاستدلال بها علي شرائط الصحة ، والاحتياط عن مكان وجوه الزلل ، وعثرات الوهم عند تعارض الإحتمالات في التفاريع ، وهذا الطرف الثاني هو العلم الموسوم بالجدل^(١) .

ثم ذكر أن المصنفين ، في هذا الفن اقتصروا في ذكر الأدلة علي نظم تحريراتها دون تقريراتها ، اتكالا علي الذهن القادح أو الموقف الشارح^(٢) . وهو يري أن « تقرير الدليل أصنع من سبكه ، وأصعب من نظمه ، ثم إعلام المبتديء بكنه الأسئلة لا يغنيه عن إعلامه بكيفية إيرادها ، وتركيب خصوص الأمور الفقهية علي عموم الأسئلة الجدلية^(٣) ... ، ثم أوضح أنه اختار « عشرين دليلاً في عشرين مسألة^(٤) ، وقرّر « كل دليل تقريراً يليق بالمسألة التي تمسك به فيها^(٥) ، ثم وجّه « عليه الأسئلة الواردة علي مثله موشحة بفقه تلك المسألة ملخصاً كل مقام بأخصر مقال^(٦) ، ثم أوضح « كيفية الأجوبة عن تلك الأسئلة^(٧) ، ليتمكن المبتديء من « الإحاطة بماهية الأدلة والاطلاع علي سر تركيبها ، والاضطلاع بكنه تقريرها والتهدي إلي إيراد الأسئلة عليها في مواضعها ، والتنبيه علي كيفية الجواب عنها^(٨) ، ثم أكد أن هذا المختصر كفيل لمن حفظه وفهمه بالترقي ، من وهاد حفظ الأدلة المسطورة إلي يفاع اختراع أدلة غير منقولة^(٩) ، ثم بين أن « هذا المختصر علي الحقيقة مع وجازته جدلاً وأصول فقه وطريقة^(١٠) ،

(١) - الورقة ٣/ب FOL . 3b

(٢) - الورقة ٣/ب FOL . 3b

(٣) - الورقة ٤/ب FOL . 4b

(٤) - (٨) الورقة ٤/آ FOL . 4a

(٩) - الورقة ٥/آ FOL . 5 a

(١٠) - الورقة ٥/آ FOL . 5 a

وفي الباب الثاني كتب^(١) مقدمة وتمهيدين ، فذكر في المقدمة ، أن لأرباب كل صناعة ألفاظاً يتداولونها بينهم في مجازاتهم ، قد وضعوها بإزاء مسميات يحتاجون إليها في محاوراتهم ، فلا يقف غيرهم علي موضوعها إلا بتوقيف منهم ، ولذلك فقد أورد ، ٧٥ ، مصطلحاً بدأها بـ ، الحد ، واختتمها بـ ، الفرض ،^(٢) ثم تحدث في التمهيد الأول^(٣) عن آداب المناظرة ، وفي التمهيد الثاني^(٤) عن السائل والمسؤل ، والجواب والفرض .

٤ - وفي الباب الثالث^(٥) : أورد ، أقسام الأدلة وبيان أحكامها ، حيث أوضح الدليل والبال والدال والمبين والمستدل ، ثم ذكر مجموع الأدلة ، وهي :

الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس ، والاستدلال فأوضح صحة الاستدلال بالنص^(٦) ، والمرسل ، ثم انتقل إلي السنة^(٧) فأوضح المقطوع والمظنون ، وفعل النبي ، وإقراره^(٨) ، ومذهب الصحابي^(٩) ، ثم ذكر الاجماع وأقسامه الستة^(١٠) ، وأعقبه بالقياس^(١١) ، فأوضح أن تركيبه من أصل وفرع وعلة وحكم ، ثم فصل أنواع القياس وعلة وأدلته .

- (١) - الورقة ٥/٥ FOL .5 a
- (٢) - الورقة ٥ / آ FOL .5 a
- (٣) - الورقة ١٥/ب FOL15 b
- (٤) - الورقة ١٦/ب
- (٥) - الورقة ١٧/ب
- (٦) - الورقة ١٧/ب
- (٧) - الورقة ٢٠/ب
- (٨) - الورقة ٢٠ / ب
- (٩) - الورقة ٢١/آ
- (١٠) - الورقة ٢١/ب
- (١١) - الورقة ٢١ /ب

وبعد ذلك أنتقل إلي الاستدلال^(١) فذكر ، ١٥ ، نظاماً من الأنظمة الجدلية ومثل لكل نظم بمسألة فقهية من مسائل الخلاف

٥ - وفي الباب الرابع^(٢) : تناول - الاعتراضات وكيفية الجواب عنها .

I - الكتاب والسنة اقتصر علي ثمانية أنواع من الظواهر دون القواطع :

A - العام^(٣) من الكتاب والسنة

ومثل له بمسألة : شراء الكافر عبداً مسلماً . ومسألة : وجوب الزكاة في مال الصبي . ومسألة : خيار المجلس ثابت في البيع .

B - المطلق^(٤) .

C - الخاص^(٥)

D - الأمر^(٦) . ومثل له بمسألة قبول الحوالة .

E - النهي^(٧) . ومثل له بمسألة : متروك التسمية حرام أكله .

F - التمسك بصيغة الراوي^(٨) .

G - التمسك بفعل النبي^(٩)

H - التمسك باقرار النبي^(١٠) .

- (١) - الورقة ٢٦/ب FOL . 48a
- (٢) - الورقة ٣٧/ب
- (٣) - الورقة ٣٧/ب
- (٤) - الورقة ٤٨/آ
- (٥) - الورقة ٤٨/آ
- (٦) - الورقة ٤٩/آ
- (٧) - الورقة ٥٦/آ
- (٨) - الورقة ٥٨/ب
- (٩) - الورقة ٥٩/ب
- (١٠) - الورقة ٦٠/ب

II الإجماع (١) :

أورد أنواع الأسئلة التي يمكن طرحها بخصوص الإجماع المظنون وهي تسعة أسئلة .

III القياس (٢) :

أوضح أن الأسئلة المختارة علي إيراد القياس عشرة هي

١ - سؤال الفرق (٣) .

٢ - سؤال النقض (٤) .

٣ - سؤال فساد الوضع (٥) : وضمّنه المنازعة .

٤ - سؤال فساد الاعتبار (٦) : وضمّنه ، النصوص ، والدلالة ، والشبهة ، والحدود ،

والبيان .

٥ - سؤال الاستفسار (٧) : وضمّنه المعاندة ، وبيان نفي الإجمال ،

والتنقيص .

٦ - سؤال المنع (٨) : وضمّنه منع حكم الأصل ، ومنع عليّة الوصف ، ومنع

وجود العلة بالأصل ، ومنع وجود العلة في الفرع ، وحد العلة ، والدليل .

٧ - سؤال المطالبة (٩) : وقسمه إلي ستة فنون .

A - الفن الأول (١٠) : وضمّنه النص ، والاجماع ، والإيماء ، وتنقيح المناط .

(١) - الورقة ٦١/ب FOL . 616

(٢) - الورقة ٦٤/آ

(٣) - الورقة ٦٥/آ

(٤) - الورقة ٦٥/آ

(٥) - الورقة ٦٥/ب

(٦) - الورقة ٦٥/آ

(٧) - الورقة ٦٧/أ

(٨) - الورقة ٦٧/ب

(٩) - الورقة ٦٨/آ

(١٠) - الورقة ٦٨/آ

B - الفن الثاني (١) : في إثبات عليّة الوصف

C - الفن الثالث (٢) : في إثبات كون الوصف علة بالمناسبة .

D - الفن الرابع (٣) : في إثبات كون الوصف علة بالدوران (الطرد والعكس) .

E - الفن الخامس (٤) : في إثبات كون الوصف علة بالسبر ، والتقسيم .

F - الفن السادس (٥) : في إثبات كون الوصف بالاطراد .

— سؤال الفرق (٦) .

— سؤال النقض (٧) .

٨ - سؤال القول بالموجب (٨) .

٩ - سؤال القلب (٩) .

١٠ - سؤال المعارضة (١٠) .

ثم عقد فصلاً (١١) أورد فيه الأسئلة التي تركها العلماء .

١١ - الاستدلالات (١٢)

لقد سبق أن أورد المؤلف ، ١٥ ، نظماً حينما عرض الاستدلال في - الورقة

٢٦/ب - وه الآن يورد الاعتراض علي ال ١٥ ، نظماً ، ممثلاً لها بـ ١٥ ، مسألة

(١) - الورقة ٧٢/ب FOL . 726

(٢) - الورقة ٧٢/ب

(٣) - الورقة ٧٩/آ

(٤) - الورقة ٨٠/ب

(٥) - الورقة ٨٣/آ

(٦) - الورقة ٨٤/آ

(٧) - الورقة ٨٦/آ

(٨) - الورقة ٩٠/ب

(٩) - الورقة ٩١/ب

(١٠) - الورقة ٩٣/آ

(١١) - الورقة ٩٤/آ

(١٢) - الورقة ٩٤/ب

من مسائل الفقه الخلافية وهي

- 6 - الاعتراض علي مسألة قطع الأيدي باليد .
- 7 - والاعتراض علي مسألة وجوب القتل بالمُثَقَّل .
- 8 - والاعتراض علي مسألة النكاح وبحضور فاسقين
- 9 - والاعتراض علي مسألة التمسك بنفي اللازم في بذل الطاعة (مسألة الحج) .

(الزاد والراحلة) (تأدية الحج)

- 10 - والاعتراض علي مسألة النكاح بلا ولي
- 11 - والاعتراض علي مسألة إزالة النجاسة بغير الماء .
- 12 - والاعتراض علي مسألة الزنا بمحرم بعد التلطف بالعقد عليها .
- 13 - والاعتراض علي مسألة القضاء علي الغائب .
- 14 - والاعتراض علي مسألة نفى القصاص عن المسلم بقتل أزجي .
- 15 - والاعتراض علي مسألة فسخ النكاح بالعيوب الخمسة .
- 16 - والاعتراض علي مسألة المستفاد من جنس النصاب .
- 17 - والاعتراض علي مسألة البيع بشرط الخيار .
- 18 - والاعتراض علي مسألة رد الثيب بالعيب بعد وطئها .
- 19 - والاعتراض علي مسألة الماء لا ينجس إلا بالتغيير
- 20 - والاعتراض علي مسألة طول الحرة .

ثم يورد قاعدة^(١) لضبط جميع أنواع الاستدلالات المعنوية

٦ - وفي الباب الخامس^(٢) : أوضح الترجيحات وما يتعلق بها ، فأوضح الترجيح في المنقول والمعقول ، كما أوضح أنواع الأدلة ، وكيفية العمل بها .

FOL. 138b. (١) الورقة : ١٣٨/ب
(٢) الورقة : ١٤٠/آ.

ثم أورد فصلاً^(١) أكد فيه تقدم السنة علي الكتاب بطريق البيان . ثم تناول ترجمات الأقيسة^(٢) ، فشرح معني الأصل ، والعلة ، والقرينة وأثرها في الترجيح . وبهذا نأتي إلي نهاية عرض منهج المؤلف في هذا الكتاب .

ولابد لنا من إشارة إلي أن أسلوب المؤلف كان راقياً ومفيداً حيث قد أوضح أفكاره وجاء الكتاب حسبما خطط له في المقدمة . فوفي بما وعد .

(١) الورقة : ١٤١/آ .
(٢) الورقة : ١٤٢/ب . FOL . 142b

الفصل الرابع

عملي في تحقيق هذا الكتاب

- ١ - قمت بعملية بحث واسعة عن نسخ الكتاب ، فعثرت علي ثلاث نسخ .
- ٢ - قرأت النسخ الثلاث ، وبعد ذلك قررت اعتماد نسخة مكتبة فيض الله أصلاً للتحقيق .
- ٣ - قمت بنسخ الكتاب كاملاً ، وبشكلٍ دقيقٍ مستعيناً بكافة النسخ ، والكتب الأصولية ، والمعاجم لإزالة أي التباس .
- ٤ - سجلت ما نسخته علي شريط ، كاسيت ، مسجل كاملاً ، ثم استمعت الكتاب المسجل مقارناً إياه مع نسخة ، لاله لي ، مدوناً للفروق بين النسختين ، ثم كررت نفس العمل مع النسخة ، الخاصة ، وبذلك تمكنت من حصر الفوارق بين النسخ الثلاث . وعلي ضوء المقارنة أثبتت الرأجح في المتن ودونت المرجوح في الهوامش .
- ٥ - ثبتت العناوين الرئيسية والفرعية حسبما يقتضية سياق النص .
- ٦ - خرجت الآيات القرآنية ، فذكرت اسم السورة ورقم الآية .
- ٧ - خرجت الأحاديث النبوية من مصادرها فذكرت أسماء الكتب التي أوردتها .
- ٨ - خرجت بيتي الشعر الواردين في الكتاب .
- ٩ - قارنت بين نصوص الكتاب وغيره عند اللزوم لإيضاح خلاف مذهبي ، أو ديني أو غيره .
- ١٠ - شرحت الكلمات اللغوية الغامضة ، وأوضحت العبارات الأصولية ، والمصطلحات الجدلية ، الواردة في الكتاب .
- ١١ - كتبت مقدمة شاملة لدراسة الكتاب ، والمؤلف ، وموضوع الكتاب أي علم الجدل . كما كتبت ملخصاً للعمل .
- ١٢ - ترجمت للأعلام الواردين في الكتاب .

- ١٣ - حددت أرقام المصادر والمراجع ، فذكرت رقم المجلد ، ورقم الصفحة فاصلاً بينهما بخط مائل / وقد رمزت لأرقام الورقات في المراجع المخطوطة بحرف « ق » ، ولوجه الورقة بحرف « آ » ، ولظهرها بحرف « ب » ،

١٤ - عملت فهرس للكتاب تضمنت ما يلي :

- ١ - فهرست الموضوعات . صفحة :
- ٢ - فهرست الآيات القرآنية . صفحة :
- ٣ - فهرست الأحاديث النبوية . صفحة :
- ٤ - فهرست المصطلحات . صفحة :
- ٥ - فهرست الشعر . صفحة :
- ٦ - فهرست الأعلام . صفحة :
- ٧ - فهرست الأقوام . صفحة :
- ٨ - فهرست الأماكن . صفحة :
- ٩ - فهرست المصادر والمراجع المخطوطة . صفحة :
- ١٠ - فهرست المصادر والمراجع المطبوعة . صفحة :
- ١١ - فهرست الدوريات . صفحة :
- ١٢ - فهرست الملحقات . صفحة :
- ١٣ - فهرست الفهارس . صفحة :

[١ / ب] بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ : الإمام ، العالم الأوحد ، الصدر الكامل ، محيي الدين ؛ جمال الإسلام ؛ ركن الشريعة ؛ مقتدى المذاهب ؛ رئيس الأصحاب ؛ أبو محمد - أدام الله سعادته وأمتع بطول حياته - (١) أحمد الله على ما منح وأولى ، وأعتصم بحبله في الآخرة ؛ والأولى ، وأصلي على رسوله محمد ؛ أنصح (٢) الأنبياء فعلاً ، وأفصح البلغاء قولاً ، وعلى آله ؛ وصحبه الذين فرعوا (٣) مناكب (٤) الكواكب فخراً وطولاً .

وبعد : فإني سئلت إملأ مختصر في علم النظر ، يوضح قواعده ويبين فوائده ، وينظم في سلك التحقيق فرائده ، فأجبت إلى ذلك معتصماً بهداية الله - في تليفه (٥) - مسترشداً بلطفه [٢ / آ] إلى حسن

(١) في مخطوطة (ل) : بسم الله الرحمن الرحيم ، رب أنعمت فزد .

قال الشيخ الإمام العالم ، الفاضل ، الأوحد ، الصدر الكبير ، شرف الإسلام ، قدوة الأنام ، مفتي الفرق ، زين الطوائف ، رئيس الأصحاب : محيي الدين ، أبو محمد ، يوسف ابن الشيخ السعيد ، العالم ، حبر الأمة ، حجة الإسلام ، جمال الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن ابن الجوزي ، أمتع الله بطول حياته . . .

(٢) في القاموس : مادة نصح : : ورجل ناصح الجيب لاغش فيه

(٣) في المجلد : مادة فرع : : وفرعت رأسه بالسيف : علوته . . وفرعت الجبل : صرت في ذروته

(٤) في القاموس : مادة نكب : : والمنكب : مجتمع رأس الكتف ، والعصن ، مذكر ، وناحية كل

شيء

(٥) في القاموس : مادة لفق : : تلافقوا : تلاءمت أمورهم . . وأحاديث ملفقة - كمعظمة -

مزخرفة . .

توفيقه ، سائلاً - من كرم الله - لمن أضحى به مُتَشَاغِلاً ؛ النفع عاجلاً ، والثواب آجلاً ، وجعلته خمسة أبواب :

الباب الأول : في بيان الحاجة إلى علم الجدل .

الباب الثاني : في توطيد قواعد المناظرة .

الباب الثالث : في أقسام الأدلة ، وبيان (١) أحكامها (٢) .

الباب الرابع : في الاعتراضات ، وكيفية الجواب عنها .

الباب الخامس : في التّرجيحات ، وما يتعلّق بها .

الباب الأول

في بيان الحاجة إلى علم الجدل

اعلم - وفقنا الله وإياك إن معرفة هذا العلم لا يستغنى عنها ناظر (١) ، ولا يتمشى بدونها كلام مناظر (٢) ، لأن به [٢/ب] يُتَبَيَّنُ (٣) صحة الدليل من فساده - تحريراً ؛ وتقريراً - وتتضح الأسئلة (٤) الواردة - من المردودة - إجمالاً ؛ وتفصيلاً ، ولولاه لاشتبه التحقيق في المناظرة (٥) بالمكابرة (٦) ، ولو خُلِيَ كُلُّ مدّع (٨) ، ودعوى (٩) مايرومه - على الوجه الذي يختار - ولو مَكَّنَ كُلُّ مانعٍ من ممانعة مايسمعه - متى شاء - لأدى إلى الخطب ؛ وعدم الضبط ، وإنما المراسم الجدلية تفصل بين الحق والباطل ، وتميز المستقيم من السقيم فمن لم يحط بها (١٠) علماً كان في

(١) في القاموس : مادة نظر : الناظر : العين أو النقطة السوداء في العين ، أو البصر نفسه . . .
والناظر : الناظر

(٢) المناظر : هو الذي يقوم بالمناظرة أي : بالجدل .

(٣) في (خ) : تتبين .

(٤) (ف) و (ل) : الأسئلة ، (خ) : الأسئلة .

(٥) في الكافية في الجدل ص : ١٩ ، فأما المناظرة : فهو مأخوذ من النظر ، وكل مناظر نظر ، وإن كان ليس كل نظر مناظرة . . . ولا فرق بين المناظرة والجدال . . . وفي التعريفات : ص ٢٣١ ، المناظرة . . . اصطلاحاً هي - النظر بالبصيرة من الجانبين ، في النسبة بين الشئيين ، إظهاراً للصواب .

(٦) في التعريفات : ص ٢٢٧ ، المكابرة : هي المنازعة في المسألة العلمية ، لا لإظهار الصواب ، بل لإلزام الخصم ، وقيل : المكابرة : هي مدافعة الحق بعد العلم به . . .

(٨) في (ف) : (مدعي) ، في (ل) و (خ) : مدّع .

(٩) في (خ) و (ل) : دعوة .

(١٠) في (ل) و (خ) : به .

مناظرته كحاطب ليل^(١) - ويدل عليه الإشتقاق ؛ فإنَّ الجدل : من قولك : جدلتَ الحبل ؛ أجدله جدلاً ؛ إذا فتلته فتلاً محكماً ، وله بهذا الإشتقاق معنيان :

أحدهما - [٣ / آ] أن يكون استعمالك إياه - في محافل النظر - سبباً لفتل خصمك إلى موافقتك ؛ بتوجيه أدلتك^(٢) ؛ وإبطال^(٣) شبهه .
الثاني - أن يكون سمي^(٤) بذلك لكونه محكماً للأدلة ؛ والأسئلة ؛ والأجوبة ؛ مبرماً لمنشدها^(٥) بقوانينه المعتبرة .

فإن قيل : لو كان كذلك ؛ لكان إخلال الأول به خلاً ، ولا يظن ذلك بهم ! . قلنا : قرائح الأول كانت تغنيهم عن تدوينهم^(٦) إياه ، كما كانت تغنيهم عن تدوين اللغة ؛ والنحو ؛ والعروض ؛ وغيره ، فهلاً قيل : - في بقية العلوم - هكذا !^(٧) وقد حررت تصانيفها ؛ وحبرت دواوينها .^(٨) وإنما يطعن في هذا الفن : من قصر فهمه عنه ؛ أو قل نصيبه منه ؛ ليمهد لتقصيره عذراً [٣ / ب] ، ومن أنكر ضياء الشمس نهاراً ؛ فقد أسجل^(٩) على نفسه بالعمى من حيث لا يعلم .

(١) في القاموس : مادة حطب ؛ وهو حاطب ليل : مخلط في كلامه

(٢) ابتداء خرم (ل) .

(٣) في (خ) : فإبطال .

(٤) في (خ) : (مسمي) .

(٥) في (خ) : (لمنشدها) .

(٦) في (خ) : (تدوينه) .

(٧) في (خ) : (فهلاً قيل هكذا في بقية)

(٨) هذه التفاتة هامة تفيد أن كثير من العلوم توجد عن طريق الابداع ، وليس عن طريق النقل أو التقليد ، وهذا يفيد أن العرب كانوا يعرفون الجدل قبل تدوين قوانينه وبذلك تسقط دعوي من ادعي أن الجدل الإسلامي اقتفاء للجدل اليوناني .

(٩) في القاموس : مادة سجل : (وأسجل : كثر خبره ، والناس : تركهم والأمر لهم : أطلقه

فصل

قال العلماء : من الموظف على الفقيه ؛ اللازم له : طلب الوقوف على حقائق الأدلة ، وأوضاعها التي هي مباني قواعد الشرع .

وهذا المعنى^(١) : هو المعبر عنه بـ أصول الفقه^(٢) ؛ وله طرفان :

أحدهما - إثبات الأدلة على الشرائط الواجبة لها .

الثاني - تحرير وجه الاستدلال بها ، علي وجه الصحة ، والإحتياط عن مكامن الزلل ، وعثرات الوهم عند تعارض الإحتمالات - في التفاريع - وهذا الطرف الثاني ، هو العلم الموسوم بالجدل .

واعلم : إن استخراج درر هذا العلم من تيار^(٣) مطاويه^(٤) إنما

(١) في (خ) المعني .

(٢) قال السمعاني : - في قواطع الأدلة ٢/ب - ، وأما أصول الفقه فهي من حيث اللغة ، ما يتفرع عليه الفقه ، وعند الفقهاء : هي طرق الفقه التي يؤدي الاستدلال بها إلي معرفة الأحكام الشرعية .

وهي تنقسم إلي قسمين : إلي دلالة وإمارة . فالدلالة : ما أدى النظر الصحيح فيه إلي العلم . والإمارة : ما أدى النظر الصحيح فيه إلي غالب الظن ، ويقال : في حد الأصل : ما ابتني عليه غيره : والفرع : ما ابتني علي غيره .

وقيل الأصل : ما يقع التوصل به إلي معرفة ما وراءه بحال ، مثل ما ورد به الشرع من دية الجنين (. . .) فالأولي أن يقال : أن الأصل كل ما ثبت دليلاً في انجاز حكم من أحكام الدين . وإذا حد بهذا ، تناول ما جلب فرعاً ، أم لم يجلبه

(٣) في القاموس : مادة تيار : التيار : مشددة : موج البحر الذي ينضح ، والثائه المتكبر

(٤) في القاموس : مادة طوي : طوي الصحيفة يطويها ، فأطوي وانطوى ومطاوي الحية ، والأمعاء ، والشحم والبطن والثوب : أطواؤها

وفي المجمل : مادة طوي : والطوي : البئر المطوية

يكون [٤ / آ] بتحقيق الأمثلة في مظان^(١) الإلتباس ، والمصنفون - في هذا الفن - اقتصروا - في ذكر الأدلة على نظم تحريراتها ، دون تقريراتها - اتكالا على الذهن القادح^(٢) ، أو الموقف الشارح .

والذي أراه : أن المبتدئ ؛ كما هو بنجوة^(٣) عن سبك^(٤) التحرير ، فهو بمعزل عن التهدي إلى تقرير الدليل ؛ لا ؛ بل : إذا حققت الحقائق ؛ فتقدير الدليل أصنع^(٥) من سبكه ؛ وأصعب من نظمه . ثم إعلام المبتدئ بكنه الأسئلة لا يغنيه عن إعلامه بكيفية إيرادها ؛ وتركيب خصوص الأمور الفقهية على عموم الأسئلة الجدلية .

ولعمري : أن استقصاء الأمثلة مما يملئ بإسهابه ، لكن ما لا يدرك بكنيته ؛ لا يترك بكنيته ، فافتضى [٤ / ب] - الجمع بين المصلحتين - ذكر ما لا يملئ ؛ ولا يخل .

فذكرت : أمثلة الأدلة في أماكنها^(٦) - على العادة - واخترت منها عشرين دليلاً - وقررت كل دليل تقريراً يليق بالمسألة التي تمسك به فيها .

(١) في (ف) : (رمضان) .

(٢) في القاموس : قدح : . . . والقدحة - بالكسر - اسم من اقتداح النار ، وبالفتح للمرة . . .

(٣) في المجلد : مادة نجو : . . . والنجاة والنجوة : الأرض لا يعلوها السيل . . .

(٤) في (خ) سبل .

(٥) أصنع : ليست في (خ) .

(٦) في (خ) مكانها .

ثم وجهت عليه الأسئلة - الواردة على مثله - موشحة بفقه تلك المسألة ، ملخصاً كل مقام بأخصر مقال .

ثم أوضحت كيفية الأجوبة عن تلك الأسئلة ، ليتحصل للمبتدئ - بمجموع ذلك - الإحاطة بما هيية الأدلة ، والإطلاع^(١) على سر تركيبها والإضطلاع^(٢) بكنه تقريرها ، والتهدي إلى إيراد الأسئلة عليها - في مواضعها والتنبيه على كيفية الجواب عنها .

وهذا التسليك - لمن حفظ [٥ / آ] هذا المختصر ، وفهمه - سبب لترقيته من وهاد حفظ الأدلة المسطورة ، إلى : يفاع^(٣) إختراع أدلة غير منقولة ، إن شاء الله تعالى .

ثم إنني لحظت حروفاً - من أصول الفقه - يتكرر ؛ ويكثر استعمالها في محافل النظر ، فأشرت - في أثناء هذا الموجز - إشارة لطيفة إلى تقريرها لكثرة الحاجة إليها ، فصار - بحمد الله - هذا المختصر - على الحقيقة مع وجازته - جدلاً ؛ وأصول فقه ، وطريقة ، والله ولي التوفيق .

(١) في القاموس : مادة طلع : . . . وأطلع علي باطنه - كافتعل - ظهر . . .

(٢) في مجمل اللغة : مادة قطع ضلع : . . . وفلان يضطلع بهذا الأمر : أي تقوي أضلاعه علي حمله . . .

(٣) في القاموس : مادة يفع : اليفع - محركة ، وكسحاب - : التل . . .

في توطيد قواعد المناظرة

ويشتمل على مقدمة وتمهيدين .

أما المقدمة : فاعلم أن لأرباب كل صناعة ألفاظاً يتداولونها [٥ / ب] بينهم في مجاراتهم ^(١) ، قد وضعوها بإزاء مسميات يحتاجون إليها في محاوراتهم ^(٢) ، فلا يقف غيرهم على موضوعها إلا بتوقيف منهم ، وحيث الأمر كذلك ، فلا بد من شرح ما يكثر استعماله بين الفقهاء ، تقريباً للمطالب على الطالب ، فنقول : وبالله العصمة .

١ - الحد : ^(٣) - في اللغة - عبارة عن المنع ، ومنه سميت حدود الدار ، لأنها تمنع دخول غيرها فيها ، وخروج شيء منها - أي ^(٤) : إلى غيرها . وهو أيضاً في الإصطلاح ؛ قريب من هذا المعنى .

(١) في القاموس : مادة جري : . . . وأجراه وجاراه مجارة ، وجزاء : جري معه

(٢) في عمدة الحفاظ : مادة حور : . . . والحوار والمحاورة : المراجعة والمرادة في الكلام . ص : ١٤٢ .

(٣) في عمدة الحفاظ : مادة حدد : الحد هو الحاجز المانع من اختلاط أحد شيئين بآخر . . . والحدّ المعروف للشيء : هو الوصف المحيط بمعناه المميز عن غيره ، ولذلك يقول فيه : أنه مانع جامع ، أي يمنع غيره من الدخول فيه ، ويجمع جميع ما يدخل فيه وهو معني قول المتكلمين : مطرد منعكس ، فالجامع هو المنعكس والمانع هو المطرد . ص : ١١٣ .

وجاء في كتاب الحدود ، لجابر ابن حيان - توفي حوالي : ٢٠٠ هـ / ٨١٥ م ، وأعلم أن الغرض بالحد هو الإحاطة بجوهر المحدود علي الحقيقة ، حتي لا يخرج منه ما هو فيه ، ولا يدخل فيه ما ليس منه . . . ولذلك قيل في الحد أنه لا يحتمل الزيادة والنقصان ، وأن الزيادة فيه نقصان من المحدود .

والنقصان منه زيادة في المحدود . ص / ١٦٥ المصطلح الفلسفي عند العرب .

(٤) (أي) : ليست في (خ) .

والحدود ثلاثة : حقيقي ، ورسمي ، ولفظي ^(١) .

فالحقيقي : ما تضمن جنس المحدود ، وفصله ، كقولك : - في حد الإنسان - : حيوان ناطق .

والرسمي : جنسه [٦ / آ] وبعض خواصه ، كقولك : - في حده - : حيوان ^(٢) ضاحك .

وجوز أكثرهم ، تبديل ذكر الجنس في الرسمي ، بغيره .

واللفظي : هو تبديل اللفظ بلفظ أشهر منه ، كما إذا قال : ما الغصنفر ؟ قلت : ^(٣) الأسد .

٢ - المشترك : هو اللفظ المفرد ^(٤) الدال على مسميات المفهوم منها يختلف اختلافاً لا تشابه فيه ، كلفظ العين ؛ الواقع على منبع الماء . والعنصر الباصر ، وغيرهما ^(٥) ؛ من مسميات لفظ العين .

٣ - المتواطئ ^(٦) : اللفظ المفرد الدال على مسميات المفهوم منها لا يختلف ، كلفظ الحيوان الواقع على الإنسان ؛ والطائر ؛ وغيرهما من

(١) يقول الآمدي ٥٥١ - ٦٣١ هـ / ١١٥٦ - ١٢٣٣ م ، وأما الحد ، فهو إما حقيقي ، أو رسمي أو لفظي ، كتاب المبين ، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ص : ٣٢٠ ، ثم يشرح الحقيقي والرسمي واللفظي ، بعبارات أسهب من عبارات كتابنا ، ولكن المعني واحد .

(٢) (الواو : ليست في (خ) .

(٣) في (خ) (فقلت) .

(٤) اللفظ المفرد : أي اللفظ لواحد المنفرد عن غيره من الألفاظ ، بغض النظر عن مدلوله الكمي ، إذ نقول عن كلمة ولد : لفظ مفرد ، وعن ولدان : لفظ مفرد ، وعن أولاد : لفظ مفرد أيضاً .

(٥) ورد في القاموس : مادة عين : العين ، الإنسان ، وعين الركبة ، والشمس وشعاع الشمس ، والجاسوس والدينار .

(٦) في المبين للآمدي : . . ما يدل علي أشياء فوق واحد باعتبار معني واحد ، لا اختلاف بينها فيه . . . المصطلح الفلسفي ص : ٣١٧ .

٤ - المترادفة: (١) هي الألفاظ المتعددة؛ الدالة على معنى واحد، كقولك: [ب / ليت؛ وأسد؛ وهزير].

٥ - المتباينة (٢): هي الألفاظ المتعددة، الدالة على معانٍ (٣) متعددة، كقولك: إنسان؛ وطائر؛ وكتاب.

٦ - ودلالات الألفاظ على مسمياتها ثلاثة:

آ - دلالة المطابقة (٤): وهي دلالة اللفظ على مسماه - على وجه لا يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع - كدلالة لفظ الصلاة على مجموع الأقوال؛ والأفعال؛ المفتحة بالتكبير؛ المختتمة بالتسليم.

ب - ودلالة التضمنين (٥): وهي الدلالة المتناولة للمدلول على وجه يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع؛ كدلالة لفظ الصلاة على القراءة وحدها.

(١) في المبين: عبارة عن اختلاف الألفاظ مع آحاد المدلول، كالليث والأسد... ص: ٣١٨، وذكر تحت عنوان: المترادف.

(٢) في المبين - المتباين: عبارة عن الألفاظ المختلفة، الدالة على المدلولات المختلفة، كالإنسان والفرس وغيره، المصطلح الفلسفي ص: ٣١٨.

(٣) في (ف) (معاني).

(٤) في المبين: وأما دلالة المطابقة: فعبارة عن دلالة اللفظ على ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ونحوه، المصطلح الفلسفي ص: ٣١٤.

(٥) في المبين: فعبارة عن دلالة اللفظ على جزء موضوعه، كدلالة الإنسان على الحيوان وحده، أو على الناطق وحده، المصطلح الفلسفي ص: ٣١٤.

ج - ودلالة الإلتزام (١): وهي كدلالة لفظ الصلاة؛ على الفاعل لها؛ مثلاً.

وعلى التحقيق: ليست هذه دلالة لفظية؛ وإنما هي دلالة [٧ / آ] ذهنية.

٧ - الدليل (٢): هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم؛ أو ظن.

٨ - محل النزاع (٣): هو الحكم المفتى به؛ في المسألة المختلف فيها.

٩ - الأمر: (٤) عبارة عن صيغة إفعال، وما في معناها.

ولا يقدح في ما ذكرناه: أنها ترد بمعنى الإباحة؛ كقوله تعالى:

(١) في المبين: فعبارة عن دلالة اللفظ على ما هو خارج عن معناه بواسطة انتقال الذهن، من مدلول اللفظ إلى الأمر الخارج، كدلالة لفظ الإنسان على الكاتب، أو الضاحك، ونحوهما، المصطلح الفلسفي ص: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) في المبين: وأما الدليل، فعبارة عن قياس كبراه مقدمة محمودة يميل إليها السامعون، كقولنا: فلان منعم، فكل منعم محبوب، المصطلح الفلسفي ص: ٣٣١. وفي الأحكام لابن حزم: ودليل الخطاب: هو ضد القياس. وهو أن يحكم للمسكوت عنه بخلاف حكم المنصوص عليه، ٤٦/١.

وقال الايجي: في المواقف - ص: ٣٩، الدليل أما عقلي بجميع مقدماته أو نقلي بجميعها، أو مركب منهما....

وقال الباجي: والدليل: ما صح أن يرشد إلي المطلوب، والدال: هو الناصب للدليل. الأحكام ص: ٤٧.

(٣) في الأحكام لابن حزم ٤٩/١، والحكم: هو إمضاء قضية في شيء ما، وهو في الدين، تحريم، أو إيجاب، أو إباحة مطلقة، أو بكراهة، أو باختيار.

(٤) قال الباجي في الأحكام: ص: ٤٩، والأمر: اقتضاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء والقهر.

﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(١) وبمعنى التهديد ؛ كقوله تعالى ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾^(٢) وبمعنى التعجيز ؛ كقوله تعالى ﴿ كُونُوا حَجَارَةً أَوْحِيداً ﴾^(٣) وتكون سؤالاً وضراعة ؛ كقولك : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ، إلى غير ذلك ؛ لأنها في كل موضع خرجت فيه عن كونها أمراً ؛ كان لقرينة صرفتها عن موضعها ، ولهذا الكلام تقدير^(٤) لا يحتمله هذا المختصر .

١٠ - النهي : عبارة عن صيغة [ب/٧] لاتفعل ؛ وما في معناها .

١١ - العام^(٥) : هو اللفظ الدال على شيئين فصاعداً ؛ مطلقاً .

واعلم : أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة ، واستعماله في المعاني مجاز ، كقولهم : عمهم المطر ، وعمهم الخصب . لأن العام : ما تناول شيئين فصاعداً .

١٢ - والمعنى القائم بكل جزء ؛ يغير المعنى القائم بغيره .

١٣ - واللفظ العام : منه ماهو عام ؛ لأعم منه ؛ كالشيء : لتناولها القديم^(٦) ، والحادث^(٧) ، ومنه ماهو عام بالنسبة ؛ كالحَيوان بالنسبة إلى الإنسان .

١٤ - والخاص : هو الدال على الواحد عيناً ؛ كقولك : زيد وعمر .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٢ .

(٢) سورة فصلت ، الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الاسراء ، الآية : ٥٠ .

(٤) في (خ) (تقرير) .

(٥) في المبين ص ٣٢٠ ، وأما العرض العام ، فعبارة عن ما يقال علي كثيرين مختلفين بالحقائق قولا غير ذاتي ، كالأسود والأبيض ، بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، .

(٦) في المبين ص ٣٨٣ ، وأما القديم ، فقد يطلق ما لا علة لوجوده ، كالباري - تعالى - وعلي ما لا أول لوجوده ، وأن كان مفتقرا إلى علة ، كالعالم ، علي أصل الحكيم ، الحكيم : أرسطو .

(٧) في المبين ص : ٣٨٣ - ٣٨٤ ، وأما الحادث : فقد يطلق ويراد به ما يفتقر إلى العلة ، وإن كان غير مسبوق بالعدم ، كالعالم ، وقد يطلق علي ما لوجوده أول وهو مسبوق بالعدم ، فعلي =

وقد يكون اللفظ خاصاً بالنسبة ؛ عاماً بالنسبة ؛ كالنامي ؛ فإنه خاص [٨/آ] بالنسبة إلى الجسم ، عامٌ بالنسبة^(١) إلى الحيوان .

١٥ - المطلق :^(٢) هو^(٣) ما دل على شيء غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه ، وهو النكرة في سياق الإثبات ؛ في معرض الأمر ؛ أو المصدر ؛ كقولك : «اعتق رقبة» ، وكقوله تعالى : ﴿ فِتْحِرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٤)

١٦ - المقيد :^(٥) ما دل على ذات معين ؛ أو مطلق ؛ مع تقييد الحقيقة بقيد زائد ؛ كقوله تعالى : ﴿ فِتْحِرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾^(٦) .

١٧ - النص :^(٧) - في اللغة - عبارة عن الظهور ؛ ومنه سمي كرسى العروس منصّة ؛ لظهورها عليه . والفقهاء يطلقونه : بإزاء المقطوع

= هذا يكون العالم ، أن سمي عندهم قديما ، فباعتبار أنه غير مسبوق بالعدم . وأن سمي حادثاً فباعتبار أنه مفتقر إلى العلة في وجوده ، .

(١) انتهى خرم المخطوطة (ل) .

(٢) قال الجويني : في الكافية ص : ٥١ ، وأما المطلق فهو المرسل من الألفاظ ، .

(٣) (هو) ليست في (ل) .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٩٢ ، وسورة المجادلة ، الآية : ٣ .

(٥) قال الجويني : في الكافية ص : ٥١ ، والمقيد هو المحصور منها ، أي من الألفاظ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ٩٢ .

(٧) قال الجويني : في الكافية ص : ٤٨ ، وأما النص : فحده في الشريعة : ما ارتفع بظهوره عن الاحتمال ، .

وقال السرخسي : في أصوله ١/١٦٤ ، وأما النص فما يزداد وضوحا بقرينة تقتزن باللفظ ، من المتكلم ، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا ، بدون تلك القرينة . . ثم يقول في ص : ١٦٥ ، فتبين بهذا أن موجب النص : ما هو موجب الظاهر ، ولكنه يزداد علي الظاهر فيما يرجع إلي الوضوح والبيان ، بمعنى عرف من مراد المتكلم ، وإنما يظهر ذلك عند المقابلة ، ويكون النص أولي من الظاهر ، .

به ؛ والمظنون . وهو بالمظنون أولى (١) .

١٨- والمقطوع به : (٢) هو اللفظ الدالّ دلالة لا تحتمل التأويل ؛ كقوله تعالى [٨/ب] « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » (٣) .

١٩- والظاهر : (٤) هو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معني منه مع تجويز غيره ، كسائر النصوص في الفروع .

(١) في (ل) (أخرى) .

(٢) في (ل) : (المقطوع) ، بدون واو .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٩٦ .

(٤) قال ابن حزم : في الاحكام : ٤٣/١ ، والنص هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به علي حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه . وقد يسمي كل كلام يورد - كما قال المتكلم به - نصاً .

وقال ابن فورك : في المقدمة ص : ٥ ، وأما الظاهر : فكل لفظ احتمل أمرين ، وهو في أحدهما أظهر من الآخر ، وهو علي ضربين ، ظاهر بالوضع وظاهر بالدليل .

فأما الظاهر بالوضع : فهو أن يكون اللفظ - في أحد احتماليه - أظهر في موضوع الشرع ، أو اللغة ، فيحمل علي موضوعه ، ولا يعدل به عن موضوعه ذلك إلي غيره .

فأما الموضوع في الشرع : فاختلف فيه أصحابنا علي قولين : فمنهم من قال : أن الصلاة موضوعة لهذه الأفعال ، والصوم موضوع في الشرع للإمساك المخصوص . فأني موضع ورد ذلك وأمثاله فيه حمل علي موضوعه في الشرع ، ولا يحمل علي غيره إلا بدليل .

وأما الموضوع في اللغة : فالأمر ، والنهي وغيرهما من أنواع الخطاب فيحمل عل موضوعهما في اللغة ، ولا يصرف إلي غير ذلك إلا بدليل .

وأما الظاهر بدليل : فهو أن يكون اللفظ موضوعاً لمعني ، إلا أن الدليل قد دل علي أن المراد به غيره ، فيحمل علي ما دل عليه الدليل ، وذلك مثل قوله - عز وجل - (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (٢٢٨/٢) ولفظه موضوع للخبر ، إلا أن الدليل دل علي أنه لا يجوز أن يكون المراد به الخبر ، لأننا لو جعلناه خبراً لما وقع بخلاف مخبره ، لأننا نري من المطلقات ، من يتربصن ، ومن لا يتربصن ، وخبر الله عز وجل لا يقع بخلاف مخبره ، فثبت أنه أراد به الأمر ، فيحمل علي ذلك ، ولا يعدل عنه إلا بدليل .

٢٠- التأويل : (١) صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الإحتمال المرجوح ، لاعتضاده (٢) بدليل يدلّ علي أن مراد المتكلم - بكلامه - ذلك الإحتمال المرجوح (٣) .

٢١- المجمل (٤) : ما لا يفهم منه مراد المتكلم به ، وله انقسامان :

أحدهما - غرابة (٥) اللفظ .

الثاني - تقابل الإحتمالات (٦) .

وما ذكرناه - في تحديد المجمل - أولى من قول من ذكر - في

(١) قال ابن حزم : في الأحكام ٤٣/١ ، والتأويل : نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع له في اللغة ، إلي معني آخر ، فإن كان نقله قد صح ببرهان ، وكان ناقله واجب الطاعة ، فهو حق ، وأن كان نقله بخلاف ذلك ، أطرح ، ولم يلتفت إليه ، وحكم لذلك النقل بأنه باطل ، .

(٢) في القاموس : مادة عضد ، بالفتح وبالضم وبالكسر ، ككتف وندس ، وعنق ، ما بين المرفق إلي الكتف . والعضد : الناحية والناصر والمعين . واعتضدته : جعلته في عضدي ، وبه استعنت به وتعاضوا : تعاونوا

(٣) مع وجود الدليل الراجح ، فالمرجوح المخالف لا يكون راجحاً من جهة مخالفته للراجح . وعليه لا يكون ظاهراً بعد وجود ما هو أرجح منه ، ارشاد الفحول ص : ٢٧٤ .

(٤) قال ابن حزم : في الاحكام ٤٣/١ ، والمجمل : لفظ يقتضي تفسيراً ، فيؤخذ من لفظ آخر ، . وقال الباجي : في الاحكام ص : ٤٨ ، والمجمل : ما لا يفهم المراد به من لفظه ، ويفتقر في بيانه إلي غيره ، .

(٥) في المثل السائر ١٧٥/١ ، الوحشي : وقد خفي الوحشي علي جماعة من المنتمين إلي صناعة النظم والنثر ، وظنوه المستقبح من الألفاظ ، وليس كذلك ، بل الوحشي ينقسم إلي قسمين :

أحدهما غريب حسن ، والآخر غريب قبيح ، وذلك أنه منسوب إلي اسم الوحش الذي يسكن القفار ، وليس بأنيس ، وكذلك الألفاظ التي ، لم تكن مأنوسة الاستعمال . وليس من شرط الوحش أن يكون مستقبحاً ، بل أن يكون نافرأ لا يألّف الإنس ، فتارة يكون حسناً ، وتارة يكون قبيحاً وأحسن الألفاظ ما كان مألوفاً متداولاً

(٦) أي عندما تتساوي الاحتمالات دون أن يمكن ترجيح أو تخصيص أحدها دون ما كان

مألوفاً متداولاً

حدّه - أنّه اللفظ الذي لا يفهم منه شيء عند الإطلاق ، فإن من أطلق [٩/٩] (١) لفظاً مشتركاً قد فهمنا منه (٢) شيئاً ، وهو إرادة أحد المعاني المشتركة ، لكننا لم نفهمه عيناً .

٢٢- المنطوق (٣) : هو ما يفهم من اللفظ في محل النطق ؛ كجواب الصوم على المنفرد برؤية الهلال ، من قوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٤) .

٢٣- المفهوم (٥) : ما يفهم من اللفظ في غير محل النطق ؛ كانتفاء الصوم - على من لم يشهده - من الآية المذكورة .

ويسمى : مفهوم المخالفة ؛ لأن حكم المسكوت عنه يخالف حكم المنطوق به .

(١) في أسفل الصفحة دونت ملاحظة : بلغ مقابلة .

(٢) (منه) ليست في (ل) .

(٣) والنطق - في العرف العام - الأصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعيها الآذان ، ولا يكاد يقال إلا للإنسان ، ولا يقال لغيره إلا على سبيل التبع ، نحو الناطق والصامت فيراد بالناطق : ما له صوت وبالصامت ما لا صوت له ، ولا يقال للحيوانات الامقيداً ، أو على سبيل التشبيه . . . وقال بعضهم : حقيقة النطق : الذي هو كالناطق في المعنى ، في ضمه وحصره . . . عمدة الحفاظ ، نطق . ص : ٥٨١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٥ .

(٥) مفهوم الموافقة : هو ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة .

مفهوم المخالفة : هو ما يفهم منه بطريق الالتزام ، وقيل هو أن يثبت الحكم في المسكوت علي خلاف ما ثبت في المنطوق ، . التعريفات ص : ٢٢٤ .

٢٤- وأما مفهوم الموافقة : فهو فحوى الخطاب (١) ، ولحنه وحقيقته : أن يكون حكم مسكوته موافقاً لحكم منطوقه ، ويكون أولى به ؛ كقوله تعالى ﴿ فَلَاتَقِلْ لَهُمَا أَثَرًا ﴾ (٢) فإن تحريم التأفيف [٩/ب] يدل على تحريم الضرب العنيف ؛ بطريق الأولى .

٢٥- الخبر المتواتر (٣) : هو المنقول على السنة جماعة لا يمكن اتفاقهم على الكذب - عادة - وهو المفيد (٤) للعلم .

٢٦- الخبر المستفيض (٥) : هو الذي ارتفع عن ضعف الآحاد ؛ ولم يأت بحق بقوة التواتر ، وهو مفيد للظن بحسب مراتبه ؛ كلما كثر عدده ؛ تأكد الظن به .

(١) حد فحوي الخطاب ، ولحنه : هو ما علم من نفس الخطاب المراد به ، . الحدود لابن فورك ص : ١٣ .

(٢) سورة الاسراء ، الآية : ٢٣ .

(٣) ومن المشهور : المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله ، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص ، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره ، ففي كلامه ما يشعر بأنه أتبع فيه غير أهل الحديث ، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم ، فانه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولا بد في اسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه . ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروي من الحديث أعياه تطلبه .. حديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) نراه مثلاً لذلك ، . علوم الحديث لابن الصلاح ص : ٢٦٧ ، وأنظر تعريفه في أحكام الفصول ص : ٥١ .

(٤) في (ل) و (خ) : (مفيد) .

(٥) اختار الحافظ ابن حجر وغيره أن المشهور : هو ما روي عن ثلاثة أسانيد فأكثر بشرط أن يكون عدد الأسانيد محصوراً معيناً خلافاً لما ذكره ابن الصلاح في أن المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة . ويسمى المشهور : المستفيض أيضاً ، وقد غاير بعض العلماء بينهما . أنظر نخبة الفكر وشرحها ص : ١٨ - ٣٠ والتدريب ص : ٣٦٨ - ٣٦٩ وعلوم الحديث ص : ٢٦٥ .

- ٢٧- خَيْرُ الْوَاحِدِ (١) : مانقله واحد عن واحد ، أو تخلل رواية (٢) الكثيرين واحد يفيد (٣) ظناً دون الظن في المستفيض .
- ٢٨- المرسل (٤) : ما حذف سنده ، أو بعض سنده .
- ٢٩- الخطاب (٥) : هو الكلام الذي يفهم المستمع منه شيئاً .

(١) يسمى هذا النوع : الوجدان .

، النوع السابع والأربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم . . . علوم الحديث لابن الصلاح ص : ٣١٩ .

(٢) - في (ل) و (خ) : (رواه)

(٣) - في (ل) : (ويفيد)

(٤) - ، معرفة المرسل : وصورته التي لا خلاف فيها : حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم . . . إذا قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك - رضي الله عنهم - وله صور اختلف فيها أهـي من المرسل أم لا . . . ثم اعلم أن - حكم المرسل حكم الضعيف ، إلا أن يصح مخرجه بمجيبه من وجه آخر . . . وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بصعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم . . . علوم الحديث ص : ٥١ - ٥٦ .

(٥) ، وأما الخطاب : فالكلام والخطاب ، والتكلم والتخاطب والنطق : واحد في حقيقة اللغة ، وهو ما به يصير الحي متكلاً . وقد قيل : حقيقته ما يفهم منه الأمر والنهي والخبر ، ومتي فهم منه أحد هذه ، فقد فهم الكل . فان كل أمر : نهي وخبر . وكل نهي : أمر . وكل خبر : أمر ونهي . ولواقصرت في تحقيقه علي واحد فقلت . ما فهم منه الأمر أو النهي أو الخبر أو الاستخبار ، لاستفهام . والكتابة والعبارة لا يفهم منهما ذلك ، وان فهم بهما ، فلذلك لم يكونا علي الحقيقة كلاماً . وقد قيل في العبارة : انه كلام أيضاً حقيقة . فمن أجري اسم الكلام علي العبارة ، مع أنها دلالة علي ما في النفس من الكلام ، لم يستبعد اجراء اسم الكلام علي الكتابة المفهوم بها الكلام .

والصحيح : أنهما يسميان كلاماً مجازاً ، لأنه يفهم بهما الكلام ، كما سبق علماً وإرادة ، اذ فهم بهما الكلام ، لأنه حقيقة صفة الحي لا تقف في الايجاب علي الاصطلاح ، أو التوقيف ، كالقدرة والحياة والارادة ، والسمع والبصر وغيرهما من صفات الأجسام ، كالحركة والسواد والطعوم وغيرهما . . الكافية في الجدل ص ٣٢ - ٣٣ .

٣٠- الحكم (١) : عبارة عن ورود خطاب [١٠ / آ] الشرع ، في أفعال المكلفين (٢) بالأمر (٣) ؛ أو النهي (٤) ؛ أو الإباحة (٥) ، وعن ورود خطابه في حادثة يجعلها سبباً (٦) ؛ أو شرطاً (٧) أو مانعاً (٨) .

٣١- الواجب (٩) : ما وعد على فعله بالثواب ، وأوعد على تركه بالعقاب .

وقد زيف بعضهم هذا الحد (١٠) ، فقال : قد عرفنا أنه لا يعاقب عند التوبة ، والصفح عنه جائز لشفاعة (١١) ، وأرحمة من الله تعالى ولو ورد فيه وعيد لتحقيق ، وهذا التزييف ؛ ظاهر التزييف (١٢) ، لأن النصوص الناطقة بوعيد تارك الواجب لانزاع في ورودها ، وهو (١٣) ، المعنى بالإيعاد

(١) ، وأما الحكم : فقد قلنا : هو الايجاب ، وذلك جائز في العقول والشرعية . وقيل : معناه في عرف الشرع : كل قول ملزم . أو ما لا يؤمن بالمخالفة فيه اللوم ، الكافية في الجدل ص : ٧٠ .

(٢) اتفق العقلاء علي أن شرط المكلف : أن يكون عاقلاً فاهماً للتكليف ، لأن التكليف خطاب . وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال . . الأحكام ، للامدى ١ / ١٣٨ .

(٣) - أنظر ص : ١٠٩ ، رقم : ٩ .

(٤) - أنظر ص : ١١٠ .

(٥) - أنظر ص : ١١٨ ، رقم : ٣٤ .

(٦) - أنظر ص : ١٣٢ ، رقم : ٦١ .

(٧) - أنظر ص : ١٣٣ ، رقم : ٦٤ .

(٨) - أنظر ص : ١٣٣ ، رقم : ٦٥ .

(٩) - حد الواجب : ما وحب اللوم والذم بتركه من حيث هو ترك له أو بأن لا يفعل علي وجه ما ، الحدود لابن فورك ص : ١٢ .

(١٠) - أنظر ص : ٨ .

(١١) - في (ل) : (بشفاعة) وفي (خ) و (ف) : (لشفاعة) .

(١٢) - أي : باطل .

(١٣) - في (خ) : (وهذا) .

- ٣٦- النسخ^(١) : هو توجُّه خطابٍ رافعٍ لحكم خطابٍ سابقٍ ، ومعنى الرفع : أنه لولاه لاستمر الحكم الأول .
- ٣٧- الحقيقة^(٢) في الكلام : هو اللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي ، وتارة يكون ذلك^(٣) لغة ؛ ومرةً شرعاً [١١/آ] وآونة عرفاً^(٤) .

(١) - وهذا تعريف النسخ عند الأصوليين والمتكلمين واليه ذهبوا ، أنظر فواتح الرحموت ٢ / ٥٣ وأساس البلاغة للزمخشري ص : ٤٥٤ والأحكام للآمدي ٢ / ٣٦ ، ومناهل العرفان ٢ / ٧١ .

٧٢ ، وأصول الفقه للشيخ أبي النور ٢ / ٤١ - ٤٢ ، وإرشاد الفحول ص : ١٨٥ ، والمستصفي ١ / ١٠٧ ، والمحصول ٣ / ١٢٢ والاعتبار ص : ٨ ، والمعتمد ١ / ٣٩٤ . ويدور معنى النسخ في اللغة علي عدة معان : بمعنى الرفع والازالة . إما ازالة إلي بدل ، أو ازالة إلي غير بدل . أنظر مقاييس اللغة ٥ / ٢٢٤ ، وتاج العروس ، والمغرب ص : ٤٤٩ ، والمصباح المنير ص : ٦٠٢ ، وتهذيب الصحاح ١ / ٢٠٥ .

(٢) « فأما الحقيقة : فهي اللفظ الدال علي موضعه الأصلي ، . المثل السائر ١ / ٨٤ .

« الحقيقة : اسم لما أريد به ما وضع له (فعيلة) من حق الشيء ، إذا ثبت بمعنى : فاعلة . أي : حقيق . والتاء - فيه - للنقل من الوصفية إلي الاسمية ، كما في العلامة لا للتأنيث .

وفي الاصطلاح : هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر ، غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة ، إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء ، فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع ، لأنها في اصطلاح الشرع وضعت للأركان ، والأذكار المخصصة ، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة .

الحقيقة : كل لفظ يبقى علي موضوعه ، وقيل ما اصطلاح الناس علي التخاطب به .

الحقيقة : هو الشيء الثابت قطعاً ويقيناً ، ويقال : حتي الشيء إذا ثبت وهو اسم للشيء المستقر في محله ، فاذا أطلق يراد به ذات الشيء الذي وضعه واضع اللغة في الأصل كاسم الأسد للبهيمة ، وهو ما كان قاراً في محله والمجاز ما كان قاراً في غير محله . . التعريفات ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) (ذلك من (خ) .

(٤) « وأقسام الحقيقة أربعة : لأن الواضع إن كان صاحب اللغة فلفغوية ، والا فإن كان الشارع فشرعية ، وإلا فإن كان معيناً غيرهما فاصطلاحية ، وإلا فعرفية . كتاب التبيان ص : ٢١٧ ، وأنظر الايضاح ٢ / ٢٦٥ ، ومفتاح العلوم ٥٨٦ .

علي تركه بالعقاب ، وكونه يتوب ؛ أو يرحم ؛ أو يشفع فيه ؛ لا يدلُّ علي عدم ورود الإيعاد ، لا ، بل لولا^(١) سابق [١٠/ب] الإيعاد لم يكن لقبول التوبة ؛ أو الشفاعة مساع ، ولا يلزم الخلف ، لأن تحقق العقاب مشروط في الشرع بأمور :

منها : عدم الشفاعة ، وعدم التوبة ، وفوات المشروط ؛ بفوات شرطه ؛ ليس خلفاً .

- ٣٢- الحرام^(٢) : ما توعَّد علي فعله شرعاً .
- ٣٣- المندوب^(٣) : ما يحمّد فاعله ، ولا يذمُّ تاركه شرعاً .
- ٣٤- المباح^(٤) : ما خيّر فيه بين الفعل ، والترك ؛ لتساويهما شرعاً .
- ٣٥- المكروه^(٥) : نقيض المندوب .

- (١) - من هنا يبدأ نقص النسخة (ل) لغاية الهامش (٢) . ص : ٢٢ .
- (٢) - « وهو الذي منع عنه بالوعيد ، والفرضية والوجوب متحققان في المحذور والمحرم ، كما الأمر والنهي متحقق كل واحد منهما في صاحبه . فكل أمر : نهي عن تركه ، وكل نهي : أمر بفعله . كذلك كل فرض : محذور تركه . وكل محذور : فرض وواجب تركه . وكما لا فرق بين المحذور والمحرم ، كذلك لا فرق بين الغرض والواجب إذ الجميع في تركه أو فعله : وعيد . وإذا قلت في الواجب : ما في تركه الوعيد ، استغنيت عن ذكر الاستحقاق . ، الكافية في الجدل ص : ٣٨ .
- (٣) - « حد المندوب إليه : هو المأمور به الذي لا يلحق الذم والمأثم بتركه من حيث الحتم واللزوم ، الحدود لابن فورك ص : ١٢ .
- (٤) « حد المباح : هو تخيير المخاطب بين فعل الشيء وتركه ، الجاري مجراه في الإباحة من غير تخصيص ذم ولا مدح بأحدهما ، . الحدود لابن فورك ص : ١٢ .
- (٥) - « المكروه : الذي لا يحرم فعله . وقد قيل في حقيقة المكروه ، الذي لا يحرم : هو ما يخاف فيه الوعيد ، ولو قطع بالوعيد فيه لكان مكروهاً بمعنى المحرم .
- وكل مندوب إلي فعله والمحذور : فهو منزّه ، وتنزيهه في تركه ، كما كان كل منزّه فعله : مندوب إلي تركه .
- وهو كالأمر والنهي ، والواجب والمحذور ، في أن كل واحد منهما نفس الآخر ، وعند قوم : معني آخر ، . الكافية في الجدل ص ٤٠ - ٤١ .

٣٨- المجاز^(١) : هو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي - لمقاربة بينهما ؛ صورة أومعنى - ولا يصرف اللفظ^(٢) من^(٣) حقيقته إلى مجازهِ إلا بدليل صارفٍ ، وقد تتعارض الحقيقتان اللغوية^(٤) ؛

(١) : والمجاز أما لغوي ، أو عقلي :

فاللغوي : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب مع قرينة عدم إرادته . . . والحقيقة إما فعل بمعنى مفعول ، من حققت الشيء أحقه ، إذا أثبتته ، فمعناها المثبت ، وإما بمعنى فاعل ، من : حق الشيء ، إذا وجب ، فمعناها : الواجب ، وهو الثابت .
فالكلمة المستعملة فيما هي موضوع له مثبتة ، أو ثابتة في موضعها الأصلي ، وكذا المجاز مفعول من جاز المكان إذا تعداه . فاللفظ إذا استعمل في غير ما هو موضوع له فقد تعدى عن موضعه الأصلي . وأعلم : أن اعتبار التناسب بين المسمي والاسم مظنة تأمل كتاب التبيان ص ٢١٧ - ٢١٨ .

و أما المجاز : فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة وهو مأخوذ من جاز هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطاه إليه .

فالمجاز إذا سم للمكان الذي يجاز فيه ، كالمعاج والمزار وأشباههما .
وحقيقته : هي الانتقال من مكان إلي مكان ، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلي محل ، كقولنا : زيد أسد فإن زيدا إنسان والأسد : هو هذا الحيوان المعروف . وقد جزنا من الانسانية إلي الأسدية ، أي عبرنا من هذه إلي هذه ، لوصلة ، بينهما وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة . . .
وقد ذهب قوم إلي أن الكلام كله حقيقة لامجاز فيه ، وذهب آخرون إلي أنه كله مجاز ، لاحقيقة فيه .

وكلا هذين المذهبين فأسد عندي . . . المثل السائر ١/٨٤ - ٨٥ .

(٢) كلمة (اللفظ) من (خ) .

(٣) في (خ) : (عن) .

(٤) : والحقيقة اللغوية : هي حقيقة الألفاظ في دلالتها علي المعاني ، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء ، أي نفسه وعينه ، فالحقيقة اللفظية إذا هي دلالة اللفظ علي المعنى الموضوع له في أصل اللغة . والمجاز هي نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له لفظ آخر غيره . . .

أما النظري : فهو أن الألفاظ إنما جعلت أدلة علي إفهام المعاني ، ولو كان ما ذهبت إليه صحيحاً لكان (البحر) يطلق علي هذا الماء العظيم المالح ، وعلي الرجل الجواد بالاشتراك ، وكذلك الشمس أيضاً ، فإنها كانت تطلق علي هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وعلي الوجه المليح بالاشتراك ، وحينئذ . فإذا ورد أحد هذين اللفظين مطلقاً بغير قرينة تخصصه ، فلا يفهم المراد به ما هو من أحد المعنيين المشتركين المندرجين تحته ، ونحن نري الأمر بخلاف ذلك فإننا إذا قلنا : شمس أو بحر ، وأطلقنا القول ، لا يفهم من ذلك وجه مليح ، ولا رجل جواد ، وإنما يفهم منه ذلك الكوكب المعلوم ، وذلك المساء المعلوم لاغير (. . .)

والعرفية^(١) ، فيجب صرف اللفظ ؛ إلى أكثرهما استعمالاً ، كالرواية : فإنها - في اللغة - عبارة عن البعير وغيره^(٢) مما يستقى عليه .
وفي العرف : عبارة عن المزايدة ، فإذا أطلقت ؛ انصرفت إلى المزايدة .

وكذلك إذا تعارضت الحقيقة اللغوية ؛ والشرعية ؛ كالصلاة ؛ فإنها - في اللغة - عبارة عن الدعاء - وفي الشرع - عبارة عن الأفعال [المنظومة المعلومة ؛ فيجب حملها - عند الإطلاق - على الأفعال الشرعية]^(٣) المعلومة .

(١) فإن قلت : أن العرف يخالف ما ذهبت إليه ، فإن من الألفاظ ما إذا أطلق لم يذهب الفهم منه إلا إلي المجاز دون الحقيقة ، كقولهم : الغائط ، فإن العرف خصص ذلك بقضاء الحاجة دون غيره من المطمئن من الأرض .

قلت في الجواب : هذا شيء ذهب إليه الفقهاء ، وليس الأمر كما ذهبوا إليه لأنه ، إن كان إطلاق اللفظ فيه بين عامة الناس من إسكاف ، وحداد ، ونجار ، وخباز ، ومن جري مجراهم ، فهؤلاء لا يفهمون من الغائط ، الا قضاء الحاجة ، لأنهم لم يعلموا أصل وضع هذه الكلمة ، وأنها : مطمئن من الأرض . وأما خاصة الناس - الذين يعلمون أصل الوضع ، فانهم لا يفهمون عند إطلاق اللفظ إلا الحقيقة لاغير ، ألا تري أن هذه اللفظة لما وردت في القرآن الكريم ، وأريد بها قضاء الحاجة قرنت بألفاظ تدل علي ذلك ، كقوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) (سورة المائدة الآية ٥٦) فإن قوله : دليل علي أنه أراد قضاء الحاجة ، دون المطمئن من الأرض . فالكلام في هذا وأمثاله ، أنما هو مع علم أصل الوضع حقيقة ، والنقل عنه مجازاً ، وأما الجهال فلا اعتبار بهم ولا اعتداد بأقوالهم ، والعجب عندي من الفقهاء الذين دونوا ذلك علي ما دونوه ، وذهبوا إلي ما ذهبوا إليه .

وأما الوجه الوصفي : فهو أن المرجع في هذا وما يجري مجراه إلي أصل اللغة ، التي هي وضع الأسماء علي المسميات . . . وإنما أهل الخطابة والشعر توسعوا في الأساليب المعنوية ، فنقلوا الحقيقة إلي المجاز ، ولم يكن ذلك من واضع اللغة في أصل الوضع ، ولهذا اختلف كل منهم بشئ اخترعه في التوسعات المجازية . . . المثل السائر ١/٨٦ - ٨٧ .

(٢) في (خ) : (أو غيره) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (خ) وليس في (ف) .

تنبيهه: [١١/ب] يمتحن كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً؛ بتقدير سلبه عن محل الإطلاق، فإن لم يصح سلبه عنه فهو حقيقة فيه. وإن صح سلبه عنه فهو مجاز فيه (١).

مثاله؛ قولنا: أسد: عن السبع المفترس. وقولنا: أسد (٢): عن الرجل الشجاع.

فالإطلاق الأول - حقيقة لأنه لا يصح أن تقول - عن السبع - ليس أسد.

والثاني - مجاز لأنه يسوغ نفيه عنه.

٣٩ - العزيمة (٣): هي الحكم الثابت على وجه لا يلزم منه مخالفة دليل شرعي.

(١) وأعلم أنه إذا ورد عليك كلام بجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه، فانظر، فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة، لأنها هي الأصل، والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة... إن لم يكن في المجاز زيادة فائدة على الحقيقة، ولا يعدل إليه، المثل السائر ٨٩/١.

(٢) انتهى نقص (ل) الذي بدأ من الهامش رقم (١) ص: ١١٨.

(٣) وأما العزيمة: فهي - في اللغة - عبارة عن القصد المتأكد، يقال: عزمته على الشيء، أي: تأكد قصدي. وفي الشرع: هو عبارة عن الحكم الثابت على وجه ليس فيه مخالفة دليل شرعي، شرح جدل الشريف الورقة ٢٠/آ وقد عرفها الدبوسي بمثل هذا في تقويم الأدلة الورقة ٢٧/آ.

وقال الكندي: العزم: هو ثبات الرأي على الفعل، المصطلح الفلسفي ص: ١٩٥، وأنظر الأحكام للآمدي ١١٢/١، ركن الإجماع نوعان: العزيمة، والرخصة. فالعزيمة: هو اتفاق الكل على الحكم بقول سمع منهم، أو مباشرة الفعل فيما يكون من بابه على وجه يكون ذلك موجوداً في العام والخاص، فيما يستوي الكل في الحاجة إلى معرفته لعموم البلوي فيه كتحريم الزنا والربا، وتحريم الأمهات وأشباه ذلك ويشترك فيه جميع علماء العصر وفيها لا يحتاج العام إلى معرفته لعدم البلوي العام بهم فيه، كحرمة المرأة على عمتها وخالتها، وفرائض الصدقات وما يجب في الزروع، والثمار وما أشبه ذلك، وهذا لأن ركن الشيء ما يقوم به أصله، فانما يقوم أصل الإجماع في النوعين بهذا، أصول السرخسي ٣٠٣/١.

٤٠ - الرخصة (١): هي الحكم الثابت على خلاف الدليل؛ لمعارض راجح؛ كأباحة أكل الميتة؛ استبقاء للمهجة؛ مع وجود حكمة التحريم.

ولا يلزم من مجرد ثبوت [١٢/آ] الحكم؛ على خلاف عموم اللفظ أن تكون (٢) رخصة، لأن اللفظ دليل على الحكم من حيث أنه يدل على مراد المتكلم، وبالتخصيص يتضح أن محل التخصيص لم يكن مراداً له.

٤١ - التقدير (٢): هو إعطاء المعدوم حكم الموجود (٤)؛ والموجود حكم

(١) وأما الرخصة فهي الحكم الثابت على خلاف الدليل لمعارض راجح، ثم المعارض قد يكون ضرورة، وقد يكون حاجة. أما الضرورة فكأباحة الميتة، لابقاء المهجة، وشرب الخمر لإساعة اللقمة، والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه، وهذا الحد يقتضي أن يكون تحريم الخمر رخصة، وكذلك تحريم الخمر الأهلية والسباع وغيرها، لأنه على خلاف دليل يقتضي الإباحة، وتحريم مال الغير أيضاً...

والرخصة في اللغة: اسم لضرب من السهولة واليسر، ويقال: رخص السعر، إذا تراجع من العسر إلى اليسر وفي الشرع ينبغي أن تكون الرخصة مطابقة لهذا المعنى. وهو استباحة المحظور، مع قيام السبب المحرم، لمعارض، وإلا فالتحريم مع دليل الحل أشبه بالتضييق من الرخصة... شرح جدل الشريف، الورقة ٢٠/آ ب وقد توسع الدبوسي في شرح العزيمة والرخصة وتناولهما معاً في كتابه تقويم الأدلة الورقة ٢٧/آ - ٢٩/آ وأنظر الأحكام للآمدي ١٢٢/١ - ١٢٣ وأصول السرخسي ٣٠٣/١ - ٣١٠.

(٢) في (ف): (أن تكون) وفي (ل): (يكون) وفي (خ): (لا يكون).

(٣) وأما التقدير: فالقول المختار فيه الجاري على مذاق النظر الصحيح الذي يصبر على محل السير تفسيره، بإعطاء المعدوم حكم الموجود، والموجود حكم المعدوم. وهو مطابق لاستعمال لفظ التقدير. فإن أهل العرف فيما بينهم إذا عرفوا من شخص أنه يسر بحصول أمر يقرب حصوله فيقال: قدر كأنه حصل، وكذلك من عرف منه أنه يناهض بوجود أمر كمن كان له قريب مريض فأشرف على الموت. فيقال: قدر كأنه مات. أي اتصف بما هو أثر ثبوته، من تهيلة أسباب ذلك، لم يبق بينك وبينه إلا زمان يسير، ولذا يقال: قدر أن الوجود الذي يتصدد به قد زال فإنه قد قرب ذلك، كقتل عدوه، إذا عرفت أصل التقدير، فها هنا مسائل عليه، منها أن الإرث يثبت للنطفة في الرحم والوصية تصح له، والمالك لا يصح إلا للأنسان، والانسان لا يكون إلا بحياة، فقدرنا الحياة كأنها موجودة لكونها بعرضية الوجود استعجالاً لحكمها، ومنها أن المسلم إذا ارتد نقلنا ماله إلى ورثته، وقدرنا موته، ومعنى تقدير موته: اثبات أحكام الموت في المال، فإن الرث لا يثبت إلا بالموت، ومنها أن العباد لا يثاب عليها إلا بالنية... شرح جدل الشريف الورقة ٢١/آ ب هكذا ذهبوا أن للمعدوم حكماً، وهذا فيه نظر، إذ لا حكم للمعدوم حتى يصبح موجوداً. لأن المعدوم لا يكون سبباً للحكم، وآثبات الحكم من غير سبب وحكمة ممتنع.

(٤) الموجود: هو مبدأ الآثار ومظهر الأحكام في الخارج، وحدد الحكماء الموجود: بأنه الذي-

٤٢- العصمة^(١): هي المحل بالتأثير أو التضمنين.

= يمكن أن يُخبر عنه ، والمعدوم : بنقيضه وهو ما لا يمكن أن يخبر عنه ، التعريفات ص ٢٣٥ .
(١) ، وأما العصمة : فتفسيرها بحكم يقضي إلي حفظ المحل ، وذلك الحكم أما التأنيث وأما التضمنين . . . ، شرح جدل الشريف الورقة ٣/٢١ .

« واختلفت الروايف في الرسول عليه السلام ، هل يجوز عليه أن يعصي أم لا ؟ وهم فرقتان : فالفرقة الأولى منهم يزعمون : أن الرسول - صلي الله عليه وسلم - جائز عليه أن يعصي الله ، وأن النبي قد عصي في أخذ الفداء يوم بدر . فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم لأن الرسول إذا عصي فالوحي يأتيه من قبل الله ، والأئمة لا يوحى إليهم ، ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ، ولا يغلطوا ، وإن جاز علي الرسول العصيان ، والقائل بهذا القول (هشام بن الحكم) .

والفرقة الثانية - منهم - يزعمون : أنه لا يجوز علي الرسول عليه السلام أن يعصي الله عز وجل ولا يجوز ذلك علي الأئمة لأنهم جميعاً حجج الله أو هم معصومون من الزلل ولو جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي وركوبها ، لكانوا قد ساووا المأمومين في جواز ذلك عليهم كما جاز علي المأمومين ، ولم يكن المأمومون أحوج إلي الأئمة ، ولو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً . . . ، مقالات الإسلاميين ص : ٤٨ - ٤٩ .

أما المعتزلة فقد اختلفوا في العصمة فقال بعضهم : العصمة من الله سبحانه وتعالى ثوب للمعتصمين .

وقال بعضهم : العصمة لطف من الله يفعله بالعبد فيكون معتصماً .

وقال بعضهم : العصمة علي وجهين :

أحدهما هو الدعاد والبيان والزجر والوعيد ، وقد فعله بالكافرين ، ولكن لا يطلق أنه معصوم ، ويقال : أن الله عصمه فلم يعتصم .

والوجه الآخر : ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الألفاظ والأحكام والتأييد ، وقد يتفاضل الناس في العصمة ، ويكون ضرب العصمة إذا أتاه بعض عبيده آمن طوعاً ، وإذا أعطاه غيره ازداد كفوفاً ، وإذا منعه إياه أتى بكفر دون ذلك ، فيفضل به علي من يعلم أنه ينتفع ، ويمنعه من يعلم أنه يزداد كفوفاً .

قالوا : وقد يجوز أن يكون شيء صلاحاً لواحد ، ضرراً علي غيره .

قالوا : وقد يعصم الله سبحانه من الشيء باضطرابه ، كالعصمة من قتل نبيه - صلي الله عليه وسلم . ، مقالات الاسلاميين ص : ٢٦٣ - ٢٦٤ .

هذه آراء أهل الأهواء أما آراء أهل السنة من أحناف ومالكية وشافعية وحنبلية فرأيهم السديد =

٤٣- الإجماع^(١) : عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد علي حكم .٤٤- القياس^(٢) : حمل معلوم علي معلوم ؛ في إثبات حكم لهما ،

= وهو أن ، الأنبياء معصومون عما يناقض مدلول المعجزة ، وهو صدقهم ، فلا يجوز عليهم الكذب فيما يبلغون ، هذا لاختلاف فيه . . . ، الغنية للمتولي الشافعي .

« أجمع أصحابنا علي وجوب كون الأنبياء معصومون بعد النبوة عن الذنوب كلها . وأما السهو والخطأ فليسوا من الذنوب ، فلذلك ساغا عليهم . وقد سها نبينا - صلي الله عليه وسلم - في صلاته ، حتي سلم عن الركعتين ، ثم نبئ عليها وسجد سجدة السهو وأجازوا عليهم الذنوب قبل النبوة وتأولوا علي ذلك كل ما حكى في القرآن من ذنوبهم . . . ، أصول الدين ص : ١٦٨ . وقال ابن فورك : « حد العصمة : هي الحراسة من مواقع الذنب ، الحدود ص : ٨ .

ويقول ابن حزم : « والدين لازم لنا ، كما هو لازم للصحابة ، سواد بسواء ، فالعصمة واجبة في التبليغ للديانة باقية مضمونة ولا بد إلي يوم القيامة ، كما كانت عن الصحابة - رضي الله عنهم - سواء بسواء . ومن أنكر هذا فقد قطع بأن الحجة علينا في الدين غير قائمة ، والحجة لاتقوم بما لا يدري أحق هو أم باطل كذب ؟ . . .

فإن قالوا : فإنه يلزمكم أن تقولوا : أن نقلة الأخبار الشرعية التي قالها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - معصومون في نقلها ، وأن كل واحد منهم معصوم في نقله من تعدد الكذب ، ووقوع الوهم منه . قلنا نعم . وهكذا نقول وبهذا نقطع ونثبت . وكل عدل روي خبراً أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - شرعه في الدين أو فعله عليه السلام ، فذلك الراوي معصوم من تعدد الكذب - مقطوع بذلك عند الله تعالى - ومن جواز الوهم فيه عليه إلا ببيان وارد . ولابد . . . الأحكام ١٢١/١ - ١٢٣ . وللمزيد من التفصيلات أنظر الرسالة القشيرية ص : ٣٦١ والمنخول ص : ٢٤٢ والمواقف ص : ٣٥٨ - ٣٧٠ والغياثي ص : ٩١ - ٩٧ وأحكام الفصول ص : ٢٤٥ ومنهاج السنة ٤٦٣/٢ وشرح البرهان ص : ٣٥ .

(١) سيأتي تفصيله ص : ١٥٩ وص : ٢٧١ .

(٢) سيأتي تفصيله ص : ١٦١ وص : ٢٧٧ .

« وقد زعمت الفلاسفة : أن القياس لا يتم ولا يصح في مقدمة واحدة ، ولا يكون عنها نتيجة ، وأنما ينبني القياس في مقدمتين فصاعداً .

إحدهما : قول القائل : كل حي قادر .

والثانية : كل قادر فاعل .

والمقدمة عندهم : مقال موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء .

فالموجب : كقولنا : كل حي قادر .

والسالب : كقولنا : كل حي ليس بميت .

وهذا ليس من القياس بسبيل ، ولا له به تعلق ، وذلك أننا قد بينا أن القياس عند أهل النظر ، وفي مقتضى اللغة إنما هو : حمل أمر معلوم علي أمر بوجه يجمع بينهما فيه . ويسوي بينهما =

أونفيه عنهما ؛ بجامع^(١) بينهما .
٤٥ - الإستدلال^(٢) : ما يلزم منه الحكم ؛ وليس نصاً ؛ ولا إجماعاً ؛ ولا قياساً .

٤٦ - القياس في معنى الأصل : ما عرّف فيه كون الفرع ممثلاً للأصل [١٢/ب] بأن لم^(٣) يظهر فارق بينهما بعد السبر^(٤) التام ؛ وأظهر غير أنه عديم الأثر ، كالعلم بانتفاء أثر صفة الذكورية والأنوثة^(٥) ؛ في سريّة العتق .

٤٧ - قياس العلة : ما صرح فيه بالعلة ، كقول الحنبلي - في وجوب

= في الحكم لآجله ، وقد دللنا على ذلك .

وإذا كان ذلك ، وجب أن يكون ما قاله ليس من القياس بشيء ، وإنما هو ضم قول إلي قول يقتضي أمراً من الأمور ، وهو موجب ضم القولين ، ومقتضاه ، من غير حمل شيء على شيء ، ولا قياسه عليه ، وما سموه نتيجة : فإنما هو موجب ضم أحد القولين إلى الآخر .
ومما يبين ذلك : اتفاقنا نحن وهم على قولنا : زيد حي . يقتضي أنه ليس بميت ، وينتج منه سلب الموت عنه ، ومع ذلك فليس بقياس ، وكذلك قولنا : زيد عالم ، وينتج منه نفي الجهل عنه ، وليس بقياس .

ومما يدل على ذلك أنه قد تنتج لنا القسمة الصحيحة للأمر العام شيئاً معلوماً من غير أن تكون القسمة المنتجة من مقدماتهم ، ولا معدودة في مقاييسهم . وذلك أننا إذا قلنا : الموجود قسمان : قديم علم كل سامع أن الآخر ليس بقديم ، ونتج هذا من جهة القسمة وتحديد أحد القسمين ، وهذا يبين فساد ما ذهبوا إليه ، ولو لا من يعني بجهالاتهم من الأغمار والأحداث لنزهنّا كتابنا عن ذكر الفلاسفة . . . أحكام الفصول للباقي ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(١) في (خ) : (لجامع) .

(٢) سيأتي تفصيله ص : ١٧٢ و ٣٥٠ .

(٣) في (خ) : (لا) .

(٤) سيأتي تفصيله ص : ٣١٥ .

(٥) في (ل) : (الذكورة والأنوثة) وفي (ف) و (خ) كما أثبتناه وقد ذكر الآمدي هذه المسألة في الأحكام ٥/٤ .

الجزية على عبيد أهل الذمة - ذميّ معتمِلٌ أهلٌ للحراب^(١) ، لارق عليه لمسلم ؛ فوجبت عليه الجزية ؛ كالحر ، فإن ذلك تصريح بالعلة .

٤٨ - قياس الدلالة : أن يذكر^(٢) لازم العلة - من غير تصريح بها - كقول الحنبلي - في شهادة العبيد^(٣) - قبلت روايته ؛ فوجب أن تقبل شهادته ؛ كالحر ، فقبول الرواية ليس بعلة ، بل تدل^(٤) عليه .
٤٩ - قياس الإخالة : أن يكون طريق إثبات العلة المناسبة [١٣/آ] والإخالة^(٥) .

(١) في (خ) : (للحرب)

(٢) في (ل) : (يذكر) .

و أما التمثيل : فهو ما يعبر عنه بالقياس في اصطلاح الفقهاء . وأما الفراسة ، فما يعبر عنه في اصطلاح الفقهاء بقياس الدلالة ، وهو معلوم ، كتاب المبين للآمدي - ضمن المصطلح الفلسفي ص : ٣٣٨ .

(٣) في (خ) (العبد) .

(٤) في (ل) : (يدل) .

(٥) عقد الآمدي الباب الثالث في أقسام القياس وأنواعه ، قسمه إلى خمس قسم فقال :

١ / القسم الأولي : القياس ينقسم إلى المعني الجامع فيه باقتضاء الحكم في الفرع أولي منه في الأصل ، وإلى ما هو مسار ، وإلى ما هو أدني . . .

٢ / القسم الثانية : القياس ينقسم إلى جلي وخفي :

فالجلي ما كانت العلة فيه منصوصة ، أو غير منصوصة ، غير أن الفارق بين الأصل والفرع مقطوع بنفي تأثيره . . .

أما الخفي : فما كانت العلة فيه مستنبطة من حكم الأصل . . .

٣ / القسم الثالثة : القياس ينقسم إلى مؤثر وملثم :

أما المؤثر : فإنه يطلق باعتبارين : الأول : ما كانت العلة الجامعة فيه منصوصة بالصريح أو الإيماء ، أو مجمعة عليها .

والثاني : ما أثر عين الوصف الجامع في عين الحكم ، أو عينه في جنس الحكم ، أو جنسه في عين الحكم . =

٥٠- قِيَّاسُ الشُّبْهِ : مَا جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِمَا يُؤْهِمُ اشْتِمَالَهُ عَلَى الْعِلَّةِ ؛ مِنْ غَيْرِ مَنَاسِبَةٍ فِيهِ .
٥١- الْمَنَاطُ (١) : هُوَ مُتَعَلِّقُ الْحُكْمِ .

= وأما الملائم فما أثر جنسه في جنس الحكم كما سبق تحقيقه ومن الناس من جعل المؤثر من هذه الأقسام ما أثر عينه في عين الحكم لا غير ، والملائم ما بعده من الأقسام .
٤/ القسم الرابع : القياس ينقسم إلى قياس علة ، ودلالة ، والقياس في معني الأصل .
وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الوصف الجامع بين الأصل والفرع ، قد صرح به أو لم يصرح به ، فان صرح به فلا يخلو إما أن يكون هو العلة الباعثة علي الحكم في الأصل ، أو يكون هو العلة ، بل هو دليل عليها .

فان كان الأول : فيسمى قياس العلة وإنما سمي قياس العلة للتصريح فيه بالعلة .
وأن كان الثاني : فيسمى قياس الدلالة كالجمع بين الأصل والفرع بأحد موجبي العلة في الأصل استدلالاً به علي الموجب الآخر

وأما إن كان الوصف الجامع لم يصرح به في القياس بواسطة نفي الفارق بينهما ، فيسمى القياس في معني الأصل .

القسم الخامسة : القياس لا يخلو إما أن يكون طريق اثبات العلة المستنبطة فيه ، المناسبة ، أو الشبه ، أو السبر والتقسيم ، أو الطرد والعكس ، كما سبق تحقيقه .

فان كان الأول : فيسمى قياس الإخالة .
وأن كان الثاني : فيسمى قياس الشبه .
وأن كان الثالث : فيسمى قياس السبر .

وأن كان الرابع : فيسمى قياس الإطار . ، الأحكام في أصول الأحكام ٣/٤ - ٥ .
وفي شرح جدل الشريف ذكر الأقيسة الأربعة الواردة عندنا - الورقة ٢٦/آ - ٢٨/ب .

وللمزيد من التفصيلات أنظر معيار العلم للغزالي ص : ٩٧ - ١٩١ والمعتمد ١٨٩/٢ - ٢٧٥ و ٤٤٣/٢ - ٤٥٩ ، والكافية في الجدول ٢٥٨ - ٣٢١ ، واحكام الفصول ص : ٤٥٦ - ٥٦٢ ، والمنخول ص : ٣٢٣ - ٤٢٥ ، والمسودة ص : ٣٢٧ - ٤٠١ ، وفتاوي ابن الصلاح ص : ٦٦ و ٧٢ ، والفقيه والمتفقه ١/١٧٨ - ٢١٠ ، والمستصفي ٢/٣٢٥ - ٣٥٠ ، وفواتح الرحموت ٢/٢٤٦ - ٣٢٩ ، وأصول السرخسي ٢/١١٨ - ٢٤٨ .

(١) « الجامع ، وهو المناط : قد يكون أمراً حقيقياً مدركه الحس ، كالقتل . . . وقد يكون شرعياً =

٥٢- تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ : هُوَ (١) أَنْ يُثَبِّتَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ عَقِيبَ أَوْصَافٍ ، كإِجَابِهِ الْكَفَّارَةَ عَقِيبَ نَتْفِ الشَّعْرِ ، وَلَطْمِ الصَّدْرِ ، وَكَوْنِهِ أَعْرَابِيًّا ، وَمُجَامِعًا ، فَيَنْقِحُ الْمُجْتَهِدُ الْعِلَّةَ ؛ فَيُلْغِي مَا لَا يَصْلَحُ لِلإِعْتِبَارِ ، وَيَعْتَبِرُ الْبَاقِي ، وَيُعَدِّي الْحُكْمَ بِهِ إِلَى الْفَرْعِ .

٥٣- تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ : هُوَ أَنْ يَنْصُ الشَّارِعُ عَلَى الْحُكْمِ ؛ وَالْعِلَّةِ ؛ كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - « الْهَرَّةُ لَيْسَتْ نَجَسَةً » (٢) إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ (٣) فَيُحَقِّقُ الْمُجْتَهِدُ الْعِلَّةَ ، وَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ بِهَا فِي الْفَرْعِ . [١٣/ب] .

٥٤- تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ : النَّظَرُ فِي تَعْرِفِ عِلَّةِ الْحُكْمِ بِالِاسْتِنْبَاطِ .
مِثَالُهُ : أَنْ يَنْصُ الشَّارِعُ عَلَى الْحُكْمِ إِبْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْعِلَّةِ ، كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) - « الْبِرُّ بِالْبِرِّ ؛ مِثْلًا بِمِثْلٍ » (٥) فَيُجْتَهِدُ النَّازِلُ فِي

= مدركه أدلة الشرع كالعِدْوَانِيَّةِ . وقد يكون المناط وجودياً ، وقد يكون عدمياً ، مثال العدمي : قولهم في الصبي : غير عاقل فلا يكلف ، قياساً علي المجنون . وقولنا في المرأة : غير كاملة العقل فلا يصح النكاح بمباشرتها قياساً علي الصغيرة ، فهذا هنا الجامع أمر عديمي .
وأعلم : أنه لا بد من التنبيه لدقيقة في هذا القياس - الذي جامع أمر عديمي - وهو أنه لا بد وأن يكون حكمه نصاً ضرورة . وربما قلنا ذلك ، لأنه إذا لم يكن نصاً فيكون ثبوتاً ، والعدم لا يصح أن يكون مثبتاً لحكم أصلاً ، ولا مستدعياً له فتعين أن يكون حكمه نفيًا
أن الجامع متي كان عدمياً فلا يتصور أن يكون الحكم ثبوتاً بل لا بد وأن يكون عدماً ويعتمد فيه علي قاعدة الإشتراط لاعلي قاعدة السبب فليفهم ذلك . . . شرح جدل الشريف الورقة ٢٣/ب - ٢٤/آ .

(١) (هو) ليست في (ل) ولا في (خ) .

(٢) في (خ) : (بنجسة) .

(٣) سيأتي تخريجه ص : ٢٩١ ، وسيكرر ص : ٢٩٦ .

(٤) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٥) « عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلي الله عليه وسلم - قال : الذهب بالذهب ، والفضة =

استنباط علة الحكم المنصوص عليه .
 ٥٥- المؤثر (١) : مظهر فيه تأثير عين العلة ؛ في عين الحكم ،
 أوعين العلة في جنس الحكم ، أوجنس العلة في عين الحكم .
 مثال الأول - معنى الإسكار ، فإنه يناسب تحريم تناول ؛ صيانة
 للعقل ، وقد ظهر اعتباره في الخمر .

مثال الثاني - قياس الصغيرة في ولاية النكاح ، على ولاية المال ،
 فإن الصغر أثر في ولاية المال لأنهما من قبيل جنس الولاية ، لأنها عين
 ولاية البضع (٢) .

مثال الثالث - تأثير جنس [١٤/آ] المشقة في سقوط القضاء ، فإنما
 أجمعنا : على أن الحائض لا يجب عليها قضاء الصلاة ، بسبب المشقة ،
 والمسافر يصلي الظهر ركعتين ، فلا يجب عليه قضاء الركعتين المتركتين
 بسبب المشقة ، وهونوع يخالف نوع مشقة الحائض ؛ لأنها جنس واحد .

= بالفطنة ، والبر بالبر ، والشعر بالشعر ، والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل بدأ بيد ، فمن زاد ،
 أو استزاد فقد أربي ، الآخذ والمعطي سواء ، أخرجه البخاري ٩٧/٣ ، ومسلم ١٢٠٨/٣ - ١٢١١ ،
 ومالك في الموطأ ٥٨/٢ ، وأحمد بالمسند ٤٩/٣ - ٥٠ ، و٥١/٤ - ٦١ ، والترمذي ٥٤١/٣ ،
 والنسائي ٢٧٧/٧ ، والبيهقي في السنن ٢٧٨/٥ ، وأخرجه أبو داود عن عبادة بن الصامت ٣ /
 ٣٣٨ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٧ ، ومسلم ٣ / ١٢١٠ ، والنسائي ٧ / ٢٧٥ ، وأخرجه عن أبي
 هريرة . مسلم ٣ / ٣٢١١ ، والنسائي ٧ / ٢٧٣ ، وهو في بلوغ المرام ص : ١٧٠ ، والمغني لابن
 قدامة ٤ / ١٤٠ ، والمدونة لمالك ٩ / ١٠٨ ، واختلاف العلماء ص : ٤٤ .

(١) - سيأتي مثاله ص : ٣٠٦ - ٣٠٧

(٢) - البضع : الزواج . وعقده . والمهر . والفرج .

الجمع : بضع ، وأبضاع .

البضعة من اللحم وغيره : القطعة ، ويقال : هو بضعة مني : هو في قرابته كالجزء مني . . .
 المعجم الوسيط : بضع .

٥٦- الملائم (١) : مظهر تأثير جنسه في جنس الحكم ؛ كتأثير جنس
 المشقة في جنس التخفيف .

٥٧- المناسب الغريب (٢) : أن نرى (٣) حكماً مقروناً بمناسب ولم يقم
 دليل - من خارج - على ثبوته به .

٥٨- المناسب المرسل (٤) : مالم يشهد له أصل بالإعتبار .

(١) سيأتي مثاله ص : ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) سيأتي مثاله ص : ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٣) في (ل) و (خ) : (ترى) وفي (ف) : (نرى)

، وأما المناسب الغريب : فهو أن يؤتي بحكم مقرون بوصف مناسب من غير أن تظهر دلالة
 نص علي كونه علة ، ولا إجماع ، ولاظهر اعتبار عينه في عين الحكم ، ولا اعتبار عينه في
 جنس الحكم ، ولاجنسه في عين الحكم ، ولاجنسه في جنسه ، بل لادليل علي التعليل سوي
 المناسبة .

مثال ذلك : إنا نقول في مسألة ترتيب الوضوء : أن الوجه يناسب التقديم لأنه أشرف الأعضاء .
 ثم أن تأخير الرجل مناسب لأنها تباشر الأرض ، ويصل إليها غبار الأرض ، فينبغي أن يؤخر
 ليكون - في وقت الشروع في الصلاة - قرينة العهد بالطهارة ، بقي الرأس واليدين ، فكان تقديم
 الوجه أولى لأن الرأس أهون ، ولهذا حقت وظيفته ، ثم اليدين آلة الغسل ، فتقديمهما أولى .

وهذا أمر غريب ليس يشهد له نص ، ولا لجنسه ولالنوع . ولذا إذا قلنا في تحليل الخمر إنه
 لا يظهر معارضة له بنقيض قصده ، كما في القاتل المورث ، فإنه لا يرث معارضة له بنقيض
 قصده ، فهذا أيضاً غريب ، وإن أخذ من حيث أنه جباية وحرمان للميراث عقوبة فهو ملائم
 لاغريب ، شرح جدل الشريف ٢٩/ب ٣٠/آ .

(٤) لقد تباينت الآراء حول مسألة الاستدلال المرسل .

قال الغزالي : فالمناسب المرسل : إما أن يكون مردوداً من قبل الشارع .

فهو مردود باتفاق الأمة . وهذا هو القسم الأول .

وإما أن يكون ملائماً ، فينقسم بدوره إلي :

ما هو ضروري قطعي كلي ، وهو مقبول باتفاق الأمة ، ولذلك أخرجه ابن السبكي عن موطن
 النزاع ، تبعاً لإخراج الغزالي له ، وشرط الضرورة والقطع والكلية للقطع بالقول به لا لترجيحه .
 ومن عزي إلي الغزالي أنه يشترط هذه الثلاثة للقول به فقد اخطأ .

ولكن الإمام الرازي ، وأتباعه ، كالبيضاوي اشتروا هذه الشروط الثلاثة للقول به ، فإن لم
 تتوفر ثلاثتها أو أحدها ، لا يقولون به . -

- ٥٩- **العلة** (١) : هي حكمة الحكم ؛ وقد تُطلق على مظنته .
 ٦٠- **الأصل** (٢) : يطلق تارةً بإزاء محل الحكم المتفق عليه ، وتارةً يُراد به الأكثر [١٤/ب] وتارةً يُراد به الدليل .
 ٦١- **السبب** (٣) : عبارة عن مظنة الحكمة (٤) .
 ٦٢- **الحكمة** (٥) : هي المعنى الذي يثبت الحكم لأجله ، وهي المصلحة ؛ أو المفسدة .
 ٦٣- **جزء السبب** (٦) : هو الشيءُ المُعتبر في تمام السبب .

= إذن لا خلاف في قبوله في هذه الحالة . ولكن الخلاف في كونه من الاستدلال المرسل أم لا .

- فالغزالي يري أنه منه . والزراي يقصره عليه ، بينما يذهب البعض إلى أنه في هذه الحالة لا يكون من الاستدلال المرسل في شيء المنحول ص ٣٧٠ ، هامش .
 (١) ، وأما العلة : فقد يعبر عنها بالمعنى الذي يجتمع فيه الأصل والفرع وحقيقة العلة : هي الجالبة للحكم . أو المؤثرة في الحكم . أو الموجبة للحكم . وقيل : إنما سميت العلة ، علة ، لأنها إذا أحدثت غيرت الحكم تشبيهاً بعلّة المريض .
 ولذلك لا يقال لصفات الله تعالى المختصة بذاته :
 أنها علل ، لأنها تحدث لتغيير الذات بها ، . الكافية في الجدل ص ٦٠- ٦١ .
 (٢) ، فحقيقة الأصل : ما صح له الفرع . وقيل : ما عرف بنفسه . وقيل : ما يقاس عليه الفرع . أو ما يلحق به الفرع . أو ما لم يستحل بفرع غيره عنه . . الكافية في الجدل ص ٦٠ .
 (٣) ، وأما السبب فهو مظنة الحكمة ، وهو الوصف الذي تلازمه المناسبة . شرح جدل الشريف الورقة ٣٠/آ .

- (٤) في (ل) : (الحكم) .
 (٥) ، وأما الحكمة فهي المعنى الذي يثبت له الحكم ، فنقول : الترخيص شرع لأجل رفع المشقة ، والقطع لحفظ المال ، وهو الحكمة ، . المصدر السابق .
 (٦) ، وأما جزء السبب فهو الأمر المُعتبر في استتمام السبب ليصير موجباً للحكم ، ويسمى بعض العلة ، وركنها . كالأهل والمحل ، في باب البيع ، وقد يقال : محل العلة ، وشرط العلة لوصف لا يناسب كالجنسية مع الطعم ، أو مناسبة دون غيره ، كالإحصان مع الزنا ، فإن مناسبة دون مناسبة الزنا ، فيسمى شرط العلة ومحلها ، وقد يطلق اسم السبب على الوصف ، مع تخلق الحكم لفوات شرط أو وجود مانع ، كالمال قبل حولان الحول يسمى سبباً . . .
 شرح جدل الشريف ٣٠/آ- ب .

- ٦٤- **الشرط** (١) : ما يلزم من انتفائه انتفاء السبب .
 فلئن (٢) قلت : **فالسبب المعين كذلك !**
 قلنا : **السبب المعين** لا يلزم من انتفائه ؛ من حيث هو سبب انتفاء الحكم ؛ بل مع ضمنية (٣) كونه معيناً وكونه معيناً إشارة إلى عدم غيره ، لا إلى شيء في نفسه . وبهذه الزيادة يتضح الفرق بين الشرط ؛ والسبب المعين .
 ٦٥- **المانع** (٤) ما يلزم من وجوده انتفاء الحكم . وهما مانعان :
مانع السبب : وهو ما يخل بحكمة السبب ، كجعل النقدين حلياً .
 ٦٧- **ومانع** [١٥/ب] **الحكم** : وهو ما يشتمل على حكمة لعلقة (٥) لها
- (١) وأما الشرط : فما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم كالطهارة في الصلاة ، واستقبال القبلة وستر العورة . وقيل : ما يلزم من انتفائه مفسدة ينتفي الحكم باعتبارها . وعلي هذا الحد الأخير ، فالحكم أبداً لا ينتفي إلا بأمر وجودي لا بعدم الشرط . شرح جدل الشريف ٣٠/ب .
 (٢) في (ف) : (فلان) وفي (ل) : (فلن) .
 (٣) ، الضم : الجمع بين شيئين فصاعداً . والإضمامة : جماعة من الناس ، أو من الكتب ، أو من الريحان ، ومنه أسد ضمضم : أي يضم الأشياء إلى نفسه عمدة الحفاظ : ضم ص ٣١٣
 (٤) ، وأما المانع : فينقسم إلى : مانع الحكم ومانع السبب .
 فأما مانع السبب : فما يخل بحكمة السبب ، كما نقول :
 ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة لحكمة الغني ، ولكن الدين ينفي الغني فتمتنع السببية لفوات الحكمة ، وقيل : أن مانع السبب ما يلزم من وجوده فوات وصف من السبب لولاه لوجود . كما نقول إذا وطأ امرأة بشبهة ، فالشبهة مانعة من انعقاد السبب فإنه يفوت بها وصف التحريم ، وهو من جملة السبب ، ولذا كُفر القتل مانع من انعقاد القتل سبباً للقصاص ، إذ تفوت به العدوانية ، أو يفوت به الإسلام ، وكل واحد صالح لأن يكون جملة تثبت القصاص .
 وأما مانع ما يلازمه حكمة فهي بمعزل عن حكمة السبب ، مقتضاها يقتضي حكمة سبب الإكرام ، وصدر القتل العمد العدوان منه يقتضي الإهانة بإيجاب القصاص ، وحكمة السبب نافية ، وهو الضرر اللازم بفعله . شرح جدل الشريف الورقة ٣٠/ب- ٣١/آ .
 (٥) في (خ) : (لاعلقة) .

بحكمة السبب ، مُقتضاها يناقض مُقتضى السبب .

٦٨- مدار الحكم : هو (١) موجب أو (٢) متعلقه .

٦٩- لازم الحكم : ما لا يثبت الحكم مع عدمه ، فيكون أعم من الشرط ، والعلة ، والسبب ، وجزئه ، ومحل الحكم فيه .

٧٠- ملزوم الحكم : ما يستلزم وجوده وجود الحكم .

٧١- النقض (٣) : إبداء العلة مع تخلف الحكم .

٧٢- العكس (٤) : إبداء الحكم ؛ بدون العلة ، وإيراده يُقدح في الحدود ، لا في الأدلة .

٧٣- الإلغاء (٥) : أن يبين المُستدلُّ ثبوت الحكم ؛ بدون الوصف المعارض به .

فائدة : إنما صحَّ الإلغاء ، وإن كان في حكم العكس ؛ بالإضافة إلى الوصف المعارض به ؛ من جانب المُستدل ؛ لامن حيث أن له دلالة على

(١) (هو) ليست في (خ) .

(٢) في (ل) : (ومتعلقه) .

(٣) سيأتي مفصلاً : ٣٢٨ .

(٤) ، وأما حقيقة العكس : فهو وجود العلة بوجود الحكم ، علي عكس الطرد ، فإنه وجود الحكم بوجود العلة . وفقد الانعكاس : وجود حكم علة في موضع مع فقد تلك العلة بعلة أخرى ، أو بأمر ليس بعلة . الكافية في الجدل ص : ٦٦

، وجوب شرط العكس في العقلي دون الشرعي ، الكافية ص : ١٥

قال الأمدي : « اختلفوا في اشتراط العكس في العلل الشرعية ، فائتبه قوم ونفاه أصحابنا ، الأحكام ٢١٦/٣ ، وانظر المستصفي ٩٧/٢ ، والمنحول : ٤١١ ، وأحكام الفصول : ٥٣ و ٦٠٤ .

(٥) « ألغي الشيء : أبطله . ويقال : ألغي القانون . ويقال : ألغي من العدد كذا : أسقطه . الإلغاء : في النحو - إبطال عمل العامل لفظاً ومحللاً في أفعال القلوب التي تتعدى إلي مفعولين تقول : العلم نافع عملت ، والعلم عملت نافع . وهو حكم جائز لا واجب . المعجم الوسيط : ٨٣٠/٢ .

إلغاء الوصف المعارض به ؛ فإنه لا يدلُّ عليه ، ولهذا لو أبدى (١) المُعترض - في صورة الإلغاء - وصفاً آخر افتقر المَعْلَل إلى أصل آخر ، تجرد (٢) عن الوصفين .

مثاله : لو عُرِضَ في الأصل بكون القتل بمُحدد ؛ ألغى بالمتقَل ، حيث جرح (٣) الظاهرة (٤) فإذا عارض فيه أيضاً بتخريب البنية الظاهرة ؛ ألغى بما إذا أدخل حديدة في فمه ، أو أجج ناراً في فيه (٥) .

٧٤- الدوران (٦) : عبارة عن الوجود ؛ مع الوجود ، والعدم مع العدم ، وهو المعبر عنه : بالطرد والعكس .

٧٥- الفرض (٧) : أكد من الواجب .

والفرض : أن يسأل عاماً فيجيب خاصاً ، أو يفتي عاماً ، ويدلُّ خاصاً (٨) .

(١) في (ل) و (خ) : (أبدى) وفي (ف) : (أبدا) .

(٢) في (خ) : (يجرد) .

(٣) في (خ) : (خرج) .

(٤) في (ل) : (الظاهر) .

(٥) سيأتي تفصيله في المسألة السابعة ص : ٣٥٨ .

(٦) ، وأما حقيقة العكس : فهو وجود العلة بوجود الحكم ، علي عكس الطرد ، فإنه وجود الحكم بوجود العلة . وفقد الانعكاس . وجود حكم علة في موضع مع فقد تلك العلة بعلة أخرى ، أو بأمر ليس بعلة . الكافية في الجدل ص : ٦٦ .

(٧) ، الفرض لغة : القطع والتقدير . وشرعاً : حكم لازم بدليل قطعي ، وحكمه أن يستحق العقاب تاركه - بلا عذر - ويكفر جاحده أنيس الفقهاء ص : ٤٨ .

وانظر الدرر : ٦/١ ، وحاشية ابن عابدين ٩٤/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٧١/٢ ، والمصباح المنير ٧١٩/٢ .

(٨) عبارة (خ) مضطربه وهكذا وردت : « والغرض : أن يسأل عاماً فيجيب خاصاً ، أو يفتي عاماً فيدلُّ خاصاً ، والفرض أكد من الواجب . .

[١٦/آ] هذا آخر ما أردنا ببيانه من الألفاظ المشتهرة - بين الفقهاء -
والتأنيس بما ذكرناه ينبّه على ما أغفلناه ، إن شاء الله تعالى .

التمهيد (١) الأول

أول ما تجب البداية به حسن القصد ؛ في إظهار الحق (٢) - طلباً لما عند
الله تعالى - فإن أنس من نفسه الحيد (٣) عن الغرض الصحيح ؛ فليكنها
بجهد ، فإن ملكها ؛ وإلا فليترك المناظرة - في ذلك المجلس - وليتق
السباب ، والمنافرة (٤) ، فإنهما يضعان القدر ، ويكسبان الإثم ، وإن زل
خصمه ؛ فليوقفه على زلله ، غير مخجل له - بالتشجيع عليه - فإن أصر
أمسك عنه ، إلا أن يكون ذلك الزلل مما يحاذر (٥) استقراره عند السامعين ،

(١) قال الله تعالى : (مهدت له تمهيداً) سورة المدثر ، الآية : ١٤ ، ومعناه : أي وطأت له علي
سبيل الاستدراج ، لا سبيل الإكرام ، هكذا في عمدة الحفاظ ص : ٥٥٤ مادة : مهد .
وفي تفسير ابن كثير ، ٢٩١/٨ ، أي مكنته من صنوف المال والأثاث وغير ذلك . . . وفي
القاموس : مادة مهد : . . . وتمهيد الأمر : تسويته وإصلاحه ، والعذر : بسطه وقبوله . . . وتمهد :
تمكن . . .

(٢) قال الخطيب : في الفقيه والمتفقه ، ٢٥/٢ - ٢٦ ، وليكن قصده - في نظره - إيضاح الحق ،
وتثبيته ، دون المغالبة للخصم . . . قال أبو يوسف : يا قوم أريدوا بعلمكم الله عز وجل . . . وقال
الشافعي - رضي الله عنه - ما كلمت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق ويعان ، وتكون عليه رعاية -
من الله - وحفظ ، وما كلمت أحداً قط إلا ولم أبال أبين الله الحق علي لساني ، أو لسانه
(٣) في القاموس : مادة حيد : . . . حاد عنه ، يحيد حيداً ، أو حيدانا ، أو محيداً أو حيوداً ، أو حيدة ، أو
حيدودة : مال . والحيد : ما شخص من نواحي الشيء . . . وكل ضلع شديد الإعوجاج . . .

(٤) روي الخطيب بسنده - في الفقيه والمتفقه ٣٥/٢ - عن ابن المعتز ، قال : إفرح بما لا تنطق به
من الخطأ ، مثل فركك بما لم تسكت عنه من الصواب ، وإن أفحش الخصم في جوابه ، وأحال
في حجاجه ، فينبغي ألا يحتد عليه ، ليحذر من الصياح ، في وجهه . والاستخفاف به ، فإن
ذلك من أخلاق السفهاء ، ومن لا يتأدب بآداب العلماء . . . وفي نفس المصدر ٣٦/٢ ، وقال عبد
الله بن المعتز : شدة الغضب تعثر المنطق ، وتقطع مادة الحجة . . . لا يمكن أن لا تغضب ، لكن
لا ينتهي غضبك إلي الإثم ، وأعف إذا لم يكن ترك الإنتقام عجزاً . . .
(٥) في (خ) : (يحاذر) : وفي (ف) : (يحاذر) . وهو ما نرجحه لأنه عائد علي المناظر .

فَيُنَبِّهُهُمْ عَلَى الصَّوَابِ فِيهِ ؛ بِاللَّطْفِ الْوُجُوهَ ، جَمْعاً بَيْنَ [١٦/ب] الْمُصْلِحَتَيْنِ (١) .

وهذه أصول مهمة تثمر الهدى ، فمن تمسك بها اهتدى .

وإذا كان ذلك ، فماذا ينبغي أن يكون العمل ؟

والجواب : أن العمل يجب أن يكون على ثلاثة أنواع : ١- العمل بالحق ، ٢- العمل بالعدل ، ٣- العمل بالبر .

(١) قال الجويني : في الكافية ص : ٥٣٢ ، وعليك أن لا تفتاح بالمناظرة من تعلمه معتقداً . . وإن

لم تعلمه كذلك حتي فاتحته بالكلام ، ثم علمته عليه ، وجب عليك الإمساك عن مناظرته ، فإن

رأيت نصرة دين الله - سبحانه - في الإمساك عنه ، زدت في الحد ، وبالغت في التحرز عنه .

ولا تترك ما قدرت عليه من المضايقة ، ولا تنق شنة تجد إليها سبيلاً إلا وقد ألحقتها به ، لأنك

إن ساهلته في شيء ، وربما يروج له كلام - في فصل - فيضايقك ويشنع عليك . بما يصعب

عليك التفصي عن أمره ، وإزالة أيهامه ، ولأنك إذا ضايقته - في كل معني وعبرة - ضعف

قلبه - في بدو النظر - فلا يروج له شيء بعدها .

ويمثله تعامل من قصده بالكلام : المباهاة .

وعلي العكس من هذا : تعامل المبتدي المسترشد ، الذي قصده التبين والتعرف للحق ، حتي لا تدع من التلطف ، والتساهل ، والكشف ، والبيان ، والتقريب شيئاً إلا وتأتي به .

لأنه كلما بالغت في المساهلة - معه - ازداد طمعاً - في تفهم الحق ، وازداد حرصاً ومواظبة

عليه ، إلي أن يوافق الله - سبحانه - للهداية . .

التمهيد الثاني

اعلم : أنه لا بد من معرفة : السائل ؛ والمسؤل (١) والجواب .

أما السائل : فهو القائل : ما حكم (٢) الله في هذه الواقعة ؟

وبعد ذكر الحكم ، ما الدليل (٣) عليه ؟

ويلزمه الإنتماء إلى مذهب ذي مذهب ، صيانة للكلام عن النشز (٤)

الذي لا يجدي .

فإن المستدل إذا ذكر - مثلاً - الإجماع (٥) دليلاً ؛ لفائدة

في تمكين السائل من ممانعة (٦) كونه حجة (٧) بعدما اتفق - علي

.....

(١) في (ف) و(خ) : (والمسؤل) . بواو واحدة . وذلك مخالف لقواعد الاملاء ، لأن وقوع الهمزة

المتوسطة مضومة - بعد حرف ساكن - يقتضي كتابتها علي الواو .

(٢) سبق تعريف الحكم ص : ١١٧ .

(٣) سبق تعريف الدليل ص : ١٠٩ .

(٤) في القاموس : مادة نشز ، النشر : المكان المرتفع ، كالنشاز - بالفتح . . والمرأة تنشز ، وتنشز

نشوزاً : استعصت علي زوجها وأبغضته . . وقلب ناشز : ارتفع عن مكانه رعباً . . .

(٥) سبق تعريفه ص : ١٢٥ .

(٦) في الكافية في الجدل ص : ٤٨ : ، وأما المنع : فهو إظهار دعوي المخالفة . .

(٧) في الكافية في الجدل ص : ٤٨ : ، وأما الحجة : أخذت - في اللغة - من المحجة : وهي الطريق

الواضحة . فيقال : إن كان العلم حجة صار محجة . وقيل أنها من الغلبة ، يقال : لاجه فحجه ،

أي : غلبه . وحدها - في الشريعة - ما تصحح بها الدعوي .

وقال ابن حزم : في الأحكام ٤١/١ ، والحجة : هي الدليل نفسه ، إذا كان برهاناً أو إقناعاً أو

شغباً . .

التَّمَسُّكُ به - الأثمة الأربعة^(١)، بناءً على أنه مما ساغ^(٢) فيه الخلاف^(٣) بين الأمة، إذ لكل مقام مقال^(٤). ويتعين عليه قصد الإستفهام^(٥)، وترك

(١) ١- النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) مولي تيم الله بن ثعلبة ت سنة ١٥٠ هـ .

انظر شذرات الذهب ٢٢٧/١، ووفيات الأعيان ٢١٥/٢، ومعجم المؤلفين ١٣/١٠٤ .

٢- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، إمام دار الهجرة ت ١٧٩ هـ ترجمته : الديباج المذهب ١٧/١ ، حلية الأولياء ٣١٦/٦ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ ، الأعلام ٢٥٧/٥ .

٣- محمد بن إدريس الشافعي المصلي . ولد في غزة وعاش في مكة وغيرها ت ٢٠٤ هـ ، آداب الشافعي للرازي ، مناقب الشافعي للبيهقي ، مقدمة كتابه اختلاف الحديث .

٤- الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ولد في بغداد ١٦٤، وتوفي بها سنة ٢٤١ تقريباً .

انظر طبقات الحنابلة ٤/١ ، ووفيات الأعيان ٢٠/١ ، وشذرات الذهب ٩٦/٢ .

(٢) في (خ) شاع .

(٣) في تعريفات الجرجاني ص : ١٠١ ، الخلاف . منازعة تجري بين المتعرضين لتحقيق حق ، أو إبطال باطل .

والخلاف باب واسع من أبواب العلم صنفت فيه الكتب ، ففي الفقه مثلاً ، ألف سبط ابن الجوزي ت ٦٥٤ هـ . كتاب إثبات الإنصاف في أسباب الخلاف ، وقبلة ألف محمد بن نصر المروزي - ٢٩٤ هـ . كتاب اختلاف العلماء - وهو في الفقه أيضاً ، وألف الإمام الشافعي - ٢٠٤ هـ . كتاب اختلاف الحديث ، ويبحث في الأحاديث ضمن إطار الفقه .

وقال حاجي خليفة : علم الخلاف : وهو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ، ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية ، وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق ، إلا أنه خص بالمقاصد الدينية وقد يعرف بأنه علم يقتدر به علي حفظ أي وضع كان بقدر الإمكان ، ولهذا قيل : الجدلي إما مجيب يحفظ وصفاً ، أو سائل يهدم وصفاً . . . وكتب الحنفية والشافعية أكثر من تأليف المالكية . . . وللغزالي فيه كتاب : المأخذ ، ولأبي بكر ابن العربي - من المالكية - كتاب التعليق ، ولابن القصار من المالكية عيون الأدلة ، ومن الكتب المؤلفة أيضاً المنظومة النسفية ، وخلافات الإمام أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ جمع فيه المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، كشف الظنون ص : ٧٢١ .

(٤) انظر مجمع الأمثال ١٢٦/٣ ، رقم : ٣٣٨٥ ، والحيوان للجاحظ ٤ / ٢٠١ .

(٥) في تعريفات الجرجاني ص : ١٨ : (الاستفهام : استعلام ما في ضمير المخاطب وقيل : هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت تلك الصورة ، وقوع نسبة بين الشيئين (أو) لا وقوعها ، فحصولها هو التصديق ، والا فهو التصور .

العبث^(١) ولا يمكن المداخل من [١٧/آ] إيراد أمر خارج عن الدليل - بالنظر إليه - يفسد الدليل ، كالقلب^(٢) ، والمعارضة^(٣) ، لأن ذلك وظيفة^(٤) المعترض .

وأما^(٥) السؤال : فهو قول السائل : ما الحكم في كذا^(٦) ؟

(١) في (ل) و (خ) : (العنت) . ومعني العبث والعنت متقارب في خدمة الباطل . في تعريفات الجرجاني ص : ١٤٦ ، العبث : ارتكاب أمر غير معلوم لفائدة ، وقيل : ما ليس فيه غرض صحيح لفاعله . .

وفي القاموس : مادة عنت : العنت - محركة - : الفساد ، والاثم ، والهلاك ، ودخول المشقة علي الانسان . . .

(٢) سيأتي تعريفه ص : ٣٤٠ .

(٣) سيأتي تعريفها ص : ٣٤٤ .

(٤) في (ل) وضيفة .

(٥) في (ل) (أما) دون : واو .

قال الجرجاني : في التعريفات ص : ١٢٣ ، السؤال : طلب الأدني من الأعلى . وفي عمدة الحفاظ ، قال السمين : والسؤال : استدعاء المعرفة . أو ما يؤدي إليها ، واستدعاء مال ، أو يؤدي إليه . فاستدعاء المعرفة . جوابها باللسان ، تنوب عنه اليد ، فاليد خليفة عنه بالكتابة ، والاشارة ، واستدعاء المال ، جوابه باليد ، وينوب عنها بوعود أو رد ، وأما السؤال الوارد من الله - تعالى - فليس للاستعلام ، لأنه - تعالى - علام الغيوب ، وإنما المراد به التقرير والتبكيث لقوم ، أو الجحد ، كقوله - تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) (سورة المائدة الآية ١١٦) . .

ثم السؤال إن كان للتعريف تعدي للإثنين ، بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى - وهو عن ، وتنوب عنها الباء - نحو (فاسأل به خبيراً) (سورة الفرقان الآية : ٥٩) . . وأن كان لاستدعاء مال تعدي بنفسه أو (بمن) فمن الأول قوله - تعالى - (وإذا سألتهم عن متاعاً) (سورة الأحزاب : ٥٣) (ومن الثاني) وأسألوا الله من فضله (سورة النساء الآية : ٣١) . .

يتضح مما ذكره السمين : إن تعريف الجرجاني قاصر عن المعني العام للسؤال .

(٦) في (ف) و (ل) (كذي) وفي (خ) (كذا) . وهو ما أثبتناه .

ما الدليل عليه ؟

ونحو ذلك .

وأما المسؤول - فيما نحن فيه - فهو المتصدى للإستدلال ، ويستحب له أن يأخذ في الدليل ؛ عقيب السؤال عنه ، وإن (١) أخره لم يكن منقطعاً (٢) إلا إن عجز (٣) عنه مطلقاً .

وأما الجواب (٤) : فهو الحكم المفتى به (٥) ، والأولى أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ فإن كان أخص منه (٦) ؛ فمنهم من جوزة في الفتوى (٧) ، دون الدليل ، ومنهم من عكس ، ومنهم من منعه مطلقاً ، ومنهم من جوزة مطلقاً (٨) .

(١) في (ل) : (فان) .

(٢) قال الباجي - في الأحكام ص : ٥٣ ، الانقطاع : العجز عن نصره الدليل ، وذكر المحقق أن الباجي قال في كتاب الحدود ص : ٧٩ ، بأنه عجز أحد المتناظرين عن تصحيح قوله ، ورجحه علي التعريف الموجود هنا .

(٣) في (خ) (يعجز) .

(٤) قال الجويني : في الكافية ص : ٧٠ ، وأما الجواب : فهو الخبر المضمن بمعنى السؤال . فلا جواب إلا خبر ، ومن الخبر ، ما لا يكون جواباً .

(٥) عبارة ، وأما الجواب : فهو الحكم المفتى به ، ساقطة من : (ل) .

(٦) (منه) من (ل) وليست في (ف) ولا (خ) .

(٧) قال السمين : في عمدة الحفاظ ، مادة فتى - ، المفتي : يزيل إشكال السائل ويوضح الأحكام . . . والفتيا والفتوي : بمعنى الافتاء . وجمع الفتيا : فتأ : فعلية : بزنة : علي وزن جمع : عليا ودنيا . وجمع الفتوي : الفتاوي ، والواو : عن ياء . لأن لام فعلية ؛ الاسم إذا كانت صفة ياء قلبت واوا . ولا مفعلي الصفة ، تسلم ، نحو : صديا وحريا . وفعل بالضم الصفة : ممالاً واوا ، تقلب ياء . يقال : دنيا عليا . والأصل : دنواء وعلواء ، من الدنو ، والعلو . . .

(٨) انتهى الخرم في (ل) .

والقائلون بالفرض (١) [١٧/ب] منهم من ألزم المستدل بناء ماخرج (٢) عن محل الفرض عليه ، ومنهم من قال : يثبت في بقية الصور ؛ ضرورة أن لا قائل بالفرق (٣) .

والمختار جواز الفرض في الفتوى ؛ دون الدليل ، من غير اشتراط بناء ، وأن الحكم لا يثبت في باقي الصور ؛ ضرورة أن لا قائل (٤) بالفرق ، بل يكون مسكوتاً عنه ؛ من جانب المستدل ، وليس علي المستدل نفي الموانع ؛ لأنه مامن مانع ينفيه (٥) إلا ويمكن أن يقول له خصمه : لم قلت : إنه لا مانع سواه ، ولأن الأصل عدم المانع ؛ فمن ادعى وجوده ؛ كان عليه البيان (٦) .

(١) سبق تعريفه ص : ١٣٥ .

(٢) في (ل) : (بناء علي ما خرج) وما أثبتناه من (ف) و (خ) .

(٣) سيأتي تعريفه ص : ٣٢٤ .

(٤) في (ل) : (ألقائل) .

(٥) في (ل) : (ينفيه) .

(٦) عرفه الباجي بقوله : البيان : الإيضاح ، الأحكام ص : ٤٧ .

وقال ابن حزم : ، والبيان : كون الشيء في ذاته ممكناً أن تعرف حقيقته لمن أراد عمله . . . الأحكام ٤٢/١ .

وحده الجويني بقوله : « وحده - في الشريعة - ما امتاز عن المشكل بوضوحه ، أو انفصل عن المشكل بوضوحه . . . الكافية ص : ٤٦ .

الباب الثالث

في أقسام الأدلة وبيان أحكامها

الدليل (١) - في الحقيقة - هو قول الله تعالى ولهذا قال الإمام [١٨/آ] أحمد (٢) - رضي الله عنه - قواعد الإسلام أربع : دال ، ودليل ، ومبين ، ومستدل (٣) .

فالدال : هو الله تعالى (٤) .

والدليل : هو القرآن .

والمبين : هو الرسول ص (٥) قال الله تعالى ﴿ لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٦) .

والمستدل : هم ذووا العلم ، وأولوا (٧) الألباب ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ، ودرأيتهم .

(١) سبق تعريفه انظر ص : ١٠٩ .

(٢) هو الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، أمام المحدثين ولد سنة ١٦٤ هـ وتوفي سنة ٢٤١ . انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى ٤/١ ، ووفيات الأعيان ٢٠/١ ، وشذرات الذهب ٩٦/٢ ، وتاريخ بغداد ٤/٤١٢ ، و تذكرة الحفاظ ٢/٤٣١ ، ومناقب الامام أحمد لأبي الفرج ابن الجوزي .

(٣) روي الخطيب بسنده ، عن أحمد بن حنبل ، أنه قال : « أصول الايمان ثلاثة : دال ، ودليل ، ومستدل . فالدال : الله - عز وجل - ، والدليل : القرآن . والمستدل : المؤمن . فمن طعن علي الله ، وعلي كتابه ، وعلي رسوله فقد كفر » ، الفقيه والمتفقه ٢/٢٣ .

(٤) قال الباجي : « والدال : هو الناصب للدليل » ، أحكام الفصول ص : ٤٧ .

(٥) (صلي الله عليه وسلم) من (ل) .

(٦) سورة النحل ، الآية ٤٤ .

(٧) في (ف) و (خ) : (وأولو) . وهذا هو خط الأملاء ، أما في القرآن الكريم فقد كتبت « أولوا » ، انظر سورة البقرة الآية : ٢٦٩ ، وسورة آل عمران الآية : ٧ ، ١٨ ، وغير ذلك حيث تكررت ١٧ مرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص : ٩٩ .

ومجموع الأدلة - المستروح (١) إليها ، في محافل النظر - خمسة الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، والإستدلال (٢) .

(١) في القاموس : مادة روح . . . واستروح : وجد الراحة كاستراح . . .

(٢) قال الباجي : « باب في أدلة الشرع : الأول : علي ثلاثة أضرب : أصل ، ومعقول أصل ، واستصحاب حال .

فأما الأصل : فهو الكتاب والسنة والاجماع .

وأما معقول الأصل فعلي أربعة أقسام : لحن الخطاب ، وفحوي الخطاب والحصر ، ومعني الخطاب .

وأما استصحاب الحال : فهو استصحاب حال العقل ، إذا ثبت ذلك . . .

إحكام الفصول ص : ٦٩ .

وقال الخطيب البغدادي : « أصول الفقه : الأدلة التي ينبني عليها الفقه ، وهي كتاب الله - سبحانه وتعالى - وسنة رسوله - صلي الله عليه وسلم - بما حفظ عنه ، خطاباً ، وفعلأ وإقراراً . واجماع الأمة ، من أهل الاجتهاد . فهي أصول ثلاثة . . . ثم نذكر القياس ، وما يجوز منه وما لايجوز . . . الفقيه والمتفقه : ٥٤/١ .

[الكتاب]

أما الكتاب : فينقسم إلى قطعي - في الدلالة - وظني .
أما القطعي : فلا يساعد في الفروع ؛ لأنه الدال دلالة لا تحتمل التأويل ، فلا يجوز خلافه .

والفروع : تبنى على غلبة الظنون (١) ؛ فيجوز خلافها .
[١٨/ب] وأما الظني : فهو الظاهر ، الذي سبق حده (٢) ، وبه يستدل في الفروع .

واعلم : أن التمسك به في جهة الإستدلال (٣) إنما هو بناء على ظهوره ، فيلزم المستدل به : بيان كونه ظاهراً في الدلالة ، والظهور فيه - تارة - يكون بحكم الوضع (٤) ، و - تارة - بحكم القرينة اللفظية (٥) ، و -

(١) قال الزنجاني : « أن الفروع إنما تبنى على الأصول ، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ، ولا يهتدي إلي وجه الارتباط بين أحكام الفروع ، وأدلتها - التي هي أصول الفقه - لا يتسع له المجال ، ولا يمكنه التفريع عليها بحال ، فإن المسائل الفرعية علي اتساعها ، وبعد غاياتها ، لها أصول معلومة ، وأوضاع منظومة ، ومن لم يعرف أصولها ، لم يحط بها علماً ، . تخريج الفروع علي الأصول : ص : ٣٤ .

وقال الباجي : « الفرغ : ما حمل علي الأصل بعلّة مستنبطة منه . . أحكام الفصول ص : ٥٢ .
(٢) سبق حده ص : ١١٢ .

(٣) سبق تعريفه ص : ١٢٦ .

(٤) قال الشريف الجرجاني : « الوضع - في اللغة - جعل اللفظ بإزاء المعني . وفي الإصطلاح : تخصيص شيء بشيء ، متي أطلق أو أحس الشيء الأول : فهم منه الشيء الثاني . والمراد بالاطلاق : استعمال اللفظ ، وإرادة المعني . والإحساس : استعمال اللفظ ، أعم من أن تكون فيه إرادة المعني أولاً . وفي اصطلاح الحكماء : هو هيئة عارضة للشيء ، بسبب نسبتين : نسبة أجزائه بعضها إلي بعض ، ونسبة أجزائه إلي الأمور الخارجية عنه - كالقيام والقعود - فإن كلا منهما هيئة عارضة للشخص ، بسبب نسبة أعضائه بعضها إلي بعض ، وإلي الأمور الخارجية عنه . . التعريفات ص : ٢٥٢ .

(٥) قال الجرجاني : « القرينة : في اللغة : فعيلة ، بمعني : الفاعلة مأخوذة من المقارنة ، وفي الاصطلاح : أمر يشير إلي المطلوب . والقرينة : إما حالية ، أو معنوية ، أو لفظية . نحو : -

تارة - باعتبار القرينة المعنوية .

مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾ (١) فإننا نتمسك به ؛ على أن غير الماء لا يلتحق بالماء في رفع المانع الشرعي (٢) .

= ضرب موسي عيسي . وضرب من في الدار من علي السطح . فإن الإعراب والقرينة منتف فيه ، بخلاف : ضرب موسي جبلي ، وأكل موسي الكمثري ، فإن في الأول قرينة لفظية ، وفي الثاني قرينة حالية . التعريفات : ١٧٤ .

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٤٨ .
وسياقي تفصيل المثال الأول ، في مسألة إزالة النجاسة في النظم السادس ص : ١٨٢ وص : ١٨٣ .

الطهارة - في اللغة - النظافة - والنزاهة عن الأدناس ، والطهور : أي ما يتطهر به ، مختار الصحاح : مادة طهر .
والطهارة - في اصطلاح الفقهاء - رفع حدث ، أو إزالة نجس ، أو ما في معناهما ، وعلي صورتها ، المجموع ١/١٢٤ .

(٢) قال الشاشي القفال : « وما عدا الماء المطلق ، من المائعات ، كالخل وماء الورد ، والنبذ ، وما اعتصر من شجر ، أو ثمر ، فلا تجوز به طهارة الحدث ولا طهارة النجس ، وهو قول مالك . وقال الأصم (١) ، وابن (٢) أبي ليلى : يجوز رفع الحدث ، وإزالة النجس ، بسائر المائعات . وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف (٣) : يجوز إزالة النجاسة بكل مانع طاهر مزيل للعين ، ولا يجوز رفع الحدث إلا بالماء .

وأما النبذ فنجس .
وقال أبو حنيفة : هو طاهر ، وعنه في جواز الطهارة به ثلاث روايات ، حلية العلماء ١/٦٠ - ٦١ .

١/ الأصم : أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الوراق ولد سنة ٢٤٧ هـ وتوفي سنة ٣٤٦ هـ . ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٣٣ ، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٦٠ ، والبدایة والنهاية ١١/٢٣٢ ، والنجوم الزاهرة ٣/٣١٥ ، ومنتظم ٦/٣٨٦ ، ونكت الهميان ص ٢٧٩ ، واللباب ١/٥٦ ، وشذرات الذهب ٢/٢٧٣ ، والاعلام ٨/١٧ .

٢/ ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن . كان من أصحاب الرأي وولي قضاء الكوفة ، وأقام حاكماً ثلاثة وثلاثين سنة ، ولي لبني أمية وبني العباس ، توفي بالكوفة وهو علي القضاء سنة ١٤٨ هـ .

ترجمته في التاج المكلل : ٣٩٤ . =

فإذا منع الخصم هذه الدعوى ؛ أثبتناها بالنقل عن أرباب اللغة ،
فإنهم قالوا: كل ما هو على وزن فعول ؛ فهو (١) موضوع للمبالغة (٢) بحكم
الوضع .

ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن
تبتغوا بأموالكم ﴾ (٣) [١٩/آ] (٤) فإن قوله : ﴿ وأحل لكم ﴾ (٥) يحتمل

= ٣ / أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم ، من أصحاب أبي حنيفة وتلاميذه ولي القضاء للخليفة
هارون الرشيد - رضي الله عنه - وهو أول من تلقب بقاضي القضاة . مات سنة ١٨٢ هـ .
ترجمته في الجواهر المضية ٢/ ٢٢٠ ، الفهرست ٢٠٣ ، العبر للذهبي ١/ ٢٨٤ .

(١) في (خ) : (فإنه) .

(٢) هذا الكلام ليس عاماً بل يدخله الاستثناء ، فقد قال سيبويه :

« وتقول : أعبد الله أنت رسول له ورسوله ، لأنك لاتريد بفعل ههنا ما تريد به في ضروب ،
لأنك لاتريد أن توقع منه فعلاً عليه ، فانما هو بمنزلة قولك : أعبد الله أنت عجز له .

وتقول : أعبد الله أنت له عدل ، وأعبد الله أنت له جليس ، لأنك لاتريد به مبالغة في فعل ، ولم
تقل : مجالس فيكون كفاعل ، فانما هذا اسم بمنزلة قولك : أزيد أنت وصيف له ، أو غلام له ،
وكذلك : البصرة أنت عليها أمير ، الكتاب ١/ ١١٧ .

بناء علي هذا نقول : أن الرسول اسم للمرسل لامبالغة في المرسل ، فهو بمثابة عجز التي
لاتجري مجري الفعل .

وقد ذكر السيوطي ما جاء علي فعول من الأسماء وذكر مصدراً واحداً هو قبول ، وقال : « ولم
أسمع غيره بالفتح في المصدر ، المزهر : ١٢٧/٢ - ١٢٨ ولكنه قال : « وزعم بعضهم أنه يقال
في لغة : الوضو بالفتح للمصدر ، والوقود كذلك ، وقال بعضهم : القبول والولوج - مفتوحان -
وهما مصدران شاذان ، وما سواهما من المصادر فمبني علي الضم ، المزهر ١/ ٧٣ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

(٤) في نهاية الصفحة ١٨/ب (بلغ مقابلة) .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

إحلال النكاح (١) ، ويحتمل (٢) إحلال الوطء (٣) ، ولا يترجح أحدهما ، لأنهما
معهودان في حق النساء ، غير أن ذكر الإبتغاء بالمال عرفنا أن المراد به
النكاح . ضرورة أن الإبتغاء بالمال إنما يباح فيه لافي الوطء (٤) .

ومثال الثالث : أن يستدل علي وجوب الحج (٥) - علي الفور -
حنبلً ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٦) فإذا قيل له :
الأمر المطلق لإشعار فيه بالفور ؛ ولا التراخي ، بل الإحتمالان متقابلان
. أمكنه أن يسلم ذلك ، ويرجح احتمال الفور ؛ بضرب من المعنى ؛
وهو : أن ترجح (٧) احتمال الفور أدعى إلى الإمتثال ، وأنفى للفوات -
علي ما لا يخفى - فيحصل ظهور أحد الإحتمالين [١٩/ب]

(١) قال الجرجاني : « النكاح في اللغة : الضم والجمع . وفي الشرع : عقد يرد علي تملك منفعة
البضع قصداً ، وفي القيد الأخير احتراز عن البيع ، ونحوه . لأن المقصود فيه تملك الرقبة ،
وملك المنفعة داخل فيه ضمناً . التعريفات : ٢٤٦ .

وشرط صحته التأييد عند أهل السنة كافة . بالإضافة إلي الوالي والشاهدين .

(٢) ليس في (خ) : (يحتمل) .

(٣) في مختار القاموس : مادة وطئ : « وطئه بطؤه : داسه . . ووطئ المرأة : جامعها . . .

(٤) قال أبو بكر ابن العربي : « . . أباح الله الحكم الفروج بالأموال ، والإحصان دون السفاح ، وهو
الزنا . وهذا يدل علي وجوب الصداق في النكاح ، لكن رخص في جواز السكوت عنه عند
العقد ، كما تقدم في التفويض - في سورة البقرة - وقد حققناه هنالك . . . ولما أمر الله تعالى
بالنكاح ، بالأموال ، لم يجز أن يبذل فيه ما ليس بمال ، وتحقيق المال : ما تتعلق به الأطماع ،
ويعتد للانقضاء . . . أحكام القرآن ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٥) هذا المثال مفصل في النظم الرابع ص : ١٧٩ . وفي المسألة التاسعة ص : ٣٧٢ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٩٦ .

(٧) في (خ) : (يرجح) .

المتقابلين ، وهو : وجوب^(١) الفور ، بهذه القرينة المعنوية^(٢) .
فائدة : قال قوم : من شرط صحة الاستدلال بالنص^(٣) ؛ موافقة الخصم على كونه ظاهراً في الدلالة .
 وقال آخرون : لا يجوز ممانعة المستدل في ظهور ما ادعاه ظاهراً إذا كان مختلفاً فيه ؛ لأنه ينتقل الكلام إلى مسألة أخرى .
والرأي الحق : أن لا يشترط موافقة الخصم على كونه ظاهراً لما في ذلك من الحرج ، إذ أكثر أوصاف الأدلة مختلف فيها . وأن يمكن^(٤) الخصم من الممانعة إذا انتمى إلى مذهب ذي مذهب ، ولم يقصد العنت^(٥) . ومن هذا القبيل استدلال الحنبلي على الشافعي بالمرسل^(٦) .

(١) قال الجرجاني : « الوجوب : هو ضرورة اقتضاء الذات عينها ، وتحقيقها في الخارج ، وعند الفقهاء : عبارة عن شغل الذمة . »

الوجوب الشرعي : هو ما يكون تاركه مستحقاً للذم والعقاب .

الوجوب الفعلي : ما لزم صدره عن الفاعل ، بحيث لا يتمكن من الترك ، بناء على استلزامه محلاً .

وجوب الأداء : عبارة عن طلب تفريغ الذمة . التعريفات : ٢٥٠ .

(٢) سبق تعريف القرينة ، أنظر : ص : ١٤٦ .

(٣) سبق تعريف النص : ص : ١١١ .

(٤) في (خ) : (يمكن) .

(٥) العنت المشقة . وأصل العنت : التشديد . ثم نقلت إلي معنى الهلاك ، عمدة الحفاظ : عنت ص : ٣٨٤ .

(٦) قال ابن الصلاح : « معرفة المرسل : صورته التي لا خلاف فيها : حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة ، وجالسهم . ثم أعلم أن حكم المرسل ، حكم الحديث الضعيف ، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر . علوم الحديث ص : ٥١ - ٥٣ . »

فأرباب القول الأول ؛ لا يجوزون التمسك به [٢٠ / آ] لكون الشافعي لا يعتقده دليلاً^(١) .

وأرباب القول الثاني ؛ جوزوه ، ولم يسوغوا للشافعي مطالبة الحنبلي ؛ ببيان ظهوره .

والذي نختاره : جواز التمسك^(٢) به ، وجواز المطالبة بظهوره ، ليدل عليه المتمسك به .

— وقال الإمام مسلم : « المرسل في أصل قولنا ، وقول أهل العلم بالأخبار ، ليس بحجة . » صحيح مسلم ٢٤ / ١

وقال أبو داود ، في رسالته إلي أهل مكة - ص : ٥ : « وأما المرسل : فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ، ومالك ابن أنس ، والأوزاعي ، حتي جاء الشافعي ، فتكلم فيه . . . »

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي ، وأعلم : أنه لاتنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء ، في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلأ ، وهو ليس بصحيح علي طريقهم ، لانقطاعه وعدم اتصال سنده إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - . وأما الفقهاء فمرادهم : صحة ذلك المعني الذي دل عليه الحديث . فاذا عضد المرسل قرائن تدل علي أنه له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه ، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن ، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة ، كالشافعي وأحمد ، وغيرهما . . . شرح علل الترمذي : ٢٩٧ / ١ . وقد ألف العلماء كتباً في المراسيل أمثال أبي داود ، وأبي حاتم الرازي ، والحافظ العلاني . . .

(١) إن الشافعي - رضي الله عنه - لم يعترض علي المراسيل ، بل احتج الشافعي بمرسلات سعيد بن المسيب - رضي الله عنهما - فانها وجدت مسانيد من وجوه أخر . . . علوم الحديث ٥٣ - ٥٤ . وقد قبل الشافعي الحديث المرسل من كبار التابعين لشرط الاعتبار في الحديث المرسل ،

وفي الرواي المرسل . أنظر الرسالة ص : ١٩٨ - ٢٠٣ .

(٢) أن المؤلف يتمسك بالمرسل عامة ، حسب طريقة الحنابلة .

والفرق بين هذا وبين الأول : أن الأول يرجع إلى أمر في المتن^(١)، وهذا يرجع إلى أمر في السند^(٢).

واعلم : أن العام المخصص يصح التمسك بعمومه فيما عدا محل التخصيص^(٣) ، نظراً إلى الوضع^(٤) ؛ فإن اللفظ يشمل ما عدا محل التخصيص ؛ بعد التخصيص ، كما كان شاملاً له قبل التخصيص .

ولا يجب على المستدل أن يبين انتفاء المعنى الذي لأجله خص في ما عدا محل التخصيص ، لأن ظن^(٥) العموم^(٦) - في ما عدا صورة [٢٠/

(١-٢) قال سيدي العربي الفاسي :- في المجموع الكبير من المتون ص : ٤٧٩ :

والمتن ما روي قولاً ونقل

والسند الذي له به وصل

فالمتن هو نص الحديث ، والسند أسماء الرواة ، وقد شدد العلماء على السند لأنه - كما قال سفیان الثوري - : الاسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ، شرف أصحاب الحديث .

وكان الزهري يقول :- عن الاسناد - لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجته ، الجرح والتعديل : ٣٤/١ .

(٣) أنظر رقم ١٣٤ ص : ١١٠ . ورقم ١٤ ص : ١١١ .

قال الجرجاني : التخصيص : هو قصر العام على بعض منه بدليل مستقل مقترن به ، واحتراز بالمستقل عن الاستثناء ، والشرط والغاية ، والصفة . فأنها إن لحقت العام ، لا يسمى مخصوصاً . . . التعريفات ص : ٥٣ .

(٤) سبق تعريف الوضع ص : ١٤٦ .

(٥) قال الشريف الجرجاني : : الظن : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض . ويستعمل في اليقين والشك ، وقيل الظن : أحد طرفي الشك بصفة الرجحان ، التعريفات : ١٤٤ .

(٦) قال الجويني : : وأما العموم : فهو في اللغة : الشمول .. وحده - في الشريعة - بلفظة ما شمل شيئين ، أو جالين فصاعداً . وقيل في الألفاظ : الموضوع لما زاد على الاثنين على العدد : أنه عموم ، وجمع ، اصطلاحاً من علماء الشريعة لامن حيث اللغة .

وقيل حده : ما صح تخصيصه ، أو ما صح فيه الرفع والابقاء ، فكل عموم ، وجمع فهو ظاهر ، وإن كان من الظواهر ما لا يسمى جمعاً وعموماً ، الكافية في الجدل ص : ٥٠ .

ب [التخصيص^(١) - ظاهر ، بناءً على اقتضاء دليل العموم^(٢) له ، فلا يكلف المستدل بعد ثبوت الظهور ؛ زيادة ظهور^(٣) .

[السُّنَّة]

وأما السُّنَّة^(١) : فتقسم إلى مقطوع^(٢) به - في الدلالة - ومظنون^(٣).

ويمكن التمسك بهما في الفروع^(٤) إذا كان القطعي - منهما - منقولاً

(١) قال الباجي : السنة : مارسم ليحتذي به ، أحكام الفصول ص : ٥٠ .

وقال ابن حزم : السنة : هي الشريعة نفسها ، وهي في أصل اللغة : وجه الشئ وظاهره . . وأقسام السنة - في الشريعة - فرض ، أو نذب أو إباحة أو كراهة ، أو تحريم ، كل ذلك قد سنّه رسول الله - صلي الله عليه وسلم - وعن الله - عز وجل - ، الأحكام ٤٧/١ .

وقال منصور السمعاني : وأما السنة : فهو الأصل الثاني ، وهو تلو الكتاب ، وهي عبارة عن كل ما شرعه الرسول - صلي الله عليه وسلم - لهذه الأمة ، قولاً وفعلًا . قال أبو سليمان الخطابي : هي الطريقة المملوكة ، في الأمر المحمود ، وأصلها من قولهم : سننت الشئ بالسن ، إذا أمررت به عليه حتي يؤثر فيه سنناً . أي : طرائق ، فإذا أطلقنا السنة ، أريد بها الطريقة المحمودة ، وإذا قيدت ، كانت في الخير والشر ، لقوله - صلي الله عليه وسلم - : من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلي يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة ، فعليه وزرها ، ووزر من عمل بها إلي يوم القيامة ، ويقال : السنة عبارة عن السير . . فسنه رسول الله - صلي الله عليه وسلم - هي الطريقة التي سلكها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ثم لها مراتب ، ونقل بعضها موجب العلم ونقل بعضها موجب العمل . . . قواطع الأدلة : الورقة ٦/٦ مخطوط .

وذكر محمد عجاج الخطيب أن السنة - في اصطلاح علماء أصول الفقه - هي : كل ما صدر عن النبي - صلي الله عليه وسلم - غير القرآن الكريم ، ومن قول ، أو فعل ، أو تقرير ، مما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً . . . السنة قبل التدوين ص : ١٦ .

(٢) المقطوع به : ما ورد فيه نصٌ صريح لا يحتمل الظن ، وعليه الإجماع . انظر ص : ١١٢ ، رقم ١٨ :

(٣) المظنون : هو ما يحتمل أكثر من وجه وفيه مجال للاجتهاد .

وقد سبق تعريف الظن أنظر ص : ١١٢ ، رقم ١٩ . و ص : ١٤٦ .

(٤) قال الزنجاني : أن الفروع إنما تبني علي الأصول ، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ، ولا يهتدي إلي وجه الارتباط ، بين أحكام الفروع وأدلتها - التي هي أصول الفقه - لا يتسع له المجال ، ولا يمكنه التفريع عليها بحال ، فإن المسائل الفرعية علي اتساعها ، وبعد غاياتها ، لها -

نقلًا مستفيضاً^(١) ، أو آحاداً^(٢) .

وعلي المستدل بالسنة وظيفتان :

إحداهما : بيان ظهورها : إما بالوضع ، أو بالقرائن اللفظية ، أو المعنوية كما سبق^(٣) .

الثانية : بيان الصحة^(٤) . ويجب علي المستدل بيان الصحة ابتداءً -

قبل منعها - وله في بيان ذلك مناهج ثلاثة :

أحدها : بيان كونه مشهوراً^(٥) بالصحة .

وثانيها : نقله بالنعنة^(٦) .

= أصول معلومة ، وأوضاع منظومة ، ومن لم يعرف أصولهما ، لم يحط بها علماً . . استقل علماء الأصول بذكر الأصول المجردة ، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة . . .

تخريج الفروع علي الأصول : ص : ٣٤ - ٣٥ .

(١) قال الحافظ ابن حجر وغيره : إن المشهور هو ما روي من ثلاثة أسانيد فأكثر ، بشرط أن يكون عدد الأسانيد محصوراً معيناً ، شرح نخبة الأثر ص : ١٨ - ٣١ .

ويسمي المشهور : المستفيض . أنظر التدريب ص : ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) سبق رقم ٢٧ . ص : ١١٦ .

(٣) أنظر ص : ١٤٦ وما بعدها .

(٤) أي صحة نسبة السنة ، وعدم وضعها .

(٥) سبق في رقم : (١) من هذه الصفحة .

(٦) قال ابن الصلاح : الإسناد المعنعن : وهو الذي يقال فيه : فلان عن فلان . عده بعض الناس : من قبيل المرسل ، والمنقطع حتي يتبين اتصاله بغيره .

والصحيح - والذي عليه العمل - أنه من قبيل الاسناد المتصل . وإلي هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم ، وأودعه المشترطون للصحيح ، في تصانيفهم فيه ، وقبلوه . . وهذا بشرط : أن يكون الذين أضيفت العننة إليهم قد ثبتت ملاقة بعضهم بعضاً ، مع براءتهم من وصمة التدليس .

فحينئذ يحمل علي ظاهر الإتصال ، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك . . وحكي ابن عبد البر - عن جمهور أهل العلم - أن (عن) و (أن) سواء ، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو -

وثالثها : عزوه إلى كتاب من كتب المُحدثين ، وليس من شرطه [٢١ / آ] عزوه إلى كتاب مُتَّفَقٍ على صحته (١) ، بل يكفيهِ عزوه إلى كتابٍ غيرٍ مُشتهرٍ بالسُّقم (٢) . فإن كان الذي عزاه إلى كتابه مُحدثاً ؛ فقيهاً ؛

= باللقاء والمجالسة والسماع والمُشاهدة ، يعني مع السلامة من التدليس ، فإذا كان سماع بعضهم ، عن بعض صحيحاً ، كان حديث بعضهم ، عن بعض - بأي لفظ ورد - محمولاً على الإتصال ، حتي يتبين فيه الإنقطاع .

وذكر أبو المظفر السمعاني - في العنقة - أنه يشترط طول الصحبة بينهم ، علوم الحديث ص : ٦٦ - ٦٦ . وللمزيد من التفاصيل أنظر : كتاب فتح الملهم شرح صحيح مسلم ٤٠ / ١ - ٤١ ، ١٤٨ ، ١٥٠ - ، وفتح المغيث ص ٦٦ - ٦٧ ، وعلل الترمذي ٣٥٩ / ١ - ٣٨٣ ، والتقييد والإيضاح ص ٦٧ - ٧٢ ، ومسودة آل تيمية ص : ٢٥٣ .

(١) أصح كتب الحديث صحيحي البخاري ومسلم ، ثم صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة ، فسمتدرك الحاكم ، و موطأ مالك ومُسند الشافعي ، ومُسند أحمد بن حنبل وسنن أبي داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، الدارمي ، والبيهقي ، والمختار من السنن لابن الجارود ، وجميع هذه الأصول مطبوعة متداولة . انظر فهرس المصادر والمراجع المطبوعة .

(٢) الكتب المشهورة بالسقم : هي الكتب التي وضعها أهل الأهواء ، والروافض ، لدعم أهوائهم ومجابهة أهل السنة والجماعة . وقد اشتهر العراقيون في الوضع حتي قال الإمام مالك - رضي الله عنه - : نزلوا أحاديث أهل العراق ، منزلة أحاديث أهل الكتاب : لاتصدقهم ولاتكذبوهم . منهاج السنة النبوية : ٤٦٧ / ٢ .

وقال ابن تيمية - رحمه الله - : وفي الجملة : فمن جرب الرافضة - في كتابهم وخطابهم - علم أنهم أكذب خلق الله ، فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب ، قبل أن يعرف صدق الناقل ؟ وقد تعدي شُرهم إلي غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق ، حتي كان أهل المدينة يتوقون أحاديثهم . . . منهاج السنة ٤٦٧ / ٢ .

ويقول ابن تيمية : : ومع هذا ، كان في الكوفة وغيرها ، من الثقة الأكابر كثير ، ولكن لكثرة الكذب - الذي كان أكثره في الشيعة - صار الأمر يشتبه علي من لا يميز بين هذا وهذا . . . ولهذا كره - لمن لا يكون له نقد وتمييز - النظر في الكتب التي يكثر فيها الكذب في الرواية ، والضلال في الآراء ، ككتب أهل البدع . . . منهاج السنة ٤٦٨ / ٢ .

ويقول ابن تيمية - رحمه الله - : وليس في الطوائف أكثر تكذيباً بالصدق وتصديقاً بالكذب ، من الرافضة ، فإن رؤوس مذهبهم ، وأئمتهم - الذين ابتدعوه ، وأسسوه - كانوا منافقين زنادقة ، مرادهم إفساد دين الإسلام . . . منهاج السنة : ٣٠٢ / ٦ - ٣٠٣ .

نظرت (١) : فإن كان المعزو إليه كتاب فقهِ لم يكفهِ ، وإن كان كتاب حديث فقد وفَّى بما وظف عليه .

ويلتحق بأذيال هذا القسم أصنافٌ تنتظم في سلكه ؛ منها : **فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ** وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ .

فمنهم من قال : يدلُّ على الوجوب .

ومنهم من قال : لادلالة له ، إذ لاصيغة له .

ومنهم من فصل ، وسنوضح الكلام فيه في الباب الرابع (٢) إن شاء الله تعالى .

ومنها **إِقْرَارُهُ ﷺ** وهو دالٌّ على الإباحة .

ومنها : [٢١ / ب] **مذهب الصحابي** (٤) .

وعن الإمام أحمد - رضي الله عنه - في كونه حُجَّةً - روايتان (٥) .

(١) في (خ) : (نظر) .

(٢) سيأتي ذكره في ص : ٢٠٣ - ٤٥١ ، أنظر الأحكام لابن حزم ١٤٦ / ١ ، وأصول السرخسي ٨٦ / ٢ .

(٣) قال ابن حزم : : وأما إقراره - عليه السلام - علي ما علم وترك إنكاره إياه ، فإنما هو مبيح لذلك الشيء فقط . وغير موجب له ، ولا نادب إليه ، لأن الله - عز وجل - افترض عليه التبليغ ، وأخبره أن يعصمه من الناس وأوجب عليه أن يبين للناس ما نزل إليهم ، فمن أدعي أنه - عليه السلام - علم منكراً فلم ينكره ، فقد كفر ، لأنه جحد أن يكون - عليه السلام - بلغ كما أمر ، ووصفه بغير ما وصفه به ربه . . . الإحكام ١٤٦ / ١ - ١٤٧ .

(٤) قال السرخسي : : قول الواحد من الصحابة مقدماً علي القياس ، يترك القياس بقوله ، وعلي هذا أدركنا مشايخنا . . . إن قول الواحد منهم - فيما لا يوافق القياس - يكون حجة ، في العمل به كالنص يترك القياس به . . . الأصول ١٠٥ / ٢ - ١١٠ .

(٥) : وللشافعي في المسألة قولان : كان يقول - في القديم - : يقدم قول الصحابي علي القياس ، وهو قول مالك ، وفي الجديد : : كان يقول - يقدم القياس - في العمل به - علي قول الواحد والإثنين -

ومن أصحابنا مَنْ جعله حُجَّةً إذا خالف القياس ، لأنَّ الظاهر من
الهِدْيَةِ ؛ أَنَّهُ لم يخالف القياس ؛ إِلَّا لِتَوْقِيفٍ (١) سمعه من النَّبِيِّ ﷺ .

[الإجماع]

وأما الإجماع (١) : فينقسم إلى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

- أحدها - أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ بِأَقْوَالِهِمْ ، وَيُنْقَلُ عَلَى لِسَانِ التَّوَاتُرِ (٢) .
- الثَّانِي - أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ بِأَقْوَالِهِمْ ، وَيُنْقَلُ عَلَى لِسَانِ الْآحَادِ (٣) .
- الثَّالِث - أَنْ يَشْتَهَرَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ بَيْنَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، وَلَا يُوْجَدُ لَهُ نَكِيرٌ ، وَيُنْقَلُ مُتَوَاتِرًا .
- الرَّابِع - أَنْ يَكُونَ كَالثَّالِثِ وَيُنْقَلُ آحَادًا .
- الخامس - إِنْ يَشْتَهَرَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ بَيْنَ [٢٢/آ]

(١) سيق تعريفه رقم : ٤٣ . ص : ١٢٥ ، وسيأتي ص : ٢٧١ .

(٢) سيق تعريف التواتر رقم : ٢٥ ص : ١١٥ .

قال الغزالي : : إِنْ كَانُوا عِدْدًا يُمْكِنُ لِقَاؤُهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ، عَرَفَ مَذْهَبُ قَوْمٍ بِالْمَشَافَهَةِ ، وَمَذْهَبُ الْآخَرِينَ بِأَخْبَارِ التَّوَاتُرِ عَنْهُمْ ، مِثْلَمَا عَرَفْنَا أَنَّ مَذْهَبَ جَمِيعِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : مَنَعُ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ ، وَيَطْلَانُ النِّكَاحُ بِمَا وَلِيَ . المستصفي : ١٧٤/١ .

قال عبد العلي الأنصاري : : (لَا يَشْتَرُطُ عِدْدُ التَّوَاتُرِ) فِي الْمَجْمَعِينَ (فِي مَخْتَارِ الْأَكْثَرِ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِعِدْدِ التَّوَاتُرِ ، الْعِدْدُ الْمَعِينُ ، فَانْه ، تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَاحِدٌ لِأَقْلِهِ ، بَلِ الْمُرَادُ عِدْدُ لَوْ أَخْبَرُوا فِي مُحْسُوسٍ وَقَعَ الْعِلْمُ (لِأَنَّ الْحُجِّيَّةَ) إِنَّمَا هِيَ (لِلاتِّفَاقِ تَكْرِيمًا) لِهَذِهِ الْأُمَّةِ (وَهُوَ مُطْلَقٌ) لَادْخُلَ فِيهِ لِعِدْدِ التَّوَاتُرِ .

اعلم : إِنْ الْعَمْدَةُ فِي إِثْبَاتِ حُجِّيَّةِ هَذَا الْإِجْمَاعِ : الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ ، أَمَّا الْعَقْلِيَّةُ فَلَا تَفِيدُ ، لِأَنَّ التَّخَطُّطَ لَمْ تَظْهَرْ لِمُخَالَفِ الْمَجْمَعِينَ ؛ غَيْرِ الْبَالِغِينَ عِدْدِ التَّوَاتُرِ . . . فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ ٢٢١/٢ .

(٣) قال منصور السمعاني : : إِنْ التَّوَاتُرُ يَقْتَضِي الْقَطْعَ بِالْحَقِّ .. وَإِنْ أَخْبَارُ التَّوَاتُرِ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ - عَلَيَّ مَا سَبَقَ - وَذَلِكَ عِلْمٌ لَا يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ خَبَرِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَأَمَّا هَا هُنَا فَهُوَ إِجْتِهَادٌ ، وَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ إِصَابَةً الْأَقْلَ لِلصَّوَابِ ، وَأَخْطَأُ الْأَكْثَرَ ، لِأَنَّ الْإِصَابَةَ هَا هُنَا ، بِالتَّوْفِيقِ ، وَلَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُوَفَّقَ اللَّهُ الْأَقْلَ وَيَحْرَمَ الْأَكْثَرَ . . . قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ الْوَرَقَةُ ١٦٦/ب ١٦٧/آ .

- من الصحابة . كما ذهب إليه الكرخي . وبعض أهل الحديث يخصون بترك القياس ، في مقابلة قولهم : الخلفاء الراشدون . . . أصول السرخسي ١٠٦/٢ .

وقال الإيجي : : يجب تعظيم الصحابة كلهم ، والكف عن القدح فيهم . . . إِنْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَتَهُمْ ، وَوَقَّفَ عَلَيَّ مَأْثَرَهُمْ ، وَجَدَهُمْ فِي الدِّينِ ، وَبَذَلَهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ ، فِي نَصْرَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، لَمْ يَتَخَالَجْهُ شَكٌّ فِي عَظَمِ شَأْنِهِمْ ، وَبِرَاءَتِهِمْ عَمَّا يَنْسَبُ إِلَيْهِمْ الْمُبْطَلُونَ مِنَ الْمُطَاعِينَ ، وَمَنْعَهُ ذَلِكَ عَنِ الطَّعْنِ فِيهِمْ ، وَرَأَى ذَلِكَ مُجَانِبًا لِلِإِيمَانِ . . . المواقف ص : ٤١٣ .

(١) قال أبو علي القالي : : وقال الخليل : الوقف : مصدر قولك : وقفت الدابة ، ووقفت الكلمة وقفاً . هذا فعل مجاوز . فإذا كان لازماً ، قلت : وقفت وقوفاً . وإذا أوقفت الرجل ، عن الكلمة ، قلت : وقفته توقيفاً . ولا يقال أوقفت - في شيء من الكلام - إلا إذا مررت بالرجل وهو واقف ، قلت ما أوقفك ها هنا ؟ . . . البارع ص : ٥٠ .

الباقين، ويكون محفوظاً بالقرائن - إلى حدٍ يُستفاد منه القطع بالموافقة -
وينقل متواتراً .

السادس - أن يكون كالذي قبله ، وينقل أحاداً .

الأول^(١) والخامس - يكونان في القطعيات^(٢) .

وباقى الأوجه الأربعة - يمكن التمسكُ بها في مسائل الفروع ،
ولامبالاة بمنكرى ذلك^(٣) ؛ على ما سنوضحه في جواب الاعتراضات^(٤) ،
إن شاء الله تعالى .

[القياس]

وأما القياس : فقد سبق بيانُ حدِّه^(١) ، وأسماءُ أقسامه ، وهو مركبٌ
من أربعة أركانٍ : أصلٍ ، وفرعٍ ، وعلةٍ ، وحكمٍ .

أما الأصل : فهو محلُّ الحكم ؛ الذي يروم المُستدلُّ التسويةَ بين الفرع
وبينه فيه^(٢) ، وشرطُه : أن يكون معلوماً^(٣) [٢٢/ب]

أما القياس على أصلٍ مجهولٍ فباطلٌ ؛ لأنَّ العلم بوجودِ العلة^(٤) فيه
فرعُ العلم به ، فإذا جهل ؛ جهلت صفاته ضرورةً .

وأما الفرع : فهو محلُّ الحكم المتنازع فيه ، وله ثلاثة شروطٍ :
أحدها - خلوه عن ما يمنع ثبوت حكمه .

(١) سبق في الرقم : ٤٤ ، ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ ص : ١٢٥ - ١٢٨ ، وسيأتي ص : ٢٧٧ .

(٢) أي في الحكم .

(٣) قال ابن حزم : « والمعلوم : قسمان : معلوم بالأصل المذكور ، ومعلوم بالمقدمات الراجعة إلى
الأصل ، وكل ما نقل بتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أُجمِعَ عليه نقل جميع علماء
الأمّة عنه - عليه السلام - أو نقله الثقة عن الثقة ، حتي يبلغ إليه - عليه السلام - فداخل في باب
ما تيقن ضرورة ، بالمقدمات المذكورة ، الأحكام ٤٣/١ .

(٤) رفض ابن حزم دخول العلة في الدين فقال : « والعلة : طبيعة في الشيء يقتضي صفة
تصححها ، ولا توجد تلك الصفة دونها ، ككون النار علة للإحراق ، والاحراق هو معلولها ،
والعلة - أيضاً - المرض ، ولا علة في شيء من الدين أصلاً ، والقول بها في الدين بدعة
وباطل . » الأحكام ٤٤/١ - ٤٥ .

غير أن الزنجاني يقول : - إن العلة المتعدية وسيلة إلى إثبات الحكم ، والعلة القاصرة : وسيلة إلى
نفيه ، وكلاهما مقصودان ، فإن إثبات الحكم في محل النفي محذور ، كما أن نفيه في محل
الإثبات محذور . » تخريج الفروع على الأصول ص : ٤٧ .

(١) في (ل) و (خ) : (والأول) .

(٢) سبق تعريفها ص : ١٠ .

(٣) قال منصور السمعاني : « قال بعض الرافضة : إذا اتفق أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - على شيء كان حجة مقطوعاً بها ، ولم ينظر إلي خلاف غيرهم . » قواطع الأدلة الورقة
١٦٧/آ .

وقال السمعاني : « الإجماع حجة من حجج الشرع ، ودليل من دلائل الله تعالى على الأحكام ،
وهو حجة مقطوع بها ، وقال النظام : ليس بحجة ، وقالت الإمامية : ليس بحجة من حيث
الإجماع ، ولكن الحجة : في أن الإمام داخل فيهم وقوله مقطوع على صحته ، وذهب بعض من
دفع الإجماع ، إلى أنه : لا يتصور وجود الإجماع . » قواطع الأدلة الورقة ١٥١/ب .

(٤) سيأتي في الصفحة : ٢٠٣ وما بعدها .

الثاني - كونه جامعاً لشرائط ثبوت ذلك الحكم ، ولا يكلف المستدلّ التعرّض بذلك^(١) ابتداءً^(٢) ، بل المعتريّ من وظيفته إبداء الموانع^(٣) ، وبيان انتفاء الشرائط^(٤) .

الثالث - تحقّق المناط^(٥) فيه ، وعلى المستدلّ بيانه ابتداءً .
وأما العلة : فلها شروط ثلاثة .

أحدها - أن تكون ظاهرة ؛ لأنها أمانة على الحكم لخفائه ، فلا يجوز أن تكون خفية^(٦) لأن الخفي لا يدلّ [٢٣/آ] على الخفي .

(١) في (خ) : (لذلك) .

(٢) قال الجرجاني : « الابتداء : هو أول جزء من المصراع الثاني ، وهو - عند النحويين - تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد ، نحو : زيد منطلق ، وهذا المعنى عامل فيهما ، ويسمى الأول مبتدأً ومسنداً ومحدثاً عنه ، والثاني خبراً ، وحديثاً ومسنداً .
الابتداء العرفي : يطلق على الشئ الذي يقع قبل المقصود ، فيتناول الحمد له ، بعد البسمة ، التعريفات ص : ٧ .

(٣) سبق تعريفه رقم ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ ، ص : ١٣٣ .

(٤) سبق تعريفه رقم : ٦٤ ، ص : ١٣٣ .

(٥) سبق تعريفه رقم : ٥٣ ، ص : ١٢٩ .

قال ابن تيمية : « فأما تحقيق المناط : فهو متفق عليه بين المسلمين ، وهو : أن ينص الله علي تعليق الحكم بمعنى عام كلي ، فينظر في ثبوته في آحاد الصور ، أو أنواع ذلك العام كما نصّ علي اعتبار العدالة ، وعلي استقبال الكعبة . . . منهاج السنة ٢/٢٧٤ .

(٦) قال الجرجاني : « الخفي ما خفي المراد منه ، بعارض في غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب . كآية السرقة ، فإنها ظاهرة فيمن أخذ مال الغير من الحرز علي سبيل الإستتار - خفية - بالنسبة إلي من أختص باسم آخر يعرف به ، كالطراز ، والنباش . وذلك لأن فعل كل منهما ، وأن كان يشبه فعل السارق ، ولكن اختلاف الاسم يدل علي اختلاف المسمي ظاهراً ، فاشتبه الأمر ، في أنهما داخلان تحت لفظ السارق يقطعاً ، كالسارق أم لا . . .
التعريفات ص : ١٠٠ .

الثاني - أن تكون العلة مطردة^(١) ؛ منعكسة^(٢) ، وإليه الإشارة بقول الإمام أحمد - رضي الله عنه - لا تكون العلة علة حتى يقبل الحكم بإقبالها ، ويدبر بإدبارها .

هذا إذا كانت العلة واحدة ، أما إذا كان للحكم علل ؛ فشرط كل واحدة - منها - الإطراد ؛ دون الإنعكاس ، وهذا هو الأصح .

وإنما قد اتفق علماء^(٣) العصر علي مسامحة المستدلّ في التمسك

(١) قال الجويني : « وأما طرد العلة : فهو جريها في الحكم علي موافقة الأصول ، ومتي سلمت علي الأصول ، وأمكن كونها علة ، دل جريها علي موافقة الأصول علي صحتها .
والطرد بهذا الشرط ، دلالة صحة قياس الشرع .

بيانه : أنه لا شئ يدعى به فساد القياس ، إلا وكان ذلك إبانة لمخالفيه ، لبعض الأصول - من كتاب أو سنة - أو وجودها في أصل آخر .

بخلاف حكمها ، أو يعارضها ، مثلاً أو أقوي منها - أو دعوي هي أصح من دعوي المحتج بها - وهي المنع ، أو عدم التأثير ، أو القول بموجبها مع تعري موضوع النزاع عن تناولها له ، أو دعوي فقد العكس ، وذلك ليس بشرط ، فكأنه جميع هذه . أو واحد منها يدعي بها فسادها ، وهي الأصول ، فإذا سلمت عن هذه أجمع ، ووافقتها جميعها ، كان ذلك طرداً لها ، علي موافقة أصول الشرع . . . الكافية في الجدل ص : ٦٥ - ٦٦ .

(٢) وقال الجويني : « وأما حقيقة العكس : فهو وجود العلة بوجود الحكم ، علي عكس الطرد ، فإنه وجود الحكم بوجود العلة ، وفقد الإنعكاس : وجود حكم علة في موضع مع فقد تلك العلة بعلة أخرى ، أو بأمر ليس بعلة . . . الكافية ص : ٦٦ .

وانظر رقم : ٥٩ ، ص : ١٣٢ . ورقم : ٧٢ ، ص : ١٣٤ .

(٣) في (ل) و (خ) : (فقهاء) وأشار في هامش (ف) : إلي إنها في نسخة : فقهاء .

بالعلة المنقوضة^(١) ، إذا بين سبب تخلف الحكم عنها ، وبين انتفاءه في محل الاستدلال بها .

الشرط الثالث - أن لا يكون دليلها المثبت لها متناولاً لحكم الفرع^(١) ، كما لو استدلل على ثبوتها بنص يتناول محل النزاع [٢٣/ب]

مثاله : ما لو استدلل الحنفي على وجوب القصاص بقتل الذمي^(٢) ؛ فقال : قتل حرّاً معصوماً ! فوجب عليه القصاص كالمسلم .

فإذا دل على تأثير العلة - وهي قتل الحرّ المعصوم - بقوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ »^(٣) كان ذلك^(٤)

(١) قال السيوطي : « ذكر القوادح في العلة : منها النقض : قال ابن الأنباري - في جده - وهو وجود العلة ، والحكم علي مذهب من لا يري تخصيص العلة . وقال في أصوله : الأكثرون علي أن الطرد شرط في العلة ، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع . . . وقال في الجدل : مثال النقض : أن نقول : إنما بنيت حذام ، و قطام ، و رقاش ، لاجتماع ثلاث علل ، وهي : التعريف والعدل والتأنيث فتقول هذا ينتقض بـ ، أنزريجان ، فإن فيها ثلاث علل ، بل أكثر وليس بمبني .

قال : الجواب عن النقيض ، أن يمنع مسألة النقض ، إن كان فيها منع ، أو يدفع النقيض باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ الاقتراح : ص : ٨٥

أنظر رقم : ٣٠ ص : ١١٧ .

(٢) سيأتي تفصيله في النظم التاسع : ص : ١٨٨ . والمسألة : ١٤ : ص : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ .

(٤) لا توجد كلمة (ذلك) في (ل) .

النص مثبتاً لمحل النزاع بعمومه . فيكون ذكر القياس لغواً^(١) .

وجوز آخرون ذلك^(٢) ؛ نظراً إلى أن المستدل - إذا ذكر دليلاً له مدلولان ، وتمسك بأحد مدلوليه على مرام له - لا تقتضي الحكمة تكليفه التمسك بمدلوله الآخر ، كما لو كان مدلوله الآخر غير محل النزاع .

والأول أرجح^(٣) ؛ لأن الفرق بين ما إذا كان المدلول الآخر محل [٢٤ / آ] النزاع ، وبين ما إذا كان غير محل النزاع ظاهر ، لأن الدلالة على العلة ؛ إنما تراد لإثبات محل النزاع ، فالدلالة على ثبوتها ، بما يغني عن ثبوتها ؛ لتناول محل النزاع ، يخرجها عن حيز الانتفاع بذكرها^(٤) . ولا كذلك ؛ إذا كان المدلول الآخر غير محل النزاع ، فافترقا .

ووظف بعضهم شرطاً رابعاً - هو الاتفاق على العلية^(٥) في الأصل ، والإصطلاح على خلافه ، فلا يصار إليه .

(١) قال الجرجاني : « اللغو : ضم الكلام ما هو ساقط العبارة منه ، وهو الذي لا معنى له في حق ثبوت الحكم . . . التعريفات : ١٩٢ .

(٢) (ذلك) ليست في (ل) .

(٣) في (خ) : (راجح) .

(٤) في (ل) : (فيها) بدلاً من (ذكرها) .

(٥) في (خ) : (العلة) .

وأما الحكم في الدليل القياسي^(١) : فالقضاء بالصحة^(٢) ، أو

(١) قال أبو إسحاق الشيرازي : « اعلم : أن الحكم هو الذي تعلق علي العلة ، من التحليل والتحريم والاسقاط ، وهو علي ضربين : مصرح به ، ومبهم ، فالمصرح به أن نقول : فجاز أن يجب ، أو فوجب أن يجب ، وما أشبه ذلك ، والمبهم علي ضرب ، منها : أن نقول : فأشبه كذا ، فمن الناس من قال : إن ذلك لا يصح لأنه حكم مبهم ، ومنهم من قال : أنه يصح ، وهو الأصح لأن المراد به : فأشبه كذا في الحكم الذي وقع السؤال عنه ، وذلك حكم معلوم بين السائل والمسؤول ، فيجوز أن يمسك عن بيانه ، اكتفاء بالعرف القائم بينهما ، ومنها أن يعلق عليها التسوية بين حكمين كقولنا - في إيجاب النية في الوضوء - إنه طهارة فاستوي جامدها ومائعها في النية ، كالنجاسة ، ومن أصحابنا من قال : إن ذلك لا يصح . لأنه يريد به التسوية بين المائع والجامد ، في الأصل في إسقاط النية ، وفي الفرع في إيجاب النية . وهما حكمان متضادان والقياس : أن يشتق حكم الشيء من نظيره ، لا من ضده ونقيضه . ومنهم من قال : إن ذلك يصح ، وهو الصحيح ، لأن حكم العلة : هو التسوية بين المائع والجامد في أصل النية ، والتسوية بين المائع والجامد في النية موجود في الأصل والفرع ، من غير اختلاف ، إنما يظهر الاختلاف بينهما في التفصيل وليس ذلك الحكم علقه ، ومنها أن يكون حكم العلة إثبات تأثير لمعني ، مثل قولنا - في السواك - للصائم ، إنه تطهير يتعلق بالفم ، من غير نجاسة ، فوجب أن يكون للصوم تأثير كالمضمضة ، فهذا يصح لأن للصوم تأثيراً في المضمضة ، وهو منع المبالغة ، كما أن للصوم تأثيراً في السواك ، وهو في المنع منه بعد الزوال ، وإن كان تأثيرهما مختلفاً ، واختلافهما في كيفية لا يمنع صحة الجمع ، لأن الغرض إثبات تأثير الصوم في كل واحد منهما ، وقد استويا في التأثير فلا يضر اختلافهما في التفصيل ، للمع في أصول الفقه ص : ٧٢ - ٧٣ .

(٢) قال الجرجاني : « الصحة : حالة أو ملكة ، بها تصدر الأفعال - عن موضعها - سليمة ، وهي عند الفقهاء : عبارة عن كون الفعل مسقطاً للقضاء - في العبادات - أو سبباً لترتب ثمراته المطلوبه منه عليه شرعاً في المعاملات ، وبازائه البطلان . . .
التعريفات ص : ٣٢ .

الفساد^(١) ، أو الوجوب^(٢) ، أو التحريم^(٣) ، إلى غير ذلك ، وتختلف شروطه باختلاف محله .

فالحكم - في الأصل - شرطه عند الأكثرين : الاتفاق عليه بين الفريقين ؛ لأنه إن كان ثابتاً على [٢٤/ب] مذهب الخصم خاصة ؛ لا ينتظم من المستدل بناء الفرع عليه - في تقرير مذهب إمامه - فإن إمامه لو اعتقد ذلك المأخذ ، لا اعترف بمقتضاه مطلقاً .

وإن كان الغرض إلزام الخصم على ما يعتقده ، فله أن يقول : لم أثبت الحكم على ذلك !
ويتعين تصديقه ، لأنه أعرف بمذهبه ، والظاهر^(٤) صدقه ، فينقطع^(٥) المستدل .

وإن كان الحكم ثابتاً ؛ على خصوص مذهب المستدل ، نازعه المعترض - في حكم الأصل - حسب منازعته في حكم الفرع أولاً . فإن

(١) قال الجرجاني : « الفاسد : ما كان مشروعاً في نفسه ، فاسد المعني من وجه لملازمة ما ليس بمشروع إياه ، بحكم الحال مع تصور الأنفصال في الجملة ، كالبيع عند أذان الجمعة . . .
التعريفات : ١٦٤ .

(٢) سبق تعريفه رقم : ٣١ ، ص : ١١٧ .

(٣) سبق تعريفه رقم : ٣٢ ، ص : ١١٨ .

(٤) سبق تعريف الظاهر رقم : ١٩ ، ص : ١١٢ .

(٥) قال الباجي : « الانقطاع : العجز عن نصره الدليل . . . أحكام الفصول : ص : ٥٣ .

تناوله ؛ كان ذكر الأصل حشواً^(١) . وإن لم يتناوله ، فيمتنع^(٢) القياس ؛ على الأصل الممنوع الحكم ؛ لثبوته [٢٥/آ] فيه بعلة لم توجد في الفرع الأول .

وجوز آخرون : القياس على الأصل الممنوع الحكم مطلقاً .

وقال قوم : يجوز إن كان المنع خفياً .

والذي يظهر عندي : أن القياس على أصل ممنوع الحكم غير جائز ؛ إلا إن كان مما يمكن الدلالة عليه بنص ، أو إجماع ، يثبتان^(٣) حكم الأصل ، ولا يتناولان محل النزاع ، فإذا ثبت الأصل بأحد المذكورين^(٤) ؛ استنبط المستدل منه علة عدى بها الحكم إلى الفرع ، فلا يكون حكم الفرع ثابتاً بما ثبت به حكم الأصل الممنوع ، ليقال : كان استعمال الأصل حشواً . ولا يكون حكم الأصل الممنوع مختصاً - في ثبوته - بما يقطع إلحاق الفرع به^(٥) .

وقد وظف بعضهم شرطاً ثانياً [٢٥/ب] وهو : أن يكون حكم الأصل أقوى من حكم الفرع ، ولا يعنون به قوة الثبوت بالإتفاق عليه ؛ لأنه -

(١) قال الجرجاني : « الحشو : هو في اللغة : ما تملأ به الوسادة ، وفي الإصطلاح : عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته » ، التعريفات : ٨٧ .

وفي القاموس : مادة حشو : « الحشو : فضل الكلام ،

(٢) قال الجرجاني : « الممانعة : امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل من غير دليل ، التعريفات ص : ٢٣١ .

(٣) في (ل) : (يبينان) .

(٤) أي : النص أو الإجماع .

(٥) لا توجد (به) في (ل) .

بهذا التفسير - عين^(١) الشرط الأول ، وإنما يعبرون^(٢) بذلك عن قوة العلة فيه .

والصواب : عدم اشتراط ذلك ، بل قد يكون مساوياً ، وقد يكون أضعف ، وقد يكون أقوى .

مثال المساوي^(٣) : قياس : الأمة على العبد في سريّة العتق ، وهذا النمط ، هو المعبر عنه بالقياس في معنى الأصل .

ومثال الأضعف^(٤) : قياس مقطوع الرجل على الأعرج ، في عدم الإجزاء في الأضحية .

ومثال الأقوى^(٥) : قياس طهارة الخبث على طهارة الحدث .

فبان - بما ذكرناه : أن^(٦) لا وجه لاشتراطه .

وأوجب بعضهم شرطاً ثالثاً [٢٦/آ] وهو : كون حكم الأصل مجمعاً عليه بين الأمة ، والإصطلاح على خلافه^(٧) ، لما في ذلك من الحرج ، وخلو كثير من الوقائع عن دليل . فوجب أن لا يصار إليه .

وألزم بعضهم شرطاً رابعاً - وهو : تقدم ثبوت حكم الأصل .

(١) عين : نفس ، ذات .

(٢) في (خ) : (يعنون) .

(٣) أي المساوي في الحكم .

(٤) الأضعف : هو المرجوح في الحكم .

(٥) الأقوى : هو الراجح .

(٦) في (خ) : (أنه) .

(٧) أي : خلاف الإجماع على حكم الأصل .

والحكم في الفرع ^(١) له شرطان :

أحدهما - أن لا يتناولوه دليلُ حكم الأصل ؛ لأنه يكون ثابتاً به .

واعلم: أَنَّ قِيَّاسَ صَحَّةِ [٢٦/ب] الْبَيْعِ ^(٣) عَلَى صَحَّةِ ^(٤) الزَّكَاحِ -

هذا بيان أركان القياس . وقد ذكرنا في مقدمة الباب^(٦) الثاني

وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا كَلِمَاتِ اللَّهِ فَيَكُونَ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

(۲) (بالحکم) لیست فی (خ) .

(۴) سیاتی ص: ۳۸۱ .

(٦) انظر ص ١٢٨ : رقم : ١٠١

(٧) أنظر ص: ١٢٩ رقم: ٥٢.

(٩) أنظر ص: ١٢٩ رقم: ٥٤.

$$\mathbb{E}[\Delta_{\mathcal{A}}^{(7)}]$$

(١) أنظر ص: ١٢٧، رقم: ٤٨.

(۲) (فيه) ليست في (خ).

(٤) أنظر ص: ١٢٨ رقم: ٥٠ .

179

النظم الأول - التمسك بقولنا : وَجِدَ السَّبَبُ (١) .
فإنه ينتج بناءً على مقدمة (٢) [٢٧/ب] أخرى مقدرة ؛ وهي قولنا :
وكلُّ سبب إذا وجد ؛ وجد الحكم ، فأهملت لظهورها ؛ واشتهارها ، كما في
قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) فإنه لولا
إضمارُ ومافسدتا لما حصلت النتيجة .

مثال ذلك (٤) : قولنا - في مسألة الأيدي (٥) باليد (٦) - وَجِدَ سَبَبُ

(١) سبق تعريف السبب ص : ١٣٢ رقم : ٦١ .

(٢) قال الآمدي : : والمقدمة : فعبارة عن قضية هي جزء قياس .

والمقدمة الكبرى : ما كان الحد الأكبر أحد جزأيهما .

والمقدمة الصغرى : ما كان الحد الأصغر أحد جزأيهما . ، كتاب المبين ضمن كتاب المصطلح
الفلسفي عند العرب ص : ٣٢٩ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٢ .

قال الفراء : : إلا : - في هذا الموضع - بمنزلة (سوي) كأنك قلت : (لو كان فيهما آلهة) سوي
أو غير (الله) لفسد أهلها ، يعني : أهل السماء ، والأرض ، معاني القرآن ٢/٢٠٠ .

وقد ذكر القاسمي : : إن منشأ الفساد هو تعدد الآلهة ، فهي بعبارتها تنفي آلهة متعددة ، ، غير
الواجب تعالى ، وبدلاتها تنفي تعدد الآلهة . ، تفسير القاسمي ١١/٤٢٦١ .

أما ما ذهب إليه ابن الجوزي فهو أن الآية إضمراً تقديره : (وما فسدتا) أي (لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا) وما فسدتا لعدم وجود آلهتين بل إله واحد . فتكون المقدمة هي المضمرة (وما
فسدتا)

(٤) في (ل) : (مثاله) بدلاً من (مثال ذلك) .

(٥) في (خ) : (مسألة قطع الأيدي) وقد كتبت كلمة (قطع) علي الهامش .

(٦) سيأتي تفصيله في المسألة السادسة .

وَجُوبِ الْقِصَاصِ (١) ؛ فَيَجِبُ (٢) . وعلى المُستَدَلِّ به وَظِيفَتَانِ :

بيان السبب . وبيان وجوده .

أما الأول - فهو أن القطع العمدَ العدوانَ سببٌ للقصاصِ ؛ بيان (٣)
سببيته ببيان مناسبته ، واعتبارها (٤) .

بيان مناسبته : أنه جناية ، والجناية تناسب العقوبة زجراً ؛ وردعاً .

وبيانُ اعتباره : ثبوتُ الحكم على وفقه ؛ حالة الإنفراد .

(١) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (١)

(٢) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (٢)

(٣) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (٣)

(٤) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (٤)

(٥) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (٥)

(٦) ٨٩٦ : رقم أمثلة القصاص في القصاص (٦)

(١) قال السمين الحلبي : : القصص الأثر نفسه . . ومنه القصص : وهو ما يبقى من الكلاً بعد تتبعه

بالرعي والجز . . والقصص : الأخبار المتتبعة . ثم جعل الاستقصاء ، عبارة عن تتبع كل شيء ،

والقصص : المشروع ، لأنه يتبع الدم بالقود ، وأقص فلاناً ، واقتص منه ، وضره فأقصه : أي

أذناه من الموت . . وقيل القصص مأخوذ من القطع ، ومنه قصصت أظفاري . فالمقتص

بجرحه ، مثل جرحه ، أو بقتله ، مثل قتله به . . عمدة الحفاظ : مادة : قصص .

(٢) أي : فيجب القصاص لوجود سبب وجوبه .

(٣) في (ل) : (وبيان) .

(٤) في (خ) : (واعتباره) .

[٢ - النَّظْمُ الثَّانِي]

النظم الثاني - الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم ، كقولنا -
في وجوب القتل بالمتقيل (١) - تحقق وجود ملزومه ؛ فوجب القضاء
بملزومه (٢) .

وتقرير أمثلة هذا التحرير : ببيان الملزوم ؛ وبيان وجوده .
أما بيان الأول (٣) - فيما نحن فيه - هو (٤) : أن ملزوم القصاص القتل
العمد الذي لا شبهة له فيه .

ودليل كونه ملزوماً له ؛ الاستقراء (٥) .

وأما انتفاء الشبهة له فيه ؛ فلا يرتاب (٦) في تحققه لظهوره .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة السابعة ص : ٣٥٨ .

(٢) في (خ) : (بلازمه) .

(٣) أي : بيان الملزوم .

(٤) في (خ) : (فهو) .

(٥) قال الجرجاني : (الاستقراء : هو الحكم على كُلي لوجوده في أكثر جزئياته . وإنما قال : في أكثر جزئياته ، لأن الحكم ، لو كان في جميع جزئياته ، ولم يكن استقراء . بل قياساً مقسماً ويسمي هذا استقراء . لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات . كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك ، وهو استقراء ناقص ، لا يفيد اليقين ، لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ، ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ ، كالتمساح فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ . ، التعريفات ص : ١٨ .

(٦) قال السمين الحلبي : . . . وحقيقة الريبة : قلق النفس ، واضطرابها . ومنه : دع ما يريبك إلي ما لا يريبك ، فإن الشك ريبة ، وأن الصدق طمأنية . . قال الراغب : فالريب أن يتوهم بالشئ أمراً فينكشف عما يتوهمه . . والإرتياب : يجري مجرى الإرباية ، ونفي عن المؤمنين - في قوله تعالى - (ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنين) (سورة المدثر ، الآية : ٣١) وريب الدهر : صرفه . . . عمدة الحفاظ : مادة / ريب .

ودليل وجود القتل : قوله - عليه السلام - « في قتل السوط والعصا مئة من الإبل » (١) فسماه قتيلاً ، ومن ضرورة القتل وجود القتل .

واعلم : إن الفرق بين هذا النمط ؛ وبين وجد السبب (٢) - وإن كانا قد اتفقا [٢٨ / ب] في كون كل واحد منهما إذا وجد ؛ وجد الحكم ، ولا يلزم من انتفائهما انتفاء حكمهما (٣) - أن الرابطة بين السبب ، والحكم معنى ينزع إلى حكمه الحكم . والرابطة بين الملزوم (٤) والحكم ثبوت اللزوم من غير نظر إلى اقتضاء .

وهذا النمط هو : استدلال بوجود الأخص - وهو : الملزوم - على وجود الأعم (٥) - وهو : المدعى - لثبوته بالمذكور ، وبغيره ، ولا ينعكس (٦) .

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٦ / ٢ ، ١٠٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٤١٠ / ٣ ، ٤١٢ / ٥ - بلفظ (إلا أن قتل الخطأ شبه العمد ، قتل السوط أو العصا ، فيه مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها) وأخرجه أبو داود ، في الدييات ، باب دية الخطأ شبه العمد ، عن عبد الله بن عمرو ، وعبد الله ابن عمر : ١٧ ، ٢٤ ، والنسائي : في القسامة ، باب كم دية شبه العمد ٣٣ ، ٣٤ ، وباب ذكر الاختلاف علي خالد الحذاء . وابن ماجه : في الدييات : باب دية شبه العمد مغلفة - ٥ . . . وسوف يتكرر الحديث في ص : ٣٦١ . وسأتي التفاصيل في المسألة السابعة ص : ٣٦٢ .

(٢) أي وبين نمط (وجد السبب . . وكل سبب إذا وجد ، وجد الحكم . . .) وقد تقدم في النظم الأول ص : ١٧٤ .

(٣) في (خ) : (حكيمهما) .

(٤) في (ل) : (الملزوم) .

(٥) قال الفناري - شارحاً لقول الأبهري - « قوله : (واشتراط الأخص يوجب اشتراط الأعم) فيه : أن إيجاب اشتراط الأخص : اشتراط الأعم ، يستلزم اشتراطهما معاً ، فالدلالة الإلزامية ، إنما تتحقق إذا تحقق معاً . . . شرح ايساغوجي ص : ٣٩ .

(٦) أي : لا استدلال بوجود الأعم علي وجود الأخص .

[٣ - النَّظْمُ الثَّالِثُ]

النظم الثالث - التمسكُ بِفَقْدَانِ الشَّرْطِ فِي طَرَفِ الْإِنْتِفَاءِ (١) ، لأنَّ الشرطَ يُكْمَلُ مَصْلَحَةُ الثُّبُوتِ ؛ فيلزمُ من انتفاءِ المُكْمَلِ ؛ انتفاءُ المُكْمَلِ ؛ ولا يلزمُ من وجوده ؛ وجوده ، فإنه لا يلزمُ من وجودِ الطَّهَّارَةِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ (٢) .

مثال (٣) الإستدلال به قولنا - في النكاح بحضور فاسقين - [٢٩ / آ] (٤) فَقَدْ شَرَطُ صِحَّتَهُ ، فَلَا يَصَحُّ .

بيانه : هو (٥) أَنَّ حُضُورَ شَاهِدِي عَدْلٍ شَرَطٌ ؛ وَلَمْ يَوْجَدْ .
دليلُ اشتراطه : قوله - عليه السَّلامُ - (٦) « لَانِكَاحٍ إِلَّا بُولِي مُرْشِدٍ وَشَاهِدِي عَدْلٍ » (٧) وهذا صريحٌ في اشتراط ذلك ، فثبت المدعى .

(١) ستأتي التفاصيل في المسألة الثامنة ص : ٣٦٦ ، وهي مسألة النكاح بحضور فاسقين .
(٢) وسبب ذلك أن الطهارة شرط من شروط صحة الصلاة ، إذ توجد شروط أخرى لصحة الصلاة فان صحت كافة الشروط ، صحت الصلاة .

(٣) في (ل) : (ومثال) .

(٤) في أسفل الورقة ٢٩/آ توجد عبارة (بلغ مقابلة) .

(٥) الضمير (هو) من (خ) . وليس في (ف) ولا (ل) .

(٦) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٧) سيكرر الحديث ص : ٣٦٦ في المسألة الثامنة . وقد خرَّجه ابن حبان : ١٢٤٧ ، والدارقطني

٢٢٦/٣ ، ٢٢٧ ، وإرواء الغليل - ١٨٤٤ و ٤٨٣٩ ، ١٨٤٥ و ١٨٦٠ و ١٨٥٨ ، والفردوس ٢٠٤/٥ رقم ٦٩٦٢ ، و موارد الظمآن رقم : ١٢٤٧ ، من حديث عائشة وفيه زيادة ، وتلخيص الحبير

١٥٦/٣ ، ونصب الراية ١٦٧/٣ ، و ١٨٣ و ١٨٨ ، وموضح أوهام الجمع والتفريق ٣٨٩/١ و ٢٧٢/٢ و ٣٤٧/٣ . والبيهقي في باب : لانكاح الا بشاهدين عدلين .

وفي مسند أحمد ٤٧/٦ و ١٦٦ بلفظ : (لانكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له) .

(٢) في (خ) : (وجوبه) .

(٣) في (خ) : (وجوبه) .

(٤) في (خ) : (وجوبه) .

(٥) في (خ) : (وجوبه) .

(٦) في (خ) : (وجوبه) .

[٤ - النَّظْمُ الرَّابِعُ]

النظم الرابع - التمسكُ بَانْتِفَاءِ اللَّازِمِ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ (١) .
ومعناه : الإستدلالُ بَانْتِفَاءِ الْأَعْمِ عَلَى انْتِفَاءِ الْأَخْصِ (٢) . فإنه يلزمُ من انتفاءِ الْأَعْمِ ؛ انتفاءُ الْأَخْصِ ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الْأَخْصِ انتفاءُ الْأَعْمِ أَلَا تَرَى : أَنَّهُ يَلْزَمُ من انتفاءِ الحيوانِ انتفاءُ الإنسانِ ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الإنسانِ انتفاءُ الحيوانِ .

مثاله : استدلالُ الحنبلي ؛ عَلَى الشَّافِعِيِّ - فِي بَذْلِ الطَّاعَةِ (٣) فِي الْحَجِّ - بِقَوْلِهِ : « انْتَفَى » (٤) لَازِمُ وَجُوبِهِ ؛ فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بَانْتِفَاءِ [٢٩ / ب] وَجُوبِهِ (٥) ، وَعَلَيْهِ فِي تَقْرِيرِهِ وَظِيْفَتَانِ .

الأولى - بيانُ لَازِمِ وَجُوبِ (٦) الْحَجِّ .
والثانية - بيانُ انْتِفَائِهِ .

أَمَّا اللَّازِمُ : فَهُوَ « مُلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ » ، وَيَدُلُّ - عَلَى كَوْنِهِ لَازِمًا ؛ بِدَلِيلِ الْإِنْتِفَاءِ - حَالَةُ الْإِنْتِفَاءِ ، إِذْ حَقِيقَةُ اللَّازِمِ ذَلِكَ .

وانْتِفَاءُ « مُلْكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ » فِي مَا نَحْنُ فِيهِ ثَابِتٌ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَنْ لَا يَمْلِكُهُمَا . فَثَبَّتَ الْمُدْعَى .

(١) سيأتي التفصيل في المسألة التاسعة وهي ملك الزاد والراحلة ، كشرط لفريضة الحج . ص : ٣٧٢ .

(٢) وهو عكس النظم الثاني ص : ١٧٦ .

(٣) في (خ) (الطاقة) .

(٤) في (ف) : (انتفاء) .

(٥) في (خ) : (وجوبه) .

(٦) كلمة (وجوب) ليست في (ل) .

والفرق بين اللازم (١) والشرط (٢) : كالفرق بين الملزوم (٣) ؛
والسبب (٤) .

[٥ - النظم الخامس]

النظم الخامس - التمسك بالدليل الملقب بالنافي (١) ، كقولك -
في تزويج المرأة نفسها - الدليل النافي موجود ؛ وما خولف لأجله مفقود ؛
فوجب استصحاب حكم الدليل .
وتقريره : أن النكاح إذلال للمرأة [٣٠/آ] وإرقاق (٢) ، والإنسانية تأتي
ذلك إظهاراً لشرفها ، وقد ظهر اعتبار ما ذكرناه في السفاح (٣) ، غير أننا
خالفنا هذا الدليل فيما إذا صدر عن الرجل لكمال عقله ، وصحة نظره ،
وهذا مفقود في المرأة ، فوجب أن نبقي على مقتضى الدليل .

(١) قال الجرجاني : « النفي عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل ،

التعريفات ص : ٢٤٥ . والنافي هنا : هو نافي اللازم ، وسيأتي تفصيله في المسألة العاشرة ص :
٣٧٦ .

(٢) قال الجرجاني : « الرق : في اللغة : الضعف ، ومنه رقة القلب . وفي عرف الفقهاء : عبارة عن
عجز حكمي ، شرع في الأصل جزاء عن الكفر ، أما أنه عجز فلأنه لا يملك ما يملكه الحر ، من
الشهادة والقضاء وغيرهما ، وأما أنه حكمي ، فلأن العبد قد يكون أقوى - في الأعمال - من
الحر جسداً ، . التعريفات ص : ١١١ .

(٣) قال تعالى : (محصنين غير مسافحين) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .
وفسرها النسفي بقوله : « أي غير زناة ، وقد سافح مسافحةً وسفاحاً . إذا زني . وهو من سفح
يسفح سفحاً - من حد صنع - أي : صب . سمي الزنا سفاحاً ، لأنه : صب الماء علي وجه
التصنيع ، يلحقها العار والشنار ، أي : العيب ، وينسب إلي الوقاحة ، وهي : صلابة الوجه - من
حد شرف - والقة الوقوحة - أيضاً وهي : صلابة الوجه وقلة الحياء . . . طلبه الطلبة : ص : ٩٤ .

- (١) سبق تعريفه ص : ١٣٤ ، رقم : ٦٩ .
- (٢) سبق تعريفه ص : ١٣٣ ، رقم : ٦٤ .
- (٣) سبق تعريفه ص : ١٣٤ ، رقم : ٧٠ .
- (٤) سبق تعريفه ص : ١٣٢ ، رقم : ٦١ .

النَّظْمُ السَّادِسُ - حَصْرُ الْمَدَارِكِ وَنَفْيُهَا. كَقَوْلِنَا - فِي مَسْأَلَةِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ - (١) لَا مُوجِبَ ؛ فَلَا مُوجِبَ .

وتقريره : أَنَّ الْأَدْلَةَ مَنْحَصِرَةً فِي النَّصِّ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ (٢) .

ونعني (٣) بِالْقِيَاسِ : مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ قِسْمٌ (٤) الْإِسْتِدْلَالِ .

ودليل الحصر : الْبَحْثُ التَّامُّ ، وَالسَّبْرُ الْكَامِلُ ، وَالْبَاحِثُ السَّابِرُ تَتَحْتَمُّ مُتَابَعَتُهُ ؛ مَا لَمْ يَجِدْ مُخَالَفَ حَصْرِهِ ؛ مُخَالَفَ سَبْرِهِ (٥) وهو - أيضاً - [٣٠

(١) سيأتي تفصيلها في المسألة الحادية عشرة ، ص : ٣٨٢ .

(٢) قال ابن الساعاتي : « الأدلة الشرعية هي : الكتاب والسنة والإجماع ، والقياس لأنه إما أن يرد عن رسول أو غيره ، والأول ، إما متلواً أو غيره . والثاني إما عن معصوم أو غيره . والأصل هو الكتاب والسنة مخبرة عن حكم الله ، وهما مستند الإجماع ، والقياس مستنبط منهما » البديع ، الورقة ٧٣/آ .

وقال أبو حامد الغزالي : « وأما الفقه : فموضوع الإجماع فيه :

ما يستند إلي نص كتاب الله ، أو حديث متواتر ، أو إجماع واجب الإتياع . وما عداها فهو : مظان الظنون ، وعند الإرتباك فيها يختلف المجتهدون ، وتضطرب آراؤهم فيتخربون ، المنحول ص : ٦ .

وقال السرخسي : « اعلم : بأن الحجج أربعة : الكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس . . . الأصول ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) مرّ تعريف القياس ص : ١٢٦ - ١٢٨ ، رقم : ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ١٦١ . في (ل) : () ويعني .

(٤) سبق تعريف الاستدلال ص : ١٢٦ ، رقم : ٤٥ و ١٧٢ . كلمة (قسم) ليست في خ .

(٥) قال الغزالي : « والسبر في المعقولات : إن دارت بين النفي والإثبات ، كقولك : واجب أم لا ؟ جائز أم لا ؟ . وقد بطل أحدهما ، فتعين الثاني لا محالة ، فيورث العلم .

فإن كثرت الأقسام ، ولم تدر بين النفي والإثبات ، لم يحصل العلم كالنقسيب المعتاد ، في مصحح تعلق الرؤية وتعليله بالوجود . =

/ ب [دليل انتفاء النص ، ولانزاع في انتفاء الإجماع .

وظيفة نفى الثالث - تعيين المقيس عليه ، وبيان تعدد الإلحاق .

أما الأول - فهو : أَنَّ الْمُتَوَهَّم - أصلاً - إنما هو الماء ، لأن ما عداه

محل الخلاف .

وأما الثاني - فهو : أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ ، إمّا أَنْ يَكُونَ مُعْلَلاً أَوْ لَا ،

وأيماً (١) كان ؛ فلا إلحاق .

أما على التقدير الثاني - فظاهر لأن التعدية فرع المعقولية .

وأما على التقدير الأول - فأما أَنْ يُعْلَلَ بِالْإِزَالَةِ أَوْ بِكَوْنِهِ أَعْمُ

المائعات وجوداً ، وأسهلها تناوُلًا ، أَوْ بِهِمَا ، أَوْ بِغَيْرِهِمَا ، أَوْ بِهِمَا مَعَ

غَيْرِهِمَا ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَعَ غَيْرِهِمَا .

النوع الرابع : لا قائل به ، وعلى تقدير التعليل بأحد الأقسام الخمسة

[٣١/آ] ينقطع الإلحاق ، فإنه لا إشكال فيما إذا جعل كونه أعم المائعات ؛

فأما الشرعيات : فالتقسيم فيها يورث غلبة الظن ، بعد كون الحكم معللاً ، ولا يشترط ارتفاع

مواد الإحتمال بعد حصول غلبة الظن .

وقد اختلفوا في مسألة جدلية ، وهي : أَنَّ الْمَسْئُولَ لَوْ قَالَ : سَبَرْتُ . هل يلزمه إبداء كيفية

السبر ؟

منهم من قال : لا . . .

والمختار : أنه لا بد من إبداء كيفية السبر ، ليكون مؤسساً لدليلاً ، غير مقتصر علي مجرد

الحكاية ، والدعوي للتشوف إلي استيعاب الأقسام .

كما نقول : الخمر هو مانع ، أحمر ، يقذف الزيد ، ويسكر ، ولا يُعْلَلُ بِهِذِهِ الْأَقْسَامُ لِطِلَانِهَا ، لم

يبق إلا الإسكار ، المنحول ٣٥١ - ٣٥٢ .

(١) في خ : (وأياً ما كان) .

كُلُّ الْعِلَّةِ أَوْ جُزْؤُهَا^(١) ، وكذلك إذا كانت الإزالة كُلَّ الْعِلَّةِ ؛ أَوْ جُزْءَهَا ، لِأَنَّ الْمَاءَ : فِيهِ مِنْ رَقَّةِ الطَّبَعِ ، وَسَلَاةِ الْأَجْزَاءِ ؛ مَا يَكْسِبُهُ التَّغْلُغُ فِي أَعْمَاقِ الثُّوبِ ، وَاسْتِثْصَالَ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . فَثَبَّتَ الْمُدْعَى .

[٧ - النِّظْمُ السَّابِعُ]

النَّظْمُ السَّابِعُ - التَّمَسُّكُ بِنَفِي الْفَارِقِ (١) .

مثاله : قول الحنبلي - في إيجاب الحد على الزاني بمحرم له ؛ بعد التلّفُظ بالعقد عليها - لافارق بين محل الإجماع ؛ ومحل النزاع ؛ إلا التلّفُظ بالعقد ؛ ولا أثر له . فوجب أن يكون العامل هناك عاملاً ها هنا^(٢) . [٣١/ب] ويدل على أنه لافارق سوى المذكور ، أنا لو فرضنا عدمه صار محل النزاع ؛ محل الإجماع ، وبين^(٣) أنه لا أثر له في نفي الحد من حيث أنه حرام لا يفيد الحل إجماعاً ؛ بحيث أن الفعل الصادر بعده ؛ كالصادر قبله في التحريم . والحد شرع زاجراً عن ذلك الفعل المحرم ، فوجب أن يكون العامل هناك عاملاً هنا^(٤) .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة الثانية عشرة ص: ٣٨٨.

(۲) فی خ (هنا) .

(٣) في خ (ويتبين) .

(٤) أي : أن الحد في محل الإجماع يطبق في محل النزاع .

[٨ - النظم الثامن]

النظم الثامن - الإستدلال بحكم على حكم^(١) .

مثاله : قولنا : في القضاء على الغائب ، أو على^(٢) الحاضر الممتنع - من مجلس الحكم - ببينته - والخصم حاضر - فوجب الحكم بها^(٣) مطلقاً .

وتقريره هو : أن الحكم بها في مواقع الأجماع إنما كان بناءً على ظهور صدقها ، وهذا موجود في ما نحن [٣٢/آ] فيه ، فإن الكلام فيما إذا ظهر صدق الشهود^(٤) بالتزكية^(٥) ، والتعديل^(٦) ، وبحث الحاكم عنهم ،

(١) سيأتي تفصيله في المسألة الثالثة عشرة ص : ٣٩٣ .

(٢) الحرف (علي) من : (ل) . وليس في : (ف) ولا : (خ) .

(٣) أي يجب الحكم بالبينة .

قال السمين الحلبي : « والبينة : الأمر الواضح ، والبينة : الحجة ومنه (البينة علي المدعي) لأن بها ينكشف الحق ويتضح . والبينة : الدلالة الواضحة ، عقلية كانت أو حسية . . . عمدة الحفاظ : مادة : بين .

(٤) قال السمين : « . . الشهادة والشهود : حضور مع مشاهدة ، وذلك إما بالبصر ، وإما بالبصيرة ، والأول تتعلق به الأحكام الظاهرة ، وأما الثاني فالشرع ، بالنسبة إلي الأحكام الظاهرة . وقد يقال للحضور مفرداً ، إلا أن الشهود بالحضور المجرد أولي . والشهادة مع الشهادة ، ويقال للمحضر : مشهد . . . والشهادة : قول صادر عن علم بما حصل بمشاهدة بصر ، أو بصيرة . . . عمدة الحفاظ ، مادة : شهد .

(٥) قال وهبي الزحيلي : « تزكية الشهود : لا يسأل القاضي عن حال الشهود فيما سوي الحدود والقصاص ، وهذا من آداب القضاء عند أبي حنيفة ، لأن القضاء عنده بظاهر العدالة . . . وعند صاحبين : من واجبات القضاء . . . والسؤال يكون : أولاً سراً ، ثم علانية ، خوفاً من الاحتيايل والتزوير ، بأن يسمى غير العدل باسم العدل ، فإذا اتفق اثنان عدلان ، أو أكثر علي تزكية رجل ، قبل قوله وعمل به . وعدالة المزكين شرط ، لأن من لا يكون عدلاً في نفسه ، كيف يعدل غيره . . . الفقه الاسلامي وأدلته ٥٠٥/٦ .

(٦) وقال الزحيلي : « وأما العدل : فهو شرط فضيلة وكمال عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن التزكية ليست بشهادة ، وعند محمد : شرط جواز : لأن التزكية في معنى الشهادة . -

بحيث تتناصر^(١) أمارات^(٢) الصدق ، وتتعا ضد^(٣) أدلة استحقاق المدعي ، فوجب الحكم بها ، حفظاً للحقوق عن الفوات^(٤) ، كما في محل^(٥) الأجماع .

= ولو اختلف المعدلان ، فعدله أحدهما ، وجرحه الآخر ، سأل القاضي غيرهما ، فإن عدله آخر ، أخذ بالتزكية ، وإن جرحه آخر ، أخذ بالجرح ، لأن خبر الاثنين أولي من خبر الواحد بالقبول ، لأنه حجة مطلقة . [وإن عدله اثنان ، وجرحه اثنان ، عمل بالجرح ، لأن المجرح يعتمد حقيقة الحال ، والمعدل يبني الأمر علي الظاهر ، لأن الظاهر من حال الانسان ، أن يظهر الصلاح ، ويكتم الفسق ، فكان قبول قول الجارح أولي .

وكذا لو جرحه اثنان ، وعدله عدله ثلاثة فأكثر ، يعمل بقول الجارح عند الحنفية ، لأن الترجيح لا يقع بكثرة العدد في موضوع الشهادات . . . الفقه الإسلامي ٥٠٦/٦ ، عن البدائع ١٠/٧ ، ومختصر الطحاوي ص ٣٢٨ .

(١) قال السمين : « النصر والنصرة : الاعانة والمنعة ، يقول : نصرته . أي : أعلته علي عدوه ، ومنعته منه ، ونصر الغيث البلد ، أي : أعانته علي الخصب والنبات ، ونصرت المكان : أتيتها . . . عمدة الحفاظ ، مادة : نصر .

(٢) قال السمين : « والأمار - بفتح الهمزة - بمعنى العلامة . . والآمار : جمعها . . والإمارة - بالكسر - مصدر ، كالولاية ، مع أنه سمع الفتح والكسر في المصدر . . . عمدة الحفاظ ، مادة : أمر .

(٣) قال السمين : « العضد : هو ما بين المنكب إلي الكتف ، وهو عبارة عن الإعانة والتقوية ، وأصله من قولهم : عضدته ، أي شلته ، وأنبشته بعضده ، عند وقوع في هلكة ، من حفيرة وغيرها ، ثم جعل عبارة عن كل معونة . وعضدته - أيضاً - أصبت عضده ، نحو : رأسه . . . عمدة الحفاظ ، مادة : عضد .

(٤) قال السمين : « أصل الفوت : البعد عن الشيء ، بحيث يتعذر إدراكه . . . والتفاوت : الاختلاف والتباين في الأوصاف . . . عمدة الحفاظ ، مادة : فوت .

(٥) ذكر في هامش : (ف) أن في نسخة (مواقع) بدلاً من (محل) .

[النظم التاسع]

النظم التاسع (١) - الإستدلال بالشكل الأول من الحملي (٢).

كقولنا - في نفى القصاص عن المسلم ؛ بقتل الذمي (٣) - كلُّ ذمي كافرٌ ، وكلُّ كافرٍ لا يقتل به المسلم قصاصاً ، فينتج : أن المسلم لا يقتل بالذمي قصاصاً .

وإثبات المقدمة الأولى : هو أن الذمي مكذب (٤) ببعثة النبي ﷺ والمكذب بذلك كافر إجماعاً (٥).

والمقدمة الثانية ثابتة بالإستقراء (٦) ، فثبت الحكم المدعى . [٣٢ / ب]

(١) سيأتي تفصيله في المسألة الرابعة عشرة ص : ٤٠١ .

(٢) في : ل (الجملي) . والقضية الحمليّة ، هي ما ينحل صرفها إلى مفردين نحو زيد كاتب ، التعريفات العزيزية ص : ٣٢ .

(٣) قال السمين : « الذمة : قيل : العهد ، ومنه سمي المعاهد ذمياً لأنه أعطي العهد . وقال ابن عرفة : الذمة : هي الضمان . ومنه هو في ذمتي ، أي ضمانتي ، وأهل الذمة : من ذلك ، لأنهم أدخلوا في ضمان المسلمين . . . وقيل الذمة : الأمان . ومنه الحديث : (ويسعى بذمتهم أدناهم) . (الهروي ، والنهاية ١٦٨/٢) - يعني أن أحاد المسلمين إذا آمن بعض الحربيين - حتي يدخل بلادنا - جاز ذلك ، وحرّم اغتياله ، وإن كان المؤمن أدناهم . . . عمدة الحفاظ ، مادة : ذمم .

(٤) في ل : (كذب) .

(٥) جاء في رسالة بطرس الثانية ، الإصحاح الثاني : « ولكن كان أيضاً في الشعب أنبياء كذبة ، كما سيكون فيكم أيضاً معلمون كذبة . . . الكتاب المقدس ص : ٢٨٢ ، وفي رسالة يوحنا الأولى ، والإصحاح الرابع : « امتحنوا الأرواح هل هي من الله ؟ لأن أنبياء كذبة كثيرين قد خرجوا إلي العالم . . . الكتاب المقدس ص : ٣٨٩ ، وفي انجيل متي ، الإصحاح : ٢٤ ، ويقوم أنبياء كذبة كثيرون ويضلون كثيرون ، ص : ٤٤ .

ورغم أن عيسى بشر برسالة محمد - عليهما السلام - فقد زورت بشارته بالنصوص التي أوردناها ، ولذلك لا يعترف مسيحيو الدنيا بالرسالة الإسلامية . وهذا هو سبب عداوة النصاري للمسلمين .

(٦) سبق تعريف الاستقراء ص : ١٧٦ ، في النظم الثاني وسيأتي في المسألة السابعة ص : ٣٥٩ .

واعلم : إن هذا الشكل مركّب من مقدمتين :

المقدمة الأولى : عبارة عن حكم ؛ ومحكوم عليه .

فالمحكوم عليه : قولنا : كلُّ ذمي .

والحكم : قولنا : كافر .

والمقدمة (١) الثانية : حكم ؛ ومحكوم عليه أيضاً .

فالمحكوم عليه : قولنا : وكلُّ كافرٍ .

والحكم قولنا : لا يقتل به المسلم قصاصاً .

والواسطة (٢) - بين المقدمتين - اللفظ المكرر فيهما ، وهو قولنا :

كافرٍ .

ومن شأن هذا اللفظ المكرر أن يكون حكماً في المقدمة الأولى

محكوماً عليه في المقدمة الكبرى ، فافهم ذلك .

(١) كلمة (والمقدمة) ليست في : (خ) .

(٢) قال محمد الخلوصي : « اعلم : أن الجزء المكرر بين مقدمتي القياس يُسمى : حدّاً ، أو وسطاً .

وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمى : شكلاً . وهي أربعة ضروب . . . التعريفات

العزيزية ص : ٣٦ .

[١٠ - النظم العاشر]

النظم العاشر^(١) - التمسك باستثناء عين^(٢) المقدم من الشرطي المتصل^(٣) .
والشرطي المتصل^(٤) : هو الذي يكون المطلوب - الذي هو : النتيجة [٣٣/آ] أو نقيضها^(٥) - مذكوراً فيه ؛ وإحدى مقدمتيه شرطية - أي :

(١) - سيأتي تفصيلاً في المسألة الخامسة عشرة ص ٤٠٦ .

(٢) - عين المقدم : ذات المقدم .

(٣) - القضية الشرطية ، وهي التي لا ينحل طرفاها الي مفردين نحو قولنا : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود .

وهي علي قسمين : اما متصلة وتنقسم : الي لزومية واتفاقية وكل منهما تكون موجبة أو سالبة .

وأما منفصلة وتنقسم الي حقيقية ، وممانعة الجمع ، وممانعة الخلو ، وكل منهما موجبة أو سالبة .

التعريفات العزيزية ص : ٣٢ - ٣٣

أنظر الهامش : ٢ ، ص : ١٨٨ ليتضح لك الفرق بين العملية والشرطية .

(٤) - قال الشوكاني : التخصيص بالشرط ، وحقيقته في اللغة : العلامة ، بالتحرك ، الشرط وجمعه أشرط ، وأما الشرط - بالسكون - فجمعه شروط ، هذا جمع الكثرة فيه ، ويقال في جمع القلة منه : أشرط . وأما حقيقته في الاصطلاح ، فقال الغزالي : الشرط : ما لا يوجد المشروط دونه ، ولا يلزم أن يوجد عنده . واعتراض عليه بأنه : يستلزم الدور ، لأنه عرف الشرط بالمشروط ، وهو مشتق منه ، فيتوقف علي تعلقه ، وبأنه غير مظهر لأنه جزء السبب كذلك - فإنه لا يوجد السبب بدونه ، ولا يلزم أن يوجد عنده ، وليس بشرط . وأحسن ما قيل في حده : أنه ما يتوقف عليه الوجود ، ولا دخل له في التأثير والافضاء ، فيخرج جزء السبب ، لأنه وان توقف عليه السبب ، لكن له دخل في الافضاء اليه . ويخرج سبب الشيء ، بالنسبة اليه بالطريق الأولي ، وتخرج العلة لأنها وان توقف عليها الوجود ، فهي مع ذلك مؤثرة .

والشرط ينقسم إلي أربعة أقسام : عقلي ، وشرعي ، ولغوي وعادي ...

وأعلم : أن الشرط كالاستثناء ، في اشتراط الاتصال وفي تعقبه لجمل متعددة .. ثم اتفقوا علي وجوب اتصال الشرط بالكلام .. ارشاد الفحول : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٥) - قال السمين : النقض : ضد الابرام ، وهو انتشار العقد من البناء ، والحبل ، والعهد ، والنقض : المنقوض : وذلك في الشعر أكثر .. والمناقضة - في الكلام - التخالف . وأصله : التخالف ، نفياً ، -

فيها حرف الشرط^(١) - والأخرى استثنائية^(٢) - أي : يستثنى فيها أحد جزئي الشرطية - أو نقيضه .
ويسمى الركن الأول - من المقدمة الأولى - مقدماً .

= ، أو اثباتاً ، من النقيضين . فان النقيضين . كل قصبتين ، متي صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ، والنقيضان لا يجتمعان ، ولا يرتفعان ، كقولك : زيد قائم . زيد ليس بقائم ... عمدة الحفاظ ، مادة : نقض . وقال محمد الشكري : التناقض وحدوده بأنه : اختلاف القضيتين ، بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة ، والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق في المضمومتين ، الا عند اتحاد الموضوع ، ويندرج فيه ، وحدة الشرط ، والجزء والكل ، وعند اتحاد المحمول . ويندرج فيه وحدة المكان ، والزمان ، والإضافة ، والقوة ، والفعل ، وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكمية ، لصدق الجزئيتين ، وكذب الكليتين ، في كل مادة يكون الموضوع فيها : أعم من المحمول . الأسئلة والأجوبة ص : ١٦ .

(١) - قال السرخسي : حروف الشرط : وهي : إن وإذا وإذا ما ، ومتي ، ومتي ما وكلما ، ومن ، وما ... أصول السرخسي ٢٣١/١ .

وقال السرخسي : ومما هو في معني الشرط : لو ، ولولا ، وكيف ، وكم ، وأين وحيث ...

أصول السرخسي ٢٣٣/١ - ٢٣٣ .

(٢) - قال بن تيمية : لا يصح الاستثناء إلا متصلاً بالمستثنى منه ، اتصال العادة ، نص عليه ، وهو قول جماعة الفقهاء والمتكلمين ... والاستثناء : كلام ذو صيغ محصورة ، يدل علي أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول ، ولا يلزم عليه القول المتصل بلفظ العموم . هذا هو الاستثناء في اصطلاح النحاة ، وأما الاستثناء في عرف الفقهاء : فهذا منها ، ولهذا لو قال : له هذه الدار ، ولي منها البيت . كان هذا استثناء عندهم ، فالاستثناء : قد يكون بمفرد ، وهو الاستثناء الخاص ، وقد يكون بما هو أعم من ذلك كالجملة ، وهو العام ، كما أن الاشتراك بالمشيئة هو استثناء في كلام النبي - صلي الله عليه وسلم - والصحابه ، والفقهاء ، وليس استثناء في العرف النحوي . ويجوز تقديم الاستثناء علي المستثنى منه . ويجوز الاستثناء من الاستثناء .. المسودة : ص : ١٣٦ - ١٣٨ .

وقال : الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي عندنا وعند الجمهور ... المسودة ص : ١٤٣ .

والثاني - تالياً .
ولاتقع النتيجة إلا باستثناء عين المقدم ، فينتج عين التالي .
أوباستثناء نقيض التالي ، فينتج نقيض المقدم .
وللإستثناء في هذا النمط انقسامان :
أحدهما - استثناء عين المقدم .
والآخر - استثناء نقيض التالي .
وقد قصرنا هذا النظم على استثناء عين المقدم .
مثال (١) ذلك قولنا : - في فسخ (٢) النكاح بالعيوب الخمسة (٣) - إن

(١) - في : (خ) : (ومثال) .
(٢) - قال الفيروز آبادي : : الفسخ : الضعف ، والجهل ، والطرح ، وافساد الرأي ، والنقض ، والتعريف ، والضعيف العقل والبدن ، كالفسخة ، ومن لا يظفر بحاجته ، ولا يصلح لأمره كالفسخ ، وانفسخ العزم ، والبيع ، والنكاح : انتقض وفسخ يده - كمنع - أزال المفصل عن موضعه - وكفرح - فسد ... القاموس : مادة فسخ .

(٣) - قال الزحيلي : : تنقسم العيوب من حيث المنع من الدخول ، وعدمه الي قسمين :
١ - عيوب لا تمنع من الدخول ، ولكنها أمراض منفرة ، بحيث لا يمكن المقام معها الا بضرر ، كالجدام ، والجنون ، والبرص ، والسل ، والزهرى
٢ - عيوب جنسية لا تمنع من الدخول ، كالجُب ، والعنة ، والخصاء في الرجل ، والرتق والقرن في المرأة .

وتنقسم العيوب بين الزوجين الي أقسام ثلاثة .
١ - ما يختص بالرجل من داء الفرج : وهو الجُب (قطع الذكر) والعنة (العجز عن الجماع بسبب صغر الذكر ونحوه) والخصاء (استئصال أو قطع الخصيتين) والاعتراض : وهو حالة الرجل الذي لا يقدر علي الوطء لعارض كمرض أو كبير .
٢ - ما يختص بالمرأة من داء الفرج : وهو الرتق (كون الفرج مسدوداً ملتصقاً بلحم من أصل الخلقة ، لا مسلك للذكر فيه) ، والقرن (عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر) والعقل (رغبة تمنع -

ملك (١) فسخ النكاح بالعنة (٢) ، ملكه بالعيوب الخمسة ، وقد ملك (٣) ثم ؛ فيملك (٤) هنا . [٣٣/ب]
وبيان الملازمة : أنهما اشتركا في الإخلال بالمصالح المهمة - في النكاح - من الموافقة (٥) ، والمساكنة (٦) ، وقضاء الأوطار (٧) ، وغير ذلك ،

- لذة الوطء (وبخز الفرج) رائحة منتنة تثور في الوطء) والافضاء ، أو انخراق ما بين السبيلين (أي القبل والدبر) من المرأة ، وانخراق ما بين مخرج بول ومني ، وهو الفتق ، لأنه يمنع لذة الوطء وفائدته ونحوها .

٣ - ما يشترك فيه الرجال والنساء : وهو الجنون والجدام والبرص ، واستطلاق بول ، واستطلاق غائط ، وباسور (نتوء ظاهر في المقعدة ، كالعدس أو الحمص) وناسور (نتوء داخل المقعدة ، أو قروح غائرة في المقعدة يسيل منها صديد) ومن هذه العيوب كون أحد الزوجين خنثي غير مشكل ، أما الخنثي المشكل فلا يصح نكاحه ، حتي يتضح ، ونحوها . فهذه العيوب : منها يخشي تعدي أذاه ، ومنها ما فيه تنفير ونقص ، ومنها ما تتعدي نجاسته . . . الفقه الاسلامي : ٥١٤/٧ - ٥١٥ .

وقال الزحيلي - عن الحنابلة : العيوب عندهم ثمانية : ثلاثة يشترك فيها الزوجان : وهي الجنون ، والجدام والبرص . واثنان يختص بهما الرجل وهما : الجُب والعنة .
وثلاثة تختص بالمرأة وهي : الفتق (اختلاط مجري البول والمني) والقرن ، والعقل . . . الفقه الاسلامي ٥١٩/٧ .

(١) - في (خ) : (ملك)
(٢) - قال الجرجاني : : العنين : هو من لا يقدر علي الجماع ، لمرض ، أو كبير سن ، أو يصل الي ثيب دون البكر . . . التعريفات : ١٥٨ .

(٣) في خ (ملك) .
(٤) في خ (فيملك) .
(٥) قال السمين : : الوفاق : المطابقة ، وعدم المنافرة ، ومنه وافقت الرجل ذا لم تخالفه ، والاتفاق : افتعال منه . . . عمدة الحفاظ مادة : وفق .
(٦) قال الفيروز آبادي : : السكن : النار ، وما يسكن إليه - وقد يسكن - والرحمة ، والبركة . . . والسكنية : الطمانينة ، والسكن والسكني والمسكن : كافة المنزل . . . القاموس . مادة : سكن .
(٧) قال القرطبي : : الوطر : كل حاجة للمرء ، له فيها همة ، والجمع : أوطار . قال ابن عباس :-

فاقتضى اشتراكهما في المبنى (١) ؛ اشتراكهما حكماً ، وقد ملك الفسخ ثم (٢) ؛ فيملكه هنا .

= أي بلغ ما أراد من حاجته ، يعني : الجماع . . . الجامع لأحكام القرآن : ١٩٤/١٤ .
وقال الزبيدي : : ظرف والأرب واحد ، غريب القرآن : ٣٠٤ ، وقد وردت كلمة الوطر في القرآن الكريم ، في سورة الأحزاب الآية : ٣٧ .

(١) في : (خ) (المعني) .
(٢) قال السمين : : ثم : ظرف مكان ، وهو اسم إشارة ، للمكان البعيد حساً ، أو حكماً ، كما إذا قصد به التعظيم . . . ولا ينصرف بل يلزم النصب ، علي الظرفية . . . وقال الراغب : (وثم : إشارة إلي المبتعد عن المكان . وهناك : إلي المقترّب ، وهما ظرفان في الأصل ، وقوله : : وإذا رأيت ثم رأيت - (سورة الانسان ، الآية : ٢) - فهو في موضع المفعول . . . (مفردات الراغب ، مادة : ثم) -
قلت : (قوله : إشارة إلي المبتعد) . ليس كما قال . إذ نصوا : علي أنه لا يُشارُ به إلا للمكان . وهو قد جعله للمبتعد عن المكان .

وقوله : (أنه مفعول) . ليس كذلك ، لما قدمناه من أنه لا ينصرف .
والثمام : شجر يرعى ، الواحدة ثمامة ، وبها : ثم الرجل ، وثمت الشاة : رعت الثمام . . .
والثم : إصلاح البئر : ثمته أئمه ثمّاً .

وفي الحديث : : ثمة ورمه . . . (الهروي والنهاية ٢٢/١) - قال أبو عبيدة : المحدثون يروونه بالضم ، والصواب عندي بالفتح ، والثم : إصلاح الشئ وإحكامه . . . وثم - بالضم - حرف عطف يقتضي التراخي . . . عمدة الحفاظ ، مادة : ثم .

[١١ - النظم الحادي عشر]

النظم الحادي عشر - التمسك باستثناء نقيض التالي ؛ من الشرطي المتصل (١) .

مثاله : قولنا - في الاستفادة من جنس النصاب - إنه لا يضم إلي ما عنده من النصب (٢) ، بل يستأنف له حولاً (٣) ؛ لو لم يشترط الحول في الاستفادة لما اشترط في أصول النصب ، وقد اشترط ثم ؛ فوجب اشتراطه هاهنا .

وتقريره : هو أنه لو لم يشترط لكان إرفاقاً بالفقراء ؛ بتعجيل صرف الزكاة إليهم . وهذا موجود [٣٤/آ] في أصول (٤) النصب وقد اشترط ثم ؛ فليشترط (٥) ها هنا (٦) .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة السادسة عشرة ص : ٤١٠ .

(٢) في (ل) : (النصاب) وهو تصحيف . والنصب : جمع نصاب .

قال النسفي : : والنصاب : الأصل ، وهو كل مال ، لا يجب فيما دونه زكاة ، طلبه الطلبة ص : ٣٩ .

(٣) قال السمين : : وأصل الحول : تغير الشئ ، وانفصاله عن غيره ، وباعتبار التغير قيل : حال يحول حوْلاً ، واستحال تهيأً يحول . ويجئ استحال بمعنى : صار . . . وباعتبار الانفصال قيل : حال بيننا . . . وحولت الشئ فتحول ، أي : غيرته إما بالذات وإما بالحكم والقول . . . والحول : السنة ، اعتباراً بانقلابها ، ودورانها ، ودوران الشمس في مطالعها . ويقاربها حالت السنة ، تحول حوْلاً . فالحول في الأصل مصدر . . . وأحال بمكان كذا : أقام به حوْلاً ، والمحول : من أتى عليه الحول من الأطفال وغيرها

والحول : ما للانسان من القوة في حالة بالنسبة إلي تغيره في نفسه . . .

وقيل : الحول : الحيلة . . . والحول : ظرف مكان . . . وأصله : أن حول الشئ : جانبه الذي يمكنه أن يحول إليه . . . عمدة الحفاظ ، مادة : حول .

(٤) في (خ) : (أصل) .

(٥) في (خ) : (فيشترط) .

(٦) في (خ) - و - (ل) - (هنا) .

النظم الثاني عشر - التمسك بالشرطي المنفصل^(١) .
مثاله^(٢) : قولنا - في البيع بشرط الخيار - إنه ينقل الملك ؛ وللمسألة فوائد منها :
أنه إذا اشترى أباه بشرط الخيار؛ عتق^(٣) في الحال ؛ عندنا^(٤) ؛ فنقول : إما أن يعتق على ولده ؛ وإما أن لا يعتق على ولده ، فيعتق على والده والضمير - في ولده - المذكور - أولاً - يرجع إلى الأب .
والضمير - في ولده - المذكور - ثانياً - يرجع إلى ولده^(٥) الذي باشر الشراء .

فإننا قد اتفقنا على أنه : لو اشترى أباه بشرط^(٦) الخيار ثم مات ؛ فورثه ولده ، إن الأب المشتري يكون حراً .
أما عندنا : فلأنه عتق عليه^(٧) حين اشتراه .

وإما عندهم^(٨) : فلأن [٣٤/ب] خيار الشرط لا يورث ، فإذا مات

(١) سيأتي تفصيله في المسألة السابعة عشرة ص : ٤١٨ .

(٢) في (ل) - و - (خ) - (و مثاله) .

(٣) في (ل) - و - (خ) : (عتق عليه) وفي - (ف) : (عتق) .

(٤) أي : عند أصحاب المذهب الحنبلي .

(٥) أي الذي يجب أن يعتق أباه حالاً بمجرد انتقال ملكيته إليه .

(٦) في : (ل) - و - (خ) : (شرط) وفي : (ف) (بشرط) .

(٧) في : (ل) (علي ولده) وما أبنته من : (ف) - و (خ) .

(٨) يعود الضمير ، هم ، علي الشافعية والأحناف .

المشتري بشرط الخيار ؛ بطل الشرط ، فانتقل ملك الأب - إلى ابن الإبن - غير مشروط بالخيار ؛ فعتق عليه .

وتقريره : أن الملك لا يخلو إما أن كان موجوداً في الصورتين ؛ أو مفقوداً فيهما ، أو ثابتاً في إحداهما^(١) ، منتفياً عن^(٢) الأخرى^(٣) ، وأياً ما كان فالتعاند^(٤) لازم .

أما على تقدير السلب عنهما ؛ والإيجاب فيهما ، فظاهر : لتساوي الموجب^(٥) ؛ واختلاف الموجب^(٦) .

وأما على تقدير الثبوت في إحداهما ؛ والانتفاء في الأخرى : فلأنه لا يخلو إما أن يكون محل الثبوت محل النزاع ، ومحل الانتفاء محل الإجماع ، أو على العكس .

والأول^(٧) لا قائل به ، لأنه يستلزم انتفاء المعلول - في صورة انتفاء

(١) في : (ل) (أحدهما) .

(٢) في : (خ) (في) .

(٣) في : (ل) : (الآخر) .

(٤) قال السمين : . . . العنيد : المعجب بما عنده ، والمعاند : المباهي ، والعنود : مثل العنيد . . .

وقال بعضهم : هو العدول عن الطريق لكن خص العنود : بالعدل عن الطريق في المحسوسات

والعنيد : بالعدل عن الطريق في الحكم ، وعند عن الطريق : عدل عنه . . .

عمدة الحفاظ مادة : عند .

(٥) موجب : أسم فاعل .

(٦) موجب : اسم مفعول .

(٧) أي : أن يكون محل الثبوت محل النزاع .

العلّة - [٣٥/آ] وثبوت^(١) المعلول - في صورة انتفاء العلّة - وهو محال^(٢).

وأما العكس : فباطل لأنّ الكلام مفروض في انتفاء الملك ؛ عدا^(٣) الإرث ، والإرث ينقل المستحق ، فإذا لم يثبت الحق ؛ امتنع النقل ؛ فلزم - لوضوح التعاند - الحكم المطلوب .

(١) في (ل) (ثبوت) بدون واو .
(٢) المحال : هو جمع المتناقضين في شئ واحد ، وفي زمان واحد . ، الحدود الفلسفية ، للخوارزمي ، ضمن المصطلح الفلسفي ص : ٢١٤ .
(٣) في : (ل) (عند) .

[١٣ - النظم الثالث عشر]

النظم الثالث عشر^(١) - التمسك بأنّ الشيء الفلاني ، مع الشيء الفلاني ، ممّا لا يجتمعان .

مثاله : قولنا - في مسألة وطء الثيب لا يمنع الردّ بالعيب القديم - هو أنه امتناع الردّ بالوطء - بعد قبض الجارية - مع جواز الردّ بعد الوطء - قبل قبض الجارية - ممّا لا يجتمعان .

والثاني ثابت ، فيلزم انتفاء الأول .
وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ وطء الثيب لا يخلو إمّا أن يكون منقّصاً للصورة ، أو المالية^(٢) ، أولاً .

فإن كان منقّصاً [٣٥/ب] لأحدهما وجب أن لا يثبت جواز الردّ في كل واحد من الفصلين ، لأنّ ما يكون منقّصاً لأحدهما - بإحداث المشتري له تنقيصاً متفقاً عليه - مانع من الردّ قبل القبض ، وبعده ، اتفاقاً .
وإن لم يكن منقّصاً لأحدهما ، وجب أن لا يمنع^(٣) من الردّ في الفصلين ، نظراً إلى موجبه فيهما .

فثبت أن القول بامتناع الردّ بالوطء - بعد القبض - مع جواز الردّ بعد الوطء - قبل القبض ممّا لا يجتمعان .

والثاني ثابت ، فثبت^(٤) الحكم المفتى به .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة الثامنة عشرة ص : ٤٢٧ .

(٢) في : (ل) - و (خ) (أو للمالية) وما أثبتناه من (ل) .

(٣) في : (خ) (لا يمنع) .

(٤) في : (خ) (فيثبت) .

[١٤ - النظم الرابع عشر]

النظم الرابع عشر^(١) - التمسك باستصحاب^(٢) الحال في الإجماع.
مثاله : قول الحنبلي - في الماء إذا وقعت فيه نجاسة ، فلم تغيره -
أنه^(٣) على إطلاقه ، لأننا أجمعنا على طهوريته ؛ قبل الوقوع فيه ، فيجب
استصحاب الحال^(٤) ، إلى حين ثبوت [٣٦/آ] التنجيس .
وتقريره : هو^(٥) أن العلم بوجود أمر يقتضي ظن استمراره ، والعمل
بالظن واجب^(٦) .

وإنما قلنا ذلك : لأن الموجود مستغن عن المؤثر ، لأننا لو فرضنا له
مؤثراً ، فذلك المؤثر ؛ إما أن يصدر عنه أثر أو لا .
والثاني - محال ؛ لأن فرض المؤثر بدون الأثر متناقض .
وأما الأول - فأنه إما أن يكون شيئاً^(٧) ما كان موجوداً .
فإن قلنا : لم يكن الأثر موجوداً ، فهو محال ، لأن الكلام فيما إذا
كان موجوداً .
وإن قلنا : كان موجوداً ، كان تحصيلاً للحاصل ، وهو محال .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة التاسعة عشرة ص : ٤٣٠ .

(٢) في : (ل) : (في استصحاب) .

(٣) في : (خ) (فإنه) .

(٤) أي : اعتباره طاهراً .

(٥) الضمير (هو) ليس في : (خ) .

(٦) العمل بالظن واجب ، حتى يثبت بطلانه باليقين .

(٧) في ل (سبباً) .

ثبت أن الموجود^(١) مستغن عن المؤثر .

وأما الحادث^(٢) فهو مفتقر إلى المؤثر إجماعاً .

وإنما قلنا : إن المستغني عن المؤثر [٣٦/ب] راجح الوجود ؛ بالنسبة
إلى المفتقر ؛ لأن المستغني عن المؤثر لابد أن يكون الوجود به أولى^(٣) ؛
إذ لو كان الوجود مساوياً للعدم لاستحال الرجحان ، فالواجب ، فكان يلزم
افتقاره إلى المؤثر ، وقد ثبت استغناؤه عنه .

وأما الحادث : فليس أحد طرفيه راجحاً على الآخر ، إذ لو كان راجحاً ؛
لاستحال افتقاره إلى الترجيح ، فبان أن الموجود راجح الوجود بالنسبة إلى
الحادث ، ولا خلاف في وجوب العمل بالظن الراجح ، فثبت الم المدعى

(١) قال البلاقاني : : والمجودات كلها علي ضربين :

قديم : لم يزل . ومحدث لوجوده أول .

فالقديم : هو المتقدم في الوجود علي غيره ، وقد يكون لم يزل . وقد يكون مستفتح الوجود . دليل
ذلك قولهم : بناء قديم ، يعنون : أنه الموجود قبل الحادث بعده . وقد يكون المتقدم بوجوده علي
ما حدث بعده ، متقدماً إلي غاية . وهو المحدث المؤقت الموجود . وقد يكون متقدماً إلي غير
غاية . وهو القديم - جل ذكره ، وصفات ذاته - لأنه لو كان متقدماً إلي غاية يؤقت بها . فقال :
أنه قبل العالم ، بعام واحد أو مئة ألف عام ، لأفاد توقيت وجوده أنه معدوم قبل ذلك الوقت والله
يتعالي عن ذلك . ، تمهيد الأوائل : ص : ٣٦ .

(٢) قال البلاقاني : والمحدثات كلها تنقسم إلي ثلاثة أقسام فجسم مؤلف ، وجوهر منفرد ، وعرض
موجود بالأجسام والجواهر . ، تمهيد الأوائل ص : ٣٧ .

وقال البلاقاني : : جميع العالم العلوي والسفلي ، لا يخرج عن هذين الجنسين . أعني : الجواهر
والأعراض ، وهو محدث بأسره ، والدليل علي حدثه ، ما قدمناه من إثبات الأعراض . . .
والدليل علي حدوث الأجسام : انها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها ، ومالم يسبق المحدث ،
محدث . . . ص : ٤١ .

(٣) في : (خ) : (أولي به) .

[١٥ - النظم الخامس عشر]

النظم الخامس عشر - التمسك في مسألة طول الحرية ؛ بمنع جواز نكاح الأمة (١) .

بقولنا : إن النكاح الجائز مساو لنكاح الحرية في المصلحة ، أو هذا النكاح مساو لنكاح الحرية ، في المصلحة ؛ على تقدير [٣٧/آ] الجواز ، وأياً ما كان : يلزم عدم جواز هذا النكاح ؛ ضرورة عدم مساواة هذا النكاح لنكاح الحرية في المصلحة .

وإنما قلنا : إن أحد هذين الأمرين لازم ، لأن الإستواء في حكم الجواز دل على كل واحد منهما ، فثبت أحدهما .

وإنما قلنا : إن هذا النكاح غير مساو لنكاح الحرية - في المصلحة - لوجهين :

أحدهما : أنه لو ساواه في المصلحة لجاز له نكاح الأمة على الحرية ، بالقياس على جواز نكاح الحرية على الحرية .

الثاني : أن أعم الناس ؛ وأغلبهم يؤثرون نكاح الحرية على الأمة ، وإيثار الأعم الأغلب يدل على عدم المساواة ، فعلم أن أحد الأمرين لازم ، ويلزم من هذا عدم جواز هذا النكاح .

هذا (٢) آخر الكلام في الأدلة [٣٧/ب] وقد نجز بجازه الباب الثالث .

(١) سيأتي تفصيله في المسألة العشرين : ص ٤٤٢ .

(٢) في : (خ) (وهو) .

الباب الرابع

في الإعتراضات (١) وكيفية الجواب عنها
البداية (٢) بالكلام على النصوص متعينة ، لتقدمها رتبة ، وترتيباً ، وقد سبق (٣) ؛ أن التمسك في الفروع إنما يكون بالظواهر منها ؛ دون القواطع ، والظواهر كثيرة ؛ فنقتصر منها على ثمانية أنواع (٤) .

١ - النوع الأول : العام من الكتاب (٥) ، والسنة (٦) :

والإعتراض على التمسك بالعام الظاهر (٧) من الكتاب من أوجه ثمانية :

أولها - منع عمومها (٨) .

(١) قال ابن الحاجب : : الاعتراضات راجعة إلي : منع ، أو معارضة ، وإلا لم تسمع ، وهي خمسة وعشرون . . . شرح القاضي علي مختصر المنتهي ٤١٨/٢ .

(٢) في : (خ) (البداية) .

(٣) أنظر ص : ١١١ - ١١٢ ، رقم : ١٧ .

(٤) قال الغزالي : : الاعتراضات : وهي تنقسم إلي صحيح وفاسد . والصحيح منه ثمانية أنواع ، المنحول : ص : ٤٠١ . وأنظر ما سيأتي في ص : ٢٧٧ .

(٥) أنظر ص : ١٤٦ .

(٦) أنظر ص : ١٥٤ .

(٧) أنظر ص : ١١٢ - ١١٣ ، ورقم : ١٩ و ١٥٥ .

(٨) قال الغزالي : : المنع : وذلك إذا توجه علي وصف التعليل ، لزم المعلل اثباتها ، ويتوجه علي الأصل من أربعة أوجه : أن يمنع كونه معللاً أو يمنع كون ما ذكره علّة بعد ما سلم أصل التعليل ، أو يمنع وجود ما نصبه علّة ، أو يمنع الحكم .

ويكفي للمعلل بيان معنى متخيل للحكم في الأصل ، فيندفع به جميعها ، ويثبت كونه معللاً بهذه العلة ، وعليه يترتب الحكم إذا ثبت إخالته . وله النقل إلي الأصل إذا منع ، أو افتتاح الكلام فيه ابتداءً إذا توقع المنع . وليس له نصب الدليل علي نقض يورده إذا منع (ص ٤٠١) والفرق أن ذلك خروج من المسألة . . . المنحول ص : ٤٠٢ .

وثانيها - أنه ورد على سبب (١) فيختص به .

وثالثها - أنه خطاب (٢) للموجودين في زمان النبي ﷺ فيخصهم .

ورابعها - أنه عام دخله [٣٨/آ] التخصيص (٣) فلا ينفي حجة .

وخامسها - سلمنا بقاء هـ حجة ؛ ولكننا نخص محل النزاع (٤) عنه

بالدليل (٥) .

وسادسها - التأويل (٦) .

(١) أنظر ص : ١٣٢ ، رقم : ٦١ .

(٢) أنظر ص : ١١٦ ، رقم : ٢٩ .

(٣) قال عبد الوهاب خلاف : : تخصيص العام - في اصطلاح الأصوليين - هو تبين أن مراد الشارع - من العام - ابتداء بعض أفرادها لا جميعها ، أو هو تبين أن الحكم المتعلق بالعام هو : من ابتداء تشريعه : حكم لبعض أفرادها ، فحديث ، تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، (متفق عليه / بلوغ المرام ص : ٢٩٤) تخصيص لقوله - تعالى - (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (سورة المائدة الآية : ٣٨) لأنه تبين لأن حكم القطع : ما شرع لكل سارق وسارقة ، وحديث ، ليس لقاتل ميراث ، (الموطأ ٢/٨٦٧ وتحفة الأشراف ٦/٣٤١) تخصيص لعموم الوارث ، في آيات الموارث ، لأنه تبين ، لأن حكم الإرث ما شرع لكل قريب (ص : ٢٢٠) . . . أن التخصيص - في اصطلاح الأصوليين - لابد أن يكون بدليل مقارن لتشريع العام ، لأنه بهذه المقارنة يتبين أن المراد ابتداء من العام بعض أفرادها . وأما ما كان متأخراً عنه فهو نسخ جزئي له ، علم أصول الفقه ص : ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٤) أنظر ص : ١٠٩ ، رقم : ٨ .

(٥) أنظر ص : ١٠٩ ، رقم : ٧ .

والكلمة في : (ف) (بالدليل) أما ، (خ) - و - (ل) - (بدليل) .

(٦) قال السيوطي : : وقال الماتريدي : التفسير : القطع علي أن المراد من اللفظ والشهادة علي الله أنه عني باللفظ هذا . فان قام دليل مقطوع به ، فصحيح وإلا فتفسير بالرأي وهو المنهي عنه . والتأويل : ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع ، والشهادة علي الله ، واختلف في جواز هذا . . . التحبير ص : ٣٨ .

وقد ذكر السيوطي خمسة عشرة شرطاً يجب أن تتوافر فيمن يقوم بالتأويل ، هي : اللغة ، والنحو والتصريف ، والاشتقاق ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، وعلم القراءات ، وعلم أصول الدين -

وسابعها - القول بالموجب (١) .

وثامنها - المعارضة (٢) .

وظهور ذلك بالإستعمال أوضح في البيان .

= وأصول الفقه ، وأسباب النزول والقصص ، والناسخ والنسخ ، وعلم الفقه ، والأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم ، علم الموهبة : وهو علم يورثه الله لمن عمل به علم . . . التحبير ص : ٣٨٢ - ٣٢٩ .

ومن أهم كتب تأويل القرآن - تأويلات الماتريدي ، وقد طبع منه جزء واحد في مصر . وجزآن في بنغلادش

كما طبعت تأويلات عبد الرازق القاشاني منسوبة لمحي الدين ابن عربي . وهذا خطأ مقصود لتمرير أفكار القاشاني عبر ابن عربي .

(١) قال ابن الحاجب : : القول بالموجب : حقيقته : تسليم الدليل مع بقاء النزاع ، وهو ثلاثة :

الأول : أن يستنتج ما يتوهم أنه محل النزاع ، أو ملازمه مثل : قتل بما يقتل غالباً ، فلا ينافي في وجوب القصاص ، كحرقه . فيرد : بأن عدم المنافاة ليس محل النزاع ، ولا يقتضيه .

الثاني : أن يستنتج ابطال ما يتوهم أنه مأخذ الخصم ، مثل التفاوت في الوسيلة ، لا يمنع وجوب القصاص ، كالمتموصل إليه ، إذ لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ، ووجود الشرائط ، والمقتضي . والصحيح : أنه مصدق في مذهبه ، وأكثر القول بالموجب كذلك ، لخفاء المأخذ ، بخلاف محل الخلاف .

الثالث : أن يسكت عن الصغري غير المشهورة ، مثل ما يثبت قرينة ، فشرطه النية ، كالصلاة ، ويسكت عن الوضوء قرينة فيرد ، ولو ذكرها لم يرد إلا المنع .

وقولهم فيه انقطاع أحدهما ، بعيد في الثالث : لاختلاف المرادين .

وجواب الأول : بأنه محل النزاع أو مستلزمه ، كما لو قال : لا يجوز قتل المسلم بالذمي . فيقال بالموجب لأنه يجب فيقول : المعني بلا يجوز تحريمه ، ويلزم نفي الوجوب .

وعن الثاني : أنه المأخذ .

وعن الثالث : بأن الحذف سائغ . شرح القاضي علي مختصر المنتهي ٢/٤٤٦ ، وقد عرفه الغزالي بقوله : : القول بالموجب : من الاعتراضات التي ينقطع المسؤول فيها ، ويبطل به مقصوده . وقد قيل : لا يسمي اعتراضاً ، لأنه مطابقة للعلة ، والخلاف عائد إلي عبارة . . . المنحول ص : ٤٢ ، ٤٣ . وسأتي القول بالموجب ص : ٣٣٧ .

(٢) سيأتي تفصيلها ص : ٣٤٤ .

[المسألة : ١]

[الإعتراضُ على التمسك بالعام الظاهر من الكتاب]

فنقول : مثاله : أن يُفتي الحنبلي ؛ فيما إذا اشترى الكافر عبداً مسلماً وهي المسألة الأولى ، من المسائل العشرين (١) .

فنقول : إذا اشترى الكافر عبداً مسلماً فشرأه باطلٌ ، والدليل عليه قوله - تعالى - ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ (٢) .

فوجه الحجة ، أنه نفي السبيل للكافر على المؤمن ، وفي إثبات الملك له عليه ، أو في سبيل ، فيكون منفيّاً بالنص .

والإعتراضُ على التمسك بالآية ؛ من الأوجه الثمانية (٣) .

(١) أورد سبط ابن الجوزي هذه المسألة في كتابه (إثار الانصاف في آثار الخلاف) ص : ٣٠٤ وقال : « صح الشراء ، ويجبر علي بيعه ، قال الذهبي : « سبط ابن الجوزي : وما أظنُّه بثقة فيما ينقله ، بل يجنف ويجازف ، ثم أنه ترفّض ... ميزان الاعتدال ١٤٥/٦ ،

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

قال ابن العربي : « أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين علي المؤمنين سبيلاً بالشرع ، فان وجد ذلك فبخلاف الشرع ، ونزع بهذا علماؤنا في الاحتجاج ، علي أن الكافر لا يملك العبد المسلم ، وبه قال أشهب والشافعي ، لأن الله سبحانه نفي السبيل للكافر عليه . والملك بالشراء سبيل ، فلا يشرع ولا ينعقد بذلك ... أحكام القرآن ١/٥١٠ .

قلت : وفي الآية دليل علي أن حاكم المسلمين يجب أن يكون مسلماً ، وليس كافراً ولا مرتداً ولا خارجاً عن شريعة الله .

(٣) الأوجه : الثمانية : هي التي اقتصر علي ذكرها من الظواهر ، التي يتمسك بها في الفروع . دون القواطع .

والقواطع : هي الأدلة المؤكدة . قال منصور السمعاني - في معرض ذكره مسألة العول - « وفي هذه الصورة يظهر الكلام حداً ، ولعله يصير من القواطع ... قواطع الأدلة . الورقة : ١٦٤/آ .

أولها - منع العموم في الآية لأن الألف واللام كما [٣٩/آ] يستعملان للعموم (١) ، يستعملان لبعض الجنس ، كقولهم : شريت (٢) الدقيق ، وشريت السوق (٣) ويستعملان للمعهود السابق ، كقوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (٤) فعصى فرعون الرسول ﴾ (٥) والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وإذا كانا حقيقة في الكل بطل الإحتجاج بالآية .

وثانيها - أنها وردت على سبب : وذلك أن المنافقين كانوا « يتربصون » (٦) بالمؤمنين الدوائر ؛ فإذا كان لهم فتح « قالوا : ألم

(١) « مسألة الاسم المفرد ، إذا دخله التعريف كالزاني والسارق فهو للعموم ، مالم يكن هناك قرينة عهد ، نص عليه في مواضع ، وبهذا قال أبو عبد الله الجرجاني ، وحكاه عنه أصحابه ، واختلفت الشافعية ، فعندهم المشهور كقولنا ، واختاره ابن برهان ، وأبو الطيب - أعني الأشهر - ومنهم من قال : لا يفيد العموم ، وهو قول أبي علي الجبائي (هو المخالف دون أبيه) حكاه ابن برهان ، وحكي أبو الخطاب : عن أبي هاشم ، العكس .

مسألة : في إعادة الكلام محرراً في الاسم المفرد ، المعروف بالألف واللام ، إذا سبق تنكير وظهر ترتب التعريف عليه ، فهو غير محمول علي العموم اتفاقاً ، وإن لم يسبق تنكير ينعطف التعريف عليه ، فهو للجنس ومنه قوله : (والسارق والسارقة) (سورة المائدة ، الآية ، ٣٨) و (الزاني والزانية) (سورة النور . الآية : ٢) وإن جري الكلام ولم يدّر أنه خرج تعريفاً لمنكر سابق ، أو اشعاراً بجنس ، فهو للجنس عند معظم المعتمدين ... المسودة ، ص : ٩٥ .

(٢) في (ل) : (شريت) وهو تصحيف . و « الدقيق : خلاف الغليظ . و « الطحين ... المعجم الوسيط ، مادة : دق .

(٣) « السوق : طعام يتخذ من مدقوق الحنطة ، والشعير : سمي بذلك لانسياقه في الحلق (ج) أسوقه ، المعجم الوسيط ، مادة : سوق .

(٤) سورة المزمل ، الآية : ١٥ .

(٥) سورة المزمل ، الآية : ١٦ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

نَكْنُ مَعَكُمْ ﴿١﴾ فاعطونا من الغنيمة ﴿وَأِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢) ظهور، قالوا : - للكاferين - ألم نستول عليكم بالنصر ! والمعونة ؟ فأنزل (٣) الله - عز وجل - ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ - [٣٩/آ] (٤) قالوا أَلَمْ نَسْتَحْوَذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿٥﴾ وإذا كانت واردة على سبب ؛ فتختص بسببها ، ولا يؤخذ بعمومها .

وثالثها - أنها خطاب للموجودين في زمن النبي ﷺ فيختص (٦) بهم ؛ إلى أن يقوم الدليل على إرادة الشمول .
ورابعها : أنه عام دخله التخصيص بصور كثيرة .
ومنها : إذا أسلم في يده (٧) .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

(٣) قال القاسمي : كما وقع يوم أُحُد ، فإن الرسل تُبْتَلَى ثم تكون لها العاقبة . . . محاسن التأويل ١٦١٥/٥ .

(٤) في أسفل الورقة (٣٩/آ) من (ف) عبارة (بلغ مُقَابَلَةً) .

(٥) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

(٦) في (خ) : (فتختص) .

(٧) أي : إذا أسلم العبد بعد أن اشتراه الكافر . قال ابن العربي : وقال ابن القاسم : عن مالك ، وهو قول أبي جنيفة : أن معني : (لن يجعل الله للكاferين على المؤمنين سبيلاً) في دوام الملك ، لأننا نجد ابتداءه يكون عليه ، وذلك بالارث وصورته : أن يسلم عبيد كافر في يدي كافر ، فيلزم القضاء عليه ببيعه ، فقبل الحكم ببيعه مات ، فيرث العبد المسلم وارث الكافر ، فهذه سبيل ثبتت ابتداءً ، ويحكم عليه ببيعه .

ورأي مالك - في رواية أشهب والشافعي - أن الحكم بملك الميراث ثابت قهراً ، لا قصد فيه .

فإن قيل : ملك الشراء ثبت بقصد اليد ، فقد أراد الكافر تملكه باختياره . =

ومنها : إذا ورثه مسلماً .

ومنها : مطالبته بالديون ، وحبسه عليها ؛ إلى غير ذلك .
وإذا كان قد دخله التخصيص ؛ فلا نسلم بقاء ه حجة ؛ لأنه يبقى متردداً بين أقل الجمع ، وبين ما عدا محل التخصيص ، فيصير مجملاً (١)
وخامسها - نسلم (٢) بقاء ه حجة ؛ ولكن (٣) نخص محل النزاع [٣٩/ب] عنه (٤) بما سنورده في المعارضة ، فإن العام إذا خص جاز تخصيص الباقي بالدليل .

وسادسها - التأويل .

وبيانه : هو أن المراد بالآية نفي السبيل في الآخرة (٥) ، ودليل

= قلنا : فإن الحكم بعقد بيعه وثبوت ملكه ، فقد تحقق فيه قصده وجعل له سبيل اليد . . . أحكام القرآن ٥١٠/١ .

(١) سبق تعريف المجهول . ص : ١١٣ - ١١٤ ، ورقم : ٢١ .

(٢) في (ل) : (تسليم) .

(٣) في (خ) : (لكن) .

(٤) أكلت الأرضة : (عنه) في (ف) فاثبتناها من (ل) و (خ) .

(٥) قال ابن العربي : فقال العلماء في ذلك قولين :

أحدهما : لن يجعل الله للكاferين على المؤمنين سبيلاً في الحجة ، فله الحجة البالغة .

الثاني : لن يجعل الله للكاferين على المؤمنين سبيلاً في الحجة يوم القيامة .

قال القاضي - أي ابن العربي نفسه - أما حملة علي نفي الحجة من الكافر علي المؤمن فذلك ضعيف ، لأن وجود الحجة للكاfer محال ، فلا يتصرف فيه الجعل ، بنفي ولا اثبات .

وأما نفي وجود الحجة يوم القيامة ، فضعيف ، لعدم فائدة الخبر فيه ، وإن أُوهم صدر الكلام معناه ، لقوله : (فالله يحكم بينكم يوم القيامة) فأخر الحكم إلي يوم القيامة ، وجعل الأمر في الدنيا دولةً ، تغلب الكفار تارةً وتغلب أخري ، بما رأي من الحكمة ، وسبق من الكلمة ، ثم قال :

(ولن يجعل الله للكاferين علي المؤمنين سبيلاً) فتوهم من توهم ، أن آخر الكلام يرجع إلي

أوله ، ولذلك يسقط فائدته . وإنما معناه ثلاثة أوجه . . . أحكام القرآن ٥١٠ - ٥٠٩/١ .

التأويل : أنه ذكره عَقِبَ قوله تعالى (١) : ﴿ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) ، والمنسوق (٣) على الشئ يكون له حكمه ظاهراً وغالباً .
وسابعها - القول بالموجب .

وبيانه : من وجهين :

أحدهما - ماسلف من التأويل .

والثاني - إن السبيل هو : السلطان (٤) ، لامحالة ، ولاسلطنة في مجرد ثبوت الملك ، بل السلطنة في أمره ، ونهيه ، وابتداله .
ونحن قائلون : بنفي السلطنة له عليه ، فإنه يمنع من ابتداله بالإجماع .

وثامنها - المعارضة بقوله تعالى : ﴿ وَأَحْلُ إِلَهَ الْبَيْعِ ﴾ (٥)

(١) (تعالى) ليست في (ل) ولا في (ف) بل في (خ) .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

(٣) في (خ) : (والمعطوف) .

قال الفيروز آبادي : « نسق الكلام : عطف بعضه على بعض ، والنسق - محرك - ما جاء من الكلام على نظام واحد . . . القاموس ، مادة : نسق .

(٤) « السلطان : الملك أو الوالي (ج) سلاطين . وهي سلطنة . و - القوة والقهر ، والحجة والبرهان .

السلطنة : مملكة السلطان . . المعجم السيط ، مادة : سلط .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

قال ابن العربي : « والتجارة : هي مقابلة الأموال بعضها ببعض ، وهو البيع ، وأنواعه في متعلقاته بالمال ، كالأعيان المملوكة ، أو ما في معني المال كالمنافع ، وهي ثلاثة أنواع : عين بعين : وهو بيع النقد . أو بدين مؤجل : وهو السلم . أو حال : وهو يكون في التمر . أو على رسم الاستصناع . أو بيع عين بمنفعة : وهو الاجارة .

وأحل الله البيع المطلق الذي يقع فيه العوض على صحة القصد والعمل ، وحرم منه ما وقع على وجه الباطل . . . أحكام القرآن ١/٢٤١ - ٢٤٢ .

فيندرج هذا العقد تحت عموم [٤٠/آ] .

والجواب :

أما السؤال الأول - فجوابه من وجهين :

أحدهما - أن حد العام - على ما أسلفناه (١) - ماتناول شيئين فصاعداً مطلقاً ، وهذا الحد موجود فيما نحن فيه ؛ فتثبت .

العموم الثاني - أن الألف واللام للتعريف ، وتعريف الجنس والجموع (٢) حاصل بأصل الاسم ، وكل ما دون المستغرق (٣) نكرة ؛

(١) سبق تعريفه ص : ١١٠ ، رقم : ١١ و ٢٠٣ ، وما بعدها .

(٢) في (خ) : (المجموع) .

(٣) قال الفيروز آبادي : « استغرق : استوعب . . . القاموس : غرق

قال الغزالي : « مسألة صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز ، وهو معتاد ، أما رده إلى ما دون أقل الجمع فغير جائز ، ولا بد من بيان أقل الجمع وقد اختلفوا فيه ، فقال عمر ، وزيد بن ثابت : أنه اثنان ، وبه قال مالك ، وجماعة ، وقال ابن عباس والشافعي وأبو حنيفة : ثلاثة . حتي قال ابن عباس : - لعثمان حين رد الأم من الثلث إلى السدس بأخوين - ليس الأخوان أخوة ، في لغة قومك . فقال : حجبتها قومك يا غلام . وقال ابن مسعود : إذا اقتدي بالإمام ثلاثة اصطفوا خلفه ، وإذا اقتدي اثنان ، وقف كل واحد عن جانب ، وهذا يشعر من مذهبه أنه يرى : أقل الجمع ثلاثة . وليس من حقيقة هذا الخلاف منع جمع الاثنين بلفظ يعمهما ، فإن ذلك جائز ومعتاد ، ولكن الخلاف في أن لفظ الناس والرجال والفقراء وأمثاله ، يطلق على ثلاثة فما زاد حقيقة ، وهل يطلق على الاثنين حقيقة أم لا ؟

اختار القاضي : أن أقل الجمع اثنان ، واستدل بإجماع أهل اللغة ، على إطلاق اسم الجمع على اثنين ، في قولهم فعلتم وفعلنا وتفعلون . . . المستصفي ٢/٩١ - ٩٢ .

وقال الغزالي : « اسم الفرد إذا اتصل به الألف واللام ، اقتضي الاستغراق كقولهم : الدينار أفضل من الدرهم .

والمختار : أن ما يتميز لفظ الواحد فيه ، عن اسم الجنس بالهاء ، كالتمر والتمر ، فإذا عُرِيَ عن الهاء ، اقتضي الاستغراق للجنس .

لشيوخه في المستغرق ، فتعين حمله على الإستغراق تعريفاً .
 وجواب السؤال الثاني - أن اللفظ أعم من السبب (١) ، والأخذ إنما يكون بالألفاظ ، وإذا سبر (٢) الناظر أكثر الأحكام وجدها وردت على أسباب ، وأتفق الصحابة - رضي الله عنهم - على الأخذ بألفاظها مع قطع النظر عن أسبابها .

وبيان عدم ورود السؤال الثالث - أن الإجماع منعقد [٤٠/ب] على أن اختلاف الأعصار لا تأثير له على ما قاله - عليه السلام - (٣) « حكمي على الواحد حكمي على الجماعة » (٤) فيكون خطابه للواحد - من أمته -

= وقال الزركشي : لا يعرف بهذا اللفظ ، ولكن معناه ثابت رواه الترمذي والنسائي من حديث مالك
 « إني لا أصافح النساء . . . » المعبر ص : ١٥٧ ، ورواية مالك رواها أحمد ٣٥٧/٦ ، والحميدي ٣٤١ ، والحاكم ٧١/٤ .

(١) في (ل) : (يدل دليل) وفي (خ) : (يدل دليل) وما أثبتناه من (ف)
 (٢) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .
 (٣) سيكرر هذا الحديث في ص : ٢٤٢ .

وهو في مسند أحمد : ٣٠٣/٤ ، ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، و٤٦٦/٣ والمنققي لابن الجارود رقم : ٩٠٨ ص : ٣٣٨ وفي المنحول ص : ١٦٥ ، وفي أنيس الفقهاء ص : ١٨٥ ، وفي تحفة الطالب ص : ٣٨٨ ، وشرح النووي علي صحيح مسلم ١٠٩/١٣ - ١١٠ .

وقد أخرجه البخاري في كتاب الأضاحي ٣١٧/٣ ، ومسلم في كتاب الأضاحي ١٥٥٢/٣ ، وما بعدها . وأبو داود حديث رقم : ١٥٠٨ ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ذبح الضحية قبل الإمام ٢٢٢/٧ ، والدارمي في كتاب الأضاحي ٨٠/٢ ، والزركشي في المعبر ص : ١٥٨ .

(٤) هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ، أبو ثور الكلبي البغدادي ، أحد الأئمة المجتهدين . قال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً ، وخيراً ممن صنف الكتب ، وفرع علي السنن ، وذبح عنها . توفي سنة ٢٤٠ هـ .

ترجمته في تاريخ بغداد : ٦٥/٦ ، وتذكرة الحفاظ ٥١٢/٢ ، وطبقات الشافعية للأسنوي : ٤٥/١٠ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة : ٥٥/١ - ٥٦ ، وطبقات الشافعية للسبكي : ٢٧٧/١ ، ووفيات الأعيان : ٧/١ ، وميزان الاعتدال ٥/١ ، والأنساب ٥١٧/١ ، والفهرست ٢١١/١ لابن النديم ، وطبقات الشافعية للشيرازي ص : ٧٥ ، وطبقات الفقهاء للعبادي ص : ٢٢ ، والبداية والنهاية ٣٢٢/١٠ ، والنجوم الزاهرة ٣١٠/٢ ، ومراة الجنان ١٢٩/٢ ، وتهذيب التهذيب ١١٨/١ ، وشذرات الذهب ٩٣/٢ ، وطبقات الشافعية لابن هدايت ص : ٥ ، والعقد المذهب لابن الملقن ص : ٢ - مخطوط بمكتبة خدا بخش بانكي فور - والأعلام ٣٠/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/١٠ ، وموسوعة فقه أبي ثور .

(٥) هو عيسى بن أبان بن صدقة ، أبو موسي ، كان من كبار فقهاء ، الحنفية ، وتولي القضاء عشرين سنة ، وله كتاب الجامع ، وكتاب اثبات القياس توفي سنة ٢٢١ هـ .
 ترجمته في الفهرست : ٣٣٠ ، وتاريخ بغداد : ١٥٧/١١ .

(٦) (ما) : بمعنى ليس .

(١) سبق تعريفه ص : ١٣٢ - ١٣٣ ، رقم : ٦١ ، ٦٤ .
 (٢) سيأتي تعريفه ص : ٣١٥ في الفن الخامس .
 (٣) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .
 (٤) ورد هذا الحديث في مختصر المنتهي ، لابن الحاجب ص : ١١٧ و ١٣٥ .

وقال العجلوني : ليس له أصل بهذا اللفظ ، كما قال العراقي ، في تخريج أحاديث البيضاوي ، ... كشف الخفا ٤٣٦/١ - ٤٣٧ .

هذا الحديث غير معروف بهذا اللفظ ، ولكن معناه ثابت فقد أخرج الترمذي ، حديث أميمة - رضي الله عنها - وقال : « هذا حديث حسن صحيح ، الحديث رقم : ١٥٩٧ ، ١٥١/٤ ، ١٥٢ وأخرجه النسائي في سننه ١٤٩/٨ ، وذكره المنذر ، في تحفة الأشراف في معرفة الأطراف : ٢٦٩/١١ رقم ١٥٧٨١ ، وأخرجه الإمام مالك في كتاب البيعة . باب ما جاء في البيعة ٩٨٢/٢ ولفظه : عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت : « أتيت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - في نسوة بايعنه علي الاسلام . فقلن : يارسول الله ! نبايعك علي أن لا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ، ولا نزنني ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأتي ببهتان نفترقه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في معروف . فقال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - (فيما استظعن وأطقتن) قالت : فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا . هلم نبايعك يا رسول الله . فقال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - (إني لا أصافح النساء . إنما قولني لئمة امرأة كقولني لامرأة واحدة . أو مثل قولني لامرأة واحدة . . . موطأ مالك ٢/٢٥٠ .

وقال ابن كثير : « لم أر بهذا قط سنداً ، وسألت عنه شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج ، وشيخنا الحافظ أبا عبد الله الذهبي مراراً فلم يعرفاه بالكلية . تحفة الطالب ص : ٢٨٦ و ٣٢٠ . وقد ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣١٢ رقم ٤١٦ . =

معهما ، فلا يُقبلُ هذا السؤال (١) .

الثاني - أن العام إنما كان حجة قبل التخصيص ؛ لتناوُلِه محل النزاع ، وصلاحيته له ، وهو بعد التخصيص كذلك ؛ فإنه صالح له وضعا [٤١/آ] وقولهم : يبقى (٢) مجملا ؛ ليس كذلك ، لأن دلالة - على ماعدا محل التخصيص - راجحة على اقتصار دلالة على أقل الجمع وضعا ، ومع رجحان أحد المجملين ؛ لبقاء للإجمال .

وجواب السؤال الخامس - منع وجود الدليل المخصص .

فإن الذي ذكره دليلا من جانبهم (٣) لادلالة فيه ؛ على ما سنوضحه .

وجواب السؤال السادس - من وجهين :

أحدهما - منع وجود الإجمال ، لأن حمله على الآخرة ، يبطل فائدة التخصيص بالكافر ، فإن الله تعالى لم يجعل - هناك - لأحد على

(١) قال الباجي ، مسألة : يجوز أن يستدل باللفظ العام بعد التخصيص ، ولم يبق منه إلا ما يقع عليه مجازا . وقال عيسى بن أبان ، وأبو ثور : إذا خص العموم لم يصح الاحتجاج به .

والدليل علي ما نقوله : أن الباقي بعد التخصيص من اللفظ العام واقع تحت التسمية ، والتسمية متناولة له ، فصح الاستدلال به كما لو لم يخص ... أحكام الفصول ١/١٥٠ - ١٥١ .

وقد وردت هذه المسألة في المحصول : ١ ق ٢٢/٣ ، والمعتمد ١/٢٦٥ ، والتبصرة : ١٨٨ وشرح تنقيح الفصول : ٢٧٧ ، وكشف الأسرار ٢/٣٠٨ ، وإرشاد الفحول : ١٣٧ ، وفي المسودة : : ان المخالف في كونه حجة هذان دون الجمهور ... ص : ١٠٥ ، والمقصود بالاثنتين عيسى ، وأبو ثور ، المنحول ص : ١٥٣ ، وفواتح الرحموت ١/٣٠٨ ، والمستصفي ١/٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) في (خ) : (يفي) .

(٣) في (ح) : (من جانبهم دليلا)

أحد سبيلا (١) .

الثاني - منع دلالة دليل التأويل ، فإن الواو في قوله تعالى (٢) ﴿ ولن يجعل الله ﴾ (٣) واو الإستئناف ؛ لا واو العطف ، بدليل أن حملة على العطف يبطل فائدة التخصيص بالكافر ، وهو مرجوح .

[٤١/ب] وهذا هو الجواب عن الوجه الأول - من القول بالموجب .

وجواب الوجه الثاني - منه - منع أن لاسطنة ، ولا استعلاء للمالك على المملوك ، بمجرد ثبوت ملكه له ، فإن الناس يقضون بذل المملوك ، وعز المالك ، ولو أكرمه ماله غاية الكرامة .

ولهذا : أجمعنا على أنه يؤمر بإزالة هذا الملك ، ويلجأ إليه ، ولولم يكن متضمنا بمجرد ذل ؛ لما كان لأمره بإزالة ملكه عنه - وإن لم يستخدمه - فائدة .

والجواب عن المعارضة ؛ بالآية (٤) من وجهين :

- أحدهما - أنها لا تتناول محل النزاع .

وبيانه من أوجه ثلاثة :

الأول - أنه قال : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ (٥) وهذا التصرف حرام اتفاقا ، فلا يكون ما اختلفنا فيه مرادا بهذه الآية .

(١) أنظر الهامش رقم ٥ ص : ٢٠٩ .

(٢) كلمة (تعالى) من (خ) .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٤١ .

(٤) الآية : ١٤١ من سورة النساء .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ . وكلمة (البيع) ليست في (ف) ولا (خ) .

الثاني - أنها [٤٢/أ] واردة في البيع ، والكلام في الشراء .
الثالث - أن الكلام في صحة البيع ، وهي دالة على الإحلال ، وليس من ضرورة الحلِّ الصِّحة .

- الثاني : تسليم دلالتها على محلِّ النزاع ، وترجيح ما ذكرناه من النصِّ بوجه من وجوه التَّرجيحات ، على ما ستوضحه (١) ، إن شاء الله تعالى .

فهذه الأسئلة الثمانية - هي التي اصطلح على إيرادها في العامِّ الظنيِّ الدلالة ، من الكتاب العزيز ، ولا يتوجه جميعها على كلِّ عامٍّ ، بل بعض العموميات تردِّد بجمليتها عليه ، وبعض العموميات يردُّ عليه بعضها ، فليتنبه لذلك ، بحسب الحال .

فإن كان العامُّ الممتسكُ به من السنة (٢) ؛ وردت عليه هذه الأسئلة الثمانية ، ثم ينضم - أيضاً ؛ اعتراضاً على السند ؛ إذا كان آحاداً ؛ إلى هذه [٤٢/ب] الثمانية - خمسة أخرى .

أولها - الطعن في الراوي (٣) ، تارة ؛ باعتبار اشتهاره بفسق ، ومرة : بكونه معروفاً بالذهول (٤) ، والنسيان ، وآونة ؛ بكون أئمة النقل تركوا الرواية عنه ، أو طعنوا فيه ، وأمثال ذلك .

(١) سيأتي في ص : ٤٥٢ - ٤٧٤ .

(٢) أنظر تعريف السنة ص : ١٥٤ .

(٣) روي الرجل الحديث أو الشعر رواية : حمَّله ونقله . فهو راو (ج) رواة . ويقال : روي عليه الكذب : كذب عليه . والراوي : راوي الحديث ، أو الشعر ، حامله ونقله . . الراوية : مؤنث الراوي . . المعجم الوسيط : مادة روي .

(٤) قال الراغب : «الذهول : شغل يورث حزناً ، ونسياناً ، ويقال : ذهل عن كذا ، وأذهله : غيره ، المفردات ، مادة : ذهل .

وثانيها - ببيان (١) كونه مُرسلاً (٢) ، أو منقطعاً (٣) ، أو كون الراوي مجهولاً (٤) .

وتقريره : إن العدالة شرطٌ ؛ وهى في الصور المذكورة غير معلومة .
وثالثها - أن الراوي أفتى بخلاف ما روى ، فيجب أن لا يحتج بروايته المذكورة ؛ لأن أحد الأمرين لازم ، وهو :

أن مخالفته لما روى (٥) إما أن يكون (٦) مع اعتقاده صحة ما روى (٧) أولاً .

والأول - يقدر فيه (٨) .

والثاني - يقدر فيما روى (٩) .

وأياً ما كان ؛ وجب ترك العمل بذلك .

(١) في (ل) : (بيان) .

(٢) سبق تعريف المرسل أنظر ص : ١١٦ ، رقم : ٢٨ .

(٣) قال ابن الصلاح : « أن المرسل مخصوص بالصحابي ، وأن المنقطع : منه الاسناد فيه - قبل الوصول إلي التابعي - راوٍ لم يسمع من الذي فوقه ، والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً ، ومنه الاسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم ، نحو : رجل أو شيخ أو غيرهما . . . علوم الحديث ص : ٥٧ .

(٤) قال النووي : « رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تنقل عند الجماهير . . وأما مجهول العين فقد لا يقبله من يقبل مجهول العدالة . . قال الخطيب : المجهول - عند أهل الحديث - من لم يعرفه العلماء . . . التقرير ص : ٤١ .

(٥) في (ل) و (خ) : (روي) وما أثبتناه من (ف) .

(٦) في (خ) : (تكون) .

(٧) في (ل) و (خ) : (روي) وفي (ف) : (روي) .

(٨) أي يقدر بالراوي نفسه .

(٩) في (ل) و (خ) : (روي) وما أثبتناه من (ف) .

ورابعها - أنه خبر واحد^(١) ، ورد فيما تعم به البلوى ؛ فلا يقبل ، لأن ماتعم به [٤٣/آ] البلوى يكثر السؤال عنه ، فيكثر وجوده ، فلما انفرد به الواحد دل على ضعفه^(٢) .
وخامسها - أنه على خلاف القياس الجلي^(٣) ، فلا يقبل ؛ لأن

(١) أي لم يرد حديث آخر يعضده .

(٢) قال الباجي : يجوز العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى ، هذا قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي ، وقال المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة : لا يجوز العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى . . .

والدليل على ما نقوله : أنه لا يمتنع أن يعلم الباري تعالى ، المصلحة في تكليف الأمة ، العمل بخبر الواحد ، فيما تعم به البلوى فيتعيدها به ، وأن كان طريقه غلبة الظن .
ودليل ثان : هو ورود أخبار الآحاد فيما تعم به البلوى ، كالوضوء من مس الذكر ، والسهو في الصلاة ، وسجدة التلاوة . . .

أما هم ، فاحتج من نصر قولهم : بأن ما تعم به البلوى لا يلقى الرسول إلا إلقاء شائعاً ذائعاً . ويتلقاه الصحابة علي ذلك ، فلا يقبل فيه خبر الواحد ، لأن من حقه التواتر .
والجواب : أن هذا غلط ، لأنه لا يمتنع أن يؤخذ عليه القاض علي هذا الوجه ، ويعلم تعالى ، المصلحة في ذلك للمكلفين . . . ، إحكام الفصول : ٢٦٦ - ٢٦٧ .

ومن الجدير بالذكر أن جمهور الأصوليين أجاز العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى . وكذلك أجازوه أهل الحديث . أنظر المستصفي ١/١٧١ .

والمنحول ص : ٢٨٤ - ٢٨٥ . وقال أن أبا حنيفة رد هذه الأحاديث . وإحكام الأمدي ١/١٩٨ ، والتبصرة ص : ٣١٤ ، وكشف الأسرار ١٦/٣ - ١٧ ، وتنقيح الفصول : ٣٧٢ ، وتيسير التحرير ١١٢/٣ ، وفوائح الرحموت ١٢٨/٢ ، وتحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣/١ ، ولمزيد من التفاصيل أنظر - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص : ٤٢٦ ، والمسودة ص : ٣١٥ .

وقد رد المعتزلة العمل فيما تعم به البلوى بخبر الواحد .
قال ابن الطيب البصري : لو كان صحيحاً لأشاعه النبي - صلى الله عليه وسلم - علي وجه ، يجب في العادة التواتر بنقله ، ولأوجب نقله علي وجه تقوم الحجّة به . . . المعتمد ١٦٧/٢ .
(٣) سبق تعريفه أنظر ص : ١٢٧ رقم : ٤٩ و ١٦١ .

القياس الجلي قد ثبت ظن موافقة الشرع لمقتضاه ، فإذا انفرد الواحد برواية الخبر المناقض له لم يفد ظن وجوب العمل به لمعارضة الظن المذكور .
هذه الخمسة المصطلح على إيرادها على السند ، وليست واردة على كل سند ، بل هي كل الوارد على السند .

[الْمَسْأَلَةُ : ٢]

مثال مايرد عليه السؤالان الأولان (١) وهى المسألة الثانية من العشرين .

قولنا : تجب الزكاة في الصبي ؛ لما رواه (٢) الدارقطني (٣) - من حديث عمرو بن شعيب (٤) ، عن أبيه ، عن جده - قال : قال رسول الله

(١) السؤالان الأولان من الأسئلة الخمسة ، الواردة علي العام المتمسك به من السنة . أنظر ص : ٢١٦ .

(٢) في (خ) : (روي) .

(٣) الدارقطني : هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، البغدادي ، الحافظ الشهير ، صاحب السنن ، قال القاضي أبو الطيب الطبري : أمير المؤمنين في الحديث . وقد توفي الدارقطني سنة ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م .

له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣ - ٩٩٥ ، ووفيات الأعيان ٤٥٩/٢ - ٤٦٠ ، وتاريخ بغداد ٣٤/١٢ ، والمنتظم ١٨٣/٧ ، وسير اعلام النبلاء ٢٥٩/١٠ ، و البداية والنهاية ٣١٧/١١ ، والنجوم الزاهرة ١٧٢/٤ ، وشذرات الذهب ١١٦/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣١٠/٢ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٦١/١ ، ومفتاح السعادة ١٤/٢ ، والأنساب ٢٧٣/٥ ، والأعلام ١٣٠/٥ .

(٤) قال الحافظ الذهبي : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي ، أبو إبراهيم - علي الصحيح - وقيل : أبو عبد الله . أحد علماء زمانه . روي عن أبيه ، وطاووس ، وسليمان بن يسار ، والربيع بنت معوذ - الصحابية ، وزينب بنت محمد - عمته - وسعيد بن المسيب ، وجماعة . . .

ووثقه ابن معين ، وابن راهويه ، وصالح جزرة ، وقال الأوزاعي : ما رأيت قرشياً أكمل من عمرو بن شعيب ، وقال ابن راهويه : عمرو بن شعيب عن أبيه . عن جده ، كأيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أهل الحديث إذا شاوروا تركوه . يعني لترددهم في شأنه .

وقال أبو عبيد الآجري : قيل لأبي داود : عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : حجة ؟ قال : لا ، ولا نصف حجة .

وقال أبو حاتم : سألت يحيى بن معين ، عن عمر بن شعيب ، فقال : ما شأنه ؟ وغضب . وقال :-

« احفظوا اليتامى في أموالهم : لاتأكلها [ب/٤٣] الزكاة ، (١) فلو لم تكن الزكاة واجبة - في أموالهم - لما تصوّر أن تأكلها والإعتراض على هذا السند ، من الوجهين الأولين : أحدهما - الطعن في الراوي ، فإن راويه : مندل (٢) وهو متروك .

= ما أقول فيه ! قد روي عنه الأئمة .

وقال الكوسج ، عن ابن معين : يكتب حديثه . . .

قلت : قد أجبتنا عن روايته ، عن أبيه ، عن جده ، بأنها ليست بمرسلة ، ولا منقطعة . أما كونها وجادة ، أو بعضها سماع ، وبعضها وجادة ، فهذا محل نظر . ولنا نقول : إن حديثه من أعلي أقسام الصحيح ، بل هو من قبيل الحسن . وقد توفي في الطائف سنة ١٨٨ هـ . ، ميزان الاعتدال ١٨٣/٤ - ١٨٨ ، رقم : ٦٣٨٣ .

(١) أخرج الدارقطني : في الزكاة ، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ، عن عمر بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب قال : « أبتغوا بأموال اليتامي ، لاتأكلها الصدقة ، .

وأخرج الدارقطني بنفس الباب ، باللفظ الذي أورده مؤلفنا .

وأخرج الترمذي ، في الزكاة ، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ، بلفظ : « ألا من ولي يتيماً له مال ، فليتركه له ، ولا يتركه حتي تأكله الصدقة . » وأخرجه البيهقي في الزكاة ، باب من تجب عليه الصدقة .

(٢) مندل بن علي العنزي الكوفي ، أخو حبان بن علي . أبو عبد الله ، ويقال : اسمه عمرو ، ومندل لقبه . روي البخاري : عن عبد الله بن الأسود ، عن الحسن بن أبي القاسم ، قال : ذكرنا : لشريك ، حديث مندل - في التجرد ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود ، قال : كذب المندل ، أنا أخبرتك الأعمش ، عن عاصم ، عن أبي قلابة . قال ابن تيمية : شريك بن عبد الله : قاضي الكوفة . . . وهو من الشيعة . وكان يقول : أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فانهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً ، منهاج السنة ٦٠/١ .

وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال أبو زرعة : لين .

وقال أحمد : ضعيف ، وقال العجلي : جائز الحديث ، يتشيع .

وقال ابن حبان : كان ممن يرفع المراسيل ويسند الموقوفات من سوء حفظه ، فاستحق الترك . =

الثاني : أن أحاديثَ عمرو بن شعيب^(١) ، عن جدّه ، لا يُحتجُّ بها ، قال^(٢) ابن حبان^(٣) : لا يجوز الإحتجاج بما رواه عن أبيه ؛ عن جدّه ؛ لأنّ هذا الإسناد لا يخلو إمّا أن يكون مرسلًا ، أو منقطعًا ، لأنّه - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٤) .

فإذا روى عن أبيه ، عن جدّه ، فأراد بجده محمدًا ، فمحمدٌ لأصحابه

= وقال الذهبي : مات سنة ١٥٨ هـ / ٧٧٤ م .

له ترجمة في التاريخ الكبير ٧٣/٨ ، والكاشف ١٧٤/٣ ، والتقريب ٢٧٤/٢ ، وخلاصة التذهيب ٨٥/٣ ، وميزان الاعتدال ٣٠٥/٥ رقم ٨٧٥٧ .

قال السمعاني : أبو عبد الله مندل بن علي العنزي ، من أهل الكوفة . . وكان مرجئًا ، من العبّاد ، إلا أنه كان يرفع المراسيل ، ويسند الموقوفات ، ويخالف الثقات . . فاستحق الترك ، وكان أخوه حبان يتشيع . . قال أبو حاتم بن حبان : قيل ان مندلًا كان لقبًا له ، واسمه عمرو . . الأنساب : ٢٥١/٥ .

(١) سبقت ترجمته ص :

(٢) في (ل) : (وقال) .

(٣) أبو حاتم الرازي ، الحافظ الكبير ، من أقران البخاري ومسلم وهو : محمد بن ادريس الحنظلي . ولد بالري سنة ١٩٥ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م .

ترجمته في تهذيب التهذيب ٣١/٩ - ٣٤ ، وتذكرة الحفاظ ٥٥٧/٢ - ٥٥٩ ، وتاريخ بغداد ٧٣/٢ - ٧٧ ، وطبقات الحنابلة ٢٨٣/١ - ٢٨٦ ، وسزكين ٢٧٣/١ - ٢٧٤ ، والأعلام ٢٥٠/٦ .

والنص الذي أورده مؤلفنا هنا ، قد أورده ابن أخته يوسف في إيثار الإنصاف ص : ٧٤ .

(٤) اسم (العاص) ليس في (ل) ولا (خ) بل من (ف) .

قال الترمذي : وعمر بن شعيب ، هو : ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وشعيب قد سمع من جدّه عبد الله بن عمرو . وقد تكلم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شعيب وقال : هو عندنا ، وإمّا . ومن ضَعَفَه فإنما ضَعَفَه من قبل أنه يحدّث من صحيفة جدّه عبد الله بن عمرو ، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، فيثبتونه ، منهم أحمد وإسحاق وغيرهما . سنن الترمذي ٢٤/٣ .

له ، وإن أراد عبد الله ؛ فأبوه شعيب لم يلقَ عبد الله . والمنقطع^(١) والمرسل^(٢) ، لا تقوم بهما حجة ، لأن الله تعالى لم يكلف عباده أخذ الدين عنّ لا يعرف .

فهذان السؤالان [٤٤/٤] يخصّان السند^(٣) .

ويرد على المتن^(٤) التأويل^(٥) وهو : حمل الزكاة على زكاة الفطر . ودليل التأويل : ما يأتي بيانه .

السؤال الرابع - المعارضة بقوله - عليه السلام^(٦) - « رُفِعَ القلمُ عن الصبيّ حتّى يبلغ ، وعن النائم حتّى يستيقظ ، وعن المجنون حتّى يعقل »^(٧) .

فوجه الحجة ، أن القول بوجوب الزكاة على الصبي إجراءً للقلم^(٨)

(١) المنقطع : هو الحديث الذي انقطع سنده .

(٢) أنظر ص : ١٥٠ .

(٣) أنظر ص : ١٥٢ .

(٤) أنظر ص : ١٥٢ .

(٥) سبق في ص : ١١٣ ، رقم : ٢٠ .

(٦) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٧) رواية الحديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها ، وفي لفظه (حتّى يحتلم) بدلاً من (حتّى يبلغ) ، وأخرج الحديث أحمد في مسنده ١٠٠/٦ و ١٠١ وفي سنن أبي داود . في الحدود ، باب : ١٦ في المجنون يسرق أو يصيب أحداً . والنسائي : في الطلاق : وابن ماجه : باب طلاق المعتوه والصغير والنائم : ٢٠٤١ .

والدرامي : في الحدود ، باب رفع القلم : ١٧١/٢ ، وسنن البيهقي ٢٦٤/٨ ، وموارد الظمان ١٤٩٦ ، و ١٤٩٧ ، والمحرر في الحديث ص : ٤٨٢ و ٥٧٢ .

ومختصر المنتهي : ص : ١١٣ ، وتحفة الطالب ٢٧١ و ٢٧٤ ، وإيثار الإنصاف ص : ٧١ ، والمنتقى لابن الجارود رقم ٨٠٨ ص ٣٠٥ ، وأرواء الضليل ٢٩٧ و ٩١١ و ٩٨٤ و ١٤٥٠ و ٢٠٤٣ و ٢٣١٠ و ٢٥٦٦ و ٢٧٠١ ، والفردوس للدليمي ٢٧٧/٢ رقم ٣٢٨٥ ، والعمدة : ٣٥٧ ، والمسودة ص : ٩٤ .

(٨) في (ل) و (خ) : (إجراء القلم) وفي (ف) : (إجراء للقلم) .

عليه ، فوجب رفعه عنه ، عملاً بالنص .
والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما - منع أن الراوي متروك ، فإنه قد عدله - من اتفق أهل النقل على الأخذ بقوله وهو - يحيى بن معين ^(١) فقال : « مندل لا بأس به » .

الثاني - أن الجرح المطلق لا يقبل حتى يبين سببه ، وهي الرواية المنصورة عن الإمام أحمد ^(٢) .

جواب السؤال الثاني - [٤٤/ب] من فنيين :

أحدهما - إن قول ابن حبان « لم يصح سماع شعيب من جده عبد الله » - قال الدارقطني : - « هو خطأ » وقد أثبت الإمام أحمد ، وغيره ، سماعه منه .

الثاني - أن المرسل حجة ، والمنقطع حجة ،

لأن الظاهر من حال الثقة العدل أنه لا يجزم بالخبر عن النبي ﷺ إلا بعد علمه بثقة من أخبره به .

ولهذا : روي عن إبراهيم النخعي ^(٣) : أنه كان يقول : « إذا رويت

(١) هو الإمام الفرد : يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري ، الغطفاني - مولاهم - البغدادي ، أبو زكريا العالم ، الحافظ ، إمام الجرح والتعديل . توفي سنة ٢٣٣ هـ / ٨٤٧ م عن ٧٧ سنة .

ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/١٧٧ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٤٣١ ، والتقريب ٢/٣٥٨ ، والتهذيب ١١/٢٨٠ .

(٢) سبقت ترجمته - أنظر ص : ١٤٠ .

(٣) هو : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة ، النخعي ، أبو عمران . كان فقيه العراق . توفي سنة ٩٥ هـ / ٧١٣ م وقيل سنة ٩٦ هـ . كان ثقة إلا أنه يكثر الإرسال . ترجمته في وفيات الأعيان ١/٢٥ ، وشذرات الذهب ١/١١١ ، والتقريب ١/٤٦ ، والتهذيب ١/١٧٧ .

عن عبد الله ، وأسندت ؛ فقد حدثني واحد ، وإذا أرسلت ؛ فقد حدثني جماعة ^(١) .

جواب سؤال التأويل : أنه لا يصار إلى تأويل الإبدليل ، وما اعتقده دليلاً لأحجة لهم فيه ، لأن المراد بـ « رفع القلم » قلم التأني ، ووجوب الأداء ، لأصل الوجوب .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه قرنه بالنائم [٤٥/آ] . والأصل - أنه إذا قرن بين جماعة في أمر - تساويهم فيه .

ومن المعلوم : أن النائم يجري عليه قلم أصل الوجوب في الزكاة وغيرها

(١) نقل الباجي ما قاله النخعي ، أنظر إحكام الفصول ١/٢٧٥ ، وتهذيب التهذيب ١/١٧٧ .

[الْمَسْأَلَةُ : ٣]

ومثال مايرد عليه بَقِيَّةُ الأسئلة الخمسة ؛ قولنا : خيار المجلس ثابتٌ في البيع (١) وهي المسألة الثالثة من العشرين . والتمسك فيها بقوله - عليه السلام (٢) - « البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٌ يَتَفَرَّقَا » (٣) .
والإعتراض على ذلك من جهة السند :

أولاً - بثالثِ الأسئلة الخمسة الموجهة على السند - وهو : أن راوى

(١) في (ف) و (ل) : (في البيع) وفي (خ) : (في عقد البيع) .

قال محمود الزنجاني : « ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان : أحدهما - بطلان البيع والشراء في الأعيان الغائبة ، دفعاً للغرر النافي للشره .
واكتفي أبو حنيفة - رضي الله عنه - في دفع الغرر ، وتحقيق الرضي المعتبر ، بشرع الخيار ، عند الرؤية .

ولا يخفى رجحان نظر الشافعي - رضي الله عنه - في استقبال المحذور بالدفع .

الثانية - شرع خيار المجلس ، عند الشافعي - رضي الله عنه - في عقود المعاوضات .
ومستنده قوله - عليه الصلاة والسلام : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، فإنه من الأعمال المنصوبة علي كمال الرضي بالعقد المباشر . » ، تخريج الفروع ص ١٤٥ - ١٤٦ .
وللمزيد من التفاصيل أنظر : معالم السنن ، للخطابي : ١١٨/٣ - ١٢٢ ، والمجموع للنووي ١٨٤/٩ ، وصحيح البخاري كتاب البيوع الباب الخامس والأربعين ، وصحيح مسلم رقم : ١٥٣١ ، وبداية المجتهد ١٧١/٢ ، وشرح العمدة لابن دقيق العيد ١٠/٤ - ١١ ، وفتح الباري ٢٢٧/٤ ، والأحكام للآمدي ١٩٨/١ ، وكشف الأسرار للبخاري ١٦/٣ ، والأحكام لابن حزم ١٥٨/١ .

(٢) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٣) رواه البخاري ٧٦/٣ و ٧٧ و ٨٤ و ٨٥ ، ومسلم في البيوع ٤٣٤ و ٤٦ ، وابن ماجه ١٧٢ و ١٨٣ ، والترمذي ١٢٤٥ و ١٢٤٦ ، والبيهقي في سننه ٢٦٩/٥ - ٢٧٠ ، وابن الجارود في المنتقى ص : ٢٤٠ ، رقم ٦١٧ و ٦١٩ ، ورواه الدرامي ٢٥٠/٢ ، وهو في ارواء الغليل ١٢٤/٥ ، ومسنده أحمد ٤/٢ و ٩ و ٥٢ و ٥٤ و ١٢٥ و ٤٠٢/٣ .
والديلمي في الفردوس ٣٨/٢ رقم : ٢٢٣٣ ، وفتح الباري ٣٢٧/٤ ، والنسائي ١٢٥٢/٧ ، والخطابي في معالم السنن ١٨٨/٣ .

هذا الحديث مالك (١) ، وقد خالفه ، ولا يظنُّ به مخالفته - بعد العلم به - إلا لإحاطته بضعفه (٢) .

وثانياً - برابعها - وهو : أنه خبر واحد ورد فيما تعمُّ به البلوى (٣) ؛ فلا (٤) يقبل .

وثالثاً - ف خامسها (٥) - وهو : أن القياس الجلي يقتضي لزوم ، فإنه تصرف صدر من أهله (٦) بشرائطه [٤٥/ب] فوجب أن يلزم ؛ كالنكاح .
وإذا كان على خلاف القياس الجلي ؛ وقد انفرد واحد بروايته لم يفد ظن وجوب العمل به .

السؤال الرابع - منع العموم (٧) في المتن : فإن الألف واللام ليسا من أدوات العموم (٨) .

الخامس - سلّمنا إفادتهما للعموم ، ولكن لأنسلم تعين العموم لهما ،

(١) الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي . العلم المشهور ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ . من كتبه الموطأ والمدونة .

ترجمته في وفيات الأعيان ١٣٥/٤ ، وشذرات الذهب ٢٨٩/١ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص : ٢٧ .

(٢) لقد خرج الحديث أصحاب الصحاح .

(٣) ورد من أكثر من طريق .

(٤) في (ل) : (ولا يقبل) .

(٥) في (خ) : (بخامسها) .

(٦) في (خ) : (من أهله في علة بشرائطه) .

(٧) تقدم معناه في المسألة الأولى ص : ٣٠٧ .

(٨) قال ابن الطيب المعتزلي : « ان لفظ الخصوص : يتناول الواحد ، ولفظ العموم : يفيد الجمع . وهو مشترك بين كل المجموع ، ولا يقع علي الواحد إلا مجازاً . . . وقد استدل في المسألة : بأن أهل اللغة فصلوا بين العموم ، وبين الخصوص وجعلوا أحدهما في مقابلة الآخر . . . المعتمد ٢٠٦/١ - ٢٠٧ .

وقد ذكر من أدوات العموم . أدوات الشرط وأدوات الاستفهام . وكلمة (كل) وكلمة (جميع) . =

فإنهما يُطلقان للعموم ، ولِبعض الجنس^(١) ، وللمعهد^(٢) ، ولأصل في الإطلاق الحقيقة .

= وقال ابن تيمية : « الألفاظ معارف ونكرات ، فالمعارف سبعة ، فكل اسم معرفة ذي أفراد يفيد العموم ، فأما ما ليس بذئ أفراد ، كالعلم الشخصي ، فأنما يفيد عموم الكل لأجزائه ، فيندرج فيه : العلم الجنسي ، والاشارة إلي عدد ، والمضمرات الجامعة ، والموصولات ، والمعرفات باللام والاضافة ، من الجموع ، وأسماء الجموع ، والأجناس المفردة ، وغير المفردة ، والمنادي المقصود ، والنكرة : فكل لفظ نكرة في النفسي ، والنهي ، والاستفهام ، فإنه يفيد العموم ، سواء أكان اسماً أو فعلاً ، وأما الشرط : فهل يفيد لفظاً أو بطريق التعليل ؟ فيه نظر .

فالمعرفة : إنما تعم ما أوجبه التعريف ، فتعم ما أشار إليه ، أو عاد الضمير عليه ، أو قامت به الصلة ، أو ناداه المنادي ، فعلي هذا إذا قال الله (يا أيها الناس) أو (يا أيها الذين آمنوا) فإنما يعم من ثبت أن الله يخاطبه ، والصبيان والمجانين ، لم يخاطبوا ، فلا يشملهم اللفظ ، وقد ذكر أصحابنا ، وغيرهم : أن اللفظ عام ، وإنما خرج منه بتخصيص العقل ، فأما قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) - (سورة النساء ، الآية : ٢٣) - فالضمير لا يدل علي جنس ، وإنما يدل بلفظه علي المخاطب ، فلا ينبغي أن يختلف فيه .

مسألة : من أعلي صيغ العموم صيغ العموم الأسماء التي تقع أدوات في الشرط ، وهي تنقسم إلي ظرف زمان ، وظرف مكان واسم مبهم يختص بمن يعقل ، واسم يختص بمن لا يعقل ، فكل اسم وقع شرطاً عم مقتضاه ، فإذا قلت : (من أتاني أكرمه) عم كل آت من العقلاء ، وإذا قلت : (مني جئت أكرمك) عم كل زمان ، وإذا قلت : (حيثما أتيتني أكرمك) عم كل مكان ، وما يقع منكراً في سياق النفي ، فهو كذلك يتعين القطع بوضع العرب إياه للعموم .

قال الجويني : لا شك أن ذلك كله لاقتضاء العموم ، ودليلنا عليه كدليلنا علي تسمية العرب جارحة مخصوصة رأساً . . . المسودة ص : ٩١ - ٩٢ .

(١) قال الجرجاني : « الجنس : اسم دال علي كثيرين مختلفين بالأنواع .

الجنس : كلي مقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة ، في جواب ما هو من حيث هو كذلك ، فالكلي جنس ، وقوله : مختلفين بالحقيقة يخرج النوع ، والخاصة ، والفصل القريب ، وقوله : في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض العام . وهو قريب أن كان الجواب عن الماهية ، وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس ، وهو الجواب عنها ، وعن كل ما يشاركها فيه ، كالحيوان بالنسبة إلي الإنسان ، ويعيد أن كان الجواب عنها ، وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها ، وعن البعض الآخر ، كالجسم النامي ، بالنسبة إلي الإنسان . التعريفات : ص : ٧٨ .

(٢) قال ابن التيمية : « الاسم المفرد إذا دخله التعريف - كالزاني والسارق - فهو للعموم ، ما لم يكن هناك قرينة عهد . نص عليه في مواضع . . . =

السادس - التأويل بحمله علي المتساومين ، ودليل التأويل ما نذكره معارضة .

السابع - القول بالموجب ؛ فإنه قال : « البيعان » وإنما يصدق عليهما هذا الإطلاق حالة التشاغل بالبيع ، أما بعده ؛ فيقال : كانا متبايعين ، وعند ذلك يكون المراد به خيار القبول .

الثامن - المعارضة بقوله تعالى : « أوفوا بالعقود »^(١) فوجه الحجة [٤٦/آ] أنه أمر بالوفاء بالعقود ، وفسخها نقضها ، وهو ضد الوفاء بها .

والجواب :

أما السؤال الأول فجوابه - أن مخالفة الراوي لاتدل علي ضعف

= المسودة ص : ٩٥ ، وقال السكاكي : « أن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير . . . المفتاح والإيضاح ٤٣/١ والتبيان ٧٥ .

وذكر الباجي أقسام العموم : فقال : « . . . والاسم المفرد : إذا دخل عليه الألف واللام ، وهذا علي حزينين : فإن علم أنه أريد به العهد ، حمل عليه .

وإن لم ترد معه قرينة تدل علي العهد فقد اختلف أصحابنا فيه . . .

إن دخول الألف واللام يفيد التعريف ، بلا خلاف ، بين أهل اللسان ، وذلك يكون علي ضربين / أما أن يراد به تعريف الجنس وتمييزه من مثله ، وذلك لا يكون إلا بعهد المتخاطبين .

والثاني : أن يراد به تمييز الجنس من غيره من بين الأجناس ، وذلك لا يكون إلا باستيعابه ، فإن

لم يكن العهد لم يكن بذ من حمله علي العموم . . . إحكام الفصول ١٢٩/١ - ١٣١ .

(١) سورة المائدة . الآية : ١

قال الفراء : « العقود والعهد ، واحد ، معاني القرآن ٢٩٨/١ .

وقال الزبيدي : « العهد واحدها عقد ، غريب القرآن ص : ١٢٥ .

وقال ابن عباس : « بالعهد . بلغة بني حنيفة ، اللغات في القرآن ص : ٢٣ . وقال الكيا النهراسي : « أن العقود في الشرع منقسمه إلي ما يجب الوفاء به ، وإلي ما لا يجب ، وإلي ما يجوز .

فأما ما لا يجوز : مثل عقود الجاهلية ، علي النصرة الباطل . . .

والجوه الآخر : ما يتخير في الوفاء به

والوجه الثالث : ما يجب الوفاء به ، والذي يجب الوفاء به : هو الذي يتضمن تحقيق حق أوجب

الله تعالى الوفاء به . . . أحكام القرآن ٧/٣ .

قد عملوا بخبر الواحد ؛ فما تعمُّ به البلوى ، في مسائل مُتَعَدِّدة^(١) ، كإيجاب الوتر^(٢) ، والأضحية^(٣) ، وتثنية الإقامة^(٤) ، وبطلان الموضوع بالقهقهة في

(١) في (خ) : (متعددة) .

(٢) قال السمين : « الوتر - في العدد - يقابل في الشفع ، كالفرد والزوج . قال ابن عباس : الوتر : آدم والشفع : زوجه .

وقيل الوتر : هو الله تعالى المتوحد ، والشفع : جميع خلقه . . .

وقيل الوتر : يوم عرفة ، والشفع : يوم النحر .

وقيل : المراد بهما الأعداد . وفيه لغتان وقرئ بهما في المتواتر . فتح الواو ، وكسرها . . .

والوتر : النافذة المعروفة ، سميت بذلك لختمها بالوتر : وهو ركعة واحدة . يقال أوتر صلاته : أي جعلها وترأ . . .

قال بعضهم : القواثر : تتابع الشيء وترا وفرادي . . .

والوتر : السجدة . . . عمدة الحفاظ ، مادة وتر .

وللمزيد من المعلومات حول سُنَّةِ الوتر ، أنظر : أنيس الفقهاء ص ٩٩ - ١٠٠ ، والفوائد البهية

ص : ١٥٦ ، والدرر ١١٢/١ ، والصحاح مادة وتر ، والمصباح المنير والمغرب ، مادة وتر - أيضا .

وفتح القدير ٤٢٣/١ ، والمدونة للإمام مالك ١٢٦/١ ، والمجموع للنووي ٥٠٧/٣ ، والمغني لابن

قدامة ١١٧/٢ ، والكافي لابن قدامة أيضا ١٤٩/١ .

(٣) قال القنوي : « الأضحية : اسم لما يضحي بها ، أي : يذبح ، وجمعها الآضاحي . ويقال : ضحية

وضحايا كهدية وهدايا ، وأضحية وأضحى ، كأرطاة وأرطي ، وبه سمي يوم الأضحى . . .

وهي في الشرع : اسم مخصوص لحيوان مخصوص ، بسن مخصوص ، يذبح بنية القرية في

يوم مخصوص ، عند وجود شرائطها وسببها . . . أنيس الفقهاء ص : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

لمزيد من المعلومات أنظر : حاشية ابن عابدين ٣١١/٦ ، ودرر الحكام ٢٦٥/١ ، والكافي لابن

قدامة ٤٠٧/١ ، ومغني المحتاج ٢٨٢/٤ ، والمغني ٤٣٥/٩ ، وطلبة الطلبة ص : ٢١٧ .

(٤) قال البيهقي : « الأذان : أعلام بحضور الوقت ، والإقامة : أذان بفعل الصلاة فيه . . . شرح

السنة ٢٧٥/٢ .

وقال ابن قدامة : « وإن رجَّع في الأذان ، أو ثني الإقامة ، فلا بأس ، لأنه من الاختلاف

المباح . . . الكافي ١٠١/١ .

ولمزيد من الإيضاح أنظر : أنيس الفقهاء ص : ٨٠ ، وسنن الترمذي ٤٦٤/١ ، وسنن الدارقطني

٤١/١ ، وصحيح ابن خزيمة ١٩٢/١ ، ونصب الراية ٢٥٩/١ .

عن أنس - رضي الله عنه - قال : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة . إلا الإقامة ، صحيح

البخاري باب الإقامة ١٥٠/١ - ١٥١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ٢٨٦/١ ، وأبو داود في باب -

الحديث ، فإنه قد يخالفه لتأويل منه ، أو لمعارضته بدليل آخر ، إلى غير ذلك من الأمور المجتهد فيها ؛ التي لا يلزم^(١) متابعتها عليها .

على أنه قد روى من غير طريق مالك ؛ فذكر في الصحاح^(٢) عن

حماد بن زيد - (٣) ، عن نافع^(٤) ، عن ابن عمر^(٥) - رضي الله عنهما -

(٦) . ورواه الإمام أحمد في مسنده ، من طرق^(٧) - أخر - ليس فيهن

مالك .

وجواب السؤال الثاني - إن هذا الإيراد لا يستقيم على أصلهم ، فإنهم

(١) في (خ) : (لا تلزم) .

(٢) سبقَت الإشارة إلى الكتب التي روي فيها هذا الحديث ، ص : ٢٢٦

(٣) حماد بن زيد درهم الأزدي الجهضمي ، أو اسماعيل البصري : متفق علي توثيقه ، له رواية في

الصحاح الستة . ولد في البصرة سنة ٩٨ هـ وتوفي بها سنة ١٧٩ هـ .

ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٢٤/٢ ، وثقات ابن حبان ٢١٧/٦ ، والثقات للعجلي ص :

١٣٠ ، والتهذيب ٩/٣ - ، والتقريب ١٩٧/١ ، والتاريخ لابن معين ١٢٩/٢ ، وتاريخ أسماء الثقات

ص : ١٠٢ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٢/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٦٧/١ - ١٦٨ ، والأعلام

٣٠١/٢ .

(٤) هو نافع الفقيه ، مولي ابن عمر ، أبو عبد الله المدني . ثقة باتفاق الجميع ، أخرج له في

الصحاح . وكان حافظاً ثباتاً . توفي سنة ١٢٠ هـ .

ترجمته في : تاريخ أسماء الثقات ص ٣٢٢ ، والتهذيب ١٠/٤١٢ ، والتاريخ لابن معين ٦٠٢/٢ ،

والتقريب ٢/٢٩٥ ، ووفيات الأعيان ٥/٣٦٧ ، وشذرات الذهب ١/١٥٤ ، وعلوم الحديث ص ١٢ .

(٥) عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد الرحمن ، أحد المكثرين ، والعبادة من أشد الناس اتباعاً

للأثر النبوي . توفي سنة ٧٣ هـ ، وقيل سنة ٤٧ هـ . وهو أقدم من عبد الله بن عمر بن حفص

بن عاصم بن عمر ابن الخطاب : أبو عبد الرحمن ت ١٧٣ هـ أخو عبيد الله بن عمر ت ١٤٧ هـ

هـ ، ترجمته في تقريب التهذيب ١/٤٣٥ ، والتاريخ لابن معين ٢/٣٢١ . والإصابة ٢/٣٤٧ ،

والتهذيب ٥/٣٢٨ وسير أعلام النبلاء ٣/٢٠٣ .

(٦) (رضي الله عنهما) من (خ) .

(٧) في (ل) : (من طريق آخر) .

الصَّلَاةُ (١) ، فَلَا يُقْبَلُ جَدَلًا ، وَلَنْ [٤٦/ب] سَلَّمْنَا ، فَأَخْبَارُ الْآحَادِ تُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ ، وَمَأْفَادُ غَلْبَةِ الظَّنِّ ، وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « كَانَ يَبْعَثُ الْوَاحِدَ إِلَى الْأَقَالِيمِ الْوَاسِعَةِ ؛ بِالْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ مُوجِبًا عَلَى أَهْلِهَا الْعَمَلَ بِمَا يُخْبِرُهُمْ بِهِ ؛ وَكَانَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ يَنْقَادُونَ لِقَوْلِهِ طَائِعِينَ » (٢) وَهَذَا أَوْضَحُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الظَّنَّ ، وَيُوجِبُ الْعَمَلَ .

وعن الثالث - منع كونه قياساً جلياً ، فَإِنَّ النِّكَاحَ يَتَشَوَّفُ (٣) الشَّرْعُ

= الإقامة رقم : ٥٠٨ و ٥٠٩ ، والترمذي في أبواب الصلاة ١/ ٣٦٩ - ٣٥٠ ، ومسند أحمد ٣/ ٣٠٣ و ١٩٨ ، والدرامي ١/ ٢٧٠ ، في فتح الباري ، المراد بالمنفي خصوص قوله : (قد قامت الصلاة) ٨٣/٢ .

(١) قال القنوي : « الوضوء ثلاثة أقسام : أحدها فرض ، وهو وضوء المحدث . . . وثانيها : واجب ، وهو وضوء للطواف حول الكعبة . . . وثالثها : مندوب ، أي : مستحب ، وهو الوضوء للنوم . . . وبعد القهقهة . . . أنيس الفقهاء ص : ٤٩ - ٥٠ .

ولمزيد من الإيضاحات أنظر : طلبية الطلبة ص : ٢٢ ونصب الراية ١/ ٤٧ ، والأحكام للآمدي ١٩٨/١ .

(٢) أورد ابن تيمية « خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده . . . المسودة ص : ٢٢٣ . وقال الباجي : « ومما يدل علي وجوب العمل بخبر الواحد : ما ظهر عن الرسول - صلي الله عليه وسلم - من إنفاذه لأمرائه وقضاته وسعاته علي الصدقات ، وحل العقود وتقدير الأمور الدينية . . . إحكام الفصول ١/ ٢٥٩ ، ومثله قال ابن الطيب المعتزلي في المعتمد ٢/ ١٢٠ . وقال الزركشي : « هذا ثبت بالتواتر فقد بعث معاذاً وعلياً وأبا موسى إلي اليمن وأبا عبيدة إلي البحرين ، وبعث إلي هرقل بالروم والنجاشي بالحبيشة والمقوقس بمصر ، وغالب من يولي أمر ذلك الآحاد ، المعتبر ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) قال الفيروز آبادي : « تَشَوَّفٌ : تزين . وإلي الخبر : تطلع ، ومن السطح : تطاول ، ونظر ، وأشرف . . . القاموس ، مادة : شيف .

إلى لزومه ، لِلْمَصْلَحَةِ الْحَاصِلَةِ (١) به - من التَّوَالُدِّ ، وَالتَّعَاصُدِّ ، وَاشْتَبَاكِ الْعَشَائِرِ - وَلِهَذَا يَنْعَقِدُ بَغَيْرِ عَوْضٍ ؛ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ؛ فَلَمْ يَكُنِ الْقِيَاسُ جَلِيًّا (٢) وَلَوْ سَلَّمْنَا ؛ فَجِنْسُ النُّصُوصِ مُقَدِّمٌ عَلَى جِنْسِ الْأَقْيِسَةِ ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (٣) إِنَّمَا كَانُوا يَعْدِلُونَ أَلَى الْأَقْيِسَةِ [٤٧/آ] بَعْدَ الْيَأْسِ مِنْ حَصُولِ النُّصُوصِ .

وجواب السؤال الرابع - إنَّ اسمَ الواحدِ - المَعْرَفُ بِـ لَامِ الْجِنْسِ (٤) - موضوعٌ لِلْعُمُومِ لَوَجْهَيْنِ :

(١) في (ل) : (الخالصة) .
(٢) قال الجرجاني : « . . . أعلم أنَّ القياس إما جلي : وهو ما تسبق إليه الأفهام . وأما خفي : وهو ما يكون بخلافه ، ويسمي الاستحسان ، لكنه أعم من القياس الخفي ، فإن كل قياس خفي استحسان ، وليس كل استحسان قياساً خفياً ، لأن الاستحسان قد يطلق علي ما ثبت بالنص والإجماع والضرورة ، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي ، . التعريفات ص : ١٨١ .

(٣) (رضي الله عنهم) من (خ) .
(٤) الكلام عن « لا ، واسع ، فقد تأتي « لا ، : النافية ، وليس لها أثر اعرابي ، كتاب سيبويه ٣/ ٧٦ - ٧٧ ، وقد ترد اسماً بمعني غير ، قال سيبويه : « وأعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ، ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شيء . . .

والمعني : ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب . . . ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ ، وقد تعمل عمل ليس ، كما قال بعضهم ، - في قول سعد بن مالك القيسي :

من فرعن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع . . . كتاب سيبويه ١/ ٥٨ ، و ٢٩٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١/ ٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٢/ ٩٠ ، والعيني ١/ ١٥٠ ، وابن يعيش ١/ ١٠٨ ، والهمع ١/ ١٢٥ ، والإنصاف ١/ ٣٦٧ ، والأشموني ١/ ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ١٩٩ ، وشرح شواهد المغني : ٢٠٨ .

أما لا النافية للجنس ، فيسميها سيبويه : العاملة عمل أن ، فيقول : « ولا ، تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (أن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم =

أحدهما - دُخُولُ الإِسْتِثْنَاءِ ، بدليل : قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴿ ١ ﴾ .
والإِسْتِثْنَاءُ : إخراجُ مَالِوَلَاهُ لِدُخُلِ تَحْتَ الْخِطَابِ ﴿ ٢ ﴾ .

= ، لأنها جُعِلَتْ وما عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحد ، نحو : خمسة عشر . . . ولا ، وما تعمل فيه ، في موضع ابتداء . . . فلا تعمل إلا في نكرة ، كما أن رَبًّا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ . . . واعلم أنك لاتفصل بين (لا) وبين المنفي . . . الكتاب ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٦ .

قال ابن الأنباري : « وأما قولهم : أجمعنا علي أنه يجوز العطف علي الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، فكذلك مع أن .

قلنا : الجواب علي هذا من وجهين :

أحدهما : أنما جاز ذلك مع (لا) لأن لا . لا تعمل في الخبر ، بخلاف (أن) فلم يجمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف علي الموضع قبل تمام الخبر ، دون (أن) . . .

والوجه الثاني : أنا لانسلم أن (لا) تعمل في الخبر كِأَنَّ ، ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (أن) وذلك لأن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً ، فكأنه لم يجمع في الخبر عاملان ، وأما (إن) فانها لَأَتَرَكَّبُ مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما . . . الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٤ - ١٩٥ المسألة ٢٣ .

(١) سورة العصر ، الآية : ٣ ، ٢

قال أبو الفرج ابن الجوزي : « قال أهل المعاني : الخسر : هلاك رأس المال ، أو نقصه ، فالإنسان إذا لم يستعمل نفسه فيما يوجب له الربح الدائم ، فهو في خسران ، لأنه عمل في اهلاك نفسه . . . زاد المسير ٩/ ٢٢٥ .

وقال ابن الطيب المعتزلي : « أن قول الله سبحانه وتعالى (والعصر . . .) مجاز يجري مجري الاستثناء من غير الجنس ، لأنه غير مُطَرَّد ، ولو كان حقيقة لاطُرد ، ويحتمل أيضاً ، أن تكون الخسارة لما لزمتم جميع الناس إلا المؤمنين ، جاز هذا الاستثناء . . . المعتمد ١/ ٢٢٨ .

(٢) قال التجيبي : « . . . واستثنى (الذين آمنوا) من (الإنسان) لأن الإنسان بمعنى الجمع ، لا بمعنى الواحد . . . مختصر تفسير الطبري ٢/ ٥١٩ .

الثاني - أن الألف واللام (١) للتعريف ، وتعريف الماهية (٢) حاصل بأصل الاسم ، فيتعين حملها علي تعريف جملة الجنس (٣) ، وإلا يصير وجودها كالعدم ؛ إذ لا معهود (٤) هاهنا .

فإن قيل : لا يصح أن يكون الألف واللام للعموم ، لأوجه :
أحدها - أنه إذا قال القائل : شربت الماء ، ولبست الثوب . لم يسبق إلى الفهم منه العموم ، ولو كان موضوعاً له لتبادر إلى الفهم .

الثاني - أنه لا يحسن التأكيد بمؤكدات [٤٧/ب] العموم (٥) ، فلا

(١) (واللام) ليست في (ل) .

(٢) قال الجرجاني : « الماهية : تطلق غالباً علي الأمر المتعقل ، مثل المتعقل من الإنسان ، وهو الحيوان الناطق ، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي ، والأمر المتعقل من حيث أنه مقول في جواب ما هو : يسمى ماهية . ومن حيث ثبوته في الخارج : يسمى حقيقة . ومن حيث امتيازته عن الأغيار : هوية . ومن حيث حمل اللوازم له : ذاتاً . ومن حيث يستنبط من اللفظ : مدلولاً . ومن حيث أنه محل الحوادث : جوهرأ . . . التعريفات : ١٩٥ .

(٣) (٤) قال الطيبي : « أن المعرفة باللام إذا أعيد كان إياه ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . أَنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (سورة الانشراح ، الآية : ٥ ، ٦) - لأن التعريف فيه إما للعهد ، وهو العسر ، الذي كانوا فيه ، فهو : هو . أو للجنس الذي يعلمه كل أحد ، إن العسر ما هو ، فهو : هو ، أيضاً . وأما اليسر المنكر ، فمتناول البعض الجنس ، فإذا أريد استئناف الكلام ، دون التكرير ، تناول الثاني بعضاً غير الأول . . . التبيان ص : ٧٥ .

(٥) قال الباجي : « اعلم أن ألفاظ العموم ثمانية ألفاظ : لفظ الجمع : كالمسلمين . . . ولفظ الجنس : كالحَيَّوان ، والناس . . . والألفاظ الموضوعية للنفي ، نحو قولك : ما جاءني من أحد . والألفاظ المبهمة : لـ ، من ، فيمن يعقل ، وما ، في ما لا يعقل ، وـ أي ، فيهما ، وـ أين ، في المكان ، وـ متى ، في الزمان ، وـ هذان ، وـ هؤلاء . . . والأسماء الموضوعية للاستيعاب : كالكل والجميع ، والعول ، والشمول ، والاستيعاب ، والاستيفاء ، وضمير التثنية . والجمع : نحو قولك : انتما ، أنتم ، وعليكما ، وعليكم ، وما جري مجراه ، والاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام . . . احكام الفصول ١/ ٣٠ ، وذكر القرافي : أن أدوات العموم عشرون صيغة : شرح تنقيح الفصول : ١٧٨ .

يسوغُ أن تقولَ : جاءَ نبيُّ الرَّجُلِ كُلُّهُمْ^(١) أجمعون^(٢) .
الثالث - أنه لا ينعَتُ بِنَعْوَتِ^(٣) الجمعِ ، فلا يُقالُ : جاءني الرَّجُلُ
الكرام .

والجوابُ - عن السؤالِ الأول - أن قرينةَ التَّعْذُرِ^(٤) مانعةٌ من التَّبَادُرِ
إلى الأفهام عند الإطلاق .

وعن الثاني - أن ذلك لا اختصاص الألفاظ بمؤكدات مخصوصة ،
ولهذا يسوغُ أن تقولَ : أكرمِ الرَّجُلَ ؛ أي رجُلٍ كان ، وهو تأكيدٌ بالعام ؛
وهو الجواب عن الثالث .

ولهذا وردَ في كلامهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّرْهَمُ الْبَيْضُ ، والدِّينَارُ
الصُّفْرُ^(٥) .

وجواب الخامس - أنه لا معهودَ هاهنا ، والحملُ على بعض الجنسِ

(١) كلمة (كلهم) ليست في (خ) .

(٢) قال ابن الطيب المعتزلي : . . . يقبحُ أن يقولَ : جاءني الرجلُ أجمعون . ورأيت الإنسان
كلهم ، وأيضاً يقبحُ أن يستثني من ذلك فيقولَ : رأيت الإنسان إلا المؤمنين . ولو كان عاماً لحسن
ذلك . وهذا يدلنا على أن قول الله سبحانه (والعصر . . .) مجاز يجري مجرى الاستثناء . . .
المعتمد : ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

(٣) قال الجرجاني : : النعت : تابع يدل على معني متبوعه مطلقاً ، وبهذا القيد يخرج مثل : ضربت
زيداً قاذماً . وإن توهم أنه تابع يدل على معني ، لكن لا يدل عليه مطلقاً . بل حال صدور الفعل
عنه . . التعريفات ص : ٢٤٢ .

(٤) قال الفيروز آبادي : : تعذر : تأخر ، والأمر لم يستقم ، والرسم : درس . . والمعاذير : السطور ،
والحجج ، الواحد : معذار . . . القاموس ، مادة : عذر .

(٥) : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض . عنوا كل واحد منها بالجمع ، فعلم أنهما يُفِيدَانِ
الاستغراق . قيل : هذا شاذ ، ولو كان حقيقةً لا طرد ، حتي يقال : جاءني الرجل القصار ،
والرجل المؤمنون . علي أنه ليس المراد بذلك ، أن جميع الدنانير أهلك الناس ، وإنما المراد به هذا
الجنس ، ولما كان الهلاك بالدينار لأمر موجود في كل واحد من الدنانير ، جاز أن ينعنون
بالجمع ، لأن المعني يقتضي الجميع . . . المعتمد ٢٢٨/١ .

مَرْجُوحٌ لِسَلْبِ الألفِ واللامِ فائدةُ التَّعْرِيفِ ، فعندَ ذلكَ تَعَيَّنَ^(١) العمومُ
مُجْمَلاً .

وجوابُ السَّادِسِ - بإبطال التَّمَسُّكِ بما ادَّعى صارِفاً ، وذلك حاصلُ
بِمَا نُجِيبُ بِهِ عَنِ المَعَارِضَةِ . [٤٨/أ]

وجوابُ السَّابِعِ - منعُ الحقيقةِ فيما ذكره ، فإنَّ المُشْتَرِي لم يوجد
منه شيءٌ فلا يندرج تحت الإطلاق .

قولهم : - بعد البيع - لا يصدقُ هذا الإطلاقُ عليهما . ممنوعٌ .

فإنه يُقالُ : هذا بائعُ العبدِ ، ومُشْتَرِي الدَّارِ . بعد انقضاء البيعِ
والشِّراءِ .

والأصلُ - في الإطلاقِ - الحقيقةُ ، لأنَّ الإطلاقَ ، بعد وجودِ
المعنى أولى منه قبل الوجودِ .

وجواب الثامن - أن الوفاءَ بِالْعَقْدِ : الدَّوامُ على ما وقعَ عليه - من
لُزُومٍ أو جوازٍ - . ونحن قائلون بذلك . وليس في الآية ما يدلُّ على اللزوم ،
ثمَّ أن الآيةَ قد دخلها التَّخْصِيسُ بِالْمُضَارِبَاتِ ، وغيرها ؛ فنَحْصُ محلِّ
النِّزَاعِ بالدليلِ .

(١) في (ل) و (خ) : (يتعين) .

[٢ - النوع الثاني - المطلق]

النوع الثاني - المطلق : وقد أسلفنا ذكره (١) .

والإعتراض على سنده - إن كان [٤٨/ب] آحاداً (٢) - بالأوجه الخمسة (٣) التي أوضحنا ورودها على أخبار الآحاد ، ويرد عليه : أولاً - آحاداً كان أو متواتراً (٤) - منع (٥) كونه مطلقاً (٦) ، ببيان كونه مجملاً (٧) ، فإن قوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ (٨) دالٌّ على رقبة غير معينة ، ونحن لا نعلمها ؛ فثبت الإجمال .

(١) سبق تعريفه ص : ١١١ ، رقم : ١٥ .

(٢) سبق تعريف الآحاد ص : ١١٦ ، رقم : ٢٧ .

(٣) مر ذكر الأوجه الخمسة ص : ٢١٦ .

(٤) سبق تعريف المتواتر ص : ١١٥ ، رقم : ٢٥ .

(٥) أنظر ص : ٢٠٣ .

(٦) سبق تعريف المطلق ص : ١١١ ، رقم : ١٥ .

(٧) سبق تعريف المجمل ص : ١١٣ ، رقم : ٢١ .

(٨) سورة النساء ، الآية : ٩٢ . وتامها : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلي أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلي أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً) . وفي سورة المائدة ، الآية : ٨٩ (لا يؤخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم وأحفظوا إيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون)

وفي سورة المجادلة ، الآية : ٣ (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماس ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) .

إذا دققنا النظر في هذه الآيات نجد أن تحرير الرقبة قد عطف بالفاء تارة وبالواو أخرى . وفي هذا حكمة كامنة في المعنى الذي يناسبه حرف العطف ، فقد قال سيبويه : . . . قولك : مررت برجل وحمار قبل . فالواو أشركت بينهما في الباء ، فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة =

وثانياً - أنه خطاب للموجودين (١) في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيخصهم .

وثالثاً - أنه ورد على سبب فيختص به .

ورابعاً - التأويل .

وخامساً - أنه قد عمل به في صورة ؛ فلا يبقى حجة فيما سواها .

وسادساً - القول بالموجب .

وسابعاً - المعارضة .

فتكاملت أسئلته ؛ أثنى عشر سؤالاً .

والجواب - عن الأسئلة الخمسة - سبق (٢) .

= بتقديمك إياه ، يكون بها أولي من الحمار .

كأنك قلت : مررت بهما . فالنفي في هذا أن تقول : ما مررت برجل وحمار ، أي : ما مررت بهما ، وليس في هذا دليل علي أنه بدأ بشئ قبل شيء ، ولا بشئ مع شئ ، لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة . فالواو تجمع هذه الأشياء علي هذه المعاني . . . ومن ذلك قولك : مررت بزيد فعمرو ، ومررت برجل فامرأة . فالفاو أشركت بينهما في المرور ، وجعلت الأول مبدوءاً به . . . الكتاب : ٤٣٧ - ٤٣٨ .

يتضح لنا أن الفارق في الاستعمال مرتبط بالتسلسل الزمني للفعل ، والبحث في هذه الخاصة بحته السيوطي ، في النوع التاسع والسيتين من علوم التفسير ، بعنوان : الاشباه فقال : « والمراد به الآيات المتشابهة ، وحكمة تكرارها وتكرارها : ما في احدي المتشابهتين مما ليس في الأخرى من تقديم ، أو تأخير ، أو زيادة التحبير ص : ٢٧١ . وقد فصله السمين في عمدة الحفاظ ، مادة : شبه .

وقال الراغب : . . . ان كل فعل عطف عليه ما يتعلق به ، تعلق الجواب بالابتداء ، وكان الأول مع الثاني ، بمعنى الشرط ، والجزاء ، فالأصل فيه عطف الثاني علي الأول بالفاء ، دون الواو . . . (وان) لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء ، وجب العطف بالواو دون الفاء . . . درة التأويل وغرة التنزيل . الورقة ٢/٢ مخطوط أسعد أفندي رقم : ١٧٦ .

(١) في (ل) : (مع الموجودين) .

(٢) أنظر ص : ٢٢٦ ، المسألة : ٣ . ٢٢٩ وما بعدها .

وعن منع كونه مطلقاً جوابان :
أحدهما - بيان حد المطلق (١)، وبيان وجوده .
الثاني - منع الإجمال ؛ فإن لفظ (٢) [٤٩/آ] رتبة صالح بالوضع
(٣) لكل مسمى رتبة (٤) ، فبأي رتبة أتى فهي المأمور بها (٥) .

(١) سبق بيانه ص : ١١١ ، رقم : ١٥ .

(٢) في أسفل الورقة ٤٨/ب من (ف) عبارة (بلغ مقابلة) .

(٣) قسم ابن فريعون الاسم - من جهة المعنى - إلي خمسة عشر قسمًا هي : الموضوع ، والمشتق ، والمفرد ، والمضاف ، والمعرفة ، والنكرة ، والظاهر ، والمضمر ، والمبهم ، والمكبر ، والمصغر ، والموحد ، والمجموع ، والمذكر ، والمؤنث فقال : « فاسم موضوع : يوضع سمة تدل علي شخص من غير اشتقاق ، كالشمس ، بازاء جنس ، أو نوع ، من كل لغة . . . مخطوط جوامع العلوم ٢/آ .

(٤) قال السمين : . . . والرقبة هي العضو المعروف . . . وغلبت في المملوك من الآدميين ، كما غلب الرأس والظهر علي المراكب . . . عمدة الحفاظ ، مادة : رقبة .

(٥) هذا الكلام مطلق ونص الآية قد ورد مطلقاً مرة واحدة مقترنا بالفاء (فتحريز رقبة) في سورة المجادلة ، الآية : ٣ وتفيد التخيير بين التحرير أو (صيام شهرين) أو إطعام (ستين مسكين) الآية : ٤ وورد مرة مقترنا بأو (أو تحرير رقبة) في سورة المائدة ، الآية : ٨٩ وهذه الصيغة تفيد التخيير بين (إطعام عشرة مساكين) (أو كسوتهم أو تحرير رقبة) أو صيام (ثلاثة أيام) .

أما في سورة النساء فقد ورد بلفظ (فتحريز رقبة مؤمنة ودية مسلمة) قرن الدية المسلمة مع التحرير دون تخيير بين التحرير وغيره من أنواع الكفارات فجاءت الصيغة إلزامية وقيدت صفة الرقبة بأنها (رقبة مؤمنة) وفي الموضوع الثاني من نفس الآية قال تعالى (فتحريز رقبة مؤمنة) ولم يقرنها بشئ آخر من أنواع الكفارات ، وقيد الرقبة بالإيمان . وفي الموضوع الثالث من الآية قال تعالى (فدية مسلمة إلي أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) قيد الرقبة بالإيمان وقرنها بالدية ثم أباح إسقاط ذلك بصيام (شهرين متتابعين) في حالة عدم استطاعة القاتل علي دفع الدية وتحرير الرقبة .

ان النظر في النصوص يفيد أن الرقبة قد اشترط فيها الايمان غالباً ، ويلاحظ أن قيمة الرقبة المؤمنة أعلي من الرقبة النكرة ، فبينما نجد بدل الرقبة المؤمنة يساوي صيام شهرين نجد أن بدل الرقبة النكرة يساوي صيام ثلاثة أيام . وأما الآية التي أوردها المصنف مقترنة بالفاء ، فقد =

وجواب بقية الأسئلة أسلفناه - في العموميات (١) - ما عدا الخامس وجوابه من وجهين :

أحدهما - منع العمل به في صورة إن أمكن المنع .

الثاني - بيان (٢) بقائه حجة ، بعد العمل به ببعض القرائن اللفظية ، أو الحالية (٣) .

= وردت في القرآن الكريم مرتين مقيدة بالإيمان ، ومرة مطلقة . وفي حال الاطلاق يجوز أن تكون مؤمنة أو غير مؤمنة . قال ابن العربي : « أوجب الله سبحانه في قتل الخطأ تحرير الرقبة ، وسكت في قتل العمد عنها .

أوجب الله تعالى البدية في قتل الخطأ جبراً ، كما أوجب القصاص في قتل العمد زجراً . قوله : (مؤمنة) وهذا يقتضي كما لها في صفات الدين ، فتكمل في صفات المالية حتي لا تكون معيبة لاسيما وقد أُلّف شخصاً في عبادة الله سبحانه ، فعليه أن يخلص آخر لعبادة ربه عن شغل غيره ، وأيضاً فانما يعتق بكل عضو منه عضو منها من النار ، حتي الفرج بالفرج ، فمتي نقص عضو منها لم تكمل شروطها . ، أحكام القرآن ١/٤٧٤ .

ولمزيد من الآراء حول هذه المسألة ينظر ، المحصول ق ٢٢٨/٢ ، والتبصرة ص : ٢١٨ ، والأحكام للآمدي ١٠٢/٣ ، ونهاية السؤل ٢/٢٠٥ ، وأحكام الفصول ٢/٣٣٦ ، وتيسير التحرير ٩٨/١ ، والمستصفي ٢/٢٠٤ ، والمعتمد ١/١٤٨ ، وارشاد الفحول ص : ١٧٩ .

(١) أنظر ص : ٢٠٣ وما بعدها و ص : ٢٦٣ .

(٢) في (ل) : (بقاؤه) .

(٣) الوجه الثاني ليس في (خ) الورقة ٣/آ .

[٣ - النوع الثالث - الخاص]

النوع الثالث - الخاص^(١) .

وقد ذكرنا : إنه الدالُّ على الواحد عيناً ، ومثاله^(٢) قولُ النبي ﷺ لأبي بردة بن نيار^(٣) - عن الأضحى - « تجزيك ولا تجزي أحداً بعدك »^(٤) ويصحُّ التمسُّكُ بذلك على نفي الحكم بالنسبة إلى غير المذكور .
والكلامُ عليه^(٥) يناسب ما قبله ؛ اعتراضاً وجواباً .

(١) مرّ تعريفه ص : ١١١ ، رقم : ١٤ .

(٢) في (ل) : (مثاله) دون (واو) .

(٣) هو أبو بردة بن نيار - بكسر النون بعدها ياء مخففة وألف وراء - ابن عمرو بن عبّيد البلوي القضاعي ، من حلفاء الأنصار معروف بكنيته . صحابي جليل ، وهو خال البراء بن عازب ، شهد مع النبي - صلي الله عليه سلم - كل المشاهد ، ومات سنة ٤١ هـ وقيل بعدها .
ترجمته في : الأصابة ٣٦/٧ ، والتهذيب ١٩/١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٥/٢ .

(٤) سبق تخريج الحديث ص : ٢١٣

ورأوته البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي ، أبو عمارة صحابي جليل غزا مع النبي خمسة عشرة غزوة ومات سنة ٧٢ هـ .

ترجمته في الإصابة ٢٧٨/١ ، والتهذيب ٤٢٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٤/٣ . وقد رواه البخاري (٩٥١ و ٩٥٥ و ٩٦٥ و ٩٦٨) ومسلم ١٩٦١ وهو في المعتمر ص : ١٥٨ .

(٥) شبه الجملة (عليه) ليست في (ل) .

[٤ - النوع الرابع - الأمر]

والنوع الرابع - الأمر : وقد سبق جدّه^(١) ، ومذاهب الناس فيه مختلفة^(٢) ، والرأي الحقُّ : أنه حقيقة في الصيغة ؛ دالٌّ بمطلقه [٤٩/ب] على الوجوب ، وبالتمسك به يتضح غور الكلام من الجانبين .

[المسألة : ٤]

ومثاله^(٣) : أن يقول الحنبلي^(٤) : من أحيل بحقه علي مليّ - عليه مثل ذلك الحقّ - وجب عليه قبول الحوالة ؛ سواء أَرْضَى بالحوالة أولم يرض ؟^(٥) وهي المسألة الرابعة .
والدليل على حكمها : قول النبي ﷺ « من أحيل علي مليّ^(٦) فليحتل »^(٧) أمر بقبول الحوالة ، والأمر للوجوب^(٨) ، فثبت المدعى .

(١) أنظر ص : ١٠٩ ، رقم : ٩ .

(٢) أنظر الأحكام للآمدي ٨/٢ وما بعدها .

(٣) ٩٣ في (خ) : (مثاله) دون (واو) .

(٤) أي : أي مقلد لمذهب الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه .

(٥) وهذا ما عليه الظاهرية أنظر المحلي لابن حزم ١٠٨/٨ ، كما ذهب إلي ذلك أبو ثور ، وابن جرير ، أنظر نيل الأوطار ٣٥٧/٥ ، وذهب الشافعية والمالكية إلي أن الأمر هنا مندوب ، أنظر مغني المحتاج للخطيب ص ١٩٣/٢ ، أما الحنفية فقالوا : أن الأمر هنا للإباحة ، أنظر فتح القدير ٤٤٤/٥ .

(٦) في كتب الحديث (علي مليّ) بالهمز ، قال ابن الأثير : الملىء :- بالهمز - الثقة ، الغني ، وقد ملؤ ، فهو مليّ بين الملاء . وقد ألع الناس بترك الهمز وتشديد الياء . ، النهاية في غريب الحديث مادة ملأ ٣٥٢/٤ ، كما اشار إلي نفس الكلام ابن منظور في لسان العرب ، مادة ملأ . وفي كافة المصادر (فليحتل) بدلاً من (فليحتل) عند مصنفنا .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الحوالات الباب ١ / والباب ٢ / ، إذا أحال علي ملي فليس له رد ٥٥/٣ وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة حديث (٣٣) ١١٩٧/٣ ، وأبو داود في البيوع ٦٤٠/٣ ، والنسائي باب الحوالة ٣١٧/٧ ، وابن ماجه رقم : ٢٤٠٣ / ٢ : ٨٠٣ ، ومالك في الموطأ رقم ٨٤ : ٦٧٤/٢ ، والدارمي ٢٦١/٢ ، ومسند أحمد ٢٤٥/٢ و ٢٦٠ و ٣١٥ و ٣٧٧ و ٣٨٠ و ٤٦٣ و ٤٦٥ . وهو في فتح الباري ٤/٤٦٤ ، وتحفة الطالب ص : ٣٦٤ ، وإثار الانصاف ص : ٣٦٣ ، وطلبة الطلبة : ٢٨٦ .

(٨) قال سبط ابن الجوزي : « وليس المراد منه حقيقة الاتباع ، لأن اتباع المحتال ليس بواجب ، فكان المراد منه : ترك اتباع المحيل . » إثار الانصاف ، ص : ٣٦٤ وهذا رأي الحنفية المبني علي الإباحة .

فإن قيل: الكلام على التمسك بهذا الخبر من أوجه:

الأول - لأنسلم أن للأمر صيغة. ومستند المنع: إثبات كلام النفس، وجدد^(١) كون الصيغ كلاماً. ويستدل على ذلك بأوجه:

أحدهما - قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكََاذِبُونَ﴾^(٢).

فوجه الحجة: [٥٠/آ] أنه كذبهم في شهادتهم. ومعلوم أنهم كانوا صادقين في النطق اللساني، فلا بد من إثبات كلام النفس؛ ليكون الكذب عائداً إليه.

الثاني - قول عمر^(٣) - رضي الله عنه^(٤) - زورت في نفسي كلاماً فسبقني إليه أبو بكر^(٥) - رضي الله عنه - ولا ريب أنه كان من أهل اللسان الذين يرجع إلى أقوالهم.

(١) قال السمين: الجحد، والجحد: هو الانكار، ومنه: جحده حقه، وذلك مع معرفته حقيقة ما يدعي عليه به. . . وقيل الجحد: اثبات ما في القلب نفيه، أو نفي ما في القلب اثباته. وتجحد: تخصص بفعل ذلك. ورجل جحد: قليل الخير، يظهر الفقر. . . عمدة الحفاظ، مادة: جحد.

(٢) سورة المنافقين، الآية: ١.

(٣) هو ثاني الخلفاء الراشدين، عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص، الفاروق. مات شهيداً سنة ٢٣ هـ، علي يد أبي لؤلؤة الفارسي، ترجمته في الإصابة ٥١٨/٢، والاستيعاب هامش الإصابة ٤٥٨/٢، وصحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة ١٩٩/٤.

(٤) هو أبو بكر الصديق: عبد الله بن عثمان، أبو قحافة، ابن عامر. التيمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين. وقامع المرتدين، توفي سنة ١٣ هـ.

ترجمته في الإصابة ٣٤١/٢، وصحيح البخاري ١٩٠/٤.

(٥) عبارة (رضي الله عنه) من (خ).

الثالث - قول الأخطل^(١):

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٢)

الرابع: المعقول^(٣) وهو أن هذه الألفاظ^(٤) مفردات^(٥)، فلو سميت كلاماً^(٦)؛ لكان نظراً إلى كونها معرّفات للمعنى النفساني، فكان يجب

(١) قائل هذا البيت الأخطل التغلبي، من شعراء العهد الأموي، ومن شعراء النقائص، وكان نصراني النحلة، واشتهر بالسفاهة، ولقب بالأخطل ومعناه مشفق من الأخطل: وهو استرخاء الأذن، ومنه قيل لكلام الصيد: خطل، أدب الكاتب ص: ٧٩. ولأخطل ديوان شعر مطبوع كما أن أشعاره موجودة في أمهات كتب الأدب فهو شاعر وليس أديباً.

(٢) لقد استشهد بهذا البيت ابن هشام في شذرات الذهب: ٢٨ وابن يعيش في شرح المفصل ٢١/١ وأدرجه عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ٢٧١/١.

(٣) ذهب الرازي إلى القول بأنه من أجل أن يفيد الدليل العقلي القطع واليقين لا بد وأن يكون مركباً في مقدمات ضرورية لا تتحقق إلا بتحقيق: العلم الضروري بكون المقدمات حقيقة، والعلم الضروري بصحة تركيبها، والعلم الضروري بلزوم النتيجة عنها، والعلم الضروري بأن ما يلزم عن الضروري هو ضروري أيضاً.

ويري أن توافر هذه العلوم في دليلين يقينيين متعارضين مستحيل، وذلك لوجوب التلازم بين الأدلة العقلية ومدلولاتها: أنظر: المحصول ٦٣٦/٢.

وقال الشاطبي: «إذا تعاضد النقل والعقل علي المسائل الشرعية، فعلي شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرجه النقل. . . الموافقات ٨٧/١.

وقال الباجي: «أن اللغة تثبت بالنقل لا بالنظر والاستدلال. . . إحكام الفصول ص: ٨٥.

(٤) تقدم اللفظ ص: ١١٠، رقم: ١٣.

(٥) أنظر ص: ١٠٧-١٠٩، رقم: ٢-٦.

(٦) قال السمين: «وأصل اشتقاق الكلام من الكلم، وهو التأثير، ومنه قيل للجرح كلم لتأثيره في الجلد. فالكلام مدرك بحاسة السمع. . . قال الراغب:

والكلام يقع علي الألفاظ المنظومة، وعلي المعاني تحتها مجموعة، وعند النحويين يقع علي جزء منه، اسماً كان أو فعلاً أو أداة، وعند كثير من المتكلمين، لا يقع إلا علي الجملة المركبة المفيدة، وهو أخص من القول، فإن القول عندهم يقع علي المفردات، والكلمة تقع علي كل واحد من الأنواع الثلاثة. =

السؤال الخامس - سلمنا أنه يدلُّ علي ترجُّح طرف الفعل ، ولكنَّ الرُّجحان حاصلٌ بحمله على النَّدب ، فتكون دلالته عليه متيقنة ، ودلالته على الوجوب محتملة ، فيترجَّح حمله على النَّدب لامحالة .

[٥١/أ] السؤال السادس - سلمنا تساوي احتمالي النَّدب ، والوجوب ؛ فتقف الدلالة إلى أن يأتي دليل الترجيح (١) .

السؤال السابع - المعارضة (٢) : وهو أن العلم بكون الأمر للوجوب ، إما أن يكون عقلياً أو نقلياً .

والأول باطل ، لأنَّ العقل لا مجال له في اللغات (٣) .

وأما النقل : فإما أن يكون متواتراً (٤) ، أو آحاداً (٥) ، ولا تواتر هنا (٦) ، إذ لو كان لعرف - ضرورة - أنه للوجوب ، ونقل الآحاد غير مفيد في هذه المسألة ، لكونها علمية .

هذا ما يخصُّ التمسُّك بالخبر - من حيث أنه أمرٌ - وهو المقصودُ فيما نحن فيه ، ويتوجه على الخبر - أيضاً - حملُه على الاستِحباب (٧) .

(١) قال الجرجاني : الترجيح : اثبات مرتبة في أحد الدليلين علي الآخر . التعريفات ص : ٥٦ .

(٢) أنظر ص : ٣٤٤ .

(٣) هذا علي رأي القائلين بالتوقيف .

(٤) أنظر ص : ١١٥ ، رقم : ٢٥ .

(٥) أنظر ص : ١١٦ ، رقم : ٢٧ .

(٦) في (خ) : (هنا) .

(٧) قال القنوي : والمستحب : ما يُستحسنُ فعله في الشرع ، والمستحسن : ما يُعدُّ حسناً . أنيس

الفقهاء ص : ١٠٥ .

والاستحباب - في اللغة - كالاستحسان ، ومعناه : الإيثار والاختيار أنظر الصحاح ولسان العرب ،

تسمية الكتابة والإشارة كلاماً ، وليس كذلك (١) .

السؤال الثاني : سلمنا أن للأمر صيغة ، ولكنَّ لأبد من اشتراط إرادة إيجاب الصيغة - احترازاً من النَّائم [٥٠/ب] مثلاً - وإرادة جعلها أمراً - احترازاً من التَّهديد ، والتَّسخير ، ونحوهما - وإرادة الإمتثال ، وأن (٢) يكون بطريق الاستعلاء ، فلا تكون الصيغة على تجرُّدها أمراً .

السؤال الثالث - سلمنا أنها علي تجرُّدها قد تستعمل في الأمر ، ولكنها تستعمل في غيره ، فتكون مجملة ؛ لتردُّدها بين محال استعمالاتها .

السؤال الرابع - سلمنا ظهورها في الأمر ، ولكنَّ لأنَّسَلِم أن الأمر (٣) - إذا عري عن القرائن - يدلُّ الإعلي الإباحة (٤) ، لأنه متيقن ، ومما زاد عليه من النَّدب (٥) ، والوجوب (٦) محتمل ، وترجح المتيقن علي المحتمل ظاهر .

= قلت : ما ذكره من كون الكلام عند المتكلمين كذا ، وعند النحويين كذا . ليس كما زعم ، بل ما قاله عن المتكلمين هو مذهب النحاة . . .

والكلام ليس مصدراً بل اسم مصدر وهو التكليم ، ولكنه يعمل عمل المصدر . . . عمدة الحفاظ ، مادة : كلم .

(١) قال ابن اللحام الحنبلي : « إن الكتابة أو الإشارة : هل تسمي أمراً أم لا ؟ ذكر أبو البركات في المسودة ، عن القاضي : أنه لا تسمي أمراً حقيقة . وذكر القاضي ، في الجامع الكبير ، في الكلام علي وقوع الطلاق بالكتابة : أن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب . بدلالة أن النبي - صلي الله عليه وسلم - ، كان مأموراً بدعوة جميع الناس إلي الاسلام ، ثم كتب إلي كسري وقيصر ، فقام ذلك مقام دعوتهما إلي الاسلام . وهذا يقتضي أن يكون أمراً حقيقة . ، القواعد والفوائد الأصولية ص : ١٦٢ .

(٢) في (خ) : (كأن) .

(٣) سبق ص : ١٠٩ ، رقم : ٩ .

(٤) أنظر المباح ص : ١١٨ ، رقم : ٣٤ .

(٥) سبق ص : ١١٨ ، رقم : ٣٣ .

(٦) أنظر الواجب ص : ١١٧ ، رقم : ٣١ .

ودليل التأويل (١): أن الغريم المحال (٢) حقه ثابت في ذمة المحيل (٣)، فإذا أُجبر على أخذه من غير محله كان تبديلاً لمحل [٥١/ب] استحقاقه بغير رضاه، فوجب أن يمتنع كما امتنع تبديل الأعيان بغيرها. السؤال التاسع - المعارضة بقوله - عليه السلام (٤) - «لا ضرر ولا إضرار» (٥) وذلك يناسب اشتراط رضى المحال، فإنه قد يحال على من بينه وبينه عداوة، فيستضر بمقاربتة، أو على من بينه وبينه اتحاد (٦)، فيمنعه الحياء عن (٧) مطالبتة، وقد يكون راعياً في استيفاء حقه مما في يد المحيل، لعلمه بحله، إلى غير ذلك من وجوه الإحتمالات، فوجب

- (١) في هامش (خ): (هذا هو السؤال الثامن).
(٢) المحال: صاحب الدين، ولا يقال: المحتال له، لأنه لا حاجة إلى هذه الصلة، وإن كان يتكلم به المتفقه: المحال.
والمحال عليه، والمحتال عليه: كلاهما اسم من قبل الحوالة، فصار من عليه الدين يسمى محالاً عليه... طلبه الطلبة ص: ٢٨٦.
(٣) المحيل: من عليه الدين، إذا حول ذلك الدين إلى ذمة غيره، طلبه الطلبة ص: ٢٨٦.
(٤) في (خ): (صلى الله عليه وسلم).
(٥) في (خ): (ولا ضرر).

- «لا ضرر ولا إضرار من ضرر ضره الله ومن شق شق الله عليه»، رواه الحاكم ٥٧/٢ - ٥٨، والدارقطني ٧٧/٣، والبيهقي ٦٩/٦ - ٧٠، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني رقم: ٢٥٠، والمعتبر ص: ٢٣٦، وفي رواية «لا ضرر ولا إضرار»، المعجم الكبير للطبراني رقم ١٣٧٧، ونصب الرأية ٣٨٥/٤ وإرواء الغليل ٤١٣/٣، والمعتبر ص: ٢٣٧، والدارقطني ٢٢٧/٤، وموطأ مالك: أقضية ٣١، ومسنند أحمد ٣٢٧/٥، وابن ماجة أحكام: ١٧، ولا إضرار، مسند أحمد ٣١٣/١.
(٦) في (خ): (إخا).
(٧) في (ل): (من).

أن يُعتبر رضاه في لزوم الحوالة - دفعا للضرر - عملاً بالنص المذكور والجواب عن السؤال الأول من وجهين:

أحدهما - بيان حد الأمر - على ما سبق (١) - وبيان وجوده.
الثاني - أن أهل اللغة اتفقوا: على أن الأمر من الضرب: اضرب، ومن النص (٢): انصر [٥٢/أ]، ومن قبول الحوالة احتل. ومع كون الصيغ كلاماً؛ يخالف إجماع أهل اللسان، ويناقض الأحكام الشرعية، فإنه لو حلف: إنه لا يتكلم، لا يحنث بوجود معنى يقوم بنفسه.
ويزيد ما قررناه إيضاحاً قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ (٣)، وإنما يسمع الصيغ المنطوق بها.

جواب التمسك بالآية: أن الشهادة هي الإخبار عن الشيء مع اعتقاده، فلما لم يكونوا معتقدين له كذبهم الله تعالى في ادعاء كونهم شاهدين.

وما روه - ثانياً - عن عمر (٤) - رضي الله عنه (٥) - جوابه: أنه من مجاز القول، كما يقال: قدرت في نفسي بناءً، أو خياطةً، أو نحو ذلك.

(١) (علي ما سبق) ليست في (ل) وقد سبق حد الأمر أنظر ص: ١٠٩، رقم: ٩.

(٢) في (خ): (ومن البصر أبصر).

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٤) أنظر ص: ٢٤٤.

(٥) (رضي الله عنه) من (خ).

وجوابُ شعر الأَخطَلِ : أَنَّهُ لَيْسَ عَرَبِيًّا [٥٢/ب] مُحَضًّا ، فَلَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ .

وَلَوْ سَلَّمْنَا فَمَعْنَاهُ : إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَحْصُلُ مَعْنَاهُ فِي الْقَلْبِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ كَلَامِ النَّفْسِ .

وَجَوَابُ الْوَجْهِ الرَّابِعِ - أَنَّهُ قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ فَلَا يَقْبَلُ (١) .

وَجَوَابُ السُّؤَالِ الثَّانِي - مَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا : الْأَمْرُ مِنَ الضَّرْبِ : اضْرِبْ ، وَلَمْ يَضِيفُوا إِلَى ذَلِكَ شَرْطًا آخَرَ ، فَبُطِلَ اشْتِرَاطُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِرَادَاتِ وَالِاسْتِعْلَاءِ .

ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الصِّيْغَةَ لَفْظَةٌ وَضِعَتْ لِمَعْنَى ؛ فَلَا تَفْتَقِرُ - فِي إِفَادَتِهَا لِمَا وَضِعَتْ لَهُ - إِلَى الْإِرَادَةِ كَسَائِرِ الْأَلْفَافِ ، مِثْلَ دِلَالَةِ السَّمَاءِ عَلَى السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ، وَالْأَرْضِ عَلَى الْمِهَادِ الْمَوْضُوعِ .

ثُمَّ أَنَّ بَعْضَ الْأَوَامِرِ يَسْتَحِيلُ (٢) فِيهَا الْجَعْلُ ، وَالْإِرَادَةُ وَهِيَ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ الْقَدِيمِ ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ اشْتِرَاطِهَا [٥٣/آ] فِي جَمِيعِ الْأَوَامِرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ - مِنْ حَيْثُ هُوَ أَمْرٌ - لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ .

وَتَقْرِيرُ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، وَإِنَّمَا (٣) ذَكَرْنَاهَا تَنْبِيْهًا عَلَى الْمَأْخَذِ .

وَاشْتِرَاطُ إِرَادَةِ الْإِمْتِثَالِ مُمْتَنِعٌ - أَيْضًا - لِوَجْهَيْنِ :

(١) أَيْ لَا يُقَاسُ مَعْنَى كَلِمَةٍ عَلَى مَعْنَى كَلِمَةٍ أُخْرَى لِأَنَّ الْمَعْنَى مَوْقُوفَةٌ وَقَدْ تَخْرُجُ إِلَى الْمَجَازِ فِي أَوْضَاعٍ خَاصَّةٍ .

(٢) فِي (خ) : (مُسْتَحِيلٌ) .

(٣) فِي (ل) : (إِنَّمَا) دُونَ وَاو .

أَحَدُهُمَا - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : يَا إِبْلِيسُ ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ (١) فَلَوْ كَانَتْ الْإِرَادَةُ مِنْ مَقْصُومَاتِ الْأَمْرِ لَكَانَ قَدْ أَرَادَ مِنْهُ السُّجُودَ ، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُ السُّجُودَ لَمَا امْتَنَعَ ، لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ أَنَّهُ فَاعِلٌ (٢) لِمُرَادَاتِهِ كُلِّهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى (٣) : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (٤) فَلَوْ كَانَتْ طَاعَةُ إِبْلِيسَ مُرَادَةً دَخَلَتْ فِي عُمُومِ الْمَفْعُولِ .

الثَّانِي - أَنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَأْمُرُ عَبْدَهُ ، وَلَا يُرِيدُ مِنْهُ الْإِمْتِثَالَ - إِثْبَاتًا [٥٣/ب] لِتَمَرُّدِهِ - لِيَقُومَ عَذْرُهُ - عِنْدَ مَنْ لَامَهُ - عَلَى عِقَابِهِ .
فَإِنْ قِيلَ : ذَلِكَ صُورَتُهُ صَوْرَةُ أَمْرٍ ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِأَمْرٍ !
قُلْنَا : إِنَّمَا ثَبَّتَ الْحُجَّةَ - عَلَى الْعَبْدِ - بِمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا لَمَا ثَبَّتَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ .

وَجَوَابُ السُّؤَالِ الثَّالِثِ - أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ كَوْنَهَا فِي الْأَمْرِ حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (٥) فِيمَا عَدَاهُ مَجَازًا ، وَالْأَمْرُ لَزِمَ الْإِشْتِرَاقَ . وَمَتَى دَارَ اللَّفْظِ بَيْنَ الْإِشْتِرَاقِ وَالْمَجَازِ كَانَ الْمَجَازُ أَوْلَى ، لِأَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي لَهُ مَجَازٌ ؛ إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرِينَةِ حَمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنْهَا حَمَلَ عَلَى الْمَجَازِ ، فَلَا يَغْرَى عَنْ تَعْيِينِ (٦) الْمُرَادِ ، وَالْمِشْتَرَكُ إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرِينَةِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى عَيْنِ الْمُرَادِ ، فَتَرْجَحُ حِينَئِذٍ الْمَجَازُ .

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ : ١٢ .

(٢) فِي (خ) : (فَاعِلٌ) .

(٣) (تَعَالَى) مِنْ (خ) .

(٤) سُورَةُ هُودَ ، الْآيَةُ : ١٠٧ وَسُورَةُ الْبُرُوجِ ، الْآيَةُ : ١٦ .

(٥) فِي (خ) : (تَكُونُ) .

(٦) فِي (خ) : (تَعْيِينٌ) .

وأما السؤال الرابع [٥٤/آ] فجوابه - منع دلالة الأمر على مجرد الإباحة ، بل الأمر ظاهر في الوجوب ، بدليل الكتاب والسنة والإجماع والإستشهاد

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ (١) والحاك الوعيد (٢) بالمخالفة من آثار الوجوب .

فإن قلت : هذا يختص (٣) ببعض الأوامر ، فلا يفيد العموم ، أو أنه محمول على الأمر المحتف (٤) بالقريضة الدالة على الوجوب .
فالجواب عن الأول - أنه لا ارتياب في عموميه ، لأنه مضاف (٥) .
والإضافة تقتضي الإستغراق ، كما إذا قال : أكرم غلام زيد ، فإنه يستغرق كل غلام له ؛ عند أهل اللغة .

وعن الثاني - أنه تأويل بلا دليل ، فلا يصار إليه .
وأما السنة : فقوله [٥٤/ب] ﷺ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم

(١) سورة النور ، الآية : ٦٣ .

(٢) « أما الوعد ، فهو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير ، أو دفع ضرر عنه في المستقبل . ولا فرق بين أن يكون حسناً مستحقاً ، وبين أن لا يكون كذلك . . .
الوعيد فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير ، أو تفويت نفع عنه في المستقبل . ولا فرق بين أن يكون حسناً مستحقاً ، وبين أن لا يكون كذلك . . . ولا بد من اعتبار الإستقبال في الحدين جميعاً ، لأنه إن نفعه في الحال ، أو ضرره مع القول ، لم يكن واعداً ولا متوعداً . . . شرح الأصول الخمسة ص : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) في (خ) : (مخلص) .

(٤) « الحفة : الكرامة التامة . . . والمئول يلف عليه الثوب ، والحف : المنسج . . . والحفان : فراخ النعام . . . والخدم ، والملائن من الأواني ، أو ما بلغ المكيل حفا فيه - وككتاب - : الجانب ، والأثر . . . القاموس مادة : حف .

(٥) لا بد للمضاف من المضاف إليه . واعراب المضاف بحسب موقعه من الجملة ، أما المضاف إليه فيكون مجروراً بالاضافة . أنظر سيبويه : ٤٢/١ .

وقد أحق سيبويه النسبة بالاضافة إذ قال : « هذا باب الإضافة ، وهو باب النسبة ، الكتاب : ٣٨٥ - ٣٨٥/٣ .

بالسواك عند كل صلاة (١) ولفظة لولا (٢) تفيد انتفاء الشيء لوجود غيره ، فتفيد - هاهنا - انتفاء الأمر لوجود المشقة ، فيدل على أنه لا يوجد (٣) الأمر بالسواك عند كل صلاة . فلما لم يوجد الأمر به ؛ وهو مندوب (٤) ، ثبت أن المباح (٥) - فضلاً عن المندوب - غير مأمور به .
فإن قيل : يجوز أن يكون هذا أمانة (٦) - تدل على أنه أراد : لأمرتهم - على وجه يقتضي الوجوب ، وليس ممتنعاً إقتضاؤه الوجوب بقريضة .

قلنا : كلمة لولا دخلت على الأمر؛ فوجب أن لا يكون الأمر حاصلًا . والندب - فضلاً (٧) عن (٨) الإباحة - حاصل ؛ فوجب أن لا يكون المباح أمراً ، وإلا لزم التناقض .

(١) البخارى ، ٢١٤/١ و ١٣١/٨ و ٢٣٤/٢ . ومسلم رقم ٤٢ ، ٢٢٠/١ ، وأبو داود رقم ٤٦ ، ٤٠/١ ، والترمذى رقم ٢٢ ، ٣٤/١ ، والنسائى في كتاب الطهارة ١٢/١ ، والنسائى في السنن الكبرى ، أنظر تحفة الأشراف ١٠/١٦٦ . والدارمي : ١٧٤/١ و ٣٤٨/١ . وابن ماجه رقم ٢٨٧ ، ١٠٥/١ ، والموطأ رقم ١١٤ و ١١٥ ، ومسنند أحمد ٢/٢٤٥ و ٢٥٠ و ٢٥٩ و ٢٨٧ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٢٩ و ٤٣٣ و ٤٦٠ و ٥٠٩ و ٥١٧ و ٥٣١ ، وذكره ابن الحاجب في مختصر المنتهى ص : ٤١ ، وابن كثير في تحفة الطالب ص : ١٠٩ . والمحزر ص : ٩٤ ، والعمدة : ٣٦ ، وموضح أوهام الجمع والتفريق ٢/٢٥٦ ، وأرواء الغليل ٧٠ ، والمنتقى لابن الجارود ص : ٣٧ ، والفردوس : ٥٦/٣ ، وفيض القدير : ٧٥٠٧ ، وتلخيص الحبير ١/٦٢ ، والزهد لابن المبارك ص : ٤٣٧ ، والطبرانى في الكبير ٥/٢٨٠ ، والزرکشي في المعبر ص : ٣٥ .

(٢) « لوما ، ولولا : هما لابتداء وجواب وسبب ما وقع ، وما لم يقع ، كتاب سيبويه ٤/٢٣٥ .

(٣) في (خ) و (ل) : (لم يوجد) .

(٤) أنظر ص : ١١٨ ، رقم : ٣٣ .

(٥) أنظر ص : ١١٨ ، رقم : ٣٤ .

(٦) « والأمانة : علامة بين المصطلحين على شيء ما ، إذا وجدت علم الواجد لها ما وافقه عليه الآخر ، وقد يجعلها المرء لنفسه لسيذكر بها ما يخاف نسيانه ، الأحكام ، لابن حزم ٤٥/١ .

(٧) (فضلاً) ليست في (خ) .

(٨) في (خ) : (على) .

وَأَمَّا الإجماع : فهو أن الصحابة - رضي الله [٥٥/آ] عنهم - كانوا يبادرون إلى امتثال الأوامر الشرعية معتقدين وجوبها ، من غير استفسال^(١) ، ولا استفسار^(٢) ، ولم ينقل عنهم خلاف ذلك ، والإجماع واجب الإتياع .

وَأَمَّا الإستشهاد : فهو أن السيد يحسن منه معاقبة عبده - معللاً العقوبة بمخالفة أمره - ولا يقبل عذر العبد ؛ إذا علل المخالفة بانتفاء قرينة الوجوب .

ثبت - والحالة هذه - أن الأمر ظاهر في الوجوب ، وهو الجواب عن السؤال الخامس والسادس .

وَأَمَّا السؤال السابع - فجوابه من وجهين :

أحدهما - منع الحصر^(٣) ، فإنه يجوز أن يعرف بدليل من العقل والنقل ؛ مثل أن يقول : تارك المأمور به عاصي ، والعاصي مستحق للعقاب ، فيستلزم^(٤) العقل من تركيب هاتين المقدمتين النقليتين ؛ أن الأمر للوجوب^(٥) .

الثاني - لو نزلنا على [٥٥/ب] الأشد وسلمنا كونه آحاداً ، ما أخل

(١) التفصيل : التبيين ، القاموس : فصل .

(٢) الفسر : الابانة وكشف المغطى ، كالتفسير . . . أو كشف المراد عن المشكل . . . القاموس : فسر .

(٣) الحصر : عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين ، التعريفات ص : ٨٨ .

« ولو لا الحصر ، لأخبر عن الأعم بالأخص ، مرقاة الأصول ص : ١٧ .

(٤) في هامش (خ) : (فيستنبط) .

(٥) الأمر بالشيء : يستلزم تحريم ضده . والنهي عنه : وجوب ضده . . . مرقاة الأصول ص : ٧ .

بغلبة الظن ، وذلك كافٍ في إثبات هذه المسألة ، لأنها من الفروع .
وَأَمَّا السؤال الثامن - فعنه جوابان :
أحدهما - أنه تأويل يخالف المذهبين^(١) .
أما عندنا : فلأننا نقول بالوجوب .

وَأما عندهم : فلأن الإستهباب لم ينقل عن مذهبيهم ، فلا يصار إليه .
الثاني - أنه تأويل بغير دليل ، فإن القياس على الأعيان لا يستقيم ؛ لأن الأعيان عين حقه ، والدِّم محل حقه .

ولهذا لو باعه عيناً ، ثم تراضيا على تسليم غيرها - بذلك البيع^(٢) - لم يجز ، ولو تراضيا على النقل بالحوالة إلى ذمة أخرى جاز ، فانقطع الإلحاق .

جواب السؤال التاسع - من وجهين :
أحدهما - منع وجود الضرر ، فإن المحال عليه وكيل في أداء المال الذي في ذمته للمحيل .

ودليل كونه وكيلاً (٥٦/آ) في هذا المال ؛ أنه لا تلزمه^(٣) زكاته ، ويجب على المحيل^(٤) . واختيار الوكلاء في التقبض - بالإتفاق - ليس إلى القابض .

وما ذكره : من احتمال الضرر - بكون المحال عليه عدواً ، أو

(١) الحنفي والشافعي .

(٢) في (خ) : (العقد) .

(٣) في (ل) : (لا يلزمه) .

(٤) أى يجب على المحيل أداء زكاة المالة .

[٥ - النوع الخامس - النهي]

النوع الخامس - النهي ^(١) .
وهو - على الحقيقة - ضد الأمر ، فكل ما قُرِّرَ في الأمر ؛ فليُفهم عكسه في النهي ، وكما أن الأمر ظاهر في الوجوب فالنهي [٥٦/ب] ظاهر في التحريم .

[المسألة : ٥]

مثال التمسك به في التحريم وهي المسألة الخامسة ^(٢) : أن يقول الحنبلي : متروك التسمية ؛ حرام أكله ^(٣) ؛ لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسمُ الله عليه ﴾ ^(٤) ، نهى عن أكله ، والنهي ظاهر في التحريم والأسئلة السبعة الواردة على الأمر واردة على النهي ، ماعدا الرابع ، فإن في توجيهه ^(٥) على النهي تعسفاً ياباه التحقيق .

(١) سيق تعريفه ص : ١١٠ ، رقم : ١٠ .

(٢) « متروك التسمية عامداً لا يحل أكله » وهو قول ابن عباس - رضي الله عنهما - ومالك - رضي الله عنه .

وقال الشافعي - رضي الله عنه - : يحل ، سواء أكان عامداً أو ناسياً وعن أحمد روايتان : أحدهما كقولنا والأخرى : لا يحل سواء أكان عامداً أو ناسياً ، يثار الانصاف ص : ٢٦٩ .

وللمزيد من التفاصيل أنظر : المغنى ٣٣/١١ ، والمهذب ٢٥٢/١ والأم ١٩٢/٢ ، والمجموع ٨٨/٩ ، تبين الحقائق ٢٨٧/٥ ، والجوهرة ٣٢٤/٢ ، والمحلى ٤١٢/٩ ، ومسائل الإمام أحمد ص : ٢٦٣ ، ومنتهى الإرادات ٥١٥/٢ ، واختلاف العلماء : ص : ٢٠٧ .

(٣) في (خ) : (كُلْه) .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ١٢١ .

ولمزيد من التفاصيل حول حكم الآية أنظر أحكام القرآن لابن العربي ٧٤٦/٢ - ٧٥٢ ، وأحكام القرآن ، للكبيا الهراسي ١٢٤/٣ - ١٢٥ ، وما ورد حول الآية في كتب التفسير .

(٥) في (خ) : (توجيهه) .

صديقاً - فمُنْدَفِعٌ بتوكيل كُفءٍ بصيرٍ بالإستيفاء ، أو بحواله غريم لا يكون المحال عليه عدواً له ^(١) ، ولا صديقاً ، وأما رغبته في الحلال فله أن لا يأخذ إلا المال الحلال ، أما تعيين الأجل فليس له .

الثاني : أن الخبر مشترك الدلالة ، فإن المحيل يستصير إذا لم تصح الحواله ، وإذا كانت دلالته مشتركة بطلت معارضته . والله أعلم .

(١) (له) (ليست في (ل) .

السؤال الثامن - أن هذه الآية نزلت في الميتة ؛ فتحص بسببها .
 التاسع - أنها مخصصة بالناسي ، فلا تنفي (١) حجة .
 العاشر - تسليم بقائها حجة ، وتخصيص (٢) محل النزاع عنها
 بالدليل .

الحادي عشر - التأويل بحملها على الإستحباب .
 الثاني عشر - القول بموجبها ؛ فإن تارك اسم الله - تعالى - (٣) هو
 الكافر ، ونحن قائلون : بأن ذبيحة الوثني - ومن جرى مجراه - لا يجوز
 أكلها [٥٧/آ] أما المسلم فإنه لا يخلوا عن ذكر الله ؛ إما بالقلب ، أو
 باللسان ، ولهذا أحلت (٤) ذبيحة الناسي ؛ نظراً إلى أنه لا يخلوا قلبه عن ذكر
 الله تعالى ، كما قال - عليه السلام - (٥) «اسم الله في قلب كل مسلم» (٦)

(١) في (ل) : (: فلا تبقى) .

(٢) في (ل) : (: وتخص) .

(٣) (تعالى) من (خ) .

(٤) في (خ) و (ل) : (: حلت) .

(٥) في (خ) : (: صلى الله عليه وسلم) .

(٦) ورد هذا الحديث في مختصر المنتهى ص : ٢٠٣ ، وتحفة الطالب ص : ٤٤١ ، بلفظ : « ذكر
 الله على قلب المؤمن سمي أو لم يسم » ، وعلق عليه ابن كثير بقوله : « لم أر هذا الحديث في شيء
 من الكتب الستة » ، وقال الزركشي : « لم يعرف بهذا اللفظ ومعناه في الصحيحين »
 ص : ٢٢٠ .

وقد روى ابن عدي في الكامل حديثاً لفظه : « اسم الله على فم كل مسلم ، الكامل القسم ٣ ج
 ١٨/٢ .

ورواه الدارقطني في السنن رقم ٩٤ ، ٢٩٥/٤ ، كما رواه البيهقي في السنن ٢٤٠/٩ ، من
 طريق مروان بن سالم وقال : « هذا الحديث منكر بهذا الاسناد » ،
 ولفظ الحديث حسبما أورده سبط ابن الجوزي : « كلوه » ، فان تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم ،
 وذكر أنه من الترمذي ، ولكنه ليس في سنن الترمذي .

وقال الزيلعي : « غريب بهذا اللفظ » ، نصب الرؤية ١٨٤/٤ .

وورد لفظ الحديث ، اسم الله على كل مسلم ، ميزان الاعتدال ٢١٦/٥ .

والى نحو هذا أشار الشاعر (١) حين قال .
 الله يعلم أنني لست أذكره
 وكيف يذكره من ليس ينساه (٢)

ويتعين أن يكون موجب الآية مذكرناه ، لأنه قال « وإنه
 لفسق » (٣) ومن المعلوم أنها مسألة مجتهد فيها ؛ فلا يفسق مخالف حكمها
 الثالث عشر - المعارضة بقوله تعالى : « إلا ما ذكيتتم » (٤) وهذا
 مما ذكناه (٥) ، فوجب أن يحل عملاً بالنص .

والجواب : أما الأسئلة العشرة فقد سبق جوابها (٦) ، فلينتبه لكيفية
 إيرادها ، وليقتصر (٧) في جواب السؤال [٥٧/ب] الخامس والسادس على

(١) قائله علي بن الجهم : الشاعر العباسي أبو الحسن ، من بني أسامة من لؤي بن غالب (١٨٨ -
 ٢٤٩ هـ) (٨٠٤ - ٨٦٣ م) شاعر رقيق الشعر أديب من أهل بغداد .
 معجم الأعلام للجابي ص : ٥٠٢ ، معجم المؤلفين ٥٤٧ ، عيون التواريخ ١٧٤/٦ ، الوافي
 بالوفيات ١٩/٢ ، تاريخ بغداد ٣٧٦/١١ ، طبقات الشعراء : ٥١ .

(٢) نسب ابن قتيبة هذا البيت إلى علي بن الجهم - في عيون الأخبار ٢٧/٣ وقيله :
 أبلغ أخاً ما تولي الله صحبتنا
 أني وأن كنت لا ألقاه
 وأن طرفي موصول برويته
 وإن تباعد عن مثواي مثواه
 الله يعلم أنني لست أذكره
 وكيف أذكره إذ لست أنساه

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٢١ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٣ .

(٥) قال البيهقي : « الذكاة : الذبح : غريب القرآن ص : ١٢٧ .
 وقال القرطبي : الذكاة - في اللغة - أصلها التمام ، ذكيت الذبيحة أذكيتها مشتقة من التطيب ،
 يقال : رائحة ذكية . . . فالذكاة في الذبيحة تطهير لها ، وفي الشرع عبارة عن انهيار الدم ،
 وفري الأوداج في المذبوح . . . الجامع لأحكام القرآن ٥٢/٦ .

(٦) أنظر ص : ٢٠٣ و ص : ٢٧٧ .

(٧) في (ل) و (خ) : (: ولنقتصر) .

دَلِيلِي الإِجْمَاعِ ، وَالِإِسْتِشْهَادِ .
وَأَمَّا الْحَادِي عَشَرَ - فَجَوَابُهُ : أَنَّ التَّأْوِيلَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَسْلِيمِ الظُّهُورِ
فِي دَلَالَةِ النَّهْيِ عَلَى التَّحْرِيمِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَا يَعْدِلُ عَنِ الظَّاهِرِ
إِلَى الدَّلِيلِ .
وَسَنَبَطِلُ بِجَوَابِ الْمُعَارَضَةِ اسْتِدْلَالَهُمْ بِمَا عَارَضُوا بِهِ ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ
بِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، لِأَسِيْمَا وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا
نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (١) أَمْرٌ بِالْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ
عَلَى مَا سَبَقَ .

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ : فَهُوَ تَسْلِيمٌ لِمَحَلِّ النَّزَاعِ ، فَإِنَّ دِلَالَتَهُ عَامَّةٌ فِي
حَقِّ كُلِّ تَارِكٍ .
قَوْلُهُمْ : الْمُسْلِمُ لَا يَخْلُو عَنْ الذِّكْرِ (٢) لِلَّهِ تَعَالَى .
قُلْنَا : بَلْ قَدْ يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ أحياناً - عَلَى مَا لَا يَخْفَى - وَذَبِيحَةُ النَّاسِ
[٥٨/آ] مَمْنُوعَةٌ ، وَالْخَبَرُ غَيْرُ صَحِيحٍ (٣) ، فَإِنَّ رَاوِيَهُ : مَرْوَانَ بْنَ سَالِمٍ
(٤) ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْعُلَمَاءُ (٥) .

(١) سورة الحشر ، الآية : ٧ .

(٢) فِي (خ) : (ذَكَرَ) .

(٣) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : لَا يَعْرِفُ بِهَذَا اللَّفْظَ الْمَعْتَبَرَ ، الْوَرَقَةُ ٧٩/آ ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : فَهَذَا حَدِيثٌ
ضَعِيفٌ ، تَحْفَةُ الطَّالِبِ ص : ٤٤٢ .

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، السَّنَنُ ٩/٢٤٠ .

(٤) هُوَ مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ ، الْغَفَارِيُّ ، الْجَزَرِيُّ ، الشَّامِيُّ ، الْفَرَقَسَانِيُّ ، مَوْلَى بَنِي أُمِيَّةٍ . مَتْرُوكُ
الْحَدِيثِ ، رَمَاهُ السَّاجِي وَغَيْرُهُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ . وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الطَّبَقَةِ التَّاسِعَةِ .
تَرْجَمْتُهُ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ : ٢٣٩٢ ، وَالتَّهْذِيبُ ٩٣/١ ، وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ٣٧٤/٨ ، وَمِيزَانُ
الْإِعْتِدَالِ ٢١٥/٥ .

(٥) قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ : لَيْسَ بِثَقَّةٍ . وَقَالَ الدَّرَاقُطْنِيُّ : مَتْرُوكٌ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو حَاتِمٍ :
مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ أَبُو عَرُوبَةَ الْحَرَانِيُّ : يَضَعُ الْحَدِيثَ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : عَامَّةُ أَحَادِيثِهِ
لَا يَتَابَعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ . ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٢١٥/٥ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ ، مَتْرُوكُ
الْحَدِيثِ ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٢١٦/٥ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ مِنَ الشَّعْرِ : فَهُوَ مِنْ مَبَالِغَاتِ الشُّعْرَاءِ الْمُبْنِيَّةِ عَلَى
الْمَجَازِ ، عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، لَيْسَ مِمَّنْ يَجِبُ الْعَمَلُ (١) بِقَوْلِهِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ ﴾ (٢) فَنَحْنُ قَائِلُونَ بِمُوجِبِهِ ، فَإِنَّ
مَنْ سَمِعَ هَذِهِ الْآيَةَ ، ثُمَّ اسْتَبَاحَ أَكَلَ مَتْرُوكٍ التَّسْمِيَةِ ، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ
لِلْآيَةِ ؛ كَانَ فَاسِقًا ، فَلَا تَكُونُ (٣) قَرِينَةً مَانِعَةً مِنْ حَمْلِ أَوَّلِ الْآيَةِ عَلَى
مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ .

وَأَمَّا الْمُعَارَضَةُ بِالْآيَةِ : فَنَحْنُ قَائِلُونَ بِمُوجِبِهَا لِأَنَّهُ اسْتَنْثَى
الْمُذَكِّي ، وَلَا تَثْبُتُ التَّذْكِيَةُ إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ .

(١) فِي (ل) وَ (خ) : (الشَّاعِرُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فَلَا يَجِبُ الْعَمَلُ) وَفِي (ف) : (الشَّاعِرُ لَيْسَ مِمَّنْ
يَجِبُ الْعَمَلُ) .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ، الْآيَةُ : ١٢١ .

(٣) فِي (خ) : (فَلَا يَكُونُ) .

فصل

[حول حكم النهي الشرعي]

نقل عن أبي حنيفة (١) ومحمد بن الحسن (٢) : أن النهي يدل على صحة المنهي عنه ، واحتجاً بأن النهي عن غير المقدور عليه عبث [٥٨/ب] لا يليق بالحكيم ، فلا يجوز أن يقال : للأعمى لا تبصر ، و للأبكم لا تتكلم .

وعندنا : أن النهي يدل على فساد المنهي عنه ، لأن النهي نقيض الأمر ، والأمر يدل على الإجزاء ، فوجب أن يدل النقيض على عدم الإجزاء ، وهو المعنى بالفساد . ويتوجه أن نقول : ما ذكر في تقرير المنقول عن أبي حنيفة لا يناقض

(١) هو النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه ، مولي تيم الله ابن ثعلبة . الإمام الفقيه المجتهد الكبير صاحب الفضائل والمناقب الشهير ولد في بغداد سنة ٨٠ هـ وتوفي بها سنة ١٥٠ هـ . ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢١٦ ، ووفيات الأعيان ٢/٢١٥ ، وشذرات الذهب ١/٢٢٧ ، ومعجم المؤلفين ١٣/١٠٤ ، والنجوم الزاهرة ٢/١٢ - ١٥ ، وكشف الظنون ٨٤٢ ، ٢٨٧ ، ١٤٣٧ ، ١٦٨٠ ، ٤٠١٥ ، والجواهر المضية للقرشي ٢٦ ، وهداية العارفين ٢/٤٩٥ ، والفهرست ١/٢٠١ ، وتاريخ بغداد ١٢/٣٢٣ ، والكواكب الدرية للمناوي ١/١٧٥ ، واللباب لابن الأثير ١/٣٦٠ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ٦٧ ، والانتقاء لابن عبد البر : ١٢١ ، ومرآة الجنان ٣٠٩/١ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن واقد الشيباني ، صحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه ، ونشر علمه وكان من أئمة زمانه توفي سنة ١٨٧ هـ وقيل ١٨٩ هـ . ولده الرشيد قضاء الرقة . ترجمته في وفيات الأعيان ١/٥٧٤ ، والجواهر المضية ٢/٤٢ ، والفوائد البهية ص : ١٦٣ .

صريح ما ذكرناه ، لأن المنهي عنه هو الفعل ، أو القول ، ونسلم تصورهما .

أما الصحة والفساد - فحكماني شرعيان من قبيل الوضع (١) والأخبار - لا يؤمر المكلف بهما ، ولا ينهي عنهما .

(١) الوضع - مطلقاً - تعيين شيء لشيء ، متى أدرك الأول ، فهم الثاني للعالم بالوضع وهو الأخصر ، وأما الوضع اللفظي : فتعيين لفظ معين بنفسه لمعنى ، وجعله بازائه ، وهو علي نوعين شخصي ونوعي ، والوضع الشخصي : هو الذي يكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعاً لمعناه ، وهو إما أن يكون الوضع والموضوع له خاصين أولاً . والأول : كوضع الأعلام ، فإن الواضع لاحظ وتصور ذات زيد بخصوصه مثلاً ، ووضع لفظه بازائه والثاني : لا يخلو إما أن يكون الوضع والموضوع له فيه عامين ، أو يكون الوضع عاماً ، والموضوع له خاصاً . والأول : كوضع الألفاظ بازاء المفاهيم الكلية ، كوضع الاسم والفعل والحرف ، علي معناها فإن الواضع لاحظ مفهوم الاسم - مثلاً - علي الوجه الكلي ، بزنه ما دل علي معنى في نفسه غير مقترن . . الخ . . . ووضع لفظ الاسم بازائه ، فآلة الملاحظة ، والموضوع له ، كلاهما كليان . والثاني كوضع : المبهمات والمضمرات والحروف ، فإن واضع لفظ : هذا - مثلاً - لاحظ أولاً جميع الأفراد المشار إليها بهذا بمفهوم كلي ، وهو : مفرد مذكر مشار إليه ، ثم وضع لفظ (هذا) لكل واحد من الأفراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي وكذا واضع لفظ (أنا) مثلاً ، لاحظ أولاً جميع الأفراد بمفرد متكلم وحده ، ووضع لفظ (أنا) بازاء كل واحد من الأفراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي ، فآلة الملاحظة كلي ، والموضوع له كل واحد من جزئياته . هذا هو التحقيق ، فعلي هذا يكون استعمال المبهمات والمضمرات والحروف في الجزئيات حقيقة ، لأنها موضوع لها . وبعضهم جعل الموضوع له ، المفهوم الكلي المعبر عن جميع الأفراد ، لكن بشرط استعماله في الجزئيات والأفراد ، فعلي هذا يكون استعمالها مجازاً لا حقيقة ، لأنها موضوع لها . وبعضهم جعل الموضوع له ، المفهوم الكلي المعبر عن جميع الأفراد ، ولكن بشرط استعماله في الجزئيات والأفراد ، فعلي هذا يكون استعمالها مجازاً لا حقيقة له ، وهذا المذهب مردود وأما كون الوضع خاصاً والموضوع عاماً ، فلا يكاد يوجد . . . والوضع النوعي : هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعاً بازاء معناه ، بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعاً لنوع معناه كالأوضاع التي تعلق بالهيئات والصيغ والمركبات . . . الدر الناجي ص : ٢٦ .

[٦-النوع السادس-التمسك بصيغة الراوي]

النوع السادس - التمسك بصيغة الراوي^(١) كقول الصحابي : أمر رسول الله ﷺ بكذا ونهى عن كذا ، فإنهما يفيدان الأمر والنهي .
والإعتراض [٥٩/أ] على ذلك بسؤالين .
أحدهما - أنه لم يقل سمعت رسول الله ﷺ فيجوز أن يكون مرسلًا^(٢)

الثاني - يجوز أنه سمع صيغة ظنها أمراً أو نهياً ، ولم يكن الأمر كما ظنه ، فإن الاختلاف في حقيقة الأمر والنهي معلوم .
والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما - أن الظاهر من حال الصحابي ، إذا أطلق القول ، أنه يكون قد سمعه من النبي ﷺ والظاهر أنه إذا سمعه عنه يسنده^(٣) ، لما فيه من فائدة تعريف الطريق ، ورفع الإلتباس^(٤) .
الثاني - سلمنا ؛ ولكن المرسل حجة ؛ على ماسبق .

وجواب السؤال الثاني - أنه لم ينقل عن الصحابة أنهم اختلفوا في حقيقة الأمر ، والنهي ، فإذا قال الصحابي : أمر رسول الله ﷺ^(٥) أو نهى ؛ كان المشار إليه - أمراً أو نهياً - بإجماع الصحابة ، وناهيك [٥٩/ب] به برهاناً .

- (١) هي الصيغة التي ينقلها الراوي من حديث لفظي أو وصف فعل من أفعال الرسول - ﷺ - ، والرواي هو الوساطة بين الرسول - ﷺ - وبيننا .
(٢) سبق تعريف المرسل ص : ١١٦ ، رقم : ٢٨ .
(٣) في (خ) : (سنده عنه) .
(٤) في (ل) : (الإلتباس) .
(٥) في (ف) : (عليه السلام) .

[٧-النوع السابع-التمسك بفعل النبي ﷺ]

النوع السابع - التمسك بفعل النبي ﷺ^(١)
ونقدم على ذلك تمهيداً^(٢) ، فنقول : اعلم إن أفعاله ﷺ منقسمة إلى أربعة أقسام :
قسم - كان يفتعله^(٣) بمقتضى الطبع البشري - كالأكل والقعود -
فيدل أصل ذلك الفعل على الإباحة .
وقسم - كان يأتي به على وجه البيان والتفسير للآي^(٤) ، والأخبار ، فيجري فيه الأمر على ما دل عليه القول المفسر^(٥) من الإيجاب ، أو الندب أو الإباحة .
وقسم - ظهر منه ﷺ قصد التقرب^(٦) به ، فيحمل على الندب
وقسم رابع - لم يتبين التحاقه بأحد الأقسام الثلاثة ، فيدل على الإباحة .

- (١) لمزيد من المعلومات أنظر شرح القاضي العصد علي مختصر المنتهي ص : ١١٣ ، والفقهاء والمتفقه ١٣٠/١ ، والمنحول : ٢٢٣ ، وإحكام الفصول ص : ٢١٦ ، وإرشاد الفحول ص : ١٧٣ ، ونهاية السؤل ٥٢٧/٢ ، والإحكام للآمدي ٣٤/٣ ، والمحصل ٢٦٩/ق ، وتيسير التحرير ١٤٣/٣ ، والمستصفي ٦٤/٢ و ٢١٢ ، وفواتح الرحموت ٣٥٤/١ و ١٨٠/٢ ، والإحكام لابن حزم ٤٣٧/١ ، وشرح تنقيح الفصول ٢٨٨ ، والمسودة : ١٦٧ ، وأصول السرخسي ٨٦/٢ ، واللمع ص : ٤٤ ، والمعتمد ٣٣٤/١ .

- (٢) أنظر ص : ١٣٧ .
(٣) في (خ) : (يفعله) .
(٤) أي لتفسير الآيات القرآنية .
(٥) في (ل) : (المفسر) وفي (ف) : (المفسر) .
(٦) في (ل) : (التقريب) .

وقد نُقِلَ عن الإمام أحمد^(١) ، أَنَّهُ أَلْحَقَهُ بِالْقِسْمِ الثَّالِثِ .
فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي طَرَفِ النَّدْبِ [٦٠/آ]
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٢) ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَرْجِيحِ التَّأْسِي بِهِ ، وَلَا مَعْنَى لِلنَّدْبِ إِلَّا
تَرْجِيحُ الْفِعْلِ عَلَى التَّرْكِ شَرْعًا .

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ : أَنَّ التَّأْسِي بِهِ ﷺ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِحَقِيقَةِ الْفِعْلِ ،
فِي نَوْعِهِ ، وَحُكْمِهِ ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ قُرْبَةً^(٣) لَا يَنْدُبُ إِلَى
التَّأْسِي بِهِ ، كَمَا فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ^(٤) مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ فَلَا يُنْدُبُ سِوَاهُ
إِلَى فِعْلِهِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالَيْنِ^(٥) : أَنَّ النَّصَّ^(٦) نَدَبَ إِلَى التَّأْسِي بِهِ
[ﷺ]^(٧) فَلَمْ نَحْتَجْ إِلَى الْبَحْثِ عَنِ نَوْعِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْهُ ، فِي اسْتِحْبَابِ

إِلَى فِعْلِهِ .

(١) الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . أنظر ترجمته ص : ١٤٠ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٢١ .

، الْأُسْوَةُ وَالْإِسْوَةُ - بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ : هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا فِي اتِّبَاعِ غَيْرِهِ ، سِوَاهُ
أَكَانَ حَسَنًا أَوْ قُبْحًا ، نَفْعٌ أَوْ ضَرٌّ . . . يُقَالُ تَأَسَّيْتُ بِهِ ، أَي : اتَّبَعْتُهُ فِي فِعْلِهِ . . . وَالتَّأْسِيَةُ :
التَّعْزِيَةُ . . . عَمْدَةُ الْحِفَافِ . مَادَّةُ : أُسْوٌ .

(٣) أَي : قُرْبَةً إِلَيَّ اللَّهُ تَعَالَى .

(٤) فِي (خ) : (إِنْ) .

(٥) فِي (ل) : (السُّؤَالُ) .

(٦) أَي نَصِ الْآيَةِ : ٢١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

(٧) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَيْسَتْ فِي الثَّلَاثِ نَسْخَ .

(٨) (بِإِسْنَادِهِ) : (بِإِسْنَادِهِ) : (بِإِسْنَادِهِ) .

(٩) (بِإِسْنَادِهِ) : (بِإِسْنَادِهِ) : (بِإِسْنَادِهِ) .

[٨ - النوع الثامن: التمسك بإقرار النبي ﷺ]

النوع الثامن - التمسك بإقرار النبي ﷺ (١) على ما يجري بين يديه ، أو ينتهي إليه فلم ينكره ، فإنه يدل على الإباحة (٢) ظاهراً .
والإعتراض عليه : أن سكوته ﷺ يحتمل أموراً .

منها - انتظار الوحي ، في تلك الواقعة .
ومنها - أنه لم يقدر على الإنكار ، وقد كان في صدر الإسلام يجري أمثال ذلك .

ومنها - أنه لم ينكره لكونه مكروهاً (٣) لاهراماً (٤) ، فلم يجب عليه الإنكار (٥) .

ومنها - أنه أنكر ولم ينتقل إلينا ، إما لأن الراوي لم يعلم به ، أو لأنه رواه ثم انقطعت روايته . [٦١/آ]
والجواب :

(١) أنظر بهذا الخصوص شرح القاضي عضد الملة علي مختصر المنتهي ص : ١١٨ ، والمسودة ص : ١١٣ ، والأحكام لابن حزم ٤٤٧/١ ، وإحكام الفصول ص : ٢٣٣ ، وفواتح الرحموت ١٨٣/٢ ، وأصول السرخسي ٩١/٢ ، والمنحول ص : ٢٢٩ ، واللمع ص : ٤٥ ، والمعتمد ٣٥٨/٢ .

(٢) سبق تعريف المباح ص : ١١٨ ، رقم : ٣٤ .

(٣) سبق تعريف ص : ١١٨ ، رقم : ٣٥ .

(٤) سبق تعريف ص : ١١٨ ، رقم : ٣٢ .

(٥) يقال : نكرت الشيء ، وأنكرته ، فأنا ناكِر ومُنْكَرٌ ، فهو منكور ومُنْكَرٌ . والإنكار : ضد العرفان .
والمنكر كل شيء تحكم العقول الصحيحة بقبه ، أو تنوقف في استقباحه العقول ، وتحكم بقبه الشريعة عمدة الحفاظ ، مادة : نكر .

أما الأول - فهو تسليم للمدعي ، لأن انتظار الوحي - في تلك الواقعة - (١) دليل على أن ذلك الفعل لم يثبت في الشرع إنكاره ؛ حالة الإقرار عليه ، وهو المراد .

واحتمال عدم القدرة : مرجوح ، فإنه ما أنكر شيئاً بقلبه إلا وأنكره بلسانه . واحتمال إقراره على المكروه : مرجوح ، لأنه مخل بالفضيلة ، فلا يصار إليه .

وجواب الإحتمال الرابع : أنه ﷺ (٢) - لو أنكره (٣) لأحاط الرواة به ظاهراً وغالباً ، لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يلاحظون الحركات والسكنات منه ﷺ (٤) فلا يكاد يخفي عليهم من فعله شيء ، ولو علم الرواة بشيء لنقلوه ؛ ولو نقلوه لاتصل .

هذا هو الظاهر ، ثم هذا فرض لوجود ممكن [٦١/ب] لم يقم الدليل على ترجيح وجوده ، فوجب استمرار عدمه .

(١) في (ف) : (فقط) وفي (ل) و (خ) : (الواقعة) .

(٢) (صلي الله عليه وسلم) من (خ) .

(٣) في (خ) : (أنكره) وفي (ف) و (ل) : (أنكر) .

(٤) (صلي الله عليه وسلم) من (خ) .

[الإجماع]

وأما الإجماع : فقد أسلفنا ذكر أقسامه^(١) ، وعلى المتمسك بالمظنون منه أسئلة :

أولها - منع تصور وجود الإجماع ، فإن أهل الحل والعقد^(٢) مازالوا متفرقين في الأقطار والأقاليم ، يتعذر عرض الواقعة عليهم ، وفطنهم متفاوتة كما هو معلوم - من^(٣) النوع الإنساني - ففرض اتفاقهم - والحالة هذه - في وقت واحد ، على حكم واحد ، كفرض اتفاقهم ، في بكرة يوم خاص ؛ على فعل خاص^(٤) ، وإنه ممتنع .

السؤال الثاني - منع كونه حجة ، فيفتقر إلى مثبت .
السؤال الثالث - الطعن في الطريق التي نقل بها الإجماع ، ونبين^(٥) ذلك بالقدح^(٦) في بعض روايته [٦٢/آ] إن أمكن .

السؤال الرابع - منع اشتهاق قول الصحابي ، ومذهبه ، فإن اشتهاقه بعده لا يدل على اشتهاقه في عصره .
السؤال الخامس - بيان وجود مخالف يعتبر خلافه ؛ إن عثر^(٧) على ذلك .

(١) أنظر ص : ١٢٥ و ص : ١٥٩ .

(٢) في (خ) : (أهل العقد والحل) .

(٣) في (خ) : (في) .

(٤) (علي فعل خاص) ليست في (خ) بل في (ف) و (ل) .

(٥) في (خ) : (ويبين) .

(٦) قدح فيه :- كمنع - طعن . . . القاموس ، مادة : قدح .

(٧) في (خ) : (عثر) وفي (ف) : عثر .

السؤال السادس - على تقدير عدم العثور على مخالف ، منع أن لا مخالف ، وعدم نقله لا يدل على عدم وجوده .
السؤال السابع - تسليم أن لا مخالف بقوله ، ومنع دلالة السكوت على الموافقة ، بل قد يكون ذلك لكونه مجتهداً فيه ، فلا ينكره ، ولا يوافق عليه ، وقد يكون لهيئة ، كما روي أن ابن عباس^(١) - رضي الله عنهما^(٢) خالف عمر^(٣) - رضي الله عنه -^(٤) ، بعد موته ، في العول^(٥) ، ف قيل له : ألا قلت ذلك في زمن عمر - رضي الله عنه -^(٦) ؟
قال : هبته ! وكان أمراً مهيباً^(٧) .

(١) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، من فقهاء الصحابة وحفاظهم ، مات سنة ٦٨ هـ بالطائف .

ترجمته في الإصابة ١٤١/٤ ، وتذكرة الحفاظ ٤٠/١ ، والتقريب ٤٢٥/١ ، والتهذيب ٢٧٦/٥ ، ومعجم المؤلفين ٦٦/٦ ، وتاريخ بغداد ١٧٥/١ ، وكشف الظنون ٤٣٨ .

(٢) (رضي الله عنه) من (خ) .

(٣) سبقت ترجمة الإمام عمر رضي الله عنه ص : ٢٤٤ .

(٤) (رضي الله عنه) من (خ) .

(٥) « العول : الارتفاع ، وقد عالت أي ارتفعت . وهو أن يزيد سهاماً ، فيدخل النقصان علي أهل الفرائض و قيل مأخوذ من الميل ، وذلك أن الفريضة إذا عالت فهي تميل علي أهل الفريضة جميعاً ، فتنقص أنصباؤهم . وهو علي هذا من الأضداد .

فالأصوب أن يكون معني عول : الزيادة والارتفاع لمجاوزة سهام الميراث سهام المال ، أنيس الفقهاء ص : ٣٠١ - ٣٠٢ ، وأنظر الصحاح ١٧٧٨/٥ ، والمغرب ٩/٢٠ ، والمصباح المنير ٦٧١/٢ ، وطلبة الطلبة ص : ٣٤٦ ، والتعريفات ص : ١٥٩ و القاموس ، عال ٢٣/٤ .

(٦) (رضي الله عنه) من (خ) .

(٧) وردت هذه المسألة في مختصر المنتهي ص : ٥٩ ، وشرح القاضي العبد علي مختصر المنتهي ص : ١٣٠ ، وتحفة الطالب ص : ١٥٦ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٥٣/٦ ، والمحلى لابن حزم ٢٣٢/١٠ ، و ٣٣٢/١٠ والدرامي ، باب عول الفرائض ٢/٢٩٩ ، والمنحول ص : ٣٢٨ .

السؤال الثامن - بيان أن الحكم مختص بمورده - إن أمكن -
[٦٢/ب] كما روى « أن علياً غسل فاطمة » - عليهما السلام - (١) .
وقيل : كان ذلك لبقاء الزوجية بينهما ، لأن النبي ﷺ - أخبره :
« أنها زوجته في الدنيا والآخرة » (٢) .
السؤال التاسع - معارضته بظواهر - من الكتاب والسنة - تماثله في
قوته ؛ متناً وسنداً .

والجواب عن الأول - أنه جحد للضروريات (٣) ، فإنه ليس بمستحيل
أن يجعل الله في قلب كل واحد - من أهل الإجماع ، بالنسبة إلى قضية
خاصة - اعتقاداً مماثلاً لاعتقاد الآخر ، وهذا لا ريب في وجوده ، فإنهم
أجمعوا على أركان الإسلام ، من وجوب الصلاة والزكاة (٤) ، وغير ذلك ،
وممانعة هذا مكابرة للضروريات .

وعن الثاني - أن الإجماع الظني [٦٣/آ] يفيد غلبة الظن ، فوجب
العمل به دفعا للضرر المظنون ، كما في ظواهر النصوص .
وعن الثالث - نقله بالعنعنة (٥) ، وعزوه إلى كتاب معين تغلب (٦)

(١) في (خ) : (رضي الله عنهما) .

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة : ٣٠ ، وأخرجه الترمذي في المناقب : ٦٢ ، وورد في
المحرر : ٣٠٧ .

(٣) في (ل) : (للضرورات) .

(٤) في النسخ الثلاث (الصلوات والزكوات) .

(٥) سبق تعريف العنعنة ، أنظر ص : ١٥٥ .

(٦) في (ف) و (خ) (يغلب) .

عليه الصحة ، أو بيان أنه مشتهر ، نمنع (١) القدح في الرواية ، ونبين (٢)
عدالتهم .

وعن الرابع - نقل اشتهاره ؛ إما صريحاً أو بقرينة ، كغسل علي
لفاطمة - عليهما السلام - (٣) فإن ذلك في مظنة الشهرة .
وعن الخامس - الطعن في نقلة المخالفة ، أو بيان أن المخالف ليس
من أهل الاجتهاد .

وعن السادس - أنه لو وجد نكير لنقل ؛ لأن العادة جارية بنقل
الإنكار على العظماء في الأمر العظيم الشأن ، ولو نقل لاتصل ، لأن احتمال
الإندراس فيها (٤) - هذا سبيله - مرجوح ، لاعتناء النقلة بذلك ، وتوفر
شغفهم (٥) بنقل أمثاله [٦٣/ب] .

وأما السكوت : لكون الحكم مجتهداً فيه - مع إضمار المخالفة -
فمرجوح لما في طيه من الإلباس على الناس ، لأن توهم الموافقة مع
السكوت ؛ أرجح من توهم المخالفة ، واعتماد (٦) أهل الحل والعقد حالة

(١) في (ل) و (خ) (ويمنع) .

(٢) في (ل) و (خ) (ويمنع) .

(٣) (رضي الله عنهما) من (خ) .

(٤) في (ل) و (خ) (فيما) .

(٥) في (خ) : (شغفهم)

« شغف الشيء ، شغفاً : علاه . وألحِبُّ فلاناً : أحرق قلبه ، شغف به ، وبجبه شغفاً : أحبه وشغل
به . وبالأمر : دعر وقلق له . الشُعاف : الجنون . . . المعجم الوسيط ، مادة شغف
« شغفه شغفاً : أصاب قلبه . شغف به ، أو بجبه ، شغفاً : شغف ، فهو مشغوف . تشغفه : شغفه .
والخبير فلاناً : شغله وأقلقه . . . المعجم الوسيط : شغف .

(٦) في (ل) : (واعتماد) وفي (ف) : (واعتماد) .

تُفَضِّي إلى الإلباس ؛ على خلاف الدليل .

وأبعد من ذلك مرمى ، وأشط مزاراً ، احتمال ترك المخالفة ، بطريق المراقبة ، لما في ضمنه^(١) من إخفاء الحق - الذي فرض الله تعالى^(٢) على العلماء إظهاره - ولا يظن بآبِنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - ترك^(٣) قول ما وجب عليه قوله مراقبة بل يحمل قوله : هبته على أنه هاب محاورته - في هذه المسألة - ولم يقو عنده دليل مخالفته - في تلك الحالة - فأمسك إلى أن قوي عنده دليلها ، ثم أفتى بها .

وعن الثامن^(٤) - منع وجود اختصاص في محل الإجماع ، فيجب تعميم الحكم .

مثاله : أن يقول - فيما روى أنه [٦٤ / آ] - عليه السلام^(٥) - « أخبر علياً أن فاطمة^(٦) زوجته ، في الدنيا والآخرة »^(٧) - إن ذلك إشارة

(١) في (خ) : (طيه) .

(٢) (تعالى) من (ل) .

(٣) في (ل) : (انه ترك قول) .

(٤) في (ل) : (الثاني) وهو خطأ واضح .

(٥) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٦) فاطمة الزهراء (١٨ قبل الهجرة - ١١ هـ - ٦٠٥ م - ٦٣٢ م ابنة رسول الله صلي الله عليه وسلم . أمها خديجة بنت خويلد رضي الله عنهما . تزوجها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ولدت

الحسن والحسين ، وأم كلثوم وزينب ، وكانت وفاتها بعد وفاة النبي - ﷺ - وقد نسب إليها الكليني الشيعي مصحفاً مغايراً لمصحف أهل السنة ، وقال أنه ثلاثة أضعاف المصحف المتداول وليس فيه حرفاً واحداً منه . وقد أورد عمر رضا أخابراً كاذبة حول فاطمة معتمداً علي كتب الروافض

أنظر أعلام النساء ٤/ ١٠٨ - ١٣٢ .

(٧) أنظر الهامش رقم ٢ ص : ٢٧٣ .

إلى الإصطحاب ، فإن الآخرة ليس فيها حكم نكاح ، ولا وقوع طلاق .
ولهذا تزوج بنت أختها - أمانة بنت زينب^(١) - ولو كان تغسيله إياها لبقاء الزوجية ، لما تزوج بنت أختها .
وعن التاسع - القدح في جهة التمسك بالمعارض ، أو ترجيح الإجماع عليه ، بوجه من وجوه الترجيحات^(٢) .
هذا آخر القول في^(٣) الإجماع ، وقد نجز بنجازه الكلام في المنقولات .

(١) هي أمانة بنت أبي العاص بن الربيع . وهي التي كان النبي - ﷺ - يحملها علي منكبه وهو يصلي ، إذا قام حملها ، وإذا سجد وضعها . . منهاج السنة ٥/ ٢٥ ، وأما زينب بنت رسول الله - ﷺ - فقد تزوج علي كرم الله وجهه أمانة بعد وفاة خالتها فاطمة ، وبعد استشهاد علي تزوجها المغيرة بن نوفل ، أعلام النساء ١/ ٧٧ عن أسد الغابة : والاستيعاب : والإصابة : وطبقات ابن سعد .

(٢) سيأتي تفصيل الترجيح ص : ٤٥٢ .

(٣) في (خ) : (وهذا) .

[القياس]

وأما القياس^(١) - فقد اختلف في عدة الأسئلة الواردة عليه ، وفي وجوب ترتيبها ، وفي كيفيته بعد الوجوب .

والمختار إيراد^(٢) عشرة أسئلة وهي :

فساد الوضع ، وفساد الاعتبار ، والإستفسار ، والمنع ، والمطالبة ، والفرق ، والنقض ، والقول بالموجب ، والقلب ، والمعارضة . [٦٤/ب]

وإنما اخترنا هذا الترتيب ، لأن القياس له جهات عموم ، وجهات خصوص ، فحق النظر أن يتعلق به أولاً من أعم جهاته ، ثم يتدرج إلى ما هو دونه في العموم ، ثم ينتقل إلى جهات الخصوص .

وإنما قلنا ذلك لأنه : إن أتجه في المقام الأعم نوع منازعة ، استغنى عن النظر فيما دونه في العموم ، فإن من أنكر^(٣) الإحتجاج بالقياس لامعنى

(١) سبق حده ص : ١٢٥ وص : ١٦١ .

(٢) ليست في (ل) .

(٣) والقياس ينقسم إلي عقلي ، وشرعي ، وأنكرهما الحشوية ، وأثبتتهما الجمهور ، والحنبلية ردوا قياس العقل ، دون الشرع ، والداودية الظاهرية : ردوا قياس الشرع دون العقل .

وصار إلي رد قياس الشرع ، جملة الروافض ، الشيعة سوي الزيدية ، وجملة الخوارج الإباضية ، والأزارقة ، وبعض النجدات ، ومعهم النظام . وأبو هاشم أنكره إلا ما نص الشارع عليه ، من تشبيه وتمثيل . . . ورد القاشاني والنهرواني جملة إلا ما في معنى الأصل ، كالأمة في معنى العبد في حكم السراية . . .

ثم المنكرة انقسموا ، منهم من تلقى رده في استقباح العقل . ومنهم من قال : في الشرع ما يدل علي تحريره . ومنهم من قال : هو مردود لأنه لا دليل علي قبوله ، من عقل ونقل . . .

فنقول : لا . بل هو المستحسن قطعاً . . . المنحول : ٣٢٣ وما بعدها .

لإيراده الفرق^(١) ، أو النقض^(٢) مثلاً .

وإذا ثبت ذلك ففساد الوضع^(٣) يترجم عن المنازعة^(٤) في نوع الدليل^(٥) ، فاستحق التقديم .

وفساد الاعتبار^(٦) يترجم عن المنازعة في موضعه ، فاستحق التأخير عن فساد الوضع ، والتقديم على غيره .

وهذان يردان على الكلام المنتظم على الشكل القياسي ، وإن لم يفهم معناه .

فإذا^(٧) رُمنا النظر في معنى الألفاظ المذكورة توجه الإستفسار ، [٦٥/آ] فإذا بان معنى الكلام ، نُوزع في وجوده ، وترجم عنه بسؤال المنع^(٨) .

فإذا أثبت^(٩) وجوده ، وردت المنازعة في كون الوصف علة ، وترجم عنه بسؤال المطالبة^(١٠) .

(١) سيأتي تفصيله ص : ٣٢٤ .

(٢) سبق حده ص : ١١١ ، رقم : ٧١ وسيأتي تفصيله ص : ٣٢٨ .

(٣) سيأتي تفصيله ص : ٢٨٠ .

(٤) أنظر ص : ١٠٩ ، رقم : ٨ .

(٥) سبق حد الدليل ص : ١٠٩ ، رقم : ٧ .

(٦) سيأتي ص : ٢٨٢ .

(٧) في (ل) : (وإذا) .

(٨) سبق حد المانع ومانع السبب ومانع الحكم ص : ١٣٣ ، رقم ٦٧ . ومنع العموم ص : ٢٠٣ ،

وانظر المألة الأولى وسيأتي تفصيل المنع ص : ٢٨٦ .

(٩) في (ل) : (ثبت) .

(١٠) سيأتي تفصيله المطالبة ص : ٢٨٨ .

[٦ - فساد الوضع]

أما فساد الوضع فهو^(١) : منازعة في نوع القياس ، فإذا استدلَّ به على منكره ؛ نازع في كونه دليلاً ، وسميت تلك المنازعة : فساد الوضع .
والجواب : أن الله - عز وجل - قال : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾^(٢) ولا معنى للإعتبار إلا المقياسية ، والمُشابهة ، ولهذا يقال : اعتبرت الشيء بالصنعة^(٣) والمراد به المماثلة ، والمُشابهة ، وهذا أمر^(٤) ؛ وللأمر^(٥) للوجوب ، فكان استعماله واجباً في كل موضع تعين مثبتاً للحكم

(١) أورد ابن الحاجب خمسة وعشرين اعتراضاً ، ثالثها فساد الوضع ، وهو كون الجامع ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم ، مثل مسح ، فيسن فيه التكرار كالإستطابة . فيرد : إن المسح معتبر في كراهة التكرار علي الخف . وجوابه ببيان المانع لتعرضه للتلف ، وهو نقض إلا أنه يثبت النقيض فإن ذكره بأصله فهو : القلب ، فإن بين مناسبة النقض من غير أصل ، من الوجه المدعي فهو : القبح في المناسبة ، ومن غيره لا يقدح ، إذ قد يكون للوصف جهتان ككون المحل مشتهي يناسب الإباحة ، لراحة خاطر ، والتحرير لقطع أطماع النفس . . شرح العضد علي مختصر المنتهي ص : ٤٢٢ ، وذكر الغزالي أن الاعتراضات الصحيحة ثمانية أنواع سادسها فساد الوضع ، وهو أن تخالف العلة أصلاً تتقدم عليه ، من نص كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قاعدة كلية ، أو كان لا يخل ، بأن تلقي تغليظاً من تخفيف . وهذا باطل لكونه طرداً . ولست أري لفساد الوضع طريقاً مضبوطاً سوي إبانة الاخلال بشرط من شرائط العلة ، أي شرط كان ، فميا يعود إلي الإخالة وتقدم المرتبة . . المنحول ص ٤١٦ - ٤١٧ .

وللمزيد من التفصيلات أنظر : أصول السرخسي ٢٧٦/٢ - ٢٨٣ .

(٢) سورة الحشر ، الآية : ٢ .

(٣) الصنعة : السنجة (الجمع) صنَجٌ . المعجم الوسيط : صنَجٌ ، السنجة : سنجة الميزان : ما يوزن به ، كالرطل ، والأوقية (الجمع) سِنَجٌ . المعجم الوسيط : سنج .

(٤) (وهذا أمر) ليست في (ل) .

(٥) في (ل) و (خ) : (والأمر للوجوب) وما أثبتناه من (ف) .

فإذا دلَّ على كونه علةً ؛ فرق بين الأصل والفرع ، بما يمكن أضافته - في الأصل - إلى العلة ، أو بما يمكن جعله مانعاً في الفرع ، وترجم عنه بسؤال الفرق^(١) .

ثم ينظر في أطراد الحكم مع الوصف ، فإن تخلف ، نازع في العلية ، ويسمى : سؤال النقض^(٢) .

ثم بعد ذلك ، يسلم له جميع ماذكر ، ويبين أن مطلوبه لم يحصل ، ويسمى : القول بالموجب^(٣) .

وحينئذ : لا يبقى نظر بالنسبة إلى مذكره المستدل ، فيورد عليه أمراً ؛ بالنظر إليه لا يثبت حكمه ، فإن كان نفس دليله سمي : قلباً^(٤) .
وإن كان غيره ؛ عبر عنه : بالمعارضة^(٥) .

فهذا [٦٥/ب] مستند الترتيب المذكور .

(١) سيأتي تفصيله ص : ٣٢٤ .

(٢) سيأتي تفصيله ص : ٣٢٨ .

(٣) سيأتي تفصيله ص : ٣٣٧ .

(٤) سيأتي تفصيله ص : ٣٤٠ .

(٥) سيأتي تفصيله ص : ٣٤٤ .

ثُمَّ أَنَّ الْقِيَّاسَ جَارٍ فِي كَلَامِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » (١) وهذا صريح في إثبات المعاد قياساً .

وهذا القدر - في إثبات كون القياس حجة - كافٍ في هذا المختصر .

وقَدْ يُورَدُ [٦٦/آ] فساد الوضع بمعنى آخر .
فيقال : هذا تعليق على العلة، ضد ما اقتضته ، كما لو قيل - في النكاح ؛ بلفظ الهبة - لفظ ينعقد به غير النكاح ، فلا ينعقد به النكاح كالإجارة .

فيقول المعتز : هذا ترتيب على العلة ضد ما تقتضي ؛ لأن انعقاد شيء - من الأحكام - به يدل على صلاحيته للإنعقاد الشرعي ، فترتيب عدم الإنعقاد عليه : فاسد الوضع .

والجواب من وجهين :
أحدهما - منع ما ذكره المعتز من الإقتضاء ، بل الأصل : أن اللفظ إذا وضع لشيء ، لا يوضع لغيره كما في الإجارة .
الثاني - يبين (٢) المستدل إقتضاءه لحكمه بما يقرره (٣) في جواب المطالبة .

(١) سورة يس ، الآية : ٧٨ - ٧٩ .

(٢) مثل النشأة الثانية بالأولي ، وحكم لها بحكمها ، إحكام الفصول ص : ٥٣٠ ، واستشهد بها المؤلف علي صحة القياس .

(٣) في (خ) (تبين) .

(٤) في (ل) و (خ) : (تقرره) .

[٢ - فساد الاعتبار]

السؤال الثاني - فساد الاعتبار (١) ؛ وهو : منازعة في نوع ما جعل دليلاً

فيه ، مع تسليم [٦٦/ب] دلالة في نوعه ، وله مثالان .

الأول - استدلال الحنبلي بالقياس - في الحدود والمقدرات (٢) - على الحنفي ؛ فإنه ينازع في ذلك بناءً على أنها غير معقولة المعنى ، وإنها تسقط بالشبهات ، والقياس لا يعرَى عن شبهة .

الثاني - أنه استدلال بالقياس ، في مقابلة نص يعارضه ويناقضه ، فلا يجوز . لأنه لا ارتباط في رجحان النصوص (٣) على الأقيسة ، والمرجوح من الأدلة في حكم المعدوم .

والجواب : أمّا ما أورد على المثال الأول ، فعنه جوابان :
أحدهما - أن أدلة وجوب العمل بالقياس تطلّقه (٤) ، فوجب العمل به مطلقاً ؛ وفاءً بمدلول دلالة (٥) .

الثاني - أن القياس - حيث اتفقنا على كونه - حجة ، إنما كان لعقل المعنى في الأصل ، ووجوده [٦٧/آ] في الفرع ، وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه .

(١) فساد الاعتبار : أن لا يصح الاحتجاج بالقياس ، فيما يدعيه ، لأن النص دل على خلافه ، واعتبار القياس في مقابلة النص باطل . . . شرح العضد علي مختصر المنتهي ص : ٤٢١ .

(٢) في (خ) : (المقدرات) دون (واو) .

(٣) سبق حد النص ص : ١١١ ، رقم : ١٧ ويشمل الكتاب والسنة والإجماع .

(٤) في (خ) و (ل) : (مطلقة) .

(٥) في (ل) و (خ) : (أدله) .

وأما الشبهة^(١) : فإنما تُسقط الحدود^(٢) ؛ إذا كانت مُحَقِّقَةً الوجودَ لِأُمتوَهمةً ، وإلا فَيَمْتَنِعُ إثباتها بِالظواهر ، والأمرُ بِخلافه .
وما أُورِدَ على المِثَالِ الثاني ؛ عنه جوابان :
أحدهما - بيانُ انتفاءِ دلالةِ اُمتوَهْمٍ مُعارضاً على المُعارضة .
الثاني - بيانُ أن القياسَ مِمَّا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ على النصِّ ؛ المذكورِ على سبيلِ التَّخْصِصِ أو البَيانِ^(٣) .

[٣ - الإِسْتِفْسَارُ]

السُّؤالُ الثالثُ - الإِسْتِفْسَارُ^(١) .

١- ويردُ على المُجْمَلِ ، واللفظِ الغريبِ ، ويلزمُ المُعْتَرِضُ بيانُ كونِ الكلامِ مُجْمَلاً - بِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِداً - وليس عليه بيانُ تساوى الإحتمالاتِ .

٢- وإن كان اللفظُ مِنَ المُشْتَهَرِ - فى عُرْفِ الفُقهَاءِ - لم يُسْمَعْ الإِسْتِفْسَارُ عَنْهُ ، لأنَّهُ يُوهِمُ المُعَانَدَةَ^(٢) . [٦٧/ب]

والجوابُ - عَنِ الأوَّلِ - مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما - ببيان^(٣) نَفْيِ الإِجْمَالِ^(٤) ، لِظُهُورِهِ فى أَحَدِ المَحَامِلِ ؛ وضِعاً، أو بِاعتِّبارِ قَرِينَةٍ .

الثاني - التَّنْصِصُ^(٥) على المُرادِ مِنْ ذَلِكَ .

(١) ذكره ابن الحاجب فى أول الاعتراضات ، أنظر شرح العضد على مختصر المنتهى ص : ٤١٩ وإرشاد الفحول ص : ٢١٣ ، الاعتراض الثامن الاستفسار : وقد قدمه جماعة الأصوليين ، على الاعتراضات ، ومعناه : شرح معنى اللفظ ، إن كان غريباً أو مجملاً . ويقع بهل أو الهمزة أو نحوهما ، مما يُطْلَبُ به شرح الماهية ، وهو سؤال مقبول ، معمول به عند الجمهور ، وقد غلط من لم يقبله من الفقهاء ، لأن محل النزاع إذا لم يكن متحققاً لم يظهر وفاق ولا خلاف . . . وحكى الصفي الهندي : أن بعض الجدليين أنكر كونه اعتراضاً ، لأن التصديق فرع دلالة الدليل على المتنازع فيه . . . إرشاد الفحول ص : ٢١٤ .

(٢) المعاندة : هي المنازعة في المسألة العلمية مع عدم العلم من كلامه وكلام صاحبه ، التعريفات ص : ٢٢٠ .

(٣) فى (ل) : (بيان) .

(٤) فى (خ) : (الاحتمال) .

(٥) فى (ل) : (التخصيص) .

(١) والشبهة : ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً ، التعريفات ص : ١٢٤ ، وأنيس الفقهاء ص : ٢٨١ .

(٢) الحدود : جمع حد . وهو فى اللغة المنع ، وفى الشرع هي عقوبة مُقدَّرةٌ ، وجبت حقاً لله تعالى ، التعريفات ص : ٨٣ . وسبق تعريف الحد ص : ١٠٦ ، رقم : ١ .

(٣) يمكن المعارض ، الطعن سند النص إن لم يكن كتاباً أو سنة متواترة ، بأنه مرسل أو موقوف أو مقطوع ، أو رواية ليس بعد ، أو كذب فيه الأصل الفرع . . . شرح العضد على مختصر المنتهى ص : ٤٢١ .

وعن الثاني : أن اللفظ مُشْتَهَرٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ ، فلا يُقْبَلُ الإسْتِفْسَارُ عنه ، وإن قِيلَ ؛ شَرَحَ اللَّفْظَ بِمَا هُوَ أَشْهَرُ مِنْهُ .

[٤ - المنع]

السُّؤَالُ الرَّابِعُ : المنع^(١) واختلفوا في مَوَارِدِهِ .

(١) : الممانعات على هذا الطريق أربعة :

ممانعة في نفس الوصف ، والأخري : في صلاحه للحكم . والثالثة : في الحكم . والرابعة : في الحكم مضاف إلى الوصف ، لأنهم يشترطون : الصلاح . وتعلق الحكم بالعلم وجوباً ، أما الوصف نحو قولهم : - في كفارة الإفطار - أنها عقوبة غير متعلقة بالجماع . فلا نشاركه عن الجماع . فالحديث ، لأننا نقول : أنها غير متعلقة بالجماع ، بل متعلقة بالإفطار تقويم الأدلة الورقة ١٣٠/ب .

قال القاضي أبو زيد الدبوسي : أقسام الممانعة أربعة :

أولها : الممانعة في نفس الحجة التي يذكرها المجيب ، أهو حجة أم ليس بحجة ؟ ثم في نفس الوصف الذي يدعيه المجيب علة موجودة أم لا ؟ ثم في شروطه ثم في كينونته ، واجب العمل به . ثم بعد ذلك يحتاج إلى مدافعة الحجة لا الممانعة .

قال : أما الممانعة في نفس الحجة فما مَرَمِنْ قِيلَ : أن كثيراً من وجوه حجج الناس يرجع إلى لا دليل ، فإذا ثبت أنه من جملة ما هو صالح دليلاً ، فلا بد من إثبات الوصف في الأصل والفرع ، لأنه ركنه ، ثم شروط الصحة لأنها تكون سابقة على دليل وجوب العمل به ، ثم دليل التأثير الذي يجب به العلم فتتم العلة عاملة عندها ، وكل هذه الممانعات تتم بالانكار ، ومطالبة دلالة العلة قواطع الأدلة الورقة ٢٣٨/ب - ٢٣٩/آ .

يلاحظ أن السمعاني لم يورد نص الدبوسي حرفياً وما أوردناه مشابه لما يورده مؤلفنا . وهما متقدمان عليه زمنياً .

وللمزيد من التفصيلات أنظر : أصول السرخسي ٢/٢٦٩ ، وإرشاد الفحول ص : ٢١٤ ، وشرح العنصر على مختصر المنتهى ص ٤٢٤ ، والمنحول ٤٠١ ، ومراقبة الأصول ص : ٢٤ ، ومראה الأصول ص : ٢٥٥ .

وقد جاء ترتيب المنع : الرابع أيضاً في شرح جدل الشريف ، للنيل الورقة ٨٥/آ وجاء نصه شديد الشبه بنص الأيضاح ، إذ قال : السؤال الرابع : المنع : ومواقفه أربعة : الأول : منع حكم الأصل . الثاني : منع وجود ما يدعيه علة في الأصل ، وهو منع الوصف في الأصل . الثالث : منع كونه علة وهو المطالبة ببيان كون الوصف علة . والرابع : منع وجوده في الفرع شرح جدل الشريف الورقة ٨٥/آ .

والمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ : أَنْ يَرَدَّ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :
أَحَدُهَا - مَنَعَ حُكْمَ الْأَصْلِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ ^(١) فِي ذَلِكَ ، بِمَا أَغْنَى
عَنْ إِعَادَتِهِ .

الثَّانِي - مَنَعَ كَوْنِ الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ عِلَّةً .
وَجَوَابُهُ حَاصِلٌ بِالْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ الْمَطَالِبَةِ .
الثَّالِثُ - مَنَعَ وَجُودَ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ .
الرَّابِعُ - مَنَعَ ^(٢) وَجُودَهَا فِي الْفَرْعِ .
وَالْجَوَابُ [٦٨/آ] عَنْ مَنَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ - فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ - مِنْ
أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ :

أَحَدُهَا - ذَكَرُ حَدَّثَهَا ^(٣) ، وَبَيَّانُ وَجُودِهِ .
الثَّانِي - إِقَامَةُ الدَّلِيلِ ^(٤) عَلَيْهِ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ ، إِنْ كَانَ شَرْعِيًّا ، أَوْ بِدَلِيلٍ
عَقْلِيٍّ ، إِنْ كَانَ عَقْلِيًّا ، أَوْ بِشَهَادَةِ الْحَسِّ ، إِنْ كَانَ حِسِّيًّا .
الثَّالِثُ - تَفْسِيرُ الْمُدَّعَى ^(٥) بِمَا لَا يُمْكِنُ بَقَاءُ النَّزَاعِ مَعَهُ .

- (١) فِي هَامِش (خ) : (فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ) . وَأَنْظُرْ حُدَّ : مَانِعِ الْحُكْمِ ص :
١٣٣ وَرَقْم : ٦٧ .
(٢) فِي (ل) : (يَمْنَعُ) .
(٣) تَقْدِمُ حَدَّثَهَا ص : ١٣٢ ، رَقْم : ٥٩ وَص : ١٦٢ .
(٤) تَقْدِمُ حَدَّثَهَا ص : ١٠٩ ، رَقْم : ٧ وَص : ١٤٤ .
(٥) (الْمُدَّعَى) لَيْسَتْ فِي (ل) .

الْفَنُّ الْأَوَّلُ .
النَّصُّ مِنَ الْكِتَابِ وَالْمَنْعُ مِنَ الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ عِلَّةً .
وَيُقَالُ : مَنَعَ الْوَصْفَ الْمُعْلَّلَ بِهِ عِلَّةً ، كَمَا فِي الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ عِلَّةً .
لَمَّا الْأَوَّلُ - فَمَا فِي الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ عِلَّةً ، كَمَا فِي الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ عِلَّةً .
ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَكَانَ لَا يَكُونُ تَوَلَّى بَيْنَ الْأَغْيَاءِ
مَعَهُمْ . وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : كُنْتُ أَمْلِكُ عَنْ أَخْبَارِ لَعْنِ
الْأَصْحَابِ لِأَجْلِ الدَّافَةِ الْفَاسِدَةِ .

[٥ - الْمَطَالِبَةُ]

السُّؤَالُ الْخَامِسُ - الْمَطَالِبَةُ ^(١) ، وَهِيَ مَنَعَ كَوْنِ الْوَصْفِ الْمُعْلَّلِ بِهِ
عِلَّةً ^(٢) ، وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مِنْ سِتَّةِ فُنُونٍ :
الْفَنُّ الْأَوَّلُ - النَّصُّ ^(٣) : مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .
الثَّانِي - الْإِجْمَاعُ ^(٤) .

- (١) وَحَدَّ الْمَطَالِبَةِ : هُوَ مَوَازَنَةُ الْخَصْمِ بِتَبْيِينِ الْحُجَّةِ . وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ : مَطَالِبَةُ بَيَّانِ أَصْلِ
الدَّلَالَةِ وَاثْبَاتِهَا . وَمَطَالِبَةُ وَجْهِ الدَّلَالَةِ . . الْكَافِيَةُ فِي الْجَدَلِ ص : ٦٨ .
سُؤَالُ الْمَطَالِبَةِ : وَهُوَ أَنْ يَطْلُبَ الْمُسْتَدَلُّ تَبْيَانَ مَا أَدْعَاهُ عِلَّةَ الْحُكْمِ ، وَفِي ذَلِكَ تَسْلِيمُ
وَجُودِهِ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْفَرْعِ ، وَلَكِنَّهُ يَطْلُبُ بَيَّانَ كَوْنِهِ عِلَّتَهُ شَرْحُ جَدَلِ الشَّرِيفِ
الْوَرَقَةُ ١٤٣/ب .
(٢) وَمِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ : مَنَعَ كَوْنِ الْوَصْفِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِلَّةً . .
وَذَكَرَ الْمَصْنِفُ : أَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ الْأَسْئَلَةِ الْوَرَادَةِ عَلَى الْقِيَاسِ ، لِعُمُومِيَّتِهِ فِي الْأَقْيَاسَةِ شَرْحُ
الْعَصْدِ عَلَى مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى ص : ٤٢٧ .
يَلَاظُ أَنْ عِبَارَةَ ابْنِ الْحَاجِبِ مُطَابِقَةٌ لِمَا فِي كِتَابِنَا .
(٣) سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ ص : ٢٩٠ . وَقَدْ سَبَقَ حَدَّثَهَا ص : ١١١ ، رَقْم : ١٧ .
(٤) أَنْظُرْ تَفْصِيلَهُ ص : ١٥٩ ، ٢٧١ . وَقَدْ سَبَقَ حَدَّثَهَا ص : ١٢٥ ، رَقْم : ٤٣ .

الثالث - المناسبة والإخالة^(١).

الرابع - الدوران^(٢).

الخامس - السبر^(٣)، والتقسيم^(٤).

السادس - الطرد^(٥).

الفن الأول

النص من الكتاب والسنة

وينقسم إلى صريح - في التعليل - وغير صريح .

أما الأول - فما دل [٦٨/ب] عليه لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾^(١) وقوله : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾^(٢) وقوله - عليه السلام -^(٣) « كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافاة ألا فادخروها »^(٤) .

فإن قيل : كيف تكون لام التعليل للتعليل^(٥) ؟ وقد قال - تعالى -

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة الحشر ، الآية : ٧ .

(٣) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) الحديث في المنتقى لابن الجارود رقم ٦٣/ص : ٣٢٤ ومسند أحمد ٥١/٦ و ٣٥٠/٥ و ٣٥٥ و

٣٥٦ و ٣٥٩ و ٣٨٨/٣ ، ومسلم رقم ١٠٦ ، ٦٧٢/٢ ، وأبو داود رقم ٣٦٩٨ ، ٩٧/٤ .

والترمذي رقم ١٠٥٤ ، ٢٦١/٣ ، ورقم ١٥١٠ ، ٩٤/٤ ، والنسائي باب زيارة القبور ٨٩/٤ وباب

الاذن ٢٣٤/٧ و ٣١٠/٨ ، وابن ماجه رقم ٣٤٠٥ ، ١١٢٦/٢ ، ومالك في الموطأ : ٣٩٢ ،

وأورده ابن الحاجب في ال مختصر المنتهى ص : ١٦٥ ، وفي تحفة الطالب ٣٣٧ و ٣٩٠ ،

والشافعي في اختلاف الحديث ص : ٢٠٨ - ٢٠٩ ، والباقي في إحكام الفصول : ٤٦٥ ، ٤٦٨ ،

٥٥٠ وأصول السرخسي ٧٧/٢ .

الدافاة : قوم من الأعراب يردون مصر ، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى ، فنهاهم

عن ادخار لحوم الأضاحي ليفرقوها ، ويتصدقوا بها ، فينتفع أولئك القادمون .

النهاية في غريب الحديث ١٢٤/٢ مادة دفع . وهو في المعبر ص : ٢٠٥ و ٢٣٠ .

(٥) في (ل) : (اللام للتعليل)

لام كي ، وهذه اللام مكسورة أبداً كقولهم : أتيتك لتفيدني علماً . لام الجود : مثل قولك : ما

كان زيد ليفعل ذلك . عملها النصب وهي مكسورة . ومعنى الجود : ادخال حرف الجحد على

الكلام . المحلي : وجوه النصب ، ص : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزْنًا ﴾ (١) وما التَقَطُوهُ لذلك بلْ لُصْدِهِ ، علي ما قال تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ (٢) فَأَمَّا أَنْ لَا تَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ ، أَوْ تَكُونَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، فلا يدلُّ على التَّعْلِيلِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِهَا .

والجواب (٣) - إنها للتَّعْلِيلِ أَيْنَ وَرَدَتْ ، والتَّقَاطُ آلُ فِرْعَوْنَ لِمُوسَى ، كان عِلَّةً لَجَعْلِهِ ﴿ عَدُوًّا وَحَزْنًا ﴾ (٤) في تقدير الله - سبحانه - وَحُكْمِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ مَقْصُودًا لِلْمُتَلَقِّطِينَ (٥) . [٦٩/أ]

وقَدْ ظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّ إِنْ - المكسورة - لِلتَّعْلِيلِ ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ ﷺ (٦) « إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ » (٧) . وليس كذلك ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَمْ

(١) سورة القصص ، الآية : ٨ .

(٢) في سورة يوسف (أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً) الآية : ٢١ ، وفي سورة القصص (لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً) الآية : ٩ .

(٣) في (ل) و (خ) : (فالجواب) .

(٤) سورة القصص ، الآية : ٨ .

(٥) في (ل) و (خ) : (لِلْمُتَلَقِّطِينَ) في أسفل الصفحة في (ف) عبارة (بلغ مُقَابَلَةً) .

(٦) من (خ) .

(٧) أخرجه أبو داود ٦٠/١ ، والترمذي ١٥٣/١ - ١٥٤ ، والنسائي ٥٥/١ وابن ماجه ١٣١/١ والدرامي ١٨٧/١ - ١٨٨ ومالك في الموطأ ، وطهارة ٣٦/١ وأحمد في المسند ٢٩٦/٥ و ٣٠٣ و ٣٠٩ ، والديلمي في الفردوس رقم ٧٠٠٨ ج ٤/٣٤٨ والبغوي في مصابيح السنة ٢٢٨/١ رقم ٣٣٤ والحاكم في المستدرک ١٠٦/١ ، وابن خزيمة ١٠٣/١ ، والشافعي في الام ٧-٦/١ والدارقطني في باب الطهارة ، سؤر الهر ١/ ص : ٦٦ - ٦٨ وابن حبان ١٢٨٩ .

وذكره سبط ابن الجوزي في ايثار الانصاف ص : ٤٩ .

وورد في المعتمد ١٩٣/١ ، والمعتبر ص : ٢٣٠ .

وسيتكرر الحديث ص : ٢٩٦ هامش رقم : ٥ .

يَنْقُلُوهَا (١) - في كلامهم - لِلتَّعْلِيلِ ، ودلالات الألفاظ إِنَّمَا تُؤْخَذُ عَنْهُمْ ، وَإِنَّمَا التَّعْلِيلُ - في هذا الحديث - مفهوم (٢) من سياق الكلام ، وَتَعْيِينُهُ فائِدةٌ لِلذِّكْرِ ، حتَّى لو قال : هي « من الطوافين عليكم » (٣) فَهِيَ التَّعْلِيلُ ، وَإِنْ كَانَتْ لَفْظَةً هِيَ لَيْسَتْ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ .

وأما غير الصريح فينقسم إلى أقسام :

١ - القسم الأول - الترتيب بـ الفاء وله في نفسه انقسامات .
أولها - ترتيب الحكم بصيغة الجزاء على الشرط ؛ كقوله - عليه السلام - (٤) « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » (٥) .

وثانيها - ترتيب الحكم على الوصف [ب/٦٩] بـ فاء التعقيب من غير ذكر شرط ، كقوله تعالى : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٦)

ومِمَّا أَجْرِي مجراه ترتيب الحكم على الوصف ، في صيغة الراوي ،

(١) في (ل) : (ينقلوها) وهذا خطأ صريح .

(٢) في (ل) : (بمفهوم)

(٣) أنظر الحديث ص : ٢٩١ ، ٢٩٦ .

(٤) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٥) أخرجه البخاري ٣١/٤ و ٧٥ ، والترمذي رقم ١٤٥٨ / ٤/٥٩ ، والدارقطني ١٠٣/٣ و ١٠٨/٣ و أبو داود في الحدود ٥٢٩/٤ ، وابن ماجه رقم ٢٥٣٥ ، ٨٤٨/٢ ، والنسائي ١٠٤/٧ ، وأحمد في المسند ٢٨٢/١ و ٢٨٣ و ٣٢٢ والديلمي في الفردوس ٥٢٧/٣ رقم ٥٦٤٧ وهو في فيض القدير ٨٥٥٩ وفي ارواء الغليل ١٢٤/٨ ، ١٣٢ وفتح الباري ٢٦٧/١٢ و ٢٦٩ و ٣٩٩/١٣ وفي المنتقى لابن الجارود ص : ٣١٨ رقم ٨٤٣ ، وفي المحرر ص : ٦٧ ، وتحفة الطالب ص : ٤٤٦ ، والمعتبر ١٧٨ .

(٦) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

كقوله : « سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ » (١) فَإِنَّ الرَّأْيَ يُفْهَمُ التَّعْلِيلَ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِطْلَاقُهُ (٢) إِلَّا إِذَا (٣) فَهَمَّ كُنْهُ التَّعْلِيلِ ، وَالظَّاهِرُ مُوَافَقَةُ خَبَرِهِ مُخْبِرُهُ (٤) ، عَلِيماً لَا يَخْفَى .

وهذان الوجهان ؛ تدخل (٥) فيهما فاءُ التَّعْقِيبِ عَلَى الْحُكْمِ .
وثالثها - ترتيب الحكم على الوصف ، بِـ فاءِ التَّعْقِيبِ ، ويكون دُخُولُ الفاءِ فِيهِ عَلَى الوصفِ ، لَاعْلَى الْحُكْمِ ، كقوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (٦) - فِي حَقِّ الْمَحْرَمِ الَّذِي وَقَصَتْ (٧) بِهِ نَاقَتَهُ - « لَا يُعْطَى » (٨) بِهِ رَأْسُهُ ، وَلَا رِجْلَاهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً ، (٩) وَمُسْتَنْدٌ فَهَمَّ التَّعْلِيلِ - مِنْ

(١) أخرجه أبو داود برقم ١٠٣٩ ج ١/٦٣٠ ، والترمذي برقم ٣٩٥ ج ٢/٢٤٠ - ٤١ ، وابن حبان برقم ٥٣٦ ص ١٤٢ في موارد الظمان ، ومسنّد أحمد ٤٢٧/٢ ، والمستدرک للحاکم ٣٢٣/١ والبيهقي في شرح السنة ٣٩٧/٣ وهو في إرواء الغليل رقم ٤٠٣ ، والمنتهى لابن الجارود رقم ٢٤٧ ص ١٠٧ ، وفي المحرر ٢١٨ وابن الحاجب في مختصر المنتهى ص ١١٥ ، وفي تحفة الطالب ص : ٢٧٥ ، وهو في فتح الباري ٩٨/٣ - ٩٩ وفي تحفة الأحوذى ٤١٢/٢ ، وتحفة الأشراف ٣٠٢/٨ ، وفتح الباري ٨٩/٣ ، والمعتبر ص : ١٥٥ و ٢١٤ .

(٢) في (ل) : (إطلاقه له) .
(٣) (إذا) ليست في (ل) .
(٤) في (خ) : (مخبره) .
(٥) في (ل) : (يدخل) .
(٦) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٧) « وقصت عنقه ، تقص وقصاً : انكسرت . والناقة براكبها : رمت به فكسرت عنقه . والشيء كسره . . . المعجم الوسيط : مادة وقصت : ١٠٤٩/٢ .

(٨) « عطي الجمل - كرضي - عطى ، فهو عطر وعطيان . انتفخ بطنه من أكل العنطوان لشجر . ، القاموس ، مادة : عطى

« عطاء ، يعطوه : ساء أو اغتاله ، فسقاه سماً ، . قاموس : عطاءه .
(٩) لم أقف عليه في كتاب الحديث .

هذه الوجوه - أَنْ الفاءُ فِي اللُّغَةِ لِلتَّعْقِيبِ (١) .
فإذا (٢) قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُوْهُ ، دَلَّ عَلَى مَجِيءِ زَيْدٍ ، وَمَجِيءِ عَمَرُوْهُ ؛ عَقِيْبُهُ ، فَيَلْزِمُ مِنْ ذِكْرِ الْحُكْمِ ؛ مَعَ الْوَصْفِ ؛ ثَبُوْتُهُ عَقِيْبُهُ ، وَلَا مَعْنَى لِلْسَّبَبِيَّةِ إِلَّا هَذَا .

فإن قيل : لو كان ترتيب [٧٠/آ] الحكم على الوصف ، بِـ فاءِ التَّعْقِيبِ يَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ ، لِلزِّمِ أَنْ يَكُونَ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَةً لِلْوُضوءِ (٣) ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ .

بيان الأول - قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » (٤)
بيان الثاني - أَنَا أَجْمَعْنَا عَلَى عَدَمِ عَلَيْهِ ، بَلِ الْعِلَّةُ : الْحَدَثُ (٥) .
والجواب (٦) : أَنْ إِرَادَةَ (٧) الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ، يَصْحُحُ التَّعْلِيلُ بِهَا ،

(١) ما بين القوسين ، ليس في (خ) بل في (ل) و (ف) .
(٢) في (خ) : (فإن) .
(٣) في (ل) : (لوصف) .
(٤) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

(٥) الحديث في اصطلاح الفقهاء ، وهو ما كان ضد الطهارة ، وهو النجاسة الحكيمة المانعة من الصلاة و غيرها من العبادات ، وهو على نوعين : حدث أكبر : مثل الجنابة والحيض والنفاس ، وطهارته بالغسل .

حدث أصغر : خروج شيء من أحد السبيلين ، وطهارته بالوضوء .
للمزيد من التفاصيل أنظر شرح فتح القدير ٣٧/١ ، والاختيار لتعليل المختار ٩/١ ، والمغني لابن قدامة ١١١/١ ، والفقهاء على المذهب الأربعة ٨٧/١ ، وشرح الحدود لابن عرفة ص : ٣٦ وطلبه الطلبة ص : ١١ .

(٦) في (ل) : (الجواب) بدون (واو) .
(٧) في (خ) : (إزادة) .

ويكون الحدث شرطاً لها ، كما في جميع الأسباب ، والمُظَنَّ التي يُشترطُ لها (١) الشروط .

٢ - القسم الثاني - من الإيمان (٢) ذكره ﷺ (٣) الحكم عقيب مخاطبة ، بشرح واقعة ، كقوله - عليه السلام - للأعرابي « اعتق رقبة » (٤) عقيب قول الأعرابي له : واقعتُ أهلي في رمضان .

وقد ذهب ذاهبون إلى : أن شرط فهم التعليل - من هذا النوع - أن يدل الدليل على أن الحكم وقع جواباً [ب/٧٠] لما رفع إليه ، إذ من الممكن أن يكون الحكم استئنافاً ؛ لأجواباً ، وهذا مرجوح ، فإن السؤال يستدعي الجواب ، وكفى به قرينة .

وذهب الأكثرون إلى أنه يدل على تعليل الحكم ، بما رفع إليه ، لأنه يصير كالمعاد ، في الجواب .

والمختار عندي : إن علة الحكم لاتعدو ما رفع إليه ﷺ من الواقعة التي أمر بالحكم عقيب سماعها ، لأن قرينة السؤال تستدعي الجواب ،

(١) في (ل) : (يشترط) .

(٢) « وما إليه ، يماً ، ومناً : أشار . فهو واميء ، وهي وامئة . أو ما إليه : أشار . وما إليه تومنة : أشار ، المعجم الوسيط : أوما ٢٠/١٠٥٨ .

(٣) (صلى الله عليه وسلم) من (خ) .

(٤) أخرجه البخاري ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ و ١٣٧/٣ و ١٩٤/٦ و ٢٣٦/٧ و ٢٣/٨ ، ومسلم ٧٨١/٢ - ٧٨٣ ، وأبو داود ٧٨٣/٢ - ٧٨٦ والترمذي رقم ٧٢٤ وابن ماجه ٥٣٤/١ ، والنسائي في السنن الكبرى حسيما ورد في تحفة الأشراف ٣٢٧/٩ ، والدرامي ١١/٢ ومسنند أحمد ٢٤١/٢ و ٥١٦ . ومصابيح السنة للبيهقي ٧٨/٢ رقم ١٤٢٥ ، وهو في المنحول ص ١٥٠ ، والفقيه والمتفقه ١١٣/١ ، وتحفة الطالب ص : ٤١٧ ومختصر المنتهى ص ١٨٨ .

وتأخير البيان - عن وقت الحاجة - غير جائز ، فيحتمل أن تكون العلة ؛ بعضها ، ولازمة لأحد الاحتمالين على الآخر ، لاسيما عند من لا يشترط المناسبة في علية الوصف الموصى إليه [٧١/أ] ، فيتوقف العلم بكنهه (١) العلة على النظر في تنقيح المناط (٢) .

٣ - القسم الثالث - أن يذكر مع الحكم شيئاً ؛ لو لم يقدر التعليل به ، لكان غير مستحسن ، وهو على أوجه .

الأول - أن يذكر الحكم ، والوصف ، كما قال - عليه السلام - (٣) « الهرة ليست نجسة » (٤) إنها من الطوافين عليكم والطوافات ، (٥) فيفهم منه التعليل ، وإن لم تكن إن (٦) للتعليل ، لأن كونها طائفة علينا ، من المعلوم الجلي ؛ المستغنى عن التنبيه عليه .

الثاني - أن يستنطق السائل - بما هو معلوم - ثم يرتب الحكم عليه ، كقوله - عليه السلام - (٧) - حين سئل : عن بيع الرطب بالتمر « أينقص

(١) الكنه : جوهر الشيء وحقيقته ، وغايته ونهايته يقال : بلغت كنه هذا الأمر ، وأعرفه كنه المعرفة . وقدره . يقال : فعل فوق كنهه استحقاقه . ووقته . يقال : فعلت هذا الشيء في غير كنهه . .

المعجم الوسيط : كنه ، ٨٠٢/٢ .

(٢) سبق حده ص : ١٢٩ ، رقم : ٥٢ .

(٣) في (خ) (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) في (خ) : (بنجسة) .

(٥) سبق تخريج الحديث ص : ٢٩١ في الهامش رقم : ٧ .

(٦) (ان) ليست في (ل) .

(٧) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ (١).

قالوا: نعم.

قال: «فَلَا إِذَا» (١).

فإنه يُفْهَمُ منه التَّعْلِيلُ، وإلا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ (٢) الْكَلَامُ غَيْرَ [٧١/ب] مُفِيدٍ، فَإِنْ نَقُصَانِ كُلِّ رَطْبٍ - عند جفافه - ليس في محلِّ السُّؤالِ عنه، لِيَقِينِ الإِحَاطَةَ بِهِ.

الثالث - أَنْ يَعْدَلَ فِي الْجَوَابِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّ السُّؤالِ - اسْتِنطَاقًا بِحُكْمِهِ - كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (٣) لِعَمْرٍ (٤) - وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ قَبْلَةِ الصَّائِمِ »

(١) أخرجه أبو داود، رقم ٣٣٥٩ ج ٣/٦٥٤ - ٦٥٧، والترمذي رقم ١٢٢٥ ج ٣/٥١٩، وابن ماجه رقم ٢٢٦٤ ج ٢/٧٦١، والنسائي ٦٨/٧ - ٢٦٩، وموطأ مالك رقم ٢٢ ج ٢/٤٦٢، ومسنند أحمد ١٧٥/١، والبيهقي في السنن ٢٩٤/٥، والطيايلى ٢١٤، والحاكم في المستدرك ٣٨/٢ - ٣٩ وابن الجارود في المنتقى رقم ٦٥٧ ص ٢٥٢ والدارقطني ٤٩/٣ - ٥٠، والشافعي في الام ١٥/٣، وفي الرسالة ص: ٣٣١ - ٣٣٢.

ونقل اعلال هذا الحديث عن أبي حنيفة والطحاوي والطبراني وابن حزم لأجل راويه زيد أبي عياش، فقالوا: مجهول.

وتعقبهم المنذري فرد رأيهم وأثبت أنه معلوم وليس كما زعموا، مختصر أبي داود ٣٤/٥. وللمزيد من المعلومات أنظر: معالم السنن للخطابي ٣٣/٥، والمستدرك للحاكم ٣٩/٢، والنهذب ٤٢٣/٣ - ٤٢٤، والثقات لابن حبان ٢٥١/٤، والمحلى لابن حزم ٤٦٢/٨، والأحكام له ١٥٣/٧، وتحفة الأحوذى ٤١٩/٤ - ٤٢٠، ونصب الراية ٤٠/٤ - ٤٢، وتلخيص الحبير ٩/٣ - ١٠، والرسالة ٣٣٢، والحديث من شواهد علماء الأصول فقد ورد في المعتمد ٢٨٠/١، والمنحول ص ٩٥ - ٩٦، ومختصر المنتهى ص: ١٨٨، وتحفة الطالب ص: ٤١٨ - ٤١٩، والمعتبر ص: ٢١٤.

(٢) في (ل): (أن لا يكون).

(٣) في (خ): (صلى الله عليه وسلم).

(٤) أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه سبقت ترجمته ص: ٢٤٤.

أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمَصْتَ بَمَاءٍ؛ ثُمَّ مَجَجْتَ، أَكَانَ يَفْسُدُ صَوْمُكَ؟ (١).

فِيْفْهَمُ منه التعليل بالقدر المشترك، لِيُفِيدَ الْحُكْمَ - في محلِّ السُّؤالِ - فيكون جواباً.

الرابع - أَنْ يَذْكَرَ - في سياق الكلام ما لا يليق بذلك السياق؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (٢) فَإِنَّ الْكَلَامَ سَبَقَ لِبَيَانِ حُكْمِ الْجُمُعَةِ، فَالْنَهْيُ عَنِ الْبَيْعِ لَا يَلِيْقُ بِمَقْصُودِ السِّيَاقِ [٧٢/آ] فَفْهَمُ منه التعليل بكونه مانعاً من السعى الواجب.

٤ - الْقِسْمُ الرَّابِعُ - أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ - مُخْتَلِفِي الْوَصْفِ - في الْحُكْمِ، فَيَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِ افْتِرَاقِهِمَا (٣) في الْحُكْمِ بِافْتِرَاقِهِمَا في الْوَصْفِ، وهو على وجهين:

أحدهما - أَنْ يَخْصُ كُلُّ مَوْصُوفٍ بِحُكْمٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمُ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ) (٤).

(١) رواه أبو داود برقم ٢٣٨٥ ج ٢/٧٧٩، والنسائي في السنن الكبرى، حسبما ورد في تحفة الأشراف ١٧/٨. والدرامي ١٣/٢، ومسنند أحمد ٢١/١ و ٥٢، وابن خزيمة برقم ١٩٩٩ ج ٣/٢٤٥، وفي موارد الظمان ص: ٢٢٧، ومستدرك الحاكم ٤٣١/١ وقال: «هذا: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي». وأنظر مختصر المنتهى ص: ١٨٩، وتحفة الطالب ص: ٤٢٤ - ٤٢٥، ومعالم السنن للخطابي ٢٦٢/٣ - ٢٦٤، والمحلى لابن حزم ٣٠٥/٦ - ٣١٦، ومسنند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٣٨/١، والمعتبر ص: ٢١٥.

(٢) سورة الجمعة، الآية: ٩٠.

(٣) في (ل): (أقارهما).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

الثاني - أن يَخَصَّ بالحكم أحد (١) الموصوفين (٢)، كقوله - عليه السلام - (٣) « القاتل لا يرث » (٤) فإنه لما استقرَّ في الشرع : أن الإنسان يرث ذا قرابته ، دلَّ منع القاتل على تعليل منعه بالقتل .
تنبيه : شرط جماعة - من الأصوليين - في فهم التعليل ؛ من هذه الوجوه : أن يكون الوصف الموصى إليه مناسباً .
وليس كذلك ، [٧٢/ب] لأن العلل الشرعية أمارات معرفة للأحكام ، فلا فرق فيها بين أن يقول : القاتل لا يرث ، أو : الأسود لا يرث .
ولهذا ألحقنا الحرمان في حق كل قاتل ، حتى الخاطئ ، وإن لم يكن مناسباً في حقه .
نعم : لو وقع الظفر في الوصف بمناسبة ؛ تعين رعايتها في التعليل .

(١) في (ل) : (الحكم أحد) .

(٢) في (خ) : (الوصفين) .

(٣) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) رواه الترمذي رقم ٢١٠٩ ج ٣٢٥/٤ وابن ماجه رقم ٢١٣٥ ج ٩١٣/٢ ، والنسائي في السنن الكبرى في الفرائض . وقال إسحاق ، متروك ، وإنما أخرجه لللا يسقط من الوسط ، هكذا في تحفة الأشراف ٣٣٣/٩ . وأخرجه الدراطيني رقم ٨٦ ج ٩٦/٤ . وسنن البيهقي ٢٢٠/٦ .
راوي الحديث ، إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة . وهو متروك الحديث اتهم بالكذب . أنظر التهذيب ٢٤٠/١ - ٢٤٢ ، والجرح والتعديل ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ ، وميزان الاعتدال ١٩٣/١ .
وقد ورد الحديث أيضاً في إرواء الغليل : ١٦٧١ ، ومصابيح السنة رقم ٢٢٦٠ ج ٣٨٦/٢ ، والمنتهى لابن الجارود رقم : ٢٧٣٥ ، ص : ٣٥٨ ، وتحفة الطالب ص : ٣١٨ والمعتبر ص : ١٦٨ .

الفن الثاني

في (١) إثبات عليّة الوصف علة بالإجماع
مثاله : قولنا : قتل عمد عدوان ، فأوجب القصاص ؛ كالمحدد .
فإذا منع المعترض كون القتل العمد العدوان علة .
قال المستدل : الدليل - على كونه علة - الإجماع .
فإن الحكم ثابت - على وفقه في المحدد - إجماعاً .

الفن الثالث

إثبات كون الوصف علة بالمناسبة
ويتعين النظر في ماهيتها [٧٣/أ] ثم في أقسامها ، ثم في وجوه اعتباراتها ، ثم في أحكامها .
١ - النظر الأول في ماهيتها :

المناسب : ما أفضى إلى تحصيل مصلحة ، أو دفع مفسدة .
وصار آخرون إلى أن ذلك لا يكفي ؛ ما لم يكن بحيث إذا عريض على العقول السليمة ، والأفهام المستقيمة ؛ تلقته بالقبول .
وفائدة الاختلاف - أن التصرف المفضي إلى تحصيل دينار - مثلاً - مناسب في الإصطلاح (٢) المذكور أولاً ، وإن لزم منه فوات دينار مثله ، لأنه تضمن مصلحة التحصيل حقيقة .

(١) (في) من (خ) .

(٢) (في) (ف) . (الإصطلاح) و (ل + خ) الإصطلاح .

وعلى القول الثاني - لا يكون مناسباً ، لأنَّ تحصيل دينارٍ عليه يفوت به دينارٌ ، لا تتلقاه العقول بالقبول .

والمذهب الأول - مذهب القائلين بجواز تخصيص العلة ، وأنَّ (١) المناسب لا ينخرم بالمعارض [٧٣/ب] وعليه اصطلاح الأكثرين .

والثاني - مذهب من لا يرى التخصيص ، ويأخذ انتفاء المعارض ، في حدِّ المناسب ، وهو مذهب أكثر القدماء المحققين .

٢ - النظر الثاني : في أقسام المناسب :

المناسب (٢) ينقسم بحسب انقسام ماتضمنه من المصالح - التي تكتسب منها المناسبة - وهي ثلاث مراتب .

الأولي - الضرورات (٣) : وهي التي ترجع إلي حفظ مقصودٍ من المقاصد الخمسة ؛ وهي :

الدين (٤) : المحفوظ بشرع قتل الكافر .

والنفس (٥) : المحفوظة بشرع القصاص .

(١) في (خ) : (فإن) .

(٢) في (خ) : (والمناسب) .

(٣) في (خ) : (الضروريات) .

(٤) الدين : من المعاني المشتركة ، فربما يرد والمراد به الدينونة ، ويرد والمراد به الجزاء ، ويرد والمراد به الحكم ، ويرد والمراد به العبادة المعتادة . ، كتاب الحدود لابن فورك ص : ٧ .

(٥) النفس : من الجوهر البخاري اللطيف الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية . (وسماها الحكيم أرسطو : الروح الحيوانية) : فهو جوهر مشرق للبدن ، فعند الموت : ينقطع ضوؤه عن ظاهر البدن وباطنه . وأما في وقت النوم : فينقطع عن ظاهر البدن ، دون باطنه ، فثبت أن النوم والموت من جنس واحد ، لأن الموت : هو الانقطاع الكلي ، والنوم : هو الانقطاع الناقص فثبت أن القادر الحكيم دبّر تعلق جوهر النفس بالبدن على ثلاثة أضرب : -

والعقل (١) : المحفوظ بتحريم المسكرات ، وحدِّ شاربها .

والبضع (٢) : المحفوظ بتحريم الزنا ، وحدِّ الزاني .

- الأول إن بلغ ضوء النفس إلى جميع أجزاء البدن ، ظاهره وباطنه ، فهو اليقظة . وإن انقطع ضوءها عن ظاهره دون باطنه ، فهو النوم .

(وإن انقطع ضوءها) بالكلية ، فهو الموت .

التعريفات ص : ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وقد فرق بين أصناف النفس فعرف النفس الأمانة ، والنفس اللوامة ، والنفس المطمئنة ، والنفس النباتي ، والنفس الحيواني ، والنفس الانساني ، والنفس الناطقة ، والنفس القدسية ، والنفس الرحماني . أنظر التعريفات ص : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

والنفس : ذات الشيء ، وجملته . وقيل : المراد به ، الروح .

والناس مختلفون بها اختلافاً شديداً . . . والنفس : الدم .

وأشدد :

تسيل على حدِّ الطُّبَات نفوسنا وليس على غير الطُّبَات تسيل . . .

عمدة الحفاظ ، مادة نفس ص ٥٨٦ ، والبيت للسموءل بن عادياء ويقال : لعبد الملك الحارثي ، أنظر الحماسية رقم ١٦ ، لأبي تمام ، والأغاني ٩٨/١٩ .

(١) والعقل بعض العلوم الضرورية . ومحلّه القلب ، خلافاً لأبي حنيفة في قوله : إن محله الرأس . ، إحكام الفصول ص : ٤٦ .

والعقل : هو استعمال الطاعات والفضائل ، وهو غير التمييز ، لأنه استعمال ما ميّز الانسان فضله ، فكل عاقل مميّز ، وليس كل مميّز عاقل . وهو في اللغة : المنع . . . وأما فقد التمييز : فهو الجهل أو الجنون على حسب ما قابل للفظ من ذلك ، الإحكام لابن حزم ص : ٥٠ .

وأصل العقل : الحبس ، يقال : عقلت البعير أعقله عقلاً : قيدته بما يحبسه عن الانبعاث ، وسمي عقل الانسان عقلاً ، لأنه يمنعه ويحبسه عن محذورات . . . عمدة الحفاظ ، مادة عقل ص : ٣٧٥ .

(٢) والبضاعة : ما أقطع من المال للتجارة . والبضع : القطع ، ومنه : بضعه وبضعه ، فابضع وتبضع ، نحوقطعته وقطعته ، فانقطع وتقطع . والبضعة - بالفتح - بعض الشيء . . . وسمي الفرج بضعةً لأنه قطعة من المرأة واشتق منه فقيل : باضعها - أي - باشرها . والبضعة : - أيضاً - عبارة عن الشمس . والبضيع : الجزيرة في البحر المنقطعة عن البر . والبضع : ما اقتطع من العشرة . فقيل : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وقيل ما بين الخمسة إلى العشرة ، وقال الهروي : ما بين الثلاث إلى التسع . قال : والبضع والبضعة بمعنى واحد . . . فالبضيع - مثلاً - فالبضيع - بالفتح - القطع ، مصدر . وبالكسر (البضع : العدد المبهم . وبالضم (البضع) : الفرج . . . عمدة الحفاظ ، مادة : بضع ص ٥١ - ٥٢ ، وأنظر النهاية في غريب الحديث ١/١٣٣ ، وسورة الروم الآية : ٤ ، وسورة يوسف ، الآية : ٤٢ .

والمال^(١) : المحفوظُ بِتَحْرِيمِ الإِتْلَافِ ، وَشَرْعِ الضَّمَانِ ، وَقَطْعِ السَّارِقِ .

وترتيبها - في الأهمية - على ما [٧٤/آ] قَدْ رَتَّبْنَاهُ :

المرتبة الثانية^(٢) - الحاجات : وهي دون الضرورات ، كنصب الولي لتزويج الصغير والصغيرة - خوفاً من فوات الكفاءة - وكشروع البيع والإجارة

المرتبة الثالثة^(٣) - ما هو من قبيل المزايا والمحسنات ، كحمل الناس على مكارم الأخلاق ، ومحاسن الشيم ، مثل تحريم تناول القاذورات ، وسلب المرأة - عبارة عن^(٤) النكاح - في باب المناكحات .

ثُمَّ يَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ ، مَا يَجْرِي مَجْرَى التَّكْمِلَةِ وَالتَّكْمِلَةِ ، كَتَحْتِمِ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ ، وَشَرْعِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ^(٥) بِالشَّرْكَةِ ، وَتَحْرِيمِ الْقَلِيلِ مِنَ الْخَمْرِ ، وَتَحْرِيمِ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ ، وَجَوَازِ الذَّبِّ عَنِ الْمَالِ بِالْقِتَالِ .

فهذه ترجع إلي المذكورات في رتبة [٧٤/ب] الضرورات .

(١) المال : ما مَلَكَ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا ، وَصَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَغَلِبَ فِي النُّقُودِ وَالْعُرُوضِ الْمَعْدَّةُ لِلتِّجَارَةِ . . . سَمِيَ الْمَالُ مَالاً ، لِأَنَّهُ يَمِيلُ مِنْ هَذَا إِلَى ذَاكَ . . . عَمْدَةُ الْحِفَافِ : مَوْلٌ ص : ٥٥٦ .

(٢) في (خ) : الرتبة .

(٣) في (خ) : الرتبة .

(٤) (عن) ليست في (ل) ولا في (خ) فهناك (سلب المرأة عبارة النكاح) هكذا ضبطت . أما في (ف) فقد ضبطها كما أوردناها في المتن . و (عبارة عن النكاح) تفسير لمعنى (سلب المرأة) .

(٥) (في القتل) ليست في (ل) .

والراجعُ إلى المرتبة^(١) الثانية - اعتبارُ الكفاءة ، ومهرُ المثل ، وشرعُ خيارِ العيبِ ، والشرطُ ونحو ذلك .

والراجعُ إلى المرتبة^(٢) الثالثة - كراهيةُ كَسْبِ الْحِجَامِ^(٣) ، ونحوه .

وهذا^(٤) ما يرجعُ إلى المصالحِ الدُّنْيَاوِيَّةِ^(٥) ، وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ ؛ فَمَا قَرَّبَ مِنَ الْجَنَّةِ ؛ وَمَابَاعَدَ مِنَ النَّارِ .

قِسْمَةٌ أُخْرَى لِمُنَاسِبٍ بِاعْتِبَارِ آخَرٍ :

الْمُنَاسِبُ بِاعْتِبَارِ الْإِفْضَاءِ إِلَى الْمَقْصُودِ ؛ يَنْقَسِمُ إِلَيَّ مَقْطُوعٍ بِهِ ، وَمُظْنُونٍ ، وَمَوْهُومٍ .

مثالُ المَقْطُوعِ بِهِ : شَرْعُ الْقِصَاصِ فِي الْمُثَقَّلِ^(٦) ، لِغَرَضِ^(٧) حِفْظِ النُّفُوسِ .

(١) في (ل) و (خ) : (الرتبة) .

(٢) في (ل) و (خ) : (الرتبة) .

(٣) الْحِجَامَةُ : هِيَ امْتِصَامُ الدَّمِ بِالْمَحْجَمِ . . . الْحِجَامُ : مُحْتَرَفُ الْحِجَامَةِ . . . الْمَحْجَمُ : مَوْضِعُ الْحِجَامَةِ . الْمَحْجَمُ : أَدَاةُ الْحِجَمِ . وَالْقَارُورَةُ الَّتِي يَجْمَعُ فِيهَا دَمُ الْحِجَامَةِ (الجمع) مُحَاجِمٌ . وَالْمَحْجَمَةُ : الْمَحْجَمُ . . . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ : حِجَمٌ .

(٤) في (ل) و (خ) : (هذا) .

(٥) ((هذا باب الإضافة) : أي النسبة) إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة ، لَا يَنْوِنُ ، وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : . . . وَقَالُوا فِي دُنْيَا : دُنْيَاوِيٌّ . وَإِنْ شُئْتَ قُلْتَ : دُنْيِيٌّ . . .)) كِتَابُ سَيَبَوِيَّةِ ٣٥٢/٣ - ٣٥٤ .

(٦) سَيَاتِي تَفْصِيلُهُ ص : ٣٥٨ ، وَقَدْ سَبَقَ أَيْضاً ص : ١٧٦ .

(٧) في (ل) : : (الغرض حفظ) .

فإننا نعلم - قطعاً - أن المقصود المراعى بأصل شرع القصاص ، لا يحصل بدون شرع القصاص في المثل ، لأن المزجور عنه بخوف^(١) القتل لا يعجز [٧٥/١] عن الإعتصام عنه بالعدول إلى المثل ، في تحصيل غرض النفس بقتل العدو.

ومثال المظنون : إيجاب القصاص على الجماعة بقتل الواحد^(٢) ، فإنه يتوقف على داعية الغير ، وقد لا تتيسر^(٣) .

ومثال الموهوم الإقناعي : تعليل الشافعية تحريم الربا^(٤) في الأعيان^(٥) الأربعة المنصوص عليها بالطعم^(٦) ، نظراً إلى حكمة توسيع

(١) في (خ) : (الخوف) .

(٢) ((قتل غلام غلية ، فقال عمر - رضي الله عنه - لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به . أخرجه البخاري)) بلوغ المرام : ٢٢٧ .

(٣) في (ل) و (خ) (لا يتيسر) .

(٤) ((الربا - في الأصل - الزيادة . يقال : ربا يربو . . . وكانوا يستقرضون فإذا حل الأجل ، قال صاحب الدين : نسئ في الأجل ، وزدني في الدين ، وكانوا يسلفون القليل بالكثير . وهو ينقسم إلى أربعة أقسام : ربا الفضل ، و ربا النسيئة ، و ربا اليد ، و ربا الغرض . . . والربا من ذوات الواو ، وشذت إمالته قياساً ، لا استعمالاً ، وكتب في المصحف بواو بعدها ألف ، وتثنى عند البصريين بالالف ، وعند الكوفيين بالياء . . .)) عمدة الحفاظ : ربو . ص : ١٩٤ .

(٥) ((بيع العينة : هو بيع يراد منه أن يكون حيلة للقرض بالربا ، بأن يبيع رجل شيئاً بثمن نسيئة ، أو لم يقبض : ، ثم يشتريه في الحال ، وسمي بالعينة ، لأن مشتري السلعة - إلى أجل - يأخذ بدلها عيناً ، أي نقداً حاضراً ، وعكسها مثلاً . مثاله : أن يبيعه الرجل سلعة بثمن إلى أجل معلوم ، ثم يشتريها بثمن آخر ، إلى أجل آخر ، أو نقداً بثمن أقل ، وفي نهاية الأجل الذي حدد في العقد الأول يدفع الثمن كله ، فيكون الفرق بين الثمنين فائدة أو ربا لصاحب المتاع الذي يبيع ببعاً سورياً . . .)) الفقه الإسلامي وأدلته ٤/٤٦٧ .

(٦) ((الطعام : ما يتناول الغذاء ، واختص في عرف الشرع بالبر . . . والطعم : يتناول الغذاء ، وما يتغذى به أيضاً . . . وقيل الطعم مختص بالمأكولات . . .)) عمدة الحفاظ : طعم ص : ٣٢٠ .

المطعوم على الخلق ، فإن حاصل التوسيع يرجع إلى امتناع القدر الذي كان يتوقع من بيع الجنس بالجنس ، متفاضلاً مع ندرته ، ليزيد بقدره في بيع الجنس ، بخلاف الجنس ، وبالنقد^(١) . ولا يخفى سقوط اعتبار هذا القدر ، وعدم ظهور أثره في التوسيع ، ثم بقدر ما يتسع على غير مالك الجنس [٧٥/ب] فيبقى المرعى بالحكم^(٢) قدر التفاوت ، بين حاجة مالك الجنس ، وحاجة مالك خلاف الجنس ، في ذلك القدر من التوسيع .

٣ - النظر الثالث - في اختلاف وجوه الإعتبارات :

المناسب : إما أن يعلم اعتبار عينه ؛ في عين الحكم - الذي يقتضيه - أو في جنسه . أو اعتبار جنسه ؛ في عين ذلك الحكم ؛ أو في جنسه . أو لا يعلم شيء من ذلك . فالأول - هو المؤثر^(٣) .

والثلاثة الأخر هي الملائم^(٤) ، عند جماعة من أهل الجدل^(٥) . والخامس^(٦) - إن اقترن به ذلك الحكم ؛ فهو الغريب^(٧) . وإن لم يقرن ؛ فإن اقترن به نقيضه فهو الملغى^(٨) ، وإلا فهو المرسل^(٩) .

(١) في (خ) : (بالنقد) بدون (واو) .

(٢) (بالحكم) ليست في (خ) .

(٣) سبق حده ص : ١٣٠ .

(٤) سبق حده ص : ١٣١ .

(٥) عبارة (عند جماعة من أهل الجدل) لست في (ل) ولا في (خ) بل من (ف) فقط .

(٦) في أعلى الورقة ٥٣/آ من (خ) كتب كلمة (خامس) وهي تدل على المجلس الذي قرئ فيه الكتاب .

(٧) أنظر ص : ١٣١ ، رقم : ٥٧ .

(٨) أنظر ص : ١٣٤ ، رقم : ٧٣ . في (ف) و (ل) : (الملغى) .

(٩) أنظر ص : ١١٦ ، رقم : ٢٨ و ١٣١ ، رقم : ٥٨ .

ونضرب لكل واحد منها مثلاً ليتضح :

مثال المؤثر : قياس الصغير على الصغيرة في ولاية النكاح ، بجامع الصغير ؛ فإنه [٧٦/آ] المؤثر في الأصل ، وفي جوازه خلاف بين القياسين ، ما لم يضاف إلى ذلك شهادة جنس الوصف ، لجنس الحكم .

مثال الملائم - في الرتبة الأولى - قياس ولاية النكاح على ولاية المال ، تعليلاً بالصغير ؛ لاختلاف الولايتين .

وفي الرتبة الثانية - إسقاط قضاء ركعتين عن المسافر ، بالقياس على الحائض ، بجمع المشقة ؛ لاختلاف المشقتين .

وفي المرتبة الثالثة - قياس المريض على المسافر ؛ في تخفيف الصلاة بجامع المشقة ؛ لاختلاف المشقتين والتخفيفين .

ومثال الغريب : تعليل حد الشرب بالإسكار ؛ لمناسبة زوال العقل ، إذا لم يُقدر إضافة (١) الحكم إليه بنص أو إجماع .

واعلم : أن الملائم على مراتب في القوة ؛ بحسب جنسه [٧٦/ب] المعتبر في طرف الحكم ، والوصف في القرب والبعد ، فكلما كان أقرب جنساً كان أقوى [مما ظهر تأثيره في الصوم مثلاً ، وما ظهر تأثيره في الصوم أقوى (٢)] .

فأعم أوصاف الحكم : كونه حكماً (٣) ، ثم تكليفاً (٤) ، ثم وجوباً (٥) ،

(١) في (خ) : (علي إضافة) .

(٢) ما بين القوسين من (خ) ٥٣/ب .

(٣) أنظر ص : ١١٧ ، رقم : ٣٠ .

(٤) التكليف : إلزام الكلفة علي المخاطب ، التعريفات ص : ٦٥ .

حد التكليف : هو ما علي العبد فيه كلفة ومشقة ، الحدود ابن فرك ص : ٧ .

(٥) أنظر ص : ١١٧ ، رقم : ٣١ .

ثم عبادة (١) ، ثم صوماً (٢) ، ثم أداء (٣) .

وأعم أوصاف الوصف : كونه وصفاً يناط به الحكم (٤) ، ثم كونه مناسباً (٥) ، ثم ضرورياً (٦) ، ثم صلاة (٧) ، مثلاً (٨) ؛ أو نفساً (٩) ؛ أو مالا (١٠) .

فما ظهر تأثيره في الأداء أقوى مما ظهر تأثيره في الصوم - مثلاً -

(١) ((حد العبادة : هي الأفعال الواقعة علي نهاية ما يمكن من التذلل والخضوع لله المتجاوز لتذلل بعض العباد لبعض)) الحدود لابن فرك ص : ٩ .

(٢) ((الصيام : مصدر كالصوم ، وهو لغة : الامساك مطلقاً ، سواء أكان الممسك عنه مطعماً أو مشرباً أو كلاماً ، أو شيئاً . سواء أصدر ذلك من حيوان أو غيره ، ومنه صامت الشمس : إذا بلغت كبد السماء ، فلم تجر ، توهموا امساكها عن السير . وصامت الفرس : أمسكت عن الجري . . . أما الصوم الشرعي : فامساك جميع النهار من طلوع الفجر إلي غروب الشمس بشرائط . . .)) عمدة الحفاظ مادة : صوم . ص : ٣٠٤ .

(٣) ((الأداء : هو فعل الواجب في الوقت المقدر له شرعاً . والاعادة : فعل الواجب ثانياً في الوقت ، كإعادة الصلاة مع الجماعة .

والقضاء : فعل الواجب بعد انتهاء الوقت . . .))

الفقه الاسلامي وأدله ٥٦/١ .

(٤) أنظر ص : ١٢٨ ، رقم ٥١ .

(٥) أنظر ص : ١٣١ ، رقم ٥٧ ، ٥٨ .

(٦) سيأتي تعريفها ص : ٤٣٨ .

(٧) ((الصلاة : لغوية وشرعية ، فاللغوية : الدعاء .

وأما الشرعية : فذات الأركان المعلومة ، وهي مشتقة من ذلك لأنها مشتملة علي الدعاء . . .))

عمدة الحفاظ : صلو . ص : ٢٩٩ .

(٨) في (خ) : (ثم مثلاً) .

(٩) أنظر ص : ٣٠١ هامش ٥ .

(١٠) أنظر ص : ٣٠٣ هامش ١ .

وما ظهر تأثيره في الصوم أقوى مما ظهر تأثيره في العبادة ، وعلى هذا فقس .

واعلم : أنه لا يكفي في استحقاق وصف الملازمة ^(١) ظهور تأثير أعم أوصافه ؛ في أعم أوصاف الحكم ، إذ يؤدي إلى تعذر المرسل للعلم ^(٢) ، باعتبار جنس المناسبات ، في جنس [٧٧/أ] الأحكام ، بل لابد من ظهور تأثيره في رتبة هي أخص .

٤ - النظر الرابع - في كون المناسب لا ينخرم بالمعارض ، وإن كان راجحاً ^(٣) .

والدليل عليه أمران :

أحدهما - أن العقلاء مجمعون على حسن ركوب البحر ؛ عند غلبة السلامة ، لظهور الريح الكثير ، وحسن التعليل بالريح ، وحسن الإمتناع عنه ؛ تخوف الهلاك ، وحسن التعليل به ، ولو انخرمت المناسبة بالمعارض ^(٤) ، لما عقل الجمع بينهما . فإن المصلحة والمفسدة - في الركوب - إن تعادلتا بطل جهتا المناسبة ، وإن ترجحت أحدهما ^(٥) بطلت الأخرى .

فإن قيل : مستند استحسان الطرفين : إن مصالح الأعيان ،

(١) سبق ص : ١٣١ ، رقم ٥٦ و ٣٠٧ .

(٢) في (ل) : (المعلم) .

(٣) ((أول الاعتراضات الأربعة المخصوصة بالمناسبة ويخص باسم القدح في المناسبة ، وهو إبداء مفسدة راحجة أو مساوية لما مر أن المناسبة تنخرم بالمعارضة ، والجواب بترجيح المصلحة علي المفسدة تفصيلاً أو إجمالاً .)) شرح العضد الإيجي علي مختصر المنتهي ص : ٤٣١ .

(٤) في (خ) : (بالمعارضة) .

(٥) في (ل) و (خ) : (احدهما) .

والأشخاص تختلف باختلاف أحوالهم وطباعهم ، ولا سبيل [٧٧/ب] إلى إدراك دقائق مصالح الخلائق ، فإذا ظهر أصل المصلحة - في فعل العاقل - كفى ذلك : عذراً في حسن المباشرة ، حملاً للإقدام على تعيين الأهم - في نظره - لأنه عاقل ، وهو أعلم به .

والجواب ^(١) : إن هذا لا ينتظم لأوجه : أحدها - أنه يلزم منه أن لا يسفه أحد في تصرفه ، والواقع خلافه قطعاً .

بيان الأول - أن التصرف لا يخلو عن مصلحة وإن قلت ، وهو أعلم بالأهم عنده .

الثاني - أنه يحسن من العقلاء ^(٢) سؤال الحازم بركوب البحر أن لا يركب ، ولو كان كما ذكره ؛ لكان حملاً له على السفه ، فلم يحسن .

الثالث - أن الشرع قد ورد بالرخص ، كالفطر والقصر ، وأجمعوا على تعليل ذلك ، ومعقوليته [٧٨/أ] مع العلم بأنها لو انعكست لكانت - أيضاً - معقولة المعنى .

والدليل الثاني ^(٣) - أن المناسبة لو بطلت بالمعارض ؛ فإما بالمرجوح ^(٤) ، أو بالمساوي ^(٥) ، أو بالراجح ^(٦) ، والكل بالكل .

(١) في (ل) و (خ) : (فالجواب) .

(٢) (العقلاء) ليست في (خ) .

(٣) في (خ) : (الدليل) .

(٤) المرجوح : الاضعف . انظر ص : ١٦٩ .

(٥) المساوي : المعادل . انظر ص : ١٦٩ .

(٦) الراجح : الأقوي . انظر ص : ١٦٩ .

أما الأول - فبالإتفاق .

وأما الثاني - فلأنه ليس بطلان أحدهما بالآخر بأولى من العكس . فإما أن يبطل ؛ وهو محال ؛ فإن علة بطلان كل واحد منهما وجود الآخر ، والعلّة لأبد أن تجتمع مع المعلول ؛ فيلزم أن يكونا موجودين معدومين ؛ في حالة واحدة ، وهو محال ، وهو المقصود .

وأما الثالث - فلأنه إما أن ينتفي شيء من الراجح لأجل المرجوح أو لا ، والثاني باطل ؛ وإلا لزم أن تكون المفسدة المعارضة لمصلحة مرجوحة [٧٨/ب] مساوية للمفسدة الخالصة ، وذلك باطل بالبديهة .

وبيان بطلان الأول من وجهين :

أحدهما - أن القدر الذي يندفع به مساو له ، فيعود التقسيم الأول .

الثاني - أنه ليس تعيين بعض أجزاء الراجح بالإندفاع بأولى من غيره ؛ فيمتنع .

دقيقة : يمكن تسليم أن المناسب ينخرم بالمعارض ، ودعوى رجحانه في محل التعليل إجمالاً .

وذلك بأن نقول (١) : إدراك جهة الرجحان صعب فإنها تدق وتخفي وتبعد ؛ فقد يترجح (٢) المهم على الأهم - في جنسه - لتفاوتيهما في

(١) في (خ) : (يقول) .

(٢) في (خ) : (يرجح) .

الكلّي (١) ، والجزئي (٢) ، والإبطال (٣) ، والإبدال (٤) ، وغيره .

ولهذا : قطعت يد السارق حفظاً للمال ، وأبيح الدفع عنه بالقتال ، مع نقصان رتبة المال [٧٩/آ] عن النفس . وفصح في ترك الصوم والصلاة بالإكراه ؛ مع نقصان رتبة النفس عن رتبة الدين .

وإذا ثبت هذا : فالشارع أعرف بدقائق هذه الأمور ، واحتمال التفاوت قائم في كل مورد حكم ، فيجب اعتقاده ؛ تنزيلاً للحكم الشرعي على وفق المعقول ، فإن احتمال خفاء معنى آخر - هو مبني الحكم - أبعد من احتمال خفاء وجه الرجحان ، وإن طال البحث .

(١) الكلّي :- في اللغة - اسم مجموع المعني ولفظه واحد وفي الاصطلاح : اسم الجملة مركبة من

أجزاء . والكل : هو اسم للحق تعالى ، باعتبار الحضرة الأحدية الإلهية الجامعة للأسماء ، ولذا يقال : أحد بالذات ، كلي بالاسماء .

وقيل : الكل لجملة مركبة من أجزاء محصورة . وكلمة كل : عام تقتضي عموم الاسماء ، وهي الإحاطة على سبيل الإنفراد . وكلمة كل ما : تقتضي عموم الأفعال التعريفات ص : ١٨٦ .

(٢) الجزء : ما يتركب الشيء منه ومن غيره الجزء الذي لا يتجزأ : هو جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم : أو الفرض العقلي . تتألف الأجسام من أفرادها بانضمام بعضها إلى بعض ، كما هو مذهب المتكلمين التعريفات ص : ٧٥ .

(٣) أبطل : جاء بالباطل . وفي حديثه بطل . والشيء ، جعله باطلاً . يقال : أبطل البيع والحكم والدليل والعمل . الباطل : الأبطولة . وفي اصطلاح الفقهاء : ما وقع غير صحيح من أصله ، بخلاف الفاسد الذي يقع صحيحاً في جملته ، ويعوزه بعض الشرط المعجم الوسيط : بطل : ٦/١ .

(٤) الإبدال : هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل ، التعريفات ص : ٧ .

الفن الرابع

إثبات كون الوصف علة بالدوران (١) : وهو المعبر عنه بالطرد (٢) والعكس (٣).

ومعناه : أن يوجد الحكم مع وجود وصف ينعدم عند عدمه مطلقاً ، ويطلق - أيضاً - على مجرد الحدوث ؛ عند الحدوث ، والزوال عند الزوال ، ولو في صورة واحدة ، ويطلق - أيضاً - على الوجود عند [٧٩/ب] الوجود ، في محل ، والعدم عند العدم في محل آخر .

أما الأول - فهو مفيد لليقين عند الأكثرين .

والثاني والثالث - يفيدان غلبة الظن .

مثال الثاني - الشدة المطرية الموجودة في الخمر ، فإن التحريم كان معدوماً قبلها ، فلما وجدت وجد ، ثم إذا عدمت عدم ، فيغلب على الظن صحة التعليل بها .

ومثال الثالث - الكيل ؛ إذا علل به الحنبلي ، في تحريم ربا الفضل ، فقال : - في الجص - مكيل ، فجرى (٤) الربا في بيعه بجنسه قياساً على البر .

ويقرر (٥) جواب المطالبة : بأن البر مع الأشياء الثلاثة المنصوص عليها ، وقع تحريم الربا مقارناً لوصف الكيل فيها ، والتباب والعبيد - لما لم

(١) سبق حده ص : ١٣٥ ، رقم : ٧٤ . في (ل) : (الدوران) .

(٢) (الطرد : وجود الحكم بوجود العلة) ((الحدود لابن فورك ص ١٦ .

(٣) سبق حده ص : ١٣٤ ، رقم ٧٢ .

(٤) في (ل) : (يجري) .

(٥) في (خ) : (وتقرير) .

تكن مكيلة - لم يجر تحريم الربا فيها ، فغلب على الظن تعليل [٨٠/آ] الحكم بالوصف الدائر معه .

ولا ارتياب في صلاحية هذين القسمين ، لإثبات العلية ، لأن غلبة الظن حاصلة بهما .

فإن الحدوث (١) - عند الحدث - نوع ملائمة (٢) للعلية ، فإنه مقتضاها ، فيسبق الذهن (٣) إلى فهم العلية ، فإذا انضم إليه الزوال (٤) - عند الزوال - صار السبق ظناً ، لاستبعاد الاتفاق .

فإن قيل : من الجائز أن تكون العلة أمراً وراء المذكور ، ويكون الوصف المدعى علة ؛ ملازماً لها ، كالرائحة الفاتحة في (٥) الخمر ، فإن التحريم دار معها ، والحكم معلل بغيرها .

قلنا : الدوران علة مطلقاً ، وإنما لم ينسب الحكم إلى الرائحة ؛ لأنه

(١) ((الحدوث : كون شيء لم يكن ، يقال : حدث أمر حدثاً . والحديث : نقيض القديم . وحدث أمر : أي وقع ، والحدث والحديث والحادثة والحدثان بمعنى واحد . وأحدث الرجل من الحدث . ورجل حديث - مثال فسق - أي كثير الحديث ، والحديث : الخبر يأتي علي القليل والكثير ، ويجمع علي أحاديث علي غير قياس .)) صحاح الجوهري ، مادة حدث .

(٢) أنظر ص : ١٣١ ، رقم : ٥٦ .

(٣) ((الذهن : قوة للنفس تشمل الحواس الظاهرة والباطنة معدة لاكتساب العلوم .)) التعريفات : ص ١٠٨ .

(٤) ((... يقال : زال يزول زوالاً ، إذا فارق وطنه . يقال : أزلته وزولته . والزوال يقال في شيء قد كان ثابتاً . وقولهم : زوال الشمس - وإن لم يكن لها ثبات بوجه - لا اعتقادهم في الظهيرة أن لها ثباتاً في كبد السماء ، ولهذا قيل : قام قائم الظهيرة . والزائلة كل ما تستقر .)) عمدة الحفاظ ، زول ص : ٢٢٥ .

(٥) في (ف) : (في) وفي (ل) و (خ) : (من) .

وهذا كما تقولُ - في مسألة إجبارِ البكرِ البالغةِ - ولايةُ الإِجبارِ، إمّا أن تكونَ [آ/٨١] مُعلّلةً أوْلاً .

وبطلَ أَنْ لَا تَكُونَ مُعَلَّةً ، وَأَنْ تَكُونَ مُعَلَّةً بِغَيْرِ الصِّغَرِ وَالْبَكَارَةِ ،
لِإِجْمَاعِنَا عَلَى أَنَّهَا مُعَلَّةٌ ؛ إِمَّا بِالْبَكَارَةِ أَوْ بِالصِّغَرِ .

(١) . . . ((البُكَرة : هي أول النهار . . . ومن ذلك باكورة الفاكهة : لما سبق منها . وابتكر الرجل : أكل الباكورة . وابتكر الجارية : أخذ بكارتها . أي عذريتها ، ومنه البكر : لأول ولد ، ولمن ولد له أولاً من الأب والام . يقال في الكل : بَكَر . . . يقال : حاجة بَكَرَ للتي لم يكن قبلها مثلاً . . . وسميت البكر بكراً ، لمقابلتها بالثيب ، لتقدمها عليها ، فيما يراد له النساء ، وجمعها أبكار . . .))
عمدة الحفاظ : بكر ص : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

الفن الخامس

مثال الأولي - أن يقال : الحكم إما أن يكون معللاً أو لا .

وإن تعلَّلَ^(٢) بغير ذلك الوصف ، فتعين كونه معللاً به .

وهذا إفادته الحكم على مقدار المادّة التي يبطلُ بها عدمُ تعليلِهِ ،
وتعليلُهُ بغير ذلك الوصف ؛ إنْ قطعاً فقطعاً ، وإنْ ظناً فظناً ، والظنُّ هو
المُساعدُ في الفروع (٣) .

(٣) ((إن الفروع إنما تبني على الأصول ، وإن من لا يفهم كيفية الاستنباط ، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه ، لا يتسع له المجال ، ولا يمكنه التفريع عليها بحال ، فإن المسائل الفرعية على اتساعها ، وبعد غاياتها ، لها أصول معلومة ، وأوضاع منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علماً .)) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص : ٣٤ .

وفي المسودة: ((فصل في تعليق الحكم علي مظنة الحكمة دون حقيقةها)) ص: ٣٧٧ .

ومثال الثانية (١) - أن يقول الحنبلي : حرمة الربا في البر ؛ إما أن تكون معللة بالكيل ، أو الطعم ، أو القوت ، أو المال ، والكل باطل . إلا الكيل ، فتعين التعليل به .

فإن قيل - أولاً - لأنسلم أن حرمة الربا معللة .

وثانياً - ما الدليل على الحصر (٢) ؟

فإن قلتم : لو وجد وصف آخر لعرفه [٨١/ب] الفقيه الباحث .

قلنا : عليه كلامان :

أحدهما - لعله عرفه ولم يبدئه .

الثاني - غايته عدم الوجدان ، فلا (٣) يدل ذلك على عدم الوجود .

وثالثاً - لأنسلم فساد الأقسام .

(١) في (ل) : (الثاني) .

(٢) ((الحصر : عبارة عن إيراد الشيء علي عدد معين .

حصر الكل في أجزائه : هو الذي لا يصح إطلاق اسم الكل علي أجزائه . . .

حصر الكل في جزئياته : هو الذي يصح إطلاق اسم الكلي علي كل واحد من جزئياته . كحصر

المقدمة علي ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه وموضوعه .

الحصر ثلاثة أقسام : حصر عقلي : كالعدد للزوجية والفردية . وحصر وقوعي : كحصر الكلمة

في ثلاثة أقسام . وحصر جعلي : كحصر الرسالة علي مقدمة ، وثلاث مقالات ، وخاتمة .

الحصر : إما عقلي : وهو الذي يكون دائراً بين النفي والاثبات . ويضره الاحتمال العقلي فضلاً

عن الوجودي ، كقولنا : الدلالة أما لفظي ، وأما غير لفظي .

وأما استقرائي : وهو الذي لا يكون دائراً بين النفي والاثبات ، بل يحصل بالاستقرار ، والتتبع ،

ولا يضره الاحتمال العقلي ، بل يضره الوقوعي ، كقولنا : الدلالة اللفظية : إما وضعية ، وإما

طبيعية .)) التعريفات ص : ٨٨ .

(٣) في (خ) : (ولا يدل)

ورابعاً - سلمنا فساد الأقسام على انفراد كل قسم لم (١) ؛ لا تكون العلة مجموع وصفين ؛ أو ثلاثة ؛ من هذه المفردات .

وخامساً - سلمنا فساد سائر الأقسام ؛ مفرداً ومركباً ، لكن لم لا يجوز أن ينقسم هذا القسم الباقي إلى قسمين ؛ فتكون العلة أحد قسميه ، وهو كيل مخصوص ؟

والجواب - إن التقسيم المنتشر إنما يفيد الظن ، وإذا تقرر ذلك فنقول عن (٢) الأول - الأصل في الأحكام : أن تكون معللة ، لأنه أدعى إلى القبول ، وأسرع إلى الإنقياد . [٨٢/آ]

وعن الثاني جوابان :

أحدهما - أن المناظر تلو (٣) الناظر ، ولو اجتهد الناظر ، وبحث عن الأوصاف ، ولم يطلع إلا على القدر المذكور ؛ كان كافياً في إضافة الحكم إليه ، فوجب أن يكون المناظر كذلك .

لأن المناظرة معناها : إظهار مأخذ الحكم ، واحتمال أنه

(١) ((. . . اللم : مقارنة الشيء مطلقاً والدنو منه . . . لمت الشيء ألمه : ضمته . . . اللم - عند العرب - أن يفعل الانسان الشيء في الحين ، لا يكون له عادة ، واللم : الجنون ، أيضاً . . . ولم : ولما : حرفاً جزم ، معناهما النفي ، إلا أن لم : لنفي الماضي مطلقاً ، ولما : لنفي الماضي المنقطع ، وليس بصواب ، لقوله تعالى : « لم يلد ولم يولد ، (سورة الاخلاص) إلي آخرها . . .)) عمدة الحفاظ : لم ص : ٥٢٥ .

(٢) في (خ) : (الجواب عن الاول) .

(٣) ((التلاوة : المتابعة . يقال : تلوت زيدا أي تبعته ، وغلب في العرف التلاوة علي قراءة القرآن . . . وقيل تلاه : تبعه متابعة ليس بينهما ما ليس منهما ، فتارة يكون الجسم ، نحو تلوت زيدا ، وتارة بالافتداء في الحكم . مصدره : التلو ، والتلو . وتارة بالقراءة ، ويفهم المعني ، ومصدره : التلاوة ، فالتلاوة أخص من القراءة . . .)) عمدة الحفاظ : تلو ص : ٧٦ .

- عرفه ولم يبدئه مرجوح ، نظراً إلى وازع الدين ، فلا يعرج عليه .
 قولهم : عدم الوجدان ^(١) لا يدل على عدم الوجود ^(٢) .
 قلنا : ظناً أم يقيناً ؛ ممنوع ، ومسلم ، فإن أبواب الأحكام وأصولها ؛
 لا يكاد يخفي ^(٣) على الفقيه ، لاسيما إذا أجهد فكره ، وأمعن نظره ،
 ولا ننكر ^(٤) تطرق احتمال الإخلال ، ولكنه في الظننات ^(٥) غير قاذح
 [الثاني - نسلم أنه لا بد له ^(٦) من [٨٢/ب] دليل على الحصر .
 ونقول : لا رتياب في أن تلك الأوصاف كانت معدومة ، وكانت
 بحيث يصدق عليها أنها لا توجب هذا الحكم . والأصل بقاء الشيء على
 ما كان عليه ^(٧) وهذا القدر يفيد ظن عدم سائر الأوصاف ، فيحصل فن
 الحصر ، وهو المطلوب .
 وجواب السؤال الثالث - بيان إفساد ^(٨) الأقسام بجميع المفسدات ،
 من النقض ، وعدم التأثير ، وأنواع الإيماءات ، لكن ^(٩) لا يمكن
 فسادها - ها هنا - لعدم المناسبة ، لأن المستدل يحتاج إلى ^(١٠) أن يبين

(١) ((الوجدانيات : ما يكون إدراكه بالحواس الباطنة .)) التعريفات : ٢٥٠ .

(٢) ((. . . قسم بعضهم الموجودات إلى ثلاثة أضرب : ضرب لا مبدأ له ولا منتهي ، وهو الجواهر

الديوية . وموجود له مبدأ ولا منتهي له ، وهو الموجود في النشأة الآخرة .)) عمدة الحفاظ :

وجد ص : ٦٢٠ .

(٣) في (خ) و (ل) : (لا تكاد تخفي) .

(٤) في (خ) : (ولا ينكر) .

(٥) في (ف) : (والطبائيات) .

(٦) (له) ليست في (ل) ولا في (خ) .

(٧) (عليه) ليست في (ف) .

(٨) في (خ) : (فساد) .

(٩) في (ل) : (ولكن) .

(١٠) (إلي) ليست في (ل) .

خلو ما يدعيه علّة - من هذا المفسد - وذلك لا يتم إلا ببيان مناسبتّه ، ولو
 بين لاستغنى عن طريقة السبر ^(١) .

قولهم ^(٢) - رابعاً - لم لا يجوز أن يكون المجموع هو العلّة ؟
 قلنا : لانعقاد [٨٣/أ] الإجماع على ثبوت الحكم ؛ حيث لم يوجد
 المجموع .

قولهم - خامساً - ألا ^(٣) يجوز أن تكون العلّة جزء الكيل ، فيكون ^(٤)
 كيلاً مخصوصاً ؟

قلنا : لأنه خرق للإجماع ، فلا يعرج عليه ، فإن التقسيم ^(٥) ، إنما
 جعلناه دائراً بين أوصاف قد ذهب إلى كل واحد منها ^(٦) .

(١) ((السبر والتقسيم : كلاهما واحد ، وهو إيراد أوصاف الأصل أي المقيس عليه ، وإبطال بعضها

ليتعين الباقي للعلية ، كما يقال : علّة الحدوث في البيت ، أما التأليف أو الإمكان ، والثاني : باطل

بالتخلف ، لأن صفات الواجب ممكنة بالذات ، وليست حادثّة ، فتعين الأول .

السبر والتقسيم : هو حصر الأوصاف في الأصل ، والغاء بعض ليتعين الباقي للعلية ، كما يقال :

علّة حرمة الخمر . إما الأسكار ، أو كونه ماء العنب ، أو المجموع ، وغير الماء ، وغير الأسكار

لا يكون علّة بالطريق الذي يفيد إبطال علّة الوصف ، فتعين الإسكار للعلّة .)) التعريفات ص

١١٦ - ١١٧ .

(٢) في (خ) : (وقولهم) .

(٣) في (خ) : (لم لا) .

(٤) في (خ) : (فتكون) .

(٥) أنظر رقم : ١ .

(٦) في (ف) : (منهما) وفي (ل) و (خ) : (منها) .

الفن السادس

إثبات علية الوصف بالإطراد (١).

ومعناه : أن يكون الحكم حاصلًا مع وصف لا (٢) يعلم كونه مناسباً ، أو مستلزماً للمناسب ، في جميع الصور المغايرة لمحل النزاع .
وقد ذهب إلى الأخذ به كثير من الفقهاء ، ومنهم من جعله من أقسام الدَّوران (٣) ، وعبر عنه - في (٤) الإستعمال - بالدَّوران ، ولا مشاحة (٥) في الإسماء [٨٣/ب] مع أننا ندرك التفرقة بينهما .

(١) الاحتجاج بالاطراد علي صحة العلة إما وجوداً ، أو وجوداً وعدمًا . فانه احتجاج بلا دليل علي الحقيقة ، ومن حيث الظاهر هو احتجاج بكثرة أداء الشهادة ، وقد بينا أن كثرة أداء الشهادة ونكرانها من الشاهد لا يكون دليل صحة شهادته .

ثم الاطراد : عبارة عن سلامة الوصف عن النقوض والعوارض ، والناظر وإن بالغ في الاجتهاد بالعرض علي الأصول المعلومة عنده ، فالخصم لا يعجز من أن يقول : عندي أصل آخر ، وهو مناقض لهذا الوصف أو معارض ، فجهلك به لا يكون حجة لك علي .

فتبين من هذا الوجه أنه احتجاج بلا دليل ، ولكنه فوق ما تقدم في الاحتجاج به من حيث الظاهر ، لأن - من حيث الظاهر - الوصف صالح أن يكون حجة لاثبات الحكم . . .
ثم الطرديات الفاسدة أنواع : منها ما لا يشكّل فساده علي أحد . ومنها ما يكون بوصف مختلف فيه اختلافاً ظاهراً . ومنها ما يكون استدلالاً بالنفي والعدم . . .

ومن هذا النوع : الاحتجاج بأن الأوصاف محصورة عند القائسين ، فإذا قامت الدلالة علي فساد سائر الأوصاف إلا وصفاً واحداً تثبت به صحة ذلك الوصف ويكون حجة . هذا طريق بعض أصحاب الطرد . . . أصول السرخسي ج ٢ ص : ٢٢٧ - ٢٣١ ،

(٢) في (ل) و (خ) (لم يعلم) .

(٣) أنظر الهامش رقم (١) ص : ٣١٣ .

(٤) حرف (في) ليس في (خ) .

(٥) ((الشح - مثله - البخل والحرص . . . والمشاحة : (الضنة . . .)) القاموس ، مادة : الشح .

فإن الدوران (١) : عبارة عن المقارنة ، وجوداً وعدمًا ، وهذا مقارن في الوجود ، دون العدم .

ودليل كونه حجة : أن استقراء الشرع يدل على أن النادر في كل باب ، يلحق بالغالب ، فإذا رأينا الوصف - في جميع الصور المغايرة لمحل النزاع - مقارناً للحكم ، ثم رأينا الوصف حاصلًا في الفرع ، وجب أن يستدل به على ثبوت الحكم ؛ إلحاقاً للصورة الواحدة بسائر الصور .

فلئن قالوا : يتوجه علي هذا إشكالان :

أحدهما - أن الإطراد عبارة عن كون الوصف بحيث لا يوجد معه الحكم ، وهذا لا يثبت إلا إذا ثبت أن الحكم حاصل معه في الفرع ، فإذا بينتم ثبوت الحكم في الفرع ، يكون (٢) ذلك [٨٤/أ] الوصف علة ، وبينتم عليته بكونه مطرداً ، لزم الدور ، وهو باطل .

وثانيهما - أن هذا ينتقض (٣) بصور كثيرة ، كالحج (٤) مع المحدود (٥) والجوهر (٦) مع العرض (٧) ، فإن المقارنة موجودة ، ولا علية .

(١) أنظر ص : ٣١٣ .

(٢) في (خ) : (يكون) .

(٣) في (ف) : (ينتقص وفي (ل) : (مشقص) وفي (خ) : (منتقص) .

(٤) سبق ص : ١٠٦ - ١٠٧ ، رقم : ١ .

(٥) ((إن الحد والمحدود واحد . . . لانك تحدّ المحدود ، فإذا لم يكن الحد هو العبارة - كما قدمنا -

كان نفس المحدود لامحالة ألا ترى أنك تقول : الشيء هو الموجود ، فجعلت الموجود والشيء أمراً واحداً ، فكان الحدّ / وهو المحدود - هو المحدود ، وهو الشيء ، فبان أنهما واحد .

وإذا صح إن الحد والمحدود واحد ، والحد هو العلة ، صح أن العلة والمعلول واحد . . .)) الكافية في الجدل ص : ٧ - ٨ .

(٦) ((حدّ الجوهر : وهو ما يقبل من كل جنس من اجناس الأعراض عرضاً واحداً ، مالم يؤد إلي التضاد .)) الحدود لابن فورك ص : ٣ .

(٧) ((حدّ العرض : هو الذي يعرض في الجواهر ويصحّ بقاؤه .)) الحدود لابن فورك ص : ٣ .

والجواب^(١) عن الأول - إننا لا نستدل بالمصاحبة في كل الصور حتى يلزم الدور، بل نستدل بالمصاحبة في كل صورة غير الفرع، على ما سبق.

وعن الثاني - أن هذا لا يقدح في دلالة المقارنة على العلية ظاهراً، كما أن الغيم الرطب دليل على^(٢) المطر، ثم عدم نزول المطر - في بعض الصور - لا يقدح في كونه دليلاً.

- (١) في (خ) : (فالجواب) .
(٢) (علي) من (ل) .

[٦ - الفرق]

السؤال السادس - الفرق^(١) وهو نوعان :

أحدهما - إبداء وصف في الأصل، تارة : يدعيه منضمّاً إلى ما علّل به المستدل، ومرة : يدعيه مستقلاً^(٢)، فيسمى معارضة في

(١) السؤال الثاني عشر، الفرق : وقد يكون بإبداء وصف في الأصل زائداً علي ما ذكره المستدل . كما إذا عارض في البر بكونه قليلاً .

وقد يكون بإبداء وصف في الفرع . . . وإذا كان بإبداء وصف في الأصل، مثل الكيل مع الطعم إذ ذكره في البر فرقا . . . فإن الفرق في مقابلة الجمع : حقيقة ارتباط الأصل والفرع برابطة متحققة فيهما، فالفرق - أيضاً - لا يتحقق بخلو أحدهما عما وجد في الآخر من الوصف الفارق، وإلا فيكون جامعاً لافرقاً، وقال قوم : لا يجب عليه ذلك، بل يكفي أن يقول أعارضه بالكيل، ولا يحتاج أن يقول : ولم يوجد في محل النزاع، لأنه إذا كان هذا هو العلة في الأصل، أو من جملة العلة، فيحتاج المستدل في صحة دليله إلى بيان وجود علة الأصل في الفرع، ولا يصح دليله إلا بذلك، كان المعارض يقول : إن علة الحكم في الأصل هي الكيل، فإن كانت موجودة في الفرع، صح قياسك وإن لم تكن موجودة بطل قياسك، وعليك تصحيح قياسك . . . شرح جدل الشريف الورقة ١٦٩/ب - ١٧٠/ب .

وحاصل القول في مذاهب الجدليين يؤول إلى ثلاثة مذاهب :

أحدهما : رد الفرق ورد المعارضة - أيضاً - في الأصل والفرع جميعاً .

والمذهب الثاني : وهو منسوب إلى ابن سريج، وهو اختيار الاستاذ أبي إسحاق : إن الفرق ليس بسؤال علي حياله واستقلاله . وأما المعارضة - في الفرع - فمقبولة وهي سؤال متوجه .

والمذهب الثالث : وهو الصحيح : إن الفرق مقبول، وليس الغرض منه مقابلة علة الإصل بعلة، وإنما الغرض منه مناقضة الجمع، ثم المقبول منه ينقسم إلى ما يبطل الجمع، ويلحقه بالطرده أصلاً، ومنه ما لا يبطل فقه الجمع بالكلية، ولكنه يشمل علي فقه آخر مناقض لفضل الجامع، ثم ذلك ينقسم إلى زائد في الأخالة، علي العلة، وإلى مساوٍ لها . . . ويبين الفارق الفرع والأصل إذا افترقا في الوجه الخاص كان الحكم بافتراقهما أوقع من الحكم بالجمع . . . قواطع الأدلة الورقة ٢٤٨/ب .

وللمزيد من التفصيلات أنظر شرح الإيجي علي مختصر المنتهي ص : ٤٤٢، والمنحول ص : ٤١٧ والكافية في الجدل ص : ٣٢٢ .

(٢) في (ل) : (مستقبلاً) .

الأصل ، وعلى المُعْتَرِضِ بَيَانُ صِلَاحِيَّتِهِ لِلإِسْتِقْلَالِ [٨٤/ب] أو لِلإِنْضِمَامِ بجنس ما أثبت به المُسْتَدِلُّ العِلِّيَّةُ ؛ في القُوَّةُ ، فلو أثبت بها المُسْتَدِلُّ بالنَّصِّ ، وأثبت المُعْتَرِضُ صِلَاحِيَّةَ مَازَكَرَهُ بِالمُنَاسَبِ ؛ لم يُقْبَلْ منه ؛ فَإِنْ عَكْسَ كَانَ أَمْتَنَ لِسْؤَالِهِ .

النوع الثاني - إبداء أمر في الفرع لا يثبت الحكم بالنظر إليه ، ويسمى : مُعَارِضَةً فِي الْفَرْعِ ، وعلى الذَّاكِرَ لَهُ وَظِيْفَتَانِ .

إحداهما - بَيَانُ صِلَاحِيَّتِهِ لِلإِخْلَالِ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ .
والثانية : ذِكْرُ أَصْلٍ يَشْهَدُ لَهُ بِالإِعْتِبَارِ ، لَأَنَّا لَانْعَمُ التَّفَاتِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ صَالِحاً ؛ بِخِلَافِ مَا أَبْدَاهُ فِي الْأَصْلِ ، لَأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ عَلَى وَفْقِهِ .

والجواب - عن الأول - بِإِلْغَاءِ مَازَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ ، وَحَطِّهِ عَنْ رُتْبَةِ الإِعْتِبَارِ ، إِمَّا بِأَنَّ الشَّرْعَ أَعْرَضَ عَنْهُ ؛ وَأُثْبِتَ [٨٥/آ] الْحُكْمَ بِدُونِهِ فِي صُورَةٍ أُخْرَى ، أَوْ بِأَنَّهُ أَوْمِيٌّ إِلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ^(١) فِي جَانِبِ الْمُسْتَدِلِّ خَاصَّةً ، أَوْ^(٢) تَرْجِيحِ مَازَكَرَهُ ؛ عَلَى مَا أَبْدَاهُ الْمُعْتَرِضُ بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحاتِ ، إِذَا ادَّعَاهُ مُسْتَقِلًّا بِالتَّعْلِيلِ ، فَإِنَّ الْمَرْجُوحَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ .

فائدة : قَالَ بَعْضُهُمْ : يَصِحُّ^(٣) أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ - جَوَاباً لِلْمُعْتَرِضِ ؛ عَنْ الْفَرْقِ ؛ بِإِبْدَاءِ أَمْرٍ فِي الْأَصْلِ - : أَسْلَمَ^(٤) إِمْكَانَ التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرْتُ ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ ، فَإِنْ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ جَائِزٍ .

(١) فِي هَامِشٍ (خ) : (أَيُّ مِنَ الْوَصْفِ) .

(٢) فِي (ل) : (أَنْ يَرْجَحَ) .

(٣) فِي (خ) : (يَجُوزُ) .

(٤) فِي (خ) : (إِنْ سَلِمَ) .

وهذا الجواب : غَيْرُ مَرْضِيٍّ ، لَأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ ؛ إِذَا ثَبِتَ كَوْنُهُمَا عِلَّتَيْنِ بِدَلِيلٍ مِنْ خَارِجٍ ؛ كَمُحْصَنِ زِنَا وَقَتْلٍ ، فَإِنَّ الزِّنَا ثَبِتَ كَوْنُهُ مُوجِباً لِلْقَتْلِ ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَالْقَتْلُ ثَبِتَ كَوْنُهُ مُوجِباً لِلْقَتْلِ ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، [٨٥/ب] فَاخْتَلَفُوا - وَالحَالَةُ هَذِهِ - هَلْ تَعْلُلُ إِبَاحَةَ دَمِهِ بِهِمَا مَعاً^(١) أَمْ لَا ؟

أَمَّا إِذَا كَانَ الْوَضْعَانِ مُسْتَنْبَطَيْنِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ - مِنْ خَارِجٍ - عَلَى عِلِّيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لَامْطَمَعٍ فِي صِحَّةِ التَّعْلِيلِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَإِذَا سَلِمَ الْمُسْتَدِلُّ لِلْفَارِقِ^(٢) صِحَّةَ التَّعْلِيلِ فِي الْأَصْلِ - بِمَا أَبْدَاهُ فِي^(٣) الْوَصْفِ - انْقَطَعَ الْإِلْحَاقُ ، لِثُبُوتِ الْإِفْتِرَاقِ .

هذا وَجْهُ الرَّدِّ مِنْ حَيْثُ الْإِصْطِلَاحُ . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ ؛ فنقول : لَازِمُ صِحَّةِ هَذَا الْجَوَابِ جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ مُسْتَنْبَطَتَيْنِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا اللَّازِمُ مُنْتَفِيٌّ^(٤) ، فَيَنْتَفِي صِحَّةُ هَذَا الْجَوَابِ ، وَلَا إِشْكَالَ فِي كَوْنِهِ لَازِمًا .

والدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَائِهِ : أَنَّ مَنْ أَعْطَى فُقِيهًا نَحْوِيًّا ، احْتَمَلَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْهِهِ فَقَطْ [٨٦/آ] واحْتَمَلَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِنَحْوِهِ فَقَطْ ، واحْتَمَلَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِمَجْمُوعِهِمَا ، أَوْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ الْأَرْبَعَةُ مُتَنَافِيَّةٌ ، لَأَنَّا إِذَا

(١) (مَعَا) لَيْسَتْ فِي (ف) بَلْ فِي (ل) وَ (خ) .

(٢) فِي (ل) : (لِلْمُعْتَرِضِ) .

(٣) فِي (ل) وَ (خ) : (مِنْ) فِي (ف) : (فِي) .

(٤) فِي (ل) وَ (خ) : (مُنْتَفٍ) وَفِي (ف) : (مُنْتَفِي) .

قُلْنَا أُعْطِيَ^(١) لِفَقْهِهِ فَقَطُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَقْهِ مُوجِباً ، وَلَا جُزْءاً مِنْ الْمَوْجِبِ لِلْعُطَاءِ ، إِذَا^(٢) كَانَتْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ مُتَنَافِيَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً أَمْتَنَعَ حُصُولُ ظَنٍّ عَلَيْهِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى التَّعْيِينِ ، فَلَمْ يَجْزْ^(٣) الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ عِلَّةً ، وَإِنْ تَرَجَّحَ بَعْضُهَا ، فَذَلِكَ التَّرَجُّحُ يَحْصُلُ بِأَمْرِ وَرَاءَ الْمُنَاسَبَةِ ، وَالْإِفْتِرَانِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ^(٤) ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ^(٥) الْعِلَّةُ مَارْجِحٌ ، دُونَ مَارْجَحٍ . وَإِذَا انْتَفَى هَذَا اللَّازِمُ ؛ انْتَفَى الْقَوْلُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ الْجَوَابِ ؛ الَّذِي لَمْ تَرْتَضِيهِ^(٦) يَقِيناً ، فَافْهَمْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا النُّوعُ الثَّانِي - [٨٦/ب] مِنْ الْفَرْقِ ؛ فَجَوَابُهُ مَنَعُ^(٧) وَجُودِ مَا يَحِلُّ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ ، وَبِالْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَبَيْنَ مَا أَبْدَاهُ الْمُعْتَرِضُ مِنَ الْأَصْلِ^(٨) .

(١) فِي (ل) : (أَعْطَى) .

(٢) فِي (ل) : (وَأِنْ) وَفِي (خ) : (وَإِذَا) وَفِي (ف) : (إِذَا) .

(٣) فِي (ل) وَ (خ) : (يَجْزَى) .

(٤) أَيْ الْإِحْتِمَالَاتُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي أوردَهَا فِي هَذَا الْمَقْطَعِ .

(٥) فِي (خ) : (يَكُونُ) .

(٦) فِي (ل) : (نَرْتَضِيهِ) .

(٧) فِي (ل) : (يَمْنَعُ) وَفِي (خ) : (يَمْنَعُ) وَفِي (ل) : (مَنْعٌ) .

(٨) ، وَأَعْلَمُ إِنْ مَا يَتَوَجَّهُ عَلَيَّ مُبْتَدَأُ الْقِيَاسِ مِنَ الْمَنْعِ ، وَالنَّقِیْضِ ، وَفَسَادِ الْوَضْعِ ، وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ ، وَالْقَلْبِ ، وَالْمُعَارَضَةِ ، فَهُوَ مُتَوَجَّهٌ عَلَيَّ الْفَرْقِ ، وَيَجَابُ عَنْهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَيَذْكَرُ غَيْرَهَا مِمَّا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً عَلَيَّ قَدْرَ التَّوْفِيقِ (. . .) الْكَافِيَةُ فِي الْجَدْلِ ص ٣٢٢ . (١)

[٧ - النَقْضُ]

السُّؤَالُ السَّابِعُ - النَقْضُ^(١) .

وَهُوَ : إِبْدَاءُ الْوَصْفِ الْمُعْلَلِ بِهِ^(٢) بِدُونِ الْحُكْمِ .

مِثَالُهُ : قَوْلُنَا بِالْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ^(٣) : قَتْلُ عَمْدٍ عُدْوَانٌ ، فَأَوْجِبَ الْقِصَاصَ كَالْمُحَدَّدِ .

فَيُقَالُ : هَذَا مَنْقُوضٌ بِالْأَبِ^(٤) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - فِي بَقَاءِ الْعِلَّةِ حُجَّةً بَعْدَ النَقْضِ - عَلَى مَذَاهِبَ

(١) سَبَقَ حَذْوُهُ ص : ١٣٤ .

، النُّوعُ الثَّامِنُ : سُّؤَالُ النَقْضِ . وَحَقِيقَةُ النَقْضِ : إِبْدَاءُ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَدَلِّ ، مَعَ تَخْلُفِ الْحُكْمِ وَفَاقًا وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيَّ فُسَادِ الْعِلَّةِ . . . ، شَرَحَ جَدْلُ الشَّرِيفِ الْوَرَقَةَ ٤٨/آ . (٢) . . . وَالنَقْضُ : إِنْ تَوَجَّدَ الْعِلَّةُ فِي مَوْضِعٍ دُونَ حُكْمِهَا ، وَقَدْ ذَهَبَ مُعْظَمُ الْأَصُولِيِّينَ إِلَى إِنْ النَقْضِ سُّؤَالٌ صَحِيحٌ تَبْطُلُ بِهِ الْعِلَّةُ ، وَلَكِنْ مِنْ أَلْزَمٍ عَلَيْهِ نَقْضُ فَعْلِيهِ تَعْلِيلُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَقَضْتُ عَنْهُ بِبَيَانِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَدْعِي أُطْرَادَ الْعِلَّةِ فِيهَا . . . ، قَوَاطِعُ الْإِدْلَةِ الْوَرَقَةَ : ٢٤٠/ب .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُنَاقَضَةَ لَا تَرْتَدُّ عَلَيَّ الْعِلَلِ الْمُؤَثِّرَةِ لِأَنَّ تَأْثِيرَهَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الدَّلِيلُ لَا يَنْتَقِضُ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الْمُنَاقَضَةُ عَلَيَّ الطَّرْدِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ عِلَّةً بِأُطْرَادِ ، وَرَبَّمَا لَا يَطْرُدُ . . . ، تَقْوِيمُ الْإِدْلَةِ . الْوَرَقَةَ ١٢٨/آ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ السَّمْعَانِيُّ فِي قَوَاطِعِ الْإِدْلَةِ الْوَرَقَةَ ٢٤٠/ب . وَلِلْمَزِيدِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ حَوْلَ النَقْضِ أَنْظِرِ الْكَافِيَةَ فِي الْجَدْلِ ص : ١٧٢ ، وَأَحْكَامُ الْفُصُولِ ص : ٥٩٠ ، وَالْمُسْتَصْفَى ٣٣٦/٢ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمَحْصُولُ ٢٢٣/٢ وَنَهَايَةُ السُّؤَالِ ١٤٦/٤ وَارْشَادُ الْفُحُولِ : ٢٠٩ وَمِرْقَاةُ الْأَصُولِ ص : ٢٤ وَشَرْحُ مِرْقَاةِ الْأَصُولِ ٢٥٤ ، وَالْمُسَوَّدَةُ : ٣٨٢ وَأَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ٢٨٣/٢ ، وَالْمَنْخُولُ : ٤٠٤ .

(٢) (بِهِ) لَيْسَتْ فِي (ف) .

(٣) . . . وَالْمُثَقَّلُ : كَمُعْظَمَةِ رَخَامَةٍ يَثْقُلُ بِهَا الْبَسَاطُ . . . الْقَامُوسُ ، مَادَّةُ ثَقُلَ .

(٤) أَيْ أَنَّ الْأَبَ لَا يَحْدُ إِذَا قَتَلَ أَبْنَاهُ .

الأول - أنها تبطل بذلك مطلقاً (١) .

الثاني - بشرط عدم الإيماء إليها .

الثالث - بشرط أن لا يظهر في محل التخلف ما يصلح (٢) مستنداً له .

الرابع - بشرط أن لا ينعطف عليه قيد من محل التخلف .

الخامس - بشرط أن لا يكون مستثنى عن قاعدة الأصل ، كالعرايا (٣)

؛ والمصرأة (٤) .

(١) وهو مذهب المتكلمين . وهو اختيار أبي الحسين البصري والأستاذ أبي إسحاق ، والفخر الرازي ، وأكثر أصحاب الشافعي ، ونسبوه إلي الشافعي ، ورجحوا أنه مذهبه إرشاد الفحول ص ٢٠٩ . وقد أورد خمسة عشر مذهباً في إرشاد الفحول .

(٢) (ما يصلح) ليست في (ف) بل في (ل) و (خ) .

(٣) أن في العارية فائدة للمستعير ، وسميت العارية عارية لتعريضها عن العوض .

أعلم إن العارية نوعان : حقيقية ومجازية .

فالحقيقية : إعادة الأعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ، كالثوب والدواء والعبد والدابة . والمجازية : إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك ، كالدرهم ، والدنانير ، والميكل والموزون والمعدود ، والمتقارب فيكون إعارة صورة ، قرصاً معني أنيس الفقهاء ص : ٢٥١ ، وأنظر المغرب ٨٩/٢ والصاحح والقاموس واللسان - مادة : عرا ، والهداية ٢٢٠/٣ والمبسوط ١٣٢/١١ وأختلاف العلماء ص : ٢٦٥ وطلبة الطلبة ص : ٢٢٥ .

(٤) الصر / الشد . ومنه صرة الدراهم ، لأنه يعقد عليها ، والصرار خرقعة تشد علي أطباء الناقة كي لاترضع عمدة الحفاظ ، صر . ص ٢٩٢ .

، شاة مصراة : قيل هي التي حبس ومنع لبنها في ضرعها ، وقد صراه يصريه صرياً ، أي منعه طلبة الطلبة ص : ٢٣٠ .

وقد يطلق عليها ، المحفلة : هي التي لا تحلب أياما حتي يجتمع لبنها في ضرعها وقد حفلها تحفيلاً . والمحفل : مجمع الناس ، وقد حفل القوم أي جمعهم طلبة الطلبة ص ٢٣٠ أنظر إيثار الانصاف ص : ٣٢٠ ، وأختلاف العلماء ص : ٢٧١ - ٢٧٧ .

السادس - أن لا يدل [٨٧/آ] على الفساد مطلقاً ، بل يكون كالعام إذا دخله التخصيص ، وقد أسلفنا : أن الذي عليه الإصطلاح هو الثالث .

واعلم : أن انتفاء الحكم في صورة النقض ، إن كان متفقاً عليه ، كان متوجهاً ، وكذلك إن كان مذهباً للمعلل ، لأن المعلل إذا لم يجب عليه الوفاء ، بمقتضى علته (١) - في الإطراد - فبطريق الأولى : أن لا يجب عليه (٢) غيره ، وإن كان مذهباً للمعترض - فقط - لم يكن له اتجاه .

وإضافة ما ليس من العلة إلى العلة - لدفع النقض - غير مفيد ، لأن النقض إبداء خصوص المدعى (٣) علة دون الحكم .

والجواب عن سؤال النقض من أوجه :

أحدها - منع وجود العلة في صورة النقض .

الثاني - منع الحكم [٨٧/ب] في صورة النقض .

واعلم : أنه لا يشترط - في المنع - أن يكون متفقاً عليه ، ولا يمكن المعترض من الدلالة عليه بعد منعه .

وقد ذكر القاضي أبو يعلى (٤) - رحمه الله - جوابين آخرين عن

(١) في (ل) : (علي) .

(٢) في (ل) و (خ) : (علي غيره) .

(٣) في (ف) و (ل) : (المدعا) .

(٤) أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، من كبار الحنابلة ، وعالم عصره في الأصول والفروع ، ولد سنة ٣٨٠ هـ وتوفي سنة ٤٥٨ هـ .

ترجمته في طبقات الحنابلة (لابنه أبي الحسين محمد) ١٩٣/٢ ، ٢٣٠ ، وتاريخ بغداد ٢٥٦/٢ ، وشذرات الذهب ٣٠٦/٤ - ٣٠٧ ، والوافي بالوفيات ٧/٣ ، والأعلام ٣٣١/٦ ، وبروكلمان الملحق ٥٠٣/٣ ، والكامل في التاريخ ١٨/١٠ ، والبداءة والنهاية ٩٤/١٢ ، والمختصر لأبي الفداء ١٩٥/٢ . والوافي بالوفيات ٧/٣ ، ومعجم المؤلفين ٢٥٥/٩ ، وتاريخ جرجان للسهمي ١٤١١ ، وإيضاح المكنون ٢٢٢/١ ، وكشف الظنون ٣ ، ١٩ ، ٣٠٨ ، ٥٦٤ ، ١٤١٦ ، ١٤٢١ ، ١٤٣٣ ، ١٤٩٨ ، ١٥٩٣ ، ١٦٦٨ ، ١٧٣٢ .

النقض .
أحدهما - أن يُفسر اللفظ بما يحتمله ، ليظهر أن المراد غير ما ظنه
المعارض ، فأورد (١) نقضاً .

الثاني - أن يبين التسوية بين الأصل والفرع في ذلك الحكم .
مثاله : أن يقول - في المسح على العمامة - عضو يسقط في التيمم ،
فجاز المسح على حاله (٢) كالقدم .

فيقول الخصم : هذا ينتقض بغسل الجنابة ؛ فإنه لا يجوز المسح عليه
فيها ؛ مع أنه يسقط في التيمم .

فيقول المستدل : إنما قصدت التسوية بين الفرع (٣) والأصل ، وقد
اتفقا في حكم الجنابة .

فنجعل هذين الجوابين ثالثاً ، ورابعاً ، وإن كان هذا الثالث [٨٨/أ]
حقه أن يكون أولاً في الترتيب .

الجواب الخامس - أن يسلم ورود النقض ، ونعتذر (٤) عنه بإبداء أمر
- في صورة النقض - يصلح إسناد انتفاء الحكم إليه ؛ ليبقى دليل ثبوت
العلة سليماً عن معارض .

فإن نازعه (٥) في بقائها حجة ، فليقل : الدليل عليه ؛ إنها لو بطلت

(١) (فأورد) ليست في (خ) .

(٢) وكل ما حجز بين شيئين فقد حال بينهما القاموس : حول . وحائل القدم : هو
الخف .

(٣) في (ل) : (بين الأصل والفرع) .

(٤) في (خ) : (ويعتذر) .

(٥) في هامش (خ) (أي إن نازع المعارض المستدل) .

لكانت بناءً على التخلف المذكور ، وهو باطل . والأول ثابت بالإتفاق .
وبيان الثاني - هو أن في محل التخلف ما يصلح مستنداً للتخلف ،
فيغلب على الظن : أن التخلف كان بناءً عليه ، فيسلم دليل العلة (١) عن
المعارض .

بيانه : هو أن اقتران الحكم بالوصف الصالح يورث غلبة الظن
بإضافته إليه .

بيانه : هو أن من عرف برعاية المصالح إذا ورد بحكم ؛ على وفق
مصلحة ؛ اضطر العقلاء إلى ظن الورود به ، لأجل تلك المصلحة ، كثواب
المحسن ، وعقاب المسيء ، وعند ذلك يقاوم هذا الظن ظناً إضافية الحكم
في صورة النقض ؛ إلى انتفاء العلة (٢) ، فيبقى دليل العلية - وهو المناسبة
والقرآن - (٣) سليماً عن معارض ؛ فيجب العمل به .

فإن قيل (٤) : شرط صحة (٥) إضافة الإنتفاء إلى المعارض قيام
المقتضي له ؛ لأن بتقدير عدم مقتضي يجب الإنتفاء ، والواجب لا يضاف
إلى علة ، وقد بينتم قيام مقتضي على إضافة الإنتفاء إلى المعارض ، فهو
دور .

قلنا : هذا (٦) الدور غير لازم ، فإننا لانبني قيام مقتضي على إضافة

(١) في (ل) : (العلية) .

(٢) في (خ) : (العلية) .

(٣) في (خ) : (والاقتران) .

(٤) في هامش (ف) (في نسخة : ولا يتوجه أن يقال) .

(٥) (شرطه) ليست في (ف) .

(٦) (هذا) من (خ) .

الإنقضاء ؛ على (١) المعارض ، بل على المناسبة والقران .
فإن ورد النقص ؛ قلنا : يكفينا - في هذا المقام - احتمال إضافة
الإنقضاء إلى المعارض (٢) [٨٩/آ] بصفة التقاوم ، فإن عند ذلك يبطل ظهور
دلالة التخلف على انتفاء مقتضي ، فلا يقاوم دليل العلية ، فيجب العمل
به ، وهو حاصل .

بيان كونه حاصلًا هو : أن احتمال قيام المقتضي قائم بمجرد النظر
إلى قران الإنقضاء بالوصف الصالح ، فيترجح بموافقة دليل العلية ؛ لما فيه
من اعتبار دليل المناسبتين (٣) ، والعمل بشهادة القرائن (٤) .

فإن قيل : ما ذكرتموه ؛ إنما يستقيم - أن - لو كان ممكنًا في
الشرع ، فينزل التصرف عليه بواسطة الترجيح ، أما إذا كان محالًا ؛
فبالترجح لا يثبت المحال ، وما بينتم إمكانه !!
ودليل امتناعه أوجه :

أولها - أن انتفاء ماتزعمون ؛ من مستند المخالفة ؛ معتبر في ثبوت
الحكم [٨٩/ب] أم لا ؟

فإن لم يعتبر ، وجب أن يثبت الحكم ؛ وإن لم ينتف ، وإن اعتبر لم
يكن الباقي كل العلة .

(١) في (ل) : (إلي) .

(٢) في أسفل الورقة ٨٨/ب من (ف) : (بلغ مقابلة) .

(٣) في (ل) : (المناسبتين) .

(٤) في (خ) : (القرائين) .

وثانيها - أن يبين المقتضي بالفعل ، والمانع بالفعل ؛ تضادًا ذاتيًا (١) ،
وشرط طريان أحد الضدين (٢) : إنتفاء الآخر ، ولا يجوز أن يستند انتفاؤه
إلى الضد الطارئ ، فإنه يفضي إلى الدور ، فيجب تقدير خروج الأول عن
كونه مقتضيًا ، بأمر آخر ، غير طريان الضد ، وما (٣) هو كذلك ، فليس علة
إجماعًا .

وثالثها - أن العلة : إما أن تفسر بالمعرف ؛ أو بالمؤثر ؛ والمعرف
والمؤثر ؛ من غير تعريف ولا تأثير ؛ محال (٤) .
فلئن قلتم : يلزم - مما ذكرتموه - أخذ العدم (٥) في جملة المؤثر ؛
وهو محال .

قلنا : ليس كذلك ؛ بل نبين عطف قيد من (٦) محل التعليل ، فيكون
المجموع علة ؛ على أن هذا [٩٠/آ] التأثير وضعي ، فيمكن أخذ العدم فيه .
والجواب هو : إننا نقول - بيان إمكانه - إننا نعني بالعلة : ما يستند إليه
الحكم بتقدير انتفاء المعارض ، وهذا المسمى يقبل التخصيص .

(١) في (ل) : (تضاد ذاتي) .

(٢) في (ل) : (وشرط جريان الضدين) .

(٣) ما : إسم موصول بمعنى الذي .

(٤) قال الكندي : المحال : جمع المتناقضين في شيء ما ، في زمان واحد وجزء واحد وإضافة

واحدة . المصطلح الفلسفي ص : ١٩٤ ، وقال الخوارزمي : المحال : هو جمع المتناقضين ،

في شيء واحد ، وفي زمان واحد . المصطلح الفلسفي ص : ٢١٤ .

(٥) قال ابن سينا : حد العدم : الذي هو أحد المبادئ : هو أن لا يكون في شيء ذات شيء من شأنه

أن يقبله ، ويكون فيه . المصطلح الفلسفي ص : ٢٥٥ .

(٦) (من) في (خ) : (في) .

قولكم^(١) - يلزم من اعتبار انتفاء المعارض - في الثبوت - أن لا يكون ما وراءه كل العلة - باطل عقلاً وعرفاً .
 أمّا العقل : فهو^(٢) أن ظهور أثر القدرة - في المحل - يتوقف على انتفاء الضد ، وظهور تأثير النقل في الهواء^(٣) يتوقف على عدم مانع من فوق^(٤) ودافع من تحت ، ولا يدخل عدم هذه الأمور في كمال المؤثر .
 وأمّا العرف : فهو أن^(٥) عدم المفسدة معتبر في جواز الإقدام على التصرف - في نظر العقلاء - ولا يدخل هذا عدم في تمام العلة ، بدليل وجود داعية الإقدام [ب/٩٠] ؛ بمجرد ظهور المصلحة ، مع الغفلة عن المفسدة ؛ وجوداً وعدمًا ، ويستحيل إضافة الداعية - من العاقل - إلى ما لم تشعر^(٦) به نفسه .

قولهم : لا بد أن يخرج مقتضى بالفعل عن كونه مقتضياً بأمر آخر .
 لا نسلم ! فإن شرط كونه مقتضياً بالفعل عدم المانع ؛ وإنما انعدم هذا الشرط بوجود المانع .
 قولهم : لا بد للمؤثر من أثر ، وللمعرف من تعريف .

قلنا : إذا كان المراد بالمؤثر ، والمعرف : ما من شأنه أن يعرف ، وأن

(١) في (ل) و (خ) : (قولهم) .

(٢) في (خ) : (فإن) .

(٣) في (خ) : (الهواء) وفي (ف) و (ل) : (الهوي) .

(٤) منبسطها في (ث) بالفتح (من فوق ودافع من تحت) .

(٥) في (خ) : (فإن) .

(٦) في (ل) و (خ) : (يشعر) وفي هامش خ : (أي في الوجه الثاني من أوجه الامتناع) .

يؤثر^(١) بشرط عدم المانع ؛ تصور أن يتخلف عنهما التأثير والتعريف ، وهذا القدر كاف في توجيه ما عليه الإصطلاح من كون العلة المخصصة حجة .

[٨ - القول بالموجب]

السؤال الثامن - القول بالموجب (١) .

(١) سبق ص : ٢٠٥ .

النوع السابع : في السؤال ، القول بالموجب ، وحقيقة القول بالموجب : أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً لعلته ، أي حكماً لعلته ، ويستتقي الخلاف مع ذلك التسليم ، إذا توجه القول بالموجب ، فالمستدل يكون منقطعاً لامحالة ، والقول بالموجب يرد على الدليل في موضعين :

الأول : أن ينصب الدليل لإبطال مأخذ الخصم في اعتقاده .
مثاله : ما إذا قال الشفعوي (الشافعي) في مسألة استيلاد الاب جارية الابن ، لان وجوب القيمة لا يمنع وجوب المهر ، فهذا المستدل قد نصب دليلاً لإبطال مأخذ أبي حنيفة في زعمه فكأنه قال : مأخذه أن القيمة تمنع وجوب المهر ، وهذا باطل . . .
وجه ثان - في الجواب : هو أنه يبين أن النزاع واقع في ذلك ، وأنه محل الخلاف ، وأن المسألة مشهورة بذلك .

مثاله : ما إذا قال : الدين لا يمنع وجوب الزكاة ، وكذلك إذا قال في مسألة وطء الثيب ، إن الوطء لا يمنع الرد بالعيب ففي مثل هذه الصور . إذا قال : أسلم أنه لا يمنع ، ولكن لم قلت : أنه يثيب . فيقول : لا يسمع هذا القول بالموجب ، لان هذه المسائل قد اشتهرت بهذا المأخذ وعرفت بها ، وإذا كان السؤال قد وقع عن الزكاة . هل تجب على المديون أم لا ؟ وإن وطء الثيب هل يجوز معه الرد أم لا ؟ فهو محل الرخصة لمثل هذا الجواب . أما إذا كان السؤال عبر المانع ، فلا خلاف في جوازه .

الموضع الثاني : من مواضع القول بالموجب : أن لا يتعرض للمأخذ ، ولكنه يذكر الدليل على حكم يمكن المعارض من تسليمه مع بقاء الخلاف .

ومثاله إذا قال الحنفي - في مسألة وجوب الزكاة في الخيل - إنه حيوان تجوز المسابقة عليه ، فوجب فيه الزكاة ، قياساً على الإبل . فيقول الشفعوي (الشافعي) أنا قائل بموجبه ، فإنها تجب فيه الزكاة ، ولكن زكاة التجارة . . . شرح جدل الشريف الورقة ١٤٦/آ - ب والورقة ١٤٧/آ - ب .

قال الجويني : وأما القول بموجب العلة : فهو موافق للخصم في حكمها ، مع خروج موضع النزاع عنه . الكافية في الجدل ص : ٦٩ ، ولمزيد من المعلومات ينظر - تقويم الأدلة للدبوسي : الورقة ١٢٩/ب - ١٣٠/آ - ب . وقواطع الأدلة للسمرقاني : الورقة ٢٤٣/أ - ب ، والكافية في الجدل ص : ١٦١ ، وأصول السرخسي ٢٦٦/٢ - ٢٦٩ ، وشرح العبد الأجي علي مختصر المنتهي ، والمنخول ص ٢١٢ - ٢١٣ ، والمسودة ص : ٣٨١ ، ومرفاة الأصول ص ٢٥ ، مرآة الأصول ص : ٢٦١ ، واللمع ص : ٧٢ ، ومطالع الانوار للارموي ص : ١٨١ .

وهو : تسليم ما جعله المستدل موجباً لعلته ؛ مع استبقاء الخلاف [٩١/آ] وله موردان :

أحدهما - إن يجعل المستدل موجب دليلاً ما يعتد أنه الحكم المسؤول عنه ، فيتبين بالقول بالموجب أنه ليس كذلك .

مثاله : قول الحنفي - في الإعتكاف - لبث في مكان مخصوص ، فلا يكون قرينة في نفسه ، كالوقوف بعرفة .

فيقول خصمه : أنا قائل بموجبه ، فإنه لا يكون قرينة بنفسه ؛ بل لا بد من النية ، ولا يلزم من ذلك اشتراط الصوم .

الثاني - أن يبنى كلامه على ما يعتد كونه مأخذاً متعيناً للخصم ، ويكون الأمر بخلافه .

مثاله : قول الشافعي - في وجوب الزكاة على المديون - دين محله الذمة ؛ فلا يمنع وجوب الزكاة كال كفارة (١) .

فيقول الخصم : أنا قائل بموجبه ، فإن الدين ليس بمانع عندي ، ولا يلزم من انتفاء المانع ثبوت الحكم ؛ لأنه يستدعي [٩١/ب] مقتضياً .

والجواب عن النوعين ؛ من أوجه ثلاثة :

الأول - أن السؤال وقع عن عين (٢) ما جعل موجباً في الدليل ،

(١) أورد سبط ابن الجوزي هذه المسألة وفرق بين الدين الذي له مطالب والدين الذي ليس له مطالب : إثار الانصاف ص : ٦٢ .

(٢) في (خ) : (غير) .

والجواب بالفتوى مطابق له .
 الثاني - نُفسر (١) كلامه على وجه يتضح به (٢) أن الذي ذكره هو محل النزاع .
 الثالث - بيان أنه يلزم مما ذكره محل النزاع ، فلا يمكن استبقاء الدليل .

واختلف العلماء في تكليف المُعْتَرِض إبداء مآخذ (٣) القول بالموجب ، بحيث يقول - في مثال الرع الثاني ، مُنْصِماً إلى ما قاله أولاً - أنما لم تجب الزكاة على المديون ، لأن الغنى سبب أو شرط وقد انتفي ؛ فانتفي الوجوب لذلك ، . فصار الجماهير إلى اشتراطه ، والإصطلاح الآن [٩٢/آ] على خلافه .

ومتى كان حكم الله عاماً ؛ فقال المُعْتَرِض - بالموجب - خاصاً ، لم يصح (٤) ، لأن دعواه القول بالمرجب ؛ والموجب عام ، فلم يف بدعواه .

(١) في (خ) : (تفسير) .

(٢) (به) ليست في (خ) .

(٣) في (ل) : (ما أخذ) .

(٤) أي : لم يصح قول المُعْتَرِض بالموجب لتناقضه .

[٩ - القلب]

السؤال التاسع - القلب (١) .

(١) النوع التاسع في سؤال القلب : وهو أيضاً نوع من المعارضة وإن كان فيه مشابهة الاعتراض ، ولكن من الوجه الذي كانت المعارضة اعتراضاً . . . والقلب ينقسم قسمين : الأول : أن يقول المُعْتَرِض للمستدل : ما ذكرته من الدليل يدل علي ضد مقصودك ، ولا يدل علي مقصودك .

مثاله : ما إذا قال الحنفي : - في الحال - أنه يرث لقوله - صلي الله عليه وسلم - : الخال وارث من لا وارث له ، فجعل الخال وارثاً . فيقول الشافعي (الشافعي) هذا الخبر يدل علي نقيض مذهبك ، ووجهه أنه قال : : الخال سوارث من لا وارث له ، وهذا يذكر لنفي الثبوت بطريق المبالغة . كما يقال : الجوع زاد من لازاد له ، والصبر حيلة من لا حيلة له . معناه : أن الصبر ليس بحيلة ، والجوع ليس بزداد . . . فلو أخذ طعاما معيناً فيكون ذلك أيضاً طعام من لا طعام له . وهذا كلام غير سديد ، واللفظ يشعر بما ذكرناه . ولهذا أن الخصم لم يخصص إرث الخال بانتفاء كل وارث من لا وارث له ، وإذا أنفرد ، وكذا جميع الأقارب ، الذين هم عصابات ، إنما يرثون إذا لم يكن ثم من هو أقرب منهم . وهذا هو الذي قال عنه : أنه يشبه لفساد الوضع ، ولكنه يزيد عليه دلالة علي مذهب الخصم ولا يتجه في النص بل في القياس .

القسم الثاني : - من قسمي القلب - أن يقلب علي ما استند إليه المستدل ، بأن يبين أنه يدل علي من وجه آخر ، ومعناه : أن الدليل الذي ذكره يبين أنه يدل علي مذهب المستدل ، فيدل أيضاً علي بطلانه وتارة يبين أنه يدل علي صحة المُعْتَرِض مع دلالة علي مذهب المستدل أيضاً .

مثال : ما يدل علي بطلان مذهب المستدل ، وصحة مذهب المُعْتَرِض ، ما إذا قال الحنفي - في مسألة الاعتكاف - هل يعتبر في الصوم ؟ : أنه لُبِثَ مُحَضٍّ فلا يكون قُرْبَةً بدون الصوم ، قياساً علي الوقوف بعرفة ؛ والمراد به الوقوف بعرفة في غير الحج . فيقول الشافعي (الشافعي) : لُبِثَ مُحَضٍّ فلا يشترط في كونه قربة الصوم ، قياساً علي الوقوف بعرفة ، والمراد به : يوم الحج فهذا قلب يدل علي بطلان مذهب المستدل وصحة مذهب المُعْتَرِض .

الوجه الثاني - من هذا القسم - أن يبين أنه يدل علي بطلان مذهب المستدل ، وإن لم يلزم منه صحة مذهب المُعْتَرِض ، ثم تارة يدل علي إبطال مذهب المستدل صريحاً وتارة ضمناً ، بأن يدل علي انتفاء أمر يلزم مذهب فيلزم من الوفاء به فساد المذهب .

مثال ما يدل علي بطلان المذهب صريحاً إذا قال الحنفي في مسألة مسح الرأس : أنه ركن من -

وحقيقته : أن يُعْلَقَ على العلة المذكورة في قياس نقيض الحكم فيه ،
ويجعل القياس على الأصل المذكور .
ومنهم من لم يشترط اتحاد الأصل في القلب ، ولا تعويل عليه .
ويرد على وجهين :

- أركان الوضوء فلا يكتفي فيه بما ينطلق عليه الاسم قياساً على باقي الأركان من غسل الوجه واليدين والرجلين . فيقول المعترض : هذا ينقلب عليك ، ويدل علي بطلان مذهبك صريحاً ، ووجهه أنه ركن من أركان الوضوء فلا ينقلب ، وبالربع قياساً على سائر الأركان ، فهذا يدل علي إبطال مذهب المستدل بصريحه ، ولا يلزم منه صحة مذهب المعترض . فان الذي يلزم منه أنه لا يتقدر بالربع ، بل لا يلزم أن يكتفي بما ينطلق عليه الاسم لواسطة بينهما ، وهي الاستيعاب ، وقد صار إليه صائر وهو مالك رحمه الله . ولو كانت هذه الواسطة التي بينهما لم يقل بها لكان يلزم من مذهب المستدل تعيين مذهب المعترض ، لان هذه الواسطة مهجورة ، فقد التحقت بالعدم ، لان ما لا قائل به وجوده كعدمه .

مثال الواسطة المهجورة : إذا قال الحنفي - في مسألة التخلي للعبادة - أن النوافل مسنونة ، فلا تكون أفضل من النكاح ، فيقال : فعل مسنون فلا يكون النكاح أفضل منه فهذا قلب فيه تعرض لإبطال المذهب ، ويلزم منه صحة مذهب المعترض لأنه إذا صح أن النكاح ليس بأفضل ، فالعبادة لا محالة يلزم أن تكون أفضل . إن الواسطة المتخللة بينهما وهي المساواة بينهما لا قائل بها ، فالتحقت بالعدم ، لا كمثال المسح ، فان ما حصل هناك من الواسطة قد عمل بها إمام من الأئمة .

وأمثال القسم - من القسم الأخير ، من القلب - وهو أن لا يتعرض في القلب لعين حكم الدليل ، بل لأمر يلزم من الوفاء به بطلان حكم الدليل شرح جدل الشريف الورقة ١٦٤/آ - ١٦٥/ب .

وللمزيد من المعلومات ينظر : الكافية في الجدال ص : ٣٢٢ ، والمنحول ص : ٤١٤ ، وجمع الجوامع ٣١١/٢ ، والتعريفات ص : ١٧٨ ، والحدود لابن فورك ص ١٦ ، وأصول السرخسي ٢٣٨/٢ ، وإحكام الفصول ص : ٥٩٦ ، ونهاية السؤل ٢١٢/٤ ، والتبصرة : ٤٧٧ ، وارشاد الفحول ص : ٢١٢ ، وتقويم الادلة للدبوسي الورقة ١٢١/آ ، وقواطع الادلة للسمعاني الورقة ١٤٤/آ فقد قال السمعي : المعارضة بعة المعال تسمى قلباً وتسمى مشاركة في الدليل

أحدهما - أن يُصْرَحَ الْمُعْتَرِضُ بِدِلَالَتِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ ، كما لو قال الحنبلي : طهارة تراد للصلاة ، فلا تحصل بغير الماء ؛ كطهارة الحدث .
فيقول الحنفي : طهارة تراد للصلاة ؛ فتحصل بغير الماء ؛ كطهارة الحدث ؛ فإنها تحصل بالتيمم .

والجواب : بمنع^(١) حكم الأصل . فإن الحاصل بالتيمم إباحة لاطهارة ، وبالفرق^(٢) [٩٢/ب] وغير ذلك من الأجوبة القاذحة في صحة النظم المذكور .

الوجه الثاني - أن يبين أنه يتضمن إبطال مذهب المعلل ؛ إما صريحاً وإما إلزاماً .
أما الصريح : فظاهر .

وأما الإلزام : فهو المعبر عنه بقلب التسوية ؛ كما لو قال حنفي : - في طلاق المكره - إيقاع^(٣) طلاق من مكلف مالك للطلاق ؛ فوجب أن يكون حكم الإيقاع ، والإقرار فيه سواء ؛ كالمختار .

والجواب : ببيان^(٤) انتفاء الدلالة ، في جانب المعترض أو ترجيح^(٥) جانبه ؛ ببعض الترجيحات^(٦) .

(١) في (ل) (منع حكم) .

(٢) أنظر الفرق ص : ٣٢٤ .

(٣) في (ف) : (إيقاع) وهذا لامعني له .

(٤) في (خ) : (بيان) .

(٥) في (ل) : (أو يرجح) .

(٦) سيأتي الترجيح ص : ٤٥٢ .

وقد ألحق بعضهم - بهذين الوجهين - وجهاً ثالثاً .

ومثاله : أن يقول الحنبلي [٩٣/آ] - في النكاح بلفظ الهبة - لفظ
ينعقد به غير النكاح ؛ فلا ينعقد به النكاح ؛ كالرهن .

فيقول الحنفي : انعقاد غير النكاح به حجة لي دونك ، فإن ذلك نوع
اعتبار في العقود الشرعية ، فيكون اعتباره - في عقد آخر من العقود
الشرعية - أولى من الإلغاء .

ولست أختار ذلك ؛ لأنه لا يمكن رده إلى أصل المستدل ، فيكون
منقوضاً بصورة لا تحصى ، أقربها الأصل المذكور ؛ على أنه قد أغنى عن
حاصله ما أدرج في سؤال فساد الوضع (١) .

[١٠ - المعارضة]

السؤال العاشر - المعارضة (١) .

وهي : إبتداءً بدليل يدل على نقيض مرام المستدل .

والجواب : بالقدح في الدليل المعارض ، بطريق من الطرق - التي

أوضحنا إيرادها على أنواع الأدلة (٢) - أو [٩٣/ب] بوجه من وجوه
الترجيحات (٣) .

وكان (٤) المعارض معترضاً ؛ إلى أن شرع في ذكر المعارضة ، فصار

(١) المعارضة : واختلفوا في انها سؤال مقبول أم لا ؟ قال بعض الفقهاء إنها لا تقبل لأن
المعارضة لا معنى لها إلا الاستدلال بدليل في مقابلة دليل ودعوي في مقابلة دعوي ، وحق
المعارض أنه يبطل دعوي المستدل ويجرح بينته ، لأنه يسكت عن بينته ويعارضه بدعوي
أخري

وقالوا - أيضاً - لو كان هذا سؤالاً مقبولاً ، فأنما يقبل لانه عارض الدليل فأبطله . والدليل أيضاً قد
عارض هذا السؤال فأبطله فلا يجب جوابه .

. والمختار أن المعارضة سؤال صحيح ، لان المعارض بالمعارضة يكون هادماً لكلام المستدل
من حيث أن دليله إذا صار معارضاً بتعصبه فلا يفيد فائدة لان الدليل المعارض لا يمكن العمل
به ، وإذا لم يمكن العمل به فقد ألحق بالعدم شرح جدل الشريف الورقة ١٦٧/ب -
١٦٨/آ .

وللمزيد من التفصيلات حول المعارضة ينظر تقويم الادلة الورقة ١٢٢/ب ، وقواطع الادلة
للسمعاني الورقة ٢٤٧/آ ، والكافية في الجدل ص : ٤١٨ ، والمنحول ص : ٤١٦ ، والاحكام
للأمدي ٨٠/٤ ، وأصول السرخسي ٢٤٢/٢ - ٢٤٦ ، والمسودة ص ٣٩١ - ٣٩٥ ، وارشاد الفحول
ص : ٢١٦ ، وإحكام الفصول ص : ٥٩٨ - ٦٠٣ ، وشرح مختصر المنتهي ص : ٤٣٥ .

(٢) أنظر ص : ١٧٢ .

(٣) أنظر ص : ٤٧٤ .

(٤) في (ل) : (فكان) .

(١) تقدم تفصيل فساد الوضع ص : ٢٨٠ .

مُسْتَدَلًا^(١)؛ يلزمه ما يلزم المُسْتَدَلُّ في مراسم النَّظَرِ، إلا في التَّرجيح^(٢) والمُسْتَدَلُّ إذا أخذ في إبطالِ المعارضةِ، صار معترضاً إلا في بيانِ وجوبِ التَّرجيحِ، فإنَّ المعارِضَ يكفيهِ المساواة^(٣)، والمُسْتَدَلُّ لا يستغنى عنِ التَّرجيحِ؛ في الإعتراضِ على المعارضةِ.

وصار قومٌ إلى ردِّ سؤالِ المعارضةِ.

وقالوا: المعارِضُ هادِمٌ، والمعارِضةُ بناءٌ، فلا يُمكنُ منْ وظيفتِهِ الهدْمُ مِنَ البناءِ^(٤).

وذلك مذهبٌ باطلٌ، لأنَّهُ مَهْمَا صحَّ حُكْمُ المَعْتَرِضِ؛ كان هدماً لدليلِ المُسْتَدَلِّ - ضرورةً - لتَعَذُّرِ الجمعِ^(٥) بين الحكمين.

(١) أنظر ص: ١٢٦، رقم ٤٥. و ص: ١٧٢.
(٢) أنظر ص: ٤٢٥.
(٣) أنظر ص: ١٦٩.
(٤) في (ل) و (خ): (فلا يُمكنُ منْ وظيفتِهِ الهدْمُ مِنَ البناءِ).
(٥) في (ل): (الحكم).

(١) أنظر ص: ١٢٦، رقم ٤٥. و ص: ١٧٢.
(٢) أنظر ص: ٤٢٥.
(٣) أنظر ص: ١٦٩.
(٤) في (ل) و (خ): (فلا يُمكنُ منْ وظيفتِهِ الهدْمُ مِنَ البناءِ).
(٥) في (ل): (الحكم).

فصل

وراءَ مذكرناه - من الأسئلة العشرة^(١) - أسئلة [٩٤/آ] آخرُ،

(١) . . . القياس: ويتوجه عليه من الاعتراضات أربعة عشر اعتراضاً. الاستفسار. وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، والمنع، والتقسيم، والمطالبة، والنقض، والقول بالموجب والقلب، وعدم التأثير، والفرق، والمعارضة، والتعدي، والتركيب، وهذا هو ترتيبها في الإيراد أيضاً إلا في عدم التأثير، فإنه قبل النقض فإنه يدعي أن وصفاً من العلة لا أثر له، والنقض إنما يرد بعد صلاحية العلة، وأنه قد وجد دليل صحتها، ولكن فأت شرط الصحة وهو الإطراد، وفي النقض لأنه معارضة فيؤخر عن القول بالموجب، وهذه الاعتراضات لا يجب اجتماعها في كل قياس، بل جملة ما يرد عليه لا يخرج عن هذه الجملة . . . صرح جدل الشريف الورقة ٨٠/ب - ٨١/آ.

وقد ذكر الآمدي خمسة وعشرين اعتراضاً في الأحكام ٦٠/٤ - ١٠٢، وأعقب ذلك بخاتمة في ترتيب الأسئلة الواردة علي القياس فخالف ما أورده صاحب الإيضاح، أنظر الأحكام ١٠٢/٤ - ١٠٣.

وقال ابن الحاجب: الاعتراضات راجعة إلي منع أو معارضة، وإلا لم تُسمَعْ، وهي خمسة وعشرون، شرح مختص المنتهي للعصدي ص: ٤١٨ - ٤٤٨.

الاعتراضات - أي ما يعترض به المَعْتَرِضُ علي كلام المُسْتَدَلِّ - وهي في الأصل تنقسم إلي ثلاثة أقسام: مطالبات، وقوادح، ومعارضة، لان كلام المَعْتَرِضِ إما أن يتضمن مقدمات الدليل أولاً. (الأول) المعارضة. (والثاني) إما أن يكون جوابه ذلك الدليل أولاً: (الأول) المطالبة. (والثاني) القدح.

وقد أطنب الجدليون في هذه الاعتراضات ووسعوا دائرة الأبحاث فيها حتي ذكر بعضهم منها ثلاثين اعتراضاً، وبعضهم خمسة وعشرين، وبعضهم جعلها عشرة، وجعل الباقية راجعة إليها فقال: هي، فساد الوضع، فساد الاعتبار، عدم التأثير، القول بالموجب، النقض، القلب، المنع، التقسيم، المعارضة، المطالبة.

والكل مختلف فيه، إلا المنع والمطالبة، وهذا يدل علي الإجماع علي المنع والمطالبة، وفيه أنه قد خالف في المنع غير واحد، منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وخالف في المطالبة شذوذ من أهل العلم . . .

وقد ذكرها جمهور أهل الأصول في أصول الفقه، وخالف في ذلك الغزالي، فأعرض عن -

اصطلاح المحققون على تركها ؛ فأغفلناها ؛ نظراً إلى أن ما ذكرناه^(١) أغنى عنها ، وصح^(٢) لقيام الدليل على بطلان أكثرها .

= ذكرها في أصول الفقه ، وقال : إنها كالعلو عليه وأن موضع ذكرها علم الجدل . . .

وسنذكرها هنا ثمانية وعشرين اعتراضاً . . . ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٨ .

قلت : أن ادعاء الشوكاني أن الغزالي أعرض عن ذكرها ، هو إعراض عن الحقيقة ، وإعترض عليه بما يلي :

لقد قال الغزالي - رحمه الله - : الباب العاشر في الاعتراضات وهي تنقسم إلى صحيح وفساد ، والصحيح ثمانية أنواع : المنع . . . القول بالموجب . . . النقض . . . إبانة عدم التأثير في وصف العلة إما في الفرع أو في الأصل . . . القلب . . . فساد الوضع . . . المعارضة . . . الفرق . . .

القسم الثاني في الاعتراضات الفاسدة : ولا مطمع في استيعابها ، ولا ضبط لها ، ولكن مجموع ما يقصد ذكره ، مما تداولته اللسنة ، سبعة أنواع : ادعاء قصور العلة علي محل النص . . . منع المعلل من الاستدلال لفساد الفرع علي فساد الأصل . . . مطالبة المعلل بطرد علته في قاعدة تباعد ما فيه بطرد الكلام . . . كل فرق مستندة الاتفاق في الأصل والاختلاف في الفرع . . . قلب العلة معلولاً . . . ادعاء تراخي الدليل علي المدلول في مسألة النية إذا قسنا علي التيمم . . . أن نقول اقتصر علي صورة المسألة ، فأين المسألة إن كانت هي العلة ؟ وأين العلة إن كانت هي المسألة ؟ . . .)) المنحول من تعليقات الأصول ص : ٤٠١-٤٢٥ .

وقد ذكر السمعاني : ثلاثة عشرة وجهاً من وجوه الاعتراض علي القياس فقال : : أحدها : الاعتراض بأن الحكم الذي نصب له العلة لا يجوز اثباته بالقياس . والثاني : الاعتراض بأن ما جعله أصلاً لا يجوز أن يكون أصلاً . والثالث : الاعتراض بأن ما جعله علة لا يجوز أن يكون علة . والرابع : الاعتراض بالممانعة في الأصل . والخامس : الاعتراض بطلب تصحيح العلة . والسابع : الاعتراض بالقول بموجب العلة . والثامن : الاعتراض بعدم التأثير . والتاسع : الاعتراض بالنقض . والعاشر : الاعتراض بالكسر . والحادي عشر : الاعتراض بفساد الوضع . والثاني عشر : الاعتراض بالقلب والثالث عشر : الاعتراض بالمعارضة . . . قواطع الأدلة الورقة ٢٣٥/ب - ٢٣٧/آ .

(١) في (ل) و (خ) : (ما أوردها) .

(٢) (صح) من (ل) فقط .

منها : سؤال التقسيم ؛ وإنما يرد عند الإجمال^(١) ، وفي الإستفسار غنية عنه .

ومنها : منع العلة في الأصل : وذلك مستغنى عنه بسؤال المطالبة ويسؤال المنع .

ومنها : عدم التأثير وهو : أن يبين اشتمال الدليل على ما يثبت الحكم بدونه ، وهو مناقشة لفظية ، والمناقشات مما لا تنحصر ؛ فلا تراحم الأسئلة الفقهية .

ومنها : سؤال التركيب : وهو غير صحيح لاشتماله على منع حكم ؛ على مذهب إمام يتيقن منه النص^(٢) على ذلك الحكم^(٣) بناءً على عجز حصل للمناظر مع خصمه ، ولا يخفي فساد [٩٤/ب] ذلك لأنه لا يلزم من عجز المقلد ؛ عجز المقلد^(٤) .

ومنها : العكس^(٥) : وهو غير لازم ، إذ يجوز أن يكون للحكم علل متعددة ، فيثبت الحكم^(٦) لوجود أحدها ، ولا يلزم العكس .

واعلم : أن الأسئلة - علي تباين دلالاتها - يصح إيرادها في المجلس الواحد ، من الواحد ، لأنه يقدّر نزوله عن الأول ، فيصح منه إيراد الثاني

(١) في (ل) : (الاحتمال) .

(٢) في (خ) : (النقض) .

(٣) (الحكم) ليست في (ل) .

(٤) (المقلد) ليست في (ل) .

(٥) أنظر ص : ١٣٤ ، رقم : ٧٢ .

(٦) (الحكم) ليست في (خ) .

أَوْ يَقْدَرُ إِيرَادُهَا مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لَا يَسْقُطُ الْجَوَابُ عَمَّا
يَتَضَمَّنُ (١) مِنْهَا الْمَنْعُ (٢) :

أَوَّلًا - بِالتَّسْلِيمِ الْمَذْكُورِ .
ثَانِيًا - فِي الْإِعْتِرَاضِ .

هَذَا آخِرُ الْكَلَامِ فِي الْقِيَاسِ ؛ اسْتِدْلَالًا ؛ وَاعْتِرَاضًا ؛ وَجَوَابًا .

[الِاسْتِدْلَالُ]

وَأَمَّا الْإِسْتِدْلالاتُ (١) : فَقَدْ أَسْلَفْنَا اخْتِيَارَ خَمْسَةِ عَشَرَ نَظْمًا
مِنْهُمْ (٢) ، وَذَكَرْنَا كُلَّ نَظْمٍ مِنْهَا فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ ،
وَأَتَّبَعْنَا إِيرَادَ التَّحْرِيرِ [٩٥/آ] بِإِيضَاحِ التَّقْرِيرِ ، وَهَذَا حِينَ الشَّرُوعِ فِي
الْإِعْتِرَاضِ عَلَى كُلِّ نَظْمٍ مِنْهَا ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ . وَكُنَّا ضَمَمَّا فِي
أَوَّلِ هَذَا الْمَوْجُزِ (٣) تَضْمِينَ عَشْرِينَ مَسْأَلَةٍ ؛ لِمَعَانٍ أَفْصَحْنَا هُنَاكَ (٤) ،
بِفَوَائِدِهَا ، فَذَكَرْنَا - فِي النُّصُوصِ مِنْهُمْ - خَمْسَ مَسْأَلٍ (٥) مُسْتَوْفَاةٍ
بِأَدْلَتِهَا ، وَاعْتِرَاضَاتِهَا ، وَجَوَابَاتِهَا .
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ عَشَرَ نَظْمًا تَكْمُلُ عِدَّةَ الْمَسَائِلِ الْعَشْرِينَ .

[الْمَسْأَلَةُ : ٦ .]

فَنَقُولُ أَمَّا الْإِعْتِرَاضُ عَلَى النَّظْمِ الْأَوَّلِ (٦) - وَصِيغَتُهُ : وَجَدَ

(١) ذَكَرَ الْأَمْدِيُّ : أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ هُوَ الْأَصْلُ السَّادِسُ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ ، الْأَحْكَامُ ١٠٤/٤ وَمَا بَعْدَهَا .

وَأَمَّا مَعْنَاهُ - فِي اللَّغَةِ - فَهُوَ اسْتِفْعَالٌ ، مِنْ طَلَبِ الدَّلِيلِ وَالطَّرِيقِ الْمُرْشِدِ إِلَى الْمَطْلُوبِ .

وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ ، فَانْه يَطْلُقُ تَارَةً بِمَعْنَى ذِكْرِ الدَّلِيلِ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الدَّلِيلُ نَصًّا أَوْ أَجْمَاعًا أَوْ

قِيَاسًا ، أَوْ غَيْرَهُ ، وَيَطْلُقُ تَارَةً عَلَيَّ نَوْعٍ خَاصٍّ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْلَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ بَيَانُهُ هَاهُنَا .

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ دَلِيلٍ لَا يَكُونُ نَصًّا وَلَا أَجْمَاعًا وَلَا قِيَاسًا الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ١٠٤/٤ .

(٢) أَنْظَرْ ص : ١٧٢ .

(٣) أَنْظَرْ ص : ١٠٣ - ١٠٥ .

(٤) فِي (ل) : (أَفْصَحْنَا لَكَ) .

(٥) أَنْظَرْ ص : ٢٥٧ - ٢٥٦ .

(٦) أَنْظَرْ ص : ١٧٤ .

السَّبَبُ^(١) ، وهو دليلُ المسألةِ السادسةِ ؛ وهى : قطعُ الأيدي باليد^(٢) .
فمن أوجه :

الأولُ - أن قولكم : وجدَ السَّبَبُ ؛ استدلالٌ بِمُقَدِّمَةٍ واحدةٍ ، فلا يجوزُ ؛ لإجماعهم على أن المُقدِّمةَ الواحدةَ لانتِيجةِ لها^(٣) .

السؤال الثاني - لانسَلَمَ وجودُ السَّبَبِ .
قولكم : القطعُ العمدُ العدوانُ سببٌ [٩٥/ب] لمناسبته واعتباره .
قلنا : أما المناسِبةُ ؛ فممنوعةٌ ؛ لأنَّ الصادرَ من كُلِّ واحدٍ - من الشركاء - بعضُ القطعِ ، فلا يُناسبُ كُلُّ القطعِ ، لأنَّ إلزام^(٤) أعلى
المفسدتين - دفعا لأدناهما - لا يكونُ مناسباً^(٥) .
والإعتبارُ^(٦) - أيضاً - ممنوعٌ .

(١) وجد السبب ، فثبت الحكم . ووجد المانع وفات الشرط ، فينتفي الحكم ، فإنه دليل من حيث أن الدليل ما يلزم من ثبوته لزوم لمطلوب قطعاً ، أو ظاهراً ، ولا يخفى لزوم المطلوب من ثبوت ما ذكرناه ، فكان دليلاً ، وليس هو نصاً ولا أجماعاً ولا قياساً فكان استدلالاً . . . الأحكام للآمدي ١٠٤/٤ .

(٢) ذكر سبط ابن الجوزي هذه المسألة في إثار الانصاف ص : ٣٩٠ .
(٣) قال الآمدي - عن الدليل - : وأقل ما يتركب من مقدمتين ، ولا يزيد عليهما . وكل مقدمة تشمل علي مفردين ، الواحد منهما مكرر في المقدمتين ، سمي : حداً أوسطاً ، المفردان الآخرا اللذان بهما افتراق المقدمتين ، منهما يكون المطلوب اللازم ، ويسمي أحدهما - وهو ما كان محكوماً به في المطلوب - حداً أكبر . وما كان منهما محكوماً عليه في المطلوب يسمي : حداً أصغر . والمقدمة التي فيها الحد الأكبر ، كبري . والتي فيها الحد الأصغر ، صغري . . . الأحكام ١٠٥/٤ - ١٠٦ .

(٤) في (ل) و (خ) : (الزمام) .
(٥) أنظر ص : ٣٠٠ .
(٦) أنظر ص : ٢٨٢ .

وبيان الفرق^(١) - بين الواحد وما نحن فيه - من أوجه :

أحدهما - أنه وجد ثم^(٢) كُلُّ القطع ، وهنا^(٣) بعضه فافترقا .

وثانيهما - أن توقع^(٤) القطع ثم أكثر لتوقفه على داعية واحدة ، وها

هنا - يتوقف على دواع ، فلئن عارضتم ذلك - بالقوة عند الإشتراك - قلنا : إذا تختلف^(٥) المظان فيمتنع القياس .

وثالثها - أن الزجر^(٦) ثم أتم ؛ لأن احتمال العفو^(٧) فيه - على

المال - أقل ؛ فإن احتمال حصول المال من واحدٍ أضعفُ من احتمال حصوله [٩٦/آ] من جماعة ؛ ذلك الواحد منهم .

السؤال الثالث - المعارضة بالنص والحكم والمعنى .

أما النص : فقولُه تعالى : ﴿ مِنْ عَمَلٍ سَيِّئَةٍ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾^(٨) .

وأما الحكم : فهو أن القصاص لا يجري في العظام ؛ لوهم التفاوت ،

فوجب أن لا يجري - ها هنا^(٩) - ليقين التفاوت .

(١) أنظر ص : ٢٨٢ .

(٢) أنظر ص : ٣٢٤ .

(٣) ثم :- بفتح التاء والميم المشددة - بمعنى : هناك .

(٤) في (خ) : (ها هنا) .

(٥) في (ل) : (يوقع) .

(٦) في (خ) : (تخلف) .

(٧) في (ف) : (الزحر) وفي (ل) (الزحر) وفي (خ) : (الرجز) .

(٨) في (ل) : (العقوبة) .

(٩) سورة غافر ، الآية : ٤٠ .

(١٠) في (ل) و (خ) : (هنا) .

وأما المعنى : فنقول : القصاص لا يجري في الصحيحة مع الشلاء ، فوجب أن لا يجري - هاهنا - ليقين التفاوت .
وتقريره : هو (١) أن انتفاء القصاص - ثم (٢) - من المناسب تعليقه بدفع الضرر الحاصل باستيفاء القدر الزائد على ما وقعت الجناية (٣) - به ، وهذا - بعينه - موجود - هاهنا (٤) - فوجب القول بانتفاء القصاص .
والجواب عن الأول - أن الاستدلال إنما هو بمقدمتين ، ولكن أهملت إحداهما - لظهورها - على ما أوضحناه [٩٦/ب] في تقرير هذا النظم (٥) .

وعن الثاني - إننا قد دللنا على وجود السبب بالمناسبة والإعتبار ، ومنع المناسبة لا يستقيم ؛ فإن القطع عند الإنفراد كان مناسباً لأجل المفسدة الحاصلة منه ؛ وهي البيئونة (٦) ، نظراً إلى توقع وجود (١) (هو) من (خ) .

(٢) ثم - بالفتح - اسم يشار به بمعنى : هناك للمكان البعيد ، ظرف لا يتصرف ، فقول من أعربه مفعولاً لرأيت - في - وإذا رأيت ثم . وهم . . . ، القاموس ، مادة : ثمة .
(٣) الجناية : ما يجتنبه من شر . أي يحدثه . تسمية بالمصدر من جني عليه شراً ، وهو عام إلا أنه خص بما يجرم من الفعل ، وأصله من جني الثمر هو أخذه من الشجر . . . وقيل : وهي مصدر وأريد بها الحاصل بالمصدر بدليل جمعها ، والمصدر لا يجمع . . . ، أنيس الفقهاء ص : ١٤٣ ، وأنظر المغرب ١٦٦/١ ، والصحاح ٢٣٥/٦ ، ولسان العرب ١٤/١٥٤ ، والمصباح المنير ١٧٦/١ ، والقاموس المحيط ٣١٥/٤ : مادة جني ، وأنظر الدرر ١/٢٣٩ ، وحاشية ابن عابدين ٥٤٣/٢ ، وشرح فتح القدير ٣/٣٤ ، والمدونة ١/٤٣٢ ، والمجموع ٧/٢٩٢ ، والمغني ٢/٤٢٩ .
(٤) في (ل) : (هاهنا) .
(٥) سبق ص ١٧٤ .

(٦) البيئونة : مصدر بان الشيء عن الشيء : أي انقطع عنه وانفصل بيئونةً ويئونةً .
وقولهم : أنت باين مؤول - كحائض وطالق - وأما طلقة باينة . وطلاق باين مجاز ، والهاء للفصل . . . واليون : الفضل والمزية ، يقال : بانه يبينه ويبيونه : وبينهما يون بعيد ، وبين بعيد والواو أفصح . . . ، أنيس الفقهاء ص : ١٥٨ .
والبيئونة : في الشرع هي الفرقة بين الزوجين بطلاق وهي علي نوعين : صغير وكبير . =

ذلك كثيراً ، وصلاحيّة إفضاء القصاص إلى انتفائه (١) .
ولاشبهة أن توقع ذلك من الجماعة أغلب ، فإن الواحد يقاوم (٢)
الواحد ، ويدفعه عن القطع ويمنعه ، بخلاف الجماعة ، فإن الواحد يعجز عن مقاومتهم وممانعتهم - لامحالة - ومفسدته لا تختلف ، وصلاحيّة إفضاء القصاص - في حقهم - إلى انتفائه أتم ؛ لأنه ينتفي القطع المشترك عليه بامتناع كل واحد من الشريكين ؛ إذا خاف القصاص ، وانتفاء ما ينتفي لامتناع [٩٧/آ] أحد الشريكين لابعينه أكثر من انتفاء ما ينتفي لامتناع أحدهما - عيناً - وإذا لاحت المناسبة ؛ فما ذكره من الزيادة من قبيل المعارض ، والمناسبة لا تنخرم بالمعارض ، على ما سبق .

ومنع الإعتبار لا يصح .

وعن الفرق الأول جوابان :

أحدهما - لأنسلم أن الموجود هنا (٣) بعض القطع من كل واحد ؛ بل كل القطع ، لأن القطع ؛ عبارة عن إمرار السكين على المحل ، والتحامل عليه بحيث لولاه لما حصلت البيئونة ، وهذا موجود في محل النزاع .

= فالصغري : هي التي تفيد انقطاع الملك فقط كما يحصل بواحدة أو اثنتين ، فلا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين . والكبرى : هي التي تفيد انقطاع الحل بالكلية كما يحصل بالثلاث .
أنظر : الكليات ص : ٩٤ ، وطلبة الطلبة ص : ٢١٢ ، والمغرب ١/٩٨ ، والمصباح المنير ١١٢/١ ، والصحاح ٥/٢٠٨٣ .

(١) في (ف) : (انتفاء) .

(٢) في (ل) : (مقاوم) .

(٣) في (خ) : (هاهنا) .

الثاني - إننا نقول : وجد - من الكل - كل القطع ؛ لامحالة ؛ فيوجب عليهم قطعاً كاملاً ، على حسب صدوره منهم ، ثم نأخذ الزيادة ضرورة استيفاء المستحق .

فلن قالوا : يلزم من ذلك إبطال عصمة (١) الزيادة ضرورة (٢) ، [٩٧/ب] وفيما ذكرناه يلزم منه (٣) إبدال حق القصاص بالدية ، والإبدال أهون .

قلنا : هذا معارض بترجيحين : أحدهما - أن فيما ذكرناه رعاية جانب المجنى عليه ، وما زال الشارع يرجح جانبه .

الثاني - إن فيه رعاية جانب الجاني ، والمجنى عليه . أما المجنى عليه فماسبق .

وأما الجاني : فامتناعه عن هذه الجناية ، بشرع القصاص . والفرق الثاني - ممنوع ، فإن حصول القطع من الجماعة أغلب ؛ على ماسبق .

وأما اختلاف المظان (٤) ، فغير مانع من القياس إذا عرفت الحكمة (٥) ، وبيان الرابطة (٦) بين المظنتين دليل على الإحاطة بأصل

(١) سبق حد العصمة ص : ١٢٤ ، رقم : ٤٢ .

(٢) (ضرورة) ليست في (ل) ولا في (خ) بل في (ف) .

(٣) في (خ) : (من ذلك) .

(٤) في (ف) : (المضان) بالضاد وهو تصحيف .

(٥) قال الكندي : « وأما الحكمة : فهي فضلية القوة النطقية ، وهي علم الأشياء الكلية بحقائقها ، واستعمال ما يجب استعماله من الحقائق » ، المصطلح الفلسفي ص : ٢٠١ .

(٦) قال الآمدي : « وأما الرابطة ، فعبرة عن ما يوجب جعل أحد جزأي العملية موضوعاً ، والآخر محمولاً ، كهو ، وكان ، ويكون ، ووجد ، ويوجد ، ونحو ذلك . . . » المصطلح ص : ٣٢٥ .

الحكمة ووصفها ، وقد بينا الرابطة .

والفرق الثالث - معارض بنقيضه ، فإن ثم يتعذر (١) الجمع بين

القصاص والدية ، فمتى رغب في الدية لا يمكنه استيفاء [٩٨/أ] القصاص ، وهاهنا يمكنه الجمع ؛ بأن يصلح أحدهما على المال بقدر حصته ، ويستوفي القصاص من الآخر ، فيكون الزجر أتم .

وأما المعارضة ؛ فنقول : بموجب الآية (٢) لأننا لانوجب قصاصاً زيادة على المثل ، على ماسبق .

وأما العظام : فانتفي القصاص فيها ، لجهل القدر المستحق غالباً ، لعدم المرد المرجوع إليه فيها ، وإذا لم نعلم (٣) الزيادة ؛ التي تقع من ضرورة استيفائه ، فإن ما وراءها - ممتنع (٤) - استيفاؤه ، فانتفي القصاص لذلك .

وأما المعنى فجوابه : أن التفاوت ثم (٥) في الصفة ، وهنا (٦) في الأجزاء ، والتفاوت في الأجزاء ، قد ألغناه غير مانع ، فإننا نقطع اليد الكبيرة - إلى أبعد غاية في الكبر - باليد التي هي في أنهي درجات الصغر ، ونأخذ (٧) الجماعة بالواحد ، ثم إننا لا [٩٨/ب] نقلل المسلم

(١) في (خ) : (تعذر) .

(٢) سورة غافر ، الآية : ٢٠ .

(٣) في (خ) : (تعلم) .

(٤) في (ف) : (ممتنعاً) .

(٥) ثم ، أنظر ص : ٣٥٢ هامش رقم ٣ .

(٦) في (خ) : (هاهنا) .

(٧) في (ل) : (ويأخذ)

بالمُستأمن لتفاوتهما في الصِّفة ، فلا يلزم من اعتبار التفاوت ثمَّ اعتباره هاهنا (٢) ، والحالة هذه ، والله أعلم .

[الْمَسْأَلَةُ : ٧]

والإعتراضُ على التَّمسُّكِ بوجودِ الملزوم^(١) - في القتلِ بالْمُثَقِّلِ^(٢) ، وهو دليلُ المسألةِ السَّابِغَةِ^(٣) - هو^(٤) أننا نقول : لانْسَلِمَ وجودَ الملزومِ .

(١) أنظر النظم الثاني : ص : ١٧٦ .

والملازمة : - لغة - امتناع انفكاك الشيء عن الشيء ، واللزوم والتلازم بمعناه . واصطلاح : كون الحكم مقتضياً للآخر علي معني أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاءً ضرورياً . كالدخان للنار - في النهار - والنار للدخان - في الليل - .

الملازمة العقلية : ما لا يمكن للعقل تصور خلال اللازم ، كالبياض للأبيض ، ما دام أبيض . الملازمة العادية : ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كفساد العالم - علي تقدير تعدد الآلهة ، بإمكان الاتفاق .

الملازمة المطلقة : هي كون الشيء مقتضياً للآخر ، والشيء الأول : هو المسمي بالملزوم ، والثاني : هو المسمي باللازم ، كوجود النهار لطلوع الشمس ، فإن طلوع الشمس مقتضى لوجود النهار ، وطلوع الشمس ملزوم ، ووجود النهار لازم .

الملازمة الخارجية : هي كون الشيء مقتضياً للآخر في الخارج . أي في نفس الأمر ، أي كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ، ثبت تصور اللازم فيه - كالمثال المذكور - وكالزوجية للاثنتين - فإن كلما ثبت ماهية الاثنتين في الخارج . ثبت زوجيته فيه .

الملازمة الذهنية : هي كون الشيء مقتضياً للآخر في الذهن أي : متي ثبت تصور الملزوم في الذهن ، ثبت تصور اللازم فيه ، كلزوم البصر للعمي ، فإنه كلما ثبت تصور العمي في الذهن ثبت تصور البصر فيه . ، التعريفات ص : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) ذكر هذه المسألة سبط ابن الجوزي في كتاب إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف ص : ٣٩٢ - ٣٩٤ ، وذكرها الزنجاني في كتاب تخريج الفروع علي الأصول ص ٣٢٤ - ٣٢٥ . كما ورد تفصيل هذه المسألة في كتاب المنهاج ومعه مغني المحتاج ٣/٤ ، والمهذب ١٧٦/٢ ، والكافية في الجدل ص : ٥١٢ .

(٣) أنظر النظم الثاني ص : ١٧٦ .

(٤) في (خ) : (وهو) .

قولكم : ملزوم القصاص ؛ القتل العمد الذي لا شبهة له ، فيه ممنوع
وقد سبق الكلام على الاستقراء (١) .

ثم نقول : ما الذي تريدون بقولكم : لا شبهة له فيه ؟
إن أردتم : لا شبهة له فيه تسقط القصاص ، فادعاء وجوده ادعاء
محل النزاع ، وإن أردتم لا شبهة حل له (٢) فيه فباطل بما إذا قتل السيد
عبد (٣) ؛ والأب ابنه (٤) ، فإنه حرام إجماعاً ؛ ولا قصاص في الصورتين .
ودعوى وجود القتل ممنوعة [٩٩/آ] ؛ لأن القتل عبارة عن جرح
صالح لأن يتعقبه الزهوق (٥) ، ولا جرح هنا (٦) .

(١) ، الاستقراء : عبارة عن ما يوجب نسبة كل شيء إلى كل شيء آخر ، بإحباب أو سلب ، لتحقيق نسبة تلك
الكيفية إلى ما تحت الكلي المنسوب إليه من الموضوعات ، وذلك كما لو قيل : كل متحرك جسم
لضرورة الحكم به علي ما تحت المحرك من الموضوعات ، كالجماد والنبات والحيوان . المبين
للأمدي ، المصطلح الفلسفي ص : ٣٣٧ .

(٢) (له) لا توجد في (ل) .

(٣) ، الحر يقتل بعبد غيره ، وهو قول عمر ، وعلي رضي الله عنهما .

وقال الشافعي ، وأحمد رضي الله عنهما : لا يقتل . وقال داود : يقتل بعبد . قلنا : النصوص الموجبة
للقصاص ، من غير فصل بين حر وعبد . . . إثارة الإنصاف في مسائل الخلاف ص : ٤٠٠ .

(٤) ، الأب مع الأجنبية : إذا اشتركا في قتل الابن ، لا قود علي شريك الأب . وقال الشافعي : يجب
وعلي هذا الخلاف : شريك المولي ، في قتل عبده . . . إثارة الإنصاف ص : ٣٨٩ .

(٥) ، زهق : أي ذهب واضمحل ، كذهاب النفس . . . يقال : زهقت نفسه : أي فاضت أسفاً ، فإذا هو
زاهق : أي ذاهب باطل وزهوق النفس : بطلانها . والزاهق : من الأضداد . إذ يقال للمهلك من
الدواب والسمين منها زاهق . . . والزاهق السهم الذي يقع وراء الهدف ، دون إصابة . . .
عمدة الحفاظ زهق ص : ٢٢٣ .

(٦) في (خ) : (هاهنا) .

ثم لو سلمنا وجود القتل ؛ ولكنه قاصر لأنه حصل بآلة غير معدة ؛
وعدم الإعداد دليل القصور ، ويؤيد ذلك حكمان :

أحدهما - عدم حصول الذكاة (١) به ، ولو كان معداً للقتل
لحصلت به .

الثاني - أنه لا يجب القصاص بالقتل الحاصل بصغيره ؛ عقيب
ضربة أو ضربتين ، ولو كان معداً لاستوى كبيره (٢) وصغيره ، كما في
المحدد ، فإنه لو غرزنه بإبرة فمات ؛ وجب القصاص .

وبما (٣) قررناه : يتضح انتفاء العمدية ؛ لأن التعمد أمر باطن يستدل
عليه بأماراته (٤) ، وأماراته (٥) استعمال الآلة المعدة .

والخبر (٦) إن دل على القتل فلا دلالة له على قصوره .

ثم ما ذكرتموه معارضاً بالنص والمعنى [٩٩/ب] .

(١) ، الذكاة : هي الذبح الشرعي ، بقطع الحلقوم ؛ وهو مجري الطعام والمري ؛ وهو مجري الماء .
واختلف في اشتقاقها فقليل : مأخوذ من ذكوة السن ، ويلوغ كل شيء منتهاه . ومنه أذكت النار
أقمت أشتعالها . وقيل الذكاة الحياة ومنه ذكت النار تذكو : أي انتقدت ، فيكون التضعيف - من
ذكت للسلب ، نحو : قردته : أزلت قراده . وقيل الذكاة تطهير للحيوان ، وإباحة أكله . . . عمدة
الحفاظ ، ذكر : ص : ١٨٦ .

(٢) في (ل) و (خ) : (صغيره وكبيره) .

(٣) في (ل) : (وربما) .

(٤) في (خ) : (بأمارته) .

(٥) في (ل) و (خ) : (وأمارته) .

(٦) الخبر هو الحديث ، في قتل السوط والعصا . . . أنظر ص : ٣٦١ .

أما النص : فقله - عليه السلام (١) - « دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها » (٢) فسماه : خطأ ، وأوجب الدية ، لا القصاص .

وأما المعنى : فهو أنه فعل تمكنت منه الشبهة ، فلا يوجب القصاص .
بيانه : هو أنه إذا والى الضربات بالعصا الصغيرة ، احتمل حصول القتل بالضربة الأولى ، وذلك لا يوجب القصاص ، واحتمل حصوله بالمجموع ، فقد وقعت الشبهة فيما حصل به القتل ، وصار (٣) كشريك الخاطئ .

وأيضاً : أن العلماء اختلفوا ! هل هذا القتل خطأ أم عمد ؟
واختلافهم فيه شبهة فيندرج تحت قوله - عليه السلام - (٤) « ادروا الحدود بالشبهات » (٥) ..
والجواب : أما المنع فدليلة الإستقراء ، وقد سبق جواب [١٠٠/أ] ماسبق من الأسئلة عليه .

(١) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٢) « ألا أن قتل الخطأ شبه العمد ، قتل السوط أو العصا فيه مئة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها ، مسند أحمد ١٦٦/٢ وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان : بلوغ المرام ص : ٢٧٩ ، وسبق الحديث ص : ١٧٧ .

وذكره السبط في إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف ص : ٣٩٢ ، والنسفي في طلبه الطلبة ص : ٣٣٢ . الحديث سكرر ص :

(٣) في (خ) . (فصار) .

(٤) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٥) أخرجه أبو حنيفة في مسنده برواية الحصكفي ص : ١١٤ ، وفي جامع مسانيد الإمام =

ونعنى بالشبهة : شبهة الحل وهو اقتضاء دليل الحل ، لا حقيقة الحل ، ولا ينتقض بالسيد لأن شبهة الحل قائمة ، وهى الملك ، فإن مقتضاه الإطلاق في التصرفات ، فإذا منع من بعضها ، أفاد التأثيم ، وبقي اقتضاء دليل الإباحة شبهة ، في درء الحد ، وهكذا الأب ، لقوله - عليه السلام - (١) « أنت ومالك لأبيك » (٢) أضافه إليه بلام التمليك (٣) ، والأصل في

= الأعظم ١٨٣/٢ وأنظر تحفة الأحوذى ٥٨٩/٤ وسنن الدراقطني ٨٤/٣ بلفظ « ادروا الحدود ، وسنن البيهقي ٢٣٨/٨ باسناد ضعيف . وأخرج الترمذي بلفظ « ادروا الحدود عن المسلمين ، ما استطعتم ، فإن كان له مخرج ، فخلوا سبيله ، فإن الأمان أن يخطئ في العفو ، خير من أن يخطئ في العقوبة ، رقم ١٤٢٤ : ٣٣/٤ ، وابن ماجه رقم ٢٥٤٥ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣٨٤/٤ - ٣٨٥ وقال حديث صحيح الاسناد . فقال الذهبي : قال النسائي : يزيد متروك وفي سننه يزيد بن زياد . متروك أنظر التاريخ الصغير للبخاري ٨٩/٢ .
والضعفاء والمتروكين ص : ١١١ ، وجامع الترمذي ٣٣/٤ ، والجرح والتعديل ٢٦٣/٩ ، وتقريب التهذيب ٣٦٤/٢ .

وقد ورد الحديث في مختصر المنتهي ص : ٨٧ ، وفي تحفة الطالب ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ونصيحة الملوك ص : ٢٢٩ - ٣٣٢ ، وإيثار الإنصاف في مسائل الخلاف ص : ٨٩ ، واسنده إلى أبي داود . وهما . وتلخيص الحبير ٩٣/٣ ، والمقاصد الحسنة ص : ٧٤ ، ٧٥ ، وكشف الخفا ومزيل الالتباس ٧٣/١ ، وأرواء الغليل ٢٣١٦ ، وإحكام الفصول للباقي ص : ٦٨٦ . والمعتبر ص : ١٣٦ و ٢٢٠ .

(١) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٢) ورد في ارواء الغليل ٨٣٨ و ١٦٢٥ و ٢١٦٨ و ٢٣٩٥ ، وموضح الجمع والتفريق ١٤٠/٢ ، ومسند أحمد ، ١٧٩/٢ و ٢٠٤ و ٢١٤ ، وابن ماجه في التجارات باب ما للرجل من مال والده .
وورد في إيثار الإنصاف ص : ١٠٨ .

(٣) « وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد . . . ولام الاضافة ، ومعناها : الملك واستحقاق الشيء ألا تري أنك تقول : الغلام لك ، والعبد لك ، فيكون في معنى هو عبدك . وهو أخ له ، فيصير نحو هو أخوك ، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك . فمعني هذه اللام ، معني إضافة الإسم . . . كتاب سيبويه ٢١٦/٤ - ٢١٧ .

الإطلاق الحقيقة ؛ فكلُّ (١) موضع خالفنا العمل به ؛ كان لمعارض (٢) الإجماع ، وذلك لا ينافي وجود اقتضاء دليل الحل . وما ذكره من حدِّ القتل ؛ ينتقض بما إذا أجب ناراً في فيه فمات ، فإنه قتل ولا جرح (٣) .

ودعوي أنه قتل قاصر لا يستقيم ؛ فإن القتل - من حيث هو قتل - حقيقة متحدة ، لانقسام لها ؛ إلى كامل [١٠٠/ب] وقاصر وضعاً ؛ ولا عرفاً ؛ ولا شرعاً . أما الوضع والعرف : فظاهر .

وأما الشرع : فلأن تغيير الشرع - للأوضاع - على خلاف الدليل ، لا بل قد صار القتل به عرفاً للشرع ؛ حين قتل الزاني المحصن رجماً بالحجارة (٤) .

وإنما لم تحصل به الذكاة ؛ لأنها شرعت لطيب (٥) لحم الحيوان ، بسرعة صلب فضلاته ، ولن يحصل كمال ذلك - غالباً - إلا بالمحدد ، وهذا غير معتبر في القصاص لأنه شرع لحفظ الأنفس ، وذلك لا يختلف باختلاف الآلات

والحكم الثاني - ممنوع : فإن الضرب بالعصا الصغير (٦) إن كان في مقتل أوجبنا القصاص ، وإن لم يكن في مقتل لم نوجب (٧) ، وهكذا الغرز بالإبرة .

(١) في (ل) : (وكل) .

(٢) في (ل) : (المعارض الإجماع) .

(٣) أجب النار : أشعلها .

(٤) المقصود بذلك رجم المحصن .

(٥) في (خ) : (لطيب) .

(٦) في (خ) : (الصغيرة) .

(٧) في (ل) : (يوجب) .

قولهم : وبما قررناه يتضح انتفاء العمدية .

جوابه من أوجه [١٠١/آ] ثلاثة :

أحدها - إننا قد أبطلنا ما قرروه ، وبيننا وجود القتل ، وأنه لانقسام له - إلى كامل وقاصر - فثبتت العمدية .

الثاني - أن هذا باطل بما إذا اعترف القاتل أنه تعمّد القتل ، فإنه غير

مُتهم في الإقرار على نفسه .

الثالث - أن ما ذكره يبطل بما إذا رماه بحجر ؛ لا يتصور بقاءه

معه ، فاتضح بذلك وجود الملزوم ، وهو القتل العمد .

وأما الحديث : فالمراد بالعصا - فيه - العصا الصغيرة ، لأن اسم

العصا (١) لا يتناول إلا ما صغر ودق ، ويؤكد ذلك أنه قرنه بالسوط (٢) ، وإنما

يقرن بالشئ ما يماثله ، وعند هذا لا يتناول محل النزاع .

وقولهم : فعل تمكنت فيه الشبهة ؛ ممنوع ، واحتمال الزهوق

بالضربة الأولى في غاية الندرة ؛ ولا [١٠١/ب] التفات إليه .

(١) العصا - معلومة - والجمع عصي - بكسر العين وضمها - وهو الأصل وهي من ذوات الواو ،

والأصل عصو - الأولي : واو فعول . والثانية : لام الكلمة . . . التثنية عصوان . عصوته :

ضربته بالعصا . وعصيته : ضربته بالسيف . ففرقوا بين المعنيين بالحرفين . . وأصل العصا :

الاجتماع والائتلاف . . . عمدة الحفاظ ، عصو : ص : ٣٦٧ .

(٢) السوط في الأصل مصدر ساطه بسوطه : أي خلطه . . فسمي به هذه الآلة المعروفة التي

يعاقب بها ، وهو ما يظفر من الجلود ، لأنه يخلط باللحم بالدم . . . عمدة الحفاظ ، سوط : ص :

٢٥٤ .

ونَمَنَعُ (١) الحكم في شريك الخاطيء : واختلاف العلماء فيه إنما يثيرُ شبهةً ؛ إذا اختلفوا في الإباحة ، أما مع الإتفاق على تحريم الفعل فكلًا .
ثم لو سلمنا ؛ فقولهُ : « اذروا الحدود بالشبهات » (٢) لا يتناول مانحنُ فيه ، لدلالته على الحدود ؛ لا على القصاص ، والله أعلم .

[المسألة : ٨]

والإعتراضُ على التمسك بانتفاء الشرط - في مسألة النكاح ، بحضور فاسقين (١) وهى المسألة الثامنة (٢) لأنسلم فقدان الشرط قولكم : حضور الشاهدين شرط ؛ ولم يوجد ، عليه كلامان : أحدهما - لأنسلم أن حضور من هو شاهد شرط ، وإنما الشرط حضور من يسمّى (٣) حضوره شهادة ، لأن الحديث ورد باعتبار الشهادة ، بقوله - عليه [١٠٢/١] السلام (٤) - « لانكاح إلا بولي وشهود » (٥) والشهود : الحضور ، قال الله (٦) تعالى : « ما شهدتهم خلق السماوات والأرض » (٧) أى : ما حضرتهم ، وحضور غير الشاهد يسمّى شهادة ، وهذا التقرير يقتضى الصحة بكل شهادة ، لكن خولف في الكافر لأنه كالمعدوم ؛ لقيام

(١) أنظر النظم الثالث ص : ١٧٨ .

(٢) لمزيد من التفصيلات حول هذه المسألة أنظر : تخريج الفروع علي الأصول للزنجاني ص : ٢٦٢ - ٢٦٥ ، وتفسير النصوص في الفقه الاسلامي ٢٠٠/٢ ، وسنن البيهقي ١٢٥/٧ ، والمحلي لابن حزم ٩/٤٦٥ ، والمنهاج للنووي ٣/١٥٥ ، ومغني المحتاج للشربيني ٣/١٤٤ ، والهداية وشروحها ٢/٣١٥ ، وإيثار الأنصاف ص ١١٦ ، والأم ٥/١٩ ، وفتح القدير ٢/٣٥١ ، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص : ٥٨٣ ، واختلاف العلماء ص ١٢٣ ، ومجمع الأنهر ١/٣٢١ ، وتبيين الحقائق ٢/٩٨ ، والمهذب ٢/٤٠ ، وروضة الطالبين ٧/٤٥ ، والمغني ٧/٣٤١ (٣) في (ف) : (يسمًا) .

(٤) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب لانكاح إلا بشاهدين عدلين ، والدراقطني : وابن عدي في الكامل ٢/٥٢ ، وابن الجارود في المنتقى ص : ٢٦٧ ، وهو في إيثار الإنصاف ص : ١١٧ ، وتخريج الفروع للزنجاني ص : ٢٦٣ .

(٦) كلمة (الله) من (خ) .

(٧) سورة الكهف ، الآية : ٥١ .

(١) في (خ) : (ويمنع) .

(٢) أنظر ص : ٣٦١ رقم : ٥ .

الكفر به ، وفي الصَّبِيَّ لِمَظَنَّةِ الغفلة والدَّهْوَلِ ، وذلك يُناقِضُ المعنى المطلوب بالشَّهادة ، وفي النِّسَاءِ ، منعاً لهنَّ من حضورِ عقودِ الأَنْكِحَةِ ؛ إكمالاً لموجباتِ خفرهنَّ (١) .

الثَّانِي - سَلَمْنَا : أَنْ حُضُورَ مَنْ هُوَ شَاهِدٌ شَرْطٌ ؛ وَلَكِنْ (٢) لَأَنْسَلِمَ ؛ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ ، فَإِنَّ الْفَاسِقَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ بِدَلِيلِ النَّصِّ ؛ وَالْحَكْمِ ؛ وَالْمَعْنَى .
أَمَّا النَّصُّ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (٣) أَمْرٌ بِالتَّبَيُّتِ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ (٤) ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ؛ لِأَمْرِ بَرْدِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّتٍ ؛ كَالصَّبِيِّ .

وَأَمَّا الْحَكْمُ : فَلَوْ شَهِدَ بِشَّهَادَةٍ فَرَّدَتْ ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ التَّوْبَةِ ؛ لَمْ تُقْبَلْ ، وَلَوْلَا أَنَّهَا شَهَادَةٌ وَأَنَّهَا دَخَلَتْ تَحْتَ الرَّدِّ لَقَبِلَتْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا رَدَّ شَهَادَةَ الصَّبِيِّ ؛ وَالْكَافِرِ ، ثُمَّ أَعَادَهَا (٥) - بَعْدَ الْبُلُوغِ ؛ وَالْإِسْلَامِ - قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ شَهَادَةً .

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَهُوَ أَنَّ أَهْلَ (٦) الشَّهَادَةِ : مَنْ أَثَارَ قَوْلُهُ غَلَبَةَ ظَنِّ ، وَالْفَاسِقُ كَذَلِكَ ، وَلِهَذَا نُشَاهِدُ (٧) فِيهِمْ مَنْ يُحَافِظُ عَلَى الصِّدْقِ بِأَبْلَغِ طَرِيقِهِ ، وَيَتَحَرَّزُ مِنْ

(١) الخفر - محرقة - والخفارة : شدة الحياء . خَفَرْتُ ، كَفَرَحَ ، وَهِيَ خَفَرَةٌ وَخَفَرٌ وَمَخْفَارٌ ، وَالْجَمْعُ خَفَائِرٌ ، مَخْتَارُ الْقَامُوسِ ص : ١٨٦ .

(٢) فِي (خ) : (لَكِنْ) بِدُونِ وَاوٍ .

(٣) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ ، آيَةُ ٦٠ .

فِي (ل) وَ(ف) : (فَتَبَيَّنُوا) وَفِي (خ) : (فَتَبَيَّنُوا) .

وَقَرَأَ (فَتَبَيَّنُوا) بِنَاءٍ مِثْلَةِ فَمُوحِدَةٍ ، ثُمَّ مِثْلَةَ فَوْقِيَّةٍ ، حِمَزَةٌ وَالْكَسَانِي ، وَخَلْفَ . وَالْبَاقُونَ بِمُوحِدَةٍ ، ثُمَّ مِثْلَةَ تَحْتِيَّةٍ فَنُونٌ ، مِنَ الْبَيَانِ ، وَذَكَرَ النَّسَاءُ ، إِتِّحَافَ فَضْلَاءِ الْبُشْرِ ٤٨٦/٢ .

(٤) هَذَا عَلَيَّ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ (فَتَبَيَّنُوا) .

(٥) فِي (ل) وَ(خ) : (أَعَادَهَا) .

(٦) فِي (خ) : (أَصْلٌ) .

(٧) فِي (خ) : (يَشَاهِدُ) .

مِظَانِ التُّهْمَةِ - فِي قَوْلِهِ - فَتَثِيرُ شَهَادَتِهِ ظَنًّا لَامِحَالَةٍ .
ثُمَّ إِنَّا نَعَارِضُ الدَّلِيلَ بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَيَضْرِبُ مِنَ الْمَعْنَى ، فنَقُولُ نِكَاحٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ ؛ فِي مُحَلِّهِ بِشَرْطِهِ ؛ فُوجِبَ [١٠٣/أ] الْقَضَاءُ بِصَحَّتِهِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَلَانِزَاعٍ فِي الْأَوْصَافِ ؛ بَلْ فِي الشَّرْطِ وَبَيَانِهِ هُوَ : أَنَّ النِّكَاحَ ؛ إِنَّمَا شَرْطُ لَهُ (١) الشُّهُودُ إِظْهَارًا لِشَرَفِهِ ؛ كَاعْتِبَارِ الْجَمَاعَةِ فِي خِطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَوَقَّفُ عَلَى حُضُورِ الْأَجْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ ، وَمَاورَاءَ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ إِلَى اعْتِبَارِهِ ؛ كَحُضُورِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ الْإِعْلَانُ بِهِ تَمْيِيزًا لَهُ عَلَى (٢) السِّفَاحِ ؛ فَهُوَ حَاصِلٌ ، فَإِنْ دَخَلَ الْحَمَامُ بِلَامِئِزِرٍ - مِثْلًا - لَا يَكْذِبُهُ (٣) النَّاسُ إِذَا قَالَ : تَزَوَّجَ فُلَانٌ بِفُلَانَةٍ .

وَالْجَوَابُ : هُوَ أَنَّا نَقُولُ : قَدْ بَيَّنَّا اشْتِرَاطَ الشَّاهِدِ .

قَوْلُهُمْ : الشَّرْطُ : حُضُورُ مَنْ يَسْمَى حُضُورُهُ شَهَادَةً .

قُلْنَا : لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَعَمَّا اسْتَرْوَحُوا إِلَيْهِ - مِنَ التَّمَسُّكِ بِالْحَدِيثِ - أَجُوبُهُ ثَلَاثَةً :

أَحَدُهَا - أَنَّهُ لَيْسَ [١٠٣/ب] بِمُسْتَنْدٍ ؛ بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ

(٤) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) وَإِنَّمَا الْمُسْنَدُ : بِشَاهِدِي (٦) عَدَلٍ .

(١) فِي (ل) : (إِنَّمَا لَهُ شَرْطُ الشُّهُودِ) .

(٢) فِي (خ) : (عَنْ) .

(٣) (لَا) لَيْسَتْ فِي (ل) .

(٤) هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ سَنَانٍ بْنُ عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَقِيلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ .

وَشَاهَدَتْ قَبْرًا فِي أَصْطَنْبُولَ فِي حَدِيقَةِ جَامِعِ الْقُرْبَةِ فِي مُحَلَّةِ الْفَاتِحِ ، كَتَبَ عَلَيْهِ : هَذَا قَبْرُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . . .

أَنْظَرَ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَصَابَةِ ٣٥/٢ ، وَتَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ ٢٨٩/١ ، وَالتَّهْذِيبِ ٤٧٩/٣ .

(٥) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِنْ (خ) .

(٦) فِي (خ) : (شَاهِدِي) .

أحدهما - أنه حجة [١٠٤/آ] عليهم لأن شهادته الأولى ؛ إذا كانت لاتقبل بعد توبته - مع قربها من احتمال الصدق - فأحرى أن لاتقبل قبل توبته لبعدها عنه .

والثاني - أنها ردت^(١) لموضع التهمة ، فإن لقائل أن يقول : إنما تاب ليثبت^(٢) شهادته المردودة ، فلماذا ردت بعد توبته ، لا أنه كان من أهل الشهادة ؛ في زمن فسقه .

فلئن قالوا :^(٣) لو كان متهماً بعد التوبة لردت شهادته مطلقاً . قلنا : لا يلزم ، فإن شهادة الأب لابنه ردت للتهمة ، وقبِلت فيما عدا ذلك ، ولاتتوجه التهمة في حق الصبي ؛ لأن بلوغه لم يكن بفعله ، ولا في حق الكافر ، لأن مفارقة الدين لمثل هذا من أندر ما يتوهم .

وأما ما ذكره من المعنى : فلا يستقيم لأن قوله لا يثير ظناً - يعتبر أمثاله - [١٠٤/ب] ألا ترى أن ذوى الهيئات - من أهل الدمة - لو شهدوا بدرهم لزيد علي عمرو لأثار ذلك ظناً ، لكنه لما لم يكن ممّا تعبر^(٤) أمثاله ؛ لم يلتفت إليه ، والآية حجة عليهم ، على ماسبق .

وعن قولهم - النكاح إنما شرط له الشهود لشرفه - جوابان : أحدهما - المنع ؛ بل صيانة عن التجاحد^(٥) ، وشهادة الفاسق لاتقطع التجاحد .

(١) في (ل) : (وردت) .

(٢) في (خ) : (لتثبت) .

(٣) في (ل) : (قلتم) .

(٤) في (خ) : (يعتبر) .

(٥) الجحد : ما انجزم بلم لنفي الماضي وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي ، فيكون النفي أعم منه . وقيل الجحد : عبارة عن الفعل المضارع المجزوم بلم ، التي وضعت لنفي الماضي في المعني ، وضد الماضي ، التعريفات ص : ٧٤ .

الثاني - أنه مطلق ، وخبرنا مقيد ، والمطلق يحمل على المقيد^(١) .
الثالث - أن الشاهد - في عرف الشرع - من يحيى بقوله الحق ، بدليل قوله - عليه السلام - (٢) « أكرموا الشهود فإن الله يحيى بهم الحقوق »^(٣) والفاسيق لا يحيى بقوله حق .

وأما النص : فلاحجة لهم فيه لأنه أمر بالتبيين ؛ أو التثبت ، وكل^(٤) ذلك نهى عن العمل بقول الفاسق ، ولهذا قال تعالى : (٥) « أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »^(٦) فسمى الحاصل - من خبره - جهالة ؛ والحكم بالجهل غير جائز ، ثم أنه حذر من الندامة ؛ على تقدير الحكم بقوله ، والندم^(٧) إنما يكون على الخطأ لا على الإصابة وعن الحكم جوابان :

(١) ذهب أبو حنيفة ومن تابعه من الأصوليين إلى أن المطلق والمقيد إذا وردا في حادثة واحدة لا يحمل المطلق على المقيد لأن كلام الحكيم محمول على مقتضاه ، ومقتضي المطلق الإطلاق ، والمقيد التقييد ، قال الشافعي رضي الله عنه . يحمل المطلق على المقيد ، لأن الحكيم إنما يزيّد في الكلام لزيادة في البيان ، فلم يحسن الغاء تلك الزيادة ، بل جعل كأنه قالهما معاً ، ولأن موجب المقيد متيقن ، وموجب المطلق محتمل . . . تخرج الفروع للزنجاني ص : ٢٦٢ .

(٢) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٣) أخرجه الديلمي في الفردوس ٦٧/١ ، وهو في كنز العمال رقم : ١٧٧٣٣ ، وأمالى الشجري ٢٣٧/٢ ، وتاريخ بغداد ٩٤/٥ و ١٣٨/٦ و ١٠٠/١٠ ، وجمع الجوامع رقم : ٤١٠٠ ، والمقاصد الحسنة ص : ١٥٤ ، وأنيس الفقهاء : ٢٣٧ ، وكشف الخفا ١٧١/١ ، وفيض القدير ٩٤/٢ .

تفرد بهذا الحديث عبيد الله بن موسى وقد ضعفه . أنظر ميزان الاعتدال ٤١٣/٤ . وهو من حديث عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس - رضي الله عنه - وهذا منكر وما عبد الصمد بحجة ، ميزان الاعتدال ٣٣٤/٣ .

(٤) كلمة (كل) ليست في (ل) ولا في (خ) .

(٥) (تعالي) من (ل) .

(٦) سورة الحجرات ، الآية ٦ .

(٧) في (ل) : (والدّم) .

أَمَّا عِنْدَنَا (١) : فَلأنَّه لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهَا .

وَأَمَّا عِنْدَهُمْ (٢) : فَلأنَّه لَا يَجِبُ .

فَيُفْضَى إِلَى فَوَاتِ الْحُقُوقِ بِالتَّجَاوُدِ .

الثاني - سَلَمْنَا ؛ أَنَّ الشَّهَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ لِشَرَفِ النِّكَاحِ ، وَلَكِنْ (٣) ؛ حَقِيقَةُ الشَّرَفِ - إِنَّمَا - تَتِمُّ ؛ بِشَهَادَةِ (٤) الْعُدُولِ ؛ لَا الْفَسَقَةِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا نَفْعَ سَامِعِهَا (٥) ، وَذَلِكَ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَصْفِ الْعَدَالَةِ فَافْتَرَقَا .

والتعليل [١٠٥/آ] بالإعلان لا يستقيم ، فَإِنَّ الإِعْلَانَ الْحَاصِلَ بِشَهَادَةِ الْوَفِّ - مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْعَبِيدِ - أَكْثَرُ مِنَ الإِعْلَانِ الْحَاصِلِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ ؛ مَا صَحَّ هُنَالِكَ ؛ فَبَطَلَ التَّعْلِيلُ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) أي عند الحنابلة .

(٢) عند بقية المذاهب .

(٣) في (خ) : (لكن) بدون واو .

(٤) في (ل) و (خ) : (بحضور) .

(٥) في (خ) : (سامعها) .

[المسألة : ٩]

والإعتراضُ عَلَى التَّمَسُّكِ بِنَفْيِ اللَّازِمِ ؛ فِي بَذْلِ الطَّاعَةِ (١) .
وهي المسألة التاسعة (٢) هو أَنَا نقول : لَانْسَلَمَ انْتِفَاءً لِلَّازِمِ .
[قولكم : اللّازِمُ مَلِكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةُ ، عَلَيْهِ كَلَامَانِ :
أحدهما - لَانْسَلَمَ أَنَّ اللَّازِمَ : مَلِكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةُ ، بَلْ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل : مَا السَّبِيلُ - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٣) - ؟ فَقَالَ :
« مَنْ وَجَدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ » (٤) وَفِي لَفْظٍ آخَرَ « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » (٥) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمَلِكِ .

(١) في (خ) : (الطاقة) .

(٢) أنظر النظم الرابع ، ص : ١٧٩ .

ولمزيد من التفصيل أنظر : أصول السرخسي ٢٨/١ ، وإيثار الأنصاف ص : ٩٩ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧ .

أورد ابن العربي إحدى عشرة مسألة حول هذه الآية ، أنظر : أحكام القرآن ٢٨٥/١ - ٢٩٠ .
المسألة السابعة : قال جماعة من فقهاء الأمصار ، منهم أبو حنيفة والشافعي وعبد العزيز بن أبي سلمة ، السبيل الزاد والراحلة ، ورفعوا في ذلك حديثاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
لا يصح إسناداه . . . أحكام القرآن ٢٨٨/١ .

وهذه الآية من المجمل لعدم إشعار اللفظ بما هو المراد منه بعينه من الأفعال المخصوصة ، لأنه مجمل بالنسبة إلى الوجوب .

أنظر الأحكام للآمدي ١٣/٣ ، وشرح مختصر المنتهي للعصدي ٢٧٧/٢ ، وتفسير النصوص ٣٣٠/١ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في السنن ٩٦٧/٢ ، والدراقطني ٢٢٧/٢ - ٢١٨ . والبغوي في مصابيح السنة ٢٩٩/٢ و ١٧٧/٣ ، والشافعي في اختلاف الحديث ص : ٢٨٨ .

(٥) أخرجه الترمذي في السنن ١٧٦/٣ ، والبغوي في مصابيح السنة ٢٢٨/٢ ، وذكره السبط في إيثار الأنصاف ص : ٩٩ وعزاه للترمذي .

الثاني - سلمنا : [١٠٥/ب] كونه لازماً ؛ ولكن لأنسلم انتفاء ه فإن الملك مقدر الوجود لقرب حصوله ، والمقدر - في الشرع - يعطى حكم المحقق .

بيانه : هو أن الظاهر - من حال الأب - القبول ؛ إحرازاً للمصلحة الخالية عن شائبة المنّة ، والولد لا يتمكن من الرجوع في أحد الوجهين .

ولو سلمنا : إلا أن خوفه من العار يمنعه من (١) رجوعه ، لاسيما والأب مسلط على التملك (٢) من ماله ؛ خصوصاً على أصلكم ؛ فأنكم تمكّنونه من ذلك ، وإن لم يكن مضطراً ، فإذا قرب إفضاء البذل أو الهبة له إلى ثبوت الملك في حقه ظاهر ، فصار في حكم المال المملوك ، وبهذا الاعتبار ؛ إذا بذل له الماء في الطهارة ؛ لم يجز (٣) تيممه .

السؤال الثاني - المعارضة بقوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من [١٠٦/آ] استطاع إليه سبيلاً ﴾ (٤) وهذا مستطيع بدليل ماسبق ، وبضرب من المعنى ؛ وهو أننا نقول : قادر ؛ فلزمه الحج ؛ كالمالك ، وتقديره ماسلف .

والجواب : هو أننا قد بينّا انتفاء اللازم .
وقولهم : (٥) : القدرة هي اللازم ، ممنوع ، وما استروحوا إليه ؛ من

(١) في (ل) : (عن) .

(٢) في (خ) : (التمليك) .

(٣) في (خ) : (يجزه) .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧ .

(٥) في (خ) : (قولكم) .

صيغة « من وجد » (١) لأحجة لهم فيه ، لأنه يتعين تفسيرها بالملك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسر المفسر بها بالملك ، فروى الترمذي (٢) - رضي الله عنه - (٣) في صحيحه ، عن علي - عليه السلام - (٤) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ملك زاداً وراحلةً تبْلُغُهُ إلى بيت الله الحرام ولم يحج ؛ فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً » (٥) وذلك أن الله - عز وجل - (٦) يقول : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (٧) والحقيقة الواحدة لا يكون [١٠٦/ب] لها تفسيران مختلفان .
فلئن قالوا :

أولاً - لا يحمل (٨) الملك على موضوعه اللغوي ؛ وهو القدرة .
وثانياً - نقول بموجب الحديث ، فإن من ملك ولم يحج هذا حكمه ، ولا يلزم أن يكون الملك لازماً .

قلنا : - عن الأول - حمل الملك ؛ في كلام الشارع على غير الملك

(١) أنظر تخريج الحديث ص ٣٧٣ : في الهامش رقم : ٤ ، ٥ ، ص ٣٧٢ .

(٢) هو الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، السلمي ، الترمذي ، أبو عيسى ، صاحب الجامع - أو السنن - مات سنة ٢٧٩ .

ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ ، وتقريب التهذيب ٢/١٩٨ ، وتهذيب التهذيب ٩/٣٨٧ .

(٣) (رضي الله عنه) من (خ) .

(٤) في (خ) : (رضي الله عنه) .

(٥) أنظر تخريجه ص : ١ .

(٦) في (خ) : (تعالى) .

(٧) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧ .

(٨) في (ل) : (لا نحمل) وفي (خ) : (نحمل) وفي (ف) : (لا نحمل) .

الشرعيّ مرجوحٌ ؛ فلا يُصار إليه .
وعن الثاني - إن الخبر مذكور بصيغة مَنْ وهى للشرط ، والشرط : ما يلزم من انتفائه ؛ انتفاء المشروط ، ولا معنى للأزم إلا هذا (١) .
وأما الوجه الثاني - فغير وارد لأنّا قد أثبتنا كون الملك لازماً ، والكلام فيما إذا انتفي ، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء ملزومه ، لامحالة .
وجواب المعارضة بالآية : أن معنى الإستطاعة : الملك - على ماسبق - وهو غير موجود هاهنا .
وأما المعنى (٢) [١٠٧/آ] فمعارض - في الأصل - بكونه مالكا ، وكفى بذلك فارقا ، والله أعلم (٣) .

(١) ، فما يجازي به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما . وأيّهم ، وما يجازي به من الظروف : أي حين ، ومتي ، وأين ، وأني ، وحيثما . ومن غيرهما : أن ، وإذا ما .
(٢) ولا يكون الجزاء في حيث ، ولا في إذ ، حتي يضم إلي كل واحد منهما ما ، فتصير ، إذ ، مع ، ما ، بمنزلة ، إنما ، وكأنا وليست ، ما ، فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع ، ما ، بمنزلة حرف واحد كتاب سيبويه ٥٦٣/٣ - ٥٧ .
(٣) في أسفل الورقة ١٠٦/ب عبارة (بلغ مقابلة) .
(٤) عبارة (والله أعلم) ليست في (خ) .

[المسألة : ١٠]

والإعتراض على الدليل المُلقب بالنافي (١) في مسألة النكاح بلا ولي (٢) ، وهى المسألة العاشرة من أوجه :
أحدها - أنه مجمل ، لأنكم قلتم : مقتضى الدليل ، والألف واللام يُستعملان (٣) للإستغراق (٤) ، وللمعهد (٥) ، وبعض الجنس (٦) ، ولم تُبينوا ما أردتم من ذلك ، فثبت الإجمال .
الثاني - أن فيه تعرضاً لدفع (٧) النقض ، ولا معنى لتخصيصه من بين الأسئلة ، فتوجهت المؤاخذه .

(١) النظم الخامس ص : ١٨١ .

(٢) ذهب الأمام الشافعي وأحمد رضي الله عنهما إلي أن الولي ركن من أركان العقد ، وهو مذهب عمر و علي وابن مسعود وعائشة وابن عباس وأبي هريرة وسعيد بن المسيب والحسن وأبي يوسف - رضي الله عن الجميع .

أنظر المغني لابن قدامة ٤٨١/٩ ، والشرح الكبير للدردير ٢٢٠/٢ ، وسنن أبي داود رقم ٢٠٨٥ ، وسنن الترمذي رقم ١١٠١ ، وسنن ابن ماجه رقم ١٨٨١ والأم ١١/٥ ، وأختلاف العلماء ص : ١٣١ ، وبداية المجتهد ٨/٢ ، وشرح المنهاج للخطيب ١٤٧/٣ ، وتخريج الفروع للزنجاني ص : ٢٦٣ ، ومجمع الأنهر ٣٣٢/١ ، والبحر الرائق ١١٧/٣ ، وفتح القدير ٣٩١/٣ ، وبلوغ المرام ص : ٢٠٤ ، وفتح الباري ١٨٤/٩ ، والمحلي لابن حزم ٤٦٥/٩ ، وإثبات الانصاف ص : ١١٦ ، وتحفة الأحوذى ٢٢٦/٤ ، وفي السنن الكبرى للبيهقي ، لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، ١٠٧/٧ ، والدارقطني ٣١٩/٣ ، والمستدرک ١٧٠/٢ .

(٣) في (ل) : (تستعملان) .

(٤) أنظر ص : ٢١١ الهامش رقم : ٣ .

(٥) أنظر ص : ٢٠٧ الهامش رقم : ١ .

(٦) أنظر المصدر السابق .

(٧) في هامش (خ) : (يعني بقوله في النظم الخامس : غير أننا خالفنا هذا الدليل) .

الثالث - منع أن الدليل يقتضي عدم صحة النكاح، فإنه لا يتضمن إدلالاً للمرأة؛ وإلحاقاً؛ لأن ما يتوهم دلاً هو: أمر مراد للنوع الحيواني؛ مركز في جبلته، ينتفع أحياناً بتعاطيه، فليس للمرأة به ذل، كما أنه ليس للرجل فيه [ب/ ١٠٧] شرف، والرق غير متصور، فإن الزوجة حرة إجماعاً، والرق والحرية لا يجتمعان، وثبوت الحجر عليها ليس برق، بل إمساك مخصوص كإمساك الأجير.

ثم؛ لو (١) سلمنا اشتماله على الدل، ولكن هو مغمور بما يحصل في مقابلته من مصالح النفقة والسكن، وغير ذلك، ولهذا أقدمت المرأة عليه، وندب الشارع إليه.

وأما الاعتبار بالسفاح؛ فغير ممكن، لأن هنالك؛ يفضى إلى مظنة اختلاط المياه (٢)، واشتباه الأنساب (٣)، فكانت المفسدة متأكدة هناك.

السؤال الرابع - لانسلم أن مانحن فيه ليس في معنى محل الإجماع. قولكم: الرجل أكمل نظراً من المرأة؛ عليه كلامان: أحدهما - لانسلم ذلك بالنسبة إلى أمور النكاح، فإنها أعرف [١٠٨/ أ] بميل قلبها، وحب نفسها، وأوان حاجتها إلى ذلك.

الثاني - أن تفاوت النظر مجبور بتفاوت الشفقة فإن شفتها على نفسها أتم من شفقة الولي عليها، والباعث على النظر - في المصالح -

إنما هو داعي الشفقة (١) فما ينقص عن نظر الولي - بسبب نقصان نظرها - يجبر بسبب زيادة شفتها.

السؤال الخامس: المعارضة بالنص، والمعنى:

أما النص: فقوله تعالى: ﴿فلا تعضلوهن﴾ (٢) أن ينكحن أزواجهن (٣) أضاف النكاح إليها، ونهى الولي عن منعها، وذلك دليل صحة صدوره منها.

وأما المعنى: فنقول: صح تصرفها في المال (٤) فوجب أن يصح في النكاح.

وتقريره: أن الصحة ثم (٥) كانت بناءً على وجود عقلها، وحاجتها إلى تصحيح تصرفها؛ فيما تصرفت فيه، وهذا موجود فيما نحن فيه [١٠٨/ ب] فوجب القضاء بالصحة.

والجواب - عن الأول - إننا لا نسلم الإجماع، فإن قرينة الحال مخصصة، وذلك أن الفقهاء إذا أطلقوا الدليل؛ إنما يريدون به الدليل الشرعي، ثم الدليل الشرعي - المقتضي عدم صحة النكاح - معلوم عندهم، فصار الدليل معهوداً متعيناً بالقرينة.

(١) في (ل): (النفقة).

(٢) في (ف): (فلا تعضلوهن) وفي (ل): (ولا تعطلوهن) وفي (خ): (ولا تعضلوهن).

(٣) في سورة البقرة، الآية: ٢٣٢ (فلا تعضلوهن) وفي سورة النساء، الآية: ١٩ (ولا تعضلوهن).

(٤) في (ل) و (خ): (البيع) وفي (ف): (المال).

(٥) - ثم - بمعنى هناك، وليست حرف عطف.

وعن الثاني - أن التخلّف إذا كان لمعارضٍ مُجمعٍ عليه ؛ فقد اتَّفَقَ المحقّقون - من أهل الجدل - على الإحتراز منه .

وعن الثالث - إنّنا قد بيّنا اشتِمَال النِّكاح على الإذلال والإرقاق ، وشرفِ الإنسانِيّة بأباهما ، وماذكروه من كونه مركزاً في الجبلة لاينافي كونه ذلاً ، ولهذا عارُ الزِّنا - في حقِّ النساء - أفحش منه في حقِّ الرجال ، ويتوخى الناس الشرف في الرجال^(١) أكثر من توخّي الشرف في النساء [١٠٩/آ] ولاحظ الشّرع هذا المعنى ؛ فاعتبر الكفاءة في الرجال ؛ وألغاهما في النساء ؛ بحيث أنه أباح للمسلم تزوج الكتابيّة مع ثبوت كفرها ، فثبت ما ذكرناه .

ودليل ثبوت الرّق ، قوله - عليه السّلام - « النِّكاح رِقٌّ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ »^(٢) فإمّا أن يكون حقيقة ، أو مشبهاً بالحقيقة ، وأياً ماكان ؛ فالذّل^(٣) حاصل به لامحالة ، ويظهر أثر ذلك في الحجر ، والحبس وجواز الضرب .

والمعارضة بالمصالح غير قادحة ، لأنّ المناسب لاينخرم بالمعارض .

ومنع الإعتبار - تعليلاً للحرمة باختلاط المياه - لايصح ؛ فإنّه^(٤) ينشأ من التحريم ، فإنّا لو قدرنا انتفاء التحريم ؛ ثبت النسب ، كوطء الشبهة

(١) - في (ف) و (خ) : ويتوخى الناس في النكاح شرف الرجال أكثر ..

(٢) - قال الحافظ العراقي : « رواه أبو عمر التوقاني في معاشرة الأهلين ؛ موقوفاً عن عائشة ، وأسما - ابنتي أبي بكر - قال البيهقي : وروى ذلك مرفوعاً ؛ والموقوف أصح . » تخرج أحاديث أحياء علوم الدين ؛ ج ٢/ص : ٣٩ هامش .

وأورده الغزالي في الأحياء بنفس المرجع . وذكره ابن حجر الهيتمي المكي في كتاب الإفصاح عن أحاديث النكاح منشورات دار عمان ، ص : ٧١ الحديث رقم : ٣٤ .

(٣) - في (خ) (فالدليل) .

(٤) - في (ل) و (خ) (لأنه) .

وتعليل الحكم بدفع^(١) مفسدة تلزم عنه لايصح ، وإنّما يصحّ تعليله بدفع مفسدة توجد [١٠٩/ب] على تقدير عدم الحكم ؛ ليثبت الحكم ؛ دفعاً لها .

وأما السؤال الرابع - فجوابه : أن المرأة ناقصة العقل والدين ، بدليل قوله - عليه السّلام - (٢) « ناقصات عقل ودين »^(٣) والمتبادر - إلى الأفهام ، عند إطلاق العقل - العقل الغريزي ، وإن حمل على العقل التحري ، فالغرض حاصل أيضاً ، ولا يمكن حمله على الدية لأنه فسره - عليه السّلام - بجعل شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد ، وهو أثر الدّهول والغفلة ؛ على ما قال تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٤) . قولهم - ثانياً - نقصان نظرها مجبور بزيادة شفتها ، لايصح ، فإنّ الغالب - من حال الولي - النظر لموليتيه مثل ماينظر لنفسه ؛ ديانة ؛ ومروءة وحراسة لشجرة النسب ، فأثر كمال الشفقة - في حقّ المولي -^(٥) موجود ظاهراً ، وأثر كمال العقل [١١٠/آ] في حقّ المرأة مفقود قطعاً ، فظهر التفاوت في النظر .

وجواب المعارضة بالآية : أن النكاح فيها عبارة عن الزوجية ، فيكون المعنى : لا تمنعوهن أن يصرن ذوات أزواج ، ولادلالة في ذلك على ولايتها العقد ، بل بولاية الولي للعقد^(٦) ، تصير هي ذات زوج .

(١) - في (ل) : (يدفع) .

(٢) - في (خ) : (صلعم) .

(٣) - أخرجه البخاري ٨٣/١ و ١٤٩/٢ ، ومسلم ١٣٢ ، وفتح الباري ٤٠٥/١ ، وسنن البيهقي ٣٣٥/٤ و ١٤٨/١٠ و ٢٥١ ، وسنن أبي داود رقم ٤٦٧٩ ، والفردوس رقم ٢٦٧٥ ، وابن ماجه : ٤٠٠٣ ، والترمذي ٢٦١٣ وكتاب السنة ص : ٤٥٠ ، ومختصر المنتهى ص : ١٠٣ ، وتحفة الطالب : ٢٤٣ ، والمعتبر : ١٤٤ .

(٤) - سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٥) - في (ال) : (الولي) .

(٦) - في (خ) : (العقد) .

وجوابُ المعارضة ؛ بالمعني : أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ تَصَرُّفِهَا فِي الْبَيْعِ ؛ الصَّحَّةُ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْمَالَ خَطَرُهُ يَسِيرُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى كَمَالِ النَّظَرِ ، بِخِلَافِ النِّكَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[الْمَسْأَلَةُ : ١١]

والإعتراضُ على التَّمَسُّكِ بِنَفْيِ الْمَدَارِكِ (١) - في مسألة الإزالة - (٢) وهي المسألة الحادية عشرة من أوجه :

الأول - منع الحصر ، ويوردُ عل السَّبَرِ ؛ مَاسْبِقَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ عَلَيْهِ (٣) .
الثاني - أَنَّهُ مُنْخَرَمٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِقْرَارِهِ ، ومذهب الواحد [١١٠ / ب] مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ وَالِإِسْتِصْحَابِ (٤) .
السُّؤَالُ الثَّالِثُ - لَأَنْسَلِمَ أَنَّهُ لَانْصُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَسُنُورِدُهُ فِي الْمَعَارِضَةِ (٥) .

السُّؤَالُ الرَّابِعُ - لَأَنْسَلِمَ امْتِنَاعَ الْإِسْتِدْلَالِ .
قَوْلُكُمْ : محلُّ الإجماعِ إمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا أَوْ لَا إِلَى آخِرِهِ ؛ عَلَيْهِ كَلَامَانِ :

أحدهما - إِنَّا نَقُولُ : هُوَ مُعْلَلٌ بِالْإِزَالَةِ مَعَ قَيْدِ الْيُسْرِ (٦) ، إِذَا مَكَّنَ الْمُكَفَّفُ مِنَ الْإِزَالَةِ ، بِكُلِّ مُزِيلٍ فَإِنَّ الْإِقْدَامَ دَلِيلَ حَاجَتِهِ إِلَى الْإِزَالَةِ بِذَلِكَ ،

(١) أنظر النظم السادس ص : ١٨٢ .

(٢) أي إزالة النجاسة ، ولمزيد من المعلومات أنظر إيثار الانصاف للبسط ص : ٤٦ ، والفروق للقرافي ١٩٢/١ ، والمحلي لابن حزم ١٠٩/١ ، ومعالم السنن للخطابي ٤٠/١ ، وأختلاف العلماء للشافعي ص ١٠٤ - ١١٤ ، والكافية في الجدل ص : ٤٣٠ .

(٣) أنظر ص : ١٨٢ .

(٤) الاستصحاب : هو الحكم علي الشيء بما كان ثابتا له أو منفيًا في الماضي لعدم قيام الدليل علي تغييره .

(٥) سيرد في السؤال الخامس ص : ٣٨٣ .

(٦) كلمة (اليسر) ليست في (ل) .

فإذا منع تبدل اليسر بضده .

الثاني - هو (١) أنا نقول : العلة مجرد الإزالة ، والخل أبلغ من الماء ؛ لأنه يزِيل العين والأثر ، والماء قد لا يقلع الأثر ، وبقاء (٢) اللون دليل بقاء الملون (٣) ، فإذا لم يكن أبلغ ؛ فلا أقل من التساوى .

السؤال الخامس - المعارضة بالنص والمعنى :

أما النص : (٤) فبقوله (٥) - عليه [١١١/آ] السلام (٦) - ، طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً إحداهن بالتراب (٧) .

(١) الضمير (هو) ليس في (خ) .

(٢) في (خ) : (نقاء) .

(٣) (ودليل بقاء الملون) ليست في (خ) .

(٤) (أما النص) من (خ) وليست في (ف) ولا (ل) .

(٥) في (خ) : (فبقوله) .

(٦) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٧) سنن النسائي ١٤٥/١ ، ومسنند أحمد ٤٢٧/٢ ، وصحيح مسلم ٢٣٤/١ ، والفردوس ٤٥٨/٢ ، والعمدة ٢٠ ، ومصابيح السنة ٢٢٩/١ ، وفيض القدير ٥٣٨٠ ، ومصنف عبد الرزاق رقم ٣٢٩ ، وصحيح ابن خزيمة ٩٥ و ٩٦ ، وسنن الدارقطني ٦٤١ و ٦٨ ، ومشكاة المصابيح ٤٩٠٥ ، وابن عساكر ٢٣١/٣ ، وتاريخ بغداد ١٠٩/١١ ، واختلاف الحديث للشافعي ص ١٠٦ ، ونيل الأوطار ٤٤/١ ، وإيثار الأنصاف ص ٤٦ والمحرر ٨٧ ، والمعتبر ص ١٩٩ .

وورد الحديث بلفظ : طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعاً مطهرة ، مختصر المنتهي ص ١٥٧ ، وخرجه ابن كثير بلفظ : . . . إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب ، تحفة الطالب ص ٣٦٩ ، وبهذا اللفظ في صحيح مسلم ٢٣٤/١ ، وصحيح البخاري ٥١/١ ، وسنن أبي داود ٥٦/١ ، وسنن الترمذي ١٥١/١ ، وسنن النسائي ١٧٦/١ ، وسنن ابن ماجه ١٣٠/١ ، ومسنند أحمد ٢٤٥/٢ و ٢٥٣ و ٢٦٥ و ٢٧١ و ٣١٤ و ٣٦٠ و ٣٩٨ و ٤٢٤ و ٤٢٧ و ٤٨٠ و ٢٨٢ و ٥٠٨ ، ولا يخلو كتاب فقه من هذا الحديث فليرجع إلي باب الطهارة في كتب الفقه .

فوجه الحجة : أنه أطلق الغسل ؛ ولم يعين مائعاً دون مائع ، فالتقييد (١) ببعض المائعات تحكّم .

وأما المعنى : فنقول : إزالة النجاسة بمزيل طاهر ، فوجب القضاء بالطهارة كما لو أزالها بالماء ، وإنما قلنا ذلك لأن علة حصول التطهير في الماء الإزالة ، بدليل الدوران (٢) ، وهذا موجود في الفرع ، فوجب القضاء بالتطهير .

والجواب : أنا قد بينّا الحصر بالسبر ، وسبق الكلام في السبر (٣) بما أغنى عن إعادته .

وقولهم - ثانياً - الحصر منخرم .

ليس كذلك ؛ لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإقراره ؛ من جملة النصوص ، ومذهب الصحابي ليس دليلاً ، والإستصحاب (٤) منفي لا مثبت ، والكلام في أدلة الثبوت .

ودعواهم - ثالثاً - وجود [١١١/ب] النص ، مصادمة (٥) بالمنع (٦) ، وسنوضح مستند المنع .

(١) في (ل) : (فالتقييد) .

(٢) أنظر ص ١٣٥ ، رقم ٧٤ و ص ٣١٣ .

(٣) أنظر ص ٣١٥ .

(٤) أنظر ص ٣٨٢ رقم ٤ .

(٥) (مصادمة) ليست في (خ) .

(٦) في (خ) : (ممنوعة) .

وجواب ماذكروه - رابعاً - من الوجهين؛ في إلحاق غير الماء بالماء (١) :

إن الماء لطيف التركيب ؛ سلس (٢) الأجزاء ؛ موأر (٣) الجرم (٤) ؛ سيال (٥) الجسم ، فإذا غسل به الثوب ، تداخل في أعماقه ، وتغلغل في تراكيبه ، فلم يغادر جزءاً من النجاسة إلا تحمله (٦) بتداخله ، ورفعته عن محله بقوة ، وهذا اللطف لا يوجد في مائع سواه ، فإذا كانت الإزالة كل العلة أوجزوها انقطع الإلحاق لما ذكرناه .
قولهم : الخل (٧) يزيل الأثر .

قلنا : لم يكن ذلك لزيادة لطافة عن الماء ، بل لأنه يكسب المحل

(١) أي في إلحاق بقية المائعات بالماء من أجل الطهارة .

(٢) في (ل) : (سلسل) .
سلس الشيء سلساً سهل ولان وانقاد . فهو سلس . ويقال : شراب سلس : سهل الانحدار في الحلق . . .

سلس الأشياء : وصل بعضها ببعض كأنها سلسلة . يقال : سلس الأعداد ، والماء ونحوه : صبه شيئاً فشيئاً في حذور واتصال . . . تسلس الماء : جري في حذور واتصال . . . ماء سلسال : سهل المرور في الحلق لعذوبته وصفائه . . . المعجم الوسيط ١/٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٣) « مار الدم يمرور : إذا جري وتردد علي وجه الأرض ومار الشيء اضطرب . فهو قريب من ماج . . . وقيل : المور : الجريان السريع . . . عمدة الحفاظ : مور ص : ٥٥٦ .

(٤) . . . والجرم في الأصل اسم للشيء المجروح أي : المقطوع ، وجعل اسماً للجسم المجروح ، ثم أطلق علي كل جسم ، ويطلق الجرم علي الصوت في قولهم : فلان حسن الجرم . . . والجرم مثلث الفاء باختلاف معان . . . عمدة الحفاظ مادة جرم ص : ٩٢ - ٩٣ .

(٥) في (ل) : (سياب) .

(٦) (إلا تحمله) ليست في (ل) .

(٧) « الخل : ما حمض من عصير العنب وغيره . عربي صحيح . مختار القاموس : خلل .

الملون - بعفوصته (١) وحموضته - لوناً غير ذلك اللون ، وإن كان بعض الأجرام قائماً بالمحل ، ويؤيد هذا : أن كثيراً من الألوان تتغير بأرائح (٢) مخصوصة [١١٢/آ] ونعلم (٣) - قطعاً - أن الرائحة لم تزل شيئاً من العين وجواب المعارضة :

أما النص : فلا نسلم وجوده ، لأن حديثهم مطلق (٤) ، وفي الصحيحين ؛ حديث مقيد (٥) ؛ وهو قوله - عليه السلام - (٦) « حتىه ثم أقرصيه ثم اغسله بالماء » (٧) .

والمطلق يحمل على المقيد إذا كانت القضية متحدة بالاتفاق

(١) في (خ) : (لعفوصته) .

« العفص : شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطاً وسنة عفصاً ، وهو قابض مجفف يرد المواد المنصبة ويشد الأعضاء الرخوة . . . وعفصه يعفصه : قلعة . . . والعفوصة : المرارة والقبض . . . القاموس المحيط ، عفص .

(٢) . . . جمع ، أرواح ، وأرياح ورياح - كعنب - وجمع الجمع : أراويح وأراييح ، والغلبة والقوة والرحمة والنصرة والدولة والشيء الطيب الرائحة . . . القاموس المحيط : الروح .

(٣) في (ل) : (فنعلم) وفي (خ) : (ويعلم) وفي (ف) : (ونعلم) .

(٤) أنظر ص : ١١١ ، رقم : ١٥ .

(٥) أنظر ص : ١١١ ، رقم : ١٦ .

(٦) في (خ) : (صلي الله عليه وسلم) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ١/٩٤ ، ٩٧ ، ومسلم ٢/١٤٠ و ١٤١ ، والنسائي في السنن الباب ٢٠١ ، وأحمد في المسند ٤/٤٣٤ و ٤٣٥ ، والآجري في المنتقى ص : ٥٧ ، وإيثار الإنصاف ص : ٤٧ .

هنا ٣٨٣، والقضية^(١) متَّحِدَةٌ^(٢) .

وأما المعنى : فقد بان الفرق بين الماء وغيره ، على ما سبق ؛ فانقطع الإلحاق . والله أعلم .

[المسألة : ١٢]

والإعتراضُ علي التمسُّكِ بنفي الفارق^(١) . فيما إذا زنا بمحرم له !
بعد التلَفُظُ بالعقد عليها^(٢) ، وهي المسألة الثانية عشرة من أوجه :
أحدها - منع أنه لا فارق - بين محل النزاع ؛ ومحل الإجماع - إلا
التلَفُظُ بالعقد .

قولكم في الدلالة عليه^(٣) لأننا^(٤) لو فرضنا عدمه^(٥) صار محل النزاع
محل الإجماع . [١١٢ / ب]

قلنا : هذا لا يدل ؛ لأن الشيء قد يكون له أشياء ملازمة ، ويكون لها
أحكام تخصها ؛ فإذا زال ؛ زالت تلك الأمور ؛ فزالت أحكامها ، ولم يلزم
من ذلك أن تكون أحكامها التي تخصها أحكاماً له^(٦) ، حيث تعقب زوالها
زواله ؛ بواسطة زوال ملازماته التي هذه^(٧) أحكام لها .
السؤال الثاني - سلمنا أنه لا فارق بينهما سوى العقد ، لم قلتم : أنه لا أثر
له ؟

قولكم : لأن الوطء بعده حرام .

(١) في (خ) : (ههنا) .
(٢) ، لاختلاف بين العلماء أن المطلق يجب العمل به علي اطلاقه ، إذا لم يكن هناك قيد بقيده ، وأن
المقيد يعمل به بقيده ، ولا يخرج المكلف من العهدة .

ولكن الخلاف قد وقع فيما إذا ورد لفظ مطلق في نص ، ثم ورد مقيداً في نص آخر . . . لقد اتفق
الأصوليون في أشياء واختلفوا في أشياء . أما الأحوال التي اتفقوا فيها فهي :

١ - إذا اتحد الحكم والسبب : فقد جري اتفاق العلماء علي وجوب حمل المطلق علي المقيد ، فحرم
من الدم ، والدم المسفوح فقط .

إن كان اللفظ دالاً علي الاثبات فيهما ، فإن كانا منفيين نحو : لا يجزي عتق مكاتب . . . فالقائل
بحجية مفهوم المخالفة بقيده به والمسألة حينئذ خاص وعام ، وإن كان أحدهما أمراً والآخر
نهيّاً ، نحو : أعتق رقبة ، ولا تعتق كافراً . فالمطلق مقيد بضد الصفة .

٢ - إذا اختلف الحكم واتحد السبب : فكذلك اتفقوا علي عدم حمل المطلق علي المقيد . . .

٣ - إذا اختلفا في الحكم والسبب معاً : فقد جري اتفاق العلماء أيضاً علي أنه لا يحمل المطلق علي
المقيد . فيعمل بالاطلاق في آية السرقة ، ويعمل بالمقيد في آية الوضوء . . . أثر الاختلاف في
القواعد الأصولية ص : ٢٥١ - ٢٥٢ .

وللمزيد من التفاصيل أنظر المحلي علي جمع الجوامع ٤٣/٢ ، والأحكام للأمدى ٤٣/٢ و ١١١
وما بعده . الكشف علي أصول البزودي ٢٩٠/٢ ، والتوضيح علي التلويح ٦٤/١ ، وإرشاد
الفحول ١٦٦ - ١٦٧ .

(١) أنظر النظم السابع ص : ١٨٥ .

(٢) تناول هذه المسألة سبط ابن الجوزي في إثبات الانصاف ص : ٢١١ .

(٣) أي : على منع أنه لا فارق .

(٤) في (خ) : (أنا) .

(٥) أي : عدم التلَفُظُ بالعقد .

(٦) يعود الضمير علي الشيء .

(٧) في (خ) : (هي) .

قلنا : تحريم الوطء مُسَلَّم .

ولكن قلتم : أنه لا يؤثر في غير حل الوطء !
وبيانه من وجهين :

أحدهما - أنه يؤثر في ثبوت النسب .

وحل الوطء ؛ وثبوت النسب ؛ أثران لمؤثر إسقاط الحد ، كما في وطء الشبهة^(١) ، ووجود أحد الأثرين دليل وجود المؤثر ، وإلا لزم أن يكون أثر غير مؤثر [١١٣/آ] وهو مستحيل ، فوجب القول بانتفاء الحد ؛ نظراً إلى مؤثر انتفائه .

الثاني - أن هذا العقد أثر - في المحل - شبهة ؛ فإنه صورة المبيح ، وهي شبهة بدليل أمرين :

أحدهما - أن الشبهة مشتقة من الإشتباه ، وصورة المبيح مظنة المشابهة ؛ ومحل الإشتباه ، فإن من نظر إليها حكم بالحل ؛ ما لم ينتبه^(٢) للمعارض ، وحينئذ : يندرج تحت قوله - عليه السلام - « ادروا الحدود

(١) : الشبهة : ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً .

الشبهة في الفعل : هو ما ثبت بظن غير الدليل دليلاً . كظن حل وطء أمة أبويه وعمره .
الشبهة في المحل : ما تحصل بقيام دليل نافٍ للحرمة ذاتاً ، كوطء أمة ابنه ، ومعتدة الكنايات لقوله - ﷺ - (أنت ومالك لأبيك) ، وقول بعض الصحابة : أن الكنايات رواجع ، أي : إذا نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافعاً للحرمة .

شبهة الملك : بأن يظن الموطوءة امرأته ، أو جاريته ،

التعريفات ص : ١٢٤ - ١٢٥ ، وأنظر أنيس الفقهاء ص : ٢٨١ .

(٢) في (ل) : (ينتبه) .

(٣) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

بالشبهات^(١) .

الثاني - أنه لو اشتري أخته من الرضاع ووطئها ؛ لأحد عليه ؛ لثبوت الملك ، وإن لم يفد إباحة الوطء ، وهذا لأن الملك فيها صورة المبيح ، وإن كانت الإباحة غير موجودة ، فكذلك النكاح الموجود .

السؤال الثالث - سلمنا أنه لا أثر له من الوجه الذي ذكرتم .

لم قلتم : إنه لا يؤثر^(٢) [١١٣/ب] من وجه آخر ؟

وللمعارض أن يقول للمستدل - كلما تبين انتفاء أثره من جهة - لم قلت : إنه لا أثر له من جهة أخرى ؟

السؤال الرابع - المعارضة^(٣) بقوله - عليه السلام - « ادروا الحدود بالشبهات »^(٤) وقد سبق بيان الشبهة .

والجواب : هو أن نقول^(٥) : قد بينا ؛ أنه لا فارق سوى التلطف بالعقد ، إذ لو لم يكن لصار محل النزاع ؛ محل الإجماع ، وماذكروه من الأمور الملازمة ؛ عنه جوابان :

أحدهما - الأصل عدمها ؛ فعلى مدعيها البيان .

الثاني - إننا نريد بالعقد ؛ العقد المذكور ، وجميع ما يترتب عليه ،

(١) سبق تخريجه ص : ٣٦١ - ٣٦٢ رقم ٥ .

(٢) في (ل) و (خ) : (لا يؤثر) .

(٣) (المعارضة) ليست في (ل) وفي أعلى الورقة ٩٤/آ في (ل) عبارة (المجلس الحادي عشر) .

(٤) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٥) سبق تخريجه ص : ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٦) (نقول) من (خ) .

ويتبين^(١) أن ذلك لا أثر له ، فإن الذي يلزمه ويترتب عليه - في نظرهم - هو الذي أوردوه ؛ في السؤال الثاني .
وبيانه : أنه لا أثر لما تخيلوه :
أما النسب : فممنوع^(٢) بثبوته .
وأما كون صورة المبيح شبهة [١١٤ / آ] ليس كذلك ؛ بل الشبهة مأخوذة من الإشتباه^(٣) في الحل ؛ ولا اشتباه^(٤) هنا^(٥) في الحل لإجماع الأمة على انتفائه ، وتفسير الشبهة - بالإشتباه^(٦) في الحل - أرجح ؛ لأنه تفسير للكلام النبوي بالأمر الشرعي ؛ بخلاف الإشتباه^(٧) في الصورة ، فكان ما ذكرناه أولى ، ومسألة الأخت من الرضاة ممنوعة ؛ بل يجب عليه الحد ، ولا يثبت النسب .

وجواب^(٨) السؤال الثالث - إننا بحثنا فما وجدنا جهة تصلح شرعاً للتأثير في درء الحد سوى ما ذكرناه ، فإن كانوا^(٩) قد ظفروا^(١٠) بغيره

(١) في (خ) : (ونبين) .

(٢) في (خ) : (فيمنع) .

(٣) في (خ) : (الأشباه) .

(٤) في (خ) : (ولا أشباه) .

(٥) في (خ) : (هاهنا) .

(٦) في (خ) : (بالأشباه) .

(٧) في (خ) : (الأشباه) .

(٨) (وجواب) ليست في (ف) .

(٩) في (ل) و (خ) : (كان) .

(١٠) في (ل) : (ظفر) .

فعلتهم إبداءه ؛ لأن كتمان العلم - عند الحاجة - حرام .
وجواب المعارضة : قد^(١) سبق بيانه أنه لم توجد الشبهة ليُدْرأ بها الحد ، والله أعلم . [١١٤ / ب]

(١) (قد) من (ل) .

بيانه : هو أن البديل^(١) : مقام مقام الأصل ؛ على نوع قصور - في إفادة المقصود منه - وهذا كذلك ؛ لأن دلالة [١١٥/أ] الإقرار على الحق أكد من دلالة البينة عليه ، وإذا ثبت كونها بدلاً ؛ فالبديل إنما يصار إليه عند العجز عن الأصل ، كالتيمم مع الماء ، فوجب أن لا يصار إليه بمجرد ظهور الصديق ، بل مع ضمنية تعذر الإقرار .

السؤال الثالث - الفرق من وجهين :

أحدهما - أن احتمال الصديق - عند حضور المدعى عليه - أكد ؛

لوجهين :

الأول - أن إقدام الشهود على الشهادة عليه - بحضوره - أتم دلالة على صدقهم ؛ من شهادتهم في غيبته ؛ علي ما لا يخفي .

الثاني - أن الخصم أكمل داعية - إلى البحث - عن أحوال الشهود ، فإذا كان حاضراً وعجز عن الطعن فيهم - مع^(٢) مبالغته في البحث عنهم ، وتأكد^(٣) داعيته إلي ذلك - كان أدل علي صدقهم .

فلئن قلتم : إذا قذفه عبد ؛ فادعى المَقْدُوفُ : أنه أعتقه - سيده - [١١٥/ب] ليقام عليه حدُّ الأحرار ، وأقام البينة ، وافقتمونا على الحكم بها

(١) البديل : تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه . قوله مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج عنه النعت والتأكيد ، وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع ، ويقول : دونه يخرج عنه العطف بالحروف لأنه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إلى المتبوع ، ولكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة . التعريفات ص : ٤٣ .

(٢) في (خ) : (على) .

(٣) في (ل) : (وتأكيد) .

[المسألة : ١٣]

والإعتراض على الإستدلال بحكم على حكم^(١) - في مسألة القضاء على الغائب^(٢) - وهي المسألة الثالثة عشرة من أوجه :

الأول - منع أن هذا النمط يصلح دليلاً ؛ لأنه لا يزيد عن^(٣) الإخبار ؛ عن ثبوت الحكم في مواقع الإجماع ؛ وذلك لا يوجب ثبوت حكم آخر .

وبيانه : هو أن الدليل : قولكم : يحكم ببينته والخصم حاضر فوجب الحكم بها مطلقاً .

والحكم الثاني - هو نفس^(٤) الفتوى ، وليست من الدليل ؛ فبقي^(٥) الدليل ؛ الإخبار عن ثبوت^(٦) الحكم المجمع عليه ، وغير خاف أن ذلك لا يوجب شيئاً .

السؤال الثاني - لم قلتم : إنه إذا ظهر صدقه وجب الحكم له ؟ فإن القضاء بالبينة^(٧) بدل عن الإقرار .

(١) أنظر النظم الثامن ، ص : ١٨٦ .

(٢) لا يجوز القضاء على الغائب بالبينة ، وهو قول الحسن البصري . وقال الشافعي ، وأحمد - رضي الله عنهما - : يجوز . واتفقوا على أنه لو كان حاضراً فسكت : قضى عليه . . . إثار الانصاف ص : ٣٥١ .

(٣) في (ل) و (خ) : (على) .

(٤) في (ل) : (هو هو نفس) .

(٥) في (خ) : (فيبقى) .

(٦) (ثبوت) ليست في (ل) .

(٧) والبينة : الحجة . ومنه : البينة على المدعي . لأن بها ينكشف الحق ويتضح . والبينة : الدلالة الواضحة ، عقلية كانت أو حسية ، والبينة الشهود . . . عمدة الحافظ ، بين ص : ٧٠ .

على سَيِّدِ الْعَبْدِ ؛ وَإِنْ كَانَ غَائِباً ؛ وَلَمْ تُرَاعَوْا مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ زِيَادَةِ الصِّدْقِ قُلْنَا : هُنَالِكَ اِكْتَفَيْنَا بِبَحْثِ الْعَبْدِ - عَنْ حَالِ الشُّهُودِ - فَإِنَّهُ لَخَوْفِهِ مِنْ زِيَادَةِ الْحَدِّ (١) لَا يَتْرُكُ فِي قَوْسِ الْإِجْتِهَادِ مَنْزَعاً .

الْفَرْقُ الثَّانِي - أَنْ الْحَاجَةَ إِلَى الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ - فِي الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ - أَكْدُ ؛ فَإِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا أَنْكَرَ ؛ لَمْ يَكُنْ لِمُصَاحِبِ الْحَقِّ طَرِيقٌ - إِلَى اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ - إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ ، فَشَرَعَتْ دَفْعاً لِلْحَاجَةِ الْمُتَأَكِّدَةِ ، وَهَذِهِ الْحَاجَةُ ؛ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ مَعَ الْإِمْتِنَاعِ ؛ وَلَمْ يَوْجَدْ .

السُّؤَالُ الرَّابِعُ - الْمُعَارَضَةُ بِالنَّصِّ وَالْمَعْنَى :

أَمَّا النَّصُّ : فَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (٢) لِعَلِيٍّ (٣) - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ -

« لَا تَقْضِ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَا لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ الْآخَرِ » (٤) . [١١٦/آ]

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فنَقُولُ : الْقَضَاءُ لِلزَّامِ ؛ فَوْجِبَ أَنْ لَا يَصِحَّ بِدُونِ

(١) (الحد) من (ل) .

(٢) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٣) علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي ، رابع الخلفاء الراشدين ، شهد جميع المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستشهد سنة ٤٠ هـ على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي .

ترجمته في الاستيعاب ١٠٨٩/٣ وصفة الصفوة ٣٠٨/١ وأسد الغابة ٩١/٤ .

(٤) « عن علي - رضي الله عنه - قال : بعثني رسول الله - ﷺ - قاضياً فقال : (إذا جاءك الخصمان ، فلا تقض على أحدهما حتى تسمع من الآخر فإنه يبين لك القضاء ، مسند أحمد ٩٠/١ و ٩٦ و ١١١ ، وأخرجه بنفس اللفظ ١٤٩/١ .

« وروي أن النبي - ﷺ - قال : لعلي - رضي الله عنه : (لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر ، فإنك إذا سمعت كلام الآخر ، علمت كيف تقضي ، إيثار الانصاف ص : ٣٥١ ، وعلق عليه المحقق بقوله : لم أفق عليه بهذا اللفظ .

الإنكار ، ولا إشكال في الأول ، فإن الحاكم يقول : حكمت وألزمت ، والأصل في الإلزام (١) الحقيقة .

وبيان الثاني - أن الأحكام إنما تثبت للحاجة ، والزام من هو ملتزم ظاهراً وغالباً ؛ لاحتاجة إليه ، كما لو ادعى عليه ثم أتبع الدعوى بإقامة البيينة قبل إنكاره .

وبيان التزامه هو : أن الظاهر من حال العاقل - إذا بلغه أن الحاكم ؛ قد شهد عنده العدول (٢) بحق عليه - أنه يبادر إلى الإقرار وفاءً بدينه ، وعلماً بأنه لا ينفعه الإنكار ؛ لقيام البيينة ، فوجب أن لا يصح الحكم قبل العلم بالإنكار .

والجواب : أن الدليل ليس عبارة عن مذكروه بل هو ذكر للحكم صريحاً ، وإشارة به إلى ماتضمن من [١١٦/ب] العلة المثبتة له تلويحاً ، وفي تقرير الدليل صرحنا بالعلة - التي أشرنا إليها ، بطريق التلويح ؛ أولاً - ثم بيئنا وجودها ، في محل النزاع ، فتمت وظيفة (٣) الاستدلال .

وسبق جواب المطالبة بذكر الحاجة إلى حفظ الحقوق عن الفوات .

(١) في (ل) و (خ) : (الاطلاق) .

(٢) « عدل عدالة ، وعدولة : كان عدلاً . عادل عنه : حاد . وبين الشيتين : وازن . والشئ بالشئ سواه وجعله مثله ، قائماً مقامه . . . عدل الشئ : أقامه وسواه يقال : عدل المكيال والميزان . والحكم أو الطلب : غيره بما هو أولى عنده . والشاهد أو الراوي : زكاه . . . المعجم الوسيط ، عدل ٥٨٨/٢ .

(٣) في (ف) : (وضيفة) وهذا تصحيف .

عليه^(٤) - على نفسه - مرجوحة في طرف^(٥) البحث عن الشهود ؛ بالنسبة إلى كمال معرفة الحاكم ، ومبالغته في الإستظهار .
 الثاني - أن إيماء قوله - عليه الصلاة والسلام - ^(١) « إنما نحكم بالظاهر » ^(٢) يدل على استقلال الظهور بالحكم [١١٧/ب] فلا تكون الزيادة فيه - مؤثرة ؛ كالشاهد الثالث والرابع ؛ في إفادة قوة الظهور .

(١) في (خ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٢) ذكره بهذا اللفظ السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٦٢ - ١٦٣ الحديث رقم ١٧٨ ، وفي صحيح البخاري ، أن أحكام النبي - ﷺ - كانت ظاهرة ، اعتصام : ٢١ ، وذكره ابن الحاجب في مختصر المنتهى ص ٦٦ و ٦٧ ، وفي تحفة الطالب ص ١٧٤ ، وعلق عليه ابن كثير بقوله : هذا الحديث كثيراً ما يلجج به أهل الأصول . ولم أقف له على سند . وسألت عنه الحافظ المزي ، فلم يعرفه .

قال ابن حجر : « رأيت في الأم للشافعي ، بعد أن أخرج حديث أم سلمة - رضي الله عنهما - فأخبر - صلى الله عليه وسلم - أنه إنما يحكم بالظاهر ، وإن أمر السرائر إلى الله . فظن بعض من رأى كلامه ، أن هذا حديث آخر ، وإنما هو كلام الشافعي ، استنبطه من الحديث الآخر . . . الموافقة الورقة ٤٢/آ .

وقال الزركشي : . . . وأفادني شيخنا علاء الدين بن مغطاي - رحمه الله - أن الحافظ أبا طاهر اسماعيل بن علي بن إبراهيم ابن أبي القاسم الجنزوي ، رواه في كتابه : إدارة الحكام في قصة الكندي والحضرمي ، الذين اختصا إلى النبي - صلعم - وأصل حديثهما في الصحيحين ، فقال المقضي عليه : (قضيت على ، والحق لي) . فقال رسول الله - ﷺ - : « إنما أقضي بالظاهر والله يتولى السرائر » ، ثم قال وله شاهد . . . المعبر ص ٩٩ و ٢٤٤ و ٢٣٨ و الدرر المنتثرة للسيوطي ص : ٢٠ .

وذكره السبط بلفظ : « إنما أقضي بالظاهر ، إثارة الانصاف ص : ٢٢٨ ، وقال ابن حجر : « قوله : روى أنه - ﷺ - قال : « إنما نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » ، هذا الحديث استنكره المزي ، فيما حكاه ابن كثير عنه من أدلة التنبيه .

وأخرج مسلم في صحيحه حديثاً بمعناه ٦/٢ في كتاب الأفضية .

وعماً ذكروه من كونه بدلاً :

المنع - أولاً - فإن الأصل - في الأحكام - الإستقلال ، ولادلالة لما ذكروه في إثبات البدلية ؛ لأن المقصود ثبوت الحق ، والحق الثابت بالبيينة ، كالحق الثابت بالإقرار ، ولا فرق على ما لا يخفي .
 وثانياً - نقول : شرط المصير إلى البدل العجز ، وقد وجد ؛ فوجب أن لا يشترط استمراره مطلقاً ؛ لأن من عليه الحق لا يستضر بحكم الحاكم عليه إذا كان الغالب إقراره ؛ كما ذكروه^(١) ، ومن له الحق يستضر^(٢) [١١٧/آ] بترك الحكم له نظراً إلى احتمال موت خصمه قبل اعترافه ، أو احتمال جحوده^(٣) ، أو عدم القدرة على جمع شهوده ، إلى غير ذلك .
 وعن الفرق الأول جوابان :

أحدهما - أن الحاكم أعرف بطرق البحث عن تزكية الشهود ، وأهدي إلي مسلك الطعن فيهم ؛ لكثرة سؤاله عن أمثاله ، ودوام تجربته ، وممارسته لذلك ، لاسيما إذا لم يكن المحكوم عليه حاضراً ، فإنه يزيد في البحث على القدر المألوف استظهاراً واحترازاً ؛ فتصير زيادة شفقة المحكوم

(١) (كما ذكروه) ليست في (خ) .

(٢) في هامش الورقة ١١٨/ب من (ف) عبارة (بلغ مقابلة) .

(٣) الجحد : ما انجزم بلم لنفي الماضي ، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي ، فيكون النفي أعم منه ، وقيل : الجحد : عبارة عن الفعل المضارع المجزوم بلم ، التي وضعت لنفي الماضي في المعنى ، وضد الماضي . التعريفات ص : ٧٤ .

(٤) (عليه) ليست في (ف) .

(٥) في (ل) : (طرق) .

والفرق الثاني - بتأكيد الحاجة مُغنى بمسألة العبد القاذف ، فإنه قضاء على غائب ، وماروعي فيه مذكروه من تأكد الحاجة ، وماذكروه اعتذاراً عن هذه المسألة - عند إيرادها على الفرق الأول - لا يصح لوجهين .

أحدهما - أنهم عللوا - في الفرق - بأنه لم يكن طريقاً إلى إثبات الحق بعد الإنكار إلا بالبينة ، وهذا يُغايِر ما اعتذروا به ؛ من إقامة بحث العبد مقام بحث سيده .

الثاني - أن العبد لا يبالغ في البحث ، لأن ضرر زيادة الحد دون ضرر استمرار الرق ؛ ظاهراً وغالباً ، فعند ذلك لا يبحث .

وعن المعارضة بالنص جوابان :

أحدهما - أنه عام دخله التخصيص [١١٨ / آ] بالتأكل (١) ، فنخصُّ عنه محل النزاع .

الثاني - نقول بموجبه ، فإن الوكيل - الذي نصبه الحاكم للمنازعة - هو خصمه ، ولن يحكم قبل سماع كلامه .
وقولهم (٢) : القضاء إلزام .

(١) . . . نكل - والجمع - أنكال - نحو : جمل وأجمال . وأصل ذلك من : نكل أي : منع . . . ومنه نكلت به . أي : فعلت به فعلاً يمنع غيره من الوقوع في فعله ، النكل عن اليمين : الامتناع منه . والنكل - أيضاً - اللجام ، لأنه يمنع الدابة عن الجراح . . . وأنكلت الرجل عن حاجته : دفعته عنها . . . عمدة الحفاظ : نكل ص ٤٩٣ وأنظر الفائق : ٢٣ / ٤ ، والنهاية في غريب الحديث ١١٦ / ٥ - ١١٧ .

(٢) في (ل) و (خ) : (قولهم) بدون واو .

تارة نمنع ونقول : بل هو إظهار (١) .

ومرة نسلم ونقول (٢) : هو غير ملتزم حقيقة ، فوجب إلزامه - دفعاً للحاجة - فإنه قد تعذر تعرف جوابه لكونه على مسافة بعيدة ؛ بخلاف الحاضر ؛ فإن تعرف إقراره أو نكرانه أقرب ؛ فافترقا ، والله أعلم (٣)

(١) أي : أن القضاء إظهار للحق وليس إلزام مخصّص . بل إلزام مخصص يقتضيه الحق الظاهر ، صوتاً للحقوق المشروعة .

(٢) في (خ) : (يسلم ويقول) .

(٣) (والله أعلم) ليست في (خ) .

[الْمَسْأَلَةُ : ١٤]

والإعتراضُ على الشكلِ الأوَّل - من الحملِ - (١) في مسألة نفِي القِصاصِ عَنِ الْمُسْلِمِ بِقَتْلِ الذِّمِّي (٢) وهي المسألة الرابعة عشرة من أوجه: أحدها - أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى دَعْوَى مَحَلِّ النِّزَاعِ لِأَنَّ حَمْلَ الْأَوْسَطِ - وَهُوَ: قَوْلُكُمْ: كَافِرٌ، عَلَى الْأَصْغَرِ [ب/١١٨]؛ وَهُوَ: قَوْلُكُمْ: كُلُّ ذِمِّيٍّ - وَحَمْلَ الْأَكْبَرِ - وَهُوَ: قَوْلُكُمْ: لَا يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ - عَلَى الْأَوْسَطِ الْمَذْكُورِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَمَلًا ذَاتِيًّا أَوْ لَازِمًا، وَأَيًّا (٣) مَا كَانَ فَهُوَ ادِّعَاءُ مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ .

الثاني - أَنَّ النَتِيجَةَ غَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْ أَمْثَالِهِ؛ فَإِنْ دَلَّالَتُهُ - مِنْ حَيْثُ انْدِرَاجِ الصُّغَرَى تَحْتَ الْكُبْرَى - لِعُمُومِهِمَا، وَلَيْسَ كُلُّ حَكْمٍ ثَبَتَ لِلْعَامِّ؛ ثَبَتَ مِثْلُهُ لِمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ؛ وَالْحَيَوَانُ جَنْسٌ؛ لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَكْمُ لِلْإِنْسَانِ .

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ - أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الْكُبْرَى غَيْرُ صَادِقَةٍ، فَإِنَّهُ إِذَا جَرَحَ ذِمِّيًّا - ثُمَّ أَسْلَمَ الْجَارِحُ؛ وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ - قُتِلَ بِهِ قِصَاصًا (٤) .

السُّؤَالُ الرَّابِعُ - الْمَعَارِضَةُ بِالنَّصِّ وَالْمَعْنَى .

(١) أنظر النظم التاسع: ص: ١٨٨ .

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: إيثار الانصاف ص: ٣٩٧، والمغنى لابن قدامة ٦٥٣/٧، والأم للشافعي ٣٨/٦، والهداية وفتح القدير ٢٥٦/٨، ونيل الأوطار ١٠/٧، وعمدة الحفاظ: عهد، ص: ٣٨٧ .

(٣) في (خ): (وأيهما) .

(٤) وورد مثل هذا في إيثار الانصاف ص: ٣٩٩ .

أَمَّا النَّصُّ: فَقَوْلُهُ [آ/١١٩] تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ (١) وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَقَادَ مُسْلِمًا بِذِمِّيٍّ؛ وَقَالَ: «أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ» (٢) .

وَأَمَّا الْمَعْنَى؛ فنقول: عَصِمَ مَالُهُ بِطَرَفِ الْمُسْلِمِ؛ فَوَجِبَ أَنْ تُعَصَّمَ نَفْسُهُ بِنَفْسِهِ .

وتقريره: أَنَّ الْعِصْمَةَ قَدْ شَمَلَتِ النَّفْسَ وَالْمَالَ، وَعِصْمَةُ الْمَالِ دُونَ عِصْمَةِ النَّفْسِ، فَإِذَا نَهَضَتْ عِصْمَةُ مَالِهِ إِلَى إِجَابِ قَطْعِ السَّارِقِ الْمُسْلِمِ - مَعَ نَقْصَانِ رُتْبَةِ الْأَمْوَالِ عَنْ رُتْبَةِ الْأَنْفُسِ - وَجِبَ الْقَوْلُ بِعِصْمَةِ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ (٣) .

والجواب - عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ - عَلِيمَقَامِينَ :

فِي (٤) الْأَوَّلِ - نَقُولُ: مَا دَلَّتِ الْمُقَدِّمَتَانِ عَلَى مَحَلِّ النِّزَاعِ مُطَابَقَةً؛ وَلَا تَضَمُّنًا؛ بَلْ دَلَّتْ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْمُلَازِمَةِ، وَذَلِكَ شَرْطٌ فِي كُلِّ دَلِيلٍ، إِذْ لَوْلَا عِلَاقَةٌ؛ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، لَمَا (٥) صَحَّ الْإِسْتِنَاجُ

(١) سورة الاسراء، الآية: ٣٣ .

استشهد الجويني بهذه الآية وَفَصَّلَ طَرِيقَ الاستدلال بها، أنظر الكافية في الجدل ص ١٠٧ - ١١٠ .

(٢) أخرجه أبو داود - الدييات . والدارقطني في الحدود والديات، عن أبي الجنوب قال: قال علي رضي الله عنه - «من كانت له ذممتنا قدمه كدمائنا» .

وأنظر نصب الرأية ٣٣٨/٤، وإيثار الانصاف ص: ٣٩٧، ونصيحة الملوك ص: ٣٢٥، ٣٣٣ .

(٣) (بنفسه) من (خ) .

(٤) (في) ليست في (ل) .

(٥) في (خ) و (ل): (ما) .

[١١٩/ب]

المقام الثاني - نقول : اشتمل على محل النزاع تضمناً .
 والمحدور أن يكون محل النزاع داخلاً في الدليل مطابقة .
 ودلالة التضمنين : تغاير دلالة المطابقة ، ولولا التغاير لاتحدتا ، وإذا
 تغايرتا كان الدليل غير المدلول ، كما أن العلة غير المعلول .
 وعن السؤال الثاني - منع^(١) أن النتيجة غير لازمة من أمثاله ، فإن
 العلماء متفقون على لزوم النتيجة من ذلك ، وماذكروه - من النظر^(٢) -
 فليس وضعاً صحيحاً ؛ لأنه خال عن الحد الأوسط ؛ فلا نتاج .
 وجواب الثالث - بمنع^(٣) المسألة المفروضة .
 وجواب المعارضة : إننا نقول بموجب الآية ، فإن لولي القتل
 « سلطاناً »^(٤) وهو المطالبة [١٢٠/آ] بالدية^(٥)

(١) في (ل) : (منع) .

(٢) في (ف) : (النضير) وهو تصحيف .

(٣) في (ل) : (منع) .

(٤) سورة الاسراء ، الآية ٣٣ .

(٥) قوله : (سلطاناً) فيه خمسة أقوال :

الأول : قال ابن وهب : قال مالك : السلطان أمر الله في أرضه .

الثاني : قال ابن عباس السلطان : الحجة .

الثالث : قال الضحاك وغيره : السلطان : إن شاء عفا ، وإن شاء قتل ، وإن شاء أخذ الدية ، قاله
 أشهب والشافعي .

الرابع : السلطان : طلبه حتى يدفع إليه .

وهذه الأقوال متقاربة ، وإن كان بعضها أظهر من بعض . أما طلبه حتى يدفع إليه ، فهو ابتداء
 الحق . وآخره : استيفاءه ، وهو القول الخامس . أحكام القرآن لأبن العربي ١٢٠٨/٣ - ١٠٢٩ .

وقوله : « فلا يسرف في القتل »^(١) معناه : فلا يسرف بالقتل
 ابتداءً^(٢) .
 وأما الحديث : فلا يروى إلا من طريق ابن البيلماني^(٣) ، وهو
 ضعيف .
 قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - من حكم بحديث ابن
 البيلماني ؛ فهو عندي مخطئ^(٤) .
 وماذكروه من المعني : فغير لازم لأن القطع يثبت حقاً لله
 تعالي ، والقصاص يثبت حقاً للأدمي .
 ولهذا يتمكن من العفو عنه بخلاف القطع ، وهذا على أصلهم ألزم
 لأنهم قالوا : لا يجتمع^(٥) القطع

(١) سورة الاسراء ، الآية ٣٣ .

(٢) فيه ثلاثة أقوال :

الأول : قال الحسن : لا يقتل غير قاتله .

الثاني : قال مجاهد : لا يقتل بدل وليه اثنين ، كما كانت العرب تفعله .

الثالث : لا يمثل بالقاتل ، قاله طلق بن حبيب ، وكله مراد ، لأنه إسراف كله منهى عنه .

(٣) هو عبد الرحمن بن البيلماني ، من مشاهير التابعين / قال أبو حاتم : لين . وقال الدارقطني :

ضعيف لا تقوم به حجة . وذكره ابن حبان في الثقات فقال : روى عنه زيد بن أسلم ، وسماك بن

الفصل ، وربيعه ، وابنه محمد بن عبد الرحمن . وقيل : كان من كبار الشعراء ، ميزان الاعتدال

٢٦٥/٣ .

أنظر التهذيب ١٤٩/٦ ، والتقريب ٤٧٤/١ ، والعلل الواردة في الأحاديث للدارقطني ٣٨١/٤

والكاشف ١٥٨/٢ ، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال ١٢٧/٢ وإيثار الانصاف ص : ٣٩٨

ونصب الرؤية ٣٣٥/٤ فما بعدها ، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص : ٢٢٤ .

(٤) وقال أحمد بن حنبل : لو حكم حاكم بحديث ابن البيلماني كان مخطئاً ، ولو رفع إلى حاكم

آخر رده ، إيثار الانصاف ص : ٣٩٨ .

(٥) في (ل) : (يجتمع) بدون لام .

والغرم، لأن المال تَنَقَّلَ عَصْمَتُهُ - قُبِيلٌ^(١) السَّرْقَةُ - إلى الله تعالى؛ فترد الجناية على حقه - سبحانه - فيجب القطع حقاً له؛ مع قطع النظر عن مَنْ^(٢) كان مالكا للمال - مِنْ قَبْلُ - وعند هذا نقول: حق الله مقدم على حق الآدمي؛ لقوله - عليه السلام^(٣) - «فدين الله أحقُّ [١٢٠/ب] بالقضاء»^(٤) فبان الفرق، والله أعلم.

والغرم، لأن المال تَنَقَّلَ عَصْمَتُهُ - قُبِيلٌ^(١) السَّرْقَةُ - إلى الله تعالى؛ فترد الجناية على حقه - سبحانه - فيجب القطع حقاً له؛ مع قطع النظر عن مَنْ^(٢) كان مالكا للمال - مِنْ قَبْلُ - وعند هذا نقول: حق الله مقدم على حق الآدمي؛ لقوله - عليه السلام^(٣) - «فدين الله أحقُّ [١٢٠/ب] بالقضاء»^(٤) فبان الفرق، والله أعلم.

والغرم، لأن المال تَنَقَّلَ عَصْمَتُهُ - قُبِيلٌ^(١) السَّرْقَةُ - إلى الله تعالى؛ فترد الجناية على حقه - سبحانه - فيجب القطع حقاً له؛ مع قطع النظر عن مَنْ^(٢) كان مالكا للمال - مِنْ قَبْلُ - وعند هذا نقول: حق الله مقدم على حق الآدمي؛ لقوله - عليه السلام^(٣) - «فدين الله أحقُّ [١٢٠/ب] بالقضاء»^(٤) فبان الفرق، والله أعلم.

والغرم، لأن المال تَنَقَّلَ عَصْمَتُهُ - قُبِيلٌ^(١) السَّرْقَةُ - إلى الله تعالى؛ فترد الجناية على حقه - سبحانه - فيجب القطع حقاً له؛ مع قطع النظر عن مَنْ^(٢) كان مالكا للمال - مِنْ قَبْلُ - وعند هذا نقول: حق الله مقدم على حق الآدمي؛ لقوله - عليه السلام^(٣) - «فدين الله أحقُّ [١٢٠/ب] بالقضاء»^(٤) فبان الفرق، والله أعلم.

(١) في (ل): (قبل).

(٢) في (خ): (عن).

(٣) في (خ): (صلى الله عليه وسلم).

(٤) في صحيح البخاري - كتاب الايمان ٣٠، فاقض الله فهو أحقُّ بالقضاء.

[المسألة: ١٥]

والإعتراض على الشرطيا المتصل؛ المستثنى منه عين المقدم^(١).
في مسألة فسخ النكاح بالعيوب الخمسة^(٢) - وهي المسألة الخامسة عشرة؛ من أوجه:

الأول - لأنسليم الملائمة، فإن الفسخ - في محل الإجماع - لم يكن بناءً على ما ذكرتموه؛ فتحاجون إلى إثباته.

السؤال الثاني - بيان الإنفكاك من أوجه:
أولها - أن الفسخ في العنة^(٣) ثبت تعبدًا، لأن غاية ما فيه الإخلال بالوطء، وليس للمرأة المطالبة به، وفسخ النكاح - بعدم ما لا يستحق وجوده - محض تعبد؛ لا يعقل معناه، وما ثبت تعبدًا لا يلحق به سواه.

وثانيًا - سلمنا المعقولية ولكن العنة مخلّة بأكبر^(٤) مقاصد النكاح - وهو

(١) أنظر النظم العاشر ص: ١٩٠.

(٢) المنكحة لا ترد بشئ من العيوب الخمسة، وهو قول عمر، وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم.

وقال مالك، والشافعي: ترد، ووافقهما أحمد، وزاد عليهما: العتق...، إثار الانصاف ص: ١٣١.

وقال الكاساني: والعيوب الخمسة هي: الجنون، والجذام، والبرص، والرثق، والقرن... بدائع الصنائع ٣/١٥٣٧.

(٣) عن الرجل عنة: عجز عن الجماع لمرض يصيبه. فهو معنّون، وعنّين...، وعين ويقال: امرأة عينية لا تشتهي الرجال... أعن الرجل: عن... تعن الرجل: ترك النساء من غير أن يكون عنيًا... العنة: عجز يصيب الرجل فلا يقدر على الجماع... المعجم الوسيط، عن

ج ٢/٦٣٢ - ٦٣٣ وأنظر طلبة. الطلبة ص: ١٠٠.

(٤) في (خ): (بأكثر).

[١٢١/آ] الوطء - ولا كذلك البرص والجنون ؛ فإنهما لا يمنعان منه .

وثالثها - سلمنا أن العيوب الخمسة تمنع الوطء^(١) غالباً ، ولكن الفوات الحاصل بالعنة أشد ضرراً ، لأنه مفوت على المرأة قضاء وطرها^(٢) ، وليس لها من يعفها غير زوجها ، فإذا فات الإعفاف - من جهته - صارت عرضة للوقوع في المحرم ، وليس كذلك^(٣) هاهنا ؛ لأنه إذا فات عليه الإعفاف ، من هذه الزوجة ، حصله من زوجة أخرى ، أو بطرق^(٤) التسري^(٥) ، فثبت انفكاك الملازمة .

السؤال الثالث - المعارضة ؛ بأنه عقد لا يثبت فيه الخيار بفقد عضو ، فلا يثبت بعيب في العضو .

بيانه : أنه لو وجدها قطعاء اليد ؛ لم يثبت له الخيار ، فإذا وجد بيدها بياضاً^(٦) أولي أن لا يثبت له^(٧) الخيار [١٢١/ب] لأن الأصل أكبر^(٨) من فقد الصفة ، وإذا ثبت الحكم في هذه الصورة ؛ ثبت في الباقي ؛ ضرورة أن لا قائل بالفرق .

(١) في (ل) و (خ) : (من الوطي) .

(٢) الوطر : الحاجة . وقيل : كل حاجة من همتك وقصدك ، فهي وطر ، فكأنه أخص من الحاجة . . . عمدة الحفاظ ، وطر : ص : ٦٣٥ .

(٣) في (ل) : (ولا كذلك) .

(٤) في (ل) و (خ) : (بطريق) .

(٥) والتسري : هو اتخاذ الجارية سرية - بتشديد الراء والياء وضم السين - وهي الأمة التي اتخذها مولاهما للفراش وحصنها ، وطلب ولدها . . . طلبة الطلبة ص : ١٠٤ .

(٦) البرص : بياض يقع في الجسد لعله . . المعجم الوسيط ، برص ١/٤٩ .

(٧) (له) ليست في (خ) .

(٨) في (خ) : (أكثر) .

والجواب عن الأول - إنا قد بيننا^(١) اشتراكهما في الوصف الصالح للمساواة^(٢) بينهما في الحكم ، وكفى بذلك بياناً لإثبات الملازمة ، ودعوي الانفكاك باطلة .

قولهم : ثبت الفسخ في العنة تعبداً ! ليس كذلك ، بل هو على وفاق المعقول ، على ما لا يخفى .

قولهم : ليس لها المطالبة بالوطء ! ممنوع ؛ بل إذا ترك الوطء - من غير عذر - وطالبته به^(٣) أجل أربعة أشهر ؛ فإن وطئ ؛ وإلا ألزم بالطلاق إن شاء ت .

قولهم : العنة مخللة بالوطء .

قلنا : وكذلك الجذام ؛ بل ربما حصل للزوجة - من^(٤) العنين - نوع مساكنة^(٥) ومؤانسة^(٦) ومفاكهة^(٧) ؛ وحصول شيء من ذلك مع الجذام

(١) أنظر النظم العاشر ، ص : ١٩٠ .

(٢) في (خ) : (لمساواة) .

(٣) (به) من (خ) .

(٤) في (خ) : (مع) .

(٥) السكن ما يسكن إليه . . والسكنى : أن تجعل له المسكن بغير أجر . . والسكنية الطمأنينة . . . عمدة الحفاظ : سكن ، ص : ٢٤٥ .

(٦) والأنس : خلاف الثفور . والأنس منسوب للإنس . ويقال لكل ما يؤنس ، ولمن كثر أنسه . . والإنسان مشتق من الانس ، وزنه : فعلان ، لأنه لا قوام له إلا بانس آخر من جنسه ، ولذلك قيل الإنسان مدني بالطبع ، وجمعه أناسي . . عمدة الحفاظ ، أنس ص : ٢٩ .

(٧) فاكهون : مسرورون . . وهو مأخوذ من لفظ الفاكهة ، لأن بها يحصل التلذذ ، والفاكهة : المزح . . . عمدة الحفاظ ، فكه ص : ٤٣٢ .

مُتَعَذِّر [آ/١٢٢] لِنَفَرَةِ الطَّبَاعِ عَنْ مُقَارِنَتِهِ^(١) ، وَلِخَوْفِ تَعَدِّيهِ - عَلَيَّ مَا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي النَفُوسِ - وَبِهِ يَخْرُجُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ : الضَّرَرُ الْحَاصِلُ بِالْعِنَّةِ أَشَدُّ !! فَإِنَّ الْعِنَّةَ تَتَضَمَّنُ إِخْلَالَ بِمَصْلَحَةٍ ، وَالْجِذَامُ إِثْبَاتًا لِمَفْسَدَةٍ ، وَلَا خِفَاءَ أَنَّ الضَّرَرَ فِي إِثْبَاتِ الْمَفْسَدَةِ أَمُّ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَصْلَحَةِ ، لِأَسِيْمَا وَالْمَفْسَدَةُ مِنَ أَعْظَمِ الْمَفَاسِدِ .

وَلِهَذَا يَكْثُرُ - فِي النِّسَاءِ - مَنْ تَنْزَوِجُ الْمَجْبُوبِ^(٢) وَالْعَيْنِ وَلَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَاءِ عَلَيَّ نِكَاحٍ مِنْ بَها جِذَامٌ ، وَكَوْنُ الرَّجُلِ قَادِرًا عَلَى نِكَاحٍ أُخْرِي لَا يَدْفَعُ عَنْهُ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ ، لِأَنَّ التِّزَامَ^(٣) النَّفَقَاتِ وَالْكَفْلَ : ثَمَنٌ فَاتٍ مَثْمَنُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْجِبُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْعَقْدِ - فِي أَنْ يُقَالَ لِلرَّجُلِ : التَّزِمَ كُفْلًا أُخْرِي ؛ لِعَقْدٍ آخَرَ - قَطْعًا وَبِقِيْنًا .

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ : [ب/١٢٢] فَالْفَرْقُ : - بَيْنَ فَوَاتِ الْعُضْوِ ، وَبَيْنَ تَغْيِيرِ صِفَتِهِ - أَنَّ النِّفْرَةَ مِنَ الْعَيْبِ الْقَائِمِ بِهِ أَشَدُّ ، فَإِنَّهُ يَخَافُ مِنْ مُدَانَاةِ الْمَجْدُومِ ؛ أَنْ يَعِدِيهِ ، وَلَا يَخَافُ ذَلِكَ مِنْ مُقَارِبَةِ الْمُقْطُوعِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْمُسَاهَلَةِ - م^(٤) وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الْمُسَامَحَةُ هُنَا^(٥) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي (خ) : (مُقَارِنَتِهِ) .

(٢) فِي (ل) : (بِالْمَجْبُوبِ) . الْمَجْبُوبُ : مُقْطُوعُ الذِّكْرِ وَالْخَصِيَّتَيْنِ : أَنَيْسُ الْفُقَهَاءِ ص : ١٦٦ ، وَمَعْنَى الْمُحْتَاجِ ٢٠٢/٣ ، وَالْمَعْنَى ٢٠١/٧ ، وَحَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ ٣/٤٩٤ ، وَالكافي لابن عبد البر ٢/٤٦٥ .

(٣) فِي (ل) : (التِّزَامُ) .

(٤) ثَمَّ : هُنَاكَ .

(٥) فِي (خ) : (هَهُنَا) .

[الْمَسْأَلَةُ : ١٦]

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الشَّرْطِيِّ الْمُتَّصِلِ ؛ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَقِيضُ التَّالِيِ^(١) فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَفَادِ^(٢) - وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ مِنْ أَوْجِهٍ :
الْأَوَّلُ - مَنَعُ الْمُلَازِمَةِ ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ^(٣) - فِي إِثْبَاتِهَا - فَلَيْسَ^(٤) صَالِحًا لِلتَّعْلِيلِ .

أَمَّا عِنْدَكُمْ : فَلَأَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِمَدْلُولِهِ ، وَقَدْ نَقَضْتُمُوهُ بِالنُّصَبِ^(٥) .
وَأَمَّا عِنْدَنَا : فَلَأَنَّا نَضِيفُ الْحُكْمَ إِلَى مَا هُوَ أَقْوَى فِي نَظَرِنَا ، وَبِهَذَا يَتَّضِحُ أَنَّكُمْ لَمْ تَذْكُرُوا مُلَازِمَةَ بَيْنِ مَحَلِّ النِّزَاعِ [آ/١٢٣] وَمَحَلِّ الْإِجْمَاعِ .
الثَّانِي - إِنَّا نَصْرَحُ بِمَا نَعْلَلُ بِهِ ؛ وَنَقُولُ : عِلَّةُ الضَّمِّ هِيَ الْجِنْسِيَّةُ^(٦) ؛ فَإِنَّهَا مُنَاسِبَةٌ لِذَلِكَ نَظَرًا إِلَى التَّبَعِيَّةِ ، فَتَنَاسَبُ الْإِتِّبَاعُ فِي الْحُكْمِ .
بَيَانُهُ : أَنَّ الْمُسْتَفَادَ يُوصَفُ بِكَوْنِهِ زِيَادَةً ؛ وَالزِّيَادَةُ تَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ

(١) أَنْظَرَ النِّظْمَ الْحَادِي عَشَرَ ص : ١٩٥ .

(٢) الْمُسْتَفَادُ مِنْ جِنْسِ النَّصَابِ يَضُمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ النَّصَابِ فِي حُكْمِ الْحَوْلِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : لَا يَضُمُّ ، وَاتَّقُوا عَلَى الْأَوْلَادِ وَالْأَرْيَاحِ ، وَعَلَى خِلَافِ الْجِنْسِ إِثَارُ الْإِنْصَافِ ص : ٦٣ .

(٣) أَنْظَرَ النِّظْمَ الْحَادِي عَشَرَ ص : ١٩٥ .

(٤) فِي (خ) : (لَيْسَ) .

(٥) النَّصَبُ : جَمْعُ نَصَابٍ . وَبَلُوغُ النَّصَابِ شَرْطٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي وَجوبِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ، مَا عدا الْمَوَاسِمَ الزَّرَاعِيَّةَ ، إِذْ تُؤَدَّى زَكَاتُهَا إِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً .

أَنْظَرَ بِدَائِعَ الصَّنَائِعِ ٨٢٣/٢ ، وَالسِّيَوطِيُّ ١٤٩/٢ ، وَالْمَجْمُوعُ ٣٢٣/٥ ، وَالْمَعْنَى ٢/٤٢٩ ، وَشَرْحُ الرِّسَالَةِ ٣٥٩/١ ، وَأَنْبَيْسُ الْفُقَهَاءِ ١٣٢ ، وَطَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص : ٣٩ .

(٦) أَيْ جِنْسِيَّةِ النَّصَبِ .

مزيد عليه ، وهذه حقيقة التبعية ، إذ التبع : ما يتوقف وجوده على وجود المتبوع ، فصارت كالأرباح (١) .

الثالث - بيان الإنفكاك من وجهين :

أحدهما - أن في اعتباره - في الفرع - عسراً وحرَجاً ؛ بمراقبته (٢) ابتداءً (٣) كلِّ حولٍ وانتهاءً (٤) ؛ لكلِّ مستفادٍ - على كثرة وجود المستفادات ؛ وتعدد أزمنة ملكها ؛ والتباس بعضها ببعض - وهذا لا يُلْفَى (٥) في أصول النصب ، فإن ثمرها (٦) أقرب وحصولها أندر .

الثاني - إننا أجمعنا ﴿ ١٢٣ / ب ﴾ على ضمِّ المستفاد إلى جنسه قدرأ ؛ فلا يلزم من الضمِّ - في موضعٍ ؛ قضى الشرع فيه بالضمِّ بوجهٍ من الوجوه - الضمُّ في موضعٍ لم يقض فيه بالضمِّ بوجهٍ (٧) ما .

الرابع - المعارضة :

وهو إننا نقول : لو اشترط الحول (٨) ، في المستفاد ؛ لشرط في الأرباح

(١) في (ل) : (بالأرباح) تصحيف .

(٢) في (خ) : (بمراقبة) .

(٣) في (خ) : (ابتداء) .

(٤) في (خ) : (وانتهائه) .

(٥) في (خ) : (لا يُلْفَى) .

(٦) في (خ) : (تمييزها) .

(٧) في (ل) : (من وجه) .

(٨) أصل الحول تغير الشيء وانفصاله عن غيره ، وباعتبار التغير قيل : حال يحول حولاً ، واستحال : تهيأ لأن يحول . ويجئ استحاله بمعنى : صار . . . وحولت الشيء فتحول ، أي : غيرته إما بالذات وإما بالحكم والقول . . . والحول : السنة ، اعتباراً بانقلابها ودورانها ، ودوران الشمس في مطالعها ، ومغاربها . وحالت السنة تحول حولاً . فالحول في الأصل مصدر . وحالت الدار تغيرت . . . والحول : ما للانسان من القوة في حاله . . . عمدة الحفاظ ، حول ص : ١٤٤ .

والأولاد ، وما شرط ثم (١) ، فلا يشترط (٢) هنا (٣) .
وتقريره : أنه لو شرط هنا (٤) ؛ لكان دفعاً للخرج (٥) الحاصل من أداء الزكاة من صلب المال (٦) ؛ لا من نمائه ، وهذا المعنى موجود ثم ؛ فيلزم الإشتراط ، وما اشترط هناك ؛ فلا يشترط هاهنا (٧) .

والجواب - عن الأول (٨) - أنا لا نلتزم صحة التعليل - في نفسه - فإننا لا نعتقد ، ولا نعتقد ثبوت حكم على وفقه ؛ بل الوظيفة اللازمة لنا - في هذا المقام - أن (٩) نذكر ما لو كان الحكم المقدّر ثابتاً لصح [١٢٤ / آ] - بموجب النظر الصحيح - تعليله ؛ بما نذكره ، وإن لم يكن الخصم قد اهتدى إلى التعليل به .

وبهذا التمهيد : يتضح أننا قد ذكرنا الملازمة بمقتضى النظر الصحيح ، ولا يضرنا (١٠) دعواهم عدم التعليل ، بما ذكرناه .
قولهم : نعلل بالجنسية .

(١) ثم : هناك .

(٢) في (ل) : (يشرط) .

(٣) في (خ) : (ها هنا) .

(٤) في (خ) : (ها هنا) .

(٥) في (ل) و (خ) : (للعسر) .

(٦) صلب المال : رأس المال .

(٧) في (ل) : (هنا) .

(٨) (عن الأول) من (خ) .

(٩) في (ل) : (أنا) .

(١٠) في (خ) : (ولا تضرنا) .

قلنا : التعليل بحاجة الفقراء أرجح ؛ لأن أصل وجوب الزكاة كان سداً
لخلة^(١) ذوى الحاجات ، والمحل إذا كان فيه وصفان يصلحان للتعليل ؛
يجب إضافة الحكم إلى أرجحهما .

دقيقة : إذا قال المعترض : نحن لأنعل بما أثبتت الملازمة به ؛ بل
بالوصف الفلاني . لا يصلح الجواب عنه بإبطال ذلك الوصف ؛ لأنه
يتوجه^(٢) له أن يقول : الوصفان في نظركم باطلان ؛ فلم كان البطلان
مانعاً من التعليل [١٢٤/ب] بهذا الوصف ؛ دون ذلك الوصف .

وعند هذا نتبين أن التعرض لإبطاله لا يصلح جواباً . وإنما^(٣) ترجيح
الوصف - الذي أثبتت الملازمة به^(٤) - على الوصف الذي أبدوه - من
إجماله^(٥) في التعليل - هو الجواب السديد .

فائدة

ينبغي أن يكون^(١) الترجيح بما لا يثبت^(٢) استقلال الوصف بالتعليل ؛
لأن ذلك يعود على دليل المسألة بالإبطال ؛ لأن إفادة دليل المسألة الحكم
إنما هو من حيث أن نقيض الحكم المفتى به باطل ؛ لبطلان علته ؛ فإنه
يعلل بالوصف ، ثم يبين أن ذلك الوصف باطل ؛ لأنه يلزم منه أن يثبت
الحكم - في مواقع الإجماع - على خلاف ما هو ثابت عليه ؛ وذلك محال .
فإذا رجح المستدل الوصف المذكور من جانبه على المذكور من جانب
المعترض بما يصحح علقته بإيماء نص أو إجماع - مثلاً - يثبت علقته ؛
فلا تبطل بتخلف [١٢٥/أ] الحكم عنها ؛ في صورة الإجماع ؛ إلا على رأى
من لا يقول بتخصيص العلة . والإصلاح على خلافه^(٣) .
وإذا لم تبطل العلة ؛ لم يبطل نقيض الحكم ، فلم يثبت المدعى ،
فليفهم ذلك ؛ فهو^(٤) مهم .

وما ذكره من الإنفكاك - أولاً - فغير صحيح لأنه رفع للمشقة بما هو
أشق ، لأن إخراج المال عن^(٥) ما لم يحل عليه الحول أشق من حساب
حوولها^(٦) . على أننا لم نوجب عليه الحساب ، بل قلنا : لا تجب عليه الزكاة

(١) والخلل في الأمر : تشبيهاً بالفرجة الواقعة بين شيئين . . . والخلة ما يغطي به جفن السيف لكونه
في خلالها . والخلة : الحاجة ، وقيل : الفقر . . . وأصلها من الاختلال العارض للنفس ، إما
لشهرتها بشئ أو لحاجتها إليه . والخلة : المودة . . . وقيل : سمي خليله : لافتقاره وحاجته إليه . .
وقيل سمي خليلاً من الخلة : وهي المودة . . . عمدة الحفاظ ، خلل ص : ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) في (ل) : (توجه) .

(٣) في (خ) : (وأما) .

(٤) (به) ليست في (ف) .

(٥) في (ل) : (مزاحماً له) .

(١) في (ل) : (يثبت) .

(٢) في (ل) : (لا يكون) .

(٣) أي أن الاصطلاح علي تخصيص العلة .

(٤) في (ل) : (فإنه) .

(٥) في (ل) : (عما) .

(٦) في (خ) : (حولها) .

في المُستَفَاد قبل الحَوْل ، ثُمَّ هو بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ حَسَبَ حُؤْلِهِ (١) ؛ وَإِنْ شَاءَ عَجَلَ زَكَاتَهُ .

وَأَمَّا الثَّانِي - فَغَيْرُ قَادِحٍ فِي الْمُلَازِمَةِ ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الصِّمِّ فِي الْقَدْرِ يُغَايِرُ مُوجِبَ الصِّمِّ فِي الْحَوْلِ - لَامِحَالَةٍ - فَلَا يُلْزَمُ مِنْ تَبَايُنِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ؛ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ - فِي مُوجِبِ حُكْمِ التَّبَايُنِ بَيْنَهُمَا - فِي مُوجِبِ [١٢٥/ب] الْحُكْمِ الْمَطْلُوبِ - اللَّهُمَّ - إِلَّا أَنْ يَبَيَّنُوا (٢) بَيْنَهُمَا رَابِطَةً ؛ فَيَكُونُ انْتِقَالاً إِلَى كَلَامٍ آخَرَ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ نُوَضِّحُ إِبْطَالَهُ .

وَأَمَّا الْمُعَارَضَةُ : فَبَيَانُ الْإِنْفِكَالِ فِيهَا هُوَ : أَنَّ الْأَوْلَادَ وَالْأَرْبَاحَ اسْتُفِيدَتْ مِنْ أُصُولِهَا ؛ فَتَبَعَتْهَا حُكْمًا ؛ كَمَا تَبَعَتْهَا وَجُودًا ، وَعَادَةُ الشَّرْعِ : أَنْ يُسْحَبَ - فِي الْغَالِبِ - عَلَى الْفَرْعِ حُكْمُ الْأَصْلِ . وَلِهَذَا : وَلَدَ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ أُضْحِيَّةٌ وَهَدْيٌ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِيْهُمَا قَدْ جَعَلَ وَلَدِيْهُمَا أُضْحِيَّةً وَلَا هَدْيًا (٣) .

- (١) فِي (خ) : (حَوْلَهُ) .
(٢) فِي (ل) : (إِلَّا تَبَيَّنَ) .
(٣) فِي (ل) : (وَهَدْيًا) بَدُونَ (لَا) .

فصل

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ تَقْرِيرَ الْمُلَازِمَةِ - فِي أَمْثَالِ (١) هَذَا النَّمْطِ - بِالْمُنَاسَبَةِ غَيْرُ جَائِزٍ .

وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ ؛ إِنْ شَهِدَ لَهَا أَصْلٌ ؛ لَمْ تَبْطُلْ بِتَخْلُفِ الْحُكْمِ عَنْهَا - فِي مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ - وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَهَا أَصْلٌ ؛ فَهُوَ تَعْلِيلٌ بِالْمُنَاسِبِ الْمُرْسَلِ (٢) ؛ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَالْإِصْطِلَاحُ عَلَى جَوَازِهِ [١٢٦/آ] وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ نَقِيضَ الْحُكْمِ الْمُدْعَى ، إِذَا فَرَضْنَا ثُبُوتَهُ ؛ نَظَرْنَا فِيْمَا تَصْلَحُ إِضَافَةُ الثُّبُوتِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا ظَفَرْنَا بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ فِيهِ ، صَارَ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ (٣) . ثُمَّ نَظَرْنَا فِي مَقْتَضَاهُ ؛ فَاقْتَضَى ثُبُوتَ الْحُكْمِ فِي مُحَلِّ الْإِجْمَاعِ (٤) ؛ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعْنَا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ .

فَقُلْنَا : هَذَا الْمُحَالُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَشَأً مِنْ فَرَضِ نَقِيضِ (٥) الْحُكْمِ . وَاعْتَبَرْنَا الْمُنَاسَبَةَ فَلَمْ نَجِدْ فِيهَا خِلَافًا ؛ فَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْخِلَالَ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ فَرَضِ نَقِيضِ الْحُكْمِ ، فَحَكَمْنَا بِإِبْطَالِهِ ، وَلَزِمَ مِنْ بَطْلَانِهِ صِحَّةُ نَقِيضِهِ - وَهُوَ الْحُكْمُ (٦) الْمَفْتَى بِهِ - فَبَانَ أَنَّا لَمْ نَعْتَبِرِ الْمُنَاسَبَةَ بِأَصْلِ مَنْ خَارِجٍ ، وَلَا تَمَسُّكُنَا بِالْمُنَاسِبِ الْمُرْسَلِ .

- (١) فِي (ل) : (امْتِثَالٌ) .
(٢) سَبَقَ فِي ص : ١٣١ ، رَقْم : ٥٧ .
(٣) سَبَقَ حَذَهُ ص : ١٢٩ ، رَقْم : ٥٤ .
(٤) فِي (ل) : (النِّزَاعُ) .
(٥) فِي (ل) : (فَرَضُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ) .
(٦) سَبَقَ حَذَهُ ص : ١١٧ ، رَقْم : ٣٠ .

وبهذا التمهيد : يخرج - أيضاً - جواب من قال : هذا دليل على إبطال مذهب الخصم . [١٢٦ / ب]
والمستدل - إنما طُلبَ دليل مذهبنا لأننا نَقَطَعُ النظرَ عن مذهب الخصم ، ونفرض^(١) نقيض حكمنا ؛ فإذا بطل النقيض ، صحَّ النقيض ، والله أعلم^(٢) .

[الْمَسْأَلَةُ : ١٧]

وأما الإعتراض^(١) على الشرطي المنفصل^(٢) - في مسألة البيع بشرط الخيار ؛ ينقل الملك^(٣) - وهي المسألة السابعة عشرة من أوجه :
أحدها - أنه مُشْتَمِلٌ على لفظة إمّا وهي موضوعة للشك أو التخيير^(٤)

قال الجوهري^(٥) : إمّا المكسورة المشددة بمنزلة أو في جميع أحكامها ؛ إلا في وجه واحد ؛ وهوانك تبتدئ في أو متيقناً^(٦) ثم يدركك الشك ، و إمّا تبتدئ بها شاكاً . وإذا ثبت ذلك فالدليل للإرشاد ؛ ولا إرشاد

(١) في (ف) : (والاعتراض) .

(٢) أنظر النظم الثاني عشر ، ص : ١٩٦ .

(٣) خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله . وعندهما : لا يمنع . وعلي هذا الخلاف : خيار البائع يمنع دخول الثمن في ملكه عنده . خلافاً لهما . . . إثار الانصاف ص : ٣١٤ .

وأنظر المغني لابن قدامة : ٢٢٥/٤ ، ونهاية المحتاج للرملي ٤٣٤/٣ ، وأصول السرخسي ٨٩/١ ، والمبسوط له ٢٢/١٣ ، وفتح الباري ١٩٨/٥ ، وفتح القدير ٢١٤/٥ ، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص : ٣٦٦ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص : ٢٧٧ .

(٤) في (ل) و (خ) : (والتخيير) .

(٥) هو أبو نصر ، اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي . من أئمة اللغة . له : صحاح اللغة ، توفي سنة ٣٩٣ هـ .

ترجمته في شذرات الذهب ١٤٢/٣ ، وكشف الظنون ١٠٧١/٢ ، والمزهر للسيوطي ٢٨٩/٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٥٩/٢ .

(٦) في (ل) : (منتقياً) .

(١) في (خ) : (ونفرض) .

(٢) (والله أعلم) ليست في (خ) .

مع الشك^(١) .

الثاني - منع التعاند^(٢) : ونختار - من الأقسام - كون محل الإجماع محل ثبوت الملك ، ومحل النزاع^(٣) محل انتفائه [١٣٧/آ] ^(٤) .
قولكم : هذا باطل لأن الإرث ينقل^(٥) المستحق ؛ فإذا لم يثبت^(٦) الحق ؛ امتنع النقل .

(١) انظر الصحاح : مادة : أصم : مادة : أمم .

أما - بالتشديد - حرف يفصل ما أجمله المتكلم أو ادعاه المخاطب ، ومعناها : معني اسم اسم الشرط ، وفعله . فسرها سيبويه . بهما يكن من شيء . ولذلك يلزم الفاء في جوابها . . . وقد تحذف بكثرة مع قول مضمّر كقوله تعالى : (فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم) (سورة آل عمران الآية : ١٠٦) . . . ولا يليها إلا الأسماء ولذلك أجمعوا إلا من شذ - علي رفع ثمود من قوله تعالى (وأما ثمود فهديناهم) (سورة فصلت الآية : ١٧) ولم ينصب علي الاشغال . وأما - بالتخفيف - حرف استفتاح كـ ، ألا ، وتكون بمعنى : حقاً . ولكونها بهذين المعنيين جاز في (أن) الواقعة بعدها الكسر والفتح ، فالكسر علي أنها استفتاح كلام ، فوقعت ، إن في ابتداء الكلام ، فمن ثم كسرت . والفتح علي أنها بمعنى : حقاً . وحقاً شبيهة بالظرف ، فيكون خبراً مقدماً . وإن وما بعدها في محل المبتدأ . . . وأما بالكسر والتشديد : حرف معناه : الشك ، أو الإبهام ، أو التخيير ، أو الإباحة والتقسيم . كـ ، أو ، وادعي بعضهم : أنها ليست عاطفة إجماعاً وبعضهم أثبت فيها خلافاً . . . عمدة الحفاظ ، أم م ١ ، ص : ٢٨ .

(٢) العنادية هي القضية التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات الجزأين مع قطع النظر عن الواقع ، كما بين الفرد والزوج ، والحجر والشجر وكون زيد في البحر ، وأن لا يغرق ، . التعريفات ص : ١٥٨ .

(٣) في (ل) : (الملك وهو محل النزاع) .

(٤) وضع المجلد هذه الورقة مكان الورقة (١٢٧) ووضع الورقة (١٢٧) مكان هذه الورقة (١٣٧) وقد اهتمت إلي مكانها الطبيعي بالمقارنة مع نسختي (ل) و (خ) .

(٥) في (ل) : (لم ينقل) .

(٦) في (ل) : (فإذا ثبت) .

قلنا : إن أردتم - بالمستحق - الملك لاغير ؛ فهذا ممنوع . فإنه لو نصب شبكة ؛ فوقع فيها صيد^(١) - بعد موته - ملك الصيد بالإرث ، لأنه يُقسم قسمة الميراث ، وإن لم يكن مملوكاً للموروث ، لأنه حصل بعد موته ، والميت ليس أهلاً للملك .

وإن أردتم - بالمستحق - عرصة الملك وغيرها ؛ فهذا مسلم ، ولكن لأنسلم التعاند لأن سبب الملك - في الفرع - عارضه شرط الخيار ؛ فمنع إعماله لأن البيع وإن دل على الرضى ؛ فاشترط^(٢) الخيار يدل على عدمه فيتعارضان . ولا يمكن عود الخيار إلى اللزوم ؛ لأن الملك لا يقع^(٣) إلا لأزماً ، ولواتفقنا على كونه جائزاً .

وإذا ثبت ذلك ؛ فالوارث [١٣٧/ب] يرث السبب^(٤) ، وخيار الشرط لا يورث ؛ باتفاقنا ، فيعمل السبب عمله ؛ لزوال المانع في حق الوارث ، وهذا ظاهر فيما إذا كان الخيار له ، ويثبت^(٥) الحكم في بقية

(١) الصيد : مصدر صاده إذا أخذه ، فهو صائد ، وذلك مصيد . . . وحكم الاصطياد : ثبوت الملك ، لا الحل لأنه حكم الذكاة ، شرط ثبوت الملك : كون الصيد غير مملوك . وشرط الحل أن يكون الصائد من أهل الذكاة . . . أنيس الفقهاء ص : ٢٨٦- ٢٨٧ . وأنظر تبیین الحقائق ٥٠/٦ ، وحاشية ابن عابدين ٤٦١/٦ ، والكافي لابن عبد البر ٤٣١/١ ، ومغني المحتاج ٢٦٥/٤ ، والمغني لابن قدامة ٣٦٦/٩ .

(٢) في (ف) : (اشترط) .

(٣) في (ل) : (لا يدفع) .

(٤) أي : يرث سبب الميراث .

(٥) في (ل) و (خ) : (ويلزم) .

الصُّورِ لِعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا (١) .

الثَّالِثُ - الْمُعَارَضَةُ بِقَوْلِنَا : لَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ لَكَانَ مَالِكاً لَهُ ؛ وَلَيْسَ مَالِكاً لَهُ ؛ فَلَا يُعْتَقُ (٢) .

وَلَا إِشْكَالٌ فِي الْأُولَى .

وَدَلِيلُ الثَّانِيَةِ - أَنَّ شَرْطَ الْمَلِكِ الرِّضَا (٣) لِقَوْلِهِ (٤) تَعَالَى (٥) ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (٦) وَلَمْ يُوجَدْ الرِّضَا (٧) بِثَبُوتِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ الرِّضَا (٨) لَمْ يَشْتَرَطِ الْخِيَارُ ، وَيَتَعَيَّنُّ عَوْدُ الشَّرْطِ إِلَى الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَادَ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لَكَانَ بَيْعاً وَشَرْطاً ، وَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ

(١) فِي (ل) : (مِنْهَا) .

(٢) « وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ : أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى قَرِيبَهُ ، أَوْ زَوْجَتَهُ ، لَا يُعْتَقُ ، وَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرَى جَارِيَةً ، وَرَدَّهَا مَدَّةَ الْخِيَارِ ، لَا يَجِبُ الاسْتِبْرَاءُ عَلَى الْبَائِعِ ، أَوْ اشْتَرَى شَيْئاً عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ، فَأَوْدَعَهُ الْبَائِعُ فَهَلَكَ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، يَهْلِكُ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيَسْقُطُ الثَّمَنُ عَنْهُ ، خِلَافاً لِهَمَا . » إِيْثَارُ الْإِنْصَافِ ص : ٣١٤ .

(٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ (الرِّضَا) .

(٤) فِي (ل) : (لِقَوْلِ اللَّهِ) .

(٥) فِي (خ) : (لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ، الْآيَةُ : ٢٩ .

(٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ (الرِّضَا) .

(٨) (الرِّضَا) لَيْسَتْ فِي (ل) وَلَا فِي (خ) .

لِنَهْيِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ (١) .

(١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ ، نَصَبَ الرَّايَةَ ١٧/٤ ، وَأَنْظَرَ إِثَارَ الْإِنْصَافِ ص : ٢٨٤ وَ ص ٣١٤ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ . وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ وَقَدْ اسْتَشْهَدَ ابْنُ السَّيِّدِ / الْبَطْلِيُّوسِي بِلَفْظِ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ ، الْإِنْصَافِ ص : ١٨ . »

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ . . . » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ . وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظِ « نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ . وَهُوَ غَرِيبٌ . سَبِيلُ السَّلَامِ ١٦/٣ . وَحَوْلَ الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ أَنْظَرَ إِرْشَادَ السَّارِيِّ ٦٨/٦ .

قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيُّوسِي : « وَمِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ أَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ لِأَخْذِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحَدِيثٍ مُفْرَدٍ اتَّصَلَ بِهِ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ سِوَاهُ . مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : (قَدِمْتُ مَكَّةَ فَأَلْقَيْتُ فِيهَا أَبَا حَنِيفَةَ فَقُلْتُ لَهُ : مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ بَاعَ بَيْعاً وَشَرْطَ شَرْطاً ؟ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : الْبَيْعُ بَاطِلٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . فَأَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . فَأَتَيْتُ ابْنَ شَبْرَمَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ . فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : يَأْسِبِحَانِ اللَّهُ ! ثَلَاثَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ لَا يَتَّفِقُونَ عَلَيَّ مَسْأَلَةً ! فَعَدْتُ إِلَيْ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ صَاحِبَاهُ ، فَقَالَ : مَا أَدْرِي مَا قَالَا لَكَ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . »

فَعَدْتُ إِلَيْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ صَاحِبَاهُ فَقَالَ : مَا أَدْرِي مَا قَالَا لَكَ . حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ أَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَأَعْتَقَهَا ، [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ٦٧١ ، وَالدِّرَامِيُّ ٢٥٣/٢ ، وَالنَّسَائِيُّ ٣٠٠/٧ ، وَابْنُ خُبَرٍ ١٢٩/٣] ، وَأَنْظَرَ إِرْشَادَ السَّارِيِّ ٧٦/٦ [الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . »

قَالَ : فَعَدْتُ إِلَيْ ابْنِ شَبْرَمَةَ . فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ صَاحِبَاهُ فَقَالَ : مَا أَدْرِي مَا قَالَا لَكَ . حَدَّثَنِي مِسْعَرُ بْنُ كَدَامٍ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : (بَعَثَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعِيراً وَشَرْطَ لِي حِمْلَانِهِ إِلَيَّ الْمَدِينَةَ ، (رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ مُشَابِهٍ) الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ ، الْإِنْصَافِ ص : ١١٨ . »

والجواب - عن الأول أَنَّ إِمَّا (١) وَإِنْ كَانَتْ لِلشَّكِّ ؛ وَلَكِنْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسْمَيْنِ عَيْنًا ، أَمَّا دِلَالَتُهُمَا - عَلَى امْتِنَاعِ خَلْوِ (٢) [١٢٧/آ] (٣) الْمَحَلِّ عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَعَدَمِ اجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ مُنْتَفِيَةً (٤) ، وَالِاسْتِدْلَالُ فِيهَا (٥) إِنَّمَا هُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ؛ فَلَا يَقْدَحُ فِي التَّعْلِيلِ دِلَالَتُهَا عَلَى الشَّكِّ مِنْ وَجْهِ آخَرِ .

ومنع التعاند : سبق جوابه (٦) ، وأبطلنا القسم الذي اختاروه ؛ بما

(١) أ (أما) فهي للاستئناف ، وتقسم الجمل ، نحو قولك : أما زيد فعالم . وأصلها (ان ما) أدغمت فصار (أما) .

فأما (إما) فإنها بمعنى (أو) في أكثر مواضعها : فتكون للشك ، نحو قولك : لقيت إما زيدا وإما عمرا .

ولكنها أكد في الشك من (أو) لأنها يندأ بها وتكرر .

وتكون للتخيير نحو قولك : كل إما السمك وإما اللبن . وتكون للتعميم نحو قولك : إما أن يكون الإنسان حياً وإما أن يكون ميتاً ، ولا يخلو الجسم أن يكون متحركاً وإما ساكناً .

وتكون للإبهام ، تقول : لقيت إما زيدا وإما عمرا ، إذا كنت عالماً بمن لقيت منهما ، فأردت أن تبهم ذلك علي السامع .

وقد حكى بعض النحاة : أنها حرف عطف ، وهذا غلط لدخول حرف العطف عليها . . . إحكام الفصول للباجي ص ٦٠ - ٦١ .

لاخلاف بين النحاة علي أما إذ أجمعوا أنها غير عاطفة .

أنظر شرح ابن عقيل مع منحة الجليل ٢/٢٣٤ .

(٢) كلمة (خلو) ليست في (ف) .

(٣) ورد رقم هذه الورقة (١٢٧) بينما يجب أن يكون (١٣٨) حيث وضعت في غير مكانها أثناء تجليد الكتاب والله أعلم .

(٤) في (خ) : (متيقنة) .

(٥) في (ل) : (بها) بدلاً من (منها) .

(٦) أنظر ص ٢٨٦ .

ذكرناه : مِنْ أَنَّ الْإِرْثَ يَنْقَلُ الْمُسْتَحَقُّ ، وَإِذْ لَا حَقَّ فَلَا نَقْلَ .

ودعوى ثبوت الملك - لِلْوَارِثِ وَرِاثَةً (١) ؛ فِيمَا لَمْ يَمْلُكْهُ الْمَوْرُوثُ - بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الْوَرِاثَةَ خِلَافُهُ ، فِيمَا كَانَ لَهُ ، فَكَيْفَ يَخْلُفُهُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ؟ (٢)

ومسألة الصيد : تدل عليهم ؛ لَا لَهُمْ لِأَنَّ الْمُلْكَ يَثْبُتُ فِيهَا أَوَّلًا لِلْمِيَّتِ ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى وَرَثَتِهِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَنْفِذُ مِنْهُ وَصَايَاهُ ، وَتُقْضَى دِيُونُهُ .

قولهم : إِنْ اشْتَرَا الْخِيَارَ مَنَعَ سَبَبَ الْمُلْكِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَهُ فِي حَقِّهِ

قلنا : ليس كذلك ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَرْجِعُ إِلَى اللَّزُومِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ

[١٢٧/ب] قَدْ يَعْرِفُ كَوْنَ الْبَيْعِ مَصْلَحَةً ؛ فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، وَقَدْ يَعْرِفُ

خُلُوهَ عَنْهَا فَيَمْتَنِعُ عَنْهُ (٣) وَقَدْ يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَصْحِيحِ الْبَيْعِ

؛ تَقْيِيدًا لِلرَّاغِبِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى ثُبُوتِ مَكْنَةِ الْفَسْخِ نَفْيًا لِاحْتِمَالِ الْغَيْبِ (٤) ،

فَيَتَعَيَّنُ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ إِذَا (٥) فِي نَفْيِ اللَّزُومِ ، وَهُوَ أَرْجَحُ (٦) لِتَضَمُّنِهِ الْوَفَاءَ

(١) في (خ) : (وارثه) .

(٢) في (ف) : (لمن) .

(٣) (عنه) ليست في (خ) .

(٤) في (خ) : (العين) .

(٥) في (خ) : (إذن) .

(٦) في (ل) و (خ) : (راجع) .

بدليلي البيع والخيار^(١)، ويصير خيار العيب^(٢)، وخيار الخلف^(٣)؛ في الصفة.

(١) ومعني الخيار: أن يكون للمتعاقد الحق في إمضاء العقد أو فسخه، إن كان الخيار خيار شرط أو رؤية أو عيب. أو أن يختار أحد المبيعين إن كان الخيار خيار تعيين... .
وقد شرعت الخيارات إما ضماناً لرضا العاقدين أو حفظاً لمصلحتهما أو دفعاً للضرر الذي قد يلحق أحد العاقدين، فهي مشروعة للضرورة أو للحاجة إليها.
ومصدر الخيارات: إما إتفاق العاقدين كخيار الشرط وخيار التعيين.
وإما حكم الشرع، كخيار العيب وخيار الرؤية. وقد يعتبر خيار العيب ثابتاً باشتراط المتعاقدين ضماناً لأصراحة، الفقه الاسلامي وأدلته ٢٥٠/٤.

(٢) خيار العيب: هو أن يكون لأحد العاقدين الحق في فسخ العقد أو إمضائه إذا وجد عيب في أحد البدلين، ولم يكن صاحبه عالماً به وقت العقد. فسبب الخيار: هو ظهور عيب في المعقود عليه، أو في بدله ينقص قيمته، أو يخل بالعرض المقصود منه، ولم يكن صاحبه مطلعاً علي العيب عند التعاقد، فسمي خيار العيب... . ويثبت خيار العيب، وخيار الرؤية، في العقود اللازمة التي تحتل الفسخ، كعقد البيع، والآجار، وقسمة الأعيان، والصلح علي عوض عيني، الفقه الاسلامي وأدلته ٤٦١/٤.

ولمزيد من التفصيلات أنظر مجلة الأحكام ٣٣٦ - ٣٥٥ وفتح القدير ١٥١/٥ وبدائع الصنائع ٢٧٤/٥، والدر المختار وحاشيته ٧٤/٤، والمغني ١٥٢/٤، وغاية المنتهي ٣٥/٢، ومغني المحتاج ٥١/٢ واللباب شرح الكتاب ٢١/٢.

(٣) وقال الحنابلة: الخيار ثمانية أنواع:

خيار المجلس، والشرط، والغبن، والتدليس، والعيب، والخيانة، وخيار اختلاف المتبايعين في الثمن، والمؤجر والمستأجر في الأجرة، وخيار تفرق الصفة.
خيار الوصف، أو خيار فوات الوصف المرغوب فيه: هو أن يكون المشتري مخيراً بين أن يقبل بكل الثمن المسمي أو أن يفسخ البيع حيث فات وصف مرغوب فيه، في بيع شئ غائب عن مجلس العقد... الفقه الاسلامي وأدلته ٥٢٢/٤.

قولهم: الملك لا يقع إلا لازماً - كلام مهذوه على قاعدة مذهبيهم - فنصادمه بالمنع، فإن عندنا: لو أراد إيقاعه لازماً؛ لم يلزم إلا بعد التفرق.

وأما المعارضة: فمقدمتها الثانية باطلة؛ لما أسلفناه: من أن اشتراط الخيار لا يدل على عدم الرضا بانتقال الملك، بل على فقدان الرضا^(١) بلزومه.

وأما نهيهِ - عليه السلام - عن بيع وشرط^(٢)، فهو مطلق^(٣)، وقد عملنا به [١٢٨/١] في الشروط الفاسدة، والمطلق - إذا عمل به في صورة - لا يبقى حجة فيما سواها، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث (الرضي) .
(٢) سبق تخريجه ص: ٤٢٢ .
(٣) أنظر حده ص: ١١١، رقم: ١٥ .

والإعتراضُ على أن^(١) التمسكُ بالشئِ الفلاني مع الشئِ الفلاني ؛
مِمَّا لا يَجْتَمَعَانِ^(٢) في مسألة ردِّ الثَّيْبِ بالعيبِ ؛ بعد وطئِها^(٣) وهي المسألة
الثامنة عشرة من وجهين :

أحدها - لم قلتم بأن الحكمين لا يجتمعان ؟
قولكم : لأن الوطءَ : إما أن يكون مُنْقَصاً أو لا . فإن كان مُنْقَصاً
وجب أن لا يثبت جواز^(٤) الردِّ في الفصلين .

قلنا : لا يصحُّ ذلك لأنه مُنْقَصٌ ؛ والجوازُ ثابتٌ في أحدِ
الفصلين ؛ وهو ما قبل القبض .

قولكم : وإن لم يكن مُنْقَصاً وجب ثبوت الردِّ في الفصلين .
لأنَّسَلِمَ ذلك لأن الردَّ في محلٍّ يوقعُ المشتري في ورطةٍ الحرامِ ؛ لأنَّ
الفسخَ رَفْعٌ للعقد من أصله ؛ فيرتفع ملك [١٢٨ / ب] المشتري من الأصل ،
فيصير الوطءَ حراماً لمصادفته ملك الغير ، بخلاف ما قبل القبض ؛ لأنَّ
ذلك الوطءَ حرامٌ - سواء أفسخَ العقد ؟ أو لم يفسخ ؛ حيث قبض المبيع قبل

(١) (ان) ليست في (ل) .

(٢) أنظر النظم الثالث عشر ص : ١٩٩ .

(٣) مسألة وطء الثيب يمنع الرد بالعيب . وقال الشافعي - رضي الله عنه - لا يمنع . قلنا : إجماع
الصحابية كعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - فأنهم قالوا : يردها ،
ومعها عشر قيمتها إن كانت بكرًا ، ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبًا ، فقد اتفقوا على أن الوطء
يعيب ، فيمنع الرد ، إثار الإنصاف ص : ٣١٥ .

وللمزيد من التفصيلات أنظر : شرح مختصر المنتهي للعقد الإيجي ١ / ٢١١ .

(٤) كلمة (جواز) من (خ) .

تَوْفِيَةِ الثَّمَنِ ؛ مَنْ غَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ .

السؤال الثاني - المعارضة ؛ بما روي عن ابن عمر^(١) وزيد^(٢) أنَّهما
قالا : « لا يردُّها إلا ومعها عشر قيمتها ؛ إن كانت بكرًا ؛ أو نصف عشر
قيمتها ؛ إن كانت ثيبًا »^(٣) ولم يعرف لهما نكيرٌ ، فصار إجماعاً .

وبالمعنى^(٤) : وهو^(٥) أنا نقول : نقص المبيع - صورةً ومعنىً - فوجب
أن لا يتمكَّن من الردِّ ؛ قياساً على تنقيص بقية الصور والمعاني .

أما الصورة : فلأن منافع البضع^(٦) ملحقة بالأجزاء شرعاً . بدليل أن
التأقيت^(٧) يبطل النكاح ، والتأبيد يصحِّه ، ولو كان حكمها حكم المنافع
لكان الأمر بالعكس [١٢٩ / أ] كما في عقود الإجازات الواردة على المنافع .

(١) سبقت ترجمة ابن عمر ص : ٢٣٠ .

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك ، يكنى أبا سعيد ، وقيل غير ذلك . قدم النبي - صلى الله عليه وسلم -
المدينة وهو ابن إحدى عشر سنة ، وأجيز في غزوة الخندق ، وكان من كتبة الوحي ، وهو الذي
جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وبأمر منه . وكتب المصحف بأمر
عثمان بن عفان - رضي الله عنه - توفي سنة ٤٥ هـ ، وقيل توفي سنة (٥١) هـ .

ترجمته في أسد الغابة ٢ / ٢٨٧ ، والاستيعاب ٢ / ٥٣٧ ، وصفة الصفوة ١ / ٧٠٤ ، والإصابة
١ / ٥٦١ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٠ ، والتهذيب ٣ / ٥٩٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٤٢٦ .

(٣) ورد هذا الحكم في إثار الانصاف ص : ٣١٥ ، وفي شرح مختصر المنتهي للعقد ٢ / ٤٢٨ .

(٤) في (خ) : (المعنى)

(٥) في (ل) : (هو) دون (واو)

(٦) سبق تعريف (البضع) ص : ٣٠٢

(٧) قلت : الزواج المؤقت : هو زواج المتعة ، مُحَرَّمٌ عند أهل السنة والجماعة . أما الروافض الشيعة
فيعتبرونه شرطاً من شروط التشيع ، ويُسندون حديثاً موضوعاً للأمام الغائب - حسب زعمهم -
يقول : (ليس مناً من لم يتمتع) وقد أباحوا التمتع مع العاهرات - أنظر تحرير الوسيلة للخميني ج
٢ / ٢٦١ طبعة السفارة الإيرانية في دمشق .

وأما المالية : فلأن منافع البضغ مضمونة بالمال وإنما يضمن بالمال - المال .

والجواب - عن قولهم : لم قلتم : بأن الحكمين لا يجتمعان ؟ - ما أسلفناه ؛ من التقسيم .

وأن الوطء : إما أن يكون منقصاً أو لا . فإن كان منقصاً ؛ وجب أن لا يثبت الرد في الفصلين (١) .

قولهم : على هذا لا يصح ذلك لأنه منقص ، والجواز ثابت ؛ فيما قبل القبض .

قلنا : هذه مغلطة ؛ لأننا ما ساعدنا على وجود النقضان ؛ ولا التزمنا به ، وإنما هو أحد قسمي التردد (٢) ، وما ذكرناه - من جواز الرد ، فيما إذا كان الوطء قبل القبض - هو الذي منع من المصير إلى هذا القسم ، لأن جواز الرد يستلزم عدم النقضان ، ولو كان الوطء مؤثراً في التنقيص ؛ لما اختلف بالقبض وعدمه .

قولهم : الفسخ رفع للعقد من أصله [١٢٩/ب] وذلك يجعل وطء المشتري (٣) حراماً .

قلنا : لو كان كذلك ؛ لما جاز الفسخ برضاها ، والجواز ثابت بالإجماع .

(١) في هامش (خ) : (أي قبل القبض وبعده)

(٢) في (ل) : (التردد)

(٣) في (خ) : (الوطء علي المشتري)

وأما المعارضة - بدعوى الإجماع - فلا يستقيم ، لأن زيدا (١) - نقل عنه أيضاً أنه - خالف عمر (٢) ، ولا إجماع مع خلاف . على أن هذا النقل على خلاف (٣) المذهبين ؛ فلا يصح الاحتجاج به .

وما ذكرناه : من النقيض (٤) ممنوع . قولهم : - منافع البضغ ملحقة بالأجزاء - مقابل بالمنع ، فإنها منافع حقيقية ، ومخالفة الحقائق بإبائها الدليل .

قولهم : - التأقيت يبطل النكاح - مسلم ، ولكن لا يدل على كون منافع البضغ أعياناً ، بل كان ذلك لأن غرض النكاح لا يتكامل مصلحته إلا بالتأبيد .

أما التأقيت : فإنه يمنع من حصول الألفة ، وكمال المودة بين الزوجين ، فلا تنتظم بينهما المصالح [١٣٠/أ] فذلك بطل بالتأقيت ؛ لا (٥)

لما ذكرناه . وأما التضمن (٦) : فلا حجة لهم فيه لأنهم إن ظنوا أننا نوجب على هذا الوطء ضماناً ؛ فليس كذلك ، وإن أرادوا به وجوب الضمان - في موضع ما - فلا يضر ، لأن المنافع - عندنا - مضمونة . والله أعلم بالصواب (٧) .

(١) سبقت ترجمته ص : ٣٢٨ .

(٢) سبقت ترجمته ص : ٢٤٤ .

(٣) كلمة (خلاف) ليست في (ل)

(٤) في (خ) : (التنقيص)

(٥) (لا) ليست في (ل)

(٦) ضمان الدرك : هو رد الثمن للمشتري عند استحقاق المبيع بأن يقول : بما تكلفت بما يدرك في هذا المبيع .

ضمان الغصب : ما يكون مضموناً بالقيمة .

ضمان الرهن : ما يكون مضموناً بالأقل .

ضمان المبيع : يكون مضموناً بالثمن قل أو كثر ، التعريفات ص : ١٣٨ - ١٣٩ .

(٧) (والله أعلم بالصواب) ليست في (ل) ولا في (خ) .

[الْمَسْأَلَةُ : ١٩]

والإعتراضُ على التمسُّكِ باستصحابِ الحالِ في الإجماعِ (١) ، في كونِ الماءِ لا ينجسُ إلا بالتَّغييرِ (٢) . وهي المسألةُ التَّاسِعَةُ عِشْرَةُ من أوجهِ : أحدهما - أنِ الإستدلالَ بالإجماعِ - فيما نَجِنَ فيه - ممتنعٌ ، لأنَّ معنى الإجماعِ : الإِتِّفاقُ على حكمٍ . ووجودُ الإِتِّفاقِ - في محلِّ النزاعِ - محالٌ . السُّؤالُ الثَّانِي - لانسلمَ أنَ العلمَ بوجودِ أمرٍ يقتضِي ظنَّ بقاءه مستمراً قولكم : لأنَّ الباقي مُستَغْنٍ عنِ المؤثِّرِ (٣) ، عليه كلامانِ :

[١٣٠ / ب]

أحدهما : المنعُ .

(١) أنظر النظم الرابع عشر ، ص : ٢٠٠ .

وأنظر الكافية في الجدل : التعلُّقُ باستصحابِ الحالِ ص : ٣٨٢ - ٣٨٥ .

(٢) أنظر باب الطهارة في الماء في كتاب اختلاف الحديث ص ١٠٤ - ١١٤ والأشباه والنظائر في القواعد فروع فقه الشافعية ص : ٤٥٢ - ٤٥٦ ، وبدائع الصنائع ٨٣/١ - ٨٧ ، وفتح القدير ١٣٣/١ - ١٣٨ ، وتبيين الحقائق ٦٩/١ ، واللباب شرح الكتاب ٢٤/١ ، والدَّر المختار ٢٨٤/١ - ٣٠٢ ، ومراقي الفلاح ص : ٢٧ - ٢٨ ، والفتاوى الإسلامية وأدلته ٩٩/١ - ١١٣ ، ١٤٨ ، وبداية المجتهد ٢٢/١ ، والقوانين الفقهية ص : ٣٠ ، وكشف القناع ٢٥/١ ، والمغني ١٣/١ ، والمهذب ٥/١ .

(٣) قالالآمدي : « الوجه الرابع : إذا وقع العرض فيما هو باقٍ بنفسه ، كالجوهر ، فقد يُقال : غلبةُ الظَّنِّ بدوامه أكثر من تغيُّره ، فكان دوامه أولى ، وذلك لأنَّ بقاءه مُستَغْنٍ عنِ المؤثِّرِ حالَّةً بقاءه ، لأنَّه لو افتقر إلى المؤثِّر ، فإمَّا أن يصدر عن ذلك المؤثِّرِ أثرٌ ، أو لا يصدر عنه أثرٌ ، (. . .) وإذا كان مُستَغْنياً في بقاءه عنِ المؤثِّرِ فتغيُّره لا بد وأن يكون بمؤثِّرٍ وإلا كان منعدماً بنفسه ، وهو محالٌ ، وإلا لما بقي ، وإذا كان البقاء غير مُفَقَّرٍ إلى مؤثِّرٍ ، وتغيُّره مُفَقَّرٌ إلى المؤثِّرِ فعدم الباقي لا يكون إلا بمانعٍ يمنع منه . وأمَّا المُتَجَدِّدُ سواء أكان عدماً أو وجوداً ، فإنه قد ينتقِ تارة لعدم مُقْتَضِيهِه ، وتارةً لِمَانِعِهِ ، وما يكون عدمه بأمرين يكون أغلب مما عدمه بأمرٍ واحدٍ . . . »

انظر الإحكام في أصول الأحكام ج ٤/ص : ١١١ - ١٢٠ ، وأصول الفقه لمحمد أبي النور زهير ج ٤/ص : ١٧٥ - ١٧٩ ، والمعتمد ٨٨٤/٢ ، والمنخول ٣٧٢ ، والمحصول ١٤٨/٣ - ١٦٦ ، والمسودة ٤٨٨ ، وروضة الناظر ١٥٥ ، واللمع ٦٨ ، جمع الجوامع ٣٤٧ ، ونهاية السؤل ج ٣/ص : ١٢٩ ، وشرح تنقيح الفصول : ٤٤٧ .

الثَّانِي : أَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِكُمْ (١) : الحَادِثُ يُفَتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ ، لِأَنَّ اسْتِمْرَارَ بَقَائِهِ لَمْ يَكُنْ حَاصِلاً حَالِ حَدُوثِهِ ، ثُمَّ قَدْ حَصَلَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ؛ فَيَكُونُ حَادِثاً ، وَأَنْتُمْ قَدْ اعْتَرَفْتُمْ : أَنَّ الحَادِثَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُؤَثِّرٍ . وَقَوْلُكُمْ (٢) : - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْمُؤَثِّرِ - إِنَّا إِذَا فَرَضْنَا لَهُ مُؤَثِّراً ، فَإِمَّا أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُ أَثَرٌ أَوْ لَا . قُلْنَا : بَلْ يَصْدُرُ عَنْهُ أَثَرٌ .

قَوْلُكُمْ : فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَثَرُ شَيْئاً : مَا كَانَ حَاصِلاً ، أَوْ شَيْئاً : كَانَ حَاصِلاً .

قُلْنَا : نَخْتَارُ - أَوَّلًا - كَوْنَ الْأَثَرِ تَحْصِيلَ شَيْءٍ ؛ مَا كَانَ حَاصِلاً . وَبَيَانُهُ : هُوَ (٣) أَنْ كَوْنَهُ بَاقِياً (٤) مُسْتَمِراً أَمْرٍ حَادِثٍ حَصَلَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلاً ، وَهُوَ أَثَرُ ذَلِكَ الْمَبْقَى (٥) . ثُمَّ نَخْتَارُ - ثَانِياً - كَوْنَ الْأَثَرِ شَيْئاً (٦) [١٣١ / آ] كَانَ حَاصِلاً . قَوْلُكُمْ : تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ مُحَالٌ . قُلْنَا : إِذَا عَنَى بِهِ ؛ أَنَّ الْوُجُودَ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ ؛ إِنَّمَا تَرَجَّحَ لِهَذَا الْمُؤَثِّرِ .

(١) فِي (خ) : (يَنَاقِضُ قَوْلَكُمْ)

(٢) فِي (ل) وَ (خ) : (قَوْلُكُمْ) بِدُونِ (وَ)

(٣) فِي (ل) : (وَهُوَ) ، انظر الهامش رقم : ٣ ، ص : ٤٣٢ .

(٤) فِي (ف) وَ (خ) : (بَاقِياً) وَفِي (ل) : (نَافِياً وَهُوَ تَحْصِيلٌ .

(٥) فِي (ل) : (النَفْيُ) وَفِي (خ) : (الْمَبْقَى) وَفِي (ف) : (الْبَقَى) .

(٦) فِي (ل) : (سَبَباً)

لَمْ قُلْتُمْ : إِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ ؟

سَلَّمْنَا اسْتِغْنَاءَ الْبَاقِي^(١) عَنِ الْمُؤَثَّرِ ، وَافْتِقَارِ الْحَادِثِ إِلَيْهِ وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ رُجْحَانَ الْمُسْتَعْنَى عَنِ الْمُؤَثَّرِ ؛ عَلَى الْمَفْتَقِرِ .

قَوْلُكُمْ : لِأَنَّ الْبَاقِي^(٢) أَوْلَى بِالْوُجُودِ .

قُلْنَا : مَا الَّذِي تَعْنُونَ بِهَذِهِ الْأَوَّلِيَّةِ ؟

إِنْ عَنِيتُمْ بِهَا : أَنَّ الْعَدَمَ عَلَيْهِ مُحَالٌ ؛ فَهُوَ مُحَالٌ .

وَأِنْ قُلْتُمْ : بَلْ مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ مُسَمًّى الْإِمْكَانِ ، وَمُسَمًّى

الضَّرُورَةِ .

قُلْنَا : هُوَ أَيْضاً ؛ مُحَالٌ ، لِأَنَّ النَّقِيضَ إِنْ امْتَنَعَ فَهُوَ : الضَّرُورَةُ ،

وَأِنْ لَمْ يَمْتَنَعْ : صَحَّ عَلَيْهِ الْوُجُودُ تَارَةً ، وَالْعَدَمُ أُخْرَى ؛ لِحُصُولِ^(٣) أَحَدِهِمَا

بَدَلاً عَنِ الْآخَرِ ، فَإِنْ^(٤) تَوَقَّفَ عَلَى انْضِمَامِ قَيْدٍ إِلَيْهِ ؛ لَمْ يَكُنْ الْحَاصِلُ قَبْلَهُ

كَافِئاً [ب/١٣١] فِي الْأَوَّلِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ ؛ كَانَ نِسْبَةُ ذَلِكَ الْقَدْرِ - مِنْ

الْأَوَّلِيَّةِ - إِلَى طَرَفِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ ؛ عَلَى السَّوِيَّةِ ، فَتَرَجَّحُ^(٥) أَحَدُهُمَا عَلَى

الْآخَرِ - لَا لِمُرَجِّحٍ زَائِدٍ - تَرَجِّحُ^(٦) لِأَحَدِ طَرَفِي الْمُمْكِنِ ؛ لَا لِمُرَجِّحٍ .

السُّؤَالُ الثَّالِثُ - أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ حَالِ الْمَاءِ قَبْلَ وَقْعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ ،

وَحَالِهِ بَعْدَ وَقْعِهَا فِيهِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ دَعْوَى اشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا يَقْتَضِي

(١) فِي (ف) : (أ) الْبَاقِي (و) فِي (ل) وَ (خ) : (الْبَاقِي) .

(٢) فِي : (ف) : (أ) الْبَاقِي (و) فِي (ل) وَ (خ) : النَّافِي .

(٣) فِي (ل) وَ (خ) : (فَحْصُولُ)

(٤) فِي (ل) وَ (خ) : (الْآخِرَانِ)

(٥) فِي (ل) : (فَتَرَجَّحُ)

(٦) فِي (خ) : (التَّرَجُّحُ)

التَّسْوِيَةَ أَوْ لَا .

الْقِسْمُ الثَّانِي مُحَالٌ قَطْعاً ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْقِيَاسُ .

وَإِذْ قَدْ بَانَ أَنَّ التَّمَسُّكَ إِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَاسِ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ حَالِ الْمَاءِ ؛ قَبْلَ

وَقْعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ وَحَالِهِ بَعْدَ وَقْعِهَا . وَذَلِكَ : أَنَّ قَبْلَ وَقْعِهَا فِيهِ كَانَ

قَرِيبَانَهُ مُسْتَحْسِناً مُرَاداً لِلطَّبَاعِ السَّالِمَةِ ، وَبَعْدَ وَقْعِهَا فِيهِ صَارَتْ النُّفُوسُ

تَسْتَقْذِرُهُ ، لِأَسِيْمَا إِذَا أَنْصَبَتْ قَطَرَاتُ [آ/١٣٢] بَوْلٍ فِي أَوَاقٍ^(١) مِنَ الْمَاءِ ،

فَإِنَّ النُّفُوسَ تَعَافَ ذَلِكَ الْمَاءَ ، وَتَنْفِرُ عَنْهُ ، وَتَسْتَهْجِنُ الدَّنُوءَ مِنْهُ ، وَكَفَى

بِذَلِكَ فَارِقاً .

السُّؤَالُ الرَّابِعُ - الْمَعَارَضَةُ :

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الشَّافِعِيِّ^(٢) : فَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلَّتَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَنْجِسُ »^(٣) ، وَهَذَا يَدُلُّ^(٤) بِمَفْهُومِهِ

عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ دُونَ الْقَلَّتَيْنِ نَجِسٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَتَعْيِينِ الْقَلَّتَيْنِ فَائِدَةٌ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَقَالُوا : الْمَنَافِي مَوْجُودٌ ، وَمَا خُولِفَ لِأَجَلِهِ مَفْقُودٌ ،

(١) « وَالْأَوَاقِيَّةُ - بِالضَّم - سَبْعَةُ مِثْقَالٍ . كَالْوَقِيَّةِ - بِالضَّم ، وَفَتْحُ الْمِثْقَالِ التَّحْتِيَّةِ مُشَدَّدَةٌ - وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا - وَالْجَمْعُ - أَوَاقِي وَأَوَاقٍ وَوَقَايَا .. ، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ : ٤٠٤/٤ »

(٢) أَنْظَرَ تَرْجُمَتَهُ ص : ١٤٠ .

(٣) « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجْسًا ، اخْتِلَافُ الْحَدِيثِ لِلشَّافِعِيِّ ص : ١٠٤ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِ ١١/١ ، وَالدَّارِ قُطْنِي فِي السَّنَنِ ١٦/١ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ ٤٢/١ ، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٢/٢ ، وَأَنْظَرَ الْكَافِيَّةَ فِي الْجَدَلِ ص : ٤٧٦ وَ ٤٨٠ . وَنَصَبَ الرَّأْيَةَ ٩٤/١ ، وَابْنُ الْجَارُودِ ص : ٤٤٤ »

وَقَالَ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٣٠/١ : رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٩٢ ، وَابْنُ حِبَّانَ ١٢٣٧ ، وَالْحَاكِمُ ١٣٢/١ ، وَالدَّارِ قُطْنِي وَابْنُ بَيْهَقٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحٌ عَلَيَّ شَرْطُهُمَا . بَلْفُظْ ، إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ ، وَالْمَحْرَرُ : ٨٣ ، وَارِوَاءُ الْغَلِيلِ ٢٣ ، وَتَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٣/٦ ، وَالْمُعْتَبَرُ ص : ١٧٤ .

(٤) فِي (ل) : (دَلِيلُ)

فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِالنَّجَاسَةِ .

بيان المنافي : أَنَّ وَقُوعَ النَّجَاسَةِ - فِي كُلِّ مَاءٍ - يَقْتَضِي التَّنْجِيسَ ،
لأنَّ النَّجَاسَةَ ؛ لَمَّا وَقَعَتْ - فِي الْمَاءِ - نَجَسَتْ مَا لَاصَقَهَا ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَلِصَقُ
يَقْتَضِي تَنْجِيسَ الْمَلِصَقِ ؛ لِمَوْرِهِ (١) وَلطَافَةِ أَجْزَائِهِ ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ
بِالْإِعْتِبَارِ ؛ مَا إِذَا تَغَيَّرَ ، وَهَذَا (٢) يَقْتَضِي التَّنْجِيسَ مُطْلَقاً ، حَمَلاً لِلنَّاسِ
[١٣٢/ب] عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، بِالْكَفِّ عَنْ مَقَابِرَةِ الْمُسْتَقْذَرَاتِ ، فَإِنَّ
الْمَاءَ صَارَ مُسْتَقْذِراً - عَرَفَافاً - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ فِي سَوَالِ الْفَرْقِ (٣) ، غَيْرِ أَنَا
خَالَفْنَاهُ - فِي الْقَلْتَيْنِ - لِلْخَبَرِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْقَى فِيمَا عَدَاهُ ،
عَلَى مَقْتَضِي الدَّلِيلِ .

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ (٤) مِنْ جِهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ (٥) ، فَبِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .
أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (٦) وَالنَّجَاسَةُ
مِنَ الْخَبَائِثِ ، فَكَانَ اسْتِعْمَالُ مَا حَصَلَتْ فِيهِ مُحَرِّماً .
وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (٧) أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَبُولَنَّ
أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ - الَّذِي لَا يَجْرِي - ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » (٨) نَهَى ﷺ مِنْ
غَيْرِ تَعْيِينَ مِقْدَارٍ ، فَوَجِبَ الْإِمْتِنَاعُ عَنْ (٩) ذَلِكَ .

(١) فِي (ل) (الْمَوْثَرَةُ) وَقَدْ سَبَقَ إِضْاحٌ مَعْنَى مَوْرٍ : ص : ٣٨٥ .

(٢) فِي (خ) : (وَهُوَ) بَدَلًا مِنْ (هَذَا)

(٣) سَبَقَ ص : ٣٢٤ .

(٤) كَلِمَةُ (الْمَعَارِضَةُ) لَيْسَتْ فِي (خ)

(٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص : ١٤٠ .

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، الْآيَةُ : ١٥٧ .

(٧) فِي (خ) : (ﷺ)

(٨) سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٢/١ ، وَسَنَنُ التِّرْمِذِيِّ طَهَارَةُ ٥١ . وَسَنَنُ النَّسَائِيِّ طَهَارَةُ ٤٥ ، ١٣٩ ، وَسَنَنُ

ابْنِ مَاجَةَ طَهَارَةُ ٢٥ . وَابْنُ خَرَّازٍ وَضُوءُ ٦٨ ، وَصَحِيحُ مُسْلِمَ ١٦٢/١ ، وَمَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ ،

وَالْتَفْرِيقِ ٢٤٠/١ ، وَالْمَحَرَّرُ ٨٤ ، وَاخْتِلَافُ الْحَدِيثِ : ص : ١٠٥ ، وَسَنَنُ الْبَيْهَقِيِّ ٢٥٦/١ ،

وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٣١٦/٢

وَالْجَوَابُ - عَنِ الْأَوَّلِ - أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ بِاسْتِصْحَابِ
[١٣٣/آ] الْحَالِ فِي الْإِجْمَاعِ ، فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ اسْتِمْرَارِ الدَّلِيلِ - الَّذِي
أَوْجِبَ حُكْمَ الْإِجْمَاعِ - فَلَا يَكُونُ (٢) اسْتِدْلَالًا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ بِوُجُودِ
الْإِجْمَاعِ .

وَعَنِ الثَّانِي - إِنَّا دَلَّلْنَا (٣) عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِوُجُودِ أَمْرٍ يَقْتَضِي ظَنَّ بَقَائِهِ .
وَمَنْعَ أَنْ (٤) الْبَاقِي مُسْتَعْنٍ عَنْ مُؤَيَّرٍ - سَبَقَ جَوَابُهُ - (٥) وَسَنَزِيدُهُ
إِضَاحًا .

وَمَا زَعَمُوهُ - مِنَ الْمُنَاقَضَةِ - لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى : أَنَّ الْبَاقِي (٦)
مُسْتَعْنٍ عَنْ مُؤَيَّرٍ .

وَمَا ذَكَرُوهُ - مِنْ اسْتِمْرَارِ الْبَقَاءِ - لَا يَزِيدُ عَلَى حُصُولِ الذَّاتِ فِي
زَمَانَيْنِ ، فَلَمْ يَوْجَدْ لِلْبَاقِي (٧) كَيْفِيَّةً بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا حَاصِلَ - فِي الزَّمَانِ
الثَّانِي - سِوَى الذَّاتِ الَّتِي كَانَتْ حَاصِلَةً - فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ - عَلَى أَنَا
لَوْ سَلَّمْنَا حُصُولَ كَيْفِيَّةٍ لَكَانَتْ زَائِدَةً عَلَى الْبَاقِي (٨) مُغَايِرَةً لَهُ ،
فَيَكُونُ الْبَاقِي (٩) عَلَى الْحَقِيقَةِ : هُوَ الذَّاتُ [١٣٣/ب] لَا هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ

(١) فِي (خ) : (مِنْ) .

(٢) فِي (ل) : (وَلَا يَكُونُ) .

(٣) أَنْظَرَ النِّظْمَ الرَّابِعَ عَشَرَ ، ص : ٢٠٠ .

(٤) (أَنْ) مِنْ (خ) .

(٥) أَنْظَرَ ص : ٤٣١ .

(٦) فِي (ف) بَدُونَ نَقَطٍ وَفِي (ل) وَ (خ) : (الْبَاقِي) .

(٧) فِي (ل) (لِلْبَاقِي) وَفِي (خ) بَدُونَ نَقَطٍ .

(٨) فِي (ل) وَ (خ) : (الْبَاقِي) وَفِي (ف) الْبَاقِي .

المتجددة^(٢) ، فلا^(٣) يقدح إسناد هذه الكيفية - إلى مؤثر - في قولنا : الباقي^(٣) غير مستند إلى مؤثر ؛ للمغايرة بينهما .

قولهم : نختار - أولاً - كون الأثر تحصيل شيء ما ، كان حاصلًا - وفسرناه بكون البقاء أمراً حادثاً - عنه جوابان :

أحدهما - أنه باطل ، فإنه لا يزيد على حصول الذات الواحدة في زمانين .

ونزيد إبطاله تأكيداً ؛ فنقول : لو كان حصوله في الزمن الثاني كيفية زائدة على الذات لكان حصول ذلك الزائد - في ذلك المكان - كيفية أخرى ، فلزم التسلسل ، وهو محال .

الثاني - أنه لو صح لكان كيفية زائدة على الباقي^(٤) وذلك غير قاذح ، على ماسلف .

واختيارهم - ثانياً - كون الأثر - كان حاصلًا - باطل أيضاً لأن هذا المؤثر لو أعطى [١٣٤/أ] الحاصل حصولاً ؛ لكان قد^(٥) حصل نفس ما كان حاصلًا ، وهو محال .

قولهم : ما المراد من الأولوية ؟ قلنا : مرتبة^(١) متوسطة بين اليقين^(٢) - المانع من النقيض^(٣) -

(١) في (ل) و(خ) : (الباقي) وفي (ف) النافي .

(٢) في (ل) : (ولا يقدح)

(٣-٤) في (ل) و(خ) : (الباقي) وفي (ف) بدون نقط .

(٥) (قد) ليست في (ل)

المعبر عنه بالضرورة^(٤) ، وبين التساوي^(٥) المعبر عنه بالإمكان^(١) . قولهم : هذا يقتضي ترجيح^(٢) أحد المتساويين على الآخر بغير

(١) في (ل) : (رتبة)

(٢) ، اليقين في اللغة - الذي لا شك معه . وفي الاصطلاح : اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال . والقيد الأول : جنس يشتمل على الظن أيضاً . والثاني : يخرج الظن . والثالث يخرج الجهل . والرابع يخرج اعتقاد المقلد المصيب . وعند أهل الحقيقة : رؤية العيان بقوة الإيمان ، لا بالحجة والبرهان ، وقيل : مشاهدة الغيوب صفاء القلوب ، وملاحظة الأسرار بمحافظة الأفكار . وقيل هو طمأنينة القلب على حقيقة الشيء . يقال : يقن الماء في الحوض : إذا استقر فيه . وقيل : اليقين : رؤية العيان . وقيل : تحقيق التصديق بالغيب ، بازالة كل شك وريب . وقيل اليقين نقيض الشك . وقيل اليقين : رؤية العيان بنور الإيمان . وقيل اليقين : ارتفاع الريب في مشهد الغيب . وقيل اليقين : العلم الحاصل بعد الشك ، التعريفات ص : ٢٥٩ .

وقال الكندي : « اليقين : هو سكون الفهم مع ثبات القضية ببرهان » .

المصطلح الفلسفي ص : ١٩٥ .

(٣) قال ابن فورك : « النقص : وجود العلة ولا حكم » ، الحدود ص : ١٦

وعرفه بذلك الجرجاني . وأضاف : « النقص - لغة - هو الكسر .. وفي الاصطلاح - بيان تخلف الحكم المدعي ثبوته ، أو نفيه عن دليل المعلن الدال عليه في بعض من الصور ، فإن وقع بمنع شيء من مقدمات دليل علي الإجمال سمي نقضاً إجمالياً ، لأن حاصله يرجع إلي منع شيء من مقدمات الدليل علي الإجمال ، وإن وقع بالمنع المجرد ، أومع السند سمي نقضاً تفصيلياً لأنه منع مقدمة معينة .

نقيض كل شيء : رفع تلك القضية ، فإذا قلنا : كل إنسان حيوان بالضرورة فنقيضها أنه ليس كذلك .. التعريفات ص : ٢٤٥ .

(٤) الضرورية المطلقة : هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع . أو بضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة ، أما التي حكم فيها بضرورة الثبوت ، فضرورية موجبة . كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة . فإن الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للإنسان في جميع أوقات وجوده . وأما التي حكم فيها بضرورة السلب ، فضرورية سالبة : كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة ، فالحكم فيها بضرورة سلب الحجر عن الإنسان في جميع أوقات وجوده .

الضرورة : مشتقة من الضرر : وهو النازل مما لا مدفع له .. التعريفات ص : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٥) (إنظر ص :

فإنه لا ينجس^(٢)، قد تكلم العلماء في [١٣٤/ب] إسناده^(٣)، ولو سلمنا الصحة، فلا يمكن العمل بظاهره أنه ينجس بالتغيير، على أننا نحمل ذكره للقتلين على ذكر حكم الغالب، وذلك: أن الماء إذا كان قلتين لا ينجس؛ في غالب الأحوال.

ودعوى وجود المنافي: ممنوعة.

فإن التنجيس على خلاف الأصل^(٤)، ونقل حكم عين إلى عين أخرى؛ على خلاف الأصل.

ثم إن الاستفادار: إن كان مما لم يلتفت الشرع إليه؛ فهو من رعونات^(١) النفوس، ولا إحفال^(٢) به، وإن ادعى أنه مما التفت الشارع

(١) في (خ): (صلي الله عليه وسلم)

(٢) سبق تخريجه في هذه المسألة ص: ٤٣٤.

(٣) قال ابن حجر: حديث القلتين... إلي أن قال: عن عاصم بن المنذر، كلاهما عنه (أي عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم) به قلت: وقال أبو داود (الطهارة ٣٣: ٣): وقفه حماد بن زيد عن عاصم، النكت الظراف علي الأطراف ٣/٦.

قلت: رواه الشافعي - رضي الله عنه بسنده من طريق آخر (عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن الرسول - صلي الله عليه وسلم -، اختلاف الحديث ص: ١٠٤.

أما رواية حماد بن زيد الموقوفة عن عاصم، فهي ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود. وبقي الروايات من طرق. أنظر تحفة الأشراف ٣/٦.

الموقوف من الحديث ما روي عن الصحابة، من أحوالهم وأقوالهم، فيتوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلي رسول الله - صلي الله عليه وسلم -، التعريفات ص: ٢٣٦.

(٤) لأن الأصل في الماء الطهارة.

مرجح.

قلنا: لا نسلم بأن ذلك ممتنع مطلقاً، بل إنما يمتنع بشرط الحدوث^(٣) وسؤال الفرق^(٤) مردود.

فإن^(٥) الذي ذكرناه: ليس بقياس، وإنما هو تسوية بين الزمانين في الحكم، بناءً على ما ذكرناه: من أن العلم بوجوده - في الحال - يقتضي ظن وجوده على ذلك الوجه؛ في الزمان الثاني، والعمل بالظن واجب.

وأما ما روه عنه - عليه السلام -^(١) أنه قال: «إذا كان الماء قلتين

(١) قال الآمدي: «وأما الممكن: فعبارة عن ما لو فرض موجوداً، أو معدوماً لم يلزم عنه لذاته محال. ولا يتم ترجيح أحد الأمرين له إلا بمرجح من خارج وفي الإصطلاح العام: عبارة عن ما ليس بممتنع الوجود. وهو أعم من الواجب بذاته..»

المصطلح الفلسفي ص: ٣٢٧

وقال الجرجاني: «الإمكان: عدم إقتضاء الذات الوجود والعدم.

الإمكان الذاتي: هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً بالذات وإن كان واجباً بالغير.

الإمكان الاستعدادي: ويسمى الإمكان الوقوعي - أيضاً - وهو ما لا يكون طرفه المخالف بوجه، والأول أعم من الثاني مطلقاً.

الإمكان الخاص: هو سلب الضرورة عن الطرفين نحو: كل إنسان كاتب، فإن الكتابه وعدم الكتابة ليس بضروري له.

الإمكان العام: هو سلب الضرورة عن أحد الطرفين، كقولنا كل نار حارة فإن الحرارة ضرورية بالنسبة إلي النار، وعدمها ليس بضروري، ولا لكان الخاص أعم مطلقاً. التعريفات ص: ٣٦.

(٢) سيأتي تفصيلاً ص: ٤٥٢.

(٣) الحادث: ما يكون مسبوقاً بالعدم، ويسمى حدوثاً زمانياً. وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلي الغير، ويسمى حدوثاً ذاتياً. التعريفات ص: ٨١.

(٤) أنظر ص: ٣٢٤.

(٥) في (خ) و (ل): (لأن)

إليه فيحتاج إلى اعتبار .
والقياس على المتغير (٣) متعذر ، فإن آثار النجاسة ظاهرة عليه
والنفوس تعافه - قطعاً - فكان من المناسب أن يقضى (٤) هناك بالتنجيس
عملاً بالدليل الظاهر ، وذلك عكس المتنازع فيه .
وأما المعارضة - من جهة أبي حنيفة - فنقول بالآية (٥) ، وإذا
[١٣٥/أ] استهلكت النجاسة ؛ لم يستحق الماء - الذي مازجته - هذا الاسم
، بدليل الماء الكثير المتفق على عدم تنجيسه .
وأما الخبر (٦) : فنحمل (٧) النهي فيه على التنزيه ، بالدليل الذي
ذكرناه ، والله أعلم .

[المسألة : ٢٠]

والإعتراض على الاستدلال (١) المذكور في مسألة طول الحرّة (٢) وهي

(١) رَعَن - رُعُونَةً : كان أرعن . - و - الشمسُ فلاناً رعنًا : آلمت دماغه ، فأسترخي لذلك ، وغشي
عليه . رَعَن رَعْنًا ، ورُعُونَةً : رَعَنَ فهو أرعنٌ وهي رَعْنَاءُ (ج) رَعْنٌ . الأَرَعَنُ : الأَهْوَجُ في
منطقة .. الرعونة - عند الصوفية - الوقوف مع حظوظ النفس ومقتضي طباعها ... المعجم
الوسيط ١/٣٥٠ رعن .

(٢) في (خ) : (ولا إحتفال)

(٣) « التغيير : إحداث شيء لم يكن قبله . التَغْيِيرُ : هو إنتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى .
التعريفات ص ٦٣ .

ويمكن إدراك التغيير بمعَيَانَةٍ : اللون ، والطعم ، والرائحة .

(٤) في (ل) : (نقضي)

(٥) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف

(٦) أنظر الهامش : ٨ ص : ٤٣٥ .

(٧) في (ل) : (فيحتمل)

المسألة العشرون من أوجه :

أحدها - أن قولكم : النكاح الجائز مساوٍ - لنكاح الحرّة - في المصلحة ،
مستدرك ؛ لأن نكاح الحرّة من النكاح الجائز ، فصار تقدير الكلام : نكاح

(١) أي : الاستدلال بمفهوم المخالفة وه هو دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما
دل عليه المنطوق لإنتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم ويسمي : دليل الخطاب ... أثر
الاختلاف في القواعد الأصولية ص : ١٤٤ .
أنظر النظم الخامس عشر ص : ٢٠٢ .

لقد اختلف العلماء في الإحتجاج بدليل الخطاب ووصفه عبد العزيز البخاري بقوله : « هذه
المسألة أصل عظيم في الفقه ، كشف الأسرار علي أصول البزدوي ٢/٢٥٨ .
« المفهوم : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة .

فالأولي : أن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم ويسمي : فحوي الخطاب ، ولحن الخطاب ...
ومفهوم المخالفة : أن يكون المسكوت عنه مخالفاً ويسمي : دليل الخطاب . وهو أقسام : مفهوم
الصفة ، ومفهوم الشرط .. (الغاية .. والعدد الخاص وشرطه أن لا يظهر أولوية ولا مساواة في
المسكوت عنه ، فيكون موافقة . وإلا خرج مخرج الأغلب ... ولا لسؤال ولا حادثة ولا تقدير
جهالة ، أو خوف أو غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر ... مختصر المنتهي مع شرح العصد
٢/٣٨٨ - ٣١٠ ، وقد ذكره الأمدي في الأحكام ٢/٢٣٧ ، وذكر الشوكاني في إرشاد الفحول ص
: ١٦٨ - ١٧٠ عشرة أنواع من أنواع مفهوم العدد ، ومفهوم اللقب ، ومفهوم الحصر ومفهوم
العلة ، ومفهوم الحال ، ومفهوم الزمان ، ومفهوم المكان .

« وجميع مفاهيم المخالفة حجة عند الجمهور إلا مفهوم اللقب . وأنكر أبو حنيفة الجميع . وحكاه
الشيخ أبو اسحاق الشيرازي - في شرح اللمع - عن القفال الشاشي وأبي حامد المروزي ، وأما
الأشعري : فقال القاضي :

إن النقلة نقلوا عنه القول بالمفهوم ، كما نقلوا عنه نفي صيغ العموم ، وقد أضيف إليه خلاف ذلك
، وأنه قال بمفهوم الخطاب وذكر شمس الأئمة السرخسي - من الحنيفة في كتاب السير - أنه ليس
بحجة في خطابات الشرع ، وأما في مصطلح الناس وعرفهم فهو حجة . وعكس ذلك بعض
المتأخرين - من الشافعية - فقال : هو حجة في كلام الله ورسوله وليس بحجة في كلام المصنفين
وغيرهم ، كذا حكاه الزركشي ... إرشاد الفحول ص : ١٦٦

(٢) تناول السرخسي هذه المسألة في كتابه الأصول ١٧٨/٢ ، وأنظر طلبه الطلبة ص : ١٠٣ ،
واختلاف العلماء ص : ١٢٨ ، والمغني ٧/٥٠٩ ، والمدونة ٤/٥٥ ، والأم ٥/٦ ، وإثبات الانصاف
ص : ١٤٦ ، والمبسوط للسرخسي ١٠٨/٥ - ١١٠ ، ونهاية المحتاج ٦/٢٨١ ، وشرح الدردير
علي سيدي خليل ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ، وفتح القدير ٢/٣٧٦ تقويم الأدلة الورقة ١٢٤/ب .

الحرّة ، وكلّ نكاح جائز ؛ مساوٍ لنكاح الحرّة ؛ في المصلحة . ودعوى مساواة الشيء لنفسه متنافية^(١) .

السؤال الثاني - لأنسلم أن هذا النكاح غير مساوٍ لنكاح الحرّة ؛ في المصلحة .

قولكم : [١٣٥/ب] - في الوجه الأول - إنه لو ساواه في المصلحة ؛ لجاز له نكاح الأمة ؛ على الحرّة ؛ بالقياس على نكاح الحرّة على الحرّة . قلنا : لأنسلم لأنه^(٢) لو ساواه - في مصلحة النكاح - لجاز ، لأن المساواة في مصالح النكاح - في الصورتين - حاصلة من الألفة والسكن ، وغير ذلك ، على ما لا يخفي ، وعدم الجواز في الأمة لأمر من خارج ، لا لقصور مصلحة نكاح الأمة عن مصلحة نكاح الحرّة .

والدليل على ذلك : أنه لو تزوج حرّة على أمة ؛ فالنكاحان صحيحان ، وذلك دليل تساويهما في المصلحة ؛ وإلا لانفسخ نكاح الأمة لقصور مصلحته عن مصلحة نكاح الحرّة .

فإذا^(٣) : صحة نكاح الحرّة ؛ على الأمة ؛ يدل على المساواة - في المصلحة ظاهراً - وعدم جواز نكاح الأمة ؛ على الحرّة ؛ لا يدل على عدم المساواة كذلك^(١) . لأن الثبوت يدل على وجود دليل الثبوت [١٣٦/آ] قطعاً

= وتنقسم هذه القاعدة الى ثلاثة أقسام :

١- زواج الأمة الكتابية عند فقدان طول الحرّة .

٢- الزواج من الأمة مع طول الحرّة .

٣- الزواج بالأمة الكتابية مع عدم خوف العنت .

(١) في (ل) (خ) : (متهافتة)

(٢) في (ل) (أه)

(٣) في (خ) : (فإذن)

، والإنقضاء أمكن إحالته على مانع ؛ أو فوات شرط .

وأما إثثار عموم الناس - نكاح الحرّة ؛ على نكاح الأمة - فلا يدل على التفاوت ؛ في مقدار المصلحة - الذي باعتباره صح النكاح - فإننا نعلم يقيناً إثثار عموم الناس لريّات الحسن والحسب ، وأولات^(٢) النسب والنسب^(٣) ، وإن لم يكن ذلك شرطاً في صحة النكاح .

السؤال الثالث - المعارضة بالنص والمعنى :

أما النص : فقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾^(٤) فوجه الحجة : أنه ذكر المحرمات ، وحصرهن ، وأباح ما عداهن ، فيندرج فيه محل النزاع .

وأما المعنى : فنقول : نكاح صدر من أهله بشرطه^(٥) ؛ في محله ، فوجب القول بصحته قياساً على نكاح الحرّة ، ولا إشكال في الأوصاف - فإن الأهلية ؛ والمحلية ؛ والشروط المتفق عليها [١٣٦/ب] موجودة هاهنا .

(١) (كذلك) ليست في (خ)

(٢) « ألون (ألر) - بالضم - بمعنى : ذوو ولا يُفرد له واحد وإلا يكون الا مضافاً . كأن واحدة : أل -

مخففة - ألا تري أنه في الرفع أو وفي النصب والجر ياء . وأولو الأمر : أصحاب رسول الله -

صلى الله عليه وسلم - ومن أتبعهم .. إذا كانوا أولي علم ودين ، القاموس المحيط . أل ٣/٣٤١ .

وفي (ل) : (وألات)

(٣) «النسب : المال الأصيل من الناطق والصامت ، مختار القاموس : نسب . وكلمة (النسب) ليست

في (خ)

(٤) سورة النساء ، الآية : ٢٤

لقد ذهب الحنفية إلى جواز نكاح الأمة الكتابية ، عند خوف المشقة ، وفقدان طول الحرّة ، أخذاً

بعموم هذه الآية وقوله تعالى (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) سورة النساء ، الآية : ٣٠ أنظر

المبسوط ١٠٨/٥ - ١١٠ ، وإثثار الأنصاف ص : ١٤٧

(٥) في (ل) و(خ) : (صدر في محله بشرطه)

وأما التَّفَاوُتُ فِي الرِّغَبَاتِ : فهو دليلٌ عَلَى التَّفَاوُتِ فِي المَصَالِحِ ، لأنَّ الكلامَ فِي تَفَاوُتِ رَغَبَاتِ العُقْلَاءِ ، والعُقُولِ : هي موازين اعتبار المصالح - فبواسطة (٢) العقل (٣) تَدْرِكُ المصلحة ؛ وجوداً وعدمًا وزيادةً ونقصاناً - فكلما دَادَتْ (٤) المصلحة ، زادت رَغَبَاتُ العُقْلَاءِ فِي حِيَاظَةِ الفعلِ المُشْتَمِلِ عَلَيْهَا ، وإذا ثَبَتَ ذلك ، فَالتَّفَاوُتُ فِي المَصَالِحِ المَعْتَبَرَةِ شَرْعاً ؛ يُفِيدُ التَّفَاوُتَ فِي الحُكْمِ ؛ ظاهراً وغالباً ، وكفى بِالظُّهُورِ مُتَمَسِّكاً ؛ إِلَّا فِيمَا

(١) - يَفْتَرِقُ الفسخُ عن الطلاق من ثلاثة أوجه :

الأول - حقيقة كل منهما : فالفسخ نقض للعقد من أساسه وإزالة للحل الذي يترتب عليه .
أما الطلاق : فهو إنهاء للعقد ولا يزول الحل إِلَّا بعدَ البَيِّنُونَةِ الكبرى (الطلاق الثلاث) .
الثاني : أسباب كل منهما : الفسخ يكون بسببِ حالات طارئة علي العقد تنافي الزواج ، أو حالات مقارنة للعقد تقتضي عدم فرومه من الأصل ...
أما الطلاق : فلا يكون إِلَّا بناءً علي عقد صحيح لازم من حقوق الزوج ، فليس فيه ما يتنافى مع عقد الزواج أو يكون بسبب عدم لزومه .
الثالث - أثر كل منهما : الفسخ لا يَنْقُصُ عدد الطلقات التي يملكها الرجل .
أما الطلاق ، فيَنْقُصُ عدد الطلقات .

وكذلك فرقة الفسخ لا يقع في عدتها طلاق إِلَّا إذا كانت بسبب الردة أو الإباء عن الإسلام ، فيقع فيهما عند الحنفية طلاق زجراً وعقوبة . أما عدة الطلاق فيقع فيها طلاق آخر ، ويستمر فيها كثير من أحكام الزواج . ثم أن الفسخ قبل الدخول لا يوجب للمرأة شيئاً من المهر ، أما الطلاق قبل الدخول فيوجب نصف المهر المسمي ، فان لم يكن المهر مسمي استحقت المتعة . والفقه الإسلامي وأدلته ٣٤٨/٧ - ٣٤٩ . وليس المقصود بالمتعة زواج المتعة الذي يمارسه الشيعة دون السنة .

(٢) - فِي (خ) : (بواسطة)

(٣) - فِي (ال) : (العقل) وفي (ف) و(خ) : (العقد)

(٤) - فِي (ل) و(خ) : (زادت) وفي (ف) : (رادت)

« دَادَ يَدَادِدُ دَادِدَةً : لَهَا وَلَعِبَ . الدد: اللُّهُو ، واللَّعِبُ ، هَذَا : دَدٌّ ، وَدَدًا ... » القاموس المحيط دد
« والددا: اللُّهُو واللَّعِبُ .. » القاموس : ددا

فوجب القضاء بالصحة ؛ تحصيلاً للمصلحة المتوقعة من إقدام العاقل ، فإنه أعرف بميل طبعه ؛ وإيثار نفسه .

وخرج على هذا ؛ ما إذا (١) كان تحته حرة ؛ لأنها تستصير بمماثلة الأمة ؛ وتغير بمعادلتها ، وهذا مقصود فيما نحن فيه .

والجواب - من (٢) الأول - أنا لأنريد بالنكاح (٣) الجائر ؛ ماعدا نكاح الحرية .

وعن الثاني - أنا قد دللنا على نقصان مصلحة هذا النكاح ؛ بما ذكرناه من الوجهين .

قولهم : عدم جواز نكاح الأمة على الحرية ؛ لأمر من خارج .

قلنا : هو لتفاوت في مصلحة النكاح - لأمحالة - إذ لو تساوت المصالح لصح عقد من تحته حرة ؛ على الأمة ، كما صح عقد من تحته حرة ؛ على الحرية ، ولا يختلف الحال بعد ثبوت (١٣٨/آ) (٤) تفاوت المصلحة ، بين أن يكون التفاوت حاصلًا من نفس النكاح ؛ أو من أمر يلزمه .

وما استروحوا إليه - من صحة نكاح الحرية على الأمة - ممنوع . فإنه إذا تزوج حرة ؛ وتحته أمة ؛ انفسخ (١) نكاح الأمة ، فبطل ما بنوا على هذا الحكم .

(١) في (خ) : (ما كان) دون (إذا) .

(٢) في (ل) و(خ) : (عن) .

(٣) في (ل) و(خ) : (أنا نريد النكاح) .

(٤) ورد رقم هذه الورقة (١٣٨) بعد الورقة رقم (١٣٦) بسبب ورود الورقة (١٢٧) مكان الورقة (١٣٧) .

بيان ملازمة^(٢) : بين المتفق عليه ، والمختلف فيه . أو بيان معاندة^(٣) بينهما .

وكيفما^(٤) تنوعت الاستدلالات ؛ رجعت إلى أحد هذين^(٥) الضابطتين .

ولك في إثبات الملازمة [١٣٩/آ] أن تصرّح بالفقه ، وتكشف عن ماهية^(٦) مستند الملازمة . كما سبق ؛ في تقريرها ؛ في مسألة فسخ النكاح بالعيوب الخمسة^(١) . وغيرها .

ولك أن توري عن متن الطريق ، وتأخذ بأطراف الكلام ، متمسكاً

(١) - الضبط في اللغة - عبارة عن الحزم . - وفي الإصلاح - اسماع الكلام كما يحق سماعه ، ثم فهم معناه الذي أريد به ، ثم حفظه ببذل مجهوده والثبات عليه بمذاكرته الى حين أدائه الى غيره . ، التعريفات ص : ١٣٧ .

(٢) - المعاندة : هي المنازعة في المسألة العلمية مع عدم العلم من كلامه وكلام صاحبه ، التعريفات ، ص : ٢٢٠ .

(٣) - الملازمة : لغة - امتناع انفكاك الشيء عن الشيء واللزوم والتلازم بمعناه . - واصطلاحاً - كون الحكم مقتضياً للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضرورياً كالدخان للنار في النهار ، والنار للدخان في الليل . ، التعريفات ص : ٢٢٩ .

(٤) - في النسخ الثلاث (كيف ما)

(٥) - في (ف) : (هاذين)

(٦) - الماهية : تطلق غالباً على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الانسان ، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي ، والأمر المتعقل من حيث أنه معقول في جواب ما هو يسمى ما هية ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة ، ومن حيث امتيازته عن الأغيار هوية ، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتاً ، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولاً ، ومن حيث أنه محل الحوادث جوهرها وعلى هذا . الماهية النوعية ،

التعريفات ص : ١٩٥ .

بظواهر القواعد الحمليّة^(٢) ، وتطالب بخريج الأمور على وفق الأصول . فنقول : دليل الملازمة^(٣) : أن تقدير اختصاص أحدهما بالثبوت ؛ يستلزم اختصاص محل الثبوت بمؤثر ، إذ بتقدير عدمه ؛ يقتضي الدليل التسوية بينهما . في الثبوت . لتساويهما .

والأصل : وجوب العمل بالدليل ، فإذا^(٤) بان افتقار المحل المختص بالثبوت إلى اختصاص بمؤثر .

فبيان عدم الاختصاص بمؤثر : أن الاختصاص^(٥) يستدعي تقدير أمر مختص ، وتقدير اعتباره ، وكل منهما على خلاف الدليل ؛ لسبقهما بالعدم . [١٣٩/ب]

والأصل : بقاء ماكان ؛ على ماكان ، إلى أن يدل دليل^(١) على

(١) - أنظر المسألة ١٥ : ص ٤٠٦ .

(٢) - في (ف) و (خ) : (الحميلة) وفي (ل) : (الحميلة)

في اتباع الظواهر ثلاث روايات :

إحداهن : اتباعها مطلقاً . ابتداءً إلا أن يُعلم ما يخالفها ويبين المراد بها .

والثاني : لا تتبع حتى يُعلم ما يفسرها ، وهو الوقف المطلق ، ولأبعد أنه قول طائفة من المحدثين ، كما في القياس وكذلك حكى أبو حاتم في اللامع : أن أكثر ظواهر القرآن تدل على الأشياء بأنفسها ، ومن الناس من قال : كل شيء منه محتاج الى تفسير الرسول والأئمة التي أخذت عن الرسول .

والثالث : - وهو الأشبه بأصوله - وعليه أكثر أجوبته : أنه يتوقف فيها الى أن يبحث عن المعارض ، فإذا لم يوجد المعارض عمل بها ، وهذا هو الصواب . المسودة ص : ١١ . وأنظر الباب الرابع من كتابنا هذا .

(٣) - أنظر ص : ١٠٩ ، رقم ٦/ج .

(٤) - في (ل) : (وإذا)

(٥) - عبارة (بمؤثر أن الاختصاص) ليست في (خ)

خلافه ، ووجود الدليل الدال على خلافه ، على خلاف الدليل لوجهين :
أحدهما - أن (٢) الأصل عدمه ، ومخالفة الأصل ؛ على خلاف
الدليل .

الثاني - أنه لو وجد للزم منه التعارض ، والتعارض على خلاف
الدليل .

وإذا ثبتت الملازمة : فهي - أيضاً - مادة التعاند ، بين كل واحد
منهما ، ونقيض الآخر ، فيتقدر (٣) - أيضاً بذلك - نمط التعاند .
هذا إذا كان النظر في الثبوت .

فإن كان النظر في انتفاء الحكم : فيلزم المستدل ؛ بين الثبوت - في
محل النظر - والثبوت - في محل الإنتفاء - المتفق على انتفائه ، بناءً
على نفي اختصاص محل النظر ؛ بما يدخل في المؤثر ، بالوجه الذي
أسلفناه .

وهذان طريقان يطردان في جميع المسائل الفروعية المثبتة ؛
والمنفية . فافهم ذلك .

(١) (دليل) ليست في (خ)

(٢) (ان) ليست في (خ)

(٣) في (ل) و (خ) : (فيتقرر)

الباب الخامس

في الترجيحات وما يتعلق بها

[١٤٠ / آ] أما الترجيح (١) فهو : إبداء زيادة قوة الدليل ؛ على
الدليل المعارض له .

والعمل به واجب في الظنيات ، وخالف - في ذلك - شذوذ (٢) هم

(١) الترجيح : أثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر . التعريفات ص : ٥٦ .

الترجيح : مصدر رجع ، يقال رجع يرجع . ورجح رجوحاً . والإسم الرجحان : إذا زاد وزنه .
ويطلق الترجيح - اصطلاحاً - على اعتقاد الرجحان ، إذا ترجح الرأي عند صاحبه على رأي
آخر .

أنظر لسان العرب ، والقاموس المحيط ، والمصباح المنير والصحاح ، مادة رجع . وكشف الأسرار
٧٨/٤ ، وأصول السرخي ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، والتقريب والتحبير ١٧/٣ ، وارشاد الفحول
ص ٢٧٣ ، والمنهاج بشرح الأسنوي ٣ / ١٥٥ ، وشرح الجلال على متن جمع الجوامع ٢ / ٢٦١ ،
وتيسير التحرير ٣ / ١٥٣ ، والاحكام للآمدي ٣ / ٢٥٤-٢٥٨ ، وشرح العصد على مختصر
المنتهى ٢ / ٤٨٥-٤٩٦ ، والتلويح على التوضيح ٢ / ١٠٣ ، وسبل السلام ٣ / ٣٣-٣٤ ، والمعتمد
في أصول الفقه ٢ / ٨٤٤-٨٤٥ ، واللمع ٥٤-٥٦ و ٧٩-٨١ ، والتعارض والترجيح للبرزنجي
١ / ١٢٢ ، وإحكام الفصول للباقي ٦٤٥-٦٨٤ ، والمنهاج له ص : ٢٢١ ، وقواطع الأدلة الورقة
٢٤٩/ب ، وتقويم الأدلة ١٢٣٠/ب ، والمنحول ٤٢٦-٤٥٠ .

(٢) وقد اتفق أكثر العلماء على التمسك بالترجيح ، ووجوب العمل بالأرجح ، وأجمع السلف على ذلك
وقد شذأ أبو عبدالله البصري المعتزلي - حسبما - رواه الباقلاني ، وأبو الحسين البصري حسبما
ذكره الغزالي في المنحول : ٤٢٦ ، وذكرت كتب الأصول أبا عبدالله البصري الملقب بالجعل .
وهؤلاء قالوا : يلزم التخيير أو التوقف . دون ترجيح .

أنظر المنحول : ٤٢٦ ، وجمع الجوامع ٢ / ٣٦١ ، وتنقيح الفصول : ٤٢٠ ، والإحكام ٤ / ٣٢١ ،
وارشاد الفحول : ٢٥٤ .

التعارض الحقيقي ، الذي وجد فيه التساوي ذاتاً ووصفاً حكمه المصير إلى دليل آخر . أما
التعارض الذي للترجيح فيه مدخل فهو التعارض المجازي الذي وجد فيه التساوي ذاتاً ووضعاً .
حاشية الرهاوي على شرح المنار ١ / ٥٤٠ .

مَحْجُوجُونَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ .

فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ (١) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَجَحَ خَبَرَ الْمَغِيرَةِ (٢) ، فِي مِيرَاثِ

(١) الخليفة الراشد الأول - أبوبكر الصديق - رضي الله عنه - كان اسمه في الجاهلية عبدالكعبة فسماه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عبدالله ، وقيل له : الْعَتِيقُ ، لِأَن مُحَمَّد - صلى الله عليه وسلم - قَالَ لَهُ : أَنْتَ عَتِيقٌ مِنَ النَّارِ وَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ وَسَمَاهُ الصَّدِيقُ بِقَوْلِهِ : أَشْهَدُ أَنَّكَ الصَّدِيقُ حَقًّا وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ ، بُويعَ بِالْخِلَافَةِ سَنَةَ ١١ هـ فَقَمَعَ الْمُرْتَدِّينَ ، وَحَارَبَ الرُّومَ ، وَاسْتَمَرَّتْ خِلَافَتُهُ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حَيْثُ تَوَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ١٣ هـ وَهُوَ ابْنُ ٦٣ سَنَةً .

أَنْظَرَ تَارِيخَ الطَّبْرِيِّ ٢/٢١٤-٥١٠٢٤٩ ، وَتَارِيخَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لِابْنِ قَتِيبَةَ ١/١٩٠٢ ، وَسِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ - الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ - وَفَتْوحُ الشَّامِ ١/٥٨٠٢ ، وَفَتْوحُ الْبُلْدَانِ ١١٥-٢٥١ ، وَأَخْبَارُ الْقَضَاةِ ١/١٨٢ ، وَفَتْحُ الْبَارِي ٧/٧ ، وَنِيلُ الْأَوْتَارِ ٧/١٦٨ ، وَالْأَمْوَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ رَقْمٌ ٤٤٨ - ٤٥٤ ، وَاعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ ٤/١٢٦ ، وَتَارِيخُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ٦٦-٧٣ ، وَقَوَانِينُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ص : ٤٥٥ ، وَمَخْتَصَرُ مَنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ ص : ٥٩١ ، وَالسِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ حِبَّانٍ : ٤١٩ ، وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسَّيُوطِيِّ ٣٥-١٢١ ، وَجَوَامِعُ السِّيَرَةِ لِابْنِ حَزْمٍ : ٣٥٣ ، وَالطَّبَقَاتُ لِابْنِ سَعْدٍ ٣/١٦٩ ، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ١/٤٣١ ، وَالْإِصَابَةُ ٢/٢٤١ وَالْغِيَاثِيُّ ص : ٣٤ ، ٥٥ ، وَتَنْبِيْهُتُ الْإِمَامَةِ ٥٣-١٠٨ ، وَالْإِبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ ص : ٢٥١ .

(٢) الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ مَعْتَبٍ ، الثَّقَفِيُّ : الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ ، وَلِيَّ أَمَارَةِ الْبَصْرَةِ ثُمَّ الْكُوفَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِينَ عَلَى الصَّحِيحِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَكَانَ مَشْهُورًا بِالْفَرَاةِ . أَنْظَرَ الطَّرِيقَ الْحَكْمِيَّةَ فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ ص : ٥٣-٥٥ .

تَرْجَمْتَهُ فِي الْإِصَابَةِ ٣/٤٥٢ ، وَالتَّقْرِيبَ ٢/٢٦٩ ، وَالتَّهْذِيبَ ١٠/٢٦٢ ، وَتَارِيخَ بَغْدَادَ ١/١٩١ ، وَجَوَامِعُ السِّيَرَةِ لِابْنِ حَزْمٍ ص ٢٥٦-٢٥٨ ، ٢٧٨ ، وَالْإِسْتِيعَابَ رَقْمٌ : ١٤٤٥ ، وَتَخْرِيجُ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ : ٢٩١-٢٩١٠ .

الْجَدِّ (١) ؛ بِمُؤَافَقَةِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمَةَ (٢) .

(١) رَوَى الْأَرْبَعَةُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١) ، عَنْ الزَّهْرِيِّ (٢) ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ ابْنِ خُرْشَةَ (٣) ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ أَبِي ذُوَيْبٍ ، (٤) أَنَّهُ قَالَ : (جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَيَّ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ : مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ ، وَمَا عَلِمْتَ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَعْطَاهَا السُّدُسَ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ ، فَقَالَ مِثْلَمَا قَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ . فَانْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . تَحْفَةُ الطَّالِبِ ص ٢٩٤-١٩٥ .

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ رَقْمٌ : ٢٨٩٤ ، ٣/٣١٦ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ٤/٢٠٤ رَقْمٌ ٢١٠١ ، وَتَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/٢٧٩ ، وَتَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٨/٣٦١ ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكَبْرِيِّ حَسْبَمَا ذَكَرَ فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ ٨/٣٦١ ، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ رَقْمٌ ٢٧٥٤ ، ٢/٩٠٩ ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٤/٢٢٥ ، وَالْمَوْطَأُ رَقْمٌ : ١١١٩ ، ٣/١١٠ ، وَمَوَارِدُ الظَّمَانِ رَقْمٌ ١٢٢٤ ص : ٣٠٠ ، وَالْمُسْتَدْرَكُ ٤/٣٣٨ وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ) وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُنْتَقَى ص : ٣٥٥ ، كَنْزُ الْعَمَالِ ١١/٣٩٧ ، وَمَخْتَصَرُ الْمُنْتَهَى ص : ٧٥ ، وَالبَاجِيُّ فِي إِحْكَامِ الْفُصُولِ : ٢٦٢ ، وَالْمُسْتَصْفَى لِلْغَزَلِيِّ ٢/٣٩٤ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٢/١٦٤٠ ، وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ٢/٣٨٣ ، وَفَقَهُ السُّنَّةِ ٣/٤٣٦ .

١- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكِ الْأَصْبَحِيِّ ، سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ص : ١٤٠ .

٢- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ الْقُرَشِيُّ الزَّهْرِيُّ ، الْمَدَنِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ ، الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الثَّقَّةَ ، مُتَّفَقٌ عَلَى إِتْقَانِهِ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣ هـ وَقِيلَ ٢٢ هـ وَقِيلَ ٢١ هـ .

تَرْجَمْتَهُ فِي تَذَكُّرَةِ الْحَافِظِ ١/١٠٨ ، وَالتَّقْرِيبِ ٢/٢٠٧ ، وَالتَّهْذِيبِ ٩/٤٤٥ ، وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٥/٣٢٦ ، وَالبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٩/٣٤٠-٣٤٨ ، وَطَبَقَاتُ الْحَافِظِ لِلْسَّيُوطِيِّ ص ٤٢ ، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١/١٦٢ ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١/١٢٦٨ .

٣- عَثْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُرْشَةَ ، الْقُرَشِيُّ . الْمَدَنِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنْ الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ .

تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ ٣/١٩٣ ، وَالتَّقْرِيبُ ٢/٦ ، وَالتَّهْذِيبُ ٧/١٠٦ ، وَالْجَرَجُ وَالتَّعْدِيلُ ٦/١٤٤٠ .

٤- قَبِيصَةُ بْنُ أَبِي ذُوَيْبٍ بْنُ حُلْحُلَةَ الْخَزَاعِيُّ ، الدَّمَشْقِيُّ إِمَامٌ ثَقَّةٌ ، مَكْثَرٌ مِنَ الْحَدِيثِ تَوَفَّى سَنَةَ بَضْعَ وَثَمَانِينَ

تَرْجَمْتَهُ فِي تَذَكُّرَةِ الْحَافِظِ ١/٥٧ ، وَالتَّقْرِيبِ ٢/١٢٢ ، وَالتَّهْذِيبِ ٨/٣٤٦ ، وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٤/٢٨٢ .

(٢) الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ حَرِيشَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ .

شَهِدَ مَعْرَكَةَ بَدْرٍ وَغَيْرَهَا تَوَفَّى بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ قَتَلُوا كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ .

تَرْجَمْتَهُ فِي الْإِصَابَةِ ٦/٣٣ ، وَالتَّقْرِيبِ ٢/٢٠٨ ، وَالتَّهْذِيبِ ٩/٤٥٤ ، وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٢/٣٦٩ ، وَتَخْرِيجُ الدَّلَالَاتِ السَّمْعِيَّةِ ٣٢٦ ، وَالْإِسْتِيعَابَ ١٣٧٧ ، وَالْمَعَارِفَ لِابْنِ قَتِيبَةَ ٢٦٩٠ .

ورَجَّحَ عُمَرُ^(١) - رضي الله عنه - خبرَ أَبِي مُوسَى^(٢) ؛ في الإسْتِثْنَانِ ثَلَاثًا^(٣) ؛ بِمُوافقةِ أَبِي سَعِيدٍ^(٤) .

وَالنَّقْلُ عَنِ الصَّحَابَةِ - في ذلك - كَثِيرٌ ؛ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ^(٥) .
وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى جَوَازِهِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ ، وَلَا يَخْفِي بَطْلَانُ قَوْلِهِمْ
أَنَّ الْقَطْعِيَّ : مَا لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ ، بَلْ يَعْلَمُ مَدْلُولُهُ يَقِينًا وَلَا عِلْمٌ بَعْدَ
الْيَقِينِ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص : ٢٤٤ .

(٢) الصحابي الجليل : عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار . أبو موسى الأشعري ، أمره عمر ثم عثمان ، وحكمه علي بصفين ، رضي الله عنهم . توفي سنة خمسين هجرية وقيل بعدها .

ترجمته في الأصابة ٢١١/٤ ، وتذكرة الحفاظ ٢٣/١ ، والتقريب ٤٤//١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٨/٢ .

(٣) ، عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أنه استأذن علي عمر - رضي الله عنه - ثلاثاً ، فكانه وجده مشغولاً ، فرجع .

فَقَالَ عُمَرُ : أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ؟ إِنْذِنُوا لَهُ . فَدَعَا لَهُ ، فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا نُؤْمِرُ بِهِذَا . فَقَالَ : لَتَقِيمَنَّ عَلَيَّ هَذَا بَيْنَهُ أَوْ لِأَفْعَلَنَّ بِكَ . فَخَرَجَ فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالُوا : لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَيَّ هَذَا إِلَّا أَصْغَرْنَا . فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ : كُنَّا نُؤْمِرُ بِهِذَا : فَقَالَ عُمَرُ : خَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلْهَانِي عَنْهُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٦/٣ ١٣٠/٧ و ١٥٧/٨ ، ومسلم ١٦٩٤/٣ - ١٦٩٦ ، وأبو داود ٣٧٠/٥ .

٣٧٢ ، ومسنند أحمد ٤/٤٠٠ .

وَأَنْظَرَ مُخْتَصِرَ الْمُنْتَهَى ص : ٧٥ ، وَخُفَّةَ الطَّالِبِ ١٩٥ ، وَالْمُسْتَصْفَى ٣٩٤/٢ .

(٤) سبقت ترجمته ص : ٣٦٨ هامش رقم ٤ .

(٥) عَلِمْنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُرْجِحُونَ الْأَدْلَةَ ، وَيَقْدُمُونَ بَعْضَ الْمَصَالِحِ عَلَى بَعْضٍ . . . الْمُنْخَوَّلُ ص : ٤٢٦ .

(٦) اعْلَمْ : أَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَقَعُ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ مُوجِبِينَ لِلْعِلْمِ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَزَايَدُ ، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَقَعُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ دَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ وَبَيْنَ دَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلظَّنِّ ، لِأَنَّ الْمَقْضَى إِلَى الظَّنِّ لَا يَبْلُغُ رَتْبَةَ الْمَوْجِبِ لِلظَّنِّ ، وَلَوْ رَجَّحَ الدَّلِيلُ الْمَقْضَى إِلَى الظَّنِّ بِكُلِّ =

وَالتَّرْجِيحُ جَارٍ فِي الْمُنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ .
أَمَّا الْمُنْقُولُ : فَارْجَحْ أَدْلَتَهُ الْإِجْمَاعُ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ ؛ لَا فِي الرُّتْبَةِ وَالشَّرَفِ ، فَالْنَّصُّ^(١) مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِجْمَاعِ رَتْبَةً ، وَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ .

وَهَذَا - الثَّانِي - هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي التَّرْجِيحَاتِ . [١٤٠ / ب]
ثُمَّ التَّرْجِيحُ فِي الْمُنْقُولِ : تَارَةً بِاعْتِبَارِ السَّنَدِ^(٢) ، وَمَرَّةً بِاعْتِبَارِ الْمَتْنِ^(٣) ، وَأَوْنَةً بِمِلَاحِظَةِ الْفَرِينَةِ . أَمَّا التَّرْجِيحَاتُ فِي السَّنَدِ : فَبِطَرِيقِ الرَّاويِ وَالرَّوَايَةِ ، وَأَمْرٍ مِنْ خَارِجٍ .

أَمَّا الرَّاويُ : فَبَيَانُ ثُبُوتِ صَدْقِهِ ، وَزِيَادَةِ وَرَعِهِ ، وَحِفْظِهِ وَعِلْمِهِ ،

= تَرْجِيحُ لِكَانَ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَتَى تَعَارَضَتِ الْعِلْمَانِ الْمُقَرَّبَتَانِ لِلظَّنِّ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِلَّةَ الْقِيَاسِيَّةَ لِاتِّفَادِ الظَّنِّ فَالْظَّنُّ لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ . فَتَقُولُ التَّرْجِيحُ يَكُونُ مِنْ وَجْهِ . . . قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ الْوَرُوقَةِ ٢٤٩/ب ، ثُمَّ يُورَدُ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ وَجْهًا مِنْ الْوُجُوهِ التَّرْجِيحِ ، أَمَّا الْحَازِمِيُّ فَيُذَكِّرُ مِنَ الْمَرْجَحَاتِ خَمْسِينَ نَوْعًا فِي الْإِعْتِبَارِ ص : ٣٠ .
٤٩ ، وَذَكَرَ الْجَعْبَرِيُّ سِتَّةَ وَخَمْسِينَ نَوْعًا فِي رِسُوخِ الْأَخْبَارِ ص : ١٤٨ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ : « اعْلَمْ : أَنَّ التَّرْجِيحَ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ ظَنَيْنِ لِأَنَّ الظُّنَّونَ تَتَفَاوَتُ فِي الْقُوَّةِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي مَعْلُومِينَ ، إِذْ لَيْسَ بَعْضُ الْعُلُومِ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ كَانَ أَجْلِي وَأَقْرَبُ حَصُولًا وَأَشَدَّ اسْتِغْنَاءً عَنِ التَّأَمُّلِ بَلْ بَعْضُهَا يَسْتُغْنِي عَنْ أَصْلِ التَّأَمُّلِ ، وَهُوَ الْبَدِيهِيُّ ، وَبَعْضُهَا غَيْرُ بَدِيهِيٍّ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ لَكِنَّهُ بَعْدَ الْحَصُولِ مُحَقَّقٌ يَقِينٌ لَا يَتَفَاوَتُ فِي كَوْنِهِ مُحَقَّقًا فَلَا تَرْجِيحَ لِعِلْمٍ عَلَى عِلْمٍ وَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ بَلْ إِنْ كَانَا مُتَوَاتِرَيْنِ حُكْمُ بَأْنِ الْمَتَأَخَّرِ نَاسِخٌ ، وَلَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا ، وَإِنْ كَانَا مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ ، وَعَرَفْنَا التَّارِيخَ أَيْضًا حُكْمُنَا بِالْمَتَأَخَّرِ ، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ فَصَدِّقُ الرَّاويِ مَظْنُونٌ ، فَتَقَدَّمُ الْأَقْوَى فِي نَفْسِنَا ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ نَصِيْنِ قَاطِعَيْنِ ، فَكَذَلِكَ فِي عِلَّتَيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِلَّةً قَاطِعَةً لِلتَّحْرِيمِ فِي مَوْضِعٍ وَتَدَوَّرَ بَيْنَهُمَا مَسْأَلَةٌ تَوْجَدُ فِيهَا الْعِلْمَانِ . . . الْمُسْتَصْفَى ٣٩٣/٢ .

(١) فِي (خ) : (وَالنَّصُّ)

(٢) السَّنَدُ - أَيُّ سُلْسَلَةِ الرِّوَاةِ - جَرَحًا وَتَعْدِيلًا .

(٣) الْمَتْنُ - نَصُّ الْحَدِيثِ .

وبحضور الواقعة، وأمثال ذلك .

وما يرجع إلي الرواية : فيتعلق بقرب السند واتصاله ولفظ الإسناد فيقدم : حدثنا على أخبرنا ، وأخبرنا على أنبأنا ، ونحو ذلك (١) .

(١) وسواء كنت أنت القارئ أو غيرك وأنت تسمع ، أو قرأت في كتاب أو من حفظ أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه ، أو يمسك أصله .

ولا خلاف أنها رواية صحيحة . واختلف هل هي سماع يجوز فيها من النقل بـ . . حدثنا وأخبرنا أنبأنا ، ما في السماع من لفظ الشيخ أم لا ؟ وهل هي مثل السماع ؟ أو دونه ؟ أو فوقه في الرتبة ؟

فمذهب معظم علماء الحجاز والكوفة : التسوية بينهما ، وهو مذهب مالك وأصحابه وأشياخه - من أهل المدينة وعلمائها - ويحيى بن سعيد القطان ، وابن عينية ، والزهرى في جماعة . وروى مثله عن علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، قالوا : قراءتك كقراءته عليك . وهو مذهب البخاري . وأكثر المحدثين يسمونه : عرضاً وذهب جمهور من أهل المشرق وخراسان إلى أن : القراءة درجة ثانية ، وأبو من تسميتها : سماعاً ، وسموها : عرضاً ، وأبو من إطلاق : حدثنا . فيها . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة في أحد قوليه ، والشافعي ، وهو مذهب مسلم بن الحجاج ، ويحيى بن يحيى التميمي ، وقد تقدم لمالك أيضاً وغيره : أنها أرفع من السماع وأصح . . الإلماع للقاضي عياض : ٧٠ - ٧٣ .

لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدثين والأصوليين بجواز إطلاق : حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، وخبرنا . فيما سمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه . وكذلك : سمعته يقول ، أو قال لنا ، وذكر لنا ، وحكي لنا . وغير ذلك من العبارة عن التبليغ ، إلا شيء حك عن إسحاق بن راهويه أنه اختار : أخبرنا ، في السماع والقراءة على : حدثنا : وأنها أعم من : حدثنا . وتابعه علي ذلك طائفة من أصحاب الحديث الخراسانيين . . . الإلماع ص ١٢٢ . وذكر البخاري عن ابن عينية : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحد ، . الإلماع ص : ١٢٤ وصحيح البخاري ٢٢/١ ، والكفاية ص : ٢٩٣ ، وعن الأوزاعي : قال : ما أجزت لك وحدك فقل فيه : خبرني . وما أجرته لجماعة أنت فيهم فقل فيه خبرنا .

وما قرأت على وحدك فقل فيه : أخبرني .

وما قرئ في جماعة أنت فيهم فقل فيه : أخبرنا .

وما قرأته على وحدك فقل فيه : حدثني .

وما قرأته على في جماعة أنت فيهم فقل فيه : حدثنا .

وذهبت جماعة إلى إطلاق : حدثنا . في الإجازة . . الإلماع ص : ١٢٧ - ١٢٨ .

وما يرجع إلي أمر من خارج ؛ بالنسبة إلي الراوي : فكونه مرويّاً على لسان غيره ، فيزداد هذا النوع قوة ؛ بكثرة الأغيار (١) الناقلين له .
وأما الترجيحات ؛ في المتن : فباعتبار قوته ، فترجح نصوص الكتاب العزيز (٢) ؛ على نصوص السنة .

وإذا تعارض (٣) دليلان : فإما أن يكونا عامين (٤) أو خاصين (٥) ، أو أحدهما أخص [١٤١ / آ] ، أو كل واحد منهما أخص من وجه .
وعلى الأقسام كلها : إما أن يكونا معلومين ، أو مظنونين ، أو أحدهما

(١) في (ال) و (ف) : (الأغيار) وفي (خ) : (الأعيان) وفي هامش (ف) : وفي نسخة (الأعيان)

(٢) أي يرحح القرآن الكريم علي ما سواه ، والعلماء مجمعون علي هذا .

(٣) أي يطلق التعارض والتعادل والمعارضة على شيء واحد ؟

ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بأنها الفاظ مترادفة ولا فرق بينها . وبعض الحنابلة ذهب إلى أن هذه الألفاظ غير مترادفة . حيث أن التعادل قسم من التعارض ، وهو التعارض الذي يتساوي فيه الدليلان في القوة من حيث السند والدلالة ، والتعارض أعم من ذلك لأنه يقسم إلى تعارض استوى فيه الدليلان ، وإلى تعارض يكون لأحد الدليلين المتنافيين فضل يرجح به على الآخر ، كأن كان أحدهما متواتراً والآخر آحاداً .

فالتعارض أعم من التعادل ، وعليه : فبينهما عموم وخصوص مطلق فيجتمعان في كل دليلين متساويين تعارض ظاهرهما ، وينفرد الأعم وهو التعارض بما إذا كان لأحد المتعارضين فضل علي الآخر والله أعلم ، التعارض والترجيح للحنفاوي ص : ٤٣ ، التعارض هو تفاعل - من العرض وهو الناحية ، والجهة ، كأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض ، أي ناحيته وجهته فيمنعه من النفوذ إلى حيث وجه . وفي الإصطلاح : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة .

(٤) سبق حده ص : ١١٠ ورقم : ١١ .

(٥) سبق حده ص : ١١١ ورقم : ١٤ .

أما المرجحات باعتبار المتن فهي أنواع :

النوع الأول : أن يقدم الخاص علي العام - كذا قيل - ولا يخفاك أن تقدم الخاص على العام - بمعنى العمل به فيما تناوله والعمل بالعام فيما بقي - ليس في باب الترجيح ، بل من باب الجمع وهو مقدم على الترجيح . . . إرشاد الفحول ص : ٢٥٨ .

مَعْلُومًا ؛ وَالْآخِرَ مَظْنُونًا (١) .

وَعَلَى الْأَقْسَامِ الْمَذْكُورَةِ : إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ الْمُتَقَدِّمُ عَيْنًا أَوْ لَا (٢) .

(١) ، وَمَا لَا يَصِحُّ التَّعَارُضُ فِيهِ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَنَاقِضِينَ قَطْعِيًّا وَالْآخَرُ ظَنِّيًّا ، لِأَنَّ الظَّنَّ يَنْتَفِي بِالْقَطْعِ وَإِنَّمَا يَتَّعَارَضُ الظَّنِّيَانِ ، سَوَاءٌ أَكَانَ الْمُتَعَارِضَانِ نَقْلِيَيْنِ أَوْ عَقْلِيَيْنِ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْلِيًّا وَالْآخَرُ عَقْلِيًّا . . . وَقَدْ مَنَعَ جَمَاعَةٌ وَجُودَ دَلِيلَيْنِ يَنْصِبُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى مَسْأَلَةً مُتَكَافِئَتَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا مَرَجِحٌ . وَقَالُوا : لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَرْجَحُ مِنَ الْآخَرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَإِنْ جَازَ خِفَافَتُهُ عَلَى بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَلَا يَجُوزُ تَعَارُضُهُمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ . . .

وَاخْتَارَ الْفَخْرُ الرَّازِي وَأَتْبَاعُهُ أَنْ تَعَادَلَ الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى حَكْمٍ فِي فَعْلَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ جَائِزَ وَوَاقِعَ وَأَمَّا تَعَارُضُهُمَا مُتَبَايِنَيْنِ فِي فَعْلٍ وَاحِدٍ كَالْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا مُمْتَنِعٌ شَرْعًا . . . إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص : ٢٥٥-٢٥٦ .

(٢) إِنْ مَسْأَلَةُ التَّقَدُّمِ الزَّمْنِيِّ هَامَةٌ مِنْ جِهَةِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَحْكَامِ لِأَنَّ النَّاسِخَ هُوَ الْمَرَجِحُ وَالْمَنْسُوخُ مَرَجُوحٌ .

قَالَ الْحَازِمِيُّ : « أَعْلَمُ أَنَّ النَّسْخَ لَهُ اشْتِقَاقٌ عِنْدَ أَرْبَابِ اللِّسَانِ ، وَحَدٌّ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَعَانِي ، وَشُرَاطُ عِنْدَ الْعَامِلِينَ بِالْأَحْكَامِ .

أَمَّا أَصْلُهُ فَالنَّسْخُ فِي اللُّغَةِ : عِبَارَةٌ عَنْ إِبْطَالِ شَيْءٍ وَإِقَامَةِ آخَرٍ مَقَامَهُ . . . ثُمَّ إِنَّ النَّسْخَ - فِي اللُّغَةِ - مَوْضُوعٌ بِأَزَاءٍ مَعْنِيَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : الزَّوَالُ عَلَى جِهَةِ الْأَنْعَادِ .

وَالثَّانِي : عَلِيٌّ جِهَةَ الْإِنْتِقَالِ .

أَمَّا النَّسْخُ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ ، فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ : نَسْخٌ إِلَى بَدَلٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : نَسَخَ الشَّيْبُ الشَّبَابَ . . . وَنَسْخٌ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ ، إِنَّمَا هُوَ رَفْعُ الْحُكْمِ وَإِبْطَالُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقِيمَ لَهُ بَدَلًا . يُقَالُ : نَسَخْتُ الرِّيحَ الْآثَارَ . . . وَأَمَّا النَّسْخُ بِمَعْنَى النِّقْلِ : فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : نَسَخْتُ الْكِتَابَ : إِذَا نَقَلْتُ مَا فِيهِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ اِعْدَامُ مَا فِيهِ . . .

وَأَمَّا حَدُّهُ : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّهُ بَيَانُ انْتِهَاءِ مَدَّةِ الْعِبَادَةِ . وَقِيلَ : أَنَّهُ بَيَانُ مَدَّةِ انْقِضَاءِ الْعِبَادَةِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الدَّوَامُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَّهُ رَفْعُ الْحُكْمِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ . وَقَدْ أَطْبَقَ الْمُتَأَخِّرُونَ : عَلَيَّ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي : أَنَّهُ الْخَطَابُ الدَّالُّ عَلَى ارْتِفَاعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخُطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا

فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِسْمًا انْشَعَبَتْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ - عَامَّانِ (١) - فَإِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ (٢) ، فَالْمُتَأَخِّرُ (٣) نَاسِخٌ إِنْ عُلِمَ

- مَعَ تَرَاجُحِهِ عَنْهُ . وَهَذَا حَدٌّ صَحِيحٌ ، الْإِعْتِبَارُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ص ٢٣-٢٤ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَازِمِيُّ خَمْسِينَ وَجْهًا مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، الْإِعْتِبَارُ ص ٣٠-٤٩ .

(١) أَيُّ إِذَا كَانَ الدَّلِيلَانِ - اللَّذَانِ هُمَا الرَّاجِحُ وَالْمَرَجُوحُ - عَامَّانِ .

وَالْمُرَادُ مِنْهُمَا الْعُمُومُ قَطْعًا أَيُّ الْعَامِّ الظَّاهِرِ ، حَسِبْنَا ذِكْرَهُ لِامَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الرِّسَالَةِ ص : ٥٢ وَمَا بَعْدَهَا . وَمِثَالُهُ : قَوْلُهُ تَعَالَى (حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَأَخْوَانَكُمْ . . .) فِي سُورَةِ النَّسَاءِ ، الْآيَةِ ٢٣ وَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ » ، صَحِيحٌ مُسْلِمٌ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٢/ ونيل الأوطار ٨/٢٥ .

وَالْمَزِيدُ مِنَ التَّفْصِيلَاتِ حَوْلَ الْعَامِّ أَنْظَرَ الرِّسَالَةَ لِلَامَامِ الشَّافِعِيِّ ص ٥٢ وَمَا بَعْدَهَا تَحْقِيقُ شَاكِرٍ وَأَصُولُ السَّرَخْسِيِّ ١/١٢٥ ، وَالْمُسْتَصْفَى ٢/٣٥ ، وَارْشَادُ الْفُحُولِ ص : ١٥٥ ، وَالتَّلْوِيحُ ١/٣٢ ، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْبُخَارِيِّ ١/٣٣ ، وَسَلَمُ الْوَصُولِ عَلَى نَهَايَةِ السُّوْلِ ٢/٣١٢ ، وَحَاشِيَةُ الْأَزْمِيرِيِّ عَلَى مِرَاةِ الْأَصُولِ ٢/١١٦ ، وَالْمُسَوَّدَةُ ص : ٨١ ، وَمَا بَعْدَهَا وَاللَّمْعُ ص ١٦ ، وَمَا بَعْدَهَا . وَاحْكَامُ الْفُصُولِ لِلْبَاجِي ص ١٢٩-١٦٥ ، وَشَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ١٧٨ ، وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ ١/٤١٢ ، وَالْمَنْخُولُ ١٣٨-١٥٣ ، وَقَدْ أُورِدَ فِيهِ ١٢ مَسْأَلَةً وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢/١٨١ ، وَالْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ١/٣٥٣-٤٠٩ ، وَالْمَعْتَمَدُ ١/١٨٩ .

(٢) (فَإِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ) أَيُّ مِنْ نَاحِيَةِ تَارِيخٍ وَرُودِ النَّصِّ لِأَنَّ النَّسْخَ يَعْتمدُ عَلَى التَّارِيخِ الْمَعْلُومِ بِشَكْلِ قَطْعِيٍّ ، وَقَدْ عَبَّرَ الْأَصُولِيُّونَ عَنِ الدَّلِيلِ الْمَعْلُومِ بِعِبَارَةِ : الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ .

وَالْمُرَادُ بِالْمَعْلُومِ : مَقْطُوعُ السَّنَدِ ، وَبِالْمَظْنُونِ : الْآحَادُ ، حَاشِيَةُ النِّفْحَاتِ عَلَيَّ الْوَرَقَاتِ ص : ١١٨ .

التاريخ^(١) وإلا فهما متعارضان^(٢).

(٣) أي المتأخر تاريخياً لأن اللاحق نيسخ السابق عموماً.

(١) المقصود تاريخ الواقعة الشرعية .

(٢) سبق تعريف التعارض ص : ٤٥٨ . والمتعارضان لا ترجيح بينهما ، إن كان المتعارضان عامين متساويين في العموم ننظر هل يمكن الجمع بينهما أم لا ؟ فإن أمكن الجمع بينهما جمع وجوباً . وذلك بحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر . . . التعارض والترجيح للحفناوي ص : ١٧٤ . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » . أخرجه أبو داود ٥٧١/١ ، وأنظر المودة ص : ٩٧ ، وروي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يدخل علي بعض أزواجه فيقول : « هل من غداء » ؟ فإن قالوا : لا . قال : « إني صائم » ، أخرجه أبو داود ٥٧١/١ .

« وقد حمل العلماء بين هذين الحديثين بحمل الأول على صوم الفرض وحمل الآخر على صوم النقل ، الأبهج ١٤١/٣ » وإن لم يمكن الجمع بين العامين المتعارضين يتوقف فيهما عن العمل بواحد منهما ، وذلك إن لم يعلم التاريخ بينهما ، بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الوجود عن الشارع ، ويستمر التوقف إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فيعمل به ، التعارض والترجيح للحفناوي ص : ١٧٥ .

قال تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (سورة النساء) ، الآية : ٣ . وقال سبحانه وتعالى : (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) (سورة النساء) ، الآية : ٢٣ .

الآية الأولى تبين التعدد المشروط بالعدالة ، وتشمل الجمع بين ملك اليمين . بينما تحرم الثانية الجمع بين الأختين مطلقاً . وقد رجح الفقهاء التحريم فحكموا به ، لأن الأصل في الأبضاع التحريم وهو أحوط .

أنظر تفسير القرطبي ١٦٨٦/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٣/١ - ٣٨٠ وشرح الورقات للجلال المحلي ص : ١٦ ، ولطائف الأشارات ص : ٤٤ ، وارشاد الفحول ص : ٢٦٠ ، والمسودة : ١٢٠ ، وإحكام الفصول للباقي ص : ٦٦٣ .

« قال علمائنا : هذا دليل على أن ملك اليمين لاحق للوطء فيه ولا للقسم ، لأن المعنى : (فإن خفتكم ألا تعدلوا) في القسم (فواحدة ، أو ما ملكت أيمانكم) فجعل ملك اليمين كله بمنزلة الواحدة ، فانتفي بذلك أن يكون لملكه حق في الوطء أو القسم ، وحق ملك اليمين في العدل قائم بوجود حسن الملكية والرفق بالرفيق . » أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤/١ .

وإن كانا مظنونين : فهما كالمعلومين^(١) .

وإن كان أحدهما معلوماً ، والآخر مظنوناً ، فالعمل بالمعلوم مطلقاً (٢) ؛ لكن لا (٣) يحمل على نيسخ المظنون إلا إن علم تأخره عنه .

الثاني - خاصان^(٤) وحكمهما حكم العامين - عند العلم أو الظن بهما ،

= وعن الآية الثانية : « حرم الله سبحانه الجمع بين الأختين ، كما حرم نكاح الأخت ، والنهي يتناول الوطء : فهو عام في عقد النكاح وملك اليمين ، وقد كان توقف فيها من توقف في أول وقوعها ، ثم أطرده البيان عندهم ، واستقر التحريم ، وهو الحق (...) تعلق أبو حنيفة في تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت ، والخامسة في عدة الرابعة ، وقال : إن هذا مُحَرَّمٌ بعموم القرآن ، لأنه إن لم يكن جمعاً في حل فهو جمع في حبس بحكم من أحكام الفرج ، وهو : إذا تزوج أختها فقد حبس المتزوجة بحكم من أحكام النكاح ، وهو الحل والوطء ، وقد حبس أختها بحكم من أحكام النكاح ، وهو استبراء الرحم لحفظ النسب ، فحرم ذلك بالعموم . . . أحكام القرآن لابن العربي ٣٧٩/١ .

ونكاح الأختين كان شرعاً لمن قبلنا فنسخه الله عز وجل فينا . المصدر السابق ٣٨٠/١ . قلت : وما زالت الروافض تأخذ بذلك الشرع المنسوخ حيث يبيحون الجمع بين الزوجة وخالتها وعمتها وأختها ، واحدة بالزواج الدائم والأخري بالزواج المنقطع ، أي زواج المتعة . قال الخميني الإيراني : « لا يتمتع علي العمة ببنت أخيها ولا علي الخالة ببنت أختها ، إلا بإذنها أو إجازتهما ، وكذلك لا يجمع بين الأختين . . . تحرير الوسيلة : ٢٥٨/٢ .

(١) أي إن كان الدليلان مظنونين فالمتأخر ناسخ للمتقدم إذا عُرِفَ تاريخ كل منهما وإن لم يعرف كانا متعارضين لا يخصهما الترجيح .

(٢) « يُقَدِّمُ ما دليل أصله قطعي علي ما دليل أصله ظني » . . . ترجح العلة التي يثبت عليها بالدليل القاطع على العلة التي لم يثبت عليها لدليل قاطع . وخالف ذلك صاحب المحصول (أي فخر الدين الرازي) ولا وجه لخلافه . . . ارشاد الفحول ص : ٢٦٢-٢٦٣ .

(٣) في (خ) : (لكن يحمل)

(٤) سبق حد الخاص ص : ١١١ ، ورقم : ١٤ .

أَوْ بِأَحَدِهِمَا - عَلَى تَقْدِيرِ مَعْرِفَةِ الْمُتَأَخَّرِ ؛ وَعَدَمَ مَعْرِفَتِهِ (١)

الثالث - خاصٌ وعامٌ : الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ عِنْدَ التَّسَاوِي [١٤١/ب] فِي الْعِلْمِ وَالظَّنِّ ، إِلَّا إِذَا عُرِفَ تَأَخُّرُ الْعَامِّ الْمَعْلُومِ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَاسِخًا ، وَعِنْدَ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ : يَكُونُ الْعَمَلُ بِالْمَعْلُومِ مِنْهُمَا (٢) .

(١) يَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ : خَاصَانِ مَعْلُومَانِ ، أَوْ مُتَعَارِضَانِ ، أَوْ مَظْنُونَانِ ، أَوْ مَعْلُومٌ وَمَظْنُونٌ ، وَيَنْتُجُ عَنْهُمَا رَاجِحٌ وَمَرْجُوحٌ .

(٢) : الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يُوْجِبُ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ ، وَمَا يَبِينُ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ . فَالْأَوَّلُ هُوَ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتُهُ . وَالثَّانِي : الدَّلَالَةُ . . .

إِنَّ الْمَوْجِبَ لِلْعُمُومِ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ ، فَيَكْفِي فِي الْخُصُوصِ عَدَمُ قَصْدِ الْعُمُومِ . أَوْ يَقَالُ : الْمَوْجِبُ لِلْخُصُوصِ : هُوَ قَصْدُ الْخُصُوصِ . . .

إِنَّ اللَّفْظَ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصِفُ بِعُمُومٍ وَلَا خُصُوصٍ إِلَّا بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ . . . الْمَسْودَةُ ص : ١٠٣ .

« هَذَا الْكَلَامُ فِي الْخَاصِّ وَالْعَامِّ إِذَا جَهِلَ التَّارِيخُ ، أَوْ عِلْمُ الْمُتَقَدِّمِ أَوْ الْمُتَأَخَّرِ .

فَإِنْ كَانَا مُقْتَرَنَيْنِ بِأَنْ قَالَ - فِي كَلَامٍ مُتَوَاصِلٍ - أَقْتُلُوا الْكَفَّارَ وَلَا تَقْتُلُوا الْيَهُودَ . أَوْ يَقُولُ : زَكُوا الْبَقَرَةَ وَلَا تَزَكُوا الْعَوَامِلَ . فَهَذَا هُنَا الْخَاصُّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَامِّ وَمَخْصُصٌ بِهِ . قَالَهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَحَكَمِي عَنْ بَعْضِهِمْ تَعَارُضُ الْخَاصِّ وَمَا قَابِلُهُ مِنَ الْعَامِّ ، وَلَا يَخْصُصُ بِهِ . . . الْمَسْودَةُ ص : ١٢٣ .

« يَقْدَمُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ - كَذَا قِيلَ - وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بِمَعْنَى : الْعَمَلُ بِهِ فِيمَا تَنَاوَلَهُ . وَالْعَمَلُ بِالْعَامِّ فِيمَا بَقِيَ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّرْجِيحِ ، بَلْ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ .

« . يَقْدَمُ الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يَخْصُصْ عَلَى الْعَامِّ الَّذِي قَدْ خُصَّصَ . . . يَقْدَمُ الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يَرُدَّ عَلَى سَبَبِ عَلَى الْعَامِّ الَّذِي وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ .

يَقْدَمُ مَا يَتَضَمَّنُ تَخْصِصَ الْعَامِّ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُ تَأْوِيلَ الْخَاصِّ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ . . . إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

الرَّابِعُ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَاصٌّ مِنْ وَجْهِ ، عَامٌّ مِنْ وَجْهِ ، (١) فَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا بِالْخُصُوصِ ، فَيَنْظُرُ إِلَى الْعِلْمِ وَالظَّنِّ ، وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ ،

(١) إِذَا وَجِدَ خَبْرَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامٌّ مِنْ وَجْهِ وَخَاصٌّ مِنْ وَجْهِ تَعَارُضًا ، وَعُدِلَ إِلَيَّ تَرْجِيحُ أَوْ دَلِيلٍ آخَرَ ، وَبِهَذَا قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ » (١) . وَقَوْلُهُ : « مِنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا » (٢) فَإِنْ مِنْ ذِكْرٍ فَائِتَّةٌ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ يَتَنَاوَلُهَا النَّصُّ الْأَوَّلُ : مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ بِخُصُوصِهِ ، وَمِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ بِخُصُوصِهِ ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا فَائِتَةً بِعُمُومِهِ . وَالثَّانِي : يَتَنَاوَلُهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ بِعُمُومِهِ ، وَمِنْ جِهَةٍ كَوْنُهَا فَائِتَةً بِخُصُوصِهِ . وَحَكَمِي أَصْحَابُنَا عَنْ الْحَنْفِيَّةِ : أَنَّهُ يَقْدَمُ الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ التَّنَازُعُ فِيهِ ، وَخَالَفَهُمُ الْأَوَّلُونَ فِي ذَلِكَ .

وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِخْتِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْأَصُولِيَّةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْتِلَافٌ فِي تَرْجِيحِ خَاصٍّ فِي مِثَالٍ خَاصٍّ مِنْهَا . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَكْثَرَ مِنْ سَائِرِ مَا يَذْكَرُ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ الْمُتَعَارِضَةِ . وَلِهَذَا ذَهَبْنَا نَحْنُ إِلَى تَقْدِيمِ النَّصِّ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الْفَائِتَةِ ، لَكِنْ بِأَدْلَةٍ وَتَرْجِيحَانِ آخَرَ . وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ : إِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ أَوْ مَظْنُونَيْنِ عَمَلٍ بِالْمُتَأَخَّرِ إِنْ عِلْمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَكَانَا مَظْنُونَيْنِ رَجَحَ أَحَدُهُمَا ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْلُومًا عَمَلٍ بِهِ . الْمَسْودَةُ ص : ١٥٢ .

(١) - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَنْظَرَ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١١٩/٦ وَالسَّنَنِ الْكِبَرِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ ٤٥٣/٢ ، وَالبَخَارِيِّ ١٥٢/١ ، وَمُسْلِمٌ ٨٢٥ ، ٨٣١ ، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ ٥٨/٢ - ٦١ ، وَالتَّرْمِذِيُّ رَقْمُ ١٨٣ ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٧٥/١ ، وَابْنُ مَاجَةَ رَقْمُ ١٢٥٠ ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ لِلْبَاجِيِّ ص : ٦٥٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ ١٢٧٦ ، وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ٩٩/٣ ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٩٦/١ : أَحْمَدُ عَطَا . وَابْنُ شَاهِينَ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ رَقْمُ ٢٥٤ ، وَالْمَوْطَأُ ٢٢٠/١ ، وَنَصَبُ الرَّأْيَةِ ٢٥٢/١ ، وَفَيْضُ الْقَدِيرِ ٣١٨/٦ ، وَرِسُوخُ الْأَخْبَارِ ص : ١٦٤ .

(٢) - أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ١٠٢/١ ، وَمُسْلِمٌ ٤٧١/١ ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٧٦/٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمُ ٤٤٢ ، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الصَّلَاةِ رَقْمُ ١٧٨ ، وَالْمَوْطَأُ : الصَّلَاةُ ٢٥ ، وَالسَّفَرُ ٧٧ ، وَابْنُ مَاجَةَ رَقْمُ ١٢٤٨ ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ١٠٠/٣ وَ ٢٢/٥ ، الدَّرَامِيُّ فِي الصَّلَاةِ ٢٦ ، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ ٧٠/٢ رَقْمُ ٥٩٧ ، وَهُوَ فِي إِحْكَامِ الْفُصُولِ ص ٦٦٦ ، وَالتَّمْهِيدُ لِلَّاسْنَوِيِّ ٥٠٨ ، وَرِسُوخُ الْأَخْبَارِ ص : ١٦٤ .

= بحال ، وإن كانت السنة متواترة ، ثم اختلف الوجه على مذهب الشافعي أنه يمنع منه العقل أو الشرع ، فالظاهر من مذهبه أنه يمنع منه العقل والشرع جميعاً ، والوجه الثاني : أنه منع منه الشرع دون العقل . ثم اختلف من قال بهذا . فقال ابن شريح : إن الذي منع منه ، أن الشرع لم يرد به ، ولو ورد به كان جائزاً . وهذا أصح . وقال أبو حامد الأسفراييني : الشرع منع منه ولم يكن مجزواً فيه .

وأما مذهب أصحاب أبي حنيفة : أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة ، وهو قول عامة المتكلمين . وقيل أنه اختيار ابن شريح . واحتج من جوز بالعقل ، أنه لو لم يجز لكان : إما أن لا يجوز في القدرة أو في الحكمة ، وإلا لا يجوز لأنه معلوم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقدر على أنواع الكلام . ولو أتى بكلام موضوع لرفع حكم من أحكام الكتاب صح ذلك ودل علي ما هو موضوع له . والثاني : لا يجوز أيضاً - لأنه لو امتنع في الحكمة لكان وجه امتناعه أن يكون منفراً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وموهماً أنه - عليه السلام - يأتي بالكلام من قبل نفسه وهذا لو نقل عنه لنفر عنه من حيث أنه أزال حكماً شرعياً ، وأهم أنه أوحى إليه بآلاته ، وهذا قائم في نسخ القرآن بالقرآن ، ونسخ السنة بالسنة . . .

وإحتج أبو زيد الدبوسي - في هذه المسألة - فقال : النسخ بيان انتهاء مدة الحكم . قال : وكتاب الله حجة وسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - حجة ، وكما يجوز أن يبين بالكتاب مدة بقاء الحكم الثابت بالكتاب ، فكذلك يجوز أن يتولى النبي - صلى الله عليه وسلم - بيان مدة بقاء الحكم الثابت بالكتاب قال : فان قال قائل : ان هذ يومم الاختلاف : فهذا غلط لأنه إن كان هذا يومم الاختلاف ؛ فنسخ القرآن بالقرآن يومم الاختلاف قبل هذا يدل علي قرب المنزلة حيث حوز له نسخ ما ثبت بالكتاب بلسانة من غير إضافة الي الله عزوجل ، وهذا القرب وهذه المنزلة غير مستنكر ولا مستبعد . قال : والذي يوضح هذا أنه جائز نسخ التلاوة دون الحكم ، بغير كتاب . ونسخ التلاوة يمح الحفظ من القلوب ، إما رفعاً وأما بانقراض الذين علموه من غير خلف ، وإذا جاز بهذا الطريق جاز بلسان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بوحى الله تعالى اليه فأنهما سواء في ان النسخ كان بغير كتاب دليل آخر لهم من حيث الشرع . قالوا يدل على ان نسخ القرآن بالسنة قد وقع والدليل علي ذلك أنه كان الواجب علي الزانية الحبس في البيوت بقوله : ﴿ فامسكوهن في البيوت حتي يتوفاهن الموت ﴾ - سورة النساء ، الآية ١٥ : ثم وقع نسخ ذلك بخير الرجم . . . وأما دليلنا : قوله تعالى ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ - سورة البقرة ، الآية ١٠٦ والسنة لا تكون مثل القرآن ، ولاخيراً منه ، فوجب أن لايجوز النسخ بها .. فواطع الأدلة ، الورقة ١٤٧ / - ب ١٤٨ / ب وأنظر تقويم الأدلة ، لأبي زيد ، الورقة ٨٧ / ب - حيث قال : قال علماؤنا - رحمة الله عليهم - يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، ونسخ السنة بالسنة ، ويجوز نسخ الكتاب بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونسخ السنة بالكتاب . .

..... وهل يقدم أحد النصين بموافقة^(١) دليل الحظر^(٢) أو الإباحة ؟ [١٤٢ / آ] على وجهين .

وعلى قولنا : إنه يرجح بذلك . هل موافقة الحظر^(٣) ترجح^(٤) ؛ أم موافقة الإباحة ؟ على

(١) في (خ) : (الموافقة) .

(٢) في (ل) : (الحضر) .

(٣) في (ل) : (الحضر) .

(٤) في (خ) : (ترجح) .

(٥) ، قالوا : ومن ذلك أيضاً أن يكون أحدهما حاضراً ، والآخر مبيحاً . وذلك مثل : أن يستدل الحنفي في المنع من بيع العرايا بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أنه نهى عن المزانية ، - أخرجه مالك في الموطأ : ٥٢١ - والمزانية : اشتراء التمر بالتمر .

فيعارضه المالكي : بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أنه رخص في العرايا ، أن تباع بخرصها تمر ، يأكلها أهلها رطباً ، فيما دون خمسة أوسق ، - أخرجه مالك في الموطأ : ١٥٨ - والوسق ستون صاعاً . والصاع : أربعة أمداد .

وذهب ابن القصار وشيخنا أبو اسحاق الشيرازي تقديم الحظر علي الإباحة . وإلى و من أصحابنا من رأى تقديم الإباحة . وقال القاضي أبو بكر : هما سواء ، وبه قال القاضي أبو جعفر . وهو الصحيح عندي .

والدليل على ذلك : أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان يُفْتَقَرُ في إثبات كل واحد منهما الى شرعه ، فلا يجب أن يكون لاحدهما مزية على الآخر . ودليل آخر : وهو أن من حرم ما أحل الله بمنزلة من أحل ما حرم الله ، فلا يجب الاقدام علي ذلك إلا بدليل التحريم .

أماهم فاحتج من نصر قولهم : بأن الحكم بالحظر أحوط للشرعية .

والجواب : أنا لا نسلّم أنه أحوط للشرعية ، ولا فرق بين التحليل والتحريم في ذلك . ، احكام الفصول للبايجي ص : ٦٧٢ .

وأنظر ص ٦٨٤ حيث يعتبر المساواة بين الحظر والاباحة لا تصح .

ولمزيد من التفصيلات ينظر : نهاية السؤل ٥٠٣ / ٤ وشرح مختصر المنتهى للعضد ص : ٤١٩ ، وارشاد الفحول ص ٢٦٣ ، وتيسير التحرير ١٥٩ / ٤ ، والتبصرة : ٤٨٤ -

وجهين^(٥) .

وإذا كان النص موافقاً للنفي الأصلي ؛ فهل يستحق الترجيح بذلك ؟

فيه وجهان .

وأما الترجيح بالقرينة : فبأن يكون جاريّاً على عمومِهِ ، فيُرجَّح على

= وتنقيح الأصول : ٤٠٧ ، والاحكام للآمدي ١٢٧/٤ و ٢٢٦ ، حيث يقول : « فذهب الأكثر كأصحابنا ، وأحمد بن حنبل والكرخي والرازي ، من أصحاب أبي حنيفة ، الى أن الحظر أولي . وذهب أبو هاشم وعيسى بن أبان : الى التساوي والتساقط ... ٢٢٦ / ٤ » .

قال أبو اسحق : « والثاني عشر : أن يكون أحدهما يقتضي الحظر والاباحة ففيه وجهان : أحدهما : أنهما سواء . والثاني : أن الذي يقتضي الحظر أولي ، وهو الصحيح ، لأنه أحوط ، للمعصية » . ٥٦

(١) - قال الآمدي - في معرض حديثه عن - الترجيحات العائدة الي أمر خارج : (٢٨) - « أن يكون أحدهما عاماً ، والآخر خاصاً ، فالخاص مقدم علي العام لثلاثة أوجه :

الأول : أنه أقوى في الدلالة ، وأخص بالمطلوب .

الثاني : أن العمل بالخاص تعطيل العام ، بل تأويله وتخصيصه ، ولا يخفى أن محذور التعطيل فوق محذور التأويل .

الثالث : أن ضعف العموم بسبب تطرق التخصيص اليه وضعف الخصوص بسبب تأويله وصرفه عن ظاهره الي مجازه .

ولا يخفى أن تطرق التخصيص الي العمومات أكثر من تطرق التأويل الي الخاص . ولهذا كانت أكثر العمومات . مخصصة ، وأكثر الظواهر الخاصة مقررّة ، وبهذا يكون المطلق الدال على واحد لا بعينه مرجحاً على العام .

(٢٩) - « أن يكون أحدهما عاماً مخصصاً ، والآخر غير مخصص ، فالذي لم يدخله التخصيص أولي ، لعدم تطرق الضعف اليه ، وعلى هذا : فما كان عاماً من وجه خاصاً من وجه يكون مرجحاً علي ما هو عام من كل وجه ، وكذلك المطلق من وجه مرجح علي ما هو مطلق من كل وجه ، وما هو منطوق من كل وجه مقدم على ما هو حقيقي من وجه دون وجه » الإحكام ٢٢٢/٤ .

ما دخله التخصيص^(١) ، وكذلك ما تلقته الأمة بالقبول ، أو اعتضد بدليل آخر ؛ ولو كان قياسياً^(٢) .

ويرجَّح^(٣) المعتضد بالسنة على المعتضد بالقياس^(٣) .

(١) - (١) - أن يكون أحد الدليلين موافقاً لدليل آخر ، من كتاب أو سنة أو اجماع أو قياس أو عقل أو حس ، والآخر علي خلافه . فما هو علي وفق الدليل الخارج أولى ، لتأكد غلبة الظن بقصد مدلوله ، ولأن العمل به ، وإن أفى الى مخالفة مقابله وهو دليل واحد ، فالعمل بمقابله يلزم منه مخالفة دليلين ، والعمل بما يلزم معه مخالفة دليل واحد أولى مما يلزم منه مخالفة دليلين

(٢) - « أن يكون أحدهما قد عمل بمقتضاه علماء المدينة أو الائمة الأربعة ، أو بعض الامة ، بخلاف الآخر . فما عمل به يكون أولي ، وفي معني هذا أن يعتضد كل واحد منهما بدليل ، غير أن ما عضد أحدهما راجح على ما عضد الآخر . أو أن يعمل بكل واحد منهما بعض الامة ، غير أن من عمل بإحدهما أعرف بمواقع الوحي والتنزيل ، فيكون أولي » الأحكام للآمدي ٢٣١/٤ .

(٢) - في (ل) : (ورجح)

(٣) - قال إمام الحرمين : « وتقدم السنة علي الكتاب - اذا كانت أخص - كنهيه عن بيع الغرر ، مع قوله تعالى (أحل الله البيع) (من الآية : ٢٧٥ / ٢) لأنه يصلح بياناً فأما اذا كان الكتاب أخص يقدم علي الأعم من السنة .. ومتى كان الخاص بعض العام غير مقرون بوصف يوجب المخالفة وجب الجمع بينهما لفقد التنافي ، حتي اذا كانا سواء . فقد قلنا : إن الكتاب أولي ، وأبطلنا قول من قال : هما سواء . بأن قلنا : نسخ السنة بالقرآن أقرب من نسخه بالسنة .. الكافية في الجدل ص : ٤٧٤ - ٤٧٥ .

وقال الشوكاني : « وأقسام التعادل والترجيح - بحسب القسمة العقلية - عشرة : لأن الأدلة أربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

فيقع التعارض بين الكتاب والكتاب ، وبين الكتاب والسنة ، وبين الكتاب والاجماع ، وبين الكتاب والقياس ، فهذه أربعة .

ويقع بين السنة والسنة ، وبين السنة والاجماع ، وبين السنة والقياس ، فهذه ثلاثة ويقع بين الإجماع والإجماع ، وبين الإجماع والقياس ، وبين القياسين فهذه ثلاثة ، الجميع عشرة . » ارشاد الفحول ص : ٢٥٤ .

[١٤٢/ب]

وكل قرينة أفادت قوة ظن فهي مرجحة (١).

= نعيم في حلية الأولياء ٢٢٠/٥ و ١١٥/١٠ ، واستشهد به أبن الحاجب في مختصر المنتهى ص ٦٠ ، وخرجه ابن كثير في تحفة الطالب ص ١٦٢-١٦٢ ، وبه أخذ أبو اسحاق الشيرازي في اللع ص ٥٦ .

وذكر الحازمي أن الوجه الحادي والثلاثين من وجوه الترجيح : أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون ، دون الثاني فيكون أكد ، ولذلك قدمنا رواية من روى في تكبيرات العيدين سبعاً وخمساً على رواية من روى أربعاً ، كأربع الجنائر ، لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - فيكون الي الصحة أقرب ، والأخذ به أصوب . الاعتبار ص ٤٢-٤٣ وبه أخذ الجعبري في رسوخ الأخبار ص ١٦٦ ، وأشار اليه الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٢٦٠ .

حديث التكبيرات السبع ، رواه أبو داود برقم ١١٤٩ و ١١٥٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٦/٣ ، وأبن ماجة برقم ١٢٧٨ - ١٢٨٠ ، والترمذي برقم ٥٣٢ ، والزليعي في نصب الراية ٢١٥/٢ ، والدارقطني في سننه ٤٦/٢ - ٤٨ ، والطحاوي في معاني الآثار ٣٤٣/٤ - ٣٤٩ ، وأحمد في المسند ١٨٠/٢ ، ومالك في الموطأ ١/١٨٠ ، والشافعي في المسند ص : ٧٦ ، والحاكم في المستدرک ١/٢٩٨ ، وهو في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/٢٢٠ ، وتلخيص الحبير ٢/٨٤ - ٨٥ .

أما حديث التكبيرات الأربع ، فقد أخرجه أبو داود برقم ١٢٥٣ ، وأحمد في المسند ٤١٦/٤ ، والبيهقي في السنن ٢٨٩/٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٣٤٥ - ٣٤٦ ، وأنظر تلخيص الحبير ٢/٨٥ ، والدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/٢٢٠ .

وحول هذين الحديثين أنظر العدة في أصول الفقه لابن يعلى الفراء ٣/١٠٥٠ .

(١) اقتران الدليل بصفة مؤثرة كالعلة التي تؤثر في الأحكام ، وقد قدم الحازمي مثلاً على ذلك ، قوله - صلى الله عليه وسلم - « من بدل دينه فاقتلوه » ، قدم هذا عن قتل النساء والولدان ، لأن تبديل الدين صفة موجودة في الرجل والمرأة ، فصارت كالعلة المؤثرة في الأحكام دون الاسامي ، وهذا الوجه الخامس والثلاثون من وجوه الترجيح عنده ، أنظر الاعتبار ص : ٤٤ ، وجاراه الجعبري في رسوخ الأخبار ص : ١٦٩ .

والحديث قد خرجه البخاري ٤/٣١ و ٨/٥٠ ، وأبو داود برقم ٤٣٥١ ، والترمذي برقم ١٤٥٨ ، والنسائي ٧/١٠٤ ، وابن ماجة برقم ٢٥٣٥ ، ومسنده أحمد ٢٨٢/١ و ٢٨٣ و ٣٢٢ ، وعبد الرزاق في المصنف ٥/٢١٣ ، والدارقطني في السنن ٣/١٠٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/١٩٥ ، والبيهقي في شرح السنة ١٠/٢٣٨ ، وأنظر نصب الراية ٣/٤٥٦ ، وتحفة الطالب ٤٤٦ .

والنص الوارد ابتداءً راجح على النص الوارد على سبب ؛ لاحتمال اختصاصه بالسبب (١) ويرجح ما عمل به الخلفاء الراشدون (٢) - في إحدَي الروايتين ، عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - ، لأن النبي ﷺ أمر باتباعهم (٣) .

(١) أنه يقدم الذي لم يرد على سبب على العام الوارد على سبب : كذا قال إمام الحرمين - في البرهان - والكنيا ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي - في اللع - وسليم الرازي - في التقريب - والرازي - في المحصول .

قالوا : لأن الوارد على غير سبب متفق على عمومته ، والوارد على سبب مختلف في عمومته . قال الصفي الهندي : ومن المعلوم أن هذا الترجيح إنما يتأني بالنسبة الي ذلك السبب ، وأما بالنسبة الي سائر الأفراد المندرجة تحت العامين فلا . وفيه نظر : لأن الخلاف في عموم الوارد على سبب هو : كائن في سائر الأفراد ، إرشاد الفحول ص : ٢٥٤ .

(٢) سبقت ترجمة أولهم أبي بكر الصديق ص : ٢٤٤ / وعمر أبين الخطاب ص : ٢٤٤ ورابعهم على بن أبي طالب ، ص : ٣٩٥ . رضي الله عنهم أما ثالثهم فهو : عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي القرشي رضي الله عنه - ولد بمكة سنة ٤٧ هـ . واستشهد بالمدينة سنة ٣٥ هـ يجتمع مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وبالنسب في عبد مناف . لقب ذو النورين لزوج ابنتي النبي - صلى الله عليه وسلم - رقية التي خلفت له أبنة عبدالله - وبعد وفاتها تزوج أختها أم كلثوم .

ترجمته في طبقات ابن سعد ٣/٥٣ ، وتذكرة الحفاظ ٨/١ ، وغاية النهاية ١/٥٠٧ ، والإصابة ٢/٤٦٢ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٦٥-١٢٩ ، وتخريج الدلالات السمعية ٢٠٣-٢٠٦ . وجوامع السيرة لابن حزم ص ٣٥٤ ، والسيرة النبوية لابن حبان ٤٩٩-٥٢١ .

(٣) « عن العرياض بن سارية السلمي - رضي الله عنه - قال : (صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم ، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب - فذكر الحديث الى أن قال -) (فليكن بسنتي ، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ، تمسكوا بها ، وعصوا عليها بالنواجز...) » الحديث

رواية : العرياض بن سارية السلمي ، أبو نجيع ، صحابي ، كان من أهل الصفة ، ونزل حمص في بلاد الشام وتوفي بعد سبعين ، رضي الله عنه .

ترجمته في الإصابة ٤/٤٨٢ ، والتقريب ٢/١٧ ، والتهذيب ٧/١٧٤ .

وروي الحديث أبو داود رقم ٤٦٠٧ ، والترمذي رقم ٢٦٧٦ ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجة في المقدمة رقم ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، والحاكم في المستدرک ١/٩٦ ، وقال : صحيح على شرط الصحيحين ولا أعلم له علة ، ووافقه الذهبي ، ورواه الدرامي في المقدمة ١/٤٤ وأبو =

ولا يترجَّحُ^(١) أحدُ الخبرين بعملِ أهلِ المدينة ؛ كما نُقلَ عن الشافعية^(٢) ، ولا يعملُ أهلُ الكوفة^(٣) ؛ كما نُقلَ عن بعضِ الحنفية .

(١) في (ل) و (خ) : (ولا يرجح)

(٢) إن وجه الترجيح هو أن الخبر الذي قيل في المدينة راجح والمتأخر يكون راجحاً على المتقدم .

أنظر : تنقيح الفصول ص : ٤٢٤ ، وحاشية البناني ٣٦٦/٢ ، وغاية الوصول ص ١٤٣ ، ومغني المحتاج ١٣٦/١ ، وسبل السلام ١١٩/١ ، وشرح الجلال المحلي ٣٧١/٢ ، وإرشاد الفحول ص : ٢٦٠ ، والموافقات ٣٧٣/٤ .

« إجماع أهل المدينة ليس بحجة ، وحكي عن مالك أنه قال : إذا أجمع أهل المدينة على شيء صار إجماعاً مقطوعاً عليه وإن خالفهم فيه غيرهم ، وقال قوم من أصحابه : إنما أراد إجماعهم فيما طريقه النقل ، وهذا فرارٌ من المسألة . فأما ما ليس طريقه النقل فلهم فيه خلاف ، كذا ذكرها ابن نصر ، في مقدمته ، وقال آخرون : أراد ترجيح أجتهدهم على إجتهد غيرهم ، وقال آخرون : أراد إجماعهم في زمن الصحابة ، والتابعين ومن يليهم ... » المسودة ، لابن تيمية ص : ٢٩٧ .

وقال الباجي : « إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين ، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة ، إحكام الفصول ص : ٦٥٧ .

« المدينة المنورة : هو اسم غلب على مدينة النبي - صلى الله عليه وسلم - ... وهي يثرب ، وطيبة ، وطابة العذراء ، وجابرة ، والمجبورة ، والمحبة والقاصمة ... » الروض المعطار ص : ٥٢٩ .

(٣) « الكوفة ، المدينة الكبرى في العراق ، والمصر الأعظم ، وقبة الاسلام ، وهي أول مدينة اختطها المسلمون بالعراق في سنة ١٤ هـ ومن بغداد الي الكوفة ٣٠ فرسخاً .. سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له : كوفان وعليه اختطت .. وفيها استشهد على بن أبي طالب رضي الله عنه - على يد عبدالرحمن بن ملجم الخارجي ... » الروض المعطار ص : ٥٠١ .

[ترجيحات الأقيسة]

وأما ترجيحات الأقيسة^(١) ؛ فمن أوجه ثلاثة :
أحدها - يرجع^(٢) إلي الأصل .
الثاني - إلي العلة .

الثالث - إلي القرينة .

الأول - فيما يرجع إلي الأصل : إذا كان حكم الأصل ثابتاً بالإجماع ؛ يَرَجَّحُ^(٣) على الثابت بالنص ؛ للأمانة^(٤) من النسخ ، وما ثبت بنص الكتاب مرجَّح^(٥) على الثابت^(٦) بالسنة ، وما ثبت بالنصوص مقدَّم^(٧)

(١) عقد الجويني فصلاً بعنوان : « فصل في ترجيحات المعاني والعلل » ، فقال : « ترجيح بعض العلل على بعض صحيح كما صح ذلك في الالفاظ عند التعارض بأمر يرجع إلي أنفسها . وبأمر يرجع إلي أصولها . وبأمر يرجع إلي أحكامها ، وبأمر يرجع إلي غيرها تنضاف إليها من أنواع الأدلة ... » الكافية في الجدل ص : ٤٩٤ .

« الترجيح إما بين منقولين كنصين ، أو معقولين كقياسين ، أو منقول ومعقول كنص وقياس . » شرح مختصر المنتهي للعصدي ص : ٤٨٦ .

القسم الثاني : ترجيح المعقولين وهما قياسان ، أو استدلالان الصنف الأول : القياسان : وهو بحسب أصله ، أو فرعه ، أو مدلوله ، أو من خارج . ففيه أربعة فصول .. « شرح مختصر المنتهي للعصدي ص : ٤٩٣ .

« والترجيح بين الأقيسة يكون على أنواع : (١) بحسب العلة (٢) - بحسب الدليل الدال على وجود العلة (٣) - بحسب الدليل الدال على علية الوصف للحكم (٤) - بحسب دليل الحكم . (٥) - بحسب كيفية الحكم . (٦) - الأمور الخارجة (٧) - بحسب الفرع . » إرشاد الفحول ص : ٢٦١ .

(٢) في (ل) و (خ) : (الاول فيما يرجع) .

(٣) في (خ) : (رجح)

(٤) في (خ) : (لأمته)

(٥) في (ل) : (يرجح)

(٦) في (ل) : (على ما يثبت)

(٧) في (ل) : (يرجح)

على ما ثبت بالظواهر ، وما ثبت بالظواهر - التي لم تُخصَّصْ -
مَرَّجَحَ على ما ثبت بالمتخصص منه ، وما ثبت بالظواهر مقدَّم على ما
ثبت بالأقيسة . [١٤٣ / آ] وكثرة الأصول مرجحة (١) .

(١) ، وأما الترجيح بحسب دليل الحكم فهو على أقسام :

- (١) - أنه يقدم ما دليل أصله قطعي على ما دليل أصله ظني (٢) - أنه يقدم ما كان دليل أصله
الاجماع على ما كان دليل أصله النص لان النص يقبل التخصص والتأويل ، والنسخ والاجماع
لا يقبلها . قال إمام الحرمين : ويحتمل تقدُّم الثابت بالنص على الإجماع لأن الإجماع فرع
النص لكونه المثبت له ، والفرع لا يكون أقوى من الاصل . وبهذا جزم صاحب المنهاج
- (٣) - أنه يقدم القياس الذي هو مخرج من أصل منصوص عليه ، على ما كان مخرجاً من أصل
غير منصوص عليه . قاله أبو برهان (٤) - أنه يقدم القياس الخاص بالمسألة ، على القياس
العام الذي يشهد له القواعد . قاله القاضي :
- (٥) - أنه يقدم ما كان على سنن القياس على ما لم يكن كذلك (٦) - أنه يقدم ما دل دليل خاص
على تعليله دون ما لم يكن كذلك (٧) - أنه يقدم ما لم يدخله النسخ بالاتفاق ، على ما وقع فيه
الخلاف ، والحاصل أنه يقدم ما كان دليل أصله أقوى بوجه من الوجوه المعتبرة . ارشاد الفحول
ص : ٢٦٣ .

اتفق العلماء على ترجيح ما دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم أصل الآخر ، من القياسين
المتعارضين .
غير أنهم اختلفوا حول حكم الأصل الثابت بالاجماع في أحد القياسين وحكم الأصل الثابت
بالنص .

فقدَّم الأصوليون القياس الاول ، وعلوه بأن النص يقبل النسخ والتخصص . والاجماع لا
يقبلها ، وهذا ما رجحه السبكي في الابهاج ٣ / ١٦٧ .
وقدَّم بعضهم الثاني وعلوه بأن النص أصل الاجماع ، والاجماع فرع عنه . لان النص هو أساس
اثبات حجية الاجماع . والاصل مقدم على الفرع . وهذا ما أقره البيضاوي في المنهاج حسبما
ذكر الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٢٦٣ .
ولمزيد من التفصيلات ينظر : الابهاج ٣ / ١٦٦ ، وشرح الاسنوي ٣ / ١٨٩ ، والبرهان للجويني
١ / ٧١٧ ، والاحكام للآمدي ١ / ١٤٧ =

الثاني - فيما يرجع إلى العلة (١) : تُرجَّح العلة المُجمَّع عليها ؛ على
المختلف فيها ، وترجَّح بمقدار دليلها الذي أثبتتها .
والقوة في الأدلة : بحسب المراتب - على ما سلف (٢) - من تقديم
الإجماع ، ثم النصوص ، ثم الظواهر ، ثم الأقيسة .
ثم يرجَّح كل فردٍ - من هذه الأدلة - في نوعه بكل ما يكسبه قوة

= ولأبي اسحاق الشيرازي رأي مفاده : : والاجماع حجة من جهة الشرع . ومن الناس من قال : هو
حجة من جهة العقل والشرع جميعاً . وهذا خطأ ، لان العقل لا يمنع إجماع الخلق الكثير على
الخطأ ، وبهذا أجمع اليهود على كثرتهم ، والنصارى على كثرتهم ، على ما هم عليه من الكفر
والضلال ، فدل على أن ذلك ليس بحجة من جهة العقل ، للمع ص : ٥٧ .
وقال الآمدي : : أتفق أكثر المسلمين على أن الاجماع حجة شرعية يجب العمل به على كل
مسلم ، خلافاً للشيعة والخوارج والنظام من المعتزلة .
وقد احتج أهل الحق في ذلك بالكتاب والسنة والمعقول ... الاحكام للآمدي ١ / ١٨٣ .
(١) .. وأما العلة - فقد تطلق ويراد بها - العلة الفاعلية ، والعلة المادية ، والعلة الصورية ، والعلة
الغائية .

فأما العلة الفاعلية : فعبارة عن ما وجود غيره مستفاد من وجوده . ووجوده غير مستفاد من
وجود ذلك الغير ، كالنجار بالنسبة إلى السرير .
وأما العلة المادية : فقد عرفناها من قبل وهي كالخشب بالنسبة إلى السرير ، فان كانت لم تقترن
بها الصورة الممكنة لها سميت إذ ذاك هيولي ، وان أقتربت بها الصورة الممكنة لها سميت إذ ذاك
موضوعاً .

المبين للآمدي ، المصطلح الفلسفي ص : ٣٨٠ - ٣٨١ .

والعلة نوعان ، منصوص عليها : مثل القول : حرمت الخمر للشدة المطرية . فهذا يجوز أن يجعل
علة . والنص عليها يغني عن طلب الدليل على صحتها من جهة الاستنباط والتأثير .
وعلة مستنبطة : كالشدة المطرية فإنها عرفت بالاستنباط فهذا يجوز أن يكون علة . وقد ذهب
البعض إلى أنه لا يجوز أن تكون العلة الا ما ثبت بالنص أو الاجماع . وهذا مردود حسبما ذكر
في اللع ص : ٥٩ .

(٢) سبق ص :

ظنٌ ، علي ما بيناه .
ومن العلماء ؛ من جعل العلة الشرعية على وزان^(١) العلة العقلية ،
ورجحها بزيادة القرب منها^(٢) .
ومنهم : من نظر إلي الاتفاق عليها ، ورجحها بكثرة القائلين
بها^(٣) . وترجح العلة المطردة على غير المطردة^(٤) .

(١) الوزن : روز الثقل ، والخفة كالزنة . وزنه يزنه وزناً وزنة والجمع : أوزان ... ووُزن ... وهو
وزنه ، ووزانه ، ووزانه ، ووزانته - بكسره - قبالة .. القاموس ، وزن ٢٧٧/٤ .

(٢) في (ل) و (خ) : (بزيادة القرب منها)

(٣) قال الجويني : « ويقدم لموافقته لجمهور العلماء ، فإن الاكثرين والجمع العظيم ، عن الخطأ أبعد .
الكافية في الجدل ص ٥١٢ .

وقال أيضا : والترجيح - يعرف المسلمين يقع إذا أشرك فيه عامهم وخاصهم على وجه واحد .
فأما إذا كان ذلك من تهاون بعض الجهال المستقلين لأداب الشريعة فلا عبرة به ، كتهاون أهل
السودات والسوقة : ببيع السرقين والعذرة ، والسجود على ذرق الطيور ... فلا تصفو لك منهم
شريعة ، بل يجب على الخواص زجرهم عن الإقدام عليه ، ومنعهم منه ، وذلك من المنكر الذي
أمر الله تعالى بالنهي عنه ، وتركه من ترك المعروف الذي أمر الله سبحانه الأمر به . فضلاً
عن أن يرجح به في مواضع الاجتهاد ، ويقوى به براهين الله سبحانه ... الكافية ص : ٥١٤ .

(٤) « أن تكون احدي العلتين مطردة منعكسة والأخرى مطردة غير منعكسة ، فترجح المطردة
المنعكسة ، إحكام الفصول للباقي ص : ٦٧٦ .

« وقال قوم : إن العلة تترجح بكونها مطردة منعكسة : يوجد الحكم بوجودها ويرتفع بأرتفاعها .
وربما بني هذا على أن الذي يدل على صحة العلة هو الطرد والعكس . وقد قال به ابن أبي
هريرة ، في بعض المواضع .

وقد دللنا - أيضا - على فساد هذا القول وبيننا أن القتل يجب بالقتل . ثم يرتفع بالقتل . ويجب
بالزنى ثم لا يكون زنى . ويجب بالردة .

ويجب تحريم الوطء بالحيض ثم يرتفع . فيحرم بالاحرام ويرتفع الاحرام . ويحرم بالصوم .
ويحرم الربا بالطعم والكيل ، ثم لا يكون طعم ولا كيل . ويحرم الربا في الذهب والفضة .

وربما قال هذا القائل : التحريم بالحيض ، ليس هو التحريم بالصوم ، والتحريم بالاحرام ليس هو
التحريم بالحيض ، والقتل بالزنى ليس هو القتل بالقصاص .

وهذا ركيك من الكلام لا يجب الاشتغال به ، الكافية ص : ٥٢٦ - ٥٢٧ ، ورجحها الآمدي في
الإحكام : ٢٤٢/٤ .

واختلف في ترجيح المنعكسة^(١) على غير المنعكسة .
والمناسبة مرجحة^(٢) على الطردية^(٣) .

(١) « العكس - في اللغة - عبارة عن رد الشيء الى سننه ، أي : على طريقه ... وفي اصطلاح
الفقهاء : عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردا الى أصل آخر .
كقولنا : ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع ، كالحج ، وعكسه : ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع .
فيكون العكس على هذا ، ضد الطرد . التعريفات ص ١٢٣ .

(٢) سبق تعريفها ص : ٣٠٠ . وص : ٣٠٤ . ص : ٣١٠ .

(٣) سبق تعريفها ص : ٣١٣ .

« أن يكون طريق علي الوصف فيها الاستنباط ، إلا أن دليل أحدي العلتين السبر والتقسيم ،
والاخرى المناسبة ، فما طريق ثبوت العلية فيه السبر والتقسيم يكون أولى ، لأن الحكم في الفرع ،
كما يتوقف على تحقق مقتضيه في الاصل يتوقف على انتفاء معارضه في الاصل و السبر
والتقسيم فيه التعرض لبيان المقتضي ، وإبطال المعارض بخلاف إثبات العلة بالإحالة ، فكان
السبر والتقسيم أولى .

فإن قيل : وصف العلة لا بد وأن يكون مناسباً في نفس الامر أو شبيها لامتناع التعليل بالوصف
الطردى . ولا يخفى أن احتمال عدمها في السبر والتقسيم ، حيث لم يتعرض فيه لبيانها
تفصيلاً ، فكان طريق المناسبة أولى .

قلنا : إلا أن التعرض لمناسبة الوصف لا دلالة له بوجه ، على نفي المعارض في الأصل ، فإنه
لامتناع من اجتماع مناسبين في محل واحد ، على حكم واحد ، ودلالة البحث والسبر على
مناسب في الاصل غير الوصف المشترك ، مع أن الاصل أن يكون الحكم معقول المعنى ، وأن
يدل على أن الوصف المشترك مناسب ، ولا يخفى أن ما يدل على مناسبة العلة ، وعلى انتفاء
معارضها أولى مما يدل على مناسبتها ولا يدل على انتفاء معارضها .

فإن قيل : إلا أن طريق اثبات العلة بالمناسبة ، أو الشبه أدل على مناسبة الوصف - بعد اظهارها
- من دلالة السبر والتقسيم ، على انتفاء وصف آخر ، لاحتمال أن يصدق الناظر في قوله ، وأن
يكذب و يتقدير صدقه فظهور ذلك مختص به دون غيره ، بخلاف طريق المناسبة ، فإنه ظاهر
بالنظر الى الخصصين .

قلنا : بل العكس أولى ، وذلك لأن الخال العائد الى دليل نفي المعارض انما هو بالكذب أو الغلط ،
لعدم الظفر بالوصف ، ولا يخفى أن وقوع الغلط مع كون الوصف بالمبحث عنه ظاهراً جلياً ، =

وَالْمُتَعَدِّيَّةُ عَلَى الْقَاصِرَةِ ، وَقِيلَ : تُرَجَّحُ الْقَاصِرَةُ ، وَقِيلَ :
بِتَسَاوِيهِمَا (١) .

وَذَاتُ [١٤٣/ب] الْوَصْفِ الْوَاحِدِ تُرَجَّحُ عَلَى ذَاتِ وَصْفَيْنِ ،
فَصَاعِدًا ؛ لِأَنَّ أَحْتِمَالَ الْخَطَأِ فِيهَا أَبْعَدُ (٢) .

= ووقوع الكذب مع كون الباحث عدلاً أبعد عن احتمال وقوع الغلط فيما أبدى من المناسبة مع
كونها خفية مضطربة . الاحكام للآمدي ٢٤٠/٤ - ١٤١ .

« أن تكون علة أحد القياسين مناسبة ، وعلة الآخر شبيهة ، فما علة مناسبة أولى ، لزيادة غلبة
الظن بها ، وزيادة مصلحتها ، ويعدها عن الخلاف ، الاحكام للآمدي ٢٤٣/٤ .

(١) « أنه يرجح المعلل بالمتعدية ، على المعلل بالقاصرة . قاله القاضي ، والاستاذ أبو منصور وابن
برهان . قال أمام الحرمين : وهو المشهور ، فانه أكثر فائدة . وقال الاستاذ أبو اسحاق : أنها ترجح
القاصرة لأنها معتضدة بالنص . ورجحه في المستصفي . إرشاد الفحول ص : ٢٦١ .

قال الغزالي : « ترجح المتعدية على القاصرة . وهو ضعيف عند من لا يفسد القاصرة لان كثرة
الفروع ، بل وجود أصل الفروع لا تبين قوة في ذات العلة ، بل ينقذ ، أن يقال : القاصرة أوفق
للنص ، فهي أولى ، المتصفي ٤٠٤/٢ .

« أن تكون أحدي العلتين واقفة ، والأخرى متعدية ، فالمتعدية أولى من الواقفة ، إحكام الفصول
للإمامي ص : ٣٧٨ وانظر المسودة ص : ٦٣٧ ، وجمع الجوامع ٣/٣٧٧ ، ونهاية السؤل
٤/٥٢١ ، وتنقيح الفصول ٤٢٥ ، والاحكام للآمدي ٢٤٢/٤ .

(٢) قال إمام الحرمين : « .. أهل التحصيل - بهذا الشأن - اتفقوا على : أن العلة إذا قلت أوصافها
كانت أولى . بأن كانت أحداها : ذات وصف والأخرى : ذات وصفين . تقدمت على ذات
الوصفين بدرجة . حتى اذا كانت ثلاثة أوصاف : تقدمت عليها ذات الوصفين بدرجتين . وعلى
ذلك ابداً .

وإنما كان قليل الوصف أولى ، لان الاجتهاد فيه أقل ، فيكون عن الخطأ أبعد . ولان قليل
الوصف أشبه بالحدود ، وعمل العقل ، فكان أولى . ولأن قليل الوصف أولى في العكس ، وأقرب
اليه ، حتى إذا أتحد وصفها تحقق عكسها .

وقد حكينا : خطأ قوم ظنوا : أن كثير الوصف أولى ، لأنه أشبه الأصل بوجوه . وليس كذلك لأن
الجميع وجه واحد ، وإنما احتاج في الجمع الى كثرة الاوصاف ، لبعد أحدهما عن الآخر . وإنما
ذلك اذا أستقام كل وصف على الانفراد ، وكثير الوصف اذا انخرم منها واحد نادى عليه الدنيا =

وعلى ذلك فقس الترجيح (١) .
وَالدَّورَانِ الْحَاصِلِ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ مُرَجَّحٌ عَلَى الدَّورَانِ الْحَاصِلِ فِي
صُورَتَيْنِ ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ فِي الْأَوَّلِ (٢) .

= بالنقص والفساد ولانه لو كان ذلك لكثرة الشبه ، لكان في العقليات كذلك ، وطالما قيل : الزيادة

في الحد نقصان عن المحدود . طريقاً للرد والابطال .. ، الكافية في الجدل ص : ٥١٠ .
وانظر المستصفي ٤٠٢/٢ والمسودة ص : ٣٨٢ واحكام الفصول للإمامي ص : ٦٨١ ، والتبصرة
ص : ٤٨٨ ، وجمع الجوامع ٢/٣٧٤ ، والاحكام للآمدي ٢٤٢/٤ .

(١) قال ابن الحاجب : « ... وبالقسط بالعلة ، أو بالظن الاغلب ، وبأن مسلكتها قطعي ، أو أغلب ظناً
والسبر على المناسبة لتضمنه أنتفاء المعارض ، ويرجح بطريق نفي الفارق في القياسين ،
والوصف الحقيقي على غيره ، والثبوت على العدمي ، والباعثة على الأمانة والمنضبطة
والظاهرة والمتحدة على خلافها ، والمطرودة فقط على المنعكسة فقط ، ويكونه جامعاً للحكمة
مانعاً لها على خلافه ، والمناسبة على الشبيهة ، والضرورية الخمسة على غيرها ، والحاجية على
التحسينية ، والتكميلية من الخمسة على الحاجية و الدينية على الاربعة . وقيل بالعكس ، ثم
مصلحة النفس ، ثم النسب ثم العقل ، ثم المال ، وبقوة موجب النقص - من مانع أو قواش شرط -
على الضعف والاحتمال ، وبانتفاء المزامح لها ، في الاصل ويرجحان على مزاحمها ،
والمقتضية للنفي على الثبوت ، وقيل بالعكس وبقوة المناسبة . والعامه في المكلفين على
الخاصة .. ، شرح مختصر المنتهي للعصدي ص : ٤٩٣ - ٤٩٤ والنص من المتن وليس من
الشرح .

(٢) « لو سلم أن الدوران الحاصل في محل واحد لا يفيد القطع فهو يفيد على الرأي المختار الظن ،
ولاشك أن الظن الحاصل فيه أقوى من الظن الحاصل في محلين ، وقوة الظن كافية في
الترجيح ، الإيهاج ٣/١٦٥ .

« يرجح القياس الذي تثبت عليه وصفه بالدوران ، على القياس الذي تكون علة ثابتة بالسبر
والتقسيم أو غيره من باقي الطرق ، وذلك لأن الدوران يفيد الطرد والعكس - (معنى الاطراد
هنا : هو أن يكون الحكم في القياس لازماً للعلة في جميع الصور ، وعليه فوجود الحكم عند وجود
الوصف هو الطرد ، وانعدام الحكم عند عدمه هو العكس / الإيهاج ٣/٥٢ - ٥٣) - أما غيره فإنه
مفيد للطرد فقط . =

الثالث - الترجيح بالقرائن (١) كموافقة دليل آخر (٢) ، أو مذهبه (٣) ذي مذهب ؛ من الصحابة والتابعين (٤) - رضوان الله عليهم أجمعين (٥) .

= بمعنى : أن غير الدوران لا يفيد سوى ثبوت الحكم عند وجود الوصف ، ولا يفيد انعدام الحكم عند عدم الوصف ، فإن كانت العلة في القياسين المتعارضين ثابتة بالدوران ففي هذه الحالة يقدم القياس الثابتة عليه بالدوران الحاصل في محل واحد على القياس الثابتة عليه في محلين لقلة احتمال احتمال الخطأ في الأول ، لأنه يفيد القطع بعدم عليه ما عدا الدوران ، بخلاف الدوران في محلين فإنه لا يفيد ذلك . ، التعارض والترجيح للحقوقي ص : ٣٩٠ .
قال ابن تيمية - رحمة الله - ، الطرد والعكس دليل على صحة العلة . وبه قال أكثر الشافعية والمالكية ، والجرجاني ، وأبو سفيان السرخسي ، وحكي : عن أبي الحسن الكرخي : أنه ليس بدليل على ذلك . قال ابن برهان : وبه قال ابن الباقلاني ، والغزالي ، وبعض أصحابنا ، وأصحاب أبي حنيفة ، والأول اختيار الجويني .
الطرد وحده ليس بدليل على صحة العلة ، في قول أصحابنا وظاهر كلام إمامنا .. وقال الكرخي الحنفي : يجوز التمسك به جذاً ، لا يجوز التعويل عليه عملاً ، ولا الفتوى به وأنكره ابن الباقلاني جذاً ، المسودة ص : ٣٨١ .

(١) قال القاضي : يجوز الاستدلال بالقرائن ، وذكر له أمثلة ، قال : وبه قال المزني ، وقال أكثر الشافعية : لا يجوز ... المسودة ص : ٣٨٠ .
قال الخوارزمي : القرينة : هي المقدمتان إذا جمعتا .

الجامعة : هي القرينة . والنتيجة إذا جمعتا ، وتسمي أيضاً الصنعة ، واسمها باليونانية / سولوجيسموس / أي القياس . المصطلح الفلسفي ص : ٢٢٢ .

«نقح من ضيق من» مصطلح استعمله أرسطو طاليس للدلالة على القياس في التحليل : أنظر ص ٤٦٩ : «مع من ميم مخ مك قن ض من قن» من ض حش ، وأنظر ص ٣٨٦ .

(٢) أنظر ٤٦٩ .
(٣) في (ل) و (خ) : (مذهب)

(٤) وقد ذهب الي هذا الأمدي في الاحكام ٢٢٥/٤ ، ٣٣١ ، واختلف العلماء حول الترجيح بكثرة الأدلة فقال الشافعية واكثر العلماء : ان الترجيح يحصل بكثرة الأدلة لأنها تقوي بعضها بعضاً .
أنظر : الابهاج ١٤٤/٣ وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٤٦ .

وقال الحنفي : لا يرجح بتعدد الأدلة ، بل بزيادة وضوح ينشأ من عين أحد الأدلة أي أرجحها .
أنظر : تخريج الفروع على الاصول ص : ٢٠٣ ، والتقريهر والتجبير ٣/٣٣٠ .

(٥) (رضوان الله عليهم أجمعين) من (ف)

والجملة المغنية عن البسط في التفصيل : أن كل ما أثار غلبة ظن (١) من قرينة لفظية أو حالية (٢) ؛ فهي مرجحة ، فتنبه لذلك ، والله الموفق (٣) .

آخر الجدل المرسوم بـ الإيضاح لقوانين الإصطلاح (٤)
والحمد لله رب العالمين ، وصلي علي سيدنا محمد وآله أجمعين (٥) .

وفرغ من كتابته يوم الثلاثاء ، عاشر ربيع الأول ، سنة أربع وثلاثين وستمائة .

بلغ مقابلة بنسخة عليها خط المصنف ، أيده الله تعالى ، ولله الحمد (٦) .

تم التحقيق والحمد لله رب العالمين ، وكتبه محمود السيد الدغيم من جرجناز - معرة النعمان - سورية ، وكان ذلك في مدينة لندن الانكليزية .

(١) في (ل) : الظن

(٢) أنظر ص : ١٤٦ - ١٤٧ . وص : ١٥٠ وص : ٣٧٨ .

(٣) في (ل) و (خ) : (والله ولي التوفيق) وهنا تنتهي (ل) ثم يرد تاريخ النسخ .

(٤) عبارة (الموسوم بالايضاح لقوانين الاصطلاح) من (خ) .

(٥) عبارة (وصلي على سيدنا محمد وآله أجمعين) من (ف) .

(٦) في (ل) : (فرغ من تأليفه يوم الجمعة - ثامن عشر المحرم - سنة سبع وعشرون وستماية - وصلي الله على محمد وآله .

وفرغ من نسخه يوم الخميس - خامس شهر المحرم - من سنة ثلاث وثلاثين وستماية - بالمدرسة الشريفة المستنصرية ، وصلي الله على سيدنا محمد النبي وآله .

وفي (خ) : (فرغ من كتابته يوم الجمعة - مستهل رجب - سنة أربع عشرة وسبع مائة) .

فهرس الفهارس

رقم الصفحة

٤٨٥	فهرس الموضوعات	/١
٤٩٠	فهرس الآيات	/٢
٤٩٥	فهرس الأحاديث	/٣
٤٩٩	فهرس الأشعار	/٤
٥٠١	فهرس المصطلحات	/٥
٥٠٨	فهرس الأعلام	/٦
٥١٢	فهرس الأقوام	/٧
٥١٤	فهرس أسماء الأماكن	/٨
٥٧٧	فهرس المصادر والمراجع المخطوطة	/٩
٥٨٣	فهرس المصادر والمراجع المطبوعة	/١٠
	فهرس الدوريات	/١١
	فهرس الملحقات	/١٢
	V-VI	/١٣

13 - CONTENTS

فهرس الفهارس
١- فهرس الموضوعات
٢- فهرس الآيات
٣- فهرس الأحاديث
٤- فهرس الأشعار
٥- فهرس المصطلحات
٦- فهرس الأعلام
٧- فهرس الأقوام
٨- فهرس أسماء الأماكن
٩- فهرس المصادر والمراجع المخطوطة
١٠- فهرس المصادر والمراجع المطبوعة
١١- فهرس الدوريات
١٢- فهرس الملحقات
١٣- V-VI

١- فهرس الموضوعات
٢- فهرس الآيات
٣- فهرس الأحاديث
٤- فهرس الأشعار
٥- فهرس المصطلحات
٦- فهرس الأعلام
٧- فهرس الأقوام
٨- فهرس أسماء الأماكن
٩- فهرس المصادر والمراجع المخطوطة
١٠- فهرس المصادر والمراجع المطبوعة
١١- فهرس الدوريات
١٢- فهرس الملحقات
١٣- V-VI

١- فهرس الموضوعات
٢- فهرس الآيات
٣- فهرس الأحاديث
٤- فهرس الأشعار
٥- فهرس المصطلحات
٦- فهرس الأعلام
٧- فهرس الأقوام
٨- فهرس أسماء الأماكن
٩- فهرس المصادر والمراجع المخطوطة
١٠- فهرس المصادر والمراجع المطبوعة
١١- فهرس الدوريات
١٢- فهرس الملحقات
١٣- V-VI

١- فهرس موضوعات النص

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المؤلف	٩٧ - ٩٨
الكتاب الأول	٩٨ - ١٠٣
في بيان الحاجة إلى علم الجدل	٩٩
فصل	١٠١
الكتاب الثاني	١٠٤ - ١٤١
في توليد أو أحد المتبادلات	١٠٤
مقدمة	١٠٤
النموذج الأول	١٣٥
النموذج الثاني	١٣٧
في أقسام الألفاظ	١٤٢ - ١٤٣
الكتاب	١٤٤
السنة	١٤٦
الإجماع	١٥٧
القياس	١٥٩
الاستدلال	١٧٠
النظم الأول	١٧٢
النظم الثاني	١٧٤
النظم الثالث	١٧٦
النظم الرابع	١٧٧

الفهارس العامة

فهرس موضوعات النص

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المؤلف	٩٧ - ٩٨
الكتاب الأول	٩٨ - ١٠٣
في بيان الحاجة إلى علم الجدل	٩٩
فصل	١٠١
الكتاب الثاني	١٠٤ - ١٤١
في توليد أو أحد المتبادلات	١٠٤
مقدمة	١٠٤
النموذج الأول	١٣٥
النموذج الثاني	١٣٧
في أقسام الألفاظ	١٤٢ - ١٤٣
الكتاب	١٤٤
السنة	١٤٦
الإجماع	١٥٧
القياس	١٥٩
الاستدلال	١٧٠
النظم الأول	١٧٢
النظم الثاني	١٧٤
النظم الثالث	١٧٦
النظم الرابع	١٧٧

١- فهرس موضوعات النص

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المؤلف	٩٧ - ٩٨
الباب الأول	٩٩ - ١٠٣
في بيان الحاجة إلى علم الجدل	٩٩
فصل	١٠١
الباب الثاني	١٠٤ - ١٤١
في توطيد قواعد المناظرة	١٠٤
مقدمة	١٠٤
التمهيد الأول	١٣٥
التمهيد الثاني	١٣٧
الباب الثالث	١٤٢ - ١٤٣
في أقسام الأدلة وبيان أحكامها	١٤٢ - ١٤٣
الكتاب	١٤٤
السنة	١٥٢
الإجماع	١٥٧
القياس	١٥٩
الاستدلال	١٧٠
النظم الأول	١٧٤
النظم الثاني	١٧٤
النظم الثالث	١٧٦
النظم الرابع	١٧٧

النظم الخامس

١٧٩

النظم السادس

١٨٠

النظم السابع

١٨٣

النظم الثامن

١٨٤

النظم التاسع

١٨٦

النظم العاشر

١٨٨

النظم الحادي عشر

١٩٣

النظم الثاني عشر

١٩٤

النظم الثالث عشر

١٩٧

النظم الرابع عشر

١٩٨

النظم الخامس عشر

٢٠٠

الباب الرابع

٢٠١ - ٤٤٨

في الاعتراضات وكيفية الجواب عنها

٢٠١

النوع الأول : من الكتاب والسنة

٢٠١

المسألة الأولى : الاعتراض على التمسك بالعام الظاهر من الكتاب فيما

٢٠٤

إذا اشترى الكافر عبداً مسلماً

٢٠٤

المسألة الثانية : وجوب الزكاة في مال الصبي

٢١٨

المسألة الثالثة : خيار المجلس ثابت في البيع

٢٢٤

النوع الثاني : المطلق

٢٣٦

النوع الثالث : الخاص

٢٤٠

النوع الرابع : الأمر

٢٤١

المسألة الرابعة : الحوالة

٢٤١

الكتاب

٢٥٠

السنة

٢٥٠

الإجماع

٢٥٢

الاستشهاد

٢٥٢

النوع الخامس : النهي

٢٥٥

المسألة الخامسة : تحريم متروك التسمية

٢٥٥

فصل حول حكم النهي الشرعي

٢٦٠

النوع السادس : التمسك بصيغة الراوي

٢٦٢

النوع السابع : التمسك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم

٢٦٣

النوع الثامن : التمسك بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم

٢٦٦

الإجماع والأسئلة الواردة على المظنون به

٢٦٨

القياس والأسئلة الواردة عليه

٢٧٤

١ / فساد الوضع

٢٧٧

٢ / فساد الاعتبار

٢٧٩

٣ / الاستفسار

٢٨١

٤ / المنع

٢٨٣

٥ / المطالبة ، وهي منع كون الوصف المعلل به علة ، وفنون

٢٨٥

الدلالة على ذلك

٢٨٧

الفن الأول : النص من الكتاب والسنة

٢٨٧

الفن الثاني : إثبات عليه الوصف علة بالإجماع

٢٩٧

الفن الثالث : إثبات كون الوصف علة بالمناسبة

٢٩٧

الفن الرابع : إثبات كون الوصف علة بالدوران ، وهو المعبر عنه بالطرد

٣١٠

والعكس :

٣١٠

الفن الخامس : إثبات كون الوصف علة بالسبب والتقسيم

٣١٢

الفن السادس : إثبات عليّة الوصف بالاطراد	٣١٨
٦ / الفرق :	٣٢١
٧ / النقض :	٣٢٥
٨ / القول بالموجب	٣٣٤
٩ / القلب	٣٣٧
١٠ / المعارضة	٣٤١
فصل : الأسئلة المصطلح على تركها .	٣٤٣
الاستدلال :	٣٤٧
المسألة السادسة : قطع الأيدي باليد الواحدة	٣٤٧
المسألة السابعة : القتل بالمثل	٣٥٥
المسألة الثامنة : النكاح بحضور فاسقين	٣٦٣
المسألة التاسعة : اللزوم في بذل الطاعة . ملك الزاد والراحلة للحج :	٣٦٩
المسألة العاشرة : النكاح بلا ولي	٣٧٣
المسألة الحادية عشرة : إزالة النجاسة	٣٧٩
المسألة الثانية عشرة : الزنا بمحرم بعد التلفظ بالعقد	٣٨٥
المسألة الثالثة عشرة : القضاء على الغائب	٣٩٠
المسألة الرابعة عشرة : نفي القصاص عن المسلم بقتل الذمي	٤٠١
المسألة الخامسة عشرة : فسخ النكاح بالعيوب الخمسة	٤٠٣
المسألة السادسة عشرة : المستفاد	٤٠٧
فائدة حول الترجيح	٤١١
فصل حول الملازمة و المناسبة	٤١٣
المسألة السابعة عشرة : البيع بشرط الخيار	٤١٥

المسألة الثامنة عشرة : رد الثيب بالعيب	٤٢٤
المسألة التاسعة عشرة : الماء لا ينجس إلا بالتغيير	٤٢٨
المسألة العشرون : طول الحرة	٤٣٨
قاعدة : ضابطا جميع أنواع الاستدلالات المعنوية	٤٤٥
الباب الخامس	٤٤٩ - ٤٧٩
في الترجيحات وما يتعلق بها	٤٤٩
فصل في دواعي الترجيح	٤٦٣
ترجيحات الأقيسة	٤٧١

سورة الأنعام / ٦

ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (١٢١)
وإنه لفسق (١٢١)

سورة الأعراف / ٧

ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك (١٢)
رب اغفر لي (١١٥)

ويحرم عليهم الخبائث (١٥٧)

سورة التوبة / ٩

وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله (٦)

سورة هود / ١١

فعال لما يريد (١٠٧)

سورة يوسف / ١٢

عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً (٢١)

سورة النحل / ١٦

لتبين للناس ما نزل إليهم (٤٤)

سورة الإسراء / ١٧

فلا تقل لهما أف (٢٣)

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل (٣٣)
كونوا حجارة أو حديداً (٥٠)

سورة الكهف / ١٨

ما أشهدتم خلق السماوات والأرض (٥١)

سورة الأنبياء / ٢١

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا (٢٢)

ب / ٢٧

سورة النور / ٢٤

فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب
أليم (٦٣)

آ / ٥٤

سورة الفرقان / ٢٥

وأنزّلنا من السماء ماء طهوراً (٤٨)

ب / ١٨

سورة القصص / ٢٨

فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً (٨)
عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً (٩)

ب / ٦٨

ب / ٦٨

سورة الأحزاب / ٣٢

لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (٢١)

آ / ٦٠

سورة يس / ٣٦

قال من يحيي العظام وهي رميم (٧٨)

ب / ٦٥

قل يحييها الذي أنشأها أول مرة (٧٩)

ب / ٦٥

سورة ص / ٣٨

رب اغفر لي (٣٥)

آ / ٧

سورة غافر : المؤمن / ٤٠

من عمل سيئة فلا يجزي إلا مثلها (٤٠)

آ / ٩٦

سورة فصلت / ٤١

وأما ثمود فهديناهم (١٧) ب / ١٣٦ هامش رقم :

آ / ٧

اعملوا ما شئتم (٤٠)

آ / ٧

سورة الحجرات / ٤٩

إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (٦)

آ / ١٠٢

أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين (٦)

ب / ١٣

سورة المجادلة / ٥٨

فتحريد رقبة (٣) ٨ / آ ٤٨، ب ٤٨، ب هامش رقم ٨: ، ص ٢٣٦

سورة الحشر / ٥٩

فاعتبروا يا أولى الأبصار (٢) ب / ٦٥

وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (٧) ب / ٥٧

كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم (٧) ب / ٦٨

سورة الجمعة / ٦٢

إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع (٩) ب / ٧١

سورة المنافقون / ٦٣

إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقون لكاذبون (١) ب / ٤٩

سورة نوح / ٧١

رب اغفر لي (٢٨) آ / ٧

سورة المزمل / ٧٣

كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (١٥) آ / ٣٩

فعصى فرعون الرسول (١٦) آ / ٣٩

سورة البروج / ٨٥

فعال لما يريد (١٦) آ / ٥٣

سورة العصر / ١٠٣

إن الإنسان لفي خسر (٢) ب / ٤٦

إلا الذين آمنوا (٣) ب / ٤٦

٣ - فهرس الأحاديث

(أ) الورقة

احفظوا اليتامى في أموالهم لا تأكلها الزكاة ب / ٤٣ - آ

ادرعوا الحدود بالشبهات ب / ٩٩، ب / ١٠١

إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس ب / ١١٣، آ

أرايت لو تميمضت بماء ثم مججت أكان يفسد صومك آ / ١٣٤، آ / ١٣٢

اسم الله في قلب كل مسلم ب / ٧١

اعتق رقبة ب / ٧٠، آ

أكرموا الشهود فإن الله يحيي بهم الحقوق ب / ١٣

أنا أحق من وفي بذمته آ / ١١٩

أنت ومالك لأبيك آ / ١٠٠

إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الواحد إلى الأقاليم الواسعة

بالأمور العظيمة موجبا على أهلها العمل بما يخبرهم به ، وكان أهل

الأمصار ينقادون لقوله طائعين ، ب / ٤٦

إنما نحكم بالظاهر آ / ١١٧

أنها زوجته في الدنيا والآخرة ب / ٦٢

أينقص الرطب ؟ آ / ٧١

(ب)

البر بالبر مثلاً بمثل ب / ١٣

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا آ / ٤٥

(ت)

تجزيك ولا تجزي أحدًا من بعدك ٤٠/ب، ٤٩/آ

(ث)

الثيب أحق بنفسها من وليها ٨١/آ

(ح)

حتيه ثم أقرصيه ثم غسلية بالماء
حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ٤٠/ب، ١١٢/آ

(د)

دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا مئة من الإبل ، منها
أربعون في بطونها أولادها
دين الله أحق بالقضاء ١٢٠/آ-ب

(ر)

رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى
يستيقظ ، وعن المجنون حتى يعقل ٤٤/آ
روي أن علياً غسَل فاطمة - عليها السلام - وقيل كان ذلك لبقاء
الزوجية بينهما ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره ، أنها زوجته
في الدنيا والآخرة ، ٦٢/ب

(ز)

الزاد والراحلة
« زورت في نفسي كلاماً » ، قائله عمر . ١٠٥/آ، ٥٠/آ

(س)

سها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسجد ٦٩/ب

(ط)

طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً إحداهن بالتراب ١١١/آ

(ف)

فدين الله أحق بالقضاء ١٢٠/آ

في قتل السوط والعصا مئة من الإبل ٢٨/آ

(ق)

القاتل لا يرث ٧٢/آ

(ك)

كان يبعث الواحد إلى الأقاليم الواسعة ٤٦/ب

كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافة ألا فادخروها ٦٨/ب

(ل)

لا تقض لأحد الخصمين ما لم تسمع كلام الآخر ١١٥/ب

لا ضرر ولا ضرار ٥١/ب

لا نكاح إلا بولي مُرشد وشاهدي عدل ٢٩/آ

لا نكاح إلا بولي وشهود ١٠٢/آ

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ١٣٢/ب

لا يغطي به رأسه ولا رجلاه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ٦٩/ب

لولا أن أشق على أمتي أمرتهم بالسواك عن كل صلاة ٥٤/ب

(م)

ملك الزاد والراحلة ١٠٥/آ

من أحيل على ملي فليحتل ٤٩/ب

من بدل دينه فاقتلوه ٦٩/آ

من ملك زاداً وراحلةً تُبلّغه إلى بيت الله الحرام ولم يحجّ فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً

٢٩ / ب ،

١٠٦ / آ

١٠٥ / آ

من وجد الزاد والراحلة

(ن)

ناقصات عقلٍ ودينٍ

١٠٩ / ب

١٠٩ / آ

النكاح رقٌّ فلينظر أحدكم أين يضع كريمته

نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ١٣٧ / ب هامش رقم ١ : ص ٤٢٣

١٣٧ / ب

١٢٧ / ب

نهيه عليه السلام عن بيع وشرط

(هـ)

١٣ / آ ، ٦٩ / آ

٧١ / آ

الهرة ليست نجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات

٤ - فهرس الأشعار

رقم الورقة

فأنا ابن قيس لابـراح

من فَرَعَن نيرانها

٤٧ / آ ، هامش (سعد بن مالك القيسي)

جُعِلَ اللسان على الفؤاد دليلاً

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

٥٠ / آ (الأخطل)

وليس على غير الطبقات تسيل

تسيل على حد الطبقات نفوسنا

٧٣ / ب هامش (السموأل بن عادياء)

وقيل : (لعبد الرحمن الحارثي)

كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم

١٣٨ / ب ، هامش (ابن صريم اليشكري)

ونسبه في الاختيارين ص ٢٠٥

لعلباء بن أرقم

إني وإن كنت لا ألقاه

أبلغ أخاً ما تولى الله صحبتنا

وإن تباعد عن مثواي مثواه

وكيف أذكره إذ لست أنساه

الله يعلم أنني لست أذكره

٥٧ / آ ، والهامش (علي بن الجهم)

والسند الذي له به وصل

والمثنى ما روى قولاً وفعل

٢٠ / آ ، هامش (سيدي العربي الفاسي)

يأتي على أربعة أقسام

أو كل نطق فيه وصف منهما

كل من الوصفين في وجه ظهر

تعارض النطقين في الأحكام

إما عموم أو خصوص فيهما

٥ - فهرس المصطلحات
حرف الألف

(٢)	(١)
١٢٩/ب / ١٣٠ / ب / ١٣٢، ب / ١٣٣، ١٤٠، آ / ١٤٣، آ .	الإباحة : ٧ / آ ، ١٠ / آ ، ١١ / ب ، ٢١ / آ ، ٥٩ / ب ، ٦٠ ، ٩٢ / آ .
الإجماع الظني : ٦٢ / ب .	بتداء : ٢٠ / ب .
الإجمال : ٤١ / آ ، ٤٨ / ب ، ٩٤ / آ .	ابتذال : ٣٩ / ب .
الأجوبة : ٣ / آ .	الإبذال : ٧٨ / ب .
آحاداً : (٢٠ / ب) ٢٢ / ب ، ٤٢ / آ ، ٤٨ / ب ، ٥١ / آ	الإبطال : ٧٨ / ب .
الآحاد : ٩ / ب ، (٢١ / ب) ٤٨ / ب	الاتباع : ١٢٣ / آ .
الإحتجاج : ٣٩ : آ ، ٦٤ / ب ، ١٢٩ / ب	الإثبات : ٨ / آ ، ١٢ / ب .
احتمال الاندراش : ٦٣ / آ .	أثر : ٩٠ / ب .
احتمال الفور : ١٩ / آ ،	الأثر : ٣٦ / آ ، ١٣٣ / ب .
الاحتمال : ٨ / آ ، ٨ / ب ، ٤١ / آ .	الإجارة : ٦٦ / آ ، ٧٤ / آ .
الاحتمالات : ٣ / ب ، ٨ / ب ، ٦٧ / آ	الإجارات : ١٢٩ / آ .
الاحتمالات الأربعة : ٨٦ / آ .	إجماعاً : ٣٦ / آ .
الاحتمالان المتقابلان : ١٩ / آ - ب .	الإجماع : (١٢ / آ) ١٦ / ب ، ١٨ / آ ، ٢٥ / آ ، ٣٠ / آ ، ٣٠ /
الأحرار : ١١٥ / ب .	ب ، ٣١ / آ - ب ، ٣٢ / آ ، ٣٩ /
الأحفال : ١٣٤ / ب .	ب ، ٤٠ / آ ، ٥٤ / آ ، ٥٧ / ب ،
أحكامها : ١٧ / ب .	٦١ / ب ، ٦٢ / ب ، ٦٣ / ب ، ٧٢ /
الأحكام : ٤٠ / آ ، ٦٦ / آ ، ٧٢ / ب ،	ب ، ٨٣ / آ ، ١٠٠ / آ ، ١٠٧ /
٧٣ / آ	ب ، ١١٤ / آ ، ١٢٤ / ب ، ١٢٥ / آ ، ١٢٥ ، ب / ١٢٦ ، آ / ١٢٨ ، ب /

أو فيه كل منهما ويعتبر
فالجمع بين ما تعارضا هنا
وحيث لا إمكان فالتوقف
فإن علمنا وقت كل منهما
كذاك في خصوص كل منهما

في الأولين واجب إن أمكننا
ما لم يكن تاريخ كل يعرف
فالثاني ناسخ لما تقدما
يفعل منه مثل ما قدما

(شرف الدين يحيى العمريطي) ١٤١/ب،

هامش

(٣)

الإخالة: ١٢ / ب ١٣ / آ .

أخبار الآحاد: ٤٦ / ب ٤٨ ، ب .

الأخبار: ٥٩ / ب .

اختصاص: ٦٣ / ب .

اختصاص الألفاظ: ٤٧ / ب .

الاختصاص: ١٣٩ / آ .

اختصاص بمؤثر: ١٣٩ / آ .

اختلاط المياه: ١٠٧ / ب .

اختلاف: ٤٠ / ب .

الاختلاف: ١٧٣ / آ .

الآخرة: ٤١ / آ ، ب ٧٤ / ب .

الأخص: ٢٨ / ب ، ٢٩ / آ .

الأخلاق: ٧٤ / آ .

الخمس (الأقسام الخمسة) : ٣٠ / ب .

الخيار (اشتراط الخيار) : ١٢٧ / ب .

الأداء: ٤٤ / ب ، ٧٦ / ب .

أدوات التعليل: ٦٩ / آ .

أدوات العموم (٤٥ / ب) .

الأدلة: ٢ / ٣ ، آ / ٣ ، ب / ٤ ،

ب ، ٥ / آ ، ١٥ / ب ، ١٨ / آ ،

٢٧ / آ ، ٣٠ / آ ، ٣٢ / آ ، ٣٧ / آ ،

٦٦ / ب .

(٤)

إذلال: ٢٩ / ب .

أرائح (١١١ / ب) .

الإرادة: ٥٠ / آ - ب ، ٥٢ / ب ، ٧٠ / آ

الإرادات: ٥٢ / ب .

إرادة الامتثال: ٥٠ / ب ، ٥٣ / آ .

الأرياح: ١٢٣ / آ - ب .

الإرث: ١٣٥ / آ .

أرجح: ٦٣ / ب .

إرقاق (٣٠ / آ) .

أركان الاسلام: ٦٢ / ب .

أركان القياس: ٢٦ / ب .

إزالة النجاسة: ٣٠ / آ ، ١١١ / آ .

الإزالة: ٣٠ / ب ، ٣١ / آ ، ١١٠ / آ -

ب ، ١١١ / آ - ب .

الأسئلة: ٢ / ب ، ٤ / ب .

الأسئلة الثمانية: ٤٢ / آ .

الأسئلة الجدلية: ٤ / آ .

الأسئلة الخمسية: ٤٢ / ب ، ٤٣ / آ .

الأسئلة السبعة: ٥٦ / ب .

الأسئلة العشرة: ٥٧ / آ .

أسباب: ٤٠ / آ ، ٧٠ / آ .

الاستئذان: ١٤٠ / آ .

(٥)

الاستئناف: ٤١ / آ ، ٧٠ / ب .

استثناء عين المقدم: ٣٢ / ب ، ٣٣ / آ .

استثناء نقيض التالي: (٣٣ / آ) ب / ٣٣

استثنائية: (٣٣ / آ)

الاستثناء: ٣٣ / آ - ب ، (٤٧ / آ) .

الاستحياب: (٥١ / آ) ب ، ٥٥ / ب ،

٥٦ / ب

استحسان: ٧٧ / آ

استحقاق: ٣٢ / آ ، ٧٦ / ب .

استدلال بوجود الأخص: ٢٨ / ب

استدلالاً: ١٣٣ / آ

الاستدلال: ٣ / ب ، (١٢ / آ) ١٨ /

آ ، ١٨ / ب ، ١٩ / ب ، ٢٣ / آ ،

٢٦ / ب ، ٢٨ / آ - ب ، ٢٩ / آ -

ب ، ٣٠ / آ ، ٣١ / ب ، ٣٢ / آ ،

٦٦ / ب ، ٩٤ / ب ، ١١٠ / ب ،

١١٦ / ب ، ١٢٧ / آ ، ١٣٠ / آ ،

١٣٢ / ب ، ١٣٥ / آ .

الاستدلالات: ٩٤ / ب ، ١٣٨ / ب

الاستشهاد: ٥٤ / ب ، ٥٥ / آ

استصحاب: ٢٩ / آ ،

(٦)

استصحاب الحال: ٣٥ / ب ، ١٣٠ / آ ،

١٣٢ / ب ، ١٣٣ / آ

الاستصحاب: ١١٠ / ب ، ١١١ / آ

استظهار: ١١٧ / آ .

استعلاء: ٥٢ / ب .

الاستغراق: ٤٠ / آ ، ٥٤ / آ ، ١٠٧ / آ .

الاستفسار: (٥٥ / آ) ، ٦٤ / آ ،

(٦٧ / آ) ، ٦٧ / ب ، ٩٤ / آ

استفصال: (٥٥ / آ)

الاستفهام: (١٦ / ب)

استقراء: ٨٣ / ب

الاستقراء: (٢٨ / آ) ، (٩٨ / ب) ،

٩٩ / ب

استقلال الوصف: ٢٤ / ب ، ١٢٤ / ب

الاستقلال: ٨٤ / آ ، ١١٦ / ب

استنباط: ١٣ / ب .

الاستنتاج: ١١٩ / آ .

استنطاق: ٧١ / ب .

استيفاء: ٩٧ / آ - ب .

الإسكار: ١٣ / ب ، ٧٦ / آ .

الاسم: ٤٠ / آ ، ٤٧ / آ

(٧)

الإشارة: ٥٠ / آ
 اشتباه الأنساب: (١٠٧ / ب)
 الاشتباه: ١١٣ / آ، ١١٤ / آ
 اشتراط: ٢٩ / آ، ٣٣ / ب، ٥٢ / ب
 ٥٣ / آ، ٩١ / ب
 الاشتراك: ٥٣ / ب
 اشتهار: ٦٣ / آ
 الأشخاص: ٧٧ / آ
 أشهر: ٦٧ / ب
 الأصفر: ١١٨ / آ
 الاصطحاب: ٦٤ / آ
 الاصطلاح: ٥ / ب، ٢٤ / آ، ٢٦ / آ، ٧٣ / آ، ٨٥ / ب، ٨٧ / آ، ٩٠ / ب
 ٩١ / ب، ١٢٥ / آ - ب
 ١٤٣ / ب
 أصل الاسم: ٤٠ / آ، ٤٧ / آ
 الأصل: (١٤ / آ) ١٥ / ب، ١٧ / ب، ٢٢ / آ - ب، ٢٤ / ب، ٢٥ / آ، ٢٦ / آ، ٣٩ / آ، ٤٧ / آ - ب، ٦٥ / آ، ٦٦ / ب، ٦٧ / ب، ٦٨ / آ، ٧٦ / آ، ٨٤ / ب، ٨٥ / آ - ب، ٨٦ / ب
 ١٣٤ / ب

(٨)

٨٧ / ب، ٩٢ / آ، ٩٣ / آ، ١١٤ / ب
 ١١٥ / آ، ١١٦ / ب، ١٢١ / ب، ١٢٥ / ب
 ١٢٦ / آ، ١٤٢ / ب
 الأصل: ١٠ / ب، ١١ / آ
 أصول الفقه: (٣ / ب) ٥ / آ
 أصول النصب: ٣٣ / ب، ٣٤ / آ، ١٢٣ / آ
 الأصول: ١٣٩ / آ، ١٤٣ / آ
 أصولها: ١٢٥ / ب
 الأصوليون: ٧٢ / آ
 الإضافة: ٥٤ / آ
 الأضحية: (٤٦ / آ) ١٢٥ / ب
 الأضعف: (١٢٥ / ب)
 الاطراد: ٢٣ / آ، (٨٣ / آ) - ب
 ٨٧ / آ
 إطلاقه: ٦٩ / ب
 الإطلاق: ٨ / ب، ١١ / آ - ب
 ٣٩ / آ، ٤٥ / ب، ٤٧ / ب، ٤٨ / آ
 إظهار: (١١٨ / آ)
 اعتبار: ٧٤ / ب، ٧٥ / ب، ٩٣ / آ
 ١٣٤ / ب

(٩)

الاعتبار: ٦٤ / آ - ب، ٦٥ / ب، ٦٦ / ب
 آ / ٨٤، ١ / ٩٥، ب / ٩٦، ب / ٩٧، آ / ١٠٩، آ /
 الاعتبارات: ٧٥ / ب
 اعتراض: ٤٢ / آ، ٩٤ / ب
 الاعتراض: ٣٧ / ب، ٣٨ / ب، ٤٣ / ب، ٦٠ / آ، ٩٨ / ب
 الاعتراضات: ٢ / آ، ٢٢ / ب
 (٣٧ / ب)
 الاعتصام: ٧٥ / آ
 الاعتكاف: ٩١ / آ
 أعربياً: ١٣ / آ
 الأعصار: ٤٠ / ب
 أعم: ٧ / ب، ٤٠ / آ
 الأعم: (٢٨ / ب) ٢٩ / آ، ٣٧ / آ
 الأعيان: ٥٥ / ب
 الأعيان الأربعة: ٧٥ / آ، ٧٧ / آ
 الافتراق: ٨٥ / ب
 إفساد الأقسام: ٨٢ / ب
 أفعال المكلفين: (١٠ / آ)
 الأقاليم: ٦١ / ب
 الإقامة: (٤٦ / آ)
 الاقتران: ٨٦ / آ

(١٠)

إقرار النبي: (٢١ / آ) (٦٠ / ب)
 آ / ١١١
 الاقرار: ٦١ / آ، ١١٤ / ب، ١١٥ / آ
 أقسام الأدلة: ١٧ / ب، ٣٠ / ب
 الأقسام الخمسة: ٣٠ / ب
 الأقطار: ٦١ / ب
 أقل الجمع: ٣٩ / آ، ٤١ / آ
 الإقناعي: ٧٥ / آ
 الأقوى: (٢٥ / ب)
 الأقيسة: ٤٦ / ب، ٦٦ / ب، ١٤٢ / ب
 الأكبر: ١١٨ / ب
 الإلباس: ٦٣ / ب
 الإلحاق: ٣١ / آ، ٥٥ / ب، ٨٥ / ب
 ١١٢ / آ
 إلزام: ٩٢ / ب، ١١٦ / آ، ١١٨ / آ
 الإلغاء: (١٥ / ب) ٩٣ / آ
 الألف واللام: ٣٨ / ب، ١٤٠ / آ، ٤٥ / ب
 ٤٧ / آ - ب، ١٠٧ / آ
 ألفاظ: ٤٠ / آ
 الألفاظ: ٤٠ / آ، ١٤٧ / ب، (٥٠ / آ)
 إما: المكسورة المشددة: (١٣٦ / ب)
 أمارة: ٢٢ / ب

(١١)

أمارات: (٣٢ / آ) / ٧٢ ب

الأمة: ٣٦ / ب

الأمة: ١٦ / ب

الامتثال: ١٩ / آ،

أمتة: ٤٠ / ب

أمتي: ٥٤ / ب

الأمثلة: ٤ / آ

أمر: ٤٩ / ب، ٥٣ / آ، ٦٥ / ب، ٦٨،

آ /

أمرأ: ١٣٣ / ب

الأمر: ٥ / ب، (٧ / آ) / ٨، ١٠ / آ

٤٩، ٥٠ / آ، ٥١ / ب، ٥٣،

آ / ب، ٥٤ / آ- ب،

الأمرين: ٣٧ / آ.

الأمصار: ٤٦ / ب.

الإمكان: ١٣١ / آ (١٣٤ / آ)

انتفاء: ٢٨ / ب، ٣٤ / ب، ٨٥ / ب،

٨٩ / آ.

انتفاء الأخص: ٢٩ / آ.

انتقاء الأعم: ٢٩ / آ.

انتقاء الأول: ٣٥ / آ

أنواع: ٣٧ / ب.

(١٢)

انتفاء الحكم: ٨٧ / آ، ١٣٩ / ب

انتفاء دلالة المتوهم: ٦٧ / آ

انتفاء الشبهة: ٢٨ / آ

انتفاء العلة: ٣٤ / ب، ٣٥ / آ.

انتفاء القصاص: ٩٦ - آ.

انتفاء اللازم: ٢٩ / آ، ١٠٥ / آ،

١٠٦ / آ

انتفاء المانع: ٩١ / آ

انتفاء المعلول: ٣٤ / ب.

انتفاء المعنى: ٢٠ / آ.

انتفاء المقتضى: ٨٩ / آ.

انتفاء الملزوم: ٢٩ / آ.

انتفاء المكمل: ٢٨ / آ.

انتفاء الملك: ٣٥ / آ.

انتفاء وجود: ٢٩ / آ- ب.

الانتقاء: ٣٤ / ب، ٢٨ / ب، ٨٨ / ب

الانتفاء بالوصف: ٨٩ / آ.

الاندراس: ٦٣ / آ.

الانضمام: ٨٤ / ب.

الانفكاك: ١٢٢ / آ.

انكار: ٦١ / آ،

الإنكار: ٦٠ / ب، ٦٣ / آ، ١١٦ / آ.

أو: ١٣٦ / ب.

أواق: (١٣٢ / آ)

الأوجه الثمانية: (٣٨ / ب)

الأوسط: ١١٨ / آ- ب، ١١٩ / ب.

أوصاف الأدلة: ١٩ / ب

أوصاف الحكم: ٧٦ / ب

أوصاف الوصف: ٧٦ / ب

الأول: ١٠ / ب

أولات: (١٣٦ / آ)

أولوا الألباب: ١٨ / آ

الأولوية: ١٣٤ / آ

إثثار الأعم: ٣٧ / آ

إيجاب الوتر: (٤٦ / آ)

الإيجاب: ٣٤ / ب، ٥٩ / ب

إيعاد: ١٠ / آ- ب.

إيماء: (٧٠ / آ) / ٨٦ / ب، ١١٧ / آ

١٢٤ / ب.

٦ - فهرس الأعلام

الأئمة الأربعة : ١٦ / ب ، هامشها .

ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان : أبو ثور الطلبي البغدادي : ٤٠ / ب ، وهامشها .

ابراهيم النخعي : ٤٤ / ب .

أحمد بن حنبل : (١٦ / ب) (١٨ / آ) ٢١ / ب ، ٤٤ / ب ، ٤٦ / آ ، ٥٩ / ب ،

١٢٠ / آ ، ١٤٢ / آ .

الأخطل : (٥٠ / آ) ٥٢ / آ .

اسماعيل بن حماد الجوهري ١٣٦ / ب .

الأصم - أبو العباس محمد بن يعقوب ١٨ / ب وهامشها .

أمامة بنت أبي العاص (٦٣ / ب) .

البراء بن عازب ٤٩ / آ ، هامش .

أبو بردة بن نيار (٤٩ / آ) .

أبو بكر الصديق = أنظر عب الله بن عثمان .

ابن البيلماني = أنظر عبد الرحمن بن البيلماني .

الترمذي = أنظر محمد بن عيسي .

أبو الثور = أنظر ابراهيم بن خالد .

الجوهري : أنظر اسماعيل بن حمد .

أبو حاتم : أنظر محمد بن ادريس الحنظلي الرازي (ابن حبان) .

حماد بن زيد الجهضمي (٤٦ / ب) .

أبو حنيفة : أنظر النعمان بن ثابت .

الخدري : أنظر سعد بن مالك .

الخلفاء الراشدون (١٤٢ / ب)

الدار قطني : أنظر علي بن عمر .

الزهري : أنظر محمد بن مسلم .

زيد بن أبي عياش (١٢٨ / ب) .

زيد بن ثابت بن الضحاك (١٢٨ / ب) ١٢٩ / ب .

زينب بنت محمد صلى الله عليه وسلم ٦٣ / ب .

أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك الأنصاري : (١٠٣ / ب) ١٤٠ / آ .

الشافعي : أنظر محمد بن ادريس .

عبد الله بن عباس : (٦٢ / آ) ٦٣ / ب .

عبد الله بن عثمان (أبو بكر الصديق) (٥٠ / آ) (١٤٠ / آ) ١٤٢ / آ هامش .

عبد الله بن قيس : أبو موسى الأشعري : (١٤٠ / آ) .

عبد الله بن عمر : (٤٦ / ب) ١٢٨ / ب ، ١٢٨ / ب .

عبد الرحمن بن البيلماني : (١٢٠ / آ) .

عبد الرحمن بن الجوزي ١ / آ هامش .

عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس . ١٠٣ / ب هامش .

عبيد الله بن موسى : ١٠٣ / ب هامش .

عثمان بن اسحاق بن خرشة : (١٤٠ / آ) هامش .

عثمان بن فان - الخليفة الثالث : (١٤٢ / ب) هامش الخلفاء الراشدون .

العرياض بن سارية السلمي (١٤٢ / آ) هامش .

علي بن ابي طالب - أمير المؤمنين : ٦٢ / ب ، ٦٣ / ب ، ١٠٦ / آ (١١٥ / ب)

١٤٢ / آ هامش .

علي بن الجهم : ١٦٨ .

عمر بن الخطاب : أمير المؤمنين : (٥٠ / آ) ٦٢ / آ ، ١٢٩ / ب ، ١٤٠ / آ ، ١٤٢ / آ ،

١٤٢ / آ ، هامش .

عمرو بن شعيب: (٤٣ / آ - ب) .

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (٤٣ / آ) .

عيسى بن أبان: ٤٠ / ب ، وهامشها .

غياث بن غوث التغلبي = الأخطل .

فاطمة الزهراء بنت محمد صلى الله عليه وسلم: ٦٢ / ب (٦٣ / ب) .

قبيصة بنت أبي ذؤيب بن حلحلة الخزاعي: (١٤٠ / آ) هامش .

ابن أبي ليلي: محمد بن عبد الرحمن . ١٨ / ب وهامشها .

مالك بن أنس: (٤٥ / آ) ٤٦ / آ .

محمد بن ادريس الشافعي: انظر هامش ١٦ / ب .

محمد بن ادريس الحنظلي: (٤٣ / ب) .

محمد بن الحسن: الفقيه (٥٨ / آ) .

محمد بن الحسين: أبو يعلى (٨٧ / آ) .

محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: ٤٣ / ب .

محمد بن عيسى الترمذي: (١٠٦ / آ) .

محمد بن مسلم الزهري: (١٤٠ / آ) هامش .

محمد بن مسلمة بن حريش: (١٤٠ / آ) .

محمد بن يعقوب: أبو العباس الأصم: النيسابوري ١٨ / ب ، وهامشها .

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي: ١٨ / ب ، وهامشها .

محيي الدين أبو محمد: يوسف بن الجوزي .

مروان بن سالم الغافري (٥٨ / آ) .

المغيرة بن شعبة: ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، (١٤٠ / آ) .

مندل العنزي الكوفي: (٤٣ / ب) .

أبو موسى الأشعري: أنار عبد الله بن قيس .

نافع مولى ابن عمر: (٤٦ / ب) .

النبي صلى الله عليه وسلم: ٣٧ / ب ، ٣٩ / آ ، ٤٤ / ب ، ٤٦ / ب ، ٤٨ / ب

٤٩ / آ - ب ، ٥٩ / آ - ب ، ٦٠ / آ - ب ، ٦١ / آ ، ٦٢ / ب ، ٦٣ / آ - ب ، ٦٨ / ب ،

٦٩ / آ - ب ، ٧٠ / آ - ب ، ٧١ / آ ، ٧٢ / آ ، ٩٩ / ب ، ١٠٠ / آ ، ١٠١ / آ ، ١٠٢ / آ ،

١٠٣ / ب ، ١٠٥ / آ ، ١٠٦ / آ - ب ، ١٠٩ / آ - ب ، ١١٠ / آ ، ١١١ / آ ، ١١٢ / آ ،

١١٣ / آ - ب ،

١١٥ / ب ، ١١٧ / آ ، ١١٩ / آ ، ١٢٠ / آ ، ١٣٢ / آ - ب ، ١٤٢ / آ .

النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) (٥٨ / آ) ١٣٢ / ب ، ١٣٤ / ب .

يحيى بن بن عون: (٤٤ / آ) .

يعقوب بن إبراهيم - أبو يوسف . ١٨ / ب ، وهامشها .

أبو يعلى: أنظر محمد بن الحسين .

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم . ١٨ / ب ، وهامشها .

يوسف بن عبد الرحمن بن علي الجوزي: ١ / آ ، هامش .

٧ - فهرس الأقسام

- أئمة النقل: ٤٢ / ب .
 الأئمة: ٤٠ / ب .
 الأئمة الأربعة: ١٦ / ب .
 أرباب اللغة: ١٨ / ب .
 الأشخاص: ٧٧ / آ .
 الأعيان: ٧٧ / آ .
 أهل الاجتهاد: ٦٣ / آ .
 أهل الجدل: ٧٥ / ب ، ١٠٨ / ب .
 أهل الحل والعقد: ٦١ / ب ، ٦٣ / ب .
 أهل الكوفة: ١٤٢ / ب .
 أهل اللغة: ٦٩ / آ .
 أهل المدينة: ١٤٢ / ب .
 ألو الألباب: ١٨ / آ .
 التابعين: ١٤٣ / ب .
 الحنبلي: ١٢ / ب ، ٢٠ / آ ، ٢٩ / آ ، ٣١ / آ ، ٣٥ / ب ، ٤٩ / ب ، ٦٦ / ب ، ٧٩ / ب ، ٨١ / آ ، ٩٢ / آ ،
 الحنفي: ٢٣ / ب ، ٦٦ / ب ، ٩١ / آ ، ٩٢ / آ ، ٩٣ / آ .
 الحنفية: ١٤٢ / ب .
 الخلائق: ٧٧ / ب .
 الذمي: ١١٨ / آ - ب ، ١١٩ / آ .
 ذوو العلم: ١٨ / آ .

ذوي الهيئات: ١٠٤ / ب .

- الراوي: ٤٦ / آ ، ٦٩ / ب ، ١٤٠ / ب .
 الرسول: ٥٧ / ب .
 الرواة: ٦١ / آ .
 الشافعي: ٢٠ / آ ، ٢٩ / آ ،
 الشافعية: ١٤٢ / ب .
 الصحابة: ٤٦ / ب ، ٥٤ / ب ، ٦١ / آ ، ١١٠ / ب ، ١٤٠ / آ ، ١٤٣ / ب .
 العبيد: ١٢ / ب ، ٧٩ / ب ، ١٠٥ / آ .
 العشائر: ٤٦ / ب .
 العظماء: ٦٣ / آ .
 العقلاء: ٧٧ / ب ، ٨٨ / آ ، ٩٠ / آ ، ١٠٣ / آ ،
 العلماء: ٨٦ / ب ، ٩١ / ب ، ١١٩ / ب .
 فرعون: ٦٨ / ب .
 الفقهاء: ٥ / ب ، ١٦ / آ ، ٢٦ / ب ، ٦٧ / آ ، ٨٣ / آ ، ١٠٨ / ب .
 المحدثين: ٢٠ / ب .
 المشركي: ٥٢ / آ .
 النقلة: ٦٣ / آ .
 الوثني: ٥٦ / ب .

٨ - فهرس أسماء الأماكن

- بغداد : هامش ١٤٢ / ب .
 بيت الله الحرام : ١٠٥ / آ ، ١٠٦ / آ .
 جابرة : هامش ١٤٢ / ب .
 طابة العذراء : هامش ١٤٢ / ب .
 طيبة : هامش ١٤٢ / ب .
 عرفة : ٩١ / آ .
 القاصمة : هامش ١٤٢ / ب .
 قبة الإسلام : هامش ١٤٢ / ب .
 الكوفة : ١٤٢ / ب .
 المجبورة : هامش ١٤٢ / ب .
 المحبة : هامش ١٤٢ / ب .
 المدرسة الشريفة المستنصرية : هامش ١٤٣ / ب .
 المدينة المنورة : ١٤٢ / ب .

حرف الباء

- الباب الأول ٢ / آ .
 الباب الثالث ٢ / آ ، ١٧ / ب ، ٣٧ / ب .
 الباب الثاني ٢ / آ ، ٥ / ب ، ٢٦ / ب .
 الباب الخامس ٢ / آ ، ١٣٩ / ب .
 الباب الرابع ٢ / آ ، ٢١ / آ ، ٣٧ / ب ، ٤٩ / ب .
 الباحث : ٣٠ / آ .
 الباقي : ١٣ / آ ، ٣٩ / ب ، ١٣٠ / آ - ب ، ١٣١ / آ ، ١٣٣ / آ - ب .
 الباقيين : ٢١ / ب .
 بحث : ٣٢ / آ .
 بحث الحاكم : ٣٢ / آ .
 البحث العام : ٣٠ / آ .
 البداية : ٣٧ / ب .
 بدلاً : ١١٥ / آ .
 البديل : ١١٤ / ب ، ١١٥ / آ ، ١١٦ / ب .
 البدلية : ١١٦ / ب .
 بذل الطاعة : ٢٩ / آ .
 البر : ١٣ / ب ، ٧٩ / ب ، ٨١ / آ .
 البرص : ١٢١ / آ .
 برهاناً : ٥٩ / آ .
 البضع : ١٣ / ب ، ٧٣ / ب ، ١٢٨ / ب .
 بطلان الوضوء : ٤٦ / آ .
 بعض الجنس : ٣٩ / آ ، ٤٥ / ب ، ٤٧ / ب ، ١٠٧ / آ .
 البقاء : ١٣٣ / ب .
 بكرأ : ١٢٨ / ب .
 البكر : ٨٠ / ب .
 البكارة : ٨١ / آ .
 البلوى : ٤٣ / آ ، ٤٥ / آ ، ٤٦ / آ .
 بناء الفرع : ٢٤ / ب .
 بياضاً : ١٢١ / آ .
 بياناً : ١٤١ / ب .
 البيان : (١٧ / ب) ٣٨ / آ ، ٤٩ / آ ، ٦٧ / آ ، ٧٠ / ب .
 بيان أحكام الأدلة : ١٧ / ب .
 بيان الاعتبار : ٢٧ / ب .
 بيان انتفاء : ٢٩ / ب .
 بيان السبب : ٢٧ / ب .
 بيان الصحة : ٢٠ / ب .

بيان ظهور: ٢٠ / آ.

بيان لازم وجوب الحج: ٢٩ / ب.

بيان الملازمة: ٣٣ / ب، ١٣٨ / ب.

بيان الملزوم: ٢٨ / آ.

بيان معاندة: ١٣٨ / ب.

بيان المناسبة: ٢٧ / آ.

بيان وجود السبب: ٢٧ / ب.

بيان وجود الملزوم: ٢٧ / آ.

البيع: ٢٦ / ب، ٣٤ / آ، ٤١ / ب، ٤٢ / آ.

٤٦ / ب، ٤٨ / آ، ٥٥ / ب، ٧٤ / آ.

١٢٧ / آ، ١٣٦ / ب، ١٣٧ / آ- ب.

البيعان: ٤٥ / آ- ب.

بينة: ١١٤ / ب، ١١٥ / ب،

١١٧ / ب.

بينونة: (٩٦ / ب) ٩٧ / آ،

حرف التاء

التأبيد: ١٢٨ / ب، ١٢٩ / ب

التأثير: ١٣ / ب، ٧٦ / ب، ٩٠ / آ،

٩٤ / آ.

التأثيم: ١٢ / آ.

التأخر: ١٤١ / ب.

تأخير البيان: ٧٠ / ب.

التأريخ: ٢٦ / آ.

التأسي: ٦٠ / آ.

التأفيف: ٩ / آ.

التأفيت: ١٢٨ / ب، ١٨٩ / ب، ١٣٠ / ب،

٩ / آ.

تأكيد العام: ٤٧ / ب.

التأكيد: ٤٧ / آ.

التأويل: ٨ / آ- ب، ١٨ / آ، ٣٨ / آ،

٣٩ / ب، ٤١ / آ، (٤٤ / آ)

٤٤ / ب، ٤٥ / ب، ٤٦ / آ، ٤٨ / ب

٥٦ / ب، ٥٧ / ب.

تالياً: ٣٣ / آ.

التالي: ٣٣ / آ- ب.

تخلف الحكم: ١٥ / ب.

التبعية: ١٢٣ / آ.

تتعاضد: ٣٢ / آ.

تتناصر: ٣٢ / آ.

تثنية الإقامة: (٤٦ / آ).

التجادد: ١٠٤ / ب.

تحت: ٤٧ / آ، ٩٠ / آ.

تحریم: ١٣ / ب.

التحریم: ١١ / ب، ٢٤ / آ، ٣١ / ب،

٥٦ / ب، ٥٧ / ب.

تحریم التأفيف: ٩ / آ.

تحریم الضرب: ٩ / آ.

تحصيلاً للحاصل: ٣٦ / آ.

تحقق المناط: ٢٢ / ب، ٢٦ / ب.

تحقيق المناط: ١٣ / آ (٢٦ / ب)

تخريج المناط: ١٣ / ب، ٢٦ / ب،

١٢٦ / آ.

تخصيص: ٤٠ / ب، ٥٦ / ب، ٣ / آ،

١٤١ / ب.

التخصيص: ١٢ / آ، ٢٠ / آ- ب، ٣٨ / آ،

٤٠ / ب، ٤١ / آ، ٤٨ / آ، ٧٣ / ب،

الخلف: ٨٦ / ب ، ٨٨ / آ ، ٨٩ / آ .	٨٧ / آ ، ٩٠ / آ ، ١١٧ / ب ، ١٤٢ / آ .
التخيير: ١٣٦ / ب .	التساوي: ١٣٤ / آ ، ١٤١ / آ .
تدوين: ٣ / آ .	التسري: ١٢١ / آ .
ترتيب: ٣٧ / ب .	التسلسل: ١٣٣ / ب .
ترجح: ١٩ / آ ، ٥٠ / ب ، ٨٦ / ب ، ١٤٠ / ب ، ١٤٣ / آ - ب .	التسليم: ٩٤ / ب .
ترجيح: ٦٠ / آ ، ٦١ / ب ، ٦٤ / آ ، ٨٥ / آ ، ٩٢ / ب ، ١٢٤ / ب ، ١٣١ / ب ، ١٣٣ / آ ، ١٣٤ / آ .	التسمية: ٥٨ / آ .
الترجيح: ٣٦ / ب ، ٥١ / آ ، ٨٦ / آ ، ٨٩ / آ ، ٩٣ / ب ، ١٢٤ / ب ، ١٤٠ / آ ، ١٤١ / ب ، ١٤٣ / ب .	التسوية: ٢٢ / آ ، ٨٧ / ب ، ١٣١ / ب ، ١٣٤ / آ ، ١٣٥ / ب .
الترجيحات: ٦٤ / آ ، ٨٥ / آ ، ٩٢ / ب ، ٩٣ / ب ، ١٣٩ / آ ، ١٤٠ / ب .	تضاد: ٨٩ / ب .
الترك: ١٠ / ب ، ٦٠ / آ .	التضمنين: ١٢ / آ ، ١٣٠ / ب .
التركيب: ٩٤ / آ .	تعارض الاحتمالات: ٣ / ب .
التركزية: ٣٢ / ب .	التعارض: ١٣٩ / ب .
تزويج: ٢٩ / ب .	التعاند: ٣٤ / ب ، ٣٥ / آ ، ١٢٧ / آ ، ١٣٧ / آ ، ١٣٩ / ب .
تساوي الاحتمالات: ٦٧ / آ .	التعديل: ٣٢ / آ .
تساوي الموجب: ٣٤ / ب .	التعذر: ٤٧ / ب .
تعطل: ٨٠ / ب .	تعذر الإلحاق: ٣٠ / ب .
تعلييل: ٧٦ / آ ، ٨٥ / آ .	التعرض: ٢٢ / ب .
	تعريفاً:
	تعريف: ٤٠ / آ ، ٤٧ / آ .
	تعريف الجنس: ٤٠ / آ .
	تعريف الماهية: ٤٧ / آ .

التعلييل: ٣٠ / ب ، ٦٨ / آ - ب ، ٦٩ / ب .	التعريف: ٤٠ / آ ، ٤٧ / آ .
٧٠ / آ - ب ، ٧٢ / آ ، ٧٧ / آ ، ٧٨ / ب ، ٨١ / آ ، ٨٩ / ب ، ١٠٤ / ب ، ١٠٥ / آ ، ١٢٢ / ب ، ١٢٣ / ب ، ١٢٤ / آ ، ١٢٧ / آ .	التعقيب: ٦٩ / ب ، ٧٠ / آ .
التعمد: ٩٩ / آ .	تقرير: ٢٧ / آ - ب ، ٣٣ / ب ، ٣٤ / ب ، ٣٦ / آ ، ١٢٣ / ب .
التفاريح: ٣ / ب .	تقرير الدليل: ٤ / آ .
تفسير المدعى: ٦٨ / آ .	التقسيم: ٨٠ / ب (٨٣ / آ) ، ٩٤ / آ ، ١٢٩ / آ .
التفسير: ٢٥ / ب ، ٥٩ / ب .	تكليف: (٧٦ / ب)
تقابل الاحتمالات: (٨ / ب)	التمثيل: ٢٧ / آ .
التقاوم: ٨٩ / آ .	التمسك باستصحاب الحال في الإجماع: ٣٥ / ب .
التقدم: ١٤١ / ب .	التمسك في الفروع: ٣٧ / ب .
تقدير: ٧ / آ ، ٩٠ / آ .	تنبيه: ١١ / آ ، ٧٢ / آ .
تقدير الثبوت: ٣٤ / ب .	التنجيس: ٣٦ / آ .
تقدير الجواز: ٣٧ / ب .	التنصيص: (٦٧ / ب) .
تقدير الدليل: ٤ / آ .	تنقيح المناط: ١٣ / آ ، ٢٦ / ب ، ٧١ / آ .
تقدير السلب: ٣٤ / ب .	التهديد: ٧ / آ .
التقدير: ١٢ / آ ، ٣٠ / ب .	التهمة: ١٠٤ / آ .
التقرب: ٥٩ / ب .	النواثر: ٩ / ب ، ٢١ / ب .
	الثوبة: ١٠ / آ - ب ، ١٠٤ / آ .
	توقيف: ٥ / ب ، ٢١ / ب .
	التيمم: ٨٧ / ب ، ٩٢ / آ ، ١١٥ / آ .

حرف الثاء

- ثابت: ٢٤/آ- ب، ٢٩/ب، ٣٤/ب، ثلاثة: ٥/ب .
 ٣٥/ب . ثمانية: ٣٧/ب .
 ثابتة: ٣٢/آ . الثمانية: ٣٨/ب، ٤٢/ب .
 الثابت بالنص: ١٤٢/ب . ثم: ٣٣/آ- ب، ٣٤/آ، ٩٥/ب ،
 الثالثة: ٤٥/آ . ٩٨/ب، ١٠٨/آ، ١٢٢/ب .
 الثاني: ٣/ب . الثواب: ١٠/آ .
 ثبوت: ٩٠/آ، ١٣٧/ب . ثيباً: ١٢٨/ب .
 ثبوت التنجيس: ٣٥/ب . الثيب: ٣٥/آ، ٨١/آ، ١٢٨/آ .
 ثبوت حكم الأصل: ٣٦/آ . ثبوت الحكم: ١١/ب، ١٥/ب ،
 ٢٧/ب . ثبوت حكمه: ٢٢/ب .
 ثبوت الظهور: ٢٠/ب . ثبوت اللزوم: ٢٨/ب .
 ثبوت المعلول: ٣٥/آ . ثبوت الملك: ٣٩/ب .
 الثبوت: ٢٥/ب، ٢٨/ب، ٣٤/ب ، ٩٠/آ، ١٣٥/ب، ١٣٩/آ- ب ،
 الثقة: ٤٤/ب .

حرف الجيم

- الجارية: ٣٥/آ . الجزية: ١٢/ب .
 جامع: ٢٢/ب . الجص: ٧٩/ب .
 الجاني: ٩٧/ب . الجلي: ٤٣/آ، ٤٥/ب .
 جحد: (٤٩/ب) ٦٢/ب ، جماعة: ٩/ب، ٩٦/آ .
 جحوده: (١١٧/آ) . الجماعة: ٧٥/آ، ٩٧/ب .
 جدلاً: ٥/آ، ٤٦/آ . الجماهير: ٩١/ب .
 جدل: ٢/ب . الجمع: ٣٩/آ، ٤١/آ، ٩٧/ب ،
 الجدول (علم الجدول): ٢/آ- ب . آ/٩٨ .
 الجدول: ٣/ب، ٧٥/ب، ١٠٨/ب ، الجمع بين المصلحتين: ٤/ب .
 ١٤٣/ب . جملة الجنس: ٤٧/آ .
 الجدلية (الأسئلة الجدلية): ٤/آ . الجموع: ٤٠/آ .
 الجدلية (المراسم الجدلية): ٢/ب . الجناية: ٨٧/آ .
 الجذام: ١٢١/ب . الجناية: ٢٧/ب، ٩٦/آ، ٩٧/ب .
 الجرح المطلق: ٤٤/آ . جنس: ٥/ب، ٦/آ، ١٤/آ، ٤٦/ب،
 جزء: ٧/ب ، ٧٦/آ، ١١٨/ب، ١٢٣/ب .
 جزء السبب: ١٥/آ- ب . جنس الأقيسة: ٤٦/ب .
 جزء العلة: ٣١/آ . جنس التخفيف: ١٤/آ .
 الجزئي: (٧٨/ب) . جنس الحكم: ١٣/ب، ١٤/آ، ٧٥/ب ،
 الجزاء: ٦٩/آ . آ/٧٦ .
 جنس النصاب: ٣٣/ب . جنس العلة: ١٣/ب .

- جنس النصوص: ٤٦ / ب .
- جنس الوصف: ٧٦ / آ .
- جنس الولاية: ١٣ / ب .
- الجنس: ٦ / آ، ٣٩ / آ، ٤٠ / آ، ٤٥ / ب، ٤٧ / ب، ٧٥ / آ- ب، ١٠٧ / آ .
- الجنسية: ١٢٣ / آ، ١٢٤ / آ .
- الجنون: ١٢١ / آ .
- جهات خصوص: ٦٤ / ب .
- جهات عموم: ٦٤ / ب .
- جواب الاعتراضات: ٢٢ / آ .
- جواب المطالبة: ٦٦ / آ، ٧٩ / ب .
- الجواب: ٤ / ب، ١٦ / ب، ١٧ / آ، ٣٧ / ب، ٨١ / ب، ٩٤ / ب .
- جواز: ٣٧ / ب، ٤٨ / آ .
- جواز التمسك: ٦ / آ، ٢٠ / آ .
- جواز الغرض: ١٧ / ب .
- جواز المطالبة: ٢٠ / آ .
- الجوهر: (٨٤ / آ) .
- جواز الرد بعد الوطاء: ٣٥ / آ .

حرف الحاء

- الحائض: ١٤ / آ، ٧٦ / آ .
- الحاجة: ١١٦ / آ، ١١٧ / ب .
- الحاجات: ٧٤ / آ .
- حادثاً: ١٣٠ / ب، ١٣٣ / ب .
- حادثة: ١٠ / آ .
- الحادث: ٧ / ب، ٣٦ / ب، ١٣٠ / ب، ١٣١ / آ .
- حاصل: ٢٦ / آ، ١٣٣ / ب .
- الحاصل: ٣٦ / آ، ١٣٤ / آ .
- الحاضر: ٣١ / ب .
- حاطب ليل: ٢ / ب .
- الحال: ٣٥ / ب، ١٣٤ / آ .
- حالة الانفراد: ٢٧ / ب .
- الحبس: ١٠٩ / آ .
- الحجام: ٧٤ / ب .
- حجة: ١٦ / ب، ٢١ / ب، ٣٨ / آ، ٣٩ / آ، ٤٠ / ب، ٤٣ / ب، ٤٤ / ب، ٥٦ / ب، ٥٩ / آ، ٦١ / ب، ٦٥ / ب، ٦٦ / ب، ٨٣ / ب، ٨٦ / ب، ٩٠ / ب، ٩٣ / آ، ٩٢ / آ .
- الحد: ٥ / ب، ١٠ / آ، ٣١ / آ- ب، ١٠٠ / آ، ١٤٠ / آ، ١٨٤ / آ، ١١٥ / ب، ١١٧ / آ- ب، الحد الأوسط: ١١٩ / ب، الحدث: ٢٥ / ب، ٧٠ / آ، ٨٠ / آ، ٩٢ / آ .
- ١٣٠ / آ، ١٣٦ / آ .
- الحج: ١٩ / آ، ٢٩ / آ، ١٠٥ / آ- ب، ١٠٦ / آ .
- الحجة: ٣٨ / ب، ١٤٤ / آ، ٤٥ / ب، ٤٩ / ب، ٥٣ / ب، ١١١ / آ .
- الحجر: ١٠٩ / ب .
- حد: ٥ / آ، ٨ / ب، ٦٨ / آ .
- حد الأحرار: ١١٥ / ب .
- حد الإنسان: ٥ / ب .
- حد الأمر: ٥١ / ب .
- حد العام: ١٤٠ / آ .
- حد القتل: ١٠٠ / آ .
- حد المطلق: ٤٨ / ب .
- حدود: ٥ / ب، ١٥ / ب، ٦٦ / ب، ١٠١ / ب .

١٠٣/ب، ١٠٤/ب، ١٢٨/آ،	حقوق: ٣٢/آ.
الحدوث: ٥٣/آ، ٧٩/آ، ٨٠/آ	حقيقة: ٧/ب، ٩/آ، ١٠/ب، ١١،
١٣٤/آ.	٢٦/ب، ٣٩/ب.
حديث: ٢١/آ.	الحقيقة: ٥/آ، ٨/آ، ١٠/ب،
الحديث: ٤٦/آ.	١٧/ب، ٤٨/آ، ١٠٩/آ.
حرام: ٣١/ب، ١٤١/ب، ٦٠/ب.	الحقيقتان: ١١/آ.
الحرام: ١٠/ب.	حقيقى: ٥/ب.
حراً معصوماً: ٢٣/ب	حكم: ٩/آ، ١٢/آ، ٢٢/آ، ٢٨/ب،
الحر: ١٢/ب، ٢٣/ب، ٣٤/آ.	٣١/ب، ٣٣/ب، ٧٦/آ-ب،
الحرية: ٣٦/ب، ٣٧/آ.	٩٢/آ، ٩٣/ب، ١١٤/ب،
الحرَج: ١٩/ب، ٢٦/آ،	١٢٣/ب، ١٢٥/آ-ب،
حرف الشرط: ٣٣/آ.	١٣٤/ب، ١٤١/آ، ١٤٢/ب.
الحرية: ١٠٧/ب.	حكم الأصل: ٢٤/ب، ٢٥/آ-ب،
الحس: ٦٨/آ.	٢٦/آ، ٣٠/ب، ١٢٥/ب،
حسباً: ٦٨/آ.	١٤٢/ب.
حشواً: ٢٤/ب، ١٢٥/آ.	حكم الإجماع: ١٣٣/آ.
حصر المدارك ونفيها: ٣٠/آ.	حكم الجمعة: ٧١/ب.
الحصر: ٥٥/آ، ٨١/آ، ١١٠/ب،	حكم الجواز: ٣٧/آ.
١١١/آ.	حكم الدليل: ٢٩/ب.
حصولاً: ١٣٤/آ.	حكم العكس: ١٥/ب.
الحظر: ١٤٠/ب، ١٤٢/آ.	حكم الفرع: ٢٣/آ، ٢٤/ب، ٢٦/آ،
حقائق: ٣/ب.	٩٢/ب.

الحق: ٣٥/آ، ١١٦/ب.	حكم القرينة اللفظية: ١٨/ب.
الحقائق: ٤/آ.	١١٧/آ، ١٢١/ب، ١٢٢/ب، ١٢٣/آ
حكم الله: ١٦/ب، ٩٢/آ.	- ب، ١٢٤/آ-ب، ١٢٥/آ-ب،
حكم مسكوته: ٩/آ.	١٢٦/آ-ب، ١٢٧/ب، ١٣٤/آ،
حكم المعدوم: ٦٦/ب، ٨٥/آ.	١٣٨/آ، ١٣٩/ب،
حكم منطوقة: ٩/آ.	الحكم الأول: ١٠/ب.
حكم النكاح: ٦٤/آ.	الحكم بعلتين: ٨٥/آ.
حكم النهي الشرعي: ٥٨/آ.	الحكم الثابت: ١١/ب.
حكم الوضع: ١٨/ب.	الحكم على الوصف: ٦٩/ب، ٧٠/آ.
حكمة: ١١/ب، ١٤/آ.	الحكم المطلوب: ٣٥/آ.
حكمة التحريم: ١١/ب.	الحكم مع الوصف: ٦٩/ب.
حكمة السبب: ١٥/آ-ب.	الحكم المفتى به: ٣٥/ب.
حكمي: ٤٠/ب.	حكمة التحريم: ١١/ب
الحكم: ٧/آ، ٩/ب، ١٠/ب، ١١،	الحكمة: ١٤/ب، ٢٣/ب، ٩٧/ب.
١٣/آ، ١٣/آ-ب، ١٤/آ-ب،	الحكمين: ٩٣/ب.
١٧/آ-ب، ٢٣/آ، ٢٤/ب،	الحل: ١٢/آ، ٣١/ب، ٤٢/آ،
٢٥/آ، ٢٧/ب، ٢٨/ب،	١٠٠/آ.
٣١/ب، ٣٢/آ-ب، ٣٥/ب،	الحل والعقد: ٦١/ب، ٦٣/ب.
٦٢/آ، ٦٣/ب، ٦٩/ب، ٧٠/آ	الحمل: ٣٢/آ، ١١٨/آ.
- ب، ٧١/آ-ب، ٧٢/آ،	الحوالة: ٤٩/ب.
٨٤/ب، ٨٥/آ، ٨٦/ب، ٨٧/آ	حولاً: ٣٣/ب.
- ب، ٨٨/آ-ب، ٨٩/ب، ٩٠/ب	الحول: ٣٣/ب، ١٢٣/ب، ١٢٥/آ.

آ، ٩١ / آ، ٩٤ / آ- ب، ٩٦ / آ،
حيوان ناطق: ٥ / ب.
الحيوان: ٢٩ / آ، ١٠٠ / ب، ١١٨ /
ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

ب.

حرف الخاء

خاص: ٧ / ب، ٦١ / ب، ١٤١ / آ.

خاصاً: ١٥ / ب، ٩٢ / آ.

خاصاً بالنسبة: ٧ / ب.

خاصان: ١٤١ / آ.

خاصين: ١٤٠ / ب.

الخاص: ٧ / ب، ٤٩ / آ، ١٤١ / آ.

خاصة: ٢٤ / ب.

الخاصة:

الخبث: ٢٥ / ب.

خبر واحد: (٤٢ / ب) ٤٥ / آ.

خبر الواحد: ٩ / ب، ٤٦ / آ- ب.

الخبر: ٩ / ب، ٤٤ / ب، ٤٣ / آ،

٥٦ / آ، ١٣٥ / آ.

الخبر المتواتر: ٩ / ب.

الخبر المستفيض: ٩ / ب.

الخبر المناقض: ٤٣ / آ.

خصمه: ١٧ / ب، ٩١ / آ.

١١٧ / آ.

الخصم: ١٨ / ب، ١٩ / ب، ٢٤ / ب،

٣١ / ب، ٩١ / آ، ١١٤ / ب،

١٨ / آ.

١٨ / آ.

١١٥ / آ ، ١٢٦ / آ - ب .

الخلل : ١٢٦ / آ .

الخلوة : ٧٤ / آ .

الخمر : ١٣ / ب ، ٧٤ / آ ، ٧٩ / ب ،

٨٠ / آ .

خمس : ٩٥ / آ .

خمس : ٣٤ / آ - ب ، ٤٢ / ب ، ٤٥ / آ ،

٧٣ / ب ، ٩٤ / ب ، ٩٥ / آ .

خمس عشر نظاماً : ٩٤ / ب - ٩٥ / آ .

خيار الشرط : ٣٤ / آ - ب ، ٧٤ / ب ،

١٣٧ / ب .

خيار العيب : ٧٤ / ب ، ١٢٧ / ب .

خيار القبول : ٤٥ / ب .

خيار المجلس : ٤٥ / آ .

الخيار : ٣٤ / آ ، ٤٥ / آ ، ١٣٦ / ب ،

١٣٧ / آ ، ١٣٧ / ب .

دال : ١٨ / آ ، ٢١ / آ .

الدال : ٧ / ب ، ٨ / آ ، ١٨ / آ .

دراية : ١٨ / آ .

دعوى : ٢ / ب .

دعوى الانفكاك : ١٢١ / ب .

الدعوى : ٨١ / ب .

دقيقة : ٧٨ / ب ، ١٢٤ / آ .

الدقيق : ٣٩ / آ .

دليلاً : ٤ / ب ، ١٦ / ب ، ٢٠ / آ - ب ،

٢٣ / ب ، ٢٦ / آ ، ٢٧ / آ ، ٤٤ /

ب ، ٦٦ / ب .

دليل : ٢ / ب ، ٤٠ / ب ، ٤١ / آ ،

٤٤ / ب ، ٤٦ / ب ، ٥٤ / آ ، ٥٥ / ب

، ٥٧ / ب ، ٨٤ / آ ، ٨٥ / آ - ب ،

٨٩ / آ ، ٩٣ / آ ، ١٠٠ / آ ،

١٢٤ / ب ، ١٤٢ / ب .

دليل الإباحة : ١٤١ / ب ، ١٠٠ / آ

دليل الإجماع : ٥٧ / ب .

دليل الاستشهاد : ٥٧ / ب .

دليل اشتراط : ٢٩ / آ .

دليل الانتقاء : ٢٩ / ب ، ٣٠ / ب .

دليل التأويل : ٣٩ / ب ، ٤١ / آ ، ٤٤ /

دليل الحظر : ١٤١ / ب .

دليل حكمة الأصل : ٢٦ / آ .

دليل الحل : ١٠٠ / آ .

دليل صارف : ١١ / آ .

دليل عقلي : ٦٨ / آ .

دليل العلة : ٨٨ / آ .

دليل العلية : ٨٨ / ب ، ٨٩ / آ .

دليل العموم : ٢٠ / ب .

دليل مخالفة : ٦٣ / ب .

دليل الملازمة : ١٣٩ / آ .

المناسبتين : ٨٩ / آ .

دلالة : ٨ / آ ، ١٥ / ب ، ١٨ / آ - ب ،

٢٠ / ب ، ٢١ / آ ، ٢٥ / آ ، ٤١ / آ ،

٦٧ / آ ، ٩٩ / آ .

دلالة الالتزام : ٦ / ب .

٩١ / ب ، ٩٣ / آ ، ١٠٠ / آ ، ١٠٧ / ب ،

١٠٨ / ب ، ١١٤ / ب ، ١١٦ / آ - ب ،

١١٩ / آ - ب ، ١٢٩ / ب ، ١٣٢ / ب ،

١٣٣ / آ ، ١٣٤ / ب ، ١٣٥ / آ ،

حرف الدال

٤٥، ب / ٥١، ب .	١٣٨ / آ - ب ، ١٣٩ / آ - ب ،
دليل امتناع : ٨٨ / ب ، ٨٩ / آ .	١٤٠ / آ ، ١٤١ / ب .
دلالة التخلف : ٨٩ / آ .	الدليل الشرعي : ١١ / ب ، ١٠٨ / ب .
دلالة التضمنين : ٦ / ب ، ١١٩ / ب .	الدليل الظاهر : ١٣٤ / ب ، ١٣٥ / آ .
دلالة دليل التأويل : ٤١ / آ .	الدليل القياسي : ٢٤ / آ .
دلالة ذهنية : ٧ / آ .	الدليل المخصص : ٤١ / آ .
دلالة السكوت : ٦٢ / آ .	الدليل المعارض : ٩٣ / آ .
دلالة لفظية : ٦ / ب .	الدليل الملقب بالنافي : ٢٩ / ب .
دلالة اللفظ : ٦ / ب .	دنياوية : ٧٤ / آ .
دلالة المتوهم : ٦٧ / آ .	الدور : ٨٤ / آ ، ٨٨ / ب ، ٨٩ / ب .
دلالة المطابقة : ٦ / ب ، ١١٩ / ب .	الدوران : ١٥ / ب ، ٦٨ / آ ، ٧٩ / آ ، ٨٠ / آ .
دلالة المقارنة : ٨٤ / آ .	٨٣ / آ - ب ، ١١١ / آ .
دلالة النهي : ٥٧ / ب .	الديه ٩٧ / ب ، ٩٩ / ب .
دلالتة : ٥٧ / ب ، ٦٦ / ب .	الدين : ٤٣ / ب ، ٧٣ / ب ، ٧٩ / آ ،
دلالتة في نوعه : ٥٦ / آ ، ٦٦ / ب .	٨٢ / آ ، ١٠٩ / ب .
الدلالة : ٦٨ / آ ، ٨٧ / ب ، ٩٢ / ب .	دينار : ٧٣ / آ .
الدلالة : بالوضع : ٦ / ب .	
الدلالة على العلة : ٢٤ / آ .	
دلالات الألفاظ : ٦ / ب ، ٦٩ / آ .	
الدليل : ٢ / ب ، ٤ / آ ، ٧ / آ ، ١٢ / آ ،	

ب / ٨١١ : ليقل

ب / ٨١٢ : ليقل

ب / ٨١٣ : ليقل

ب / ٨١٤ : ليقل

ب / ٨١٥ : ليقل

ب / ٨١٦ : ليقل

ب / ٨١٧ : ليقل

ب / ٨١٨ : ليقل

ب / ٨١٩ : ليقل

ب / ٨٢٠ : ليقل

ب / ٨٢١ : ليقل

ب / ٨٢٢ : ليقل

ب / ٨٢٣ : ليقل

ب / ٨٢٤ : ليقل

ب / ٨٢٥ : ليقل

ب / ٨٢٦ : ليقل

ب / ٨٢٧ : ليقل

ب / ٨٢٨ : ليقل

ب / ٨٢٩ : ليقل

ب / ٨٣٠ : ليقل

ذاتياً: ۱۱۸ / ب .

الذات : ١٣٣ / آ - ب .

الذاتي :

ذبيحة الناسي: ٥٧ / آ.

ذبيحة الوثني : ٥٦ / ب .

الزكاة : ٩٩ / آ ، ١٠٠ / ب .

ذکر اللہ: ۵۷ / آ.

الذكورية: ١٢ / آ.

ذکیتیم : ۵۷ / آ .

ذکیناھ : ۵۷ / آ .

الذمة : ١٠٤ / ب .

لذمی : ۲۳ / ب ، ۳۲ / آ - ب ،

. I / 118

الذمم :

لذهن القادح : ٤ / آ .

لذھول: ٤٢ / ب .

وَوَالْعِلْمِ: ١٨ / آ.

بوی الهیات : ۱۰۴ / ب .

حرف الذال

حرف الراء

الرأي الحق: ١٩/ب .	الرجحان: ٣٦/ب، ٧٨/ب، ٧٩/آ .
الرائحة الفائحة: ٨٠/آ .	رحمة: ١٠/آ .
الرابطة: ٢٨/ب، ٩٧/ب .	رخصة: ١١/ب، ١٢/آ .
الرابعة: ٤٩/ب .	الرخصة: ١١/ب .
راجح: ١١/ب، ٣٦/ب .	الرد بعد الوطاء: ٣٥/ب .
راجح الوجود: ٣٦/ب .	الرد بالعيب: ٣٥/ب .
راجحاً ٣٦/ب، ٧٧/آ .	الرد بالوطء: ٣٥/آ-ب .
راجحة: ٤١/آ .	الرد في الفصلين: ٣٥/ب .
الراجح: ٨/ب، ٣٦/ب، ٧٨/آ .	ردعاً: ٢٧/ب .
الراحلة: ١٠٥/ب .	رسمي: ٥/ب .
راوي: ٩/ب .	الرسمي: ٦/ب .
الراوي: ٤٢/ب، ٤٤/ب، ٤٦/ب، ٦٩/ب، ١٤٠/ب .	الرسول: ١٨/آ .
الراوي متروك: ٤٤/آ .	الرضاعة: ١١٤/آ .
الراوي مجهول: ٤٢/ب .	رعونات: ١٣٤/ب .
الراوي: ١١/آ، ١٢/ب، ٤٢/ب .	رفع المانع الشرعي: ١٨/ب .
ربا الفضل: ٧٩/ب .	الرفع: ١٠/ب .
الربا: ٧٥/آ، ٧٩/ب، ٨١/آ .	رق: ١٢/ب .
رتبة: ٣٧/ب، ٧٨/ب، ١٤٠/آ .	الرق: ١٠٧/ب، ١٠٩/آ، ١١٧/ب .
الرجال: ١٠٨/ب .	رقبة: ٤٨/ب، ٤٩/آ .
رجحاً: ١٠٠/ب .	
رجحان: ٤١/آ، ٦٦/ب، ٧٨/ب، ١٣١/آ .	

رقيقاً: ١٣٨/ب .

الركن الأول: ٣٣/آ .

ركعتين: ١٤/آ .

رمضان: ٧٠/آ .

الرهن: ٩٣/آ .

رؤية الهلال: ٩/آ .

روايته: ١٢/ب .

رواية: ٤٣/آ، ٦٠/ب .

الرواة: ٦١/آ، ٦٣/آ .

الرواية: ١٢/ب، ٤٢/ب، ٤٤/آ، ١٤٠/ب .

روايتان: ٢١/ب .

حرف الزين

ب / ٨٦٢ : لقيش

الزيادة : ١٢٣ / آ .

زائد : ٨ / آ .

الزائد : ١٣١ / ب .

الزاد : ١٠٥ / آ .

الزاني : ٣١ / آ ، ١٠٠ / ب .

الزجر : ٢٧ / ب ، ٣١ / ب .

زكاة الفطر : ٤٤ / آ .

الزكاة : ٣٣ / ب ، ٤٣ / آ - ب ، ٤٤ / آ ،

٤٥ / آ ، ٦٢ / ب ، ٩١ / آ - ب ،

١٢٣ / ب ، ١٢٤ / آ ، ١٢٥ / ب .

زمان النبي صلى الله عليه وسلم : ٣٧ /

ب ، ٤٨ / ب .

الزمان الأول : ١٣١ / آ ، ١٣٣ / آ .

الزمان الثاني : ١٣٣ / آ .

الزمانين : ١٣٣ / ب ، ١٣٤ / آ .

زمن : ٣٩ / آ .

الزمن الثاني :

زنا : ٨٥ / آ .

الزنا : ٨٥ / آ ، ١٠٨ / ب .

الزوال : ٧٩ / آ ، ٨٠ / آ .

الزوجة : ١٠٧ / ب .

الزوجية : ٦٢ / ب .

زيادة ظهور : ٢٠ / ب .

حرف السين

ب / ٢٣١ : ب / ١٣١ : ب / ٥٣١

السائل : ١٦ / ب ، ١٧ / آ .

السابر : ٣٠ / آ .

السارق : ٦٩ / ب ، ٧٨ / ب ، ١١٩ / آ .

السارقة : ٦٩ / ب .

سبب : ٥ / آ ، ٢٣ / آ ، ٢٧ / ب ، ٢٨ / آ -

ب ، ٢٩ / ب ، ٣٧ / ب ، ٣٩ / آ ،

٤٨ / ب ، ٩١ / ب ، ٩٥ / آ ، ١٢٧ /

آ ، ١٤٢ / آ .

سبب انتفاء الحكم : ١٥ / آ .

سبب تخلف الحكم : ٢٣ / آ .

سبب الملك : ١٣٧ / آ ، ١٢٧ / آ .

سبباً : ١٠ / آ .

السبب : ١٤ / آ - ب ، ١٥ / آ - ب ، ٢٧ /

آ - ب ، ٢٨ / آ - ب ، ٢٩ / ب ،

٩٥ / آ ، ٩٦ / ب ، ١٣٧ / ب ،

١٤٢ / آ .

السبب المعين : ١٥ / آ .

سببية : ٢٧ / ب .

السببية : ٦٩ / ب .

سبر : ٤٠ / آ .

السبر : ١٢ / ب ، ٣٠ / آ ، ٦٨ / آ ،

٨٠ / ب ، ٨٢ / ب ، ١١١ / آ .

السبعة : ٥٦ / ب .

سبيلاً : ٤١ / آ ، ٦٣ / آ .

السبيل : ٣٨ / ب ، ٣٩ / ب .

السجود : ٥٣ / آ .

سراية العتق : ١٢ / ب .

السرقه : ١٢٠ / آ .

السفاح : ٣٠ / ب ، ١٠٣ / آ ، ١٠٧ /

ب .

السكن : ١٠٧ / ب .

السكوت : ٦٣ / ب .

السكين : ٩٧ / آ .

سلاسة : ٣١ / آ .

السلب : ١١ / ب ، ٣٤ / ب ، ٤٧ / ب .

سلس : ١١١ / ب .

سلطاناً : ١١٩ / ب .

السلطان : ٣٩ / ب .

سلطنة : ٣٩ / ب ، ٤١ / ب .

سلك الاختيار : ٢٧ / آ .

السنة : ١٨ / آ ، ٢٠ / ب ، ٣٧ / ب ، ٤٢ ،

١٨٠ / آ ، ٦٢ / ب ، ٦٨ / آ ، ١٣٢ / ب ،

١٤٠/ب، ١٤١/ب، ١٤٢/آ- ب .

سند: ٩/ب، ٤٣/آ، ٦٢/ب .

السند: ٢٠/آ، ٤٢/آ، ٤٣/آ- ب ،

٤٥/آ، ١٤٠/ب .

سهو: ٦٩/ب .

سؤال: ٧/آ .

سؤال التأويل: ٤٤/ب .

سؤال التركيب: ٩٤/آ .

سؤال التقسيم: ٩٤/آ .

سؤال الفرق: ١٣٢/ب، ١٣٤/آ .

سؤال المطالبة: ٩٤/آ .

سؤال المنع: ٩٤/آ .

السؤال: ١٧/آ، ٤٠/ب، ٤٣/آ .

السؤالان: ٤٣/آ .

السويق: ٣٩/آ .

سيال: ١١١/ب .

السيد: ٥٣/آ، ٥٥/آ، ٩٨/ب .

سيده: ١١٧/ب .

حرف الشين

الشارع: ١٣/آ- ب .

شاهد: ١٠١/ب .

شاهد عدل: ٢٩/آ- ب .

الشاهد: ١٠٢/آ .

شاهدي: ١٠٣/ب .

الشاهدين: ١٠١/ب .

الشبه (قياس الشبه): ٢٦/ب .

شبهة: ٣/آ، ٩٨/ب، ٩٩/ب ،

١٠٠/آ، ١١٣/آ .

شبهة الحل: ١٠٠/آ .

الشبهة: ٢٨/آ، ٦٧/آ، ٩٩/ب ،

١٠٠/آ، ١٠١/آ، ١١٢/ب ،

١١٤/آ، ١٦٣/آ .

الشبهات: ٦٦/ب، ٩٩/ب، ١٠١/ب

١١٣/آ .

شجرة النسب: ١٠٩/ب .

الشدة المطرية: ٧٩/ب .

شدوذ: ١٤٠/آ .

الشراء: ٣٤/آ، ٤٢/آ .

الشرائط: ٣/ب، ٢٢/ب، ٤٥/آ .

شرط: ١٩/ب، ٤٢/ب، ٦٩/ب ،

٩٠/ب، ٩١/ب، ١٢٧/ب ،

١٣٦/آ .

شرط الخيار: ٣٤/آ- ب، ١٣٧/آ .

٧٠/آ، ١٣٧/ب .

شرطه: ٢٠/ب .

شرطاً: ١٠/آ، ٢٤/آ، ٢٥/آ، ٧٠/

آ .

شرطية (مقدمة شرطية): ٣٣/آ .

الشرط: ١٥/آ- ب، ٢٥/ب، ٢٨/ب،

٢٩/آ- ب، ٣٢/آ- ب، ٦٩/آ،

٧٤/ب، ١٢٧/آ، ١٣٨/ب .

الشرطي المتصل: ٣٢/ب، ٣٣/ب ،

١٢٠/ب، ١٢٢/ب .

الشرطي المنفصل: ٣٤/آ، ١٣٦/ب .

شروط: ٢٢/ب .

شروطه: ٢٤/آ .

الشروط: ٢٢/ب، ٧٠/آ، ١٢٨/آ ،

١٣٦/آ، ١٣٨/ب .

شرع القصاص: ٧٣/ب .

شرعاً: ١٠/ب، ١١٤/آ، ١٣٨/آ .

شرعى: ٦٨/آ .

الشرعي: ١٨/ب، ٦٦/آ، ١١٤/آ .

حرف الصاد

الصبى : ٤٤ / آ ، ١٠٤ / آ .	الصغرى : ١١٨ / ب .
الصبان : ١٠٥ / آ .	الصغير : ٧٥ / ب .
الصحابة : ٤٠ / آ ، ٤٦ / ب ، ٥٤ / ب ،	الصغيرة : ٧٥ / ب .
٥٩ / آ ، ١١٠ / ب ، ١٤٠ / آ ،	صفة : ١٢ / آ .
١٤٣ / ب .	صفة التقادم : ٨٩ / آ .
الصحابي : ٢١ / ب ، ٥٨ / ب ، ٥٩ / آ ،	الصفة : ١٢١ / ب .
٦٢ / آ ، ١١١ / آ .	الصلاة : ٦ / ب ، ١١ / آ ، ١٤ / آ ،
الصباح : ٤٦ / آ .	٢٨ / ب ، ٤٦ / آ ، ٦٢ / ب ، ٧٠ / آ ،
صحة الاستدلال : ١٩ / ب .	٧٦ / آ ، ٧٩ / آ ، ٩٢ / آ .
صحة البيع : ٢٦ / ب .	صلب المال : ١٢٣ / ب .
صحة التعليل : ١٢٣ / ب .	الصنجة : ٦٥ / ب .
صحة الصلاة : ٢٨ / ب .	صور : ٣٩ / آ ، ٨٤ / آ .
صحة تعليل الحكم بعلتين : ٨٥ / آ .	الصور : ١٧ / ب ، ٤٢ / ب ، ٨٣ / آ - ب ،
صحة النكاح : ٢٦ / ب .	٨٤ / آ ، ١٢٨ / ب .
الصحة : ٢٠ / ب ، ٢٤ / آ ، ٢٦ / ب ،	صورة : ١١ / آ ، ٨٤ / آ ، ٨٩ / ب ،
٢٩ / آ ، ٦٣ / ب .	١٢٥ / آ ، ١٢٨ / ب ، ١٤٣ / ب .
الصحيح : ١٢٤ / آ .	صورة لفاء : ١٥ / ب .
الصحيحين : ١١٢ / آ .	صورة انتفاء العلة : ٣٤ / ب ، ٣٥ / آ .
صرف : ٨ / ب ، ١١ / آ ، ٣٣ / ب .	صورة التخصيص : ٢٠ / آ - ب .
صريح : ٦٣ / آ ، ٦٩ / آ ، ٩٢ / ب .	صورتين : ١٤٣ / ب .
الصغر : ٧٥ / ب ، ٨١ / آ .	الصورة : ٣٥ / آ ، ٨٣ / ب ، ١٢١ / ب ،

١٠٤ / آ ، ١١٥ / آ .

شرعياً : ٦٨ / آ .

الشهرة : ٦٣ / آ .

الشرع : ٣ / ب ، ١٠ / ب ، ١١ / آ ،

شهود : ١١٧ / آ .

٤٣ / آ ، ٧٢ / آ ، ٧٧ / ب ، ٨٩ / آ ،

الشهود : ٣٢ / آ ، ١٠٢ / آ ، ١٠٣ / آ -

١٠٠ / ب ، ١٠٣ / ب ، ١٢٣ / ب ،

ب ، ١٠٤ / ب ، ١١٥ / آ ، ١١٧ / آ .

١٣٤ / ب .

شيء : ٨ / ب .

الشرعية : ١١ / آ ، ٧٢ / ب ، ٩٣ / آ .

شيئاً : ٨ / آ - ب ، ٣٦ / آ ، ١١٤ / ب .

الشركة : ٧٤ / آ .

شئتين : ٧ / ب .

الشرعية : ١ / ب .

الشيء : ٧ / ب ، ١١٢ / ب .

شعهم : ٦٣ / آ .

الشيء الفلاني : ٣٥ / آ .

شفاعة : ١٠ / آ - ب .

الشفقة : ١٠٨ / آ ، ١٠٩ / ب .

شك : ١٣٦ / ب ، ١٣٧ / ب .

الشكل الأول من الحمل : ٣٢ / آ .

الشكل القياسي : ٦٤ / ب .

الشمول : ٣٩ / آ .

شهادة : ١٠٢ / آ - ب ، ١٠٤ / آ - ب ،

شهادة الحس : ٦٨ / آ .

شهادة العبيد : ١٢ / ب .

شهادة عدلين : ١٠٥ / آ .

شهادة القرائن : ٨٩ / آ .

شهادته : ١٢ / ب ، ١٠٢ / ب ، ١٠٤ /

آ .

الشهادة : ١٠١ / ب ، ١٠٢ / آ - ب ،

١٢٨ / ب .

الصورتين : ٣٤ / ب .

الصوم : ٩ / آ ، ٧٦ / ب ، ٧٩ / آ ،

٩١ / آ .

صيغة : ٧ / آ ، ٢١ / آ ، ٥٨ / ب ،

٥٩ / آ .

صيغة أفع : ٧ / آ .

صيغة الراوي : ٥٨ / ب .

صيغة الجزاء : ٦٩ / آ .

الصيغ : ٤٩ / ب .

الصيغة : ٤٩ / آ ، ٥٠ / ب .

حرف الضاد

الضد : ٨٩ / ب ، ٩٠ / آ .

الضد الطارئ : ٨٩ / ب .

الضدين : ٨٩ / ب .

ضراعة : ٧ / آ .

الضرر : ٩٦ / آ ، ١٢٢ / آ .

الضرورات : ٧٣ / ب ، ٧٤ / آ - ب .

ضرورة : ١٧ / ب ، ١٩ / آ ، ٢٢ / ب ،

٢٨ / آ ، ٩٣ / ب ، ٩٧ / آ ،

١٢١ / ب .

الضرورة : ١٣١ / آ ، ١٣٤ / آ .

ضروري : ٧٦ / ب .

الضروريات : ٦٢ / ب .

ضعف الآحاد : ٩ / ب .

ضعف الحديث : ٤٦ / آ .

ضعفه : ٤٣ / آ ، ٤٥ / آ .

ضم المستفاد : ١٢٣ / ب .

الضمان : ١٣٠ / آ .

الضمير : ٣٤ / آ .

ضميمة : ١٥ / آ ، ١١٥ / آ .

حرف الطاء

طاهر: ١١١ / آ، ١٣٥ / ب .	طهارة: ٩٢ / آ .
الطبائع السليمة: ١٣١ / ب .	طهارة الحدث: ٢٥ / ب .
الطبع: ٣١ / آ .	طهارة الخبث: ٢٥ / ب .
الطرد: ٦٨ / آ .	الطهارة: ٢٨ / ب .
الطرد والعكس: ١٥ / ب، ٧٩ / آ .	١١١ / آ .
الطردية: ١٤٣ / آ .	طهور: ١٨ / ب، ١١١ / آ .
طرف الانتفاء: ٢٨ / ب .	طهوريته: ٣٥ / ب .
طرف الوجود والعدم: ١٣١ / ب .	طول الحرة: ٣٦ / ب، ١٣٥ / آ .
طرفي الممكن: ١٣ / ب .	
طرفيه: ٣٦ / ب .	
طرق: ٤٦ / آ .	
طريق: ١٢ / ب .	
طريقة: ٥ / آ .	
طريقة السبر: ٨٢ / ب .	
الطعم: ١٧٥ / آ .	
الطعن في الراوي: ٤٢ / ب، ٤٣ / ب .	
الطعن في الشهود: ١١٥ / ب .	
الطعن في الطريق: ٦١ / ب .	
الطعن في نقلة المخالفة: ٦٣ / آ .	
طلاق: ٩٢ / ب .	

حرف الظاء

ظاهر: ١٠ / آ، ١٩ / ب، ٢٠ / آ- ب .	الظهر: ١٤ / آ .
٢٤ / آ، ٣٤ / ب، ٥٠ / ب، ٥٦ / آ	ظهور: ٢٠ / ب، ٣٨ / آ .
١٣٤ / ب .	ظهور أحد الاحتمالين: ١٩ / آ .
ظاهراً: ١٨ / ب، ١٩ / ب، ٣٩ / ب .	ظهوره: ٢٠ / آ، ٥٠ / ب .
٦٠ / ب، ٦٩ / ب .	الظهور: ١٨ / ب، ١٩ / ب، ٢٠ / ب .
الظاهر: ٨ / ب، ٢١ / ب، ٢٤ / ب .	٥٧ / ب .
٣٧ / ب، ٣٨ / ب، ٤٤ / ب .	الظواهر: ٣٧ / ب، ٦٢ / ب، ٦٧ / آ .
٥٧ / ب، ١٣٤ / ب .	١٤٣ / آ .
ظاهرة: ٢٢ / ب، ١٣٤ / ب .	
ظن: ٧ / آ، ٨ / ب، ٩ / ب، ٤٣ / ب .	
٤٥ / ب، ١٣٣ / آ، ١٣٤ / آ .	
ظن العموم: ٢٠ / آ .	
ظناً: ٩ / ب، ٨٠ / آ- ب، ٨١ / ب .	
الظن: ٨ / ب، ٩ / ب، ٣٦ / آ، ٤٣ / ب .	
ب، ٤٦ / ب، ٦٣ / آ، ٧٩ / ب .	
٨٠ / ب، ١٣٤ / آ، ١٤١ / ب .	
١٤٣ / ب .	
الظنون: ١٨ / آ .	
ظني: ١٨ / آ .	
الظني: ١٨ / آ- ب، ٤٢ / آ، ٦٢ / ب .	
الظنيات: ٨٢ / آ، ١٤٠ / آ .	

علة بالمناسبة: ٧٢ / ب .
 علة الحكم: ٢٣ / ب .
 علة الضم:
 علتين: ٨٠ / ب ، ٨٥ / آ .
 العلة: ١٢ / ب ، ١٣ / آ ، ١٤ / آ ، ١٥ / ب ، ٢٢ / ب ، ٢٣ / آ ، ٢٤ / آ ، ٣١ / آ ، ٣٥ / آ ، ٦٥ / آ ، ٦٧ / ب ، ٦٨ / آ ، ٧٠ / آ ، ٧١ / ب ، ٧٣ / آ ، ٨٠ / آ ، ٨٦ / ب ، ٨٧ / آ ، ٨٨ / آ ، ٨٩ / ب ، ٩٠ / آ ، ٩٤ / آ ، ١١٠ / ب ، ١١٦ / ب ، ١١٩ / ب ، ١٤٢ / ب ، ١٤٣ / آ .
 العلة الشرعية: ١٤٣ / آ .
 العلة العقلية: ١٤٣ / آ .
 العلة المثبتة: ١١٦ / ب .
 العلة المجمع عليها: ١٤٣ / آ .
 العلة المخصصة: ٩٠ / ب .
 العلة المطردة: ١٤٣ / آ .
 العلة المطردة المنعكسة: ٢٣ / آ .
 العلة المنعكسة: ١٤٣ / آ .
 العلة المنقوضة: ٢٣ / آ .
 علل: ٢٣ / آ ، ٩٤ / ب .
 العلل الشرعية: ٧٢ / ب .
 العلم: ٢ / آ ، ٣ / ب ، ٩ / ب ، ١٤ / آ ، ٢٢ / ب ، ٢٦ / آ ، ٣٦ / آ ، ١١٦ / آ ، ١٤١ / ب .
 علم الجدل: ٢ / آ .
 علم النظر: ١ / ب .
 علماء العصر: ٢٣ / آ .
 العلماء: ٣ / ب ، ٥٨ / آ ، ٦٥ / ب ، ٨٦ / ب ، ٩١ / ب ، ١١٩ / ب ، ١٤٣ / آ .
 العلوم: ٣ / آ .
 عليّة: ٨٤ / آ .
 عليّة الوصف: ٧٠ / ب ، ٨٣ / آ .
 العلية: ٢٤ / آ ، ٨٠ / آ ، ٨٩ / آ .
 عليته: ٧٠ / آ ، ٨٤ / آ ، ١٢٤ / آ .
 العمامة: ٧٧ / ب .
 عمد عدوان: ٨٦ / ب .
 العمد: ٢٧ / ب ، ٧٢ / ب ، ٩٨ / ب .
 العمد العدوان: ٧٢ / ب .
 العمدية: ٩٩ / آ ، ١٠٠ / ب .
 العمرة: ١٩ / آ .
 العمل: ٣٦ / آ ، ٤٦ / ب .
 عموم اقتضاء النص الوارد: ٦٠ / ب .
 عموم اللفظ: ١٢ / آ .
 عموم المفعول: ٥٣ / آ .

عمومه: ٢٠ / آ ، ٢٣ / ب ، ٣٧ / ب ، عين الولاية: ١٣ / ب .
 العين: ٦ / آ .
 العيوب الخمسة: ٣٣ / آ ، ١٢٠ / ب ، عمومها: ٣٩ / آ .
 العموم: ٧ / ب ، ٢٠ / آ ، ٣٨ / ب ، ٤٠ / آ ، ٤٥ / ب ، ٤٧ / آ ، ٥٤ / آ ، ٦٤ / ب ، ١٤١ / ب .
 العموميات: ٤٢ / آ ، ٤٩ / آ .
 العنت: ١٩ / ب .
 العنة: ٣٣ / آ ، ١٢٠ / ب ، ١٢١ / آ .
 العنفة: ٢٠ / ب ، ٦٣ / آ .
 العنين: ١٢١ / ب ، ١٢٢ / آ .
 العيب: ٣٥ / آ ، ١٢٢ / ب ، ١٢٨ / آ .
 العيب القديم: ٣٥ / آ .
 عيناً: ٨ / ب ، ٩ / آ .
 عين ٩١ / ب .
 عين التالي: ٣٣ / آ .
 عين الحكم: ١٣ / ب ، ٧٥ / ب .
 عين الشرط التالي: ٢٥ / ب .
 عين العلة: ١٣ / ب .
 عين المراد: ٥٣ / ب .
 عين المقدم: ٣٢ / ب ، ٣٣ / آ ، ١٢٠ / ب .

حرف الغين

- الغائب: ٣١ / ب ، ١١٤ / ب .
 غالباً: ٣٩ / ب .
 غرابة اللفظ: ٨ / ب .
 الغرم: ١٢٠ / آ .
 الغريب: ٦٧ / آ ، ٧٥ / ب .
 الغريم: ٥١ / آ .
 الغضنفر: ٦ / آ .
 غلبة الظن: ٤٦ / ب ، ٦٣ / آ ، ٨٠ / آ .
 غلبة الظنون: ١٨ / آ .
 غير الصريح: ٦٨ / آ .
 الغيم: ٨٤ / آ .

حرف الفاء

- فاء التعقيب: ٦٩ / ب .
 الفاء: ٦٩ / آ .
 فائدة: ١٥ / ب ، ١٩ / ب ، ٤١ / آ ، ٦٩ / آ ، ٨٥ / آ .
 فارقاً: ١٠٧ / آ .
 الفارق: ٣١ / آ - ب ، ٨٥ / ب .
 فاسد الوضع: ٦٦ / آ .
 فاسقاً: ٥٨ / آ .
 فاسق: .
 الفاسق: ١٠٢ / آ - ب ، ٨٥ / ب .
 فاسقين: ٢٨ / ب .
 الفتوى: ١٧ / آ - ب ، ٩١ / ب ، ١١٤ / ب .
 فحوى الخطاب: ٩ / آ .
 فرض: ٦١ / ب .
 الفرض: ١٥ / ب ، ١٧ / آ - ب ، ٢٢ / آ - ب .
 فرع: ٢٢ / آ - ب .
 فرع العلم: ٢٢ / ب .
 فرع المعقولة: ٣٠ / ب .
 الفرع: ١٢ / آ ، ١٣ / آ - ب ، ٢٤ / ب ، ٢٥ / ب ، ٢٦ / آ ، ٨٣ / ب ، ٨٤ / آ - ب ، ٨٦ / ب ، ٨٧ / ب ، ١١١ / آ ، ١٢٣ / آ ، ١٢٥ / ب ، ١٣٧ / آ .
 الفرع الأول: ٢٥ / آ .
 الفرق: ١٥ / آ ، ١٧ / ب ، ٢٠ / آ ، ٢٣ / ب ، ٢٨ / آ ، ٢٩ / ب ، ٦٤ / آ - ب ، ٦٥ / آ ، ٨٤ / آ ، ٨٦ / ب ، ٩٢ / آ ، ٩٥ / ب ، ١١٢ / آ ، ١١٧ / ب ، ١٢٠ / ب ، ١٢١ / ب ، ١٣٢ / ب ، ١٣٤ / آ .
 الفروع: ٨ / ب ، ١٨ / آ - ب ، ٢٠ / ب ، ٢٢ / آ ، ٣٧ / ب ، ٥٥ / ب ، ٨٠ / ب .
 الفروعية: ١٣٩ / ب .
 الفريقين: ٢٤ / آ .
 فساد: ٩٤ / آ .
 فساد الاعتبار: ٦٤ / آ - ب ، ٦٥ / آ .
 فساد الأقسام: ٨١ / ب .
 فساد الدليل: ٢ / ب .
 فساد سائر الأقسام: ٨١ / ب .

حرف القاف

القائد: ٧٢ / آ- ب .	القائد: ٧٢ / آ- ب .
قادر: ٨٢ / آ، ٨٥ / آ، ١٣٣ / ب .	قادر: ٨٢ / آ، ٨٥ / آ، ١٣٣ / ب .
القادحة:	القادحة:
قاصر: ١٠١ / آ .	قاصر: ١٠١ / آ .
القاصرة: ١٤٣ / آ .	القاصرة: ١٤٣ / آ .
قاعدة: ٨٦ / ب، ١٣٨ / ب .	قاعدة: ٨٦ / ب، ١٣٨ / ب .
القبض: ٣٥ / آ- ب، ١٢٨ / آ .	القبض: ٣٥ / آ- ب، ١٢٨ / آ .
قتل: ٨٦ / ب .	قتل: ٨٦ / ب .
قتل الذمي: ٢٣ / ب .	قتل الذمي: ٢٣ / ب .
القتل: ٢٨ / آ، ٧٤ / آ، ٨٥ / آ، ٩٨ / ب	القتل: ٢٨ / آ، ٧٤ / آ، ٨٥ / آ، ٩٨ / ب
٩٩ / آ، ١٠٠ / آ- ب، ١٠١ / آ- ب	٩٩ / آ، ١٠٠ / آ- ب، ١٠١ / آ- ب
ب، ١٢٠ / آ .	ب، ١٢٠ / آ .
القتل ابتداءً: ١٢٠ / آ .	القتل ابتداءً: ١٢٠ / آ .
القتل بمحدد: ١٥ / ب .	القتل بمحدد: ١٥ / ب .
القتل العمد: ٢٨ / آ .	القتل العمد: ٢٨ / آ .
قتيل السوط والعصا: ٢٨ / آ .	قتيل السوط والعصا: ٢٨ / آ .
القتيل: ٢٨ / آ، ١١٩ / ب .	القتيل: ٢٨ / آ، ١١٩ / ب .
القدح: ٦١ / ب، ٦٣ / آ، ٦٤ / آ .	القدح: ٦١ / ب، ٦٣ / آ، ٦٤ / آ .
القدم: ٥٣ / آ، ٧٧ / ب، ٥٣ / آ .	القدم: ٥٣ / آ، ٧٧ / ب، ٥٣ / آ .
القدماء: ٧٣ / ب .	القدماء: ٧٣ / ب .
قديم:	قديم:
القديم: ٧ / ب .	القديم: ٧ / ب .
القرائن: ٢٢ / آ، ٥٠ / ب، ٨٩ / آ، ١٤٣ / ب .	القرائن: ٢٢ / آ، ٥٠ / ب، ٨٩ / آ، ١٤٣ / ب .
القرائن الحالية: ٤٩ / آ .	القرائن الحالية: ٤٩ / آ .
القرائن اللفظية: ٢٠ / ب، ٤٩ / آ .	القرائن اللفظية: ٢٠ / ب، ٤٩ / آ .
القرائن المعنوية: ٢٠ / ب .	القرائن المعنوية: ٢٠ / ب .
القرآن: ٧٨ / ب .	القرآن: ٧٨ / ب .
القرآن: ١٨ / آ .	القرآن: ١٨ / آ .
قرية: ٦٠ / آ .	قرية: ٦٠ / آ .
قرينة: ٧ / آ، ٥٤ / ب، ٦٣ / آ، ٦٧ / ب	قرينة: ٧ / آ، ٥٤ / ب، ٦٣ / آ، ٦٧ / ب
٧٠ / ب، ١٤٢ / ب، ١٤٣ / ب .	٧٠ / ب، ١٤٢ / ب، ١٤٣ / ب .
قرينة حالية: ١٤٣ / ب .	قرينة حالية: ١٤٣ / ب .
قرينة التعذر: ٤٧ / ب .	قرينة التعذر: ٤٧ / ب .
قرينة الحال: ١٠٨ / ب .	قرينة الحال: ١٠٨ / ب .
قرينة السؤال: ٧٠ / ب .	قرينة السؤال: ٧٠ / ب .
قرينة لفظية: ١٤٣ / ب .	قرينة لفظية: ١٤٣ / ب .
قرينة مانعة: ٥٨ / آ .	قرينة مانعة: ٥٨ / آ .
قرينة الوجوب: ٥٤ / آ- ب .	قرينة الوجوب: ٥٤ / آ- ب .
القرينة: ٥٣ / ب، ٥٤ / آ، ١٤٢ / آ- ب	القرينة: ٥٣ / ب، ٥٤ / آ، ١٤٢ / آ- ب
القرينة اللفظية: ١٨ / ب .	القرينة اللفظية: ١٨ / ب .
القرينة المعنوية: ١٨ / ب، ١٩ / ب .	القرينة المعنوية: ١٨ / ب، ١٩ / ب .

فساد الوضع: ٦٤ / آ- ب، ٦٦ / آ، ٩٣ / آ /	فساد الوضع: ٦٤ / آ- ب، ٦٦ / آ، ٩٣ / آ /
الفساد: ٢٤ / آ .	الفساد: ٢٤ / آ .
فسخ: ٣٣ / آ، ١٢٠ / آ- ب، ١٢١ / ب	فسخ: ٣٣ / آ، ١٢٠ / آ- ب، ١٢١ / ب
١٢٧ / آ، ١٢٨ / ب، ١٣٩ / آ .	١٢٧ / آ، ١٢٨ / ب، ١٣٩ / آ .
فسخها: ٤٦ / آ .	فسخها: ٤٦ / آ .
الفسخ: ٣٣ / ب، ١٢٠ / ب، ١٢١ / ب	الفسخ: ٣٣ / ب، ١٢٠ / ب، ١٢١ / ب
١٢٨ / آ، ١٢٩ / ب .	١٢٨ / آ، ١٢٩ / ب .
فسق: ٤٢ / ب، ٥٧ / آ، ٥٨ / آ .	فسق: ٤٢ / ب، ٥٧ / آ، ٥٨ / آ .
الفسقة: ١٠٤ / ب .	الفسقة: ١٠٤ / ب .
فصل: ٩٣ / ب .	فصل: ٩٣ / ب .
الفصلين: ٣٥ / ب، ١٢٨ / آ، ١٢٩ / آ	الفصلين: ٣٥ / ب، ١٢٨ / آ، ١٢٩ / آ
الفضيلة: ٦١ / آ .	الفضيلة: ٦١ / آ .
الفطر: ٤٤ / آ، ٧٧ / ب .	الفطر: ٤٤ / آ، ٧٧ / ب .
الفعل: ١٠ / ب، ٣١ / ب .	الفعل: ١٠ / ب، ٣١ / ب .
الفعل المحرم: ٣١ / ب .	الفعل المحرم: ٣١ / ب .
فعل النبي صلى الله عليه وسلم: ٢١ / آ	فعل النبي صلى الله عليه وسلم: ٢١ / آ
٥٩ / ب، ١١٠ / آ، ١١١ / آ .	٥٩ / ب، ١١٠ / آ، ١١١ / آ .
فعل: ١٨ / ب .	فعل: ١٨ / ب .
فقدان الشرط: ٢٨ / ب .	فقدان الشرط: ٢٨ / ب .
فقه: ٤ / ب، ٥ / آ، ٢١ / آ، ١٣٩ / آ .	فقه: ٤ / ب، ٥ / آ، ٢١ / آ، ١٣٩ / آ .
الفقه (أصول الفقه): ٣ / ب، ٥ / آ .	الفقه (أصول الفقه): ٣ / ب، ٥ / آ .
الفقهاء: ٥ / ب، ٨ / آ، ١٦ / آ، ٢٦ / ب	الفقهاء: ٥ / ب، ٨ / آ، ١٦ / آ، ٢٦ / ب

قسم الاستدلال : ٣٠ / آ .	قضية : ٦٢ / ب .
القسم : ٢١ / آ ، ٦٩ / آ ، ٧٠ / آ - ب ،	القضية : ١١٢ / آ .
٧١ / آ ، ٧٢ / آ ، ٨١ / ب .	قطاع اليد :
القسمين : ٨٠ / آ .	قطاعاً : ٨٠ / ب .
قصاصاً : ١١٨ / ب .	قطعت : ٧٨ / ب .
القصاص : ٢٣ / ب ، ٢٧ / ب ، ٣٢ / آ -	قطعي : ١٨ / آ .
ب ، ٧٢ / ب ، ٧٣ / ب ، ٧٤ / آ -	قطع النظر : ٤٠ / آ ، ١٢٠ / آ .
ب ، ٧٥ / آ ، ٨٦ / ب ، ٩٦ / آ - ب	القطع : ٢٢ / آ ، ٢٧ / ب ، ٩٧ / آ ،
٩٧ / آ - ب ، ٩٨ / آ - ب ، ٩٩ / آ -	١٢٠ / آ .
ب ، ١٠٠ / ب ، ١١٨ / آ ، ١٢٠ /	القطعي : ١٨ / آ ، ٢٠ / ب .
آ .	القطعيات : ٢٢ / آ ، ١٤٠ / آ .
القصر : ٧٧ / ب .	قلب التسوية : ٩٢ / ب .
قصور : ١١٤ / ب .	قلب كل واحد : ٦٢ / ب .
قضاء : ٣٣ / ب ، ٧٦ / آ ، ١٢١ / آ .	قلباً : ٦٥ / آ .
قضاء الأوطار : ٣٣ / ب .	القلب : ١٧ / آ ، ٦٤ / آ ، ٩٢ / آ - ب .
قضاء ركعتين : ٧٦ / آ .	قلتين : ١٣٢ / ب ، ١٣٤ / ب .
قضاء الصلاة : ١٤ / آ .	القلم : ٤٤ / آ - ب ، ٤٥ / آ .
قضاء وطرها : ١٢١ / آ .	القهقهة : ٤٦ / آ .
القضاء : ١٤ / آ ، ٢٤ / آ ، ٢٨ / ب ،	القواطع : ٣٧ / ب .
١١٤ / ب ، ١١٦ / آ .	قواعد : ١ / ب .
القضاء إلزام : ١١٦ / آ .	قواعد الإسلام : ١٨ / آ .
القضاء بالبيئة : ١١٤ / ب .	قواعد الشرع : ٣ / ب .
القضاء على الغائب : ٣١ / ب ، ١١٤ / ب	قواعد المناظرة : ٢ / آ ، ٥ / آ .
القواعد الحملية : ١٣٩ / آ .	قياس المريض على المسافر : ٧٦ / آ .
القوت : ٨١ / آ .	قياس مقطوع الرجل على الأعرج :
قوة التواتر : ٩ / ب .	٢٥ / ب .
قوة الثبوت : ٢٥ / ب .	قياس نقيض الحكم : ٩٢ / آ .
قوة ظن : ١٤٢ / ب .	قياس ولاية النكاح على ولاية المال :
قوة العلة : ٢٥ / ب .	٧٦ / آ .
قوس الاجتهاد : ١١٥ / ب .	القياس : ١٢ / آ - ب ، ١٣ / آ ، ١٨ / آ ،
قوم : ١٩ / ب .	٢١ / ب ، ٢٢ / آ - ب ، ٢٣ / ب ،
القول بالموجب : ٣٨ / آ ، ٣٩ / ب ،	٢٤ / ب ، ٢٥ / ب ، ٢٦ / ب ، ٣٠ / آ
٤١ / ب ، ٤٥ / ب ، ٤٨ / ب ،	٣٧ / آ .
٥٦ / ب ، ٥٧ / ب ، ٦٤ / آ ، ٦٥ / آ	القياس الجلي : ٤٣ / آ ، ٤٥ / آ - ب ،
(٩٠ / آ) (٩١ / آ - ب) ٩٢ / آ .	٤٦ / ب .
قياساً : ١٢ / آ ، ١٢٨ / ب ، ١٤٢ / آ .	القياس على أصل مجهول : ٢٢ / ب .
قياس الإخالة : ١٢ / ب ، ٢٦ / ب .	القياس على الأصل المذكور : ٩٢ / آ .
قياس الدلالة : ١٢ / ب ، ٢٦ / ب .	القياس على الأصل الممنوع .
قياس الشبه : ١٣ / آ ، ٢٦ / ب .	الحكم : ٢٤ / ب ، ٢٥ / آ .
قياس صحة البيع على صحة النكاح :	القياس على الحائض : ٧٦ / آ .
٢٦ / آ - ب .	القياس في معنى الأصل : ١٢ / آ ، ٢٥ / ب
قياس الصغيرة : ٣ / ب .	القياسي : ٢٤ / آ ، ٦٤ / ب .
قياس الصغيرة على الصغيرة : ٧٥ / ب	القياسين : ٧٦ / آ .
قياس طهارة الخبث على طهارة الحدث :	القيامة : ٣٩ / آ .
٢٥ / ب .	قيد : ٨ / آ .
قياس العلة : ١٢ / ب ، ٢٦ / ب .	قيمتها : ١٢٨ / ب .

حرف الكاف

كافر: ٣٢ / آ. ب.	كلاماً: ٥٠ / آ، ٥٢ / آ.
الكافر: ٣٨ / ب، ٤١ / آ، ٥٦ / ب.	كلامان: ١٠١ / ب. ب.
٧٣ / ب، ١٠٢ / آ. ب، ١٠٤ / آ.	كلام: ٥٢ / آ. ب. ب.
الكافرين: ٣٩ / آ.	كلامه: ٩١ / ب. ب.
الكبرى: ١١٨ / ب.	كلامهم: ٦٩ / آ.
كتاب: ٦٣ / آ.	الكلام: ٢ / آ، ٧ / آ، ٩ / ب، ١٠ / ب.
الكتاب: ١٨ / آ، ٣٧ / ب، ٣٨ / ب.	١٩ / ب، ٢١ / آ، ٢٩ / ب.
٥٢ / ب، ٥٤ / آ، ٦٢ / ب، ٦٨ / آ.	٣٢ / ب، ٣٥ / آ، ٣٦ / آ، ٣٧ / آ.
١٣٢ / ب، ١٤٠ / ب، ١٤١ / ب.	٤٠ / ب، ٥٢ / ب، ٦٤ / آ، ٦٩ / آ.
١٤٢ / آ. ب.	٧١ / آ. ب، ١١٤ / آ، ١٣٨ / آ.
الكتابة: ٥٠ / آ.	الكل بالكل: ٧٨ / آ.
الكتابية: ١٠٩ / آ.	الكلي: ٧٨ / ب. ب.
كتب: ٢٠ / ب.	كنه: ٧١ / آ.
كتمان العلم: ١١٤ / آ.	كيفية: ٤ / ب، ١٣٣ / آ. ب.
كراهية: ٧٤ / ب.	الكيل: ٧٩ / ب، ٨١ / آ، ٨٣ / آ.
كسب الحجام: ٧٤ / ب.	
الكفاء: ٧٤ / آ.	
الكفاءة: ٧٤ / ب، ١٠٩ / آ.	
الكفارة: ١٣ / آ، ٩١ / آ.	
الكفر: ١٠٢ / آ.	
كفرها: ١٠٩ / آ.	

حرف اللام

لازم: ٣٤ / ب، ٣٧ / آ.	٥٢ / ب.
لازم الحكم: ١٥ / ب.	اللغات: ٥١ / آ.
لازم العلة: ١٢ / ب، ٢٦ / ب.	اللغوي: ١٠٦ / ب.
لازم وجوب: ٢٩ / آ.	اللغوية: ١١ / آ.
لازماً: ١٠٥ / ب، ١٠٦ / ب، ١١٨ / ب.	لفظاً: ٨ / ب، ٦٨ / ب.
١٣٧ / آ.	لفظ الحيوان: ٦ / آ.
لازمة: ١١٨ / ب.	لفظ العين: ٦ / آ.
اللازم: ٢٨ / آ، ٢٩ / آ. ب، ٨٥ / ب.	لفظ الهبة: ٩٣ / آ.
٨٦ / آ، ١٠٥ / آ، ١٠٦ / آ.	لفظي: ٥ / ب.
اللام: ٤٥ / ب، ٤٧ / آ. ب، ١٠٧ / آ.	اللفظ: ٦ / آ، ٧ / آ، ٨ / ب، ٢٠ / آ، ٣٢ / ب.
لام التعليل: ٦٨ / ب.	ب، ٤٠ / آ، ٥٣ / ب، ٦٦ / آ، ٦٧ / ب.
لام التملك: ١٠٠ / آ.	آ.
لام الجنس: ٤٧ / آ.	اللفظ العام: ٧ / ب.
لحن الخطاب: ٩ / آ.	اللفظ المفرد: ٦ / آ.
لنوم: ٤٨ / آ، ١١٩ / ب.	اللفظي: ٦ / آ.
للزوم: ٢٨ / ب، ٤٥ / آ، ١٢٧ / آ. ب.	لفظية: ٩٤ / آ.
١٣٧ / آ، ١٤٨ / آ.	اللفظي: ٦ / آ.
لسان الآحاد: ٢١ / ب.	لولا: ٤٧ / آ، ٥٤ / ب.
لسان التواتر: ٢١ / ب.	
لغة: ١٠ / ب.	
اللغة: ٣ / آ، ٨ / آ، ١١ / آ، ٥١ / ب.	

حرف الميم

الماء: ٦ / آ / ١٨، ب / ٣٠، ب / ٣١	مباحاً: ٦٠ / آ .
آ / ٣٥، ب / ٩٢ / آ .	المباح: ١٠ / ب، ٥٤ / ب .
المائعات: ٣١ / آ .	المبالغة: ١٨ / ب .
مالاً: ٧٦ / آ .	مبالغات الشعراء: ٥٨ / آ .
المال: ١٩ / آ، ٧٣ / ب، ٨١ / آ، ٩٥ / ب، ٩٨ / آ، ١١٩ / آ، ١٢٩ / آ .	المبنى: ٣٣ / ب .
آ .	المبتدئ: ٢٧ / آ .
المالية: ٣٥ / آ .	المبيح: ١١٣ / آ - ب .
مانع: ٢ / ب، ١٠ / آ، ١٧ / ب، ٣٥ / ب	مبين: ١٨ / آ .
ب / ١٠	المتباينة: ١٦ / ب .
مانعاً: ١٠ / آ .	المتبوع: ١٢٣ / آ .
مانع الحكم: ١٥ / آ - ب .	المترادفة: ٦ / آ .
مانع السبب: ١٥ / آ .	متروك: ٤٣ / ب، ٤٤ / آ .
مانع من الرد قبل القبض: ٣٥ / ب .	متروك التسمية: ٥٦ / ب، ٥٨ / آ، ١٢٢ / ب .
مانعة: ٥٨ / آ .	متساوية: ٨٦ / آ .
المانع: ١٥ / آ، ٩٠ / ب .	المتساويين: ٤٥ / ب، ١٣٤ / آ .
المانع الشرعي: ١٨ / ب .	المتصدي: ١٧ / آ، ٨١ / آ، ٧٢ / آ
ماهية الأدلة: ٤ / ب .	المتصل: ٣٢ / ب، ٣٣ / ب .
ماهيتها: ٧٢ / ب .	متعارضان: ١٤١ / آ .
الماهية: ٤٧ / آ .	المتعدية: ١٤٣ / آ .
المثال: ٢٧ / آ .	

متعذر: ١٣٥ / آ .	مجاز: ٧ / ب، ١١ / آ - ب، ٥٣ / ب .
متعلق الحكم: ١٣ / آ، ١٥ / ب .	المحبوب: ١٢٢ / آ .
المتغير: ١٣٥ / آ .	المجتهد: ١٣ / آ .
متفق عليه: ٢١ / ب .	مُجَهَّدٌ فيها: ٥٧ / آ .
متفقاً عليه: ٣٥ / ب .	المجذوم: ١٢٢ / ب .
المتفق على عدم تنجييسه: ١٣٥ / آ .	مجلس الحكم: ٣١ / ب .
المتكلم: ٨ / ب، ١٢ / آ .	مجلس العموم:
المتلطين: ٦٨ / ب .	المجلس: ٤٥ / آ .
المتنازع فيه: ٢٢ / ب، ١٣٤ / ب .	مُجمِعاً عليه من الأمة: ٢٦ / آ .
متنافية: ٨٦ / آ، ١٣٤ / ب .	مجملاً: ٣٩ / آ، ٤١ / آ، ٤٧ / ب، ٤٨ / ب، ٦٧ / آ .
متناقض: ٣٦ / آ .	المجمل: ٨ / ب، ٦٧ / آ .
المتن: ٢٠ / آ، ٤٤ / آ، ٤٥ / ب، ١٤٠ / ب .	المجملين: ٤١ / آ .
متواتر: ٢٢ / آ، ٤٨ / ب، ٥١ / آ .	مجموع الأدلة: ١٨ / آ .
المتواتر: ٩ / ب .	مجهول: ٢٢ / ب .
المتواطئ: ٦ / آ .	مجهولاً: ٤٢ / ب .
متوهمة: ٦٧ / آ .	محاسن الشيم: ٧٤ / آ .
المتوهم: ٣٠ / ب، ٦٧ / آ .	محافل النظر: ٣ / آ، ١٨ / آ، ٢٦ / ب، ٣٥ / آ، ٣٦ / آ، ٨٩ / آ - ب، ١٢٤ / ب، ١٣٠ / آ، ١٣١ / آ، ١٣٣ / ب .
المتيقن: ٥٠ / ب .	مُحال: ٣٩ / ب .
مثال: ٢٥ / ب، ٢٦ / آ .	
مثبت: ١١١ / آ .	
المثبتة: ١٣٩ / ب .	
المثقل: ١٥ / ب، ٢٨ / آ، ٧٥ / آ .	
مُثَلّاً: ٧٦ / ب .	

المَحَامِل: ٦٧ / ب .	محل التخصيص: ٢٠ / آ، ٤١ / آ .
مُحَاوَرَاتِهِمْ: ٥ / ب .	محل الثبوت: ٣٤ / ب، ١٣٦ / ب .
مُحَاوَرَتِهِ: ٦٣ / ب .	محل الحكم: ١٤ / ب، ١٥ / ب، ٢٢ / ب .
المُحْتَف: ٥٤ / آ .	آ - ب .
المُحْتَمَل: ٥٠ / ب .	محل الخلاف: ٣٠ / ب .
مُحَدَّثاً: ٢١ / آ .	محل الفرض: ١٧ / ب .
المُحَدَّثِينَ: ٢٠ / ب .	محل النزاع: ٧ / آ، ٢٣ / آ - ب، ٢٤ / آ
مُحَدَّد: ١٠٠ / ب .	٢٥ / آ، ٣١ / آ - ب، ٣٤ / ب،
المُحْدُود: ٥ / ب .	٣٨ / آ، ٤٠ / ب، ٤٨ / آ، ٥٦ / ب،
مُحْرَم: ٣١ / آ .	٥٧ / ب، ٨٣ / آ - ب، ٩١ / ب،
المُحْرَم: ٦٩ / ب .	٩٧ / آ، ١٠١ / آ، ١١٢ / آ، ١١٩ /
المُحْسَنَات: ٧٤ / آ .	آ - ب، ١٢٦ / ب، ١٣٠ / آ، ١٣٣ /
مُحْصَن: ٨٥ / ب .	آ، ١٣٦ / آ .
المُحَقِّق: ١٠٥ / ب .	محل النطق: ٩ / آ .
المُحَقِّقُونَ: ٨٥ / آ، ٩٤ / آ .	محل النظر: ١٣٩ / ب .
مُحْكَم: ٣٢ / ب .	المُحِيل: ٥٥ / ب .
محل الإجماع: ٣١ / آ - ب، ٣٢ / آ،	المُخَاطَب: ٤٠ / ب .
٣٤ / ب، ٦٣ / ب، ١٠٧ / ب،	مُخَالَف: ٣٠ / آ .
١١٠ / ب، ١١٢ / آ، ١١٣ / ب،	المُخَالَف: ٦٣ / آ .
١٢٠ / ب، ١٢٣ / آ، ١٢٦ / آ .	مُخَالَفَةٌ: ١١ / ب .
محل الاستدلال: ٢٣ / آ .	المُخَالَفَةُ: ١١ / ب، ٦٣ / آ - ب، ٨٩ / آ
محل الإطلاق: ١١ / ب .	المُخْتَار: ٧ / ب، ٢٧ / آ، ٧٠ / ب،
محل الانتفاء: ٣٤ / ب، ١٣٦ / ب .	٩٣ / آ .

مُخْتَصَر: ٦٢ / آ .	مذهب الخصم: ٢٤ / ب .
مُخْتَصِراً: ٢٥ / آ .	مذهب ذي مذهب: ١٦ / ب، ١٩ / ب .
مُخْتَصَر: ١ / ب .	مذهب الصحابي: ٢١ / ب، ١١١ / آ .
المُخْتَصَر: ٥ / آ، ٧ / آ، ٥٣ / آ، ٦٥ / ب	مذهب المستدل: ٢٤ / ب .
مُخْتَلَفٌ فِيهِ: ١٩ / ب .	المرأة: ٢٩ / ب، ٧٤ / آ، ١٠٩ / ب،
المُخَصَّص: ٢٠ / آ .	١١٠ / آ .
مُخَصَّصِيَّة: ٥٦ / ب .	مراداً: ١٣١ / ب .
مُخْصِص: ٨١ / ب .	المراد: ٥٣ / ب، ٦٧ / ب .
مُخْصِصاً: ٨٣ / آ .	مراسم النظر: ٩٣ / ب .
مُخْصِصَةٌ: ٤٧ / ب .	المراسم الجدلية: ٢ / ب .
المُدَاخِل: ١٦ / ب .	المراقبة: ٦٣ / ب .
مدار الحكم: ١٥ / ب .	مرتبة متوسطة: ١٣١ / آ، ١٣٤ / آ .
مدع: ٢ / ب .	المرتبة الثانية: ٧٤ / ب .
المدعى: ٢٨ / ب، ٢٩ / آ - ب، ٣١ / آ	المرتد: ٧٤ / آ .
٣٢ / آ، ٣٦ / ب، ٦٨ / آ .	مرجح: ١٣١ / ب، ١٣٤ / آ، ١٤٢ / ب
مدلول: ٢٤ / آ، ٦٦ / ب، ١١٩ / آ -	١٤٣ / ب .
ب .	مرجحة: ١٤٢ / ب، ١١٣ / آ، ١٤٣ / ب .
مدلولان: ٢٣ / ب .	مرجوح: ٤١ / آ، ٦١ / آ، ٦٣ / ب،
مدلولية: ٢٣ / ب .	٦٦ / ب، ٨٢ / آ، ٨٥ / آ .
المديون: ٩١ / آ - ب .	المرجوح: ٨ / ب، ٧٨ / آ .
المذاهب: ١ / ب .	مرجوحة: ١١٧ / آ .
مذهب: ٢١ / ب .	مرسلاً: ٤٢ / ب، ٤٣ / ب، ٥٩ / آ .
مذهب إمامه: ٢٤ / ب .	المرسل: ٩ / ب، ١٩ / ب، ٤٢ / ب،

المصدر: ٨ / آ .	مستنبطين: ٨٥ / ب .
المصطلح: ٦٧ / ب .	مستند المنع: ١١١ / ب .
مصلحة الثبوت: ٢٨ / ب .	المسح: ٨٧ / ب .
مصلحة النكاح: ١٣٥ / ب .	مسلك الطعن: ١١٧ / آ .
المصلحة: ١٥ / آ ، ٣٦ / ب ، ٣٧ / آ ، ٧٧ / ب ، ١٣٥ / ب .	مُسَلَّم: ٨٢ / آ .
المصلحتين: ١٦ / ب .	مُسمى: الإمكان: ١٣١ / آ .
المصنفون: ٤ / آ .	مُسمى الضرورة: ١٣١ / آ .
مضاريات: ٤٨ / آ .	المشابهة: ٦٥ / ب .
مضاف: ٥٤ / آ .	مشاحة: ٨٣ / آ .
المطابقة: ٦ / ب ، ١١٩ / ب .	مشارك: ٩ / آ ، ٥٣ / ب ، ٨٦ / آ .
المطالبة: ٦٤ / آ ، ٦٥ / آ ، ٦٦ / آ ، ٦٧ / ب ، ٦٨ / آ ، ٧٩ / ب ، ١١٩ / ب .	المشارك: ٦ / آ .
المطر: ٨٤ / آ .	المشتري: ٤٨ / آ .
مطرود: ٨٤ / آ .	مشتهر: ٦٣ / آ ، ٦٧ / آ .
مطرودة: ٢٣ / آ .	مشروط: ١٠ / ب ، ٣٤ / ب .
مطلقاً: ٧ / ب ، ١٧ / آ ، ٢٤ / ب ، ٢٥ / آ ، ٣١ / ب ، ٤٨ / ب ، ٦٦ / ب ، ٨٠ / آ ، ٨٧ / آ ، ١١٦ / ب .	المشروط: ١٠٦ / ب .
المطلق: ٨ / آ ، ١٩ / آ ، ٤٤ / آ ، ٤٨ / ب ، ١٠٣ / ب ، ١١٢ / آ .	مشقة الحائض: ١٤ / آ .
المطلوب: ٣٢ / ب ، ٣٥ / آ .	المشقة: ١٤ / آ ، ٧٦ / آ ، ١٢٥ / آ .

المساواة: ٣٧ / آ ، ٩٣ / ب ، ١١١ / ب ، ١٣٥ / ب .	٤٣ / ب ، ٤٤ / ب ، ٥٩ / آ ، ٧٥ / ب ، ٧٦ / ب .
مساوياً: ٢٥ / ب ، ٣٦ / ب .	مركب: ٣٢ / ب .
المساوي: ٢٥ / ب ، ٧٨ / آ .	مركباً: ٨١ / ب .
مساوية: ٧٨ / ب .	المريض: ٧٦ / آ .
مستحسناً: ١٣١ / ب .	المزايا: ٧٤ / آ .
المستحق: ٣٥ / آ .	مزيد: ١٢٣ / آ .
مستحيل: ٦٢ / ب .	مسألة: ٤ / ب ، ٧ / آ ، ١٩ / ب ، ٣٤ / آ ، ٣٥ / آ - ب ، ٣٨ / ب ، ٤٣ / آ ، ٤٥ / آ ، ٤٩ / ب ، ٥٦ / ب ، ٩٥ / آ ، ٩٨ / ب ، ١٠٥ / آ ، ١٠٦ / ب ، ١٠٧ / آ ، ١١٠ / آ ، ١١٢ / آ ، ١١٤ / ب ، ١١٧ / آ ، ١٢٠ / ب ، ١٢٢ / ب ، ١٣٦ / ب ، ١٢٨ / آ ، ١٣٠ / آ ، ١٣٥ / آ .
المستغرق: ٤٠ / آ .	مسألة العبد القاذف: ١١٧ / ب .
مستغن: ٣٦ / آ .	مسئل الخلاف: ٩٤ / ب .
المستغني: ٣٦ / آ - ب ، ١٣١ / آ .	مسائل الفروع: ٢٢ / آ .
المستفاد: ٣٣ / ب ، ١٢٢ / ب ، ١٢٣ / آ - ب ، ١٢٥ / آ .	المسافر: ١٤ / آ .
المستفادات: ١٢٣ / آ .	مساكنة: ١٢١ / ب .
مستفيضاً: ٢٠ / ب .	المساكنة: ١٣ / ب .
المستفيض: ٩ / ب .	مساوي: ٣٧ / آ ، ١٣٥ / آ .
مستقلاً: ٨٥ / آ .	مساواة: ٣٧ / آ .

مضان الالتباس: ٤ / آ .	المعاني: ٧ / ب ، ٩ / آ .
المضان: ٧٠ / آ ، ٩٥ / ب ، ٩٧ / ب ، ١٠٢ / ب .	المعاني المشتهرة: ٩ / آ .
مظنة: ١٤ / آ ، ٦٣ / آ .	المعتراض: ١٥ / ب ، ١٧ / آ ، ٢٢ / ب ، ٢٤ / ب ، ٦٦ / آ ، ٦٧ / آ ، ٨٤ / آ .
مظنة الحكمة: ١٤ / ب .	ب ، ٨٥ / آ ، ٨٦ / آ ، ٨٧ / آ ، ٩١ / ب ، ٩٢ / ب ، ٩٣ / ب .
المظننتين: ٩٧ / ب .	المعتضد: ١٤٢ / آ .
مظنون: ٢٠ / ب ، ٧٥ / آ .	المعدوم: ١٢ / آ ، ٦٦ / ب ، ٨٥ / آ .
مظنوناً: ١٤١ / آ .	معدومين: ٧٨ / آ .
المظنون: ٨ / آ ، ٦٣ / آ .	المعرف: ٤٧ / آ ، ٨٩ / ب ، ٩٠ / ب .
مظنونتين: ١٤١ / آ .	معرفة: ٢ / آ ، ١٦ / ب ، ٧٢ / ب .
معارض راجح: ١١ / ب ، ٩٢ / ب .	معرفة الحاكم: ١١٧ / آ .
المعارض: ١٥ / ب ، ٧٨ / ب ، ٩٣ / آ ، ٩٧ / آ ، ١٠٩ / آ .	معصوماً: ٢٣ / ب .
المعارضة: ١٧ / آ ، ٣٨ / آ ، ٣٩ / ب ، ٤١ / ب ، ٤٤ / آ ، ٤٥ / ب ، ٤٧ / ب ، ٥١ / ب ، ٦٣ / آ ، ٦٤ / آ ، ٦٥ / ب ، ٦٧ / آ ، ٨٤ / آ ، ٩٣ / ب ، ٩٦ / آ ، ٩٨ / آ ، ١٠٦ / ب ، ١٠٨ / ب ، ١٠٩ / آ ، ١١٠ / آ ، ١١٤ / آ ، ١١٧ / ب ، ١٢١ / آ ، ١٢٣ / ب ، ١٢٥ / ب ، ١٢٨ / ب ، ١٢٩ / ب ، ١٣٢ / آ ، ١٣٦ / ب .	معصوم: ٢٣ / ب .
معانٍ: ٦ / ب .	المعقول: ٥٠ / آ ، ١٢١ / ب ، ١٤٠ / آ .
المعاندة: ٦٧ / آ .	مُعَلَّلًا: ٣٠ / ب ، ٨٠ / ب ، ١١٠ / ب .

مفروض: ٣٥ / آ .	معلوماً: ٢٢ / آ ، ١٤١ / آ .
المفسد: ٨٢ / ب .	المعلوم: ١٢ / آ ، ١٤١ / آ ، ١٤١ / ب .
المفسدات: ٨٢ / ب .	معلوماتين: ١٤١ / آ .
المفسدة: ١٥ / آ ، ٩٦ / ب ، ١١١ / آ .	معنى الإباحة: ٧ / آ .
المفعول: ٥٣ / آ .	معنى الإسكار: ١٣ / ب .
مفقوداً: ٣٤ / ب .	المعنى: ٨ / ب ، ١١ / آ ، ٢٠ / آ ، ٦٦ / ب ، ٩٦ / ب ، ٩٦ / آ ، ١٠٤ / آ ، ١١٥ / ب ، ١١٦ / آ ، ١١٩ / آ ، ١٢٨ / ب .
مفقود: ٢٩ / ب ، ١٣٢ / آ .	ب .
مفهوم: ٩ / آ ، ٩ / ب .	المعنى العام: ٧ / ب .
مفهوم الموافقة: ٩ / آ .	المعنوية: ١٩ / ب .
المفهوم: ٦ / آ ، ٩ / آ .	المعهد: ٣٩ / آ ، ٤٥ / ب ، ٤٧ / آ ، ١٠٧ / آ .
مقابلة: ٦٦ / ب .	معين: ٨ / آ ، ١٥ / آ .
المقاصد الخمسة: ٧٣ / ب .	المعين: ١٥ / آ .
المقايضة: ٦٥ / ب .	المغلطة: ١٢٩ / آ .
مقتضى الدليل: ٣٠ / آ .	مفاكهة: ١٢١ / ب .
مقتضى السبب: ١٥ / ب .	المفتقر: ٣٦ / ب .
مقتضياً: ٩١ / ب .	المفتى به: ١٧ / آ .
المقتضى: ٨٩ / ب ، ٩٠ / ب .	مفرداً: ٨١ / ب .
المقدرات: ٦٦ / ب .	المفرد: ٦ / آ .
مقدماً: ٣٣ / آ .	مفردات: ٥٠ / آ .
المقدم: ٣٣ / آ .	المفردات: ٨١ / ب .
مقدمة: ٢٧ / آ .	
مقدمتين: ٣٢ / ب .	
مقدمتيه: ٣٣ / آ .	

- المقدمتان: ١١٩ / آ .
 المقدمة الأولى: ٣٢ / آ- ب .
 المقدمة الثانية: ٣٢ / آ- ب .
 المقدمة الكبرى: ٣٢ / ب .
 مقطوع: ٢٠ / ب .
 المقطوع به: ٨ / آ .
 المقطوع الذكر: ١٢٢ / ب .
 المقلد: ٩٤ / ب .
 المقيد: ١٢ / آ .
 مكابرة: ٦٢ / ب .
 المكابرة: ٢ / ب ، ٦٢ / ب .
 مكروهاً: ٦٠ / ب .
 المكروه: ١٠ / ب .
 المكلف: ٥٨ / ب .
 المكلفين: ١٠ / آ .
 المكمل: ٢٨ / ب .
 مكيل: ٧٩ / ب .
 الملائم: ١٤ / آ ، ٧٥ / ب ، ٧٦ / آ .
 الملائمة: ٧٦ / ب ، ٨٠ / آ .
 الملازمة: ٣٣ / ب ، ١١٩ / آ ، ١٢٠ / ب ، ١٢١ / ب ، ١٢٢ / ب ، ١٢٥ / ب .
 ملزوم الحكم: ١٥ / ب .
 ملزوم القصاص: ٢٨ / آ .
 الملزوم: ٢٨ / آ- ب ، ٢٩ / آ- ب ، ٩٨ / ب ، ١٠١ / آ .
 الملغى: ٧٥ / ب .
 ملك الزاد والراحلة: ٢ / آ .
 الملك: ٣٤ / ١- ب ، ٣٥ / آ ، ٣٨ / ب .
 مماثلاً للحكم في الأصل: ٢٦ / آ .
 مماثلة: ٦٥ / ب .
 ممانعة: ٢ / ب ، ١٦ / ب ، ١٩ / ب ، ٦٢ / ب ، ٦٩ / ب .
 الممانعة: ١٩ / ب .
 الممتنع: ٣١ / ب .
 الممكن: ١٣١ / ب .
 المملوك: ٤١ / ب .
 ممنوع: ٤١ / ب .
 الممنوع: ٢٥ / آ .
 من للشرط: ١٠٦ / ب .
 منازعته: ٢٤ / ب .
 المنازعة: ٦٥ / آ- ب ، ٦٦ / آ .
 مناسباً: ١٤ / آ ، ٧٢ / ب ، ٧٣ / آ ، ٧٦ / ب ، ١٩٦ / ب ، ١٢٦ / آ .
 المناسب: ٧٢ / ب ، ٧٣ / آ- ب ، ٧٤ / ب ، ٧٨ / ب ، ٨٤ / ب ، ٩٦ / آ ، ١٠٩ / آ ، ١٢٥ / ب .

- المناسب الغريب: ١٤ / آ .
 المناسب المرسل: ١٤ / آ ، ١٢٥ / ب .
 المناسبات: ٧٦ / ب .
 المناسبتين: ٨٩ / آ .
 المناسبة: ١٣ / آ ، ٢٦ / ب ، ٦٨ / آ ، ٧٠ / ب ، ٧٢ / ب ، ٧٣ / ب ، ٧٦ / آ ، ٧٧ / آ ، ٧٨ / آ ، ٨٢ / ب ، ٨٦ / آ ، ٨٨ / ب ، ٩٥ / ب ، ٩٦ / ب ، ٩٧ / آ ، ١٢٥ / ب ، ١٢٦ / آ .
 المناط: ١٣ / آ ، ٢٢ / ب ، ١٢٦ / آ .
 مناظر: ٢ / آ .
 المناظر: ٨٢ / آ ، ٩٤ / آ .
 مناظرة: ٢ / ب ، ٨٢ / آ .
 المناظرة: ٢ / آ ، ٥ / آ ، ٨٢ / آ ، ٨٦ / آ .
 المنافرة: ١٦ / آ .
 منافع البضع: ١٢٩ / ب .
 المنافع: ١٢٨ / ب ، ١٢٩ / آ .
 المنافقين: ٤٩ / ب .
 المنافي: ١٣١ / آ ، ١٣٢ / آ ، ١٣٤ / ب .
 مناقشة: ٩٤ / آ .
 المناقشات: ٩٤ / آ .
 المناقض: ٤٣ / آ .
 المناقضة: ١٣٣ / آ .
 مناهج: ٢٠ / ب .
 منتفياً: ٣٤ / ب .
 منتفية: ١٢٧ / آ .
 المندوب: ١٠ / ب ، ٥٤ / ب .
 المنسوق: ٣٩ / ب .
 منطوقة: ٩ / آ .
 المنطوق: ٩ / آ .
 ممنوع الحكم: ٢٥ / آ .
 ممنوعة: ٥٨ / آ .
 منع: ٣٧ / ب ، ٦٧ / ب .
 منع الإجمال: ٤٨ / ب .
 منع الاعتبار: ١٠٩ / آ .
 منع الحصر: ٥٥ / آ ، ١١٠ / آ .
 منع حكم الأصل: ٦٧ / ب ، ٩٢ / آ .
 منع الحكم في صورة النقص: ٨٧ / آ .
 منع العمل: ٤٩ / آ .
 منع العموم: ٣٧ / ب ، ٤٥ / ب .
 منع القاتل: ٧٢ / آ .
 منع كون الوصف المعلل به علة: ٦٧ / ب .
 منع المطلق: ٤٨ / ب .
 منع الملازمة: ١٢٢ / ب .
 منع وجود العلة في الأصل والفرع: ٦٧ / ب ، ٦٨ / آ .

منع وجود العلة في صورة النقص : مؤانسة : ١٢١ / ب .
 ٨٧ / آ .
 المنع : ٥ / ب ، ٢٥ / آ ، ٤٩ / ب ، ٦٤ / آ
 ٨٧ / ب ، ٩٤ / آ - ب ، ١٠٤ / ب ،
 ١١١ / ب ، ١١٦ / ب .
 منعكسة : ٢٣ / آ .
 المنفرد : ٩ / آ .
 المنفصل : ٣٤ / آ .
 منفي : ١١١ / آ .
 منفيًا : ٣٨ / ب .
 المنفية : ١٣٩ / ب .
 منقصاً للصورة : ٣٥ / آ .
 منقصاً للمالية : ٣٥ / آ .
 منقطعاً : ١٧ / آ ، ٣٤ / ب ، ٤٢ / ب .
 المنقطع : ٣٤ / ب .
 منقوضاً : ٩٣ / آ .
 منقوضة : ٢٣ / آ .
 المنقول : ١٤٠ / آ .
 المنقولات : ٦٤ / آ .
 المنكوحة : ١٣٨ / ب .
 المهجة : ١١ / ب .
 مهر المثل : ٧٤ / ب .
 مهيباً : ٦٢ / آ .

مؤثر : ٣٦ / آ ، ١١٢ / ب ، ١١٣ / آ ،
 ١٣٠ / ب ، ١٣٣ / آ ، ١٣٩ / آ .
 المؤثر : ١٣ / ب ، ٣٦ / آ - ب ، ٨٩ / ب ،
 ٩٠ / آ - ب ، ١١٢ / ب ، ١٣٠ / آ - ب ،
 ١٣١ / آ ، ١٣٣ / ب ، ١٣٩ / ب .
 مؤكدات العموم : ٤٧ / آ .
 مؤكدات مخصوصة : ٤٧ / ب .
 موأر : ١١ / ب ، ١١١ / ب .
 موافقاً : ٩ / آ .
 موافقة : ٣ / آ ، ٩ / آ ، ١٩ / ب ، ٢٢ / آ .
 الموافقة : ٢٢ / آ ، ٣٣ / ب ، ٦٢ / آ ،
 ٦٣ / ب .
 مواقع الإجماع : ٣١ / ب ، ١٢٥ / ب .
 الموانع : ١٧ / ب ، ٢٢ / ب .
 موجب : ٣٠ / آ ، ٣٦ / ب ، ٥٧ / آ ،
 ٩٠ / ب ، ٩١ / ب .
 موجب الحكم : ١٢٥ / آ - ب .
 موجب الحديث : ١٠٦ / ب .
 الموجب : ٣٤ / ب ، ٣٨ / آ ، ٣٩ / ب ،
 ٤١ / ب ، ٤٥ / ب ، ٦٤ / آ ، ٦٥ / آ ،
 ٩٠ / ب ، ٩١ / آ - ب ، ٩٢ / آ .
 الموجز : ٥ / آ .
 موجود : ٢٩ / ب ، ٣١ / ب ، ٣٣ / ب ،
 ٣٤ / ب ، ٤٠ / آ ، ١٣٢ / آ .
 موجوداً : ٣٤ / ب ، ٣٦ / آ .

موجودين : ٧٨ / آ .
 الموجود : ١٢ / آ ، ٢٦ / آ ، ٣٤ / ب .
 الموجودين : ٣٧ / ب .
 موره : ٦٢ / آ ، ١٣٢ / آ .
 الموروث : ١٣٧ / آ .
 موصوف : ٧٢ / آ .
 الموصوفين : ٧٢ / آ .
 موضوع : ١٨ / ب .
 موضوعاً : ٤٧ / آ .
 موضوعه : ١٠ / ب ، ١١ / آ .
 الموقف الشارح : ٤ / آ .
 موقف : ١٠٣ / ب .
 موهوم : ٧٥ / آ .
 المينة : ١١ / ب ، ٥٦ / ب .
 الميراث : ١٣٧ / آ ، ١٤٠ / آ .

حرف النون

النائم: ٤٤ / ب .	الندب: ٥٠ / ب ، ١٥٩ / ب .
النار: ٧٦ / ب .	النزاع: ٣٠ / ب ، ٣٨ / آ ، ٤٢ / آ ،
الناس: ٣٧ / آ ، ٤١ / ب ، ٦٣ / ب ،	٥٦ / ب ، ٥٧ / ب ، ٦٨ / آ ،
٤٦ / آ ، ٥٧ / ب .	١١٣ / ب ، ١٣٣ / آ .
الناسي: ٣٧ / آ ، ٥٧ / آ - ب .	النساء: ١٩ / آ ، ١٠٢ / آ ، ١٠٨ / ب .
ناظر: ٢ / آ ، ١٣ / ب ، ٣٩ / ب ، ٨٢ / آ	النسب: ١٠٩ / ب ، ١١٢ / ب ،
نافع: ٤٦ / آ .	١١٣ / ب ، ١٣٦ / آ .
النافي: ٢٩ / ب ، ١٠٧ / آ .	النسبة: ٣٦ / ب .
الناكح: ١٣٨ / ب .	النسخ: ١٠ / ب ، ١٤١ / آ ، ١٤٢ / ب .
الناكل: ١١٨ / آ .	النسيان: ٤٢ / ب .
النامي: ٧ / ب .	النشب: ١٣٦ / آ .
النبي صلى الله عليه وسلم: ٢١ / ب ،	نصاً: ١٢ / آ .
٣٧ / ب .	نص: ٢٥ / آ .
النتيجة: ٢٧ / ب ، ٣٢ / آ ، ١٨ / ب ،	النص: ٨ / آ ، ١٩ / ب ، ٢٣ / آ - ب ،
١١٩ / ب .	٣٠ / آ - ب ، ١٣٨ / ب ، ٤٢ / آ ،
نجاسة: ٣٠ / آ ، ٣٥ / ب ، ١١١ / آ ،	٥٧ / آ ، ٦٠ / آ - ب ، ٦٧ / آ ، ٦٨ /
١٣١ / ب ، ١٣٢ / آ .	٨٤ / آ ، ٩٤ / آ ، ٩٦ / آ ، ٩٩ / آ
النجاسة: ٣١ / آ .	- ب ، ١٠٢ / آ ، ١٠٨ / آ ، ١١٠ / آ -
النحو: ٣ / آ .	ب ، ١١٢ / آ ، ١١٥ / ب ، ١١٧ / ب
نحوه: ٨٦ / آ .	١١٨ / ب ، ١٣٦ / آ ، ١٤٢ / آ - ب
نحوياً: ٨٥ / ب .	النصاب: ٣٣ / ب .
الندامة: ١٠٣ / ب .	النُصْب: ٣٣ / ب ، ٣٤ / آ ، ١٢٣ / آ .
	النصوص: ٨ / ب ، ١٠ / آ ، ٣٧ / ب

٤٦ / ب ، ٦٣ / آ ، ٦٦ / ب ، ٩٥ / آ ،	نفي الحكم: ٤٩ / آ .
١٤٠ / ب ، ١٤٣ / آ .	نفي الثالث: ٣٠ / ب .
النصين: ١٤١ / ب .	نفي السبيل: ٣٨ / ب ، ٣٩ / ب .
النطق: ٩ / آ .	نفي السلطنة: ٣٩ / ب .
النطق اللساني: ٥٠ / آ .	نفي الفارق: ٣١ / آ .
النظر: ١ / ب ، ٣ / آ ، ٧ / آ ، ١٣ / ب ،	نفي القصاص: ٣٢ / آ .
١٨ / آ ، ٢٦ / آ ، ٧٢ / ب ، ٧٥ / آ ،	نفي اللزوم: ١٢٧ / ب .
٧٧ / آ - ب ، ٩٣ / ب ، ١١٠ / آ ،	نفي المدارك: ١١٠ / آ .
١٣٩ / ب .	نفي الموانع: ١٧ / آ .
نظم: ٤ / آ ، ٢٧ / آ ، ٩٥ / آ .	النقد: ٧٥ / آ .
نظماً: ٩٥ / آ .	نقصان: ٧٨ / ب ، ٧٩ / آ ، ١٠٨ / آ ،
النظم: ٢٧ / آ ، ٢٨ / آ - ب ، ٢٩ / ب ،	١٠٩ / ب .
٣٠ / آ ، ٣١ / آ - ب ، ٣٢ / آ - ب ،	نقصان رتبة النفس عن رتبة الدين: ٧٩ /
٣٣ / ب ، ٣٤ / آ ، ٣٥ / آ - ب ،	آ /
٣٦ / ب ، ٧٩ / آ .	النقصان: ١٢٩ / آ .
نعوت الجمع: ٤٧ / ب .	النقض: ١٥ / ب ، ٦٤ / آ - ب ، ٦٥ / آ
نفساً: ٧٦ / ب .	٨٢ / ب ، ٨٧ / آ - ب ، ٨٨ / آ - ب ،
النفس: ٥٠ / آ ، ٧٩ / آ .	١٠٧ / آ .
النفقة: ١٠٧ / ب .	نقضها: ٤٦ / آ .
نفي الإجمال: ٦٧ / ب .	النقل: ١٨ / ب ، ٣٥ / آ .
نفي اختصاص محل الظاهر: ١٣٩ /	النُقْلَة: ٦٣ / آ .
ب .	نقطة المخالفة: ٦٣ / آ .
نفي الحد: ٣١ / ب .	النقلتين: ٥٥ / آ .
	نقيض الآخر: ١٢٦ / ب .
	نقيض التالي: ٣٣ / آ - ب ، ١٢٢ / ب .

11/20/2011

16/12/2017 11:11:11

6. *Heuristics* – a set of rules that help you make a decision.

... ..

11. *Chlorophyll a* (mg/g)

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

1998

1999

1942 Hedy 1000

NAME _____

تاريخ: ١٤٤٠ هـ

1991-1992

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

1994年12月31日

مجلس الشورى، ١٩٩٧

نقيض الحكم : ٩٢ / آ ، ١٢٥ / آ ، ٥٧ / ب ، ٥٨ / آ- ب .
النوع : ٣٠ / ب ، ٣٧ / ب ، ١٤١ / ب . ١٢٦ / آ- ب .

نقيض المقدم: ٣٣ / آ . النية: ٩١ / أ .

نقيض النتيجة: ٣٣ / آ.

النقيض: ١٢٩/ب، ١٣١/آ، ١٣٤/آ

نكاح الأُمّة : ٣٦/ب ، ١٣٥/ب ،

١٣٦/ج ١

137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955,

١٣١

188. $\bar{I} / 110$ 189. $\bar{I} / 110$

[illegible]

ب/۱۸، ب/۱۹، ب/۱۱

١٧/١، ٤٥/ب، ٤٦/ب، ١-ب،

۱/۶۶، ۱/۷۴، ۷۵/ب، ۱/۹۳،

١٠١ / ب ، ١٠٢ / ا ، ١٠٣ / ا

، ۱۰۴/ب ، ۱۰۷/آ ، ۱۰۸/ب ،

١٠٩ / آ ، ١١٠ / آ ، ١٢٠ / ب ،

١٢٢ / آ، ١٣٦ / آ-ب، ١٣٨ / آ،

١٣٩/٢

النكاح الجائز : ٣٦ / ب .

النكحة: ٨ / آ، ٤٠ / آ.

1/30. 10. 11.

1957/58

1/27 1/28 1/29 1/30

حرف الواو

- واجب: ٣٦ / آ .
 الواجب: ١٠ / آ ، ١٥ / ب .
 واحد: ٩ / ب ، ٤٢ / ب ، ٤٥ / آ - ب ،
 ٤٦ / آ - ب ، ٤٧ / آ .
 الواحد: ٤٦ / آ - ب ، ٤٧ / آ .
 الواحد (خبر الواحد) : ٩ / ب ، ٤٣ / آ ،
 ٤٦ / ب ، ١٢٧ / آ ، ١٣٧ / آ - ب .
 وازع الدين: ٨٢ / آ .
 الوسطة بين المقدمتين: ٣٢ / ب .
 واو الاستئناف: ٤١ / آ .
 واو العطف: ٤١ / آ .
 الواو: ٤١ / آ .
 الوتر: ٤٦ / آ .
 الوثني: ٥٦ / ب .
 وجد الحكم: ٢٨ / ب .
 وجد السبب: ٢٨ / آ .
 الوجدان: ٨١ / ب ، ٨٢ / آ .
 وجوب: ٦٦ / آ ، ٢٤ / آ ، ٦٦ / ب .
 وجوب الأداء: ٤٤ / ب .
 وجوب الجزية: ١٢ / ب .
 وجوب الحج: ١٩ / آ ، ٢٩ / ب .
 وجوب الصوم: ٩ / آ .
 وجوب العمل بالظن الراجح: ٣٦ / ب .
 وجوب الفور: ١٩ / آ .
 وجوب القتل بالمثل: ٢٨ / آ .
 وجوب القصاص: ٢٧ / ب .
 الوجوب: ٢١ / آ ، ٢٤ / آ ، ٤٤ / آ ،
 ٥٠ / ب ، ٥١ / آ ، ٥٤ / آ - ب ، ٥٥ /
 آ - ب ، ٦٤ / آ - ب .
 وجود: ٣٦ / آ ، ٤١ / آ ، ٤٨ / آ - ب ،
 ٨٣ / ب ، ٩٠ / ب ، ١٣٨ / آ - ب .
 وجود الأخص: ٢٨ / ب .
 وجود الأعم: ٢٨ / ب .
 وجود أمر يقتضي ظن استمراره: ٣٦ / آ
 وجود الحكم: ١٥ / ب .
 وجود الطهارة: ٢٨ / ب .
 وجود اللازم: ٢٨ / آ .
 وجود الملزوم: ٢٨ / آ .
 الوجود: ١٥ / ب ، ٣٦ / ب ، ٤٨ / آ ، ٧٩ /
 آ - ب ، ٨١ / ب ، ٨٢ / آ ، ٨٣ / ب ،
 ١٣١ / آ - ب .
 الوجود مع الوجود: ١٥ / ب ، ٧٩ / آ - ب
 وراثه: ١٢٧ / آ .
 وزا: ١٤٣ / آ .

وزن فعول: ١٨ / ب .

وصف: ٨١ / آ .

الوصف: ١٥ / ب ، ٢٦ / آ ، ٦٥ / آ ،

٦٧ / ب ، ٦٨ / آ ، ٧٠ / آ - ب ،

٧١ / آ ، ٧٢ / آ - ب ، ٧٦ / آ - ب ،

٨٠ / ب ، ٨١ / ب ، ٨٣ / آ ، ٨٤ / آ

٨٥ / ب ، ٨٦ / ب ، ٩٧ / ب ،

١٢١ / ب ، ١٢٤ / ب ، ١٤٣ / ب .

الوصف بالاطرأذ: ٨٣ / آ .

الوصف المعارض به: ١٥ / ب .

الوصف علة: ٦٥ / آ .

الوصف المعلل به: ٦٧ / ب ، ٦٨ / آ ،

٨٦ / ب .

الوصف بمناسبة: ٧٢ / ب .

الوصف بالمناسبة: ٧٢ / ب .

الوصف المسمى إليه: ٧٢ / آ .

الوصفان: ١٢٤ / آ .

الوصفين: ١٥ / ب ، ٨١ / ب .

وضعا: ٤ / ب ، ١٠٠ / ب .

الوضع: ٦ / ب ، ١٨ / ب ، ٢٠ / آ - ب ،

٤٩ / آ (٥٨ / ب) ، ٦٤ / آ - ب ،

٦٥ / ب ، ٦٦ / آ ، ٩٣ / آ ،

١٠٠ / ب .

وضعي: ٩٠ / آ .

الوضوء: ٤٦ / آ .

وضوح التعاند: ٣٥ / آ .

وطء الثيب: ٣٥ / آ ، ٧٠ / آ .

الوطء: ١٩ / آ ، ٣٥ / آ - ب ، ١١٢ / ب ،

١١٣ / آ ، ١٢٠ / ب ، ١٢١ / آ - ب ،

١٢٨ / آ - ب ، ١٢٩ / آ - ب ، ١٣٠ /

آ .

الوطر: ١٢١ / آ .

وظيفة: ١٧ / آ ، ٢٢ / ب ، ٣٠ / ب .

وظيفتان: ٢٠ / ب ، ٢٧ / ب ، ٢٩ / ب ،

٨٤ / ب .

وعد: ١٠ / آ .

وعيد: ١٠ / آ ، ٥٤ / آ ، ١٢١ / آ .

الوفاء: ٤٦ / آ ، ٤٨ / آ .

الوقائع: ٢٦ / آ .

الوقوع: ٣٥ / ب .

ولاية البضع: ١٣ / ب .

ولاية المال: ١٣ / ب .

ولاية النكاح: ١٣ / ب .

ولي: ٢٩ / آ .

حرف الياء

اليأس: ٤٧ / آ.

يترجح: ١٩ / آ.

يجوز: ١٨ / آ.

يختص: ٥٤ / آ.

يشرط: ٣٤ / آ.

يعل بالإنزال: ٣٠ / ب.

يفاع: ٥٠ / آ.

يقتضي الوجوب: ٥٤ / ب.

يقيناً: ٨٢ / آ، ١٤٠ / آ.

اليقين: ٧٩ / ب، ١٣٤ / آ، ١٤٠ / آ.

ينقطع: ٢٤ / ب، ٣١ / آ.

ينقطع الإلحاق: ٣١ / آ.

٩ - المصادر والمراجع المخطوطة

(أ)

١ / أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) أبو الحسين علي بن محمد

البزدوي الحنفي (ت ٤٨٢ هـ) مكتبة مراد ملا رقم ٦٢٥ ، استنبول .

٢ / إكمال لإكمال : محمد بن عبد الغني ابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ) مخطوطة

المتحف البريطاني رقم ٤٥٨٦ ، ٥٧ ورقم : ٦٢٢ .

٣ / انسان العيون في مشاهير سادس القرون : شهاب الدين أحمد بن عمر ، ابن أبي

عذبية (ت ٨٥٦) نسخة مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد رقم ٢٤٨ .

(ب)

٤ / بحر الكلام في أصول الدين : أبو المعين النسفي ، ميمون بن عمر

(ت ٥٠٨ هـ) نسخة نور عثمانية رقم ٢٠٩٥ استنبول .

٥ / بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والأحكام : أحمد بن علي - ابن

الساعاتي - (ت ٦٩٤ هـ) مخطوطة مكتبة (داماد إبراهيم باشا) رقم ٤٣٥ في

السليمانية ، اصطنبول . بخط أخته أمة العزيز . وهذا الكتاب قيد التحقيق - من

قبلي - لنيل درجة الدكتوراه .

٦ / تاريخ الاسلام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) مخطوطة

كوبريلي رقم ١٠١٨ ، اصطنبول ، المجلد العشرون من الأصل ، يبدأ من الطبقة

التاسعة سنة ٨١ هـ لغاية الطبقة ٦٧ سنة ٦٧١ هـ . ونسخة مكتبة آيا صوفيا رقم

٣٠١٣ ، في السليمانية ، استنبول .

٧ / تاريخ بغداد : الفتح بن علي بن محمد البنداري (ت ٤٦٣ هـ) نسخة مكتبة

الدراسات العليا في جامعة بغداد ١٢٣٧ مصورة عن دار الكتب في باريس .

- ٨/ التاريخ الكبير (تاريخ ابن قاضي شهبة) لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت ٨٥١ هـ = ١٤٤٨ م)
مخطوطة مكتبة فيض الله أفندي رقم ١٤٠٣ ، وهو المجلد الخامس بخط المؤلف ، استنبول .
- ٩/ التاريخ المجدد لمدينة السلام ، وأخبار فضلها الأعلام ومن وردها من علماء الأنام : محمد بن محمود البغدادي ابن النجار (ت ٦٤٧ هـ) نسخة مكتبة الدراسات العليا ، جامعة بغداد رقم ٥٧٥ هـ والمجمع العلمي العراقي ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ .
- ١٠/ تجريد (الوافي بالوفيات للصفدي) جرده أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مخطوطة فيض الله أفندي رقم ١٤١٣ مكتبة ، استنبول .
- ١١/ تراجم العلماء : عبد القادر البغدادي ، مكتبة رئيس الكتاب عاشر أفندي رقم ٦٢٧ ، مكتبة السليمانية استنبول .
- ١٢/ تقويم الأدلة : عبد الله بن عمر بن عيسى ، أبو زيد الدبوسي (ت ٤٣٠ هـ) مخطوطة مكتبة فيض الله أفندي رقم ٥٧٠ مكتبة ملت استنبول .
- ١٣/ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد : محمد بن عبد الغني ابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٨٣٦ ، ٥٧ .
- (ج)
- ١٤/ الجمان المختصر من أخبار الزمان : أحمد بن محمد المقرئ (ت ١٠٤١ هـ) مخطوطة مكتبة كوبريلي في استنبول رقم ١٠٦٨ .
- ١٥/ جمع الجوامع : عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) مخطوطة خزانة وهبة البغدادي (بغداد لي وهبة) في مكتبة السليمانية رقم : ٣٨٠ اصطنبول . قوبلت على النسخة الرابعة التي كتبها المؤلف في ١١ ذي الحجة ٧٦٠ هـ وأجرى فيها تعديلات على النسخ السابقة .

- ١٦/ جهينة الأخبار في ملوك الأمصار : بدر الدين الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي (ت ٧٧٩ هـ) مخطوطة كوبريلي : ١٠٦٩ ، استنبول .
- ١٧/ جوامع العلوم : ابن فريعون (ت في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري) مخطوطة مكتبة طوب قابي سراي ، في اسطنبول ، خزانة السلطان أحمد الثالث رقم : ٢٧٦٨ منسوخة سنة ٣٩٦ هـ .
- (د)
- ١٨/ درة التأويل وغرة التنزيل : الحسين بن محمد - الراغب الأصبهاني - (ت قبل ٥٠٢ هـ) مخطوطة خزانة أسعد أفندي ، في مكتبة السليمانية رقم ١٧٦ ، استنبول .
- (ذ)
- ١٩/ ذيل تاريخ بغداد : ابن الدبيثي الواسطي ، محمد بن سعيد (ت ٦٣٧ هـ) (ذيل على تاريخ السمعاني الذي ذيل به على تاريخ بغداد للخطيب) مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني رقم ٢٥٢٤ .
- (ر)
- ٢٠/ الرسالة اللدنية (في العلوم) : أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) مخطوطة في استنبول في المجموع رقم : ٤٩٠٠ رقم الرسالة : ٩ ، الورقة ٧٤ - ٨٤ .
- ٢١/ روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر : عبد البر ابن الشحنة الحلبي مخطوطة فيض الله أفندي رقم : ١٤٥٨ ، ونسخة أخرى في نور عثمانية رقم ٣٠٧٧ استنبول .
- (ش)
- ٢٢/ شرح جدل الشريف : انظر الملحق الخاص بكتب الجدل .
- (ص)
- ٢٣/ صلة التكملة لوفيات النقلة (ذيل على تكملة المنذري) : عز الدين أحمد

محمد الحسيني الحلبي المصري : (ت ٦٩٥ هـ) مخطوطة مكتبة كوبريلي في استنبول رقم : ١١٠١ ، بخط المؤلف .

(ع)

٢٤ / عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان : محمد بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم : ١٥٨٤ تاريخ .

٢٥ / العقد المذهب في طبقات حملة المذهب : سراج الدين عمر بن علي الأنصاري - ابن الملقن - (ت ٨٠٤ هـ) مخطوطة مكتبة خذا بخش رقم : ٧٧٤ في بانكي فور .

٢٦ / عقود الجمان في شعر هذا الزمان : لأبي البركات مبارك بن أبي بكر ابن الشعار الموصلية (ت ٦٥٤ هـ) مخطوطة خزانة أسعد أفندي في مكتبة السلمانية في استنبول رقم ٢٣٢٣ - ٢٣٣٠ .

(ق)

٢٧ / قواطع الأدلة تجريد دلائل الشرع : منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) مخطوطة فيض الله أفندي رقم : ٦٢٧ استنبول ، نسخ سنة ٨١٥ هـ .

(م)

٢٨ / المختار من تاريخ مجد الدين إبراهيم بن أبي بكر الجزري ، اختيار محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وبخطه في مكتبة كوبريلي رقم : ١١٤٨ .

٢٩ / مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان وتقليب أحوال الانسان ، وتاريخ موت بعض المشهورين من الأعيان : عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨ هـ) مخطوطات مكتبة فيض الله أفندي ، استنبول رقم : ١٥٢٤ - ١٥١٩ .

٣٠ / مرآة الزمان في وفيات الفضلاء والأعيان : يوسف بن قزأوغلي سبط ابن

الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) مخطوطة فيض الله أفندي رقم : ١٥٢٤ المجلد التاسع .
٣١ / المستفاد من ذيل تاريخ بغداد : أحمد بن أبيك الدمياطي (ت ٧٤٩ هـ)

مخطوطة المجمع العلمي العراقي رقم : ٦١٠ .

٣٢ / مشيخة ابن جماعة = مرويات عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٦٧ هـ) مخطوطة فيض الله أفندي رقم : ٥٣٥ .

٣٣ / مشيخة عمر بن علي بن عمر القزويني (٦٨٣ - ٧٥٠ هـ) تخريج علي بن أبي الخير منصور بن علي الواسطي ، مخطوطة فيض الله أفندي رقم : ٥٣٢ .

٣٤ / المغني في أصول الفقه : جلال الدين عمر بن محمد الخبازي ، مخطوطة نور عثمانية رقم ١٣٦٦ ومنه نسخة في خزانة داماد إبراهيم باشا في السلمانية رقم : ٤٨٠ ، استنبول .

٣٥ / مفتاح الأسرار ومصابيح الأكوار (في التاريخ) للشيخ عبد الرحمن بن محمد ابن علي بن أحمد الحنفي البسطامي ، ألفه سنة ٨٩٩ هـ ، مخطوطة فيض الله أفندي في استنبول .

٣٦ / المنتخب في أصول الفقه : محمد بن محمد بن عمر الأخسكتي ، مخطوطة مكتبة نور عثمانية في استنبول رقم : ١٣٧٠ .

٣٧ / موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مخطوطة خزانة لاله لي في السلمانية رقم : ٤١٣ .

(ن)

٣٨ / ناسخ الحديث ومنسوخة : عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ) مخطوط في خزانة رشيد أفندي ، ضمن المجموع رقم : ١٢٠ ، من الورقة ١٢٩ - ٢٢٢ ، مكتبة ، السلمانية في استنبول .

٣٩ / نزهة الألباب في الألقاب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)

مخطوطة مكتبة فيض الله أفندي رقم ١٥٤٨ منقولة من خط ابن حجر .

- ٤٠ / نهاية الأرب في فنون الأدب : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (أربع مجلدات ضخمة تقع في ٢١٥٦ ورقة) تحت رقم : ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، استنبول .

(و)

- ٤١ / وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف : لأبي المظفر يوسف سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) مخطوطة أسعد أفندي رقم : ١٠٤٢ مكتبة السليمانية ، استنبول بخط أحمد المقدسي سنة ٦٢٧ هـ .

١٠ - المصادر والمراجع المطبوعة

(أ)

- ١ / القرآن الكريم
آداب الحديث
عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي الشافعي - عضد الدين الإيجي - (ت ٧٥٦ هـ) طبع ضمن « مهامات المتون » .
- ٢ / آداب البحث والمناظرة (وشرحها) :
عصام الدين ، أحمد بن مصطفى - طاش كبرى زادة - (ت ٩٦٨ هـ) نشرها محمد حسن آل ياسين (ضمن نفائس المخطوطات : ٢) بغداد ١٩٥٥ م .
- ٣ / آداب الشافعي ومناقبه :
عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٤ / الآداب الشرعية والمنح المرعية :
محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا مطبعة المنار القاهرة ١٣٤٨ هـ = ١٩٢٩ م .
- ٥ / الابانة عن أصول الديانة :
علي بن اسماعيل - أبو الحسن الأشعري - (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق فوقية حسين محمود ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .
- ٦ / أبجد العلوم :
صديق حسن القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) طبع وزارة الثقافة والارشاد القومي بدمشق ١٩٧٨ م .
- ٧ / الإبهاج شرح الأصول :

لأبي الحسن علي بن عبد الكافي - تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وابنه تاج الدين ، طبع مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

٨ / إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين :

محمد مرتض الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣١١ هـ = ١٩٨٣ م

٩ / إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر :

أحمد محمد البناء ، تحقيق شعبان إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ .

١٠ / الإتيان في علوم القرآن :

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٦٧ م .

١١ / أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء : الدكتور مصطفى سعيد الخن ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م .

١٢ / الإجابة لإيراد ما استدركنه عائشة على الصحابة :

للإمام بدر الدين الزركشي (ت ٦٩٤ هـ) تحقيق د . سعيد الأفغاني ، طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

١٣ / الاجتهاد في الاسلام :

د . نادية شريف العمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٤ / اجتهاد الرسول :

د . نادية شريف العمري ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .

١٥ / الإحكام في أصول الأحكام :

للإمام أبي علي محمد علي ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق أحمد شاكر ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ١٩٤٧ .

١٦ / الإحكام في أصول الأحكام :

سيف الدين الأمدي ، طبع مؤسسة الحلبي القاهرة ١٩٦٧ م .

١٧ / إحكام الفصول في أحكام الأصول :

للإمام الفقيه الأصولي ، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) تحقيق ودراسة د . عبد الله محمد الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .

١٨ / أحكام القرآن :

الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) جمع البيهقي ، تقديم محمد زاهد الكوثري ، تعليق عبد الغني عبد الخالق ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٥ م .

١٩ / أحكام القرآن :

أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار الفكر ، مصر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

٢٠ / أحكام القرآن :

عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكنيا الهراسي (ت ٥٠٤ هـ) طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٢١ / أحكام القرآن :

أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة عبد الرحمن محمد ، دار المصنف .

٢٢ / أحمد بن حنبل ، بين محنة الدين والدنيا :

تأليف أحمد عبد الجواد الدومي ، المكتبة العصرية ، صيدا لبنان ، بدون تاريخ

٢٣ / أحياء علوم الدين :

الإمام أبي حامد الغزالي - محمد بن محمد - (ت ٥٠٥ هـ) طبع دار الكتب وبهامشه تعريف الأحياء للعيدروسي . والاملاء للغزالي ، وعوارف المعارف للسهروري . وتخرّيج أحاديثه للعراقي .

٢٤ / الاختيار لتعليل المختار (في الفقه الحنفي) :

عبد الله بن محمود با مودود الموصللي الحنفي (ت ٥٨٣ هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، طبعة ثانية ، ١٩٥١ م ، تعليقات محمود أبو دقيقة .

٢٥ / اختلاف الحديث :

الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤) برواية الربيع بن سليمان المرادي (ت ٢٧٠ هـ) تحقيق عامر أحمد حيدر ، مطبوعات مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٢٦ / اختلاف العلماء :

محمد بن نصر ، المروزي (ت ٢٩٤ هـ) تحقيق صبحي السامرائي ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، بيروت .

٢٧ / الأذكار من كلام سيد الأبرار :

يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) فهرسة محيي الدين الشامي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م بيروت .

٢٨ / إرشاد الساري :

شهاب الدين القسطلاني ، أحمد بن محمد (ت ٩٢٣) المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣٢٣ - ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٥ - ١٩٠٩ م .

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد :

إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨ هـ) تحقيق محمد يوسف موسى ، وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي

ومكتبة المثنى في بغداد ، ١٩٥٠ م .

٢٩ / إرشاد الفحول ، إلى تحقيق الحق من علم الأصول :

الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٢٥ هـ) الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ مصر .

٣٠ / أساس البلاغة :

محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار الكتب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ م .

٣١ / أسباب نزول القرآن الكريم :

علي بن أحمد الواحدي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق السيد / أحمد صقر ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣ م .

٣٢ / الاستيعاب في معرفة الأصحاب :

لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ، مكتب نهضة مصر ، ١٩٦٠ م .

٣٣ / أسد الغابة في معرفة الصحابة :

لابن الأثير ، عز الدين ، أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠ هـ) تحقيق محمود فايد ومحمد عاشور ومحمد البنا ، المطبعة الإسلامية ، طهران ١٣٧٧ هـ .

٣٤ / الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي :

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) دار إحياء الكتب العربية القاهرة بدون تاريخ .

٣٥ / الاشتقاق :

ابن دريد (محمد بن الحسن ت ٣٢١ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨ م .

٣٦ / الإصابة في تمييز الصحابة :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ، دار النهضة للطباعة ، الفجالة ، مصر .

٣٧ / أصول الدين :

لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) مطبعة الدولة في اسطنبول ، الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م .

٣٨ / أصول السرخسي :

أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ هـ) حقق أصوله ، أبو الوفاء الأفغاني ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م .

٣٩ / أصول الفقه :

الشيخ محمد أبو زهرة .

طبع ونشر دار الفكر العربي ، القاهرة .

٤٠ / أصول الفقه :

الشيخ محمد أبو النور زهير . طبع القاهرة .

٤١ / الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الأخبار :

محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤ هـ) تحقيق محمد عبد العزيز ، نشر مكتبة عاطف ، القاهرة .

٤٢ / الاعتصام :

إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت ٧٩٠ هـ) تقديم محمد رشيد رضا ، القاهرة مطبعة المنار ١٩١٣ م .

٤٣ / إعجاز القرآن :

محمد بن الطيب الباقلاني تحقيق عماد الدين حيدر ، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م بيروت .

٤٤ / أعلام النساء :

عمر رضا كماله ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م بيروت .

٤٥ / الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء :

خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثامنة ١٩٨٥ م .

٤٦ / الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ :

محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، طبع دمشق ١٣٤٩ هـ .

٤٧ / إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان :

محمد بن أبي بكر ، الشهير بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) تحقيق د . محمد عفيفي ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٤٨ / الأغاني :

تأليف أبي الفرج الأصبهاني - علي بن الحسن - (ت ٣٥٦ هـ) إشراف عبد الله العلايلي ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٥ م - ١٩٦٠ م .

٤٩ / أفلاطون في الإسلام (نصوص) تحقيق د . عبد الرحمن بدوي ، دار الأندلس ، بيروت ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٥٠ / الاقتراح في أصول النحو :

جلال الدين السيوطي - تحقيق د . أحمد صبحي فرات ، جامعة استنبول ط ١ ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٥١ / الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع :

القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ) تحقيق السيد / أحمد صقر ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م ، المكتبة العتيقة تونس ، ودار التراث القاهرة .

٥٢ / الأموال :

لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) تحقيق محمد خليل هراس ، نشر
مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٥٣ / الأم :

الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) تصحيح محمد زهرى
النجار ، نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة / مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة
الأولى ١٣٨١ هـ .

٥٤ / أمالي ابن الشجري :

هبة الله بن علي (ت ٥٤٢ هـ) طبع حيدر آباد دائرة المعارف العثمانية -
الهند (١٣٤٩ هـ = ١٩٣٠ م) .

٥٥ / أنباء الغمر بأبناء العمر :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق د . حسن حبشي ،
طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٩ هـ .

٥٦ / أنباه الرواه على أنباه الحاة :

على بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
طبع مؤسسة الكتب الثقافية بيروت + دار الفكر العربى القاهرة ، الطبعة
الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٥٧ / الانتصار ، والرد على ابن الرواندي الملحد :

لأبي الحسين ، عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي (ت ٣٠٠ هـ) تقديم
ومراجعة محمد حجازي ، نشر مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٨٨ م .

٥٨ / الأنساب :

عبد الكريم بن محمد التميمي ، السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) تعليق عبد الله عمر
البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ودار الجنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

هـ = ١٩٨٨ م .

٥٩ / الانصاف في مسائل الخلاف ، بين البصريين والكوفيين :

لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة .

٦٠ / الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في
آرائهم :

عبد الله بن محمد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) تحقيق أحمد الحمصاني ،
مطبعة الموسوعات ، القاهرة ١٣١٩ هـ .

٦١ / أنيس الفقهاء :

قاسم القونوي (ت ٩٧٨ هـ) تحقيق د . أحمد بن عبد الرازق الكبيسي توزيع
مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٦٢ / إثثار الإنصاف في آثار الخلاف :

تأليف يوسف بن قزاغلي ، المعروف بسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)
تحقيق ناصر العلي الخيفي ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .

٦٣ / الإيمان :

محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق ودراسة علي بن ناصر
الفقيه ، رسالة دكتوراه ، مطبوعات مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة .

(ب)

٦٤ / البارع في اللغة :

لأبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق هاشم طعان ، نشر مكتبة النهضة ،
١٩٧٥ م بغداد ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد (١٩٧٢ م) .

٦٥ / الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث :

- لحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- ٦٦ / الباهر في حكم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالباطن والظاهر
جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق د . محمد خير قرياش أوغلو ، نشر دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٦٧ / بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :
للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (٥٨٧ هـ) مطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٨ هـ .
- ٦٨ / بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
لابن رشد الحفيد القرطبي (ت ٥٩٥ هـ) الطبعة الثالثة ، مصطفى الحلبي القاهرة ، والطبعة الزولى ١٣٣٩ هـ = ١٩٢٠ م .
- ٦٩ / البداية والنهاية :
للامام أبي الفداء ابن كثير (ت ٧٠١ - ٧٧٤) مكتبة المعارف بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٦ م .
- ٧٠ / بدائع الزهور في وقائع الدهور :
محمد بن أحمد بن أبياس (ت ٩٣٠ هـ) تحقيق محمد مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥١ م ودار إحياء الكتب العربية .
- ٧١ / البرهان في أصول الفقه :
إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨ هـ) تحقيق د . عبد العظيم الديب ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة ١٩٨٠ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :
عبد الرحمن بن الكمال ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه محمد

- أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ م - ١٩٦٥ م .
- ٧٣ / بلدان الخلافة الشرقية :
لسترينج غي :
تعريب بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٧٤ / البلغة في الحكمة :
محيي الدين بن العربي (ت ٦٣٨ هـ) تحقيق د . نهاد ككليك ، منشورات جامعة استنبول ، كلية الآداب ، ١٩٦٩ م ، تصوير عن مخطوطة مكتبة راغب باشا في استنبول .
- ٧٥ / بلوغ المرام من أدلة الأحكام :
ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) شرح ومراجعة : إبراهيم محمد رمضان دار القلم بيروت ، بدون تاريخ .
- (ت)
٧٦ / التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول :
منصور علي ناصف ، تصوير المكتبة الإسلامية ، استنبول بدون تاريخ .
- ٧٧ / تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطويعا (ت ٨٧٩ هـ) تصوير مكتبة المثنى بغداد ١٩٦٢ م .
- ٧٨ / تاج العروس من جواهر القاموس :
محمد مرتضى الزبيدي ، تصوير دار صادر ، بيروت ١٩٦٦ م ، عن طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٦ - ١٣٠٧ هـ .
- ٧٩ / التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول :
محمد صديق خان ، طبعة بهوبال ، الهند ، ١٢٩٩ هـ .
- ٨٠ / تاريخ بغداد :

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) نشر مكتبة الخانكي ، القاهرة ١٩٣١ م .

٨١ / تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام :

شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق د. بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط ود. صالح مهدي عباس ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م . ٤ مجلدات ، من سنة ٦٠١ - ٦٤٠ هـ .

٨٢ / تاريخ التراث العربي :

فؤد سنركين ، تعريب محمود فهمي حجازي ، طبع الهيئة المصرية للكتاب ، وجامعة الإمام بن سعود الإسلامية ١٤٠٢ هـ و ١٩٨٢ م .

٨٣ / التاريخ :

يحيى بن معين ، تحقيق د . أحمد محمد نور سيف ، منشورات جامعة الملك عبد العزيز مكة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٨٤ / تاريخ الأدب العربي والذيل :

كارل بروكلمان ، الترجمة العربية ، دار المعارف بمصر ط ٣ - ١٩٧٤ م .

٨٥ / تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى :

محمد عبد الرحيم غنيم ، دار الطباعة المغربية ، تطوان ١٩٥٣ م .

٨٦ / التاريخ الصغير :

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، والتراث ، القاهرة ١٩٧٧ م .

٨٧ / تاريخ الحكماء - أو إخبار العلماء بأخبار الحكماء :

علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) تصحيح محمد أمين الخانجي مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩ م .

٨٨ / تاريخ الخلفاء :

جلال الدين السيوطي ، تحقيق د . قاسم الشماعي الرفاعي والشيخ محمد العثماني - دار القلم بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٨٩ / تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس :

حسين محمد الديار بكري ، طبع المطبعة الوهابية ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦ م .

٩٠ / تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) :

محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

٩١ / تاريخ العراق بين احتلالين :

عباس العزاوي ، طبع بغداد ١٣٧٦ هـ .

٩٢ / تاريخ علماء المستنصرية :

د . ناجي معروف ، الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .

٩٣ / تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير : بدري محمد فهد ، مطبعة الإرشاد

بغداد ١٩٧٣ م .

٩٤ / تاريخ أبي الفداء = المختصر في أخبار البشر :

(الملك الصالح) إسماعيل بن علي بن محمود - صاحب حماء - (ت ٧٣٢ هـ) باعثناء : رايسكه ، وأدذر . كوينهاغن (١٧٨٩ - ١٧٩٤ م) .

٩٥ / تاريخ أسماء الثقات : ممن نقل عنهم العلم :

عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الزولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٩٦ / تاريخ البخاري = التاريخ الكبير في رجال الحديث :

محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٩ - ١٩٧٨ م .

٩٧ / تاريخ الجدل : محمد أبو زهرة ، ملتزم الطبع دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٠ م .

٩٨ / تاريخ الفلاسفة في الإسلام :

رينيه ديبور د . محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٨ م .

٩٩ / تاريخ مختصر الدول :

غريغوريوس الملطي ، ابن العبري ، (ت ٦٨٥ هـ) :
المطبعة الكاثوليكية ببيروت ، ١٩٥٨ م .

١٠٠ / تاريخ المنطق عند العرب :

د . محمد عزيز نظمي سالم ، نشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ م .

١٠١ / تاريخ علماء بغداد (منتخب المختار) : محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤ هـ)

(تحقيق عباس العزاوي ، مطبعة الأهالي ، بغداد ١٩٣٨ م .

١٠٢ / تاريخ العلوم عند العرب :

د . أحمد سعيد الدمرداش ، طبع القاهرة ١٩٧٧ م .

١٠٣ / تاريخ العلوم عند العرب :

عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٤ م .

١٠٤ / التاريخ المنصوري : محمد بن علي بن نظيف الحموي (ت بعد ٦٣١ هـ)

تحقيق د . أبو العيد دودو مراجعة د . عدنان درويش ، مطبوعات مجمع اللغة

العربية ، دمشق ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

١٠٥ / تأسيس النظر :

أبو زيد عبد الله الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠ هـ) طبع على نفقة مصطفى القباني الدمشقي ومحمد أمين الخانجي ، المطبعة الأدبية بالقاهرة ، الطبعة الأولى .

١٠٦ / تأويل مختلف الحديث :

عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٣٢٦ هـ .

١٠٧ / تأويل مشكل القرآن :

عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ ، ٩ شرحه ونشره السيد / أحمد صقر ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م دار التراث ، القاهرة .

١٠٨ / تأويلات الماتريدي المسمى : تأويلات أهل السنة :

محمد بن محمد الماتريدي ، تحقيق د . إبراهيم عوضين ، والسيد / عوضين ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ٩٧١ م المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، المجلد الأول .

١٠٩ / التبر المسبوك في ذيل السلوك : محمد بن عبد الرحمن - السخاوي - (ت ٩٠٢ هـ)

نشره : شارل غلباردو ، بولاق ، ١٢٩٦ هـ = ١٨٧٨ م .

١١٠ / تبصير المنتبه بتجريد المشتبه :

للحافظ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي طبع الدار المصرية القاهرة .

١١١ / التبيان ، في علم المعاني والبديع والبيان :

حسين بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) تحقيق د . هادي عطيه الهلالي عالم الكتب ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

١١٢ / تبين كذب المغتربي فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري :

هبة الله ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧ هـ = ١٩٢٨ م .

١١٣ / تنمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي) :

عمر بن مظفر ابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) إشراف وتحقيق أحمد رفعت البدرائي ، بيروت ، دار المعارف ، ١٩٧٠ م .

١١٤ / تثبيت الامامة وترتيب الخلافة :

لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق إبراهيم علي التهامي ، نشر دار الإمام مسلم ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١١٥ / تجارب الأمم وتعاقب الهمم :

أحمد بن محمد - مسكويه - (ت ٤٢١ هـ) باعثناء أمدرود وفرج الله الكردي شركة التمدن ، القاهرة ١٩١٥ - ١٩١٦ م .

١١٦ / تجديد التفكير الديني في الإسلام :

محمد إقبال (ت ١٩٣٨ م) ترجمة عباس محمود مراجعة الشيخ عبد العزيز المراغي والدكتور مهدي علام . طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٩ م .

١١٧ / التحرير في علم التفسير :

جلال الدين السيوطي ، تحقيق د . فتحي مزيد ، دار المنار ، القاهرة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١١٨ / التحرير في أصول الفقه :

ابن همام الدين الحنفي (ت ٨٦١ هـ) طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١ هـ القاهرة .

١١٩ / تحرير الوسيلة :

سيد روح الله الموسوي الخميني (ت ١٩٨٩ م) توزيع سفارة الجمهورية

الإيرانية الإسلامية بدمشق ، نشر دار المنتظر بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٢٠ / تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف :

الحافظ جمال الدين ، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزني (ت ٧٤٢ هـ) تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين ، نشر الدار القيمة بمباي ، الهند ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .

١٢١ / تحفة الطالب ، بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب :

الإمام ابن كثير (ت ٧٠٢ هـ) دراسة وتحقيق عبد الغني الكبيس ، دار حراء ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٢٢ / تحفة الفقهاء :

علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٤٠ هـ) تحقيق د . محمد زكي عبد البر ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ .

١٢٣ / تخرىج الفروع على الأصول :

محمود بن أحمد الزنجاني الشافعي (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق د . محمداً أديب صالح مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢٤ / تخرىج الدلالات السمعية :

علي بن محمد الخزاعي (ت ٧٨٩ هـ) تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٢٥ / تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي :

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ القاهرة .

١٢٦ / تذكرة الحفاظ :

شمس الدين محمد بن عثمان بن قايمار الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨ هـ) طبع

دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الثالثة ١٩٥٥ -

١٩٥٨ م .

١٢٧/ تراث الخلفاء الراشدين ، في الفقه والقضاء : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م . بيروت

د . صبحي محمصاني ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م . بيروت

١٢٨/ الترغيب والترهيب : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م . بيروت

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) (٥٢٢١ - ١٨٦٢ هـ)

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٧٣ هـ =

١٩٥٤ م .

١٢٩/ تسهيل الوصول إلى علم الأصول :

محمد عبد الرحمن المحلاوي الحنفي ، طبع مصطفى البابي الحلبي القاهرة

١٣٤١ هـ .

١٣٠/ تطور الميتافيزيقا في فارس :

محمد إقبال (ت ١٩٣٨ م) ترجمة د . حسن محمود الشافعي ود . محمد

السعيد جمال الدين ، طبع الدار الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٩ م

١٣١/ التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية :

عبد اللطيف البرزنجي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧ هـ .

١٣٢/ التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي د . محمد

الحفناوي ، دار الوفاء ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .

١٣٣/ التعريفات :

علي بن محمد - السيد الشريف الجرجاني - (ت ٨١٦ هـ) القاهرة ، مصطفى

البابي الحلبي ١٩٣٨ م .

١٣٤/ التعريفات العزيزية :

محمد الخلوصي بن يوسف المنسوب بمعمورة العزيز . أنهى تأليفه ١٢٨٨ هـ

طبع الآستانة . طبع في دار الكتب (٢٧٢ ت)

١٣٥/ تعريفات المنطق :

تأليف أحمد وفائي المنطقي ، نشر نظارة المعارف الجلية ١٣٢٧ هـ .

١٣٦/ تفسير ابن كثير :

عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر القرشي - ابن كثير - (ت ٧٧٤ هـ)

تحقيق عبد العزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا ، دار الشعب

القاهرة ١٩٧٢ م .

١٣٧/ تفسير القاسمي ، المسمى : محاسن التأويل :

محمد جمال الدين القاسمي الشامي ، علق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار

إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

١٣٨/ تفسير : زاد المسير :

أبو الفرج ابن الجوزي - عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) نشر المكتب

الإسلامي دمشق ١٩٦٤ م - ١٩٦٨ م .

١٣٩/ تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن :

محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ) طبع دار الكتب المصرية ١٩٣٣ -

١٩٥٠ م .

١٤٠/ تفسير كتاب إيسا غوجي (لفرفوروس) :

عبد الله بن الطيب النصراني تحقيق دكاومي جنكي ، دار المشرق ، بيروت

١٩٨٦ م .

١٤١/ تفسير النصوص في الفقه الإسلامي :

د . محمد أديب صاع ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، الطبعة الثالثة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٤٢/ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، في أصول الحديث ، يحيي شرف

النووي (ت ٦٧٦ هـ) راجعه عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٤٣ / تقريب التهذيب :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .

١٤٤ / التقرير والتحرير على التحرير :

ابن أمير الحاج (ت ٨٧٩ هـ) المطبعة الأميرية بولاق ، مصر .

١٤٥ / تقرير الشريبي :

عبد الرحمن الشريبي طبع عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

١٤٦ / التقييد والإيضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) زين الدين

العراقي - عبد الرحيم بن محمد (ت ٨٠٦ هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد

عثمان ، المدينة المنورة ، المكتبة السلفية ، ١٩٦٩ م .

١٤٧ / التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : الحسن بن محمد

الصاغانى (ت ٦٥٠ هـ) القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٠ -

١٩٧٩ م ، تحقيق عبد العليم الطحاوي وإبراهيم الأبياري ومحمد أبو الفضل

إبراهيم .

١٤٨ / تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب : محمد بن علي بن

محمود بن أحمد المحمودي ، المعروف بأبن الصابوني ، (ت ٦٨٠ هـ)

تحقيق مصطفى جواد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ =

١٩٨٦ م .

١٤٩ / التكملة لوفيات النقلة :

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق بشار عواد

معروف ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ومطبعة الآداب ، النجف ١٩٦٨ م -

١٩٧٦ م .

١٥٠ / التكملة لكتاب الصلة :

محمد بن عبد الله القضاعي - ابن الأبار - (ت ٦٥٩ هـ) صححه عزت

العتار الحسيني ، القاهرة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م .

١٥١ / تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب :

عبد الرازق بن تاج الدين أحمد الشيباني - ابن الفوطي - (ت ٧٢٣ هـ)

تحقيق د . مصطفى جواد ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، المطبعة

الهاشمية ، دمشق ١٩٦٢ - ١٩٦٥ م .

١٥٢ / تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجدل :

لأبي الوليد ابن رشد ، محمد بن أحمد (ت ٥٩٥ هـ) تحقيق د . محمد سليم

سالم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .

١٥٣ / تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تصحيح وتعليق السيد عبد الله

اليمني - شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .

١٥٤ / تلخيص كتاب البرهان - لأرسطو :

تلخيص محمد بن أحمد - ابن رشد - (ت ٥٩٥ هـ) تحقيق (محمود قاسم)

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م .

١٥٥ / التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للبخاري الحنفي :

سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) طبع محمد علي صبيح ، القاهرة

١٩٢٧ م .

١٥٦ / تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل :

محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) تحقيق عماد حيدر ، مؤسسة الكتب

الثقافية ، بيروت ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م . طبعة أولى - المحقق مشبوه يطعن

بأبن تيمية .

١٥٧/ التمهيد في تخریج الفروع على الأصول :

عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ، تحقيق د . محمد حسن هيتو - نشر دار الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

١٥٨/ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة :

علي بن محمد بن عراق الكتاني (ت ٩٦٣ هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري ، مكتبة القاهرة .

١٥٩/ تهذيب الأسماء واللغات :

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٨٦ هـ) طبع المنيرية بمصر تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٦٠/ تهذيب التهذيب :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) دار المعارف النظامية حيدر آباد ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .

١٦١/ تهذيب الصحاح :

محمود بن أحمد الزنجاني (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٢ م .

١٦٢/ تهذيب الكمال في أسماء الرجال :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) طبع دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .

١٦٣/ تهذيب اللغة :

محمد بن أحمد الهروي (أبو منصور الأزهري) (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .

١٦٤/ تيسير التحرير :

محمد أمين المعروف بأمير بادشاه . طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٠ هـ .

(ث)

١٦٥/ الثقافات :

لأبي حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

١٦٦/ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب :

عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر دار المعارف القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .

(ج)

١٦٧/ جامع الأحاديث :

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ترتيب عباس أحمد صقر ، مطبعة محمد هاشم الكتبي دمشق .

١٦٨/ جامع الأصول في أحاديث الرسول :

أبو العادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٣٧٠ هـ = ١٩٥٠ م .

١٦٩/ جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) :

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ١٣٠ هـ) تحقيق محمود شاکر ، طبعة دار المعارف / القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٧٠/ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) :

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب العربي / القاهرة ١٩٦٧ م .

١٧١/ جامع التواريخ :

رشيد الدين بن عماد الدولة (ت ٧١٨ هـ) نقله من الفارسية إلى العربية ،

محمد صادق نشأت ومحمد موسى هندراوي وفؤاد عبد المعطي الصياد وراجعته يحيى الخشاب ، منشورات دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٠ م .

١٧٢ / جامع العلوم والحكم ، في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم : عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي ، مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٨ م بيروت .

١٧٣ / جامع مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة : محمد بن محمود الحنفي الخوارزمي ، نشر دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد - الدكن ١٩٢٣ م .

١٧٤ / الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (لخصه من كتابه جمع الجوامع) : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تصوير دار الفكر بيروت ١٣٧٣ هـ .

١٧٥ / الجدل - من كتاب الشفاء : الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق أحمد فؤاد الأهواني ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٥ م .

١٧٦ / الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧ هـ) طبع الهند ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

١٧٧ / جمع الجوامع (في علم أصول الفقه) أحمد بن علي السبكي (ت ٣٧٣ هـ) مطبوع مع شرحه لجلال الدين المحلي ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ .

١٧٨ / جوامع السير : علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق د . إحسان عباس .

وناصر الدين الأسد ومراجعة أحمد محمد شاكر ، دار المعارف مصر ١٩٦٢ م .

١٧٩ / جمهرة اللغة : محمد بن الحسن الأزدي - ابن دريد - (ت ٣٢١ هـ) طبع

١٨٠ / دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الدكن ، ١٣٤٤ - ١٣٥٢ هـ .

الجواهر المضية في طبقات الحنفية :

١٨٠ / عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (ت ٧٧٥ هـ) تحقيق عبد الفتاح محمد ، ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٧٨ م .

١٩٧٩ م وطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٢ هـ .

١٨١ / الجوهرة النيرة (شرح علي مختصر القدوري في الفقه الحنفي) : لأبي بكر بن محمد العبادي اليميني الحدادي (ت ٨٠٠ هـ) طبع استنبول ١٣٠١ = ١٨٣٣ م .

١٨٢ / جولتي : تصميم وإخراج دار الرائد بيروت ١٩٦٧ م .

١٨٣ / حاشية ابن عابدين (المسمى رد المحتار على الدر المختار) : طبع مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٨٤ / حاشية البناني على شرح الجلال المحلي : عبد الرحمن بن جاد الله البناني (ت ١١٩٧ هـ) طبع دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

١٨٥ / حاشية الأزميري على شرح مرقاة الوصول ، لملاخسرو . سليمان الأزميري (ت ١١٠٢ هـ) دار الطباعة العامة .

١٨٦ / حاشية على شرح جلال الدين المحلي ، على الورقات لإمام الحرمين : أحمد بن محمد البناء الدمياطي (ت ١١٦٧ هـ) المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣٣٢ - ١٨١٣ م .

١٨٧ / حاشية النفحات على الورقات :

الإيضاح لقوانين الإصطلاح

دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الدكن ، ١٣٤٤ - ١٣٥٢ هـ .

الجواهر المضية في طبقات الحنفية :

١٨٠ / عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (ت ٧٧٥ هـ) تحقيق عبد الفتاح محمد ، ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٧٨ م .

١٩٧٩ م وطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٢ هـ .

١٨١ / الجوهرة النيرة (شرح علي مختصر القدوري في الفقه الحنفي) : لأبي بكر بن محمد العبادي اليميني الحدادي (ت ٨٠٠ هـ) طبع استنبول ١٣٠١ = ١٨٣٣ م .

١٨٢ / جولتي : تصميم وإخراج دار الرائد بيروت ١٩٦٧ م .

١٨٣ / حاشية ابن عابدين (المسمى رد المحتار على الدر المختار) : طبع مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٨٤ / حاشية البناني على شرح الجلال المحلي : عبد الرحمن بن جاد الله البناني (ت ١١٩٧ هـ) طبع دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

١٨٥ / حاشية الأزميري على شرح مرقاة الوصول ، لملاخسرو . سليمان الأزميري (ت ١١٠٢ هـ) دار الطباعة العامة .

١٨٦ / حاشية على شرح جلال الدين المحلي ، على الورقات لإمام الحرمين : أحمد بن محمد البناء الدمياطي (ت ١١٦٧ هـ) المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣٣٢ - ١٨١٣ م .

١٨٧ / حاشية النفحات على الورقات :

الإيضاح لقوانين الإصطلاح

- أحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي الشافعي ، طبع مصطفى الحلبي ،
القاهرة ١٣٥٧ هـ .
- ١٨٨ / حاشية إسماعيل الكنبوي على الجلال (شرح العقائد العضدية : لجلال الدين
الدواني) :
- ١٨٩ / طبع شركة خيرية صحافية ، استنبول ١٣٠٧ هـ .
- حاشية عبد الوهاب بن حسين بن ولي الدين الآمدي ، على الرسالة الولدية
في الآداب :
- ١٩٠ / شركت صحافية عثمانية ، استنبول ١٣٠٢ هـ .
- حاشية النفطازاني على شرح العضد على ابن الحاجب :
- سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ،
١٣٩٣ هـ .
- حجج القرآن :
- أحمد بن محمد المختار الرازي نشر دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ،
بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .
- الحدود لجابر بن حيان . ت حوالي ٢٠٠ هـ = ٨١٥ م ، أنظر المصطلح
١٩٣ / الفلسفي .
- ١٩٤ / الحدود والرسوم : للكندي ، ت ٢٥٢ هـ = ٨٦٦ م ، أنظر المصطلح الفلسفي .
- ١٩٥ / الحدود الفلسفية : للخوارزمي الكاتب ٣٨٧ = ٩٩٧ م أنظر المصطلح الفلسفي .
- الحدود : لابن سينا . ت ٤٢٨ هـ . أنظر المصطلح الفلسفي .
- ١٩٦ / الحدود : للغزالي ت ٥٥٠ هـ = ١١١١ م . أنظر المصطلح الفلسفي .
- الحدود :
- محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦ هـ) تحقيق د . محمد عبد الحليم .
جامعة لندن ١٩٩٠ م .

- ١٩٧ / حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة :
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار
إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٩٨ / حضارة العرب : غوستاف لوبون ، ترجمة عادل زعيتر ، مطبعة عيسى
الحلبي القاهرة ١٩٦٩ م .
- ١٩٩ / حصول المأمول من علم الأصول .
- محمد صديق حسن خان بهادر ، المكتبة التجارية القاهرة ١٣٥٧ هـ .
- ٢٠٠ / حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء :
- لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) دار الكتاب العربي ،
بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م مصورة عن طبعة الخانجي
بالقاهرة ١٩٣٢ م = ١٩٣٨ م .
- ٢٠١ / حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء :
- محمد بن أحمد الشاشي الفارقي (القفال) (ت ٥٠٧ هـ) تحقيق ياسين أحمد
إبراهيم درادكة ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠ م .
- ٢٠٢ / الحماسة :
- لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ) رواية موهوب بن أحمد
الجواليقي المتوفي سنة ٥٤٠ هـ ، تحقيق : عبد المنعم أحمد صالح ، دار الرشيد
بغداد ١٩٨٠ م . وزارة الثقافة والإعلام العراقية .
- ٢٠٣ / الحياة السياسية في العصر العباسي الأخير : محمد صالح داود القزاز ، مطبعة
القضاء ، النجف ١٩٧١ م .
- ٢٠٤ / الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة .
- عبد الرازق بن أحمد (ابن الفوطي) (ت ٧٢٣ هـ) تحقيق مصطفى جواد
مطبعة الفرات بغداد ١٣٥١ = ١٩٣٢ م .

مشكوك في نسبه لابن الفوطي .

٢٠٥ / خريدة القصر وخريدة العصر :

محمد بن محمد - العماد الأصفهاني - (ت ٥٩٧ هـ) نشره شكري فيصل ،

دمشق - المجمع العلمي العربي ١٩٥٥ - ١٩٦٤ م .

٢٠٦ / الخراج :

للقاضي أبي يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ هـ)

المطبعة السلفية ، القاهرة ، طبعة رابعة ١٣٣٢ هـ .

٢٠٧ / خصائص التصور الإسلامي ومقوماته :

سيد قطب ، دار الشروق ، ١٩٨٧ م .

٢٠٨ / الخصائص :

أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار .

الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٠٩ / خطط الشام :

محمد كرد علي ، المطبعة الحديثة دمشق ١٩٥٣ م ومطبعة المفيد ، دمشق

١٩٢٨ م .

٢١٠ / خطط المقرئ (المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار) :

أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ) تحقيق : غاستون فيات بوربانك

وكازانوف ، القاهرة مطبعة النيل ١٣٢٤ - ١٣٢٦ = ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م .

٢١١ / خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال :

صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (ت ٩٢٣ هـ) مكتبة المطبوعات

الإسلامية ، حلب - طبعة ثانية .

٢١٢ / خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر :

محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت ١١١١ هـ) المطبعة الوهابية القاهرة

١٢٨٤ هـ = ١٨٦٦ م .

٢١٣ / خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك = عبد الرحمن بن إبراهيم

سنبط فنييتو (ت ٧١٧ هـ)

تحقيق مكي السيد جاسم ، بغداد ، مكتبة المثنى ١٩٦٤ م ومؤلف الذهب

المسبوك أبو الفرج ابن الجوزي .

٢١٤ / دائرة المعارف الإسلامية :

نخبة من المستشرقين ، طبعة الشعب ، إعداد : إبراهيم زكي خورشيد وأحمد

الشتنناوي ود. عبد الحميد يونس ، القاهرة .

٢١٥ / الدارس في تاريخ المدارس :

عبد القادر بن محمد النعيمي (ت ٩٢٧ هـ) تحقيق جعفر الحسيني ، المجمع

العلمي بدمشق ١٩٤٨ = ١٩٥١ م .

٢١٦ / الرد المختار على رد المحتار = حاشية ابن عابدين . طبع استنبول .

٢١٧ / الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة :

أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تصوير دار الجيل بيروت

عن طبعة الهند . دائرة المعارف العثمانية ١٩٢٩ - ١٩٣١ م .

٢١٨ / درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان) :

أحمد بن محمد المكناسي - ابن القاضي - (ت ١٠٢٥ هـ) حققه محمد

الآحمدي أبو النور ، القاهرة دار التراث والمكتبة العتيقة بتونس ١٩٧٠ م -

١٩٧٤ م .

٢١٩ / الدراية في تخريج أحاديث الهداية :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق عبد الله هاشم

اليمني المدني ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٦٤ م .

٢٢٠ / دلائل النبوة :

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) دار النصر للطباعة ،

مصر ، القاهرة ١٣٨٩ هـ .

٢٢١ / دلائل الإعجاز :

عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق د . محمد رضوان الداية ، ود .

فايز الداية ، مكتبة سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٢٢ / الديباج المذهب في تراجم أصحاب المذهب :

ابن فرحون المالكي : إبراهيم بن علي بن محمد (ت ٧٩٩ هـ) تحقيق محمد

الأحمد أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢٢٣ / ديوان الأخطل غياث بن غوث التغلبي (ت ٩٠ هـ) :

جمعه الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥ هـ) ونشره أنطون صالحاني

المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٨١ م .

٢٢٤ / ديوان البهاء زهير : بهاء الدين زهير بن محمد (ت ٦٥٦ هـ) بيروت دار

صادر ١٩٦٤ م .

٢٢٥ / ديوان علي بن الجهم (ت ٢٤١ هـ)

تحقيق خليل مردم بك ، المجمع العلمي العربي - الطبعة الأولى دمشق ١٣٦٩

= ١٩٤٩ م .

٢٢٦ / دول الإسلام :

شمس الدين الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) دائرة المعارف

العثمانية ، حيدر آباد - الدكن ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م .

٢٢٧ / ذيل تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) :

محمد بن محمود البغدادي - ابن النجار - (ت ٦٤٧ هـ) طبع دائرة المعارف

العثمانية ، حيدر آباد - الدكن ، ١٩٧٨ م .

٢٢٨ / ذيل تاريخ مدينة السلام (ذيل علي تاريخ السمعاني الذي ذيل لتاريخ بغداد

للخطيب البغدادي) :

لابن الدبيثي ، محمد بن سعيد (ت ٦٣٧ هـ) تحقيق بشار عواد معروف ،

بغداد ، وزارة الإعلام ١٩٧٥ م - ١٩٧٩ م .

ملاحظة : اختصر الذهبي هذا الذيل بعنوان (المختصر المحتاج إليه من تاريخ

الحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد الدبيثي) .

٢٢٩ / الذيل على الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة ،

عبد الرحمن بن اسماعيل - ت ٦٦٥ هـ) عرّف الكتاب وترجم للمؤلف محمد

زاهد بن الحسن الكوثري ، وعني بنشره : عزت العطار الحسيني ، مكتبة نشر

الثقافة الإسلامية ، القاهرة ١٩٤٧ م .

٢٣٠ / الذيل على طبقات الحنابلة :

لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي البغدادي (ت ٧٩٥ هـ) تحقيق

محمد حامد الفقي ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م .

٢٣١ / ذيل كشف الظنون = إيضاح المكنون :

إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي ، صححه محمد شرف الدين

وفرحت ببيكه ، طبع وكالة المعارف في استنبول ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م .

٢٣٢ / ذيل مرآة الزمان :

موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦ هـ) طبع حيدر آباد - الدكن ، دائرة

المعارف العثمانية ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م .

(ر)

٢٣٣ / رحلة ابن جبير :

محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت ٦١٤ هـ) تحقيق حسين نصار ،

القاهرة ، مكتب مصر ١٩٥٥ م .

٢٣٤ / رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار :

ابراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) تحقيق د . حسن الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .
 ٢٣٥ / الرسالة الولدية - في الآداب : محمد سجالقي زادة ، دار الطباعة العامرة ، استنبول ١٣٠٢ هـ .
 ٢٣٦ / الرسالة :

محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٨ هـ = ١٩٤٠ م وتحقيق محمد سيد كيلاني نشر مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٦٩ م .
 ٢٣٧ / الرسالة القشيرية (في علم التصوف) :

عبد الكريم بن هوزان القشيري النيسابوري ، تحقيق معروف زريق وعلي عبد الحميد بلطه جي ، دار الخير - دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

٢٣٨ / رسالة أبي داود إلى أهل مكة :
 لأبي داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق محمد الصباغ ، القاهرة ، دار المعرفة ١٩٧٤ م .

٢٣٩ / رفع الأصر عن قضاة مصر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق حامد عبد المجيد ومحمد أبو سنة ومحمد الصاوي ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٩٥١ م - ١٩٥٧ .

٢٤٠ / الروض المعطار في خبر الأقطار :
 محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (ت ٨٦٦ هـ) تحقيق د . إحسان عباس مكتبة لبنان ١٩٧٥ م .

٢٤١ / روضة الطالبين (في فروع الفقه الشافعي) :
 يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) طبع المكتب الإسلامي بيروت ١٩٦٦ -

١٩٧٠ م .

٢٤٢ / الروضتين في أخبار الدولتين (النورية والصلاحية) :
 لشهاب الدين بن محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف ، بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) تصحيح أبو السعود ، القاهرة ، مطبعة وادي النيل ، ١٢٨٧ - ١٢٨٨ هـ ١٨٧٠ - ١٨٧١ م .

٢٤٣ / رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين :
 يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دمشق ، دار المأمون للتراث ١٩٧٦ م .
 (ز)

٢٤٤ / الزخارف الجدارية في آثار بغداد :
 خالد خليل الأعظمي ، منشورات وزارة الثقافة العراقية ، دار الرشيد ١٩٨٠ م .
 ٢٤٥ / زاد المسير في علم التفسير :

لأبي الفرج - عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، نشر المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦٤ - ١٩٦٨ م .
 ٢٤٦ / الزهد :

الامام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٣٤٧ هـ = ١٩٢٨ م .
 ٢٤٧ / الزهد والرقائق :

لعبد الله بن واضح بن المبارك (ت ١٨١ هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مطبعة علي بريس مالكيان ، الهند ١٩٦٦ م .
 ٢٤٨ / سبل السلام شرح بلوغ المراسم من جمع أدلة الأحكام للصنعاني محمد بن إسماعيل ، المعروف بالأمير ، صححه وعلق عليه محمد عبد العزيز الخولي ، القاهرة ، مكتب عاطف ١٩٧٩ م .

٢٤٩ / سد الذرائع في الشريعة الإسلامية :

محمد هاشم البرهاني - رسالة ماجستير - مطبعة الريحاني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ = ١٩٨٩ م .

٢٥٠ / سلم الوصول شرح نهاية السؤل :

محمد بخيت المطيعي ، طبعة عالم الكتب .

٢٥١ / سلسلة بحوث اجتماعية :

عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٩ م) مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م بيروت .

٢٥٢ / السلوك لمعرفة دول الملوك :

للمقريزي ، أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) تحقيق د . مصطفى زيادة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٦ م ودار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .

٢٥٣ / السنة قبل التدوين :

د . محمد عجاج الخطيب الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م ، دار الفكر بيروت .

٢٥٤ / السنة :

أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ) تخريج محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ودمشق الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

٢٥٥ / سنن ابن ماجه :

محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٧٢ هـ .

٢٥٦ / سنن أبي داود :

سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تعليق عزت عبيد الدعاس ،

نشر وتوزيع محمد علي السيد / حمص ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

٢٥٧ / سنن الترمذي :

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر

ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،

القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٤٩ هـ .

٢٥٨ / سنن الدارقطني :

علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) طبع دار المحاسن ، القاهرة

١٣٨٦ هـ .

٢٥٩ / سنن الدارمي = الجامع الصحيح :

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدرامي (ت ٢٥٥ هـ) طبع دار إحياء

السنة النبوية ، مصر ١٣٤٦ هـ .

٢٦٠ / سنن الشافعي :

الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) طبع بولاق ، مصر ١٣٢٨

هـ = ١٩١٠ م .

٢٦١ / السنن الكبرى = سنن البيهقي :

أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، طبع دائرة المعارف

النظامية حيدر آباد - الدكن ، الهند ١٣٥٥ هـ .

٢٦٢ / سنن النسائي ، المسمى بالمجتبى :

أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ) مطبوع مع شرح الحافظ

جلال الدين السيوطي وحاشية السندي عليه ، المطبعة المصرية بالأزهر ،

القاهرة ١٣٤٨ هـ .

٢٦٣ / السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية :

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٦٢٨ هـ) تحقيق وتعليق محمد إبراهيم

ومحمد عاشور القاهرة ، دار الشعب ١٩٧١ م .

٢٦٤ / سير أعلام النبلاء :

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق جماعة
باشراف شعيب الأرناؤوط طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨١ م - ١٩٨٥ م .

٢٦٥ / سيرة خوارزم شاه (جلال الدين منكبرتي) :

محمد بن أحمد بن علي النسوي (ت ٦٣٩ هـ) نشره حافظ أحمد حمدي ،
القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٥٣ م .

٢٦٦ / سيرة ابن هشام :

عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨ هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم
الإبباري وعبد الحفيظ شلبي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٣٥٥ هـ -
١٩٣٦ م .

٢٦٧ / السيرة النبوية وأخبار الخلفاء :

أبو حاتم : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) صححه عزيز بك ، مؤسسة
الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٢٦٨ / السيف المهند في تاريخ الملك المؤيد :

بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق فهد محمد شلتوت ، دار الكاتب
العربي ، القاهرة ١٩٦٦ م - ١٩٦٧ م .

(ش)

٢٦٩ / شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :

محمد بن مخلوف ، طبع دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

٢٧٠ / شذرات الذهب في أخبار من ذهب :

لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) تصوير دار الآفاق الجديدة بيروت عن

طبعة مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٠ هـ .

٢٧١ / شرح الأصول الخمسة :

قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥ هـ) تعليق أحمد بن
الحسين بن أبي هاشم المعتزلي (ت ٤١١ هـ) تحقيق د . عبد الكريم عثمان
مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٦٥ م .

٢٧٢ / شرح ألفية مصطلح الحديث : محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)
طبع لكنهو ، الهند ، ١٣٠٣ هـ = ١٨٨٥ م وهو شرح لألفية العراقي .

٢٧٣ / شرح ابن عقيل على منحة الجليل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ،
مصطفى البابي الحلبي ١٩٢٦ م .

٢٧٤ / شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول :
أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) طبع دار الفكر ١٣٩٣ هـ .

٢٧٥ / شرح الجلال على متن جمع الجوامع للسبكي :
جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) طبع عيسى البابي القاهرة .

٢٧٦ / شرح جمع الجوامع :
جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) طبعة مصطفى الحلبي الثانية ،

القاهرة .

٢٧٧ / شرح الحدود :

٢٧٨ / لابن عرفة : محمد بن محمد الورغمي التونسي (ت ٧٤٩ هـ)

شرح الدردير على سيدي خليل - طبع القاهرة .

٢٧٩ / شرح السنة :

لمحيي السنة ، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ) تحقيق زهير

الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، نشر المكتب الإسلامي ، ودمشق ، الطبعة الأولى

١٣٩٠ هـ = ١٤٠٠ هـ .

٢٨٠ / شرح السلم :

شهاب الدين أحمد الشهير بالملوي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٧ هـ .

٢٨١ / شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب :

العضد عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) ، طبعة الآستانة ١٣٠٧
هـ = ١٨٨٩ م صححه أحمد رامز ، طبعة حسن حلمي الريزوي .

٢٨٢ / شرح صحيح مسلم :

محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) دار إحياء التراث
العربي ، بيروت - الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ .

٢٨٣ / شرح الورقات (ورقات امام الحرمين الجويني) :

محمد بن أحمد ، جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) القاهرة ، مطبعة إحياء
الكتب العربية ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٥ م . طبع على هامش حاشية الدمياطي على
الشرح المذكور .

٢٨٤ / شرح الكوكب المنير (المسمى بمختصر التحرير) في أصول الفقه :

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي ، المعروف بابن
النجار (ت ٩٧٢ هـ) تحقيق د . محمد الزحيلي و د . نزيه حماد ، طبع دار
الفكر بدمشق ، نشر جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢
هـ .

٢٨٥ / شرح معاني الآثار :

أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١ هـ) تحقيق محمد زهير
النجار ، مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة ١٣٨٧ هـ .

٢٨٦ / شرح المنار وحواشيه من علم الأصول :

عز الدين بن الملك (ت ٨٨٥ هـ) دار السعادة ١٣١٥ هـ .

٢٨٧ / الشعر العربي في العراق من سقوط السلاجقة حتى سقوط بغداد :

عبد الكريم توفيق العبود . دار الحرية ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .

٢٨٨ / شفاء القلوب في مناقب بني أيوب :

أحمد بن إبراهيم الحنبلي العسقلاني (ت ٨٧٦ هـ) تحقيق ناظم رشيد ،
بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٧٨ م .

٢٨٩ / الشمائل المحمدية :

محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ،
إدارة التراث الإسلامي ، روز اليوسف ، بدون تاريخ .

(ص)

٢٩٠ / صبح الأعشى في صناعة الانشا :

أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١ هـ) القاهرة دار الكتب المصرية
١٣٣١ - ١٣٣٨ هـ = ١٩١٣ - ١٩٢٠ م .

٢٩١ / الصحاح في اللغة :

إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ - ٤٠٠ هـ) تحقيق أحمد عبد الرؤوف
عطار ، مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ .

٢٩٢ / صحيح البخاري المختصر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسننه

وأيامه للإمام محمد اسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) دار الطباعة
العامة ، استنبول ١٣١٥ هـ .

٢٩٣ / صحيح مسلم :

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي ، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٤ هـ .

٢٩٤ / صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : علي بن بلبان

ابن عبد الله الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ،

٣٠٢ / طبقات الحفاظ (لخصه من طبقات الحفاظ للذهبي وزاد عليه) :

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة وهبة ١٩٧٣ م.

٣٠٣ / طبقات الحنابلة:

لأبي يعلي محمد بن محمد ، ابن الفراء ، (ت ٥٢٦ هـ) تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م.

٣٠٤ / الطبقات السنية في تراجم الحنفية :

تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي (ت ١٠١٠ هـ) :

طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٠ م . (ويعرف الكتاب بعنوان : التراجم السنية في طبقات الحنفية).

٣٠٥ / طبقات الشافعية :

عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) تحقيق عبد الله الجبوري ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م .

٣٠٦ / طبقات الشافعية :

عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١ هـ) تحقيق الأستاذين عبد الفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

٣٠٧ / طبقات الشافعية :

لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، الملقب بالمصنف (ت ١٠٤١ هـ) تحقيق عادل نويهض - دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٧١ م .

٣٠٨ / طبقات الشافعية :

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ، ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت ٨٥١ هـ = ١٤٤٨ م) اعتنى بتصحيحه وعلق عليه د . الحافظ عبد

المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .

٢٩٥ / صحيح ابن خزيمة :

محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

٢٩٦ / صفة الصفوة :

للامام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق محمود فاخوري ، خرج أحاديثه محمد رواس قلعجي مطبعة الأصيل ، حلب ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م .

٢٩٧ / صورة الأرض (الممالك والممالك) :

محمد بن حوقل البغدادي (٣٦٧ هـ) نشرة كريم ، لندن ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م .

٢٩٨ / صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام :

جلال الدين السيوطي (ت ١١٩ هـ = ١٥٠٥ م) علق عليه : علي سامي النشار ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

(ض)

٢٩٩ / الضعفاء والمتروكون :

أحمد بن شعيب النسائي (ت ٢٠٣ هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار الوعي بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .

٣٠٠ / الضوء اللامع لأهل القرن السابع : محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت

٩٠٢ هـ) مكتبة القدس ، القاهرة ١٣٥٣ - ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٤ - ١٩٣٦ م .

(ط)

٣٠١ / طبقات الأمم :

صاعد بن أحمد الأندلسي (ت ٤٦٢ هـ) نشرة لويس شيخو اليسوعي ، بيروت ، مطبعة اليسوعيين ، ١٩١٢ م .

العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ = ١٩٨٧ م .

٣٠٩ / طبقات الفقهاء :

للشيرازي أبي إسحاق (إبراهيم بن علي) الشافعي (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق د .

احسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٧٠ م .

٣١٠ / الطبقات الكبرى :

محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠ هـ) دار صادر - بيروت ١٣٧١ هـ .

٣١١ / طبقات القرآن : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار :

محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق محمد جاد الحق القاهرة ، دار

الكتب الحديثة ١٩٦٩ م .

٣١٢ / طبقات القراء - غاية النهاية في :

محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) نشر ج . براجستراسر ، مطبعة

السعادة بمصر ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٢ م .

٣١٣ / طبقات القراء : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار :

شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الشافعي (ت

٧٤٨ هـ) دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٣٨٧ هـ .

٣١٤ / طبقات المفسرين :

محمد بن علي بن محمد الداودي (ت ٩٤٥ هـ) تحقيق علي محمد عمر ،

مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٢ م .

٣١٥ / طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية :

نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت ٣٥٧ هـ) تحقيق خليل الميس ، دار

القلم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ = ١٩٨٦ م .

٣١٦ / عارضة الأحوزي بشرح الترمذي :

لأبي بكر بن محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي

المالكي (ت ٥٤٣ هـ) طبع مكتبة المعارف - بيروت .

ملحق رقم (١) ببعض أسماء الكتب الجدلية

(أ)

١ / آداب البحث : عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي (ت ٧٥٦ هـ) طبع ضمن

مجموع (من مهمات المتون) نشره سوارتنز ، ليبسك ١٨٤٨ م .

٢ / آداب البحث والمناظرة (وشرحها) : أحمد بن مصطفى - طاش كبري زادة

(ت ٩٦٨ هـ) نشر محمد آل ياسين ، بغداد ١٩٥٥ م .

٣ / آداب البحث والمنطق وغيره : أحد الفضلاء - مجهول - مخطوط في مكتبة

السليمانية في استنبول ، خزانة آيا صوفيا رقم ٤٨٦٢ .

٤ / آداب البحث (في علم الجدل) محمد بن أشرف السمرقندي مخطوطة المتحف

البريطاني رقم ب : ٢٠١ . آ . د . د . ٩٦٨٨ .

٥ / آداب الجدل : أبو الحسين السهيلي ، ورد ذكره في كتاب إرشاد الفحول ،

للشوكاني ص : ٧٧ ، ١٦٨ .

٦ / أدب الجدل : لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ورد ذكره في كتاب تبیین

كذب المفتری لابن عساکر ، ص ١٣٤ .

٧ / الإرشاد في الجدل : محمد بن محمد أبو حامد ركن الدين العميدي (ت ٦١٥

هـ) منه مخطوطة في الأسكوريال ، ومصورة بدار الكتب المصرية ، ذكر ذلك

في الأعلام للزركلي ٢٨/٧ ، وذكر في معجم المؤلفين ٢٨٧/١١ ، وعنوان

الدراية ص ١٨٤ .

٨ / استخراج الجدل من القرآن الكريم : عبد الرحمن بن نجم ، المعروف بابن

الحنبلي (ت ٦٣٤ هـ) مخطوط في مكتبة رواق الأتراك ، الأزهر ، رقم

٣٤٠ ، وقد حققه زاهر عوض الألمعي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ م .

٩ / الإغراب في جدل الإعراب : عبد الرحمن بن محمد - أبو البركات ابن

الأنباري - (ت ٥٧٧ هـ) نشره سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية
بدمشق ١٣٧٧ = ١٩٥٧ م .

(ت)

- ١٠ / تاريخ الجدل والمناظرة : أحمد زكي صفوة ، مطبعة العلوم في القاهرة ١٣٥٢ هـ .
١١ / تاريخ الجدل : محمد أبو زهرة : ألفه سنة ١٩٣٤ م ، طبع دار الفكر العربي القاهرة .
١٢ / التعليقة في الخلاف والجدل : محمد بن محمد البروي (ت ٥٦٧ هـ) ورد ذكره في كشف الظنون ١ / ٤٢٤ .
١٣ / تقويم الأذهان في علم الحد (الجدل) والبرهان : سريحان محمد الملطي (ت ٧٨٨ هـ) .

(ج)

- ١٤ / جدال مع الشيعة : القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت : ٤١٥) مخطوط في خزانة شهيد علي باشا رقم ١٥٧٥ في السليمانية استنبول .
١٥ / الجدل : عبد الله بن أحمد بن محمد البلخي أبو القاسم الكعبي البلخي المعتزلي (ت ٣٢٩ هـ) أنظر سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣١٣ وكشف الظنون ١ / ٣٤٥ .
١٦ / الجدل : جمال الدين أبو الفرج بن عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في ثلاثة أجزاء . أنظر سير أعلام النبلاء ٢١ / ٣٦٥ .
١٧ / جدل القرآن : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) أنظر : الإتيقان في علوم القرآن ٢ / ١٧٢ .
١٨ / الجمل في علم الجدل : عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) أنظر طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ٢ / ١١ وكشف الظنون ١ / ٦٠٥ .
(ح)
١٩ / (حاشية) آداب البحث : قطب الكيلاني مخطوطة فاتح ٤٧٥٣ .

(ر)

- ٢٠ / رد جدال فخر الدين الرازي ، انتصارا لعلماء ما وراء النهر : عبد القادر بن عبد الوهاب الشافعي . مخطوطة في مكتبة راغب باشا في استنبول رقم ٤٠٦ ، ٨٧ ورقة .
٢١ / رسالة الآداب في البحث والمناظرة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٩٥٨ م .
٢٢ / رسالة الجدل : عضد الدين الإيجي ، وشرحها للحاجي الحنفي ، مخطوطة المتحف البريطاني رقم : ب : ٢٠١ . أ . د . د . ٩٦٨٣ .
٢٣ / رسالة في آداب البحث : مسعود أفندي ، مخطوطة في مكتبة فاتح رقم ٥٤١٤ استنبول .
٢٤ / رسالة الحث على البحث : أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) أنظر كتاب تبیین كذب المفتری لابن عساكر ص : ١٣٦ .
٢٥ / رسالة في المواضع الجدلية : أبو علي ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) مخطوطة في خزانة آيا صوفيا ، في المكتبة السليمانية ، استنبول رقم المجموع : ٤٨٢٩ الرسالة رقم : ٢١ .
٢٦ / رسالة في الوضع الجدلي ، في الحكمة ، أبو علي ابن سينا ، مخطوطة في نفس المجموع رقم : ٤٨٢٩ الرسالة رقم : ٢ .
٢٧ / روضة الناظر وجنة المناظر : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) طبع المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٤ هـ .
(ش)
٢٨ / شرح أدب الجدل : أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) أنظر كتاب تبیین كذب المفتری ، لابن عساكر ص ١٣٤ .
٢٩ / شرح جدل الشريف : للنيلي . مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي في استنبول

رقم :

ربما كان هذا النيلي هو : عز الدين أبو الحسن بن القاسم بن وهبة الله النيلي ،
مدارس المالكية في المستنصرية . وقاضي القضاة المتوفي سنة ٧١٢ هـ .

٣٠ / شرح فصول النسفي في الجدل ، تأليف محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن
محمود بن أبي بكر الأصفهاني ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم : ٣٨ .
٣١ / شرح كتاب الجدل للشريف : شرحه سيف الدين الامدى (ت ٦٣١ هـ) ذكره
حاجي خليفة في كشف الظنون .

٣٢ / شرح مختصر المنتهى في علمي الأصول والجدل : عضد الدين
الإيجي : انظر فهرس المطبوعات .

٣٣ / شرح المختصر على كتاب منتهى السؤل والأمل في علم الأصول والجدل :
لابن الحاجب : سعد الدين التفازاني (٧١٢ - ٧٩٣ هـ) طبع بولاق ١٣١٦
هـ ، ١٣١٩ هـ .

٣٤ / الشفا (كتاب الجدل) لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق أحمد فؤاد الأهواني ،
وزارة الثقافة والإرشاد القومي - القاهرة ١٣٥٨ .

(ص)

٣٥ / صناعة الجدل : قدامة بن جعفر (ت ٣٢٩ هـ) ذكره في كتابه : صناعة
الخراج وصناعة الكتابة . طبع بغداد وزارة الإعلام العراقية .

(ع)

٣٦ / عين النظر في علم الجدل في آداب البحث ، تأليف شمس الدين السمرقندي
مخطوطة - دار الكتب المصرية رقم : ١٩٧ مجاميع .

٣٧ / عيون المناظرات : لأبي علي عمر السكوني (ت ٧١٧ هـ) تحقيق سعد
غراب نشر الجامعة التونسية ١٩٦٧ م .

(ف)

٣٨ / الفصول في الجدل : محمد بن محمد النسفي (ت ٦٨٦ هـ) .

٣٩ / فنون المناظرات : عمر بن محمد بن خليل السكوني ، ذكره في كتابه - نهج
المشوق في الاعتراض على كثير من أهل المنطق ، مخطوطة - مكتبة فيض
الله أفندي رقم ٢٣٩ الورقة ٢/ب . في استنبول .

٤٠ / الفقيه والمتفقه : الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) تصوير دار الكلام في
النظر والجدل / ٢ / ٢٥ ذكر أدب الجدل .

(ق)

٤١ / القوادح الجدلية : أثير الدين الأبهري : (ت ٦٦٣ هـ) وفي كشف الظنون
(ت ٧٠٠ هـ) مخطوطة في خزانة القرويين - المغرب - ضمن مجموع
رقم ١٣٦٧ ٨٠ من الورقة ٥٩/ب - ٧٨/آ .
٧

٤٢ / قواعد البحث مع شرحها . مكتبة المتحف البريطاني رقم : ب ١٠٦٦٢ د .
د ٢٣ : ٤٧٦ ، ب : ١٠٩ و . ر : ٢٣ .

٤٣ / قوانين آداب المناظرة : فردي بن علي بن أحمد المرعشي : مخطوطة في
مكتبة يوسف آغا ، قونية ، تركيا . د . ن : ٧٢٢٥ ، ١١ . ت . ن : ١٦٠ .

(ك)

٤٤ / الكافية في الجدل : عبد الملك الجويني امام الحرمين ٤١٩ - ٤٧٨ = ١٠٢٨ -
١٠٨٥ م تحقيق د . فوقية حسين محمد . طبع عيسى البابي الحلبي مصر
١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٤٥ / كتاب الجدل : فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) مخطوطة مكتبة كوبريلي في
استنبول رقم : ٥١٩ من الورقة ١٢٣/آ - ١٥٥/ب .

٤٦ / كتاب الجدل : أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) ذكره علاء الدين الحنفي
في ميزان الأصول ، أنظر أبجد العلوم / ٢ / ٧١ .

٤٧ / كتاب الجدل على طريقة الفقهاء : أبو الوفاء بن عقيل - علي بن عقيل البغدادي (ت ٥١٣ هـ) نشره جورج مقدسي ، طبع المعهد العربي الفرنسي بدمشق ١٩٦٧ م .

٤٨ / كتاب المحاضرة في آداب البحث والمناظرة ، شرح على منظومة الآداب للشيخ عبد الملك بن عبد الوهاب الفتني المكي المدني . طبع مصر ١٣٠٦ هـ .

٤٩ / كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج - في الجدل وأقسامه - سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) تحقيق عبد المجيد تركي طبع باريس .

٥٠ / كتاب نقض به علي البلخي كتابا ذكر أنه أصلح به غلط ابن الراوندي في الجدل : أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) أنظر تبیین کذب المفتری ، لابن عساكر ص ١٣١ .

٥١ / كشف إعجاز المناظرين في الخلاف : عبد الله بن محمد الكاشغري الخانقاهي .

(ل)

٥٢ / اللمع الجدلية ، في كيفية التحدث في علم العربية : عثمان بن محمد المالقي (ت ٦٣٥ هـ) أنظر كشف الظنون ٢ / ١٥٦١ .

(م)

٥٣ / مختصر في علم المناظرة والخلاف والجدل - المؤلف مجهول . مخطوطة - دار الكتب المصرية : ١٠٣ مجاميع .

٥٤ / المدخل في الجدل : أبو الحسين أحمد بن أحمد الدراكي (ت ٣٧٥ هـ) أنظر كشف الظنون ٢ / ١٦٤٣ .

٥٥ / المصارعة : محمد الشهرستاني (ت ٥٤٩ هـ) رد فيه على ابن سينا المتوفي (٤٢٨ هـ) ونقض مذهبه .

٥٦ / مصارعة المصارعة : نصير الدين الطوسي الشيعي (عميل المغول) (ت ٦٥٧ هـ) رد فيه على الشهرستاني وناصر مذهب ابن سينا .

٥٧ / المعتبر في المنطق والحكمة : هبة الله بن ملكا الطبيب البغدادي ، مخطوطة في خزانة أسعد أفندي ١٩٣١ م مكتبة السليمانية في استنبول ، المقالة الخامسة طويقا = علم الجدل الورقة ٨٣ / آ .

٥٨ / المعونة في الجدل ، أبو إسحاق الشيرازي - إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦ هـ) ورد ذكره في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٤٠ / ١ وفي كشف الظنون ١٧٤٣ / ٢ وسير أعلام النبلاء ١ / ٥١ .

٥٩ / المغني في علم الجدل : أثير الدين الأبهري (ت ٦٦٣ هـ) - كتاب مختصر - أنظر كشف الظنون ٢ / ١٧٥٠ .

٦٠ / المقترح في المصطلح (في الجدل) محمد بن محمد البهاوي (ت ٥٦٧ هـ) في بغداد : مخطوطة القرويين المغرب ، رقم ١٣٠٣ / ٨٠ نسخ سنة ٦٦٣ هـ .

٦١ / مقترح الطلاب في مصطلح الأصحاب ، في الجدل والمناظرة ، محمد بن محمد البروي (ت ٥٦٧ هـ) أنظر الأعلام للزركلي ٢٤ / ٧ وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ٥٧٧ .

٦٢ / مقدمة في الجدل على اصطلاح الخراسانيين ، تأليف تاج الدين بن يونس ، مخطوطة دار الكتب المصرية : ٦٥١ ميقات .

٦٣ / الملخص في الجدل : ابراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) أنظر سير أعلام النبلاء ١ / ٥١ .

٦٤ / مناظر المحاضر للمناظرالحاضر : أحمد بن شرف الدين السمنان (٧٣٦ هـ) نشرها مريجان موله ، مجلة المعهد الفرنسي بدمشق المجلد : ١٦ سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ م ص ١٩ - ٦١ .

٦٥ / مناظرات القرآن ومحاوراته : منير القاضي ، مجلة المجمع العربي العراقي ج

- ٢ / عام ١٣٨٠ هـ .
 ٦٦ / مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر - محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد - الدكن ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦ م .
 ٦٧ / مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر في الحكمة والخلاف بين الإمام الرازي وغيره . طبع دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الدكن ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦ م .
 ٦٨ / مناظرات أبي الهذيل المعتزلي ومجنون الدير ، مخطوطة المتحف البريطاني ، ثان ١٢٣٨ رقم ٠٣ أنظر بروكلمان الترجمة العربية ٤ / ٢٥ .
 ٦٩ / المنية في علم الخلاف وآداب البحث ، شمس الدين السمرقندي مخطوطة المتحف البريطاني : ١٠٢٠١ - د . د . ٩٦٨٣ .
 ٧٠ / مناظرة جعفر الصادق مع الروافض ، مخطوطة شهيد في خزانة علي باشا ، المجموع رقم ٢٧٦٣ ، رقم المناظرة : ١١ من الورقة ١٥٢ - ١٥٦ ، السليمانية استنبول .
 ٧١ / مناظرات في العقيدة الواسطية ، ابن تيمية ، طبع القاهرة ١٣٢٣ هـ .
 ٧٢ / مناظرة أهل السنة والروافض : أبو المحاسن الطفيلي . أنظر كشف الظنون ٢ / ١٨٣٤ .
 ٧٣ / مناهج الجدل في القرآن الكريم : زاهر عوض الألمعي . أطروحة دكتوراه . مطبوعة .
 ٧٤ / المنتحل في علم الجدل : أبو حامد الغزالي : كتاب مفقود ذكره عبد الرحمن بدوي في كتابه مؤلفات الغزالي .
 ٧٥ / منتهي الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) مطبعة كردستان القاهرة ١٩٠٥ ، وبولاق ١٣١٦ ، ١٣١٩ ، والخانجي في القاهرة

- المستدرك على ملحق أسماء الكتب الجدلية
 ٧٦ / آداب البحث (في علم الجدل) محمد بن أشرف السمرقندي . مخطوطة المتحف البريطاني رقم ب : آ . د . د . ٩٦٨٨ .
 ٧٧ / (حاشية) آداب البحث : قطب الكيلاني مخطوطة فاتح ٤٧٥٣ .
 ٧٨ / رسالة الجدل : عضد الدين الإيجي ، وشرحها للحاجي الحنفي ، مخطوطة المتحف البريطاني رقم : ب : ٢٠١ . د . د . ٩٦٨٣ .
 ٧٩ / رسالة في آداب البحث : مسعود أفندي ، مخطوطة في مكتبة فاتح رقم ٥٤١٤ استنبول .

كتاب الإيضاح لقوانين الإصطلاح « في الجدل والمناظرة »

تأليف

الصاحب محيي الدين يوسف بن عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي
(استشهد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)

تحقيق

محمود بن محمد السيد الدغيم
رسالة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية
شباط / فبراير ١٩٩١ م

مكتبة مدبولي
القاهرة

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مدبولي

طبعة أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١